وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2 (أبو القاسم سعد الله)

كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية

قسم اللغة العربية وآدابها.

تكامل المفاهيم التفسيرية في الفكر النحوي العربي ومحاولات التيسير

دكتوراه علوم

تخصص: النحو العربي

إعداد الطالب :

تتة الحاج

السنة الجامعية

2020 – 2021م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2 (أبو القاسم سعد الله)

كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية
قسم اللغة العربية وآدابها.

تكامل المفاهيم التفسيرية في الفكر النحوي العربي ومحاولات التيسير

دكتوراه علوم
تخصص: النحو العربي

إعداد الطالب :
تتة الحاج

إشراف الأستاذة :
الدكتورة: ميدني طيبة

لجنة المناقشة

أ.د /	عبد الرحمن أكتوف	رئيسا
أ.د /	ميدني طيبة	مقررا
أ.د /	أمين قادري	مناقشا
أ.د /	العايب وهيبة	مناقشا
أ.د /	عباس نبيلة	مناقشا
أ.د /	عبد الله سرير فوزية	مناقشا

السنة الجامعية
2021 – 2020 م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

- إلى روح والديّ الكريمين - رحمهما الله - .
- إلى كلّ من علّمني.
- إلى أخي عبد الحفيظ ، وكل أفراد أسرته.
- إلى التي رافقتني طوال مشواري : أم أحمد .
- إلى أبنائي الأعزاء : فاطمة ، أحمد ، ويوسف .
- إلى عربون الوفاء: البر عمة التي لم تحضر عملي الأول...
  إلى ابنتي الصغيرة خديجة وفاء
- إلى كل الزميلات والزملاء ، وكل الأصدقاء.
- إلى كل عشاق اللغة العربية ونحوها...

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع.

تمّة الحاج

شكر و عرفان

بداية أشكر الله الذي أمدّني القدرة على إنجاز هذا البحث، وأتضرع إليه سبحانه وتعالى أن يتغمد الأستاذ ميدني بن حويلي برحمته الواسعة ويجعل إشرافه على هذا العمل وسائر أعمال تلامذته من العمل المستثنى من الانقطاع، رحم الله الفقيد وأسكنه فسيح جناته .

ثم أتوجه بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى الأستاذة الفاضلة مِيدُني طيبة التي أكملت مهمت والدها في الإشراف فلها جزيل الشكر .

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة جامعة الجزائر الأفاضل

وإلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام

وإلى كل من ساعدني .

مقدمة:

بتوسع الإسلام اختلط العرب بغيرهم، وتعايشوا في المجتمع الجديد فكانت بينهم معاملة ومصاهرة وتسرّب الفساد إلى اللغة وبدأ يُسمع اللحن في التخاطب بل حتى في تلاوة القرآن الكريم، فهبّ اللغويون يجمعون اللغة و يُدوّنونها فارتحلوا إلى البوادي التي لم يختلط أهلها بالأعاجم، وشافهوا الأعراب ودوّنوا عنهم اللغة.

وكان منهجهم ومسلكهم يتّصف بالموضوعية المطلقة متمثّلة في الخضوع للسماع وتوثيق الرواية ثمّ استنباط الأصول والقياس عليها وتفسيرهم لكلّ شذوذ عن هذه الأصول.

وهذا العمل الذي قام به النحاة كأي عمل علمي لا يمكن أن يراعوا فيه جانب السهولة أو الصعوبة فهمهم الوحيد هو الوصف الدقيق واكتشاف الظواهر وتفسيرها.

ومع هذا فقد أحسّ الكثير منهم بأنّ ما جاء في كتبهم النحوية من البحوث النظرية لا يستجيب لحاجات المتعلمين ولهذا شرعوا في تأليف كتب في النحو المختصر مجرّدة من التعليل وتشعب الآراء وذكر الخلافات.

وظلّ النحاة يزاوجون بين الجانب العلمي التنظيري الذي يهدف إلى اكتشاف نظريات التحليل اللغوي، والجانب التعليمي الذي يلبي حاجات المجتمع في تعليم اللغة فهمًا وأداءً.

ومع مرور الزمن تعطّل الجانب الأول إلّا قليلًا بسبب الركود الذي أصاب الأمّة في شتّى مناحي الحياة وواصل الثاني سيره ولكن بخطًى متعثرة، وفي عصرنا كثرت الأصوات المنادية بإصلاح النحو وتيسيره وتعددت الدراسات وعقدت المؤتمرات والندوات ولم تكن النتائج في مستوى التطلّعات لأسباب كثيرة أعتقد أنّ منها:

- اقتراح حلول بالحذف والاستبدال تخالف الواقع اللغوي.
- النظرة الجزئية القاصرة.
- الخلط بين النحو كعلم وطرق تعليميه.

ومن هذه الأسباب وغيرها ازداد إيماني بوجوب النظرة الشاملة للفكر النحوي العربي حتى نعرف ما نُبقي وما ندع في أيّ محاولة للتيسير في الجانب التعليمي.

وهكذا تبلورت فكرة هذه الدراسة الموسومة بـ **(تكامل المفاهيم التفسيرية في الفكر النحوي العربي ومحاولات التيسير)**.

وقبل تقديم إشكالية البحث أبدأ بتوضيح العنوان من خلال هذا الشرح الموجز: **فالتكامل كما هو معلوم يعني أن يكمّل بعض الأجزاء بعضها الآخر وتتكاتف معها في الوصول إلى الغرض المنشود.**

والمفاهيم جمع مفهوم وهو مجموعة الصفات والخصائص الموضحة لمعنى كلّي، والمقصود بالمفاهيم التفسيرية في عملنا هذا هو الأسس التي تفسّر ورود الأبنية والتراكيب على صورة معينة.

أمّا محاولات التيسير فهي الجهود المبذولة قديمًا وحديثًا من أجل تقريب النحو إلى المتعلمين.

وإشكالية البحث تنبثق من محاولة الربط بين فكرتين يدور البحث في فلكهما **الأولى** تكامل الجهاز المفاهيمي للنحو العربي، و**الثانية** عملية التيسير التي لا بد أن تستند إلى الأولى في نظر البحث ولهذا **فالإشكالية المطروحة** هي:

كيف تتجلّى مظاهر التكامل بين المفاهيم التي استعملها النحاة في تفسير ورود الأبنية والتراكيب على صورة معيّنة؟ وما مدى مراعاة ذلك في محاولات تيسير النحو العربي؟

ومن هذه الإشكالية انبثقت جملة من الأسئلة أو الإشكاليات الفرعية أعتقد أنّ الإجابة عنها تقرّبنا من تحقيق الغرض المقصود وهي:

- ماهي المفاهيم الأساسية في تفسير التغيرات الصرفية؟
- وهل تستغرق هذه المفاهيم جميع الأبنية؟

- إذا كان الجواب بالنفي فما هي المفاهيم المكمّلة لها في تفسير تغيرات الأبنية؟
- ماهي مفاهيم تفسير علاقات التركيب؟
- وكيف نفسر خروج أحد طرفي العلاقة على ما هو مقرر له؟
- ماهي محاولات تيسير النحو المحافظة على الهيكل العام للنحو العربي وفق منهج النحاة قديمًا وحديثًا؟
- ماهي محاولات تيسير النحو المجددة في الأسس والمفاهيم، قديمًا وحديثًا؟ .

لقد كانت وراء اختياري لهذا الموضوع جملة من **الأسباب الموضوعية** منها:

- الإيمان بضرورة النظرة الشمولية لموضوع النحو العربي، واستقراء الفكر النحوي للكشف عن تكامل المفاهيم قبل الخوض في قضايا الإصلاح.
- ضرورة القراءة النقدية المتأنية لمحاولات التيسير قديمًا وحديثًا.
- إثراء البحث العلمي اللغوي والتربوي بعمل أود منه أن يكون لبنة تضيء السبيل أمام حركات التيسير المأمولة.

وإضافة إلى هذه الأسباب كانت وراء اختياري لهذا الموضوع بعض الدوافع الذاتية منها:

- حبي للتراث النحوي وإعجابي بجهود العلماء فيه.
- تتبعي لجهود المحدثين ومتابعة حركات التجديد.
- تدريسي لمادة النحو العربي ومحاولة متابعة جهود التيسير ومحاكمتها أمام الواقع التعليمي في بلادنا.

وقد تطلبت طبيعة الموضوع أن يعالج اعتمادًا على **المنهج الوصفي التحليلي مستعينًا بالمنهج التاريخي** في بعض المحطّات وفق مخطط تفرّع إلى ثلاثة أبواب وخاتمة على النحو الآتي:

الباب الأول بعنوان: المفاهيم التفسيرية في دراسة الأبنية: ضمّ فصلين:

الفصل الأول: تناول الميزان الصرفي باعتباره المفهوم الأساسي في دراسة الأبنية وجاء في ثلاثة مباحث:**المبحث الأول** في مفهوم الميزان الصرفي والمصطلحات المتداخلة معه: تحدثت فيه عن تعريف الميزان الصرفي عند القدماء والمحدثين، ولماذا اختاروا له صيغة (فَعَلَ) وكذلك لماذا جاء ثلاثيًا، ثم تناولت المصطلحات التي تتداخل معه في دلالتها كالبناء والمثال والهيئة والصيغة، و**المبحث الثاني:** في قواعد استعمال الميزان الصرفي وأصنافه وفيه بيّنتُ المبادئ التي يرتكز عليها الوزن وأصناف الميزان الصرفي ووظيفة كلّ صنف منها، و**المبحث الثالث:** تناول الميزان الصرفي والنحو وفيه يظهر دور الوزن في تحديد الإعراب ودور الإعراب في تحديد الوزن ثمّ دور السياق في تحديد الوزن ودور الميزان في التمييز بين العناصر الصرفية والنحوية.

أمّا الفصل الثاني: فتناولت فيه **المفاهيم المكملة في دراسة الأبنية** وهي المفاهيم التي تعالج الحالات التي لم تقع تحت طائلة الميزان الصرفي وهي بذلك مكمّلة له وتشكل معه نموذجًا متكاملًا في تفسير التغيرات الصرفية وقد ضمّ خمسة مباحث على النحو التالي: **المبحث الأول** تكفل بدراسة التغيرات التي ترجع إلى عوامل صوتية تؤدي إلى تغير بنية الكلمة عن أصلها المفترض قياسًا إلى بابها من الصحيح وهو ما يعرف بالإعلال والإبدال، **المبحث الثاني** تعرضت فيه لمنهج العلامة الذي يفسر نقل الكلمة من حال إلى حال أخرى كنقلها مثلا من المذكر إلى المؤنث ، وهو يدور في فلك التصور العام لمبدأ الأصل والفرع، **المبحث الثالث** عالج منهج الاسمية وهو إجراء استدراكي لبعض الأوزان والحدود عندما تتخلف بعض الشروط في باب من الأبواب، **المبحث الرابع** وتناولت فيه منهج الإلحاق وهو مفهوم يوحي إلى منهج أساسي في دراسة الأبنية وآخر ملحق به ومكمّل له، **المبحث الخامس:** تعرضت فيه لمنهج جداول التصريف، وهو يقوم على جمع تصريفات قسم من أقسام الكلم في جداول، و يتكفل بوصف ما خرج عن الدراسة الصرفية كالمبنيات.

الباب الثاني: بعنوان: المفاهيم التفسيرية في دراسة التراكيب: وضمّ فصلين كسابقه.

الفصل الأول بعنوان: تفسير علاقات التركيب، وتحدّثت فيه عن مفهومين أساسيين

في تفسير علاقات التركيب هما الإسناد والعامل، فجاء في مبحثين **الأول** تناولت فيه الإسناد مفهومه وأركانه وما قيل عن الجملة والكلام وبسطت القول في أقسام الجملة عند القدماء والمحدثين، و**المبحث الثاني** تناولتُ فيه مفهوم العامل وقواعد العمل ، وتعرضت للعوامل اللفظية والعوامل المعنوية وموضع العامل والمعمول داخل التركيب وعلاقة الإسناد بالعامل.

والفصل الثاني: بعنوان تفسير الخروج عن علاقات التركيب، وتناولت فيه حالات خروج العلاقة على ما هو مقرر لها والمفاهيم المستعملة في تفسير هذا الخروج وضم ثلاثة مباحث: **المبحث الأول** في الحذف وهو يعكس استثناء على نظام العلاقة النحوية وتحكمه شروط فصّلت القول فيها ثمّ بينتُ مواضع الحذف في الفعل والاسم، **والمبحث الثاني** في التضمين مفهومه والغرض منه وصور من التضمين في الأسماء وفي الأفعال، و**المبحث الثالث** تناولت فيه الحمل على المعنى وهو باب واسع يفسر الخروج عن علاقات التركيب، فبعد تحديد المفهوم تعرضت لتفسير قضايا العمل بالحمل على المعنى وكذلك تفسير عدم المطابقة بهذا المفهوم في التذكير والتأنيث وفي الإفراد والتثنية والجمع.

الباب الثالث: بعنوان: محاولات تيسير النحو قديمًا وحديثًا: وضم فصلين أيضًا.

الفصل الأول: تناولت فيه **محاولات التيسير عند القدماء** وتفرّع إلى مبحثين، في **المبحث الأول** تحدثت عن محاولات التيسير في التأليف النحوي، ورأيت أن أصنّف المؤلفات النحوية في هذا المجال إلى أصناف ثلاثة وهي: المختصرات والمتون والشروح،وفي **المبحث الثاني** تعرضت لمحاولات التيسير التي اعتمدت على إعادة النظر في الأسس والمفاهيم التي قام عليها النحو العربي، واقتصر المبحث على ابن مضاء وكتابه "الرد على النحاة" إذ هو الوحيد الذي سار على هذا النهج من القدماء في حدود ما توصلت إليه، وقد عرضت الأسس التي أقام عليها منهجه ونافشتها.

والفصل الثاني: تناولت فيه **محاولات التيسير عند المحدثين** وتفرّع بدوره إلى مبحثين، في **المبحث الأول** تتبعت محاولات فئة من الباحثين حاولتْ تيسير النحو خدمة للناشئة فسعت إلى عملها دون المساس بمنهج النحو الذي بناه الأوّلون، وفي **المبحث الثاني** تعرضت لمحاولات فئة اتّجهت بمحاولاتها نحو تغيير منهج البحث النحوي وإعادة النظر في

الأسس والمفاهيم التي أقيم عليها النحو العربي وسمّيتُها محاولات التيسير المجدّدة.

وفي **الخاتمة** سجلت النتائج التي خلص البحث إليها.

وعن **علاقة هذا العمل بالدراسات السابقة** فقد سبقت الإشارة إلى أنّ هذا البحث يدور في فلك فكرتين الأولى **التكامل**، والثانية **التيسير** وارتباط الثانية بالأولى، وفي حدود اطلاعي لا توجد أعمال تناولت الربط بين الفكرتين وإنْ مسّت أعمال سابقة جوانب من هذا الموضوع، منها: النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل لشعبان العبيدي، و الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه لمزهر محمد الياسري، وضوابط الفكر النحوي لمحمد عبد الفتاح.

وهذه المؤلفات اهتمت بالجانب التنظيري ورصد ضوابط الفكر النحوي ومناهجه.

وهناك مؤلفات أخرى اهتمت بالإصلاح والتيسير منها: في إصلاح النحو العربي لعبد الوارث مبروك وتيسير العربية بين القديم والحديث لعبد الكريم خليفة، والنحو العربي بين الأصالة والتجديد لعبد المجيد عيساني.

غير أنّ هذه المؤلفات بشقّيها تختلف عن عملنا هذا في كونها إمّا تعالج الجانب التنظيري للنحو العربي فلا تتعرض لهذه المفاهيم إلّا عرضًا، وإمّا تعالج قضايا الإصلاح والتيسير، فتقدم نقدًا وتحليلًا لصعوبات النحو، أو تؤرخ لمحاولات التيسير وحركات الإصلاح.

وهذه الأعمال لم تدرس التكامل بين المفاهيم ولم تربط بين التكامل والتيسير، ولهذا جاء عملنا هذا مختلفًا حيث نظر إلى الموضوع من زاوية جديدة هي زاوية الكشف عن العلاقات بين المفاهيم والبحث عن التكامل فيما بينها وتتبع مدى مراعاة هذا التكامل في محاولات التيسير قديمًا وحديثًا.

أمّا فيما يتعلّق **بالمصادر والمراجع** فقد كانت طائفة من كتب التراث النحوي هي المصدر الذي استقيت منه مادة البحث فيما يخص فكر النحاة والمفاهيم المستعملة في تفسير العلاقات ودراسة الأبنية والتراكيب أذكر منها :الكتاب لسيبويه، وشرح الكتاب للسيرافي، والمقتضب للمبرد،وشرح المفصل لابن يعيش، والتسهيل لابن مالك وبعض شروحه، وشرح

شافية ابن الحاجب وكافيته للرضي الاستراباذي والمنصف والخصائص لابن جني إلخ.

وإضافة إلى كتب النحو اعتمدت على مصادر ومراجع متنوعة منها ما يتعلق بالتفسير كالكشاف للزمخشري، والمحرر الوجيز لابن عطية، والتحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ومنها ما يتعلق بإعراب القرآن كمعاني القرآن للفراء، وإعراب القرآن لابن النحاس ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج.

أمّا الدراسات والكتب الحديثة فقد كانت متنوعة أيضًا منها ما يتعلق بدراسة مناهج النحاة وأصول النحو، ومنها ما يتعلق بقضايا التيسير والتجديد، ومن أبرز ما اعتمدت عليه من أعمال المحدثين أذكر عملين جليلين كان لهما فضل كبير على هذا البحث بما استقاه منهما من أفكار، الأول هو: النظرية اللغوية في التراث العربي لمحمد عبد العزيز عبد الدايم، والثاني: البنى النحوية لعبد الرحمن الحاج صالح.

وعن **الصعوبات** التي اعترضتني فأبرزها ما واجهته من شساعة الموضوع وصعوبة احتوائه بسبب تشعّب الآراء وتوزعها بين أعمال العلماء والباحثين القدماء والمحدثين.

وفي الأخيرآمل أن أكون قد وفقت في رسم ملامح الموضوع ووضعت لبنة في بناء مشروع التيسير المأمول وأعتذر عن كلّ تقصير.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.

الباب الأول:

المفاهيم التفسيرية في دراسة الأبنية

الفصل الأول: المفهوم الأساسي في دراسة الأبنية.

الفصل الثاني: مفاهيم مكملة في دراسة الأبنية.

توطئة الباب:

جعلنا عنوان الباب الأول -من هذه الدراسة- **المفاهيم التفسيرية في دراسة الأبنية** وتعرضنا فيه لبيان أهم المفاهيم التي استخدمها الصرفيون في دراسة الأبنية، ومعلوم أن العربية لغة اشتقاقية تبقى فيها أصول الكلمة مهما زيد عليها من زوائد تحمل معنى عاما تتفرع منه معاني مختلفة ولكنها تبقى على صلة بالمعنى الأصلي، وقد احتاج الصرفيون في التحليل إلى حصر الأبنية، و حين تعذر عليهم استيعاب كل المفردات وهو عمل معجمي أكثر منه صرفي، وقد قام به الخليل بمنهجه الرياضي إذ اعتمد على تقليب الأصول كما هو معروف فلجأ الصرفيون إلى حصر أوزان الأبنية فابتكروا الميزان الصرفي إلا في بعض الحالات استعاضوا فيها عن الميزان بما رأوه مناسبا ومن هنا رأينا تقسيم هذا الباب إلى فصلين:

- **الفصل الأول** : المفهوم الأساسي في دراسة الأبنية:

والمفهوم الأساسي في نظرنا هو الميزان الصرفي، تناولنا مفهومه من خلال التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي عند القدماء وعند المحدثين، ولماذا جاء الميزان مكونا من الحروف (ف،ع،ل) ؟ و كذلك لماذا جاء ثلاثيا؟ ثم تحدثنا عن المصطلحات المتداخلة معه خاصة مصطلح صيغة وما أثير حوله.

وتعرضنا لأصناف الميزان الصرفي والحالات التي يرد عليها والاستفادة منه في ضبط بعض التعريفات، وأخيرا تناولنا علاقة الميزان الصرفي بالنحو من خلال دور الوزن في تحديد الإعراب وكذلك دور الإعراب في تحديد الوزن إضافة إلى دور الوزن في التمييز بين العناصر الصرفية والعناصر النحوية.

- **الفصل الثاني: مفاهيم مكملة في دراسة الأبنية:**

وتناولنا فيه المفاهيم التي استعملها النحاة عندما يصعب استعمال الميزان أو يتعذر، وتعرضنا فيه لقضايا الإعلال والإبدال كإجراءات مكمّلة للميزان الصرفي عند التعرض للمعتل وعند توالي بعض الأصوات، وكذلك منهج العلامة ومنهج الاسمية وقضايا الإلحاق وجداول التصريف وكلها مفاهيم تفسيرية مكملة للميزان الصرفي.

الفصل الأول:

المفهوم الأساسي في دراسة الأبنية

(الميزان الصرفي)

المبحث الأول: مفهوم الميزان و المصطلحات المتداخلة معه.

المبحث الثاني: قواعد استعمال الميزان الصرفي وأصنافه.

المبحث الثالث : الميزان الصرفي والنحو.

المبحث الأول:

مفهوم الميزان والمصطلحات المتداخلة معه:

احتاج الصرفيون في التحليل إلى حصر الأبنية ولمّا تعذر عليهم استيعاب كل المفردات لجأوا إلى حصر أوزان الأبنية، وبيان طرق توليد هذه الأوزان للكشف عن مختلف وجوه حروف الكلمة من حيث العدد والحركة والسكون والترتيب والأصالة والزيادة والحذف والثبوت، فابتكروا (الميزان الصرفي) الذي يعتبر المفهوم الأساسي في دراسة الأبنية وتفسير ورودها على صورة معينة

تعريف الميزان الصرفي:

1-1- الميزان في اللغة:

جاء تعريف الميزان في بعض المعاجم على النحو الآتي:

"يسمون الأوزان التي يوزن بها التمر وغيره المسوّاة من الحجارة والحديد الموازين وأحدها ميزان وهي المثاقيل وأحدها مثقال ويقال للآلة التي توزن بها الأشياء ميزان أيضًا، قال الجوهري: "أصله موزان انقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وجمعه موازين"[1] "والميزان الآلة التي توزن بها الأشياء، والسنجة من الحجارة والحديد ونحوها والمقدار يقال: أعرف لكل امرئ ميزانه" [2]

1-2- الميزان في الاصطلاح الصرفي بين القدماء والمحدثين:

لم يضع اللغويون القدماء حدّا للميزان الصرفي لكن قواعده وأحكامه كانت واضحة عندهم كما يظهر من تناولهم له.

قال سيبويه: "فالأفعال من هذا على ثلاثة أبنية: على فَعَلَ يَفعُلُ وفَعَلَ يَفعِلُ وفَعِلَ

1- ابن منظور- لسان العرب- دار صادر- ط6/ 2008- ج15- ص205.

2- مجمع اللغة العربية بالقاهرة- المعجم الوسيط- دار الدعوة- د/ط- د/ت- ص1087.

يَفعَلُ ويكون المصدر فَعْلًا والاسم فاعلًا"[1] **وقال المبرّد:** "فأمّا الفاعل منها فيجري على وزن (يُفعِل) إلّا أنّ الميم في أول اسمه مضمومة ليفصل بين الاسم والفعل"[2]

ثمّ نجد أصحاب المتون يُبيّنون كيفية الوزن وتبعهم في ذلك الشراح، فابن معطي يقول في الدّرّة الألفية[3]:

وكلُّ حرفٍ زيد لا تغيّره بلفظه إذا وَزَنتَ تَذْكُرُه

والأحرف التي تكون أصْلَا قابل بها إذا وزنت فِعْلَا

وإن تزد على ثلاث كرّرِ اللّام نحو فَعْلَلَ في جَعْفَرِ

ويوضح الشارح عبد العزيز بن جمعة الموصلي كلام ابن معطي: "لمّا قصدوا التمييز بين الأصلي والزائد من حروف الكلمة وضعوا قانونًا كلّيًا وزنوها به وهو فَعَل فقابلوا بالفاء والعين واللام الحروف وهو المُرَاد بقوله قابل بها إذا وزنت فعلا أي قابل بها الفعل إذا وزنت الأصل، فإن كان الموزون ثلاثيا لم يحتج إلى زيادة عليه، وإن كان أكثر من ثلاثة كُرّرَ اللاّم مرتين في الرباعي وثلاث مرات في الخماسي من الأسماء"[4]

ووضع ابن الحاجب بابًا خاصًا للميزان الصرفي جاء فيه: "ويعبر عنها بالفاء والعين واللام وما زاد بلام ثانية وثالثة ويعبر عن الزائد بلفظه إلّا المبدل من تاء الافتعال فإنه بالتاء..."[5]

وشرح الاستراباذي كلام ابن الحاجب بقوله: "إذا أردت وزن الكلمة عبّرت عن الحروف الأصول بالفاء والعين واللام أي جعلت في الوزن مكان الحروف الأصلية هذه

1- سيبويه- الكتاب- تح عد السلام هارون- مكتبة الخانجي- القاهرة- ط3- 1988- ج4- ص5.

2- المبرد- المقتضب- تح: حسن حمد- دار الكتب العلمية- بيروت- ج1- ص144.

3- الموصلي عبد العزيز بن جمعة- شرح ألفية ابن معطي- تح علي موسى الشوملي- دار البصائر- ط1- 2007- ج2- ص622.

4 - المصدر نفسه- ج2- ص623.

5- ابن الحاجب- الشافية ضمن مجموعة الشافية- تح محمد عبد السلام شاهين- دار الكتب العلمية- بيروت- ط1- ج1- ص140.

الحروف الثلاثة كما تقول ضرب على وزن فَعَلَ."[1]

وتعرض ابن مالك للوزن الصرفي في ألفيته بقوله:

"بِضِمْنِ فِعْل قابلِ الأصول في وزنٍ وزائدٌ بلفظه اُكْتُفِي

وضاعف اللام إذا أصلٌ بقي كَرَاءِ جَعْفرٍ وقاف فُسْتُقِ"[2]

وشرح ابن عقيل كلام ابن مالك بقوله:

"إذا أريد وزن الكلمة قوبلت أصولها بالفاء والعين واللّام، فيقابل أولها بالفاء، وثانيها بالعين، وثالثها باللام فإن بقي بعد هذه الثلاثة أصل عُبّر عنه باللام"[3]

بعد كل هذا يمكن القول بأنّ النحاة القدماء لم يحدُّوا الميزان الصرفي حدًّا يبين معناه ومفهومه بذكر الصفات المميزة له وإنّما حدُّوه حدّا إجرائيا على عادتهم بوصفهم طريقة صوغ الأبنية وكيفية تطبيق قواعد وأحكام الميزان الصرفي التي كانت ماثلة وواضحة عندهم " فالحد عند النحاة الأوّلين لا يحدد المعاني والمفاهيم بل يختص بضبط الإجراءات أو العمليات التي تتولد منها العبارات"[4]

غير أنّ ابن جماعة (ت 819) في حاشيته على الجاربردي يُعرّف الميزان الصرفي من حيث المفهوم فيقول: "اعلم أنّ علماء صناعة التصريف شَبّهوها بالصياغة فكما أنّ الصّوّاغ يصوغ من أصل واحد أشياء مختلفة فكذلك التصريفي يصوغ منه أشياء مختلفة كالماضي والمضارع وغيرهما من الأحوال التصريفية فمن أجل تلك المشابهة احتاج التصريفي إلى ميزان يعرف به الأصول من الزوائد كما يحتاج إلى ذلك الصوّاغ ليعلم مقدار

1- الاستراباذي- شرح شافية ابن الحاجب- تح محمد نور الحسن وآخرين- دار إحياء التراث العربي- لبنان- ط1 2005- ص14.

2 - ابن مالك- متن ألفية ابن مالك- مؤسسة الرسالة ناشرون- لبنان ط1- 2003- ص116.

3- ابن عقيل- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- تح محمد محي الدين عبد الحميد- دار إحياء التراث العربي- د/ط- د/ت- ج2- ص537.

4 - عبد الرحمن الحاج صالح- منطق العرب في علوم اللسان- موفم للنشر- الجزائر- 2012- ص122.

ما يصوغه من ذلك الأصل"[1] وقد اقتبس هذا التعريف في كثير من مؤلفات الصرف إلى وقتنا.

أمّا عند المحدثين فنجد أغلبهم يذكر أنّ العلماء وضعوا ما يعرف بالميزان الصرفي كمقياس لفظي صيغ من أحرف (فعل) لوزن الكلمات التي يدخلها التصريف، فجعلوا الحرف الأول فاء الفعل والثاني عينه والثالث لامه والوزن هو اللفظ المصوغ من هذه الأحرف الثلاثة على هيئة الموزون في حركته وسكونه والزيادة عليه والحذف منه، جاء في المعجم المفصل في علم الصرف أن الميزان الصرفي" لفظٌ يؤتي به لمعرفة أحوال بناء الكلمة من حيث حروفها الأصلية وزوائدها وحركاتها وسكناتها نحو: سَمِعَ: فَعِلَ، وسامع: فاعل."[2]

وفي معجم المصطلحات النحوية والصرفية: " الميزان الصرفي هو ما وضعه الصرفيون من وسيلة لوزن الكلمات ومعرفة أصولها من زوائدها وحركاتها من سكناتها"[3]

وفي معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: "الميزان الصرفي مجموعة من الحروف تقابل بها الحروف الأصلية في الكلمة وهذه المجموعة هي الفاء، والعين، واللّام فتقابل الحروف الأصلية بالفاء، والعين واللام ويقابل الزائد بنفسه لبيان الصيغة التي تكون عليها الكلمة"[4]

1-3- لماذا (فَعَلَ)؟

اختار النحاة أن يكون الميزان الصرفي مكوّنا من الحروف (ف ع ل) ولم يعلّلوا هذا الاختيار فما كان يهمهم هو كيفية استعماله والاستفادة منه لكن مع ظهور المتون النحوية والشروح المقامة عليها والحواشي حولها برزت تفسيرات تبين سبب هذا الاختيار و خلاصتها:

1- عز الدين بن جماعة- حاشية على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب- مطبوع ضمن مجوعة الشافية- - ج1- ص140.

2- راجي الأسمر- المعجم المفصل في علم الصرف- دار الكتب العلمية- بيروت- 1997- ص404.

3 - محمد سمير نجيب اللبدي- معجم المصطلحات النحوية والصرفية- قصر الكتاب* البليدة- الجزائر- د/ط- د/ت- ص239.

4- محمد إبراهيم عبادة- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية- مكتبة الآداب- القاهرة- ط1- 2011- ص296.

1- لأن مجموع (ف ع ل) هو (فَعَلَ) يعتبر أعم الكلمات وأشملها للتعبير عن معنى الفعل، يقول القائل: هل ضربتَ زيدًا؟ فيقال: فعلتُ ويقال فِعْلُ الصلاة و فِعْل الزكاة، قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ۝٤﴾[المؤمنون: 4] فاعلون أي مزكون- وحُمل الاسم على الفعل لأصالة الفعل في التصريف.

2- لأنّ مخارج الحروف ثلاثة الحلق واللسان والشفتان فأخذوا من كل مخرج حرفاً فالفاء من الشفتين والعين من الحلق واللّام من اللسان.

هذا التعليل بقسميه موجود عند أغلب شراح شافية ابن الحاجب[1] واعترض أحد الباحثين على التفسير الأول فبعد أن نقله عن الاستراباذي عقّب عليه بقوله: " ولكنّي لا أنزع إلى هذا الرأي، فأمر التكلّف واضح فيه، وأميل إلى التفسير الصوتي الذي أراه يمثل جوهر الغرض القصدي في هذا الاختيار"[2] ولا أرى أيّ مظهر من مظاهر التكلّف في التفسير الأول فأيّ متكلم بالعربية يمكن أن يمثل للأحداث بلفظ (فَعَلَ) فيقول: هو فعل وهم يفعلون وأنا فاعل هذا...

ومنه كان تمثيلهم بهذا اللفظ أبعد عن التكلف، أمّا عن المخارج الممثلة في لفظ (فعل) فهي فيه قبل اختياره لتمثيل الوزن وهو مستعمل قبل أن يكون وزنًا ولا أستبعد المزاوجة بين التفسيرين وإن كان الأول أقرب.

1-4- لماذا ثلاثيا؟

كذلك علّلُوا مجيء الميزان الصرفي على ثلاثة أحرف فذكروا لذلك سببين:

السبب الأول: لأن الكلمات الثلاثية أكثر من غيرها كما تؤكد الدراسة التي عرضها د-ميدني حول عدة جداول إحصائية من الصحاح واللسان وتاج العروس وتشير إلى أنّ "الأصل الثلاثي هو الأول في هرم الاستعمال فهو في كلّ من:

1- ينظر ابن الحاجب- مجموعة الشافية- مصدر سابق- ج1- ص 142، والاستراباذي - شرح الشافية- ج1- ص14.

2- عبد القادر عبد الجليل- علم الصرف الصوتي- دار أرمنة- عمان- 1998-ص45.

الصحاح بنسبة (85.3%) من مجموع الأصول البالغ عددها (5639).

اللّسان بنسبة (72.38%) من مجموع الأصول البالغ عددها (9032).

التاج بنسبة (70.5%) من مجموع الأصول البالغ عددها (11978).

الأصل الرباعي في المرتبة الثانية بعد **الثلاثي** في :

الصحاح بنسبة (13.58 %) .

اللّسان بنسبة (27.2%) .

التاج بنسبة (26.5%).

وما بقي من أصول بنسب مفرطة في القلّة، أقل من 1% بالنسبة للثنائي والخماسي".[1]

السبب الثاني: لأنه لو كان رباعياً أو خماسيًا لم يمكن وزن الثلاثي به إلّا بحذف حرف أو حرفين ولمّا كان ثلاثيًا لم يمكن وزن الرباعي والخماسي إلّا بزيادة لام أو لامين والزيادة عندهم أسهل من الحذف إذ الزيادة أصل والنقصان فرع.[2]

2 – الميزان الصرفي والمصطلحات المتداخلة معه:

يرتبط مفهوم الوزن بمجموعة من المصطلحات المتداخلة معه والتي ترددت في كتب النحاة في سياقات يظهر منها مدى ترابط هذه المصطلحات وتداخلها ومنها: البناء والمثال والفعل والهيئة والصيغة.

فسيبويه نجده يستعمل مصطلحي (أبنية) و (أمثلة) للتعبير عن الوزن، قال: "فهذه الأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبنية كثيرة "[3] وقال: "هذا باب ما بنت العرب

1- ميدني ابن حويلي - المعجم اللغوي العربي من النشأة إلى الاكتمال- دار هومة- الجزائر- 2003- ص114.

2- ينظر محمد مُحي الدين عبد الحميد- دروس التصريف- دار الطلائع- القاهرة- ط1- 2009- ص30، وابن جماعة- حاشية على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب - ص140.

3 - سيبويه- الكتاب- ج1- ص12.

من الأسماء والصفات والأفعال"[1] وتردد هذا في كتب النحاة من بعده قال المازني: "فمما يُزَاد ما يُلحِقُ بناءً ببناء..."[2]، وقال: "ولتلك الأفعال أبنية كثيرة "[3] وقال: "فيكون الفعل على مثال افعوعلت وتلزمه ألف الوصل في الابتداء"[4].

وقال المبرد: "فالفعل في الثلاثة يقع على ثلاثة أبنية إذا كان ماضيا"[5] ومن هذه الأقوال نلاحظ أن لفظة (بناء) استعملت بمعنى (وزن) أما لفظة (مثال) فاستعملت بمعنى (وزن) وبمعناها اللّغوي للدلالة على التمثيل فقط.

واستعمل السكاكي مصطلح (هيئة) للدلالة على الوزن، قال: "اعلم أنّ للثلاثي المجرد من الأفعال الماضية –وهو مايكون مقترنا بزمان قبل زمانك –هيئات منها هذه الثلاث"[6]. وقال: "وأمّا الرباعي المجرد فلماضيه في البناء للفاعل هيئة واحدة ليس إلّا وهي فعلل نحو دحرج"[7]

واستعمل سيبويه مصطلح (زنة) عندما قال عن الزيادة: "وتكون في انْفَعَلْت و افْعَلَلْتُ وافتعلتُ وهذه الثلاثة على زنة واحدة ومثال واحد"[8] ويبدو أنّه أراد بها الوزن العروضي لا الوزن الصرفي لاختلاف الأوزان الصرفية في الأمثلة التي أوردها.

أمّا الصيغة فيبدو أنها أكثر هذه المصطلحات التباسًا بالوزن، فحتى وإن كنّا لا نكاد نلمس الحدود الفاصلة بين المصطلحين عند القدماء بشكل صريح فيظهران كأنهما مترادفان يستعمل أحدهما في نفس السياق الذي يستعمل فيه الآخر، لكن ينبغي أن لا نتسرع في الحكم بترادفهما فالذي يجعلهما بهذه الصورة هو منهج النحاة القدماء إذ على الرغم من وعيهم

1- المصدر السابق - ج4- ص242.

2- ابن جني- المنصف- تح محمد عبد القادر أحمد عطا- دار الكتب العلمية- لبنان- ط2- 2014- ص44.

3- المصدر نفسه- ص 81.

4- المصدر نفسه- ص 107.

5- المبرد- المقتضب– ج1- ص 110.

6- السكاكي- مفتاح العلوم- تح عبد الحميد هنداوي- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط2- 2014- ص82

7- المصدر نفسه- ص 87.

8- سيبويه- الكتاب- ج4- ص144.

بأهمية المفاهيم النحوية وما تلعبه من دور في الوصف والتفسير نجدهم يركزون على وصف نظام العربية دون تعرضهم للأدوات الواصفة له "فالحد عند النحاة الأوّلين لا يحدد المعاني والمفاهيم بل يختص بضبط الإجراءات أو العمليات التي تتولد منها العبارات ولا يكون للحد عند سيبويه ومعاصريه أي وظيفة أخرى إلّا هذا التحديد الضابط الإجرائي"[1]

فالتعامل الإجرائي يجعل الحدود الفاصلة بين المصطلحات تضمحل أو تنعدم فإذا تأملنا قول المبرد ولعلّه أول من استخدم مصطلح صيغة: "فإنْ صُغتَ اسماً لا تريد به مكانًا من الفعل ولا زمانًا للفعل ولا مصدرًا قُلْتَ في (مَفْعَل) من (القول): هذا مَقْوَل، ومن (البيع) هذا (مَبْيَع)"[2]

نجد قوله: قُلْتَ في (مَفْعَل) من القول هذا (مَقْوَل) يدل على أنّه يريد صغت من حروف كلمة (القول) كلمة أخرى على وزن (مَفْعَل) فحصلتَ على (مَقْوَل) فما نصوغه على وزن معيّن هو الصيغة وما نصوغ على مثاله الكلمات هو الوزن، وبعد أن تنسبك حروف الكلمة في الوزن المقصود لتكون على هيئة معينة تصِير الصيغة تدل على الوزن والوزن يدل على الصيغة.

ونتابع قول ابن جنّي: "اعلم أنّ معنى قول أهل التصريف اِبْنِ لي من كذا مثل كذا إنّما معناه فُكَّ صيغة هذه الكلمة وصغ من حروفها مثل هذا الذي قد سُئِلت أنْ تبني مثله بأن تضع الأصل بحذاء الأصل والزائد بإزاء الزائد، والمتحرك بإزاء المتحرك والساكن بإزاء الساكن، وتضمّ ما سألَك أن تضمّه وتفتح ما سألك أنْ تفتحه، وتكسر ما سألك أن تكسره، فتحتذي المثال المطلوب"[3]

فنفهم من قوله: (فكّ صيغة هذه الكلمة ...) أن المقصود من صيغة الكلمة حروفها ووزنها لا مجرد وزنها.

فقولهم: صغ من (ضرب) مثل (جوهر) أي أعد صياغة ضرب على وزن (جوهر)

1- عبد الرحمن الحاج صالح- منطق العرب في علوم اللسان – ص122.

2- المبرد- المقتضب- ج1- ص143.

3- ابن جني- المنصف - ص74.

وهو (فوعل)، فنقول: ضورب، ولا يُقال: زن ضرب على مثل جوهر ولا زن ضرب على وزن فوعل. بل يقال: اجعل (ضرب) على وزن (فوعل) لأننا في هذه الحالة لسنا في حاجة إلى تقدير الأصلي والزائد من (ضرب) ولا في حاجة إلى معرفة المتحرك والساكن وإنما نحن في حاجة إلى إعادة سبك كلمة (ضرب) على وزن آخر وهيئة أخرى. فالصياغة كما يظهر من وصفهم للعمل الذي يجرونه على الكلمات هي إعادة صياغة الكلمة على وزن معيّن.

والوزن هو تحديد صورة الكلمة بعد استقرارها في هيئة معينة. فيقولون وزن (سيّد) (فيْعل) ووزن خطايا (فعائل)... .

إلا أنّه لا مانع عندهم من استعمال الصيغة بمعنى الوزن إذا أريد بها هيئة الكلمة في حركاتها وسكناتها والأصلي والزائد فنقول: (ضرب) على وزن (جلس) و (ضارب) على وزن (جالس).

ولا مانع من استعمال (الوزن) بمعنى (الصيغة) فنقول: صيغة (فعل) وصيغة (فاعل) ، في الأوزان الثابتة التي يقاس عليها، وهذا التبادل في الاستعمال لا يدل على اضطراب في المفهوم لأن الأمر كان واضحاً عندهم بقدر ما يدل على جانب من فكرهم المتمثل في ضبط الإجراءات ووصف العمليات التي يحكمها نظام اللّغة، فالحد عندهم هو وصف نمط من الإجراءات تؤدي إلى نتيجة لا ذكر الصفات المميزة للمفاهيم، وهذا ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى ذوبان الحدود الفاصلة بين المصطلحات المستعملة بسبب تبادل الأدوار بينها وهو ما يوهم بترادفها أو باضطراب النحاة في استعمالها.

و لعلّ أوّل مَن حاول التفريق بين المصطلحين: (صيغة) و (وزن) هو تمّام حسان في كتابه: "اللّغة العربية معناها ومبناها"[1]

فاعتبر الصيغة مبنى صرفياً والميزان مبنى صوتياً، وقد يتفق هيكل الصيغة في صورته مع هيكل الميزان، وقد يختلفان.

فمثّل لاتفاق الصيغة مع الميزان بالفعل " ضرب" صيغته (فَعَلَ)، وميزانه (فعل).

1- تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها – عالم الكتب- القاهرة – ط6 – 2009 – ص145.

ومَثَّلَ لاختلافهما بالفعل (وقى) فجعل صيغته (فَعَلَ) وعندما نصوغ فعل الأمر منه على مثال (اِفْعَلْ) نجده يؤول إلى (قِ) فإذا بحثنا عن مقابله في (اِفْعَل) وجدنا الحرف (عِ) فنحكم على أنّ صيغته (اِفْعَل) ووزنه (عِ).

وعاب على علماء الصرف عدم احتفائهم بالفروق بين شكل (الصيغة) وشكل (المثال) وقال: "زعموا في قال وهو ينتمي إلى صيغة (فَعَل) أنّه على وزن (فَعَل) أيضًا وليس على وزن (فال) وما إصرار علماء التصريف هنا على وحدة الصيغة والميزان بمجدٍ فتيلا".[1]

ثم بيّن الفروق التي يراها بين الصيغة والميزان حتى يجمع التحليل بين مراعاة المبنى الصرفي للمثال، والصورة الصوتية النهائية التي آل إليها فقال: "مِن الأجدى أنْ نلقي على عاتق الصيغة بيان المبنى الصرفي الذي ينتمي إليه المثال، وأن ننوط بالميزان أمر بيان الصورة النهائية التي آل إليها المثال ولو اتَّحد هذا وذاك لغاب من تحليلنا أحد هذين الأمرين الهامين"[2]

وحسب ما يظهر من كلامه تكون (الصيغة) هي المبنى الصرفي المفترض والمجرّد للمثال والميزان هو الصورة الصوتية الظاهرة للمثال.

أي أنّ الصيغة هي ما ينبغي أنْ يكون عليه المثال فهي الأصل المفترض تحقيقه في الكلام، لكنّه قد يتحقق بالفعل وقد تحيط به بعض الظروف فلا يتحقق على تمامه، وتطرأ عليه تغيرات فيظهر في الاستعمال على نحوٍ من التغيّر فيتكفّل الميزان بتمثيل هذا الوجه الظاهر ولعل الفروق التي أرادها الباحث بين الصيغة والميزان تتضح أكثر من خلال تتبع هذه الأمثلة:

بالنسبة للصحيح تتفق الصيغة مع الميزان ولا يوجد أي فرق، فالفعل (ضرب) صيغته (فَعَلَ) ووزنه(فَعَلَ) وكل ما يطرأ عليه من تصرف تبقى صيغته تتفق مع وزنه فـ (يضرب) صيغته ووزنه: (يَفْعِل)، وكذلك ضارب، (فاعل) للصيغة والوزن، ومضروب: (مفعُول)

1- المرجع السابق – ص145 .

2- المرجع نفسه – ص 145.

للصيغة والوزن...

أما بالنسبة لما يقع فيه الحذف فتختلف الصيغة عن الميزان، إذ تبقى الصيغة بمكوناتها كاملة كأن لم يقع في المثال حذف لأنها تمثل المبنى الصرفي المفترض، ويحذف من الميزان ما يقابل المحذوف من المثال الموزون، ففعل الأمر: (قُلْ) صيغته (اِفْعَلْ) ووزنه (فُلْ)و(صِفْ) صيغته (اِفْعَل) ووزنه (عِلْ) و (اِسْعَ) صيغته (افعل) ووزنه (اِفْعَ) و (قِ) صيغته (اِفْعَل) ووزنه (عِ)

أمّا ما وقع فيه الإعلال فصيغته تختلف عن وزنه، فالفعل،" قال" مثلا: صيغته (فَعَلَ) ووزنه: (فال) و(دَعَا) صيغته (فَعَلَ) ووزنه (فعا) و(رَمَى) صيغته (فَعَلَ) ووزنه (فَعَى)

وما وقع فيه الإبدال تختلف أيضًا صيغته عن وزنه، فمثلًا: (وصل) عندما يصاغ على وزن:(افتعل) تبدل (الواو) وهي فاء الكلمة (تاءً) وتدغم في تاء الافتعال فتصير على النحو التالي:

وصل ← اوتصل ← انتصل ← اِتَّصَل.

ونقول: (اتَّصَلَ) صيغته (افتعل) ووزنه (اِتَّعَلَ) وكذلك (اِدِّعَاء) هو ادتعاء،

صيغته: (افتعال) و وزنه (اِفِّعَال).

وما يمكن قوله بعد هذا أنّ الصيغة والميزان لا يختلفان في باب الصحيح، وفي ما وقع فيه الحذف فتكون الصيغة بمثابة وزن الأصل عند القدماء فكثيرًا ما يطلقون عبارة:... وفي الأصل وزنه كذا...، أما الوزن عند الباحث في هذا الباب فلا يختلف عنه عند القدماء.

ويظهر الخلاف جلياً بين الباحث وعلماء الصرف القدماء في باب (الإعلال والإبدال) إذ الصيغة عنده هي ما يعتبرونه (الوزن) أي اعتماد أصل الكلمة في الوزن، فالفعل (قال) مثلا صيغته عند الباحث (فعَل) وهو وزنه عند القدماء،أما وزنه عند الباحث فهو (فال) وجمهور القدماء لا يعتدون بهذا.

فالفرق بين الصيغة والوزن حسب ما قدّمه الباحث لا يظهر إلا في باب الإعلال

والإبدال إذا استثنينا مجرد الاصطلاح، فالقول في باب الحذف أنّ (قاضٍ) وزنه في الأصل (فاعل) ووزنه الآن، (فاعٍ) لا يختلف فيما أعتقد عن قول الباحث: صيغته (فاعِل) ووزنه (فاعٍ) والفرق الذي يظهر في باب الإعلال والإبدال يكمن في أنّ الوزن عند الباحث يمثل الصورة الصوتية للمثال وهو أمر هامّ عنده للتفريق بين علمي الصرف والأصوات،وإذا اتفقنا على أهمية الوزن في التحليل الصرفي فلا اعتقد أنّ له نفس الأهمية في التحليل الصوتي، نعم فالوزن صوتيًا قد يفيد في تحديد الإيقاع والصوامت والصوائت والمقاطع... لكنه لا يحدّد الصفات المميّزة للحروف فالوزن (فال) لا نفهم منه صفات الحروف التي تحلّ في موضع الفاء ولا في موضع اللام، ولا يحدّد عين الكلمة هل هي (واو) أو (ياء) فالوزن لا يمثل مقياسًا نظريًا من الوجهة الصوتية فـ (قَالَ) تختلف عن (باع) وهذه تختلف عن (خاف) وهكذا.

ولهذا فالدراسة الصوتية تعتمد على دراسة المثال نفسه لا وزنه وهو ما يبين نجاعة ما اختاره الصرفيون من اعتماد الميزان لإبراز الأَصلي والزائد وردّ المعتل إلى نظيره من الصحيح[1]، وترك الصورة الصوتية للمثال نفسه ولم يعتدوا بوزنه.

ولو أنّ الباحث تحدث عن كيفية التعامل مع بعض الأسماء وعدم الاكتفاء بنماذج من الأفعال لكان أوضح، ففي مثل (إنسان) هل الصيغة (إفْعَلان) أم (فعلان) وهل الوزن (إفْعَان) أم (فعلان) وكذلك كثير من الأسماء المختلف في أصولها.

ومن الناحية التطبيقية عندما تحدث الباحث عن إمكانية تشابه صيغتين في النظام مع اختلاف معناهما[2] قدّم أمثلة فجاء في المثال الرابع: "تفَاعَلَا وأخواتها صالحة للماضي المسند إلى ألف الاثنين والمضارع المجزوم المسند إليها والأمر المسند إليها"[3]

وهو يريد: هُمَا تفاعَلَا (في الماضي)، وأنتما إنْ تتفاعلا (في المضارع) مع حذف

1- ينظر محمد سعيد صالح ربيع الغامدي- الدرس الصرفي العربي طبيعته وإشكالاته- مجلة التراث العربي - دمشق، سوريا- العدد117 و 118 - السنة2010 – ص352.

2- ينظر تمّام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها- ص147.

3- المرجع نفسه- ص149.

إحدى التاءين تصير: إن تفاعلا، وأنتما: تفاعلا (في الأمر) فنجد صيغة واحدة هي: (تفاعلا) صالحة للماضي والمضارع والأمر.

وأشار إلى أنّ "الذي قيل في (تفاعلا) هنا يقال مثله في (تفاعلوا) و (تفاعلن) و (تفعّلَا) و(تفعّلوا) و(تفعّلْنَ) وكذلك (تفاعل) و (تفعَّلُ) كما يتضح في الجدول الآتي"[1]

وقدّم جدولا فيه تصريف الصيغة مع جميع الضمائر آثرت عدم الإطالة بذكره لسهولة الرجوع إليه في المرجع المشار إليه وقدّم ملاحظة على أنّ "المضارع في كل ذلك على حذف إحدى التاءين كما في (ولا تنازعوا)"[2].

ويبدو لي أن لا تشابه بين صيغتين في الماضي والمضارع: (تفاعلا و إن تفاعلا) أو المضارع والأمر (إنْ تفاعلا و تفاعلا) والتشابه الحادث إذ اعتمدنا مبدأ التفرقة التي نادى بها الباحث هي بين وزنين أو بين صيغة ووزن، ذلك أنّ (تفاعلا) في المضارع هي وزن لا صيغة لأنها تمثّل الصورة الصوتية النهائية على حد تعبيره، والصيغة هي (تتفاعلا) بدون حذف التاء لأنها تمثل المبنى الصرفي، فالفعل المضارع المبدوء بتاء عندما تدخل عليه تاء المضارع يكون بتاءين في أصل الوضع وهو ما تتكفل به الصيغة في مذهب الباحث، وقد تحذف إحدى التاءين تخفيفا فيصير المثال بتاء واحدة في الاستعمال وهو ما يتكفل به الميزان.

وفي (الخلاصة النحوية) التي أرادها الباحث أن تكون تطبيقا لدراسته النظرية "اللغة العربية معناها ومبناها"[3] لم يكن في تطبيقه ملتزما بالفروق التي نادى بها نظريا بين الوزن والصيغة إذ اعتبر (قال) على وزن (فَعَل) ورمى على وزن (فَعَل) واستقام على وزن (استفعل)"[4] وحق هذه الأفعال أن تكون أوزانها (فال) و (فَعَى) و (استفال) على التوالي لأنّ ما ذكره يمثل الصيغة لا الوزن حسب الدراسة النظرية للباحث.

1- المرجع السابق- ص 149.

2- المرجع نفسه- ص149- هامش2.

3- ينظر تمّام حسان- الخلاصة النحوية- عالم الكتب- القاهرة- ط3- 2009- ص8.

4- المرجع نفسه- ص43.

وكذلك جعل (واقٍ) و (طاوٍ) على وزن (فاعل)[1] وهذه صيغتهما، إذ وزنهما (فاعٍ).

وكذلك الحال في المزيد بثلاثة أحرف جعل من أوزانه (استفعل) وفي الاستعمال تظهر أوزان أخرى تحت هذا الفرع منها (استقال)[2] وهو ما يجعلنا نقول إن الباحث لم يكن صارمًا في تطبيق مبدأ عدم الوحدة بين الصيغة والميزان.

ومن الباحثين من له رأيٌ آخر فصاحب (الوحدات الصرفية) لم يفرّق بين المصطلحين وجاء عنه في المعنى الوظيفي للصيغة وهي "بهذا المعنى تطلق عليها اصطلاحات عدة في الدراسات الصرفية فهم يسمونها أحيانا البناء أو البنية، وأحيانا أخرى الوزن أو الزّنة وأيّاً ما يكون الاصطلاح المطلق عليها فإنّ المقصود منها هو مجموعة الحركات والسكنات التي ترد في نظام مرتب متصف بالثبات في جميع المواد اللغوية التي تتحقق فيها دلالة هذا القالب الوظيفية"[3] وحاول (الكرملي) التفريق بين الوزن والصيغة أمناً لِلَّبْس فقال: "نريد بأوزان العربية أو موازينها أبواب الأفعال من ثلاثية ومزيد فيها، ونريد بصيغتها أوزان الأسماء من مشتقة وغير مشتقة وميّزنا بين اللفظين والمعنيين أمْناً لِلَّبْس، وإلاّ فلا فرق بينهما"[4]

وإلى مثل هذا ذهب صبحي الصالح عندما قال: "أدنى ما يتفق عليه العلماء أنّ لكل اسم صيغة وأنّ لكل فعل وزناً وأنّ من الأبنية ما تشترك صياغته بين الأسماء والأفعال"[5]

ولا يبعد هذا القول من الصواب إذا اعتبرنا أصالة الفعل في التصريف وإنما حُمِلَ الاسم على الفعل في ذلك.[6]

1- المرجع السابق - ص 51 .

2- المرجع نفسه - ص 64

3- أحمد عبد العظيم عبد الغني- الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية- مكتبة الآداب- القاهرة- د/ط- 2016- ص274.

4- الكِرملي أنستاس ماري- نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها- المطبعة المصرية بالفجالة- مصر- ط 1938- ص113.

5- صبحي الصالح- دراسات في فقه اللغة - دار العلم للملايين- لبنان- ط18- 2007- ص332.

6- ينظر ابن جماعة- حاشية على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب ج1- ص141.

ويرى أحمد المتوكل أنّ تماثل الوزن والصيغة يجب أن لا يحجب عنّا الفرق الواضح بين مفهوم الوزن ومفهوم الصيغة فهما مفهومان مختلفان لا يسوغ الخلط بينهما فالوزن ينتمي إلى نسق القواعد الاشتقاقية، قواعد تكوين المفردات، في حين تنتمي الصيغة إلى القواعد الصرفية من نسق قواعد التعبير، فنفس البناء (فَعَل) وزن باعتبار الصورة المجرّدة، وصيغة باعتبار التحقق الصرفي.[1]

ويفهم من هذا أنّ موقف المتوكل يعاكس تماماً موقف تمام حسان ومَن تبعه، فالوزن هو الصورة المجردة والصيغة هي الصورة المحققة.

ونَقَل محمد شندول موقفاً مماثلا عن عدد من الباحثين بالجامعة التونسية في جلسات علمية وحوارية وهو "أن الوزن هو الشكل المجرد للصيغة، والصيغة هي الشكل مع المحتوى أي بنية الكلمة من حيث هي شكل مجرد أُدمجت فيه العناصر الصوتية ".[2]

وأعتقد أن هذا أقرب بل ربّما هو المطابق لما هو مستعمل في التراث النحوي العربي يؤيد هذا ما استخلصه أحد الباحثين من أقوال مجموعة من النحاة القدماء وهو أنّ (فَعَل) مثلاً لها جانب وزني يتحقق بنظم الحروف وترتيبها على نحو معين وهو في هذه الحالة (فَعَلَ) وليس (فَعُلَ) أو (فَعِلَ)، وجانب صيغي يُعبّر عنه بالوزن وبالمادة المعجمية.[3]

وهذا ما أرجّحه فالوزن يستعمل في مجال القيس النظري لمعرفة الأصول والزوائد وتغيراتهما بالحركات المعينة والسكون فالوزن تتبنى على مثاله كلمة مما يدخله التصريف أو نقيس به كلمة مما يدخله التصريف، "والصيغة هي الهيئة التي تكون عليها الكلمة"[4]، فهي تمثل الوزن محمَّلاً بالمادة المعجمية.

1- ينظر أحمد المتوكل- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية- بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي- دار الأمان- المغرب- ط 1996- ص18و23.

2- محمد شندول- الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة-مركز النشر الجامعي- تونس-د/ط،2015- ص72.

3- ينظر محمد الصّحبي البعزاوي- الصيغ الصرفية بين النحو واللسانيات- دار نُهى للطباعة- تونس- ط1- 2014- ص52 وينظر أيضًا ص47 و57.

4- محمد إبراهيم عبادة- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية- ص185.

وعندما يتحقق الوزن بصورة مطردة في حكم من الأحكام مهما تغيرت المادة التي تنضوي تحته ويصير وزناً محفوظاً يقاس عليه. يطلق عليه أيضاً صيغة والمقصود ما يصاغ على هذا الوزن فيقال صيغة الماضي وصيغة اسم الفاعل وصيغة اسم المفعول وهكذا مع التعجب والتصغير وغيرهما. ولعله من هنا وقع التداخل بين المصطلحين.

وما أدعو إليه بعد هذا التتبع هو أن يستعمل الوزن في الدراسة النظرية للمفردة كما استعمله القدماء.

وتعتبر الصيغة هي الوزن محمّلاً بالمادة المعجمية على أن يفهم التبادل بين المفهومين في الاستعمال من السياق.

المبحث الثاني:
قواعد استعمال الميزان الصرفي وأصنافه:

1- قواعد استعمال الميزان الصرفي:

تتمحور قضية الوزن حول فكرتين أساسيتين تتكاملان في أداء الأدوار هما: الأصل والزائد، والثابت والمتغير.

أ- الأصل والزائد:

فالأصل عند الصرفيين عبارة عن الحروف التي تلزم الكلمة قال ابن جني: "الأصول عند أهل الصناعة عبارة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها إلّا أن يحذف شيء من الأصول تخفيفا أو لعلّة عارضة، لأنه يكون لذلك في تقدير الثبات"[1].

فإذا أردنا وزن كلمة " كتب" قابلنا الكاف بالفاء، والتاء بالعين والباء باللّام مع حركاتها فنقول وزن كَتَبَ هو فَعَلَ.

وإذا أردنا وزن كلمة " كاتب" قابلنا الكاف بالفاء وزدنا ألفًا وقابلنا التاء بالعين وقابلنا

1- ابن جني- التصريف المُلوكي- تح عرفان مطرجي- مؤسسة الكتب الثقافية- لبنان- ط1- 2005- ص12.

الباء باللّام مع حركاتها فنقول وزن " كاتب" هو "فاعل" الكاف والتاء والباء أصول والألف زائدة لأنها ليست في مقابل الفاء ولا العين ولا اللام.

فما يقابل الفاء والعين واللام أصول وما يزيد عنها يعتبر زائدا.

ب/ الثابت والمتغير:

الثابت هو حركات وسكنات الأصول مع ما زاد على الأصول بترتيبه وحركاته وسكناته.

والمتغير هو ما يقع تحت الفاء والعين واللام، فإذا أردنا صياغة كلمة على وزن فاعل قلنا:

فَاعِل من فَعَلَ.

1- خَارِج من خَرَجَ.

2- دَاخِل من دَخَلَ.

3- نَاجِح من نَجَحَ.

فالألف وفتحة الفاء وكسرة العين ثوابت لأنّا نجدها ثابتة في كل الكلمات التي على هذا الوزن، وما يقابل الأصول متغيرات لأنّا نجدها تتغير فالفاء في المثال الأول هي الخاء، وفي المثال الثاني هي الدال، وفي المثال الثالث هي النون، والعين في المثال الأول هي الراء وفي المثال الثاني هي الخاء وفي المثال الثالث هي الجيم واللام هي في الأول جيم وفي الثاني لام وفي الثالث حاء وهكذا...

وكذلك إذا أردنا صياغة كلمات على وزن "مُسْتَفْعِل" قلنا:

مُسْتَفْعِل

1- مُسْتَقْبِل

2- مُسْتَغْفِر

3- مُسْتَخْدِم

فالميم والسين والتاء والحركات والسكون تبقى ثابتة مع الكلمات المبنية على هذا الوزن وما يقابل الفاء والعين واللام يتغير من كلمة إلى أخرى فنحصل على القالب الآتي:

مُسْتَـ	...ـْ...	...ـِ...	.....

حيث يمكن وضع أي جذر يسمح به المعجم في المربعات الفارغة للحصول على كلمات بهذا الوزن. فالزوائد والحركات والسكنات ثوابتُ، والأصول متغيرات عند بناء كلمة على وزن معيّن.

غير أنّ هذا الأمر لا يستمر، فعند تصريف نفس الكلمة من وزن إلى آخر يحدث العكس، فتصير الأصول ثوابت والزاوئد والحركات والسكنات متغيرات فمثلا عند تحويل كلمة من صيغة اسم الفاعل إلى صيغة اسم المفعول من الثلاثي يحدث الآتي:

فاعل- مفعول.

ضارب- مضروب.

بقيت الأصول ثابتة الضاد والراء والباء وتغيرت الزوائد والحركات والسكنات، فحذف ألف فاعل وزيدت ميم في بداية الكلمة وواو قبل آخرها وتحولت فتحة الضاد إلى سكون وكسرة الراء إلى ضمة.

فنلاحظ أننا إذا صُغنا كلمات مختلفة على نفس الوزن يصبح الجذر متغيرًا والزوائد والحركات والسكنات ثابتة.

وإذا صُغنا نفس الجذر في أوزان متعددة يصير الجذر ثابتًا والزوائد والحركات والسكنات متغيرات.

وحصيلة ما سبق أنه إذا ثبت الوزن وتغيرت الكلمات المبنية عليه تكون الزوائد

والحركات والسكنات ثوابت والأصول متغيرات.

وإذا ثبتت الكلمة وتغير وزنها تكون الأصول ثوابت والزوائد والحركات والسكنات متغيرات.

ومن هذا المنطلق وضعوا قواعد لوزن الكلمات التي يدخلها التصريف، وذلك لبيان كيفية الوزن على هذا النحو:

الميزان الصرفي لا شأن له بالحروف ولا الأسماء المبنية ولا الأفعال الجامدة فهو يختص بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة.

فالوزن هو تمثيل الكلمة الموزونة برموز الميزان، فمثلا (نَصَر) على وزن (فَعَلَ) و (فَرِحَ) على وزن (فَعِلَ) و (كَرُمَ) على وزن (فَعُلَ) فإذا كانت الكلمة رباعية أو خماسية زدنا في الميزان لامًا أو لامين فنقول مثلاً: (دَحْرَجَ) على وزن (فَعْلَلَ) وجعفرٌ على وزن (فعللٌ) و (سَفَرْجَلٌ) على وزن (فَعَلَّلٌ) هذا على مذهب الجمهور "وأمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد على الثلاثة حكموا بزيادته، فيزنون ماكان ثلاثيا بلفظ الفعل وأمّا ما زاد نحو جعفر وسفرجل فاختلفوا فيه. فمنهم من قال: لا نزن شيئًا من ذلك وإذا سُئل عن وزنه قال: لا أدري، ومنهم من يزن، واختلف هؤلاء، فمنهم من ينطق بلفظ ما زاد عن الثالث فيقول وزن جعفر فعلر، ووزن سفرجل فعلجل، ومنهم من يزن ذلك كوزننا فيقول فَعْلَلَ وفَعَلَّلَ مع اعتقاد زيادة ما زاد على الثلاثة"[1]

أما الكلمات المزيدة فإذا كانت الزيادة ناشئة عن تكرار حرف من أصول الكلمة سواءأكان ذلك التكرار للإلحاق نحو جَلْبَبَ زيدت الباء الثانية لإلحاق الكلمة بنحو دحرج أم كان التكرار لغير الإلحاق كتكرير العين في نحو هذَّب وقطَّعَ وقدَّم فإننا نُكرّر ما يقابله في الميزان فنقول جَلْبَبَ على وزن فَعْلَلَ، وهذَّبَ على وزن فَعَّلَ ولا يُؤتى في الميزان بنفس الحرف المزيد.

فلا يقال جَلْبَبَ على وزن (فَعْلَبَ) ولا (هَذَّبَ) على وزن (فَعْذَلَ) حتى يعرف أنّ

1- السيوطي- همع الهوامع- تح عبد الحميد هنداوي- المكتبة التوفيقية- د/ط- د/ت- ج3 - ص452.

الزيادة حصلت بتكرير حرف أصلي[1]

أمّا إذا كانت الزيادة بحرف أو أكثر من حروف الزيادة (سألتمونيها) فإننا نقابل الحروف الأصلية بالفاء والعين واللام ثمّ نزيد الحروف الزائدة بنفسها في الميزان فنقول: أكرمَ على وزن (أَفْعَلَ) وعامل على وزن (فاعل) و (معروف) على وزن (مفعول) وكريم على وزن (فَعِيل) واستغفر على وزن (استفعل) ...

وإذا كان الزائد مبدلًا من تاء الافتعال نعبر عنه في الميزان تبعًا للأصل، والمبدل من تاء الافتعال هو ما تقلب فيه تاء افتعل طاءً أو دالًا ولا يتكلم بها تاءً أبدًا[2]

فإذا كانت فاء الكلمة صاداً أو ضادًا أو طاءً أو ظاءً أبدلت تاء افتعل طاءً. فتأتي صيغة (افتعل) من ضرب على صورة اضطرب وليس اضترب أي أنّ التاء بعد الضاد قلبت طاءً ولكن في الميزان لا تأتي هذه الطاء بل تأتي التاء فنقول اضطرب على وزن افتعل ولو طبقنا قاعدة الحرف الزائد التي تنص على ذكر الزائد بنفسه في الميزان لقلنا (اضطرب)على وزن (افطعل).

وتأتي صيغة (افتعل) من صبر على صورة (اصطبر) وليس(اصتبر) لأن التاء بعد الصاد قلبت طاء لكن وزن (اصطبر) هو (افتعل) وليس (افطعل)، كذلك تأتي صيغة (افتعل) من "طلع على صورة (اطَّلَعَ) وليس (اِطْتَلَعَ) لأن التاء بعد الطاء قلبت طاء وادغمت في الطاء الأولى غير أن هذا لا يظهر في الوزن الذي يأتي بصورة الأصل أي بالتاء فنقول: اطَّلَع على وزن (افتعل) وليس على وزن (اِفْطَعَلَ).

أّمّا إذا كانت فاء الكلمة دالًا أو ذالًا أو زايًا أبدلت تاء (افتعل) دالًا فتأتي صيغة (افتعل) من (دعا) على صورة (اِدَّعَى) وليس اِدْتَعَى فالتاء بعد الدال قلبت دالًا، لكن في الميزان لا تظهر هذه الدال، فنقول وزن (اِدَّعَى) (افتعل) وليس (افدعل).

1- ينظر السيوطي- همع الهوامع- ج3- ص452.

ومحمد محي الدين عبد الحميد- دروس التصريف- ص31.

2- ينظر ابن جني- المنصف- ص546.

وتأتي صيغة (افتعل) من (ذَكَرَ) على صورة (اذّكر) او (ادّكَرَ) وليس (اِذْتكر) فالتاء بعد الذال تقلب ذالًا وتدغم أو تقلب دالًا وتحول (الذال) الأولى (دالًا) وتدغم فيها وهذا أجود.[1] أمّا في الميزان فتأتي على أصلها فنقول (ادَّكَر) على وزن (افتعل) وليس على وزن (افدعل).

وكذلك تأتي صيغة (زحم) على صورة (ازدحم) وليس (ازتحم) لأن التاء بعد الزاي قلبت (دالًا) غير أن هذه الدال لا تظهر في الميزان فنقول (ازدحم) على وزن (افتعل) وليس على وزن (افدعل).

وإذا وقع في الكلمة حذف في حروفها الأصلية وجب حذف ما يقابل هذه الأحرف في الميزان فمثلًا (قُمْ) فعل أمر حذفت منه الواو. وهي عين الكلمة فتحذف العين من الميزان كذلك، فنقول: (قُمْ) وزنها (فُلْ).

و (يَصل) فعل مضارع حذفت فاؤه وهي الواو فتحذف الفاء من الميزان ونقول (يَصِلُ) وزنها (يَعِل) و(قِ) فعل أمر من (وقى) حذفت فاؤه لأنه فعل مثال، وحذفت لامه لأنه ناقص مبني على حذف حرف العلة وبعد حذف الفاء والعين يبقى على حرف واحد هو (عين) الفعل وكذلك يحدث في الميزان فنقول: (ق) على وزن (ع). وقاضٍ اسم فاعل حذفت لامه لالتقاء الساكنين فتحذف اللام من الميزان فنقول (قاضٍ) على وزن (فاعٍ).وإذا حصل في الكلمة (اعلال) كقلب عينه أو لامه ألفًا جئنا بالميزان على حسب الأصل لا على حسب الظاهر فمثلًا: (قال) و (باع) و (نال) أصلها: (قَوَلَ) و(بيع) و(خوِف) فيكون وزنها فَعَلَ وفَعِلَ. وليس وزنها (فال) على الظاهر خلافًا للجرجاني.[2]

وكذلك دَعَا، ورَمَى، و رَضِيَ وزنها فَعَلَ وفَعِلَ على الأصل وليس فعا وفعى وفَعيَ على الظاهر خلافا للجرجاني كما سبق القول.وإذا كان في الكلمة إدغام جئنا بالميزان على حسب الأصل لا على حسب الظاهر فمثلا: شَدَّ أصلها: شَدَدَ فوزنها (فَعَلَ) و (مادٌّ) أصلها (مَادِدٌ) فوزنها فاعل. ومَسْتَحَبٌّ أصلها مُسْتَحْبَبٌ فوزنها مُسْتَفْعَلٌ.

1- ينظر المصدر السابق- ص551.

2- ينظر الاستراباذي- شرح شافية ابن الحاجب- ج1- ص18.

وإذا حصل في الكلمة قلب مكاني بتقديم بعض حروفها على بعض وجب أن يحدث في الميزان مثل ما حدث في الموزون فنقول: يَئِسَ على وزن (فَعِلَ) ومقلوبها (أَيِسَ) على وزن (عَفِلَ). و (طَمْأَنَ) على وزن (فَعْلَلَ) ومقلوبها (طَأْمَنَ) على وزن (فَلْعَلَ) وكذلك (الواحد) وزنها الفاعل ومقلوبها (الحادي) مع قلب الواو ياء وهي فاء الكلمة وزنها (العَالِف).

2- أصناف الميزان الصرفي:

استعمل الميزان الصرفي بعدة صفات منها الوزن الصرفي ويقوم على حصر الأبنية وتعيين الأصلي والزائد في كل بناء منها فهو يبحث في عدد حروف الكلمة وضبطها وترتيبها وأصالتها وزيادتها وحذفها وبقائها. فنقول: كَتَبَ على وزن فَعَلَ وكاتب على وزن فاعل على ماهو معلوم في الميزان الصرفي.لكن قد يكون الميزان الصرفي أكثر اختصارًا وتجريدَا فمثلًا عند بيان صوغ اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي لا نستعمل الوزن المحدّد للصيغة بحروف (ف ع ل) وما زاد عليها كالمعتاد فلا نقول: اسم الفاعل من (أفعل) هو (مُفْعِل) ومن فَعَّلَ: (مُفْعِّلٌ) ومن اِنْفَعَلَ: (مُنْفَعِلٌ) ومن فَاعَل: (مُفَاعِل) ومن استفعل: (مُسْتَفْعِلٌ)... فنأتي بكل صيغ الفعل غير الثلاثي مجردة ومزيدة ونقدم صياغة اسم الفاعل منها بل نكتفي بوصف وزن عام يشمل كل هذه الأوزان وهو أنّ اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي يصاغ على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل آخره فهذا كافٍ لبناء صيغة اسم الفاعل من أي فعل غير ثلاثي.

أمّا إذا أردنا معرفة الأصول والزوائد فلابد من استعمال الميزان وكذلك في اسم المفعول بدل أن نقدم وزنًا لكل فعل غير ثلاثي يصاغ عليه اسم المفعول نأتي بوصف الوزن العام وهو أنّ اسم المفعول من غير الثلاثي يصاغ على وزن مضارعه المبني للمجهول مع إبدال الحرف الأول ميمًا.

واستعملوا نفس الطريقة في ما يعرف بمنتهى الجموع ومعروف أنّ له أوزان عديدة تفوق الثلاثين وزنًا ولتحديد أشهرها نقول بأن وزن دراهم وعناكب هو فعالل، ووزن سلالم هو فعاعل وأفاضل وأوائل على وزن أفاعل وتراجم وتجارب على وزن تفاعل ومساجد وملاعب على وزن مفاعل وجواهر وكواكب على وزن فواعل وصيارف وضياغم على وزن فياعل

وستائر وزبائن على وزن فعائل، وفتاوى ويتامى على وزن فَعَالَى، وأُسَارى وقُدامى على وزن فُعَالى، وبدل كلّ هذا التتبع نجمعها في وزن واحد يزن هذه الأوزان فنقول وزن منتهى الجموع هو (مفاعل) فكل الأمثلة السابقة يمكننا القول بأنها على وزن " مفاعل" على أن نفهم أنّ المقصود هو تحديد صيغة الجمع الذي فيه ألف زائدة بعدها حرفان ولا يحدد هذا الوزن الأصل والزائد كما في الوزن الخاص.وكذلك إذا أردنا تحديد وزن عصافير وقناديل وخلاخيل قلنا: إنها على وزن فعاليل، ودنانير وسكاكين على وزن فعاعيل، وأساليب وأباريق على وزن أفاعيل، وتماثيل وتماسيح على وزن تفاعيل، ومصابيح ومساكين على وزن مفاعيل وينابيع ويقاطين على وزن يفاعيل، ودواليب ونواعير على وزن فواعيل، ولكن بدل كل هذا يمكننا وضعها تحت وزن واحد هو (مفاعيل) ليدل على أنّ كل هذه الكلمات هي من صيغة منتهى الجموع وهو ما فيه ألف زائدة بعدها ثلاثة أحرف أوسطها ساكن،وهذا الوزن في حقيقته ليس وزنا لهذه الكلمات وإنما هو وزن لأوزانها، إذ هو لا يقوم بما يقوم به الوزن الخاص بكلٍّ منها وإنما يختصر مجموعة من الأوزان في وزن واحد.

ونجد مثل هذا في التصغير: فأحيمد وأحيمر على وزن (أُفَيعِل) ودُريهم على وزن (فُعَيْلِل) وسليلم على وزن فُعَيْعِل ومُسَيْجِد على وزن مُفَيْعِل، وشويعرعلى وزن فويعل.

غير أن الصرفيين جمعوا هذه الأوزان وما شابهها تحت وزن واحد هو (فُعَيْعِل) فالرباعي يصغر على وزن (فُعَيْعل)، وهذا وزن عام لأوزان التصغير من الرباعي ولا شأن له بقضايا الأصل والزائد.

ونجد مثل هذا في الخماسي فعصيفير على وزن فُعَيليل وسكيكين على وزن (فعيعيل) ومصيبيح على وزن مفيعيل ودويليب على وزن فويعيل... وهكذا، ولكنهم جمعوا هذه الأوزان وما ماثلها تحت وزن واحد هو (فعيعيل) ليدل على تصغير الخماسي، وهو وزن لأوزان الخماسي المصغر ولكنه لا يدل على الأصل والزائد.

فيتبين لنا أنّ الصرفيين استعملوا موازين خاصة للكشف عن جوانب حروف الكلمة من حيث العدد والترتيب والأصالة والزيادة والحذف وعدمه وهو ما يعرف بالميزان الصرفي غير أنهم جمعوا مجموعة من الموازين تحت ميزان واحد يفيد في الصياغة لا غير ويظهر هذا في

باب منتهى الجموع والتصغير، وقد سمّاه محمد عبد العزيز عبد الدايم (وزن الأوزان) أو (وزن العمليات) قال: "وهو يرد فيما عرف بمصطلح صيغ منتهى الجموع وصيغ التصغير ولا يخفى أنّ صيغة منتهى الجموع تجمع تحتها مجموعة من الأوزان وكأن صيغة منتهى الجموع وزن لأوزان الجموع التي لا تقبل جمع الجمع، فصيغة منتهى الجمع تكتفي ببيان موضع ألف الجمع وعدد ما بعدها من حروف، وهذا ما جعلنا نقول: إنه أشبه بوزن الوزن، وليس وزنًا لكلمة".[1]

وأضاف بعد أن بين كيفية تصغير كلمات تختلف فيما بينها من حيث أصالة الحروف وزيادتها فقال: "ومن ثمّ رأينا أن تكون أوزان التصغير وزنا للعملية الصرفية وليس للكلمات، أو هي وزن للأوزان التي يتم تصغيرها بإجراءات واحدة".[2]

فوزن الأوزان إذا هو جمع عدة أوزان تحت وزن واحد تصاغ عليه من حيث الحركات والسكنات وعدد الحروف ولا يلتفت فيه إلى الأصل والزائد ويكون في جمع التكسير وفي التصغير لِمَا بينهما من المناسبة. قال سيبويه في باب تصغير ما كان على خمسة أحرف: "وأول التصغير مضموم وأول الجمع مفتوح لما ذكرت لك. فالتصغير والجمع بمنزلة واحدة في هذه الأسماء في حروف اللين وانكسار الحرف بعد حرف اللين الثالث، وانفتاحه قبل حرف اللين إلا أنّ أول التصغير وحرف لينه كما ذكرت لك، فالتصغير والجمع من واد واحد".[3]ونقل هذا الزمخشري فقال: "والتصغير والتكسير من واد واحد"[4]. وشرحه ابن يعيش بقوله: "يريد أن العمل فيهما واحد، وذلك أنك تغيّر الأول منهما إلا أن تغيير أول المكسر بالفتح، وتغيير أول المصغر بالضمّ فإذا قُلت مَسَاجد فليست الفتحة في الميم هي الفتحة في ميم مسجد يدلك على ذلك أنّك تقول: بُرثُن وبَرَاثِن وزبرج وزَبَارج فكما لا تشك أنّ الأول من بَراثن وزَبارج فتح لأجل الجمع فكذلك في مَساجد، وتزيد فيهما حرفًا من حروف المدّ ثالثا إلا

1- محمد عبد العزيز عبد الدايم - النظرية اللغوية في التراث- دار السلام- القاهرة- ط1- 2006- ص174.

2- المرجع نفسه- ص174.

3- سيبويه- الكتاب- ج3- ص417.

4- الزمخشري- المفصل في صنعة الإعراب- تح: خالد إسماعيل حسّان- مكتبة الآداب- القاهرة- ط1- 2006- ص256.

أن المزيد في التكسير ألفٌ وفي التصغير ياءٌ وتكسر ما بعد الياء في المصغر كما تكسر ما بعد الألف في المكسر، فلما كان بينهما من المناسبة ما ذكرنا قيل: إنهما من واد واحد".[1]

وعن مثل هذا التجريد في الفكر النحوي قال عبد الرحمن الحاج صالح: "فهذا قياس يتمُ التكافؤ فيه بين الأوزان أنفسها فهو قياس الأقيسة وهو جامع من الدرجة التي تعلو وزن الكلمة إذ يحصل فيه تجريد لعدة أوزان ولا يعتبر فيها إلا ما اشتركت فيه هذه الأوزان أنفسها"[2]

فالموازين في الصرف العربي هي الميزان الصرفي المعروف وميزان التصغير وميزان منتهى الجموع إضافة إلى الوزن بالوصف كقولنا في اسم الفاعل هو على وزن مضارعه مع إبدال الحرف الأول ميمًا مضمومة وكسر ما قبل أخره.

المبحث الثالث:

الميزان الصرفي والنحو:

1- دور الوزن في تحديد الإعراب:

معلوم أنّ التركيب النحوي عبارة عن أبنية صرفية منسقة وفق نظام قائم على أساس من العلاقات، وللأبنية الصرفية وظائف في هذا التركيب تخضع لعدّة عوامل منها المادة الأصلية والهيئة التي رُكبت فيها ، والموقع الذي تحتله، والمراد بالهيئة القالب الذي صُبّت فيه حروف الكلمة والحركات والسكنات التي أعطيت لها وهو ما يمثل الوزن، فالوزن الصرفي يحدد المظهر الشكلي للبنية الصرفية من جهة، ويسهم في تحديد وظيفتها النحوية ضمن التركيب كما يظهر في المشتقات العاملة.

فاسم الفاعل مثلاً يعمل عمل فعله الذي اشتق منه بشروط فهو ذو وظيفة في التركيب، ولهذا ينبغي تحديده، فهل يكفي لذلك أن نقول: "هو الصفة الدالة على فاعل جارية

1- ابن يعيش- شرح المفصل- تح: إبراهيم محمد عبد الله- دار سعد الدين- سوريا- ط1- 2013- ج5- ص210.

2- عبد الرحمن الحاج صالح - منطق العرب في علوم اللسان - ص175.

في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي"[1] هذا مفيد بالتأكيد لكن اعتقد أنه غير كافٍ فلا بد من تحديد أوزانه ليتحدد لنا الجانب الشكلي ومن ثمة تحديد وظيفته وتمييز أثره في التركيب، فإذا تأملنا هذا البيت المنسوب لحسان بن ثابت:

أناوٍ رجالُك قتْلَ امْرِئٍ مِنَ العِزّ في حُبّكَ اعْتَاضَ ذُلاّ[2]

من أين لنا معرفة الفاعل(رجالك) والمفعول به (قتلَ) إذا لم نعرف أن صيغة (ناوٍ) هي على وزن (فاعل) من الفعل الثلاثي (نَوَى) فهي اسم فاعل، وقد عَمِل لاعتماده على حرف الاستفهام (الهمزة) ولذا تكون كلمة (رجالُك)فاعلاً وتكون كلمة (قتل) مفعولا به لاسم الفاعل، ومثله قول الشاعر:

خبيرٌ بنو لِهْب فلا تَكُ ملغيًا مقالة لِهبي إذا الطيرُ مرّت[3]

فاعتبار (بنو لهب) فاعلاً لاسم الفاعل (خبيرٌ) يتوقف على تحديد وزن (فعِيل) من أوزان اسم الفاعل وكذلك القول بأن (مقالةَ) مفعول به يتوقف على تعيين (ملغيًا) اسم فاعل وزنه (مفعلا) وهو منقلب عن (يفعِلُ) بإبدال الحرف الأول ميمًا مضمومة وكسر ماقبل آخره، فاسم الفاعل يعمل عمل فعله ومنه يظهر دوره في التركيب، وإذا كان عمله يستند إلى شروط محدّدة فإن تحديد اسم الفاعل وتعيينه يعتمد بصورة أساسية على تحديد الوزن الدال عليه ، فهو يؤخذ من الفعل الثلاثي من باب (فَعَل) على وزن فاعل إذا كان متعديًا نحو علم فهو عالم، وفهم فهو فاهم، أمّا إذا كان لازمًا فلا يصاغ على وزن (فاعل) إلا سَمَاعا ، نحو سَلِمَ فهو سالم، وأمِنَ فهو آمن.

أمّا قياسه إذا كان لازمًا أنْ يكون على (فَعِلٍ) نحو: نَضِرَ فهو نَضِرٌ وبَطِرَ فهو بَطِرٌ

ويصاغ من باب (فَعُلَ) وعلى وزن (فَعْل) نَحْوُ: ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ، وشَهُمَ فهو شَهْمٌ

1- ابن مالك- التسهيل - ص 136.

2- ينظر الشنقيطي محمد الأمين - الدرر اللوامع على همع الهوامع - تح أحمد السيد - مكتبة التوفيقية -د/ط -د/ت - ج2 ص328

3- ينظر العيني بدر الدين محمود. بن أحمد – المقاصد النحوية شرح شواهد الألفية – تح على محمد فاخر وآخرين – دار السلام، القاهرة- ط1 - 2010 - ج1 -ص487.

أو على وزن (فَعِيل) نحو: شَرُفَ فهو شريف، وكَرُم فهو كريم[1]

واسم الفاعل من غير الثلاثي يكون على أوزان كثيرة منها: (مُفَعِّلٌ) كُمُذَكّر، و (مفاعل) كمقاتل، هذا من المزيد بحرف، ومن المزيد بحرفين على أوزان أخرى نحو: (مُنْفعل) كمنشرح و (مفتعل) كمنتشر و (متفعِّل) كُمَتَجَمّد... ومن الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف على أوزان منها: (مفعوعل)كمعشوشب، ومن الرباعي المجرد على وزن (مُفعلل) كمدُحرج ومُوسوِس ومن مزيد الرباعي يصاغ عل أوزان أخرى وتجمع كل هذه الأوزان في وصف شامل هو أن اسم الفاعل من غير الثلاثي يكون على وزن مضارعه مع إبدال الحرف الأول ميمًا مضمومة وكسر ما قبل آخره[2]

وكذلك تعمل (صيغ المبالغة) عمل اسم الفاعل فيظهر تأثيرها في التركيب وفي تحديد الإعراب والإسهام في إبراز المعنى ممّا يتطلب معرفة أوزانها وهي: (فَعّال) نحو: رزّاق ، غفار، قهار و (مفعال) نحو: مقدام للشجاع لكثرة إقدامه ، ومنحار كثير النّحر ومضياع لكثير التضييع، قال الشاعر:

وعاجز الرأي مضياع لفرصته حتى إذا فات أمرًا عاتب القدرا

و(فَعُول) نحو: شكور ، غفور ، كفور ، هلوع

و(فَعِيل) نحو: عليم ، بصير ، عنيد ، سميع

واسم المفعول أيضًا يعمل عمل فعله المبني للمجهول فيرفع نائب الفاعل وينصب المفعول به إذا تعدى لأكثر من واحد فيؤثر في التركيب لأن معرفة ذلك المرفوع أو المنصوب يعتمد على معرفتنا اسم المفعول وعمله وشروط ذلك وتحديده يعتمد بصورة أساسية على الوزن، فإذا تأملنا قول الشاعر:

1- ينظر ابن عقيل - شرح ابن عقيل - ج2 ص 136.

2- ينظر عصام مصطفى آل عبد الواحد – المشتقات العاملة في الدرس النحوي- مكتبة الثقافة الدينية – ط1 -2006 ص86.

ونحن تركْنا تَغْلبَ ابنة وائل كمضروبة رجلاه منقطع الظهر[1]

فرجلاه مرفوعة كونها نائب فاعل لاسم المفعول (مضروبة) ومعرفة اسم المفعول هذا متوقفة على الوزن

واسم المفعول يصاغ قياسًا من الثلاثي على وزن مفعول نحو: مفهوم، مضروب، منصور ويصاغ من غير الثلاثي على وزن مضارعه مع إبدال الحرف الأول ميمًا مضمومة وفتح ما قبل آخره.

وهناك أوزان مسموعة جاء عليها اسم المفعول من ذلك (فعولة) نحو: خيل رَكوبَة أي مَرْكوبَة، وأبقار حلوبة أو محلوبة، ومن ذلك (فاعل) نحو: طاعم أي مُطْعَمٌ، وكاسٍ بمعنى مَكسُوّ، وراضٍ بمعنى مرْضيّ جاء في القرآن الكريم: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: 21] أي عيشة مرضيّة، وقال الحطيئة:

دَعِ المَكَارِمَ لا تَرْحَلْ لبُغْيَتِهَا واقْعُدْ فَإنكَ أنت الطّاعمُ الكَاسِي

أي أنت المُطعَمُ المَكسُو[2]

وكذلك الصفة المشبهة زيادة على جر معمولها بالإضافة ونصبه على التمييز نجده يُرفع على الفاعلية وينصبُ على التشبيه بالمفعول به وفي الحالتين الأخيرتين لابدَّ من تحديد الصفة المشبهة وأهم ما تُحدّد به هو الوزن، فهي تصاغ على أوزان منها: (فعيل) نحو: كريم وشحيح ورحيم وجريء ولئيم، ومنها(أفعل) ومؤنثه (فعلاء) نحو: أسمر – سمراء ، أحدب – حدباء، أعرج– عرجاء ومنها: (فعلان) مؤنثه (فعلى) نحو: عطشان، عطشى، غضبان ،غضبى، ومنها (فَعِلٌ) نحو تَعِبٌ وقلق ومنها: (فُعَال) نحو: شجاع وهمام، ومنها(فاعل) نحو طاهر، ضامر ، وخامل[3]

1- ينظر ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد - تح علي محمد فاخر وآخرين - دار السلام -القاهرة -ط1- 2007- ج6-ص2766.

2- ينظر عصام مصطفى آل عبد الواحد -المشتقات العاملة في الدرس النحوي - ص118.

3- ينظر ناظر الجيش –تمهيد القواعد - ج6 - ص2773.

ومما سبق يتأكد لنا أنّ للوزن دورًا كبيرًا في تحديد الإعراب والوظيفة النحوية داخل التركيب، خاصة مع المشتقات العاملة كونها تشترك مع الفعل في أداء الوظيفة النحوية وتشترك مع الاسم في الوظيفة والشكل فهي تقبل كل علامات الاسم فتجرُّ وتنون وتُنادى وتعرّف بالألف واللام وتُسند ويُسند إليها، مما يجعل الاعتماد على الوزن ضرورة لتحديدها وبالتالي معرفتها ومعرفة أثرها في التركيب.

2- دور الإعراب في تحديد الوزن:

تناولنا أنه عند البحث عن وزن الكلمة تُوضع رموز الميزان الصرفي (ف – ع – ل) إزاء حروف الكلمة الأصول وتوضع زوائد الميزان مقابل مايماثلها من الكلمة، فيُعرف وزنها كقولنا: كَتَبَ على وزن (فَعَلَ) وكاتب وزنها (فاعِل) ومكتوب وزنها(مفعول) لكن قد يكون للصيغة الواحدة معنيان وكل معنى يعبّر عنه بوزن مما يبرز أهمية الوزن في التفرقة بين الصيغ المتحدة لفظًا والمختلفة من حيث المعنى، إلا أنّ الوزن في مثل هذه الحالات قد يصعب تحديده، فتتم الاستعانة بتحديد الوظيفة النحوية للكلمة المراد وزنها، وهذا بتحديد إعراب بعض الوحدات المتعلّقة بها فيكون للإعراب دور في تحديد الوزن كما يظهر فيما يلي:

إذا تأملنا قول جرير:

فغُضَّ الطرفَ إنك من نُمير فلا كَعْبًا بلغتَ ولا كِلابًا[1]

فالصيغة (غُضّ) هي فعل أمر وأصلها أغْضُض على وزن (أُفْعُل) وهذا لا يستفاد من الصيغة وهي في معزل عن التركيب وإنما يُعرف من وظيفة الاسم الذي يليها وهو (الطرف) وكون هذا الأخير مفعولا به يستدل عليه بكاف الخطاب في العبارة (إنك) فيتبين أن الشاعر يوجه خطابا بهذه الصيغة فهي فعل أمر و(الطرف) مفعول به لهذا الفعل.

نقول هذا لأنّنا لو أخرجنا العبارة (غُضّ الطرف) من التركيب لحملت معنيين ولكلّ معنى وزنُ، الأول: الأمر فهي كما بيّنّا فعل أمر على وزن (أُفْعُل) و (الطّرْفَ) مفعول به والثاني: (غُضَّ الطّرْفُ) (غُضَّ) فعل ماضٍ مبني للمجهول أصله (غُضِضَ) ووزنه (فُعلَ) والطرفُ: نائب فاعل مرفوع والذي يحدد الوزن المقصود في العبارة هو إعراب كلمة (الطرف)

1 - ينظر جريربن عطية – ديوان جرير- شرح حمدو طماس- دار المعرفة - بيروت- لبنان - ط3- 2008 - ص 57 .

فبنصبها تكون الصيغة (غُضّ) فعل أمر على وزن (أُفْعُل) وبرفعها تكون فعل ماضٍ مبني للمجهول وزنه (فُعِل).

ومثل هذا نجده في قوله تعالى: ﴿ وَرُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوۡلَىٰهُمُ ٱلۡحَقِّۖ ﴾[يونس: 30]

فالصيغة (رُدُّوا) تحتمل أنْ تكون فعل ماضٍ مبني للمجهول وزنه (فُعِلُوا) وتحتمل أن تكون فعل أمر وزنه (أُفْعُلوا) ولكن ضمير الغائبين في كلمة (مولاهم) يبعد الاحتمال الثاني، وكذلك في قوله: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[النساء: 59]

تحتمل الصيغة (رُدُّوا) أنْ تكون على وزن (فُعِلُوا) فعل ماضٍ مبني للمجهول، وتحتمل أنْ تكون على وزن (أُفْعلُوا) فعل أمر، ولكن ضمير النصب الواقع مفعولا به يُبعد الاحتمال الأول، ومثله: (شُدّ الحَبْلَ، وشُدَّ الحَبْلُ) فنصب كلمة (الحبل) في الأولى علامة على أنها مفعول به ونستدل به على أنّ صيغة (شُدَّ) على وزن (أُفْعُلْ) فهي فعل أمر، ورفع كلمة (الحبل) في الثانية تدلّ على أنها نائب فاعل ونستدلّ به على أنّ صيغة (شُدّ) فعل ماضٍ مبني للمجهول فقونا: (شُدَّ) وزنها (أُفْعُل) لأن أصلها (أُشْدُدْ) على وزن (أُفعُلْ) ولما أريد الإدغام اسْكِنت الدّال فتحرّكت الشين وزالت الحاجة إلى همزة الوصل فحذفت وصارت الصيغة (شُدْدَ) ثم أُدغمت فصارت (شُدّ) وبقي وزنها (أُفْعُل).

وقولنا (شُدّ) وزنها (فُعِلَ) لأن أصلها (شُدِدَ) على وزن (فُعِلَ) اسكنت الدّال ثم ادغمت فصارت (شُدّ) وبقي الوزن على حاله، ومثله كذلك صُدَّ المعتدي وصُدَّ المعتدي ، وشُمَّ الزهرَ وشُمَّ الزهرُ، وفكّ القيدَ وفكَّ القيدُ، فتحديد الإعراب يساعد على تحديد الوزن كما رأينا.

3- دور السياق في تحديد الوزن:

قد تحتمل الكلمة وزنين ولا يسعفنا الإعراب وحده في تحديد الوزن فيستعان بالسياق لتحديد الوزن ثم الإعراب كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٞ وَلَا شَهِيدٞۚ ﴾ [البقرة: 282]

فقد اختلف المفسرون في معنى الآية تبعًا للاختلاف في تقدير وزن الصيغة (يُضَارّ)، فهي تحتمل أنْ تكون على وزن (يُفَاعِل) أي (يُضَارِرْ) ثمّ وقع الادغام وفُتحَت

الراء في الجزم لأن الفعل مجزوم ب (لا) الناهية.

وعلى هذا يكون (كاتب) فاعلا (وشهيدٌ) معطوفاً عليه والمعنى أنّ النهي موجّه للكاتب بأن لا يكتب مالم يُمْل عليه وموجَه للشهيد بأن لا يزيد في الشهادة أو ينقص منها.

وتحتمل أنْ تكون على وزن (يُفَاعَلْ) أي (يُضارَرْ) بفتح الراء، وقع الإدغام وفتحت الراء للجزم كما في الأول ، وعلى هذا يكون (كاتبٌ) نائب فاعل وشهيد معطوفا عليه والمعنى أنْ النّهيَ موجّه إلى مَن قد يقع منه الضرر بالكاتب والشهيد بأن يطلب منهما ما لا يليق[1]

فالوزن في هذه الحالة لم يتحدّد بواسطة الإعراب كون الاسم المتعلق بالوزن في الحالتين مرفوعًا فهو فاعل أو نائب فاعل فيستعان في هذه الحالة بالسياق كأن يرجّح البناء للمجهول لأن السياق من أول الآيات هو للمكتوب له والمشهود له[2]

ومن المفسرين من رأى أنّ الحُكمين معًا مقصودان واختيار هذه الصيغة مقصود لاحتمالها وزنين فيكون النّهي عن الإضرار موجه للكاتب والشهيد من جهة وللمكتوب له والمشهود له من جهة أخرى[3]

وكذلك القول في العبارتين الآتيتين:

(قَاومَ شَعْبُنَا المُحْتَلَّ بِبَسَالَةٍ)

(قَاومَ شَعْبُنَا المُحْتَلُّ بِبَسَالةٍ)

فصيغة (المُحْتَلّ) تحْتَمل وزنين هما (مفتعِل) و (مفتعَل) لأنّ أصلهما (مُحْتَلِل) أو (مُحْتَلَل)

1- ينظر ابن عطية- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - دار التوفيقية للتراث - القاهرة - ط2001،1- ج1 – ص414.

و ياسين جاسم -الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط- دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان- ط1 -2001- ج1 - ص 423.

2 - ينظر عبد الوهاب عبد السلام طويلة - أثر اللغة في اختلاف المجتهدين -دار السلام- القاهرة- ط3 -2010 ص125.

3- ينظر الطاهر بن عاشور- التحرير والتنوير- دار سحنون للنشر والتوزيع- تونس- د/ط – مجلد2 ج 3ص117.

ولما أدغمت عين الكلمة في لامها اختفت حركة العين وهي قرينة التفرقة بين اسم الفاعل واسم المفعول فالتبس الوزنان وصارت الصيغة تحتملهما ولكن السياق والإعراب يساعدان على تحديد الوزن المقصود، ففي العبارة الأولى الشعب فاعل و (المُحتلَّ) مفعول به وهو اسم فاعل لأنه القائم بالاحتلال فاستوجب المقاومة، وفي العبارة الثانية الشعبُ فاعل و (المُحتلُّ) صفة له وهي اسم مفعول وهي المبرر لقيام الشعب بالمقاومة، والمفعول به غير مذكور يُفهم من السياق، وكذلك (مختار) و (معتاد)[1] تحتمل أن تكون على وزن (مُفْتعِل) فهي اسم فاعل لأن أصلها: اخْتَيَر –يَخْتَيرُ– مُخْتَيِرٌ ثم اسكنت الياء وقلبت ألِفا لانفتاح ماقبلها فصار: اختار، يختارٌ، مختارٌ، ومثله (اعتاد) إلا أنّه (واوي) فالأصل فيه: اعْتَودَ يعتوِدُ مُعْتَوِدٌ ثم أُسْكِنَت الواو وقُلبت ألف لانفتاح ماقبلها فصار: اعتادَ يَعتادُ معتادُ.

وتحتمل أن تكون على وزن (مُفتَعَل) فهي اسم مفعول لأن أصلها: اخْتَيَرَ– يَخْتَيَرُ– مُخْتَيَرُ ثم أُسْكنت الياء وقلبت ألفًا لانفتاح ماقبلها فصار: يُخْتار– مُخْتارٌ.

وكذلك اعتاد إلا أنّه واوي كما قدّمنا واسم المفعول منه مُعتوَد – أسْكنت الواو وقلبت ألف لانفتاح ماقبلها فصار مُعْتَادٌ– ففي المثالين انقلبت الياء والواو ألفًا فلم تظهر الفتحة والكسرةوهما قرينتا التفرقة بين اسم الفاعل واسم المفعول في غير الثلاثي فظهر الوزنان في صيغة واحدة والسياق يفرق بينهما.

4- دور الميزان في التمييز بين العناصر الصرفية والنحوية:

قد تتحد الصورة اللفظية لكلمتين فتتدمج العناصر الصرفية والعناصر النحوية ويصعب الفصل بينهما وتحديديهما فبالإعراب أو السياق يتم تحديد الوزن وبتحديد الوزن يتم الفصل بين العناصر الصرفية والنحوية فإذا تأملنا قوله تعالى: ﴿ فَنَذَرُ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾[يونس: 11]

وقوله تعالى: ﴿وَٱلۡقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا يَرۡجُونَ نِكَاحٗا﴾[النور: 60]

نجد الفعل (يَرجُون) في الآية الأولى مستندًا إلى جماعة الذكور والواو فيها يعود إلى

1- ينظر ابن جني – المنصف- ص 256.

(الـذين)،وفـي الآيـة الثانيـة نجـد الفعـل (يرجـون) مسـندا إلـى جماعـة الإنـاث وهـو يعـود إلـى (اللاتـي) ولكـن مـن حيـث الصـورة اللفظيـة يظهـر أن الفعلين متطابقان،فإذا أردنـا الفصـل بـين العناصـر الصـرفية والنحويـة كمعرفـة (الـواو) هل هـي ضـمير أم حـرف مـن حـروف الميـزان؟، والنون هل هي علامة الإعراب أم هي ضمير؟، ومنـه هل الفعل معرب أم مبني؟ و المسعف فـي كـل هـذا هـو الـوزن، فالفعـل فـي الآيـة الأولـى وزنـه (يفعـون) ولام الكلمـة محذوفـة لالتقـاء السـاكنين والـواو الدالـة علـى جماعـة الـذكور ضـمير فـي محـل رفـع فاعـل، والنـون علامـة لرفـع الفعـل المضـارع، وفـي الآيـة الثانيـة الفعـل وزنـه (يفعلْـنَ) والـواو هـي لام الفعـل والنـون ضـمير جمـع الإنـاث فـي محـل رفـع فاعـل والفعـل مبنـي علـى السـكون، والميـزان الصـرفي هـو الـذي ساعدَنا على هذا التحديد من جهة، ومن جهة أخرى هو يغني من الوجهة التعليمية عن إعادة كـل التفاصـيل التـي ذكرناهـا ويكفـي أن نقـول: إن الفعـل فـي الآيـة الأولـى علـى وزن (يفعـون) وفي الآية الثانية على وزن (يفعلن).

وهكذا إذا قلنا إن الأفعال: تدعون وتعفون وتغزون على وزن (تفعون) علمنا أن الفعل نـاقص أسند إلـى واو الجماعـة فحـذفت لامـه لالتقاء السـاكنين وواو الجماعـة ضـمير فـي محـل رفع فاعل والنون علامة الرفع، وكذلك مـع الغائـب:يدعُون ويعفون ويغزون يكفي أن نقول: إن الأفعـال علـى وزن (يفعـون) لـنعلم لام الفعـل، والفاعـل، وعلامـة الإعـراب، وإذا قلنـا: إنّ وزنهـا (تَفْعَلْـنَ) أو (يَفْعَلْـنَ) عرفنـا أنّ الـواو هـي لام الفعـل والنـون علامـة جمـع الإنـاث وهـي فاعـل والفعل مبني على السكون ولم يحذف منه شيء.

وفي هذا يقول أحد الباحثين عن الميزان الصرفي: "إنـه الوحيد القادر علـى التفريق بين الـواو لامًـا للفعـل المضـارع فـي المضـارع الـواوي الـلام المسـند إلـى نـون النسـوة (يعفون)، والـواو ضميرًا في (يعفون) المضـارع المسـند إلـى واو الجماعـة، كمـا أنـه يفرق بين حـالتي الفعـل هـاتين بين النون ضميرًا فـي الأولـى والنـون حرفـا للإعراب فـي الثانيـة ويتضـح ذلـك مـن كونـه يجعـل الفعل في حالته الأولى على وزن: (يَفعَلن) وفي الثانية علـى وزن (يفعون)، ولو حاولنا أنْ نجد وسـيلة أخـرى لوصـف هـذا التركيـب بـين العناصـر الصـرفية والعناصـر النحويـة لمـا وسـعتنا

الحيلة."[1]

ومن الباحثين من يرى أن الوزن لا يتغير في الصيغتين: (الرجال يعفون) و(النساء يعفون) فوزنها (يفعون)، وعند التأمل يظهر الفرق بينهما فالضمة الطويلة في الجملة الأولى هي ضمير الجماعة الحركي أي أنّه ضمير يأخذ الصفة الحركية وهي بمثابة اسم أسند إليه في جملته الخبرية، والنون بعدها علامة على رفع المضارع حرف لا محل له من الإعراب، وأمَا الضمة الطويلة في الجملة الثانية فهي حركة عين الفعل وهي حرف من بنية الفعل والنون بعدها نون النسوة وهي ضمير هي المستند إليه في الجملة الخبرية، وهذا خلاف ماذهب إليه علماء التصريف من أنّ وزن المسند إلى واو الجماعة (يَفْعُون) ووزن المسند إلى نون النسوة (يفْعَلْنَ) فهذا مذهب يخضع لتأثير الكتابة و خداعها البصري[2]

ولنا على هذا الرأي تعقيب وهو كيف لنا أن نعرف الفرق بين الصيغتين فقوله: (الفرق بينهما يظهر عند التأمل) لا يرشدنا إلى شيء ملموس نستعين به فمادام الوزن واحدًا كيف نعرف أنّ الفعل مسند إلى الواو أو النون، فإذا عزلنا الصيغة (يعفون) عن سياقها وحددنا لدارس وزنها بقولنا:(يعفون) على وزن (يفعون) فهل يفيد هذا في شيء؟ وهل يهتدي إلى تحديد كون الواو ضميرًا لجماعة الذكور، أو هي حركة عين الفعل وهي من بنية الكلمة؟ و النون هل هي علامة للرفع أو ضمير لجماعة الإناث؟.

ثم لا أدري كيف رأى أنّ قول الصرفيين بأنّ وزن المسند إلى واو الجماعة هو (يفعون) والمسند إلى نون الإناث هو (يفعلن) خاضع لتأثير الكتابة وخداعها البصري وكتابة الصيغتين هي واحدة (يعفون) فكيف جعلوا لها وزنين؟ اعتقد أنّه لو كان الأمر خاضعا لتأثير الكتابة كان الأولى أنْ يجعلوا لها وزنًا واحدًا كما فعل هو، ثم إذا كان الوزن يخضع دائمًا للصورة الصوتية الظاهرة فتكون: (يعفون) على وزن (يفعون) و (قال) على وزن (فال) و

1- محمد عبد العزيز عبد الدايم -النظرية اللغوية في التراث العربي - ص177 ونظرية الصرف العربي - حوليات الأداب والعلوم الاجتماعية - مجلس النشر العلمي - الكويت- الحولية 21 الرسالة 158- السنة 2001/2000 ص 52.

2- ينظر عبد المقصود محمد عبد المقصود – دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية - مكتبة الثقافة الدينية القاهرة - ط1 2007 – ص88، وعبد الصبور شاهين المنهج الصوتي للبنية العربية - مؤسسة الرسالة -بيروت - لبنان - ط 1980 ص 93.

(دَعَا) على وزن (فَعَا) ما فائدة الميزان الصرفي عندئذ؟.

الأكيد أنه لا يصير والحالة هذه " للميزان الصرفي أية قيمة على الإطلاق إذ إن النموذج كله انبنى كما سلف على فكرة ردّ المعتل إلى الصحيح بالآلة المسمّاة في النموذج بـ (الميزان) ذلك أنّ الميزان الضابط لأبنية الصحيح ليس إلا وسيلة تُعينهم على معرفة أصل بناء المعتل قبل إعلاله بقياسه على مقابله من الصحيح ومن ثمّ معرفة كيفيات الإعلال الحاصلة فيه"[1]

ويؤيد هذا أننا لو قلنا: إنّ (يعفون) وهي معزولة عن سياقها على وزن (يفعون) لعلمنا بأدنى تأمل عند مقابلة الصيغة لوزنها أنّ اللام محذوفة والواو ضمير لجماعة الذكور والنون علامة لرفع الفعل المضارع.

ولو قلنا: إنّ وزنها (يَفْعَلْنَ) لَعَلِمْنَا أنّ الواو هي لام الكلمة لأنها تقابل اللام في الوزن، والنون للإناث، وكذلك إذا قلنا: (تمشين) على وزن (تفعين) فهمنا بمقابلة الوزن أنّ لام الكلمة محذوفة ، والياء ضمير المخاطبة المؤنثة والنون علامة للرفع، وإذا قلنا (تمشين) على وزن (تَفَعَلْنَ) نفهم من مقابلة الكلمة بوزنها أنّ الياء هي لام الكلمة، واتصلت بها نون الإناث التي هي ضمير الفاعل، فالفعل في الحالة الأولى مسند إلى المخاطبة المؤنثة، وفي الحالة الثانية مسند إلى جماعة الإناث، وبدل من كل هذا التفصيل يكفي أنْ نقول في هذه الحالة: الفعل (تمشين) على وزن (تفعين) أو على وزن (تَفْعَلْنَ) لتحدد العناصر السابقة، وهذا ما يؤكد نجاعة الميزان الصرفي في التمييز بين العناصر الصرفية والعناصر النحوية في مثل هذه الحالات.

1- محمد سعيد صالح ربيع الغامدي –الدرس الصرفي العربي طبيعته وإشكالاته- ص 352.

الفصل الثاني:

مفاهيم مكملة في دراسة الأبنية

المبحث الأول: قضايا الإعلال والإبدال والميزان الصرفي.

المبحث الثاني: منهج العلامة.

المبحث الثالث: منهج الاسمية .

المبحث الرابع: منهج الإلحاق.

المبحث الخامس: منهج جداول التصريف.

المبحث الأول:

قضايا الإعلال والإبدال والميزان الصرفي:

يتكفّل القسم الثاني من أقسام التصريف بدراسة تغيير الكلمة عن أصلها من غير أنْ يكون ذلك التغيير دالا على معنى طارئ على الكلمة[1]

فهذا القسم يدرس التغيرات التي ترجع إلى عوامل صوتية تؤدي إلى تغيير بنية الكلمة عن أصلها المفترض قياسًا إلى بابها ممّا لم يقع فيه تغيير وهو ما يعرف بالإعلال والإبدال.

فالإعلال يراد به في الصرف تغيير يطرأ على أحد حروف العلة الثلاثة (الألف، الواو ،الياء) بحيث يؤدي هذا التغيير إلى حذف الحرف أو تسكينه أو قلبه حرفا آخر، ويلحق بأحرف العلة الهمزة خلافًا للاستراباذي، إذ يرى أنّ تغيير الهمزة بأحد الثلاثة لا يعد إعلالا بل يقال له تخفيف[2]

والإعلال بالحذف هو حذف حرف العلة فاسم المفعول من (قال) أصله (مَقْوُول) على وزن (مفعول) فنقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها وسكنت فالتقى ساكنان فحذفت الواو الأولى فصار اسم المفعول من (قال) هو (مَقُول).

والاعلال بالتسكين– ويُقال له النقل – هو جعل حرف العلة ساكنا بنقل حركته إلى ماقبله أو بإلغائها ، فالنقل في المثال السابق نقل حركة (الواو) إلى (القاف) والتسكين هو تسكين الواو قبل حذفها لالتقاء الساكنين، أو كحذف حركة الياء إذا كانت ضمة أو كسرة للثقل مثل:

القاضيُ ⟵ القاضِي يمشيُ ⟵ يمشِي

والإعلال بالقلب هو تحويل حرف العلة إلى حرف آخر كما في (قال) والأصل (قوَل) و(بَاعَ) والأصل (بَيَع) حيث قلبت الواو ألفًا في الأول، وقُلبت الياء ألفًا في الثاني.

1- ينظر ابن عصفور - الممتع في التصريف - تح أحمد عزو عناية وعلي محمد مصطفى - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ط1- 2011- ص15

2- ينظر الاستراباذي - شرح الشافية -ج3 ص48.

أما **الإبدال** فهو إزالة حرف ووضع آخر مكانه فهو يشبه الإعلال من حيث كون كلّ منهما تغييرًا في الموضع، غير أنّ الإعلال خاص بأحرف العلة فيقلب أحدهما إلى الآخر أمّا الإبدال فيكون في الحروف الصحيحة بجعل أحدهما مكان الآخر وكذا يكون في الأحرف المعتلّة بجعل مكان حرف العلّة حرفًا صحيحًا[1] فما علاقة الإعلال والإبدال بالميزان الصرفي؟

لقد اختُلِف حول علاقة قضايا الإعلال والإبدال بالميزان الصرفي هل تندرج تحت لوائه وتعالج وفق قوانينه أم هي خارجة عن نطاقه تحكمها قواعد خاصة وضعها الصرفيون لهذا الغرض؟.

الـرأي الأول: يرى أنّ تغيرات الإعلال والإبدال لا تدخل ضمن معالجة الميزان الصرفي وإن كانت تجعل القوانين الصرفية مطردة حيث يحفظ الإعلال قانون طرد الجذر المعجمي مع المعنى المنوط به إذ لولا قواعد الإعلال لكان لـ(قال) جذر يختلف عن جذر (يقول) وهذا يختلف عن جذر (قيل) فيصير للماضي جذر وللمضارع جذر وللمجهول جذر يختلف عن جذر المعلوم في حين أنّ المعنى واحد، وفي هذا من التشتيت ما لا يخفى[2]

ولولا القول بالإبدال لكان المعنى الصرفي لصيغة الافتعال يثبت مرة للتاء كما في ارتجف ومرة للدال كما في ازدهر ومرة للطاء كما في اصطبر ولتشتَّتت المعاني الصرفية لصيغة (افتعل) وهو ما ينافي الواجب لقواعد العلم[3]

فالأخذ بمفهوم الإعلال يحفظ قانون اطراد الجذر المعجمي كما أنّ الإبدال يعالج اختلاف صور الحرف الزائد مع ثبات دلالته.

ويحمل لواء هذا الرأي الباحث محمد عبد العزيز عبد الدايم الذي يؤكد فكرته: "لقد رأى الصرفيون أنهم أمام تغيير فونولوجي لوحدة صرفية واحدة، فجعلوا الوحدة التي ترد في غير

1- ينظر مصطفى الغلاييني - جامع الدروس العربية - المكتبة العصرية -بيروت - لبنان- ط31 - 1996 - ج2 ص104. ومحمد إبراهيم عبادة - معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية - ص218.

2- ينظر محمد عبد العزيز عبد الدايم - نظرية الصرف العربي - ص26.

3- ينظر المرجع نفسه - ص 26.

السياقات الصوتية الخاصة أصل الوحدة، وهي التاء كما لا يخفى، وجعلوا ما يرد في سياق فونولوجي خاص صورًا لهذه الوحدة الأصل أو فروعًا لها أو مبادلات منها بالتعبير الصرفي التراثي"[1] ويضيف قائلا: "أمّا إخراج الإعلال من الميزان الصرفي وعدم تمثيل الميزان الصرفي له فيرجع كما يرجع إخراج الإبدال من الميزان الصرفي إلى وعي اللغويين العرب بأن الإعلال من قبيل التغيرات الفونولوجية لا الصرفية ومن ثمّ ليس له مكان في الميزان الصرفي الذي هو آلة لضبط الظاهرة الصرفية ببيان التغيرات الصرفية لا الفونولوجية"[2]

ويظهر أنّ الذي دفع بالباحث إلى هذا الرأي هو ما لاحظه من عدم تغير الوزن قبل الإعلال وبعده وأنّ تغيرات الإعلال والإبدال لا تدل أوزانها على عدد حروف الكلمة وترتيبها وما فيها من أصول وزوائد وحركات وسكنات وهذا من صميم وظيفة الميزان الصرفي.

الرأي الثاني: لمحمد سعيد ربيع الغامدي الذي يرى أن قضايا الإعلال والإبدال لا تخرج من الميزان الصرفي، بل هو الكاشف عن نوع التغيير الحاصل في الكلمة فالصرفيون حين حصروا الأبنية من الصحيح، وحدّدوا لكُلّ بناء وزنًا قاسوا كل معتل بنظيره من الصحيح ونسبوه إليه فباب الإعلال والإبدال كلّه يقوم على القول بما كان أصلاً قبل حصول الإعلال وما آل إليه بعده، "فالميزان استعمل لضبط الأصل قبل حدوث الإعلال وحين تقابل به الكلمة التي حصل فيها الإعلال يعرف نوع التغيير الذي حصل لها فتتضح الصلة الاشتقاقية بمعرفة الأصل قبل الإعلال"[3] ويرى صاحب الرأي "أنّ القول بالأصل قبل الإعلال من لوازم الميزان الصرفي وضروراته إذ يلزم على القول بالميزان أنْ تؤول الكلمات إلى أصول تُصاغ فيها صيغ معينة على أوزان معينة ثمّ تأتي الضرورات الصوتية الناجمة عن التقاء بعض أصوات العلّة فتفضي إلى تغيير تلك الأصوات بما سُمِّيَ إعلالا وإبدالاً ، وحين تقابل الكلمة المغيّرة بالوزن الذي تقتضيه صيغتها بحسب الميزان يعرف ما حصل لها من تغيير ويمكن تبعًا لذلك التوصل إلى قوانين التغيير تلك"[4]

1- محمد عبد العزيز عبد الدايم - النظرية اللغوية في التراث - ص 156.

2- المرجع نفسه- ص 158.

3- محمد سعيد صالح ربيع الغامدي -الدرس الصرفي العربي طبيعته وإشكالاته -ص 338.

4- المرجع نفسه- ص 339.

وهكذا نجد أنفسنا أمام رأيين الأول يرى خروج الإعلال والإبدال من معالجة الميزان الصرفي، والثاني على العكس من ذلك يرى أنّ معالجة الإعلال والإبدال لا تخرج من الميزان بل تدخل في تطبيقاته دخولا كاملا.

ولمحاولة التوصل إلى ثمرة هذا الاختلاف نتتبع بعض جوانب الإعلال والإبدال وتطبيقاتها لدى الصرفيين العرب.

1- الإعلال:

1-1- الإعلال بالحذف[1]:

يحدث الحذف في فاء الكلمة وفي عينها وفي لامها كما سيأتي:

حذف فاء الكلمة: تحذف فاء المثال الواوي إذا كان من باب (فَعَلَ- يَفْعِل) في المضارع والأمر والمصدر.

ومن أمثلة المضارع: وَعَدَ يعِد، وصَل، يصِل ، وزَن يزِن ، والأصل: وَعَدَ يْوعِدُ، وصل يَوْصِل، وزن يَوْزِن، على وزن: فَعَلَ يفْعِلُ، حذفت الواو من مثل هذا لوقوعها بين ياء وكسرة وهما ثقيلتان والواو ثقيلة فوجب حذف الواو. وفي صيغ المضارع الأخرى تحذف الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة حتى لا يختلف المضارع في البناء واعتبرواجميع حروف المضارعة بمثابة الياء.

ويحذف الواو حتى ولو كانت الكسرة غير ظاهر مثل: وضع، يَضَعُ ووسِعَ يسَعُ، فالواو في المثالين وقعت بين ياء وفتحة ومع ذلك حُذفت وذلك لأن أصل العين في مضارع هذه الأفعال مكسورة فحذفت الواو للعلة السابقة وبعد الحذف فتحت العين لمناسبة حرف الحلق، ولا تحذف الواو إذا زالت الكسرة كما في مثل المضارع المبني للمجهول من الأفعال السابقة: يُوعَد ، يُوصَل يُوزَن، عندما اقتضى البناء للمجهول فتح العين زال السبب وعادت الواو إلى موضعها.

1- ينظر ابن جني - المنصف - ص 217. و الاستراباذي - شرح الشافية - ج3 ص 62. والأشموني - شرح الأشموني على الألفية -تح: عبد الحميد السيد -المكتبة الأزهرية للتراث -القاهرة -د/ط -د/ت -ج4 ص575.وعبد الحميد السيد - بلوغ الأرب في الواو في لغة العرب -مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - د/ط ، د/ت - ص 211.

ومن أمثلة الأمر: وعد – يَعِدُ – عِدْ

وَصَلَ – يَصِلُ – صِلْ

وزن – يزِن – زِنْ

الأصل في الأمر: اوْعِدْ – اوْصِلْ – اوْزِنْ

حُذفت منه الواو لموافقة المضارع، فأمر المضارع المحذوف منه الواو تحذف منه واو هو أيضًا.

ومن أمثلة المصدر: عِدَةٌ، صِلَةٌ، زِنَةٌ تحذف الواو من مصدر المثال الواوي إذا كان على وزْن (فِعْلٌ) مع حذف الفاء ونقل حركتها إلى العين لتكون دليلًا على حركة الفاء المحذوفة، والتعويض عن المحذوف بالتاء، فيصر الوزن (عِلَةٌ).

والأصل: وِعْدٌ ، وصْلٌ ، وزْنٌ

وإذا كان مصدر هذه الأفعال على وزن (فَعْلٌ) بفتح الفاء فلا حذف ولا تعويض، نقول وعْدٌ ، وَصْلٌ ، وَزْنٌ.

حذف عين الكلمة: تحذف عين الأجوف إذا أعِلّت وسكنت لامه لأن العين بعد إعلالها ساكنة واللام ساكنة فالتقى ساكنان فحذفت العين، يستوي في ذلك سكون اللام لاتصال الضمائر أو لدخول الجازم في الفعل المضارع أو للبناء على السكون في المضارع مع نون الإناث وفي الأمر، وتفصيل ذلك:

أ- الفعل الماضي الأجوف:

معلوم أنّ لام الفعل الماضي تسكن عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة حتى لا تتوالى أربع متحركات ولذلك يكون الفعل الماضي معها مبنيا على السكون، فإذا كان الماضي أجوفًا حذفت عينه لالتقاء الساكنين – مثل: قال – قلْتُ ، خاف –خِفْتُ ومن النحويين مَن

فسّرَ دخول الضمير بعد حدوث الإعلال فيكون الفعل كما يلي[1]: قَالَ + قَالْتُ = قُلْتُ.

التقى ساكنان الألف واللام الساكنة فحذفت الألف وضم أول الفعل تذكيرًا بالأصل وهو الواو لأنّ الألف منقلبة عن واو. بَاعَ + ت = بَاعْتُ = بعْتُ.

التقى ساكنان مثل سابقه وكسر أول الفعل تذكيرًا بالأصل وهو الياء لأن الألف منقلبة عن الياء.

ومن النحويين مَن فسَّر دخول الضمير قبل حدوث الإعلال فيكون الفعل كما يلي[2]

قُلْتُ= قوَلْتُ = قَوُلْتُ = قُوْلْتُ = قُلْتُ.

والأصل: قَوَلْتُ نقلت إلى قَوُلْتُ لأن الضمّة من واو ثمّ نُقلت ضمّة الواو إلى القاف فسكنت الواو وحُذفت لالتقاء الساكنين.

بِعْتُ = بَيَعْتُ = بَيِعْتُ = بِيْعْتُ = بِعْتُ

الأصل: بَيَعْتُ نُقلت إلى بَيِعْتُ لأنّ الكسرة من الياء ثمّ نُقِلَتْ الكسرة إلى الباء فَسَكَنت الياء وحذفت لالتقاء الساكنين.

ويرجح أحد المعاصرين اختيار الحالة الأولى فيقول: "وما ذكرناه مِن تخَطِّي مرحلة إعلال الواو والياء ألفًا والحذف أيسر وأسهل من العودة إلى الأصل قبل إعلال الواو والياء"[3]

ولكن الحالة الأولى مع سهولتها غير مطردة، فمثلا: تفسير (خِفْتُ) بتخطّي مرحلة الإعلال لا يطّرد مع قلتُ وبعْتُ كما يظهر في مراحل تحوله: خِفتُ = خَافْتُ = خِفْتُ ، نعم عند دخول الضمير سكنت الفاء وهي لام الفعل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين لكن ما علّة كسر الخاء وهي لا تدلُّ على الأصل المحذوف كما في بعْتُ الكسرة تدل على أنّ الأصل

1- ينظر عبد اللطيف محمد الخطيب -المستقصى في علم الصرف- دار العروبة للنشر والتوزيع -الكويت -ط1 -2003 - ص1198.

2- ينظر ابن جني - المنصف -ص 217.

3- عبد اللطيف محمد الخطيب - المستقصى في علم الصرف - ص 1199

المحذوف هو الياء لكن هنا الأصل هو الواو والكسرة لا تدل عليه

أمّا بالعودة إلى الأصل قبل الإعلال فيكون الأصل: خَوِفْتُ لأنه من بَاب (فَعِل) نُقِلت كسرة الواو إلى الخاء وأُسكنت الواو فقلبت ياء لمناسبة الكسرة ثم حذفت لالتقاء الساكنين مثل ما حدث في (قُلْتُ) و (بِعْتُ) مع تخطي قلبَ (فَعَل) إلى (فَعُلَ) في (قُلْتُ) وقلبَ (فَعَلَ) إلى (فَعِلَ) في (بِعْتُ) لأنّ الفعل أصله (فَعِل) دون حاجة إلى قلبه.

ومن هذا يمكن القول إن التيسير لا يكون مطلبًا إذا أدّى إلى قصور.

ب- الفعل المضارع الأجوف المجزوم، والمبني على السكون:

الفعل المضارع الأجوف تحذف عينه إذا سكنت لامه للجزم أو البناء على السكون للالتقاء الساكنين وذلك كما يلي:

في الأجوف الواوي من باب (فَعَلَ-يَفْعُل): يَقولُ- يَقْوُلُ- لم يَقْوُلْ- لم يَقُولْ – لم يقل.

الأصل: لم يَقْوُل لأن وزن الصحيح (لم يَفعُلْ) ثمّ نُقلت ضمة الواو إلى القاف فسكنت الواو وحُذفت لالتقاء الساكنين فصار لم يَقُلْ.

وكذلك في الأجوف اليائي من باب (فَعَلَ يَفْعِل):

يبيع – لم يَبْيعْ – لم يَبِيع – لم يَبِعْ

الأصل: لم يَبْيعْ على وزن (لم يفعِلْ) ثمّ نقلت كسرة الياءُ إلى الباء وسكنت الياء ثمّ حُذفت للالتقاء الساكنين فصار لم يبع. وفي الأجوف الواوي واليائي من باب (فَعِلَ، يَفْعَلُ): لم يَخْوَف – لم يَخَافْ – لم يَخَفْ.

الأصل: لم يَخْوَف على وزن: (لم يَفْعَلْ). نقلت فتحة الواو إلى الساكن قبلها فقُلبتْ ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها فصار (لم يَخَافْ) ثم حُذف الألف للالتقاء الساكنين فصار (لم يَخفْ)

وكذلك: لم يَهْيَبْ – لم يَهَابْ – لم يَهَبْ.

الأصل: لمْ يَهْيَبْ على وزن (لم يَفعَلْ): نُقلت فتحة الياء إلى الساكن قبلها فانقلبت ألفًا ثُمّ حُذفت لالتقاء الساكنين.

ونفس الخطوات السابقة مع نون النّسوة لأنّ المضارع يكون مبينًا على السكون.

يَقُولُ = يَقْوُلْنَ – يَقُولْنَ – يُقلْنَ.

يَبيعُ = يَبْيعْنَ – يَبيعْنَ – يَبعْنَ.

يخَافُ= يَخْوَفْنَ –يَخَافْنَ – يَخَفْنَ.

يَهَابُ= يَهْيَبْن – يَهَابْنَ – يَهَبْنَ.

ج- فعل الأمر الأجوف:

تحذف عين الأجوف في الأمر المبني على السكون نحو: قُلْ ، بِعْ ، خَفْ ، هَبْ

والأصلُ: اُقْوُلُ على وزن (اُفْعُلْ) نقلت ضمة الواو إلى الساكن قبلها فَتَحرّك وذهبت همزة الوصل لزوال الحاجة إليها بعد تحرك الفاء وبسكون الواو التقى ساكنان فحذف الواو، وصار فعل الأمر من قال هو قُلْ على وزن (فُلْ) بحذف العين. وكذلك (بِعْ) الأصل ابْيِعْ على وزن (افْعِل) نُقلتْ الكسرة إلى الساكن قبلها وسكنت الياء فحذفت لالتقاء الساكنين وذهبت همزة الوصل لزوال علّة وجودها بتحرك الحرف الأول.

ومع (خَفْ) الأصل (اِخْوَفْ) على وزن (افْعَلْ) نقلت فتحة الواو إلى الخاء ثمّ قلبتْ ألفا وحُذفت لالتقاء الساكنين وزالت همزة الوصل لتحرك الحرف الأول:

اِخْوَفْ – خَافْ – خَفْ.

وكذلك: هَبْ الأصل: (اِهْيَبْ) على وزن (اَفْعَلْ) نقلت فتحة الياء إلى الساكن قبلها

فقلبت ألفًا ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وزالت همزة الأول لنفس العلّة السابقة [1]

ومع نون الإناث لا يتغير الأمر فتحذف عين الاجوف بنفس التعليل السابق.

أُقْوُلْنَ – قُولْنَ – قُلْنَ

ابْيِعْنَ – بِيعْنَ – بِعْنَ.

اِخْوَفْنَ – خَافْنَ – خَفْنَ.

اِهْيَبْنَ – هَابْنَ –هَبْنَ.

حذف لام الكلمة:

أ- في الفعل الماضي:

تحذف لام الفعل الماضي إذا كانت ألفًا عند اتصالها بتاء التأنيث الساكنة نحو:

سَعَى – سَعَتْ ، رَمَى – رَمَتْ

وذلك لالتقاء الساكنين لأن الأصل رمات – رَمَت ، وسَعَات – سَعَتْ، وإذا تحركت التاء لدخول الألف عليها لم يؤثر شيئًا نحو: سَعَتْ سَعَتَا ، رَمَتْ – رَمَتَا ، لأن الفتحة التي ظهرت على التاء عارضة وبَقِيتْ عِلّةُ التقاء الساكنين قائمة.

وكذلك تحذف لام الفعل الماضي إذا كانتْ ياء أو ألفا مع واو الجماعة، تقول:

رَضِيَ – رَضِيُوا – رَضُو

سعَى – سَعاوا –سعَوا[2]

1- ينظر ابن عصفور -الممتع في التصريف - ص 238,

2- ينظر الجرجاني - العُمُد كتاب في التصريف - تح البدراوي زهران – دار الآفاق العربية - القاهرة - ط1 -2008 ص 131 وعبد اللطيف محمد الخطيب -المستقصى في علم الصرف - ص 1212.

ب- في الفعل المضارع:

تحذف لام الفعل الناقص عند إسْنَادِه إلى جماعة الذكور في المخاطب والغائب، نحو: يخشون ، يدعون ، يرمون على وزن (يفعون) ممّا يدل على حذف لام الفعل وذلك لأنّ لام الفعل ساكنة وواو الجماعة ساكنة فحذفت لام الفعل لالتقاء الساكنين.

وتحذف لام الفعل الناقص كذلك عند إسناده إلى ياء المخاطبة المؤنثة نحو: أنتِ تَخْشيْنَ وتَدْعِين ، وترمين. والأصل: تَخْشى+ين – تَخْشَأيْن – تَخْشَيْن.

وذلك لأنّ لام الفعل ساكنة وياء المخاطبة ساكنة فحُذفت لام الفعل لالتقاء الساكنين، ووزن الفعل: (تَفَعِين) بحذف اللام.

وكذلك يحذف لام الفعل الناقص في المضارع عند الجزم وذلك نحو: لم يَخْش، ولم يَرْمِ ويخرج من هذا ماكان من الأفعال الخمسة فالحذف إذا وقع فيه هو لالتقاء الساكنين كما سبق لا للجزم نحو: لم تَخْشيْ، لَمْ يَخْشَوْا، علامة الجزم هي حذف النون وحرف العلة حذف لالتقاء الساكنين، وكذلك يخرج ماكان مبينًا لأنه لا يتأثر بالجزم، نقول: لم يَخْشيْنَ ، ولم تَخْشَيْنَ.

ج- في فعل الأمر:

يحذف لام الفعل الناقص في الأمر مع المفرد المخاطب لأنه مبني على حذف حرف العلة، كما يحذف مع المخاطبة المؤنثة وجماعة الذكورالمخاطبين لالتقاء الساكنين، نقول : اِرْمِ ، ارمي ، ارمُوا

1-2- الإعلال بالتسكين[1]:

الإعلال بالتسكين ويقال له الإعلال بالنقل ويوجّهُ إلى حرفَيْ العلّة الواو والياء لأنهما

1- ينظر: الاستراباذي - شرح الشافية -ج3 ص99. وأحمد الحملاوي - شذا العرف في فن الصرف- دار الفكر – بيروت – لبنان – ط2003 - ص122 و أحمد مصطفى المراغي ومحمد سالم علي -تهذيب التوضيح - مكتبة الآداب - القاهرة -ط2 - 2009 -ج 2 - ص174. ومحمد مطْرَجي. في الصّرف وتطبيقاته -دار النهضة العربية -بيروت ، لبنان - ص20.

يتحركان دون الألف والمقصود به نقل الحركة من حرف العلّة المتحرك إلى الساكن الصحيح قَبْلَه مع بقاء الحرف المعتل إنْ جانس الحركة أو بقلبه حرفا يجانسها.

ويحدث هذا في صورتين، الأولى: حذف حركة العلة دفعا للثقل، والثانية: نقل الحركة من حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله.

الإعلال بحذف الحركة:

إذا تحركت الواو بعد ضمّ والياء بعد كسر طرف الكلمة حذفت حركتها دفعًا للثقل ويقع ذلك في الفعل المضارع وفي الاسم المنقوص ، فالفعل المضارع المعتل الآخر بالواو أو الياء تحذف حركته في حالة الرفع للثقل: فتقول في : يَدْعُوُ ويَرْمِيُ : يَدْعُو ، ويَرْمِي فتحذف الحركة ويسكن حرف العلة، والواو لا يكون إلاّ في الفعل، أمّا الياء فتكون في الفعل كما تقدم وفي الاسم المنقوص حيث تحذف الضمّة والكسرة من آخره للثقل في (جاء القاضِيُ) و(سلّمْتُ على القاضِيٍ): جاء القاضِي ، وسلّمتُ على القاضِي

الإعلال بنقل الحركة:

وهو كما أسلفنا نقل حركة الواو أو الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما، وقد يكون نقلاً فقط أو يصاحبه قلبْ أو حذف أو قلب وحذف معًا ويقع الإعلال بالنقل في أربعة مواضع:

الأول: في المضارع الأجوف وهو على حالات:

الواوي من باب (فَعَلَ يَفْعُل): قام يقوم، صَام يَصُومُ والأصل: يَقْوُم ويَصْوُم نقلت ضمّة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فصار: يَقُومُ ، ويَصُومُ. فتحولت الصورة من ضم الواو وسكون ماقبلها إلى سكون الواو وضم ماقبلها.

اليائي من باب (فَعَل يَفْعِلُ) باعَ يَبيع والأصل يَبْيعُ على وزن (يفعِلُ) نقلت كسرة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها فصار يبيعُ ، والتحول الذي حصل هو لانتقال من كسر الياء وسكون الباء إلى سكون الياء وكسر الباء.

الواوي من باب (فَعِلَ يَفْعَلُ): خاف يخاف ، والأصل: يَخْوَفُ على وزن (يَفْعَلُ) نقلت

فتحة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فصار (يَخَوْف) ثم قلبت الواو ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها فتشكلت الصورة الأخيرة وهي: يخاف.

اليائي من باب (فَعِلَ يَفْعَلُ): هاب يهاب، والأصل: يَهْيَبُ على وزن (يَفْعَلُ) نقلت فتحة الياء إلى الساكن قبلها فصار: (يَهَيْبُ) ثمّ قلبت الياء ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها فتشكلت الصورة الأخيرة وهي: يَهَابُ.

الواوي من باب (فَعُلَ يفعُلُ): طال ، يَطُولُ ، الأصل: يَطْوُل على وزن (يَفْعُلُ) نُقلت ضمة الواو إلى الساكن قبلها فصار: يَطُول.

الثاني: في الاسم المشتبه بالمضارع في وزنه، والمقصود هنا الوزن العروضي لا الصرفي: وذلك، مثل: مَقَامَ ومعاش والأصل: مَقوَم ، ومَعْيَش نُقلتْ حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله فصار مَقَوْم ومَعَيْش ثُمَ قُلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما في الأصل فَتشكلتِ الصورة الأخيرة وهي: مقام، ومعاش.

الثالث: المصدر بوزن (إِفْعال) و (اِسْتِفْعَال) مثل : إقامة ، واستقامة: والأصل في إقامة: إقوام بوزن (إفعال) نقلت فتحة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ثم قُلبت ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فصارت (إقاام) بألفين ثمّ حذفت إحداهما لالتقاء الساكنين ، وعُوّضت بالتاء فتشكّلت الصورة النهائية للكلمة وهي: (إقامة)

وكذلك في استقامة الأصل (اسْتِقْوام) على وزن: (استِفْعَال) نُقلت فتحة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ثُمّ قُلبْ ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها فصارت (استقاام) بألفين ثمّ حُذفت إحداهما لالتقاء الساكنين وعوِّضت بالتاء فتشكّلت الصورة النهائية للكلمة وهي (اسْتقامة).

الرابع: صيغة (مفعول) من الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو أو الياء، مثل: مَقُول، ومَبِيع، والأصل: في (مقول) مَقْوُول على وزن مفعول، نقلت ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف فصارت مَقُوْول. وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصارت (مقول). وكذلك الأصل في (مَبِيع) مَبْيُوع على وزن (مفعول) نقلت ضمّة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها وهو

الباء ثمّ حُذِفتْ الواو وقُلبت ضمّة الباء كسرة لئلاَ تَتقلِبَ الياء واوًا فتلتبس ذوات الواو بذوات الياء، ولنفس السبب حذفت الواو ولم تحذف الياء لالتقاء الساكنين.

1-3- الإعلال بالقلب[1]:

الإعلال بالقلب يختص بالهمزة وحروف العلّة، ومانحن بصدده هو القلب في حروف العِلّة وذلك بتبادل المواضع بينها لأسباب صوتية ولموافقة الوزن المقرر لها ويأتي في مواضع أهمها:

- قلب الألف ياء:

تقلب الألف ياءً في موضعين: الأول: إذا كُسرَ ماقبل الألف في جمع مثل: مصباح ، مفتاح ، منشار وذلك لأن صيغة الجمع تكون على وزن (مفاعيل) فيقع الألف بعد كسرة فينقلب ياء، والأصل (مَصَاباحُ) ولتعذر النطق بالألف وقبله الباء المكسورة قُلِبَ ياءً لمُوافقة الكسرة، وهكذا في الأمثلة المشابهة.

والموضع الثاني: إذا وقع الألف بعد ياء التصغير نحو: غُلام وكتاب وتصغيرها على وزن (فُعَيْلَ) فتقول : (غُليْام) و(كتيْاب) ثم تقلب الألف ياء وتُدغم في ياء التصغير فنقول : غُلَيّمُ ، وكتيّبُ.

- قلب الواو ياءً:

تقلب الواو ياء في مواضع منها:

إذا وقعت ساكنة بعد كسرة– نحو: ميعاد ، ميزان ، ميثاق، والأصل: مِوْعَادَ ، مِوْزان – مِوْثاق لأنّها من وعد ، وزن وثقَ.

إذا وقعت الواو بعد كسرة نحو: رَضِيَ ، قَوِيَ ، الدّاعي، والأصل : رَضِوَ ، قَوِوَ ، الدّاعِوُ.

1- ينظر الاستراباذي - شرح الشافية - ج3 ص 59. وابن جني – التصريف الملوكي - ص 64. وعبد اللطيف الخطيب -المستقصى في علم الصرف – ص 1129.وأيمن أمين عبد الغني - الصرف الكافي- دار التوفيقية للتراث - القاهرة - ط 2010 - ص 388.

إذا وقعت الواو حشوا بين كسرة وألف في مصدر الفعل الأجوف الذي أُعلّت عينه نحو: قيام، صيام ، انقياد حيث وقعت الواو بعد كسرة وقبل ألف،فقلبت ياء والأصل : قِوام ، صِوَام ، انقِوَاد، وفعلها: قام ، صام ، انقاد ،وأصله: قوَم ، صَوَم ، انقَودَ.

وتقلب الواو ياء إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة أو ماهو كالكلمة وكان السابق منهما ساكنًا وتدغم الياءُ في الياء ، ولا فرق أنْ تسبق الواو، نحو: مقْضِيٌّ ومَرْمِيٌّ وأصلهما: مَقْضُوْيٌ ، مَرْمُوْيٌ قلبت الواو ياء وأدغمت فصار: مَقْضِيٌّ ومَرْمِيٌّ ، أو تسبق الياءُ الواو، نحو قولهم: سيّد وميّت وجيّد ، وهيّن وَ الأصل: سَيْوِد ، ميْوت وجيْوِد، وهيْوِن لأنه على وزن (فيْعِل) مِن السؤدد والموت والجودة والهوان، ولا فرق كذلك أنْ تكون في كلمة واحدة كما سبق أو تكون فيما هو كالكلمة الواحدة، مثل: مُعَلّميَّ ومُسْلِميَّ والأصل مُعلِّمُوي ومُسلِمُوي أي أن الضمير وما يضاف إليه كالكلمة الواحدة.

- قلب الألف واوًا:

تقلب الألف واوًا إذا انضمّ ماقبلها، نحو: قُوتِل ، صُولحَ سُومِح بالبناء للمجهول من : قاتل، صالح ، سامح، وكذلك نحو: كُوَيْتِبَ وشويعِر وعويْمِر في تصغير: كاتب وشاعر وعامر

- قلب الياء واوًا:

تقلب الياءُ واوًا في مواضع منها:

أن تكون الياء ساكنة بعد ضمّ في غير جمع نحو: مُوقِن ومُوسِر والأصل مُيْقن ومُيْسِر لأنهما من اليقين واليسر والفعل: أيقن وأيسر ، فإن كانت الياء متحركة سلمت مثل قولهم: هُيَام ، أمّا في الجمع فتقُلب الضمّة كسرة وتبقى الياء على حالها مثل : بيض جمع: أبِيَض والأصل: بُيْض على وزن: (فُعْل) مثل : حُمْر جمع أحمر وخُضر جمع أخضر.

أن تكون الياء عينًا لاسم على وزن (فُعْلى) نحو : طُوبَى والأصل طُيْبَى.

- قلب الواو والياء ألفا:

تقلب الواو أو الياء ألفًا إذا تحرّكتَا وانفتح ما قبلهما نحو: قال، صَامَ ، وبَاعَ ، سار

والأصل: قَوَل صَوَم ، بيع ، سير وقد تعرضنا لكثير من أمثلته في حديثنا عن الإعلال بالنقل، وتجدر الإشارة إلى أنّ الصرفيين وضعُوا عشرة شروط لقلب الواو والياء ألفا وهذا لتفسير خروج بعض الكلمات عن هذه القاعدة، لكن الغالب الأعم يندرج تحت الشرطين المذكورين، وهما : أن تتحرك الواو والياء وأن ينفتح ما قبلها.

2-الإبدال[1]:

الإبدال سماعي يتناول ألفاظًا معينة ، وليس له ضابط ولا يخضع لقواعد عامة، وقياسي يخضع لقواعد محدّدة ومنه:

- إبدال تاء الافتعال طاءً:

إذا كانت الفاء من افتعل صادًا أو ضادًا أو طاء أو ظاء تُبدل تاء افتعل طاء في جميع تصاريف الكلمة:

ما كانت فاؤه صادًا وجاء على وزن (افتعل) تقلب فيه تاء (افتعل) طاءً وذلك نحو / صَبَر إذا صغناه على (افتعل) نقول اصْتبر ثم تقلب التاء طاءً فيصير: اصْطَبر وكذلك في باقي التصاريف نقول يَصْطَبر، مُصْطَبِرٌ ، اصْطَبر. مثله: صاد يأتي على وزن (افتعل): اصتادَ ثمّ تقلب التاء طاء فيصير: اصْطَأدَ وكذلك يصطاد ، ومُصطاد.

ماكنت فاؤه ضادًا وجاء على وزن (افْتعَلَ) تقلب التاء فيه طاءً نحو: ضرب إذا صغناه على وزن (افتعل) يصير اضترب وبإبدال التاء يصير: اضطرب ويسري الأمر في كل تصاريف الكلمة فنقول: اضطرب يضطرب مضطرب اضطرابًا.

ما كانت فاؤه طاء نحو: طَرَدَ إذا صغناه على وزن (افتعل) يصير: اطترد وبإبدال التاء طاء يصير: إطّردَ بعد إدغام الطاءفي الطاء ويسري مع جميع تصاريف الكلمة كما في سابقه.

ماكانت فاؤه ظاء نحو: ظَلَم ، إذا صغناه على وزن (افتعل) يصير: اظتلم ثمّ تبدل تاء

1- ينظر الاستراباذي – شرح الشافية - ج3 ص 134. وعبد اللطيف الخطيب - المستقصى في علم الصرف- ص1068. وأيمن أمين عبد الغني - الصرف الكافي- ص: 397.

الافتعال طاءً فيصير : اظطلم ثم تدغم الظاء في الطاء فتقول: اظّلَمَ وقد تدغم الطاء في الظاء فنقول: اطّلَمَ.

- ابدال تاء الافتعال دالاً:

تبدل تاء الافتعال دالا إذا كانت فاء الكلمة دالًا أو ذالًا وتدغم الدال في الدال وذلك نحو: دَعَا – ادْتَعى – ادْدَعى – ادّعَى.

ما كانت فاؤه ذالاً:

تبدل تاء الافتعال دالًا فيما كانت فاؤه ذالا وتدغم الذال في الدال بعد قلبها دالا وذلك نحو: ذكر – اذْتكَرَ – اذدكر – ادْدَكَر – ادّكَرَ ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱدَّكَرَ بَعۡدَ أُمَّةٍ ﴾ [يوسف: 45]

وقد تقلب الدال ذالا وتدغم في الذال وذلك نحو: ذَكَر – اذْتَكَر – اذْدَكَرَ – اذْذَكَرَ – اذّكَر.

وقد تبقى الكلمة بلا قلب ولا إدغام وذلك نحو: اِذْتكَرَ – اِذدَكَر

ما كانت فاؤه زايًا:

تبدل تاء الافتعال دالًا فيما كانت فاؤه زايا، نحو زَجَرَ – ازْتَجر – ازْدَجَرَ

- إبدال تاء (تفاعل) و (تَفَعَّلَ) حَرْفًا من جنس فاء الكلمة:

إذا كانت فاء الكلمة: ثاء أو دالا أو ذالا أو زايًا أو صادًا أو ضادًا أو طاء أو ظاءً ، فإن تاء (تفاعل) و (تفعَل) تقلب حرفًا من جنس الفاء ثم تدغم التاء المنقلبة في الفاء ويؤتى بهمزة وصل للتمكن من النطق بالساكن، وذلك على النحو التالي:

مع الثاء: ثقل ← تثَاقَلَ على وزن (تفاعل) ثمّ تقلب التاء ثاءً ← ثثاقل: ثم تدغم الثاء في الثاء: ثّاقل ،ونأتي بهمزة الوصل للتمكن من النطق بالساكن فنقول: اثَّاقل ويبقى وزنه (تفاعل).

وكذلك نحو: ثَقِفَ ← تثَقَّفَ على وزن (تفعَّل) ثمّ تقلب التاء ثاءً ←ثثقّفَ ثم تدغم

الثاء في الثاء: ثّقَف، ونأتي بهمزة الوصل للنطق بالساكن، فنقول: اثّقَفَ على وزن (تَفَعّل).

والأمر نفسه مع الدال والذال والزاي و الصاد والضاد والطاء والضاء.

وعلى ضوء هذا العرض لأمثلة الإعلال والإبدال يمكننا تتبع أهم الأفكار الواردة في الرأيين السابقين، فمحمد عبد العزيز عبد الدايم صاحب الرأي الأول يبدو أنه انطلق في رأيه القائل: بأنّ منهج الإعلال والإبدال استخدم في تحليل بعض الألفاظ التي خرجت عن منهج الميزان الصرفي من فكرة أنّ حروف المعجم تتجمّع في جذر، وكل جذر يشمل عددًا من المفردات وفق "تغيير صرفي مُحَدّد يبيّنُه الصرفيون بالميزان الصرفي كاشتقاق اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه مع قلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر، واشتقاق اسم المفعول من الثلاثي على وزن مفعول ... الخ"[1]فالجذر (ض، ر، ب) على سبيل المثال يمكن أنْ نبني منه كلمات على الأوزان التالية حسب الحاجة: (فَعَلَ:ضَرَبَ)، (يَفْعِل:يضْرِبُ)، (افْعِل:اضْرِب)،(فَاعَل:ضَارَب)،(مَفْعُول،مَضْرُوب)،(فَعْلٌ،ضَرْبٌ) فمكوّنات الجذر موجودة في كل هذه المفردات مع تغيير الوزن وزيادة بعض الحروف وهو ما يجعلنا نقول: إنّ هذه المفردات مَصُوغة وفق أوزان محدّدة من جذر واحد، ودراستها تتم وفق منهج الميزان الصرفي.

لكن إذا نظرنا إلى الكلمات التالية: قال ، يقول ، قائل ،مقول ، قوْل، نجدها تبدو للوهلة الأولى مختلفة الأصول كأنها مأخوذة من أكثر من جذر على مابينها من نسب دلالي، فقال: (ق ا ل)، يقول: (ق و ل)، قُل: (ق ل)، قائل: (ق ء ل)، مقول: (ق و ل) قوْل: (ق و ل) فدراستها وفق منهج الميزان الصرفي يؤدي بنا إلى القول بوحدة الفاء واللام في هذه الكلمات واختلاف العين إذ وردت مرّة في صورة الألف، ومرة في صورة الواو، ومرة في صورة الهمزة، كما يؤدي إلى الحكم باختلاف الوزن بين كلمات الجذر (ض ر ب) السالفة الذكر إذا اتخذناها كضابط لهذه الكلمات، فالماضي تحوّل من (فَعَلَ) إلى (فَالَ) والمضارع تحول من (يَفْعِلُ) إلى (يَفُول) والأمر تحوّل من(اُفْعُلْ) إلى(فُلْ) واسم المفعول تحول من (مَفْعُول) إلى (مفُول)، ولهذا يرى الباحث أنّ هذه الكلمات تعالج خارج الميزان الصرفي وفق قواعد خاصة

1- محمد عبد الدايم - النظرية اللغوية في التراث العربي - ص 278.

لأن التغيّر الذي حدث فيها يعتبر صوتيًا لا صرفيا فبتطبيق قاعدة (تقلب الواو والياء ألفًا إذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما) نعرف أنّ الألف في (قال) أصلها واو فهي (قَوَلَ) على وزن (فَعَل)، وبتطبيق قاعدة (تنقل حركة حرف العلّة إلى الساكن الصحيح قبله) نعرف أنّ (يقول) أصلها: (يَقْوُلُ) ووزنها (يَفْعُل) مثلها تمامًا كنَصَر يَنْصُرُ.

وبتطبيق قاعدة: (تحذف عين الأجوف إذا سكنت لامه) نتوصل إلى أنّ (قُلْ) أَصْلُهَا (أُقْوُل) على وزن (أُفْعُل) مثل أُنْصُرْ، وبتطبيق قاعدة: (إذا وقعت الألف – سواء أكانت أصلا أو منقلبة عن أصل – عينًا لاسم فاعلٍ قلبت همزة) نعرف أن كلمة (قائل) أصلها (قاول) قلبت الواو ألفا ثم قلبت الألف همزة فهي على وزن (فاعِل)، وبتطبيق قاعدة: (تُنقل حركة حرف العلّة إلى الساكن الصحيح قبله ويحذف أحد الساكنين) نتوصل إلى أنّ (مَقُول) أصلها (مَقْوُول) اسم مفعول على وزن (مَفْعُول) نقلت ضمّة الواو إلى القاف وأسكن الواو ثمّ حذف لالتقاء الساكنين، ونصل من كل هذا إلى أنّ المفردات المذكورة جذرها(ق و ل) ولضرورات صوتية تعرضت الصيغ المذكورة لتغييرات جعلتها تبدو مخالفة لأوزان الصحيح وهي في أصلها مطابقة لها تمام المطابقة، وبنفس الكيفية يمكن تتبع كل ظواهر الإعلال للوصول إلى نتائج مشابهة تؤكد الفكرة السابقة.

وما قيل في الإعلال يقال عن الإبدال فكلمة (صَحِبَ) إذا جعلناها على وزن (افْتَعَل) قلنا: (اصْطَحَبَ) فتظهر الطاء مما يوهم بزيادتها وعند التأمل نجد وزن الكلمة (افتعل) وقلبت التاء طاء لدواعٍ صوتية ، وصارت قاعدة تنص على أنّ التاء من صيغة افتعل تبدل طاءً إذا كانت فاء الكلمة صادًا أو ضادًا أو طاءً أو ظاءً، وهكذا مع بقية قواعد الإبدال فالباحث حسب ما فهمنا يؤكد على أنّ التغيير الحادث في الإعلال والإبدال تغيير بسبب عوامل صوتية ولهذا يرى أنها عُولجت خارج منهج الميزان الصرفي ووضعت لها قوانين تخص تحول الأصل المفترض إلى الشكل المستعمل أي الانتقال من الوضع إلى الاستعمال وهذه القواعد جاءت لتمنع خرق القواعد الصرفية المحفوظة "ولو ذهبنا نتأمل قواعد التغييرات الفونولوجية قاعدة قاعدة، لوجدنا كل قاعدة منها تمنع خرق قاعدة صرفية عامة محفوظة لدى

الصرفيين العرب."[1] فعلى سبيل المثال أبنية الفعل الماضي الثلاثي المجرّد محفوظة وهي: (فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ) وعين الماضي يمتنع أنْ تكون ساكنة لأن آخره عرضة للتسكين، كما لايكون الفعل على أقل من ثلاثة أحرف لأن الأصل في كل كلمة متمكنة أن تكون كذلك على ثلاثة أحرف،حرف يبتدئ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بينهما.[2]

فهنا قاعدتان صرفيتان الأولى تنص على أنّ عين الماضي الثلاثي المجرد لا تكون ساكنة والثانية تنص على أنّ الفعل لا يكون على أقل من ثلاثة أحرف، وقاعدة : (تقلب الواو والياء ألفًا إذا تحركتا وانفتح ما قبلها) التي تدل على أنّ الألف في (قال) أصلها واوٌ، والألف في (باع) أصلها ياء تمنع من خرق القاعدتين السابقتين لأنّنا عند وزن (قال) و(باع) إذا قلنا بأصالة الألف وهي تقابل العين والعين لا تقبل أن تكون ساكنة، وإذا قُلنا بزيادة الألف يؤدى إلى أنّ الفعل على أقل من ثلاثة أحرف وهو مرفوض أيضًا، أما إذا أخذنا بالقاعدة المذكورة وجعلنا الألف أصلها (واو) في (قال) وأصلها (ياء) في (باع) حُلَّ الإشكال، فالفعل ثلاثي على وزن (فَعَلَ) وعينه متحركة ويوافق أبنية الثلاثي المجرد: فَعَلَ يفعُل: قال يقول، وفَعَلَ يَفْعِلُ: بَاعَ يَبيعُ، فالانتقال من (قَوَل) إلى (قال) ومِنْ (بَيَعَ) إلى (باع) على سبيل المثال يخضع إلى قوانين صوتية خارجة عن تطبيقات الميزان الصرفي فهي ليست من نمط الانتقال من (فَعَل) إلى يَفْعُلُ إلى فاعل إلى مفعول وغيرها من التغيرات الصرفية الخاضعة للميزان الصرفي.

أمّا الغامدي صاحب الرأي الثاني فينطلق من فكرة "أنّ المعتل لا الصحيح هو وحده السبب في ظهور الحاجة إلى الميزان الصرفي لرده إلى ما يماثله في البناء الصحيح، وكذلك يُعدُّ حصر أبنية الصحيح طريقًا إلى نسبة كل معتل إلى أحدها بعد ردّه بالميزان إليه"[3] . فالصرف كله في نظر الباحث استند في تحليل البنية إلى أمرين هما: الميزان الصرفي ، وحصر الأبنية، فسير الصحيح مع الميزان الصرفي في حركاته وسكناته هو المرشد إلى حركات المعتل وسكناته وحروفه قبل وقوع التغيير فيها بالحذف والقلب والتسكين والإبدال،

1- محمد عبد العزيز عبد الدايم - نظرية الصرف العربي- ص 26.

2- ينظر محمد محي الدين عبد الحميد - دروس التصريف - ص55

3- محمد سعيد صالح ربيع الغامدي - الدرس الصرفي العربي طبيعته وإشكالاته - ص 339

فالمثال السابق يراه الباحث حسب ما يبدو من كلامه من وجهةٍ أخرى[1] وهي أن دراسة أبنية الفعل الماضي الثلاثي المجرد من الصحيح هي التي أدّت إلى تسجيل النتائج التالية:

أبنية الماضي الثلاثي المجرد لا تخرج عن (فَعَل ، فَعِلَ ، فَعُلَ) والفاء في هذه الأبنية تكون دائمًا مفتوحة، والعين تكون محركة بالحركات الثلاث ولا تكون ساكنة أبدًا واللام لا يعتدُّ بحركاتها في الوزن إذ هي للبناء أو الإعراب.

وعندما وجدوا أفعالًا مثل : (قَالَ) و(بَاعَ) و (خَافَ) عرضوها على الميزان لم يقبلوا أن تكون العين في هذه الأفعال ألفًا ساكنة فقالوا بتحوّلها عن أصل آخر لابدّأن يكون مُحرّكًا، وفكرة الأصل والفرع أو الوضع والاستعمال مقرّرة عندهم سلفًا، فتوصلُوا إلى أنّ الألف أصلها (واو) أو (ياء) في الأمثلة السابقة، ومنه رأى الباحث أنّ الوزن المستخرج من الصحيح وتطبيقه على المعتل و محاولة ردّ المعتل إلى بابه من الصحيح هو الباعث إلى القول بتحوّل الكلمة المعتلة من وضعها المفترض إلى حالتها المستعملة ثم تفسير التغيرات الحادثة بالقوانين الصوتية، فقواعد الإعلال والإبدال ظهرت من خلال ردّ المعتل إلى بابه من الصحيح، بواسطة الميزان الصرفي قال "ولهذا السبب قلنا فيما سبق إنّ الإعلال يدخل دخولا كاملا في تطبيقات الميزان ولا يخرج منها ووجهنا الأصلية والفرعية في هذا الباب هذه الوجهة على أن من المهم أنْ يُعلم في هذا المقام أنّ الأصل الذي يُردّ إليه المعتل بواسطة الميزان الصرفي وهو مماثله من الصحيح معلوم ظاهر لا يحتاج ضبطه إلى الميزان وهو في هذه الحال ليس بأكثر من معيار يُعاد إليه لضبط المعتل على وفقه"[2]

ووجهة نظرنا في هذا أنّه أُعتمد في ردّ المعتل إلى بابه من الصحيح على الميزان الصرفي اعتمادا كليًا للكشف عن التغييرات الحادثة فيه وبعد ذلك فُسِّرت هذه التغييرات تفسيرًا صوتيًا ووضعت لها قواعد وهي ما يعرف بقواعد الإعلال والإبدال وصارت المباحث من هذا النوع تعالج وفقها خارج الميزان الصرفي.

1- ينظر المرجع السابق - ص 352.

2- المرجع نفسه- ص 351.

المبحث الثاني: منهج العلامة

معلوم أن الصرف يقوم بدراسة التغيرات الحادثة في الكلمة وبيان كيفية حدوثها ويُعتمد في ذلك بشكل أساسي على الميزان الصرفي وحصر الأبنية وردّ المعتل إلى بابه من الصحيح، غير أنّ هناك تغيرات رأى الصرفيون من الأيسر معالجتها خارج الميزان الصرفي فاعتمدوا في ذلك عدة سبل منها: منهج العلامة.

وفيه يُعتمد على اللواحق المتصلة بالجذع وجعلها علامة وسمة دالة على التغيير دون الاعتماد على الوزن: "لقد تحدث اللغويون العرب عن علامة تلحق الكلمة ولم يبينوا ذلك من خلال الوزن الصرفي ولا الجداول التصريفية، أي لم يخرجوا إلى نموذج الميزان الصرفي ولم يسجّلُوا الأفراد في جداول تصريفية، لقد وصفوا هذه العمليات التصريفية من خلال العلامة فتسنى إمكان الحديث عن جذع للكلمة دخلته لاصقة (علامة بتعبير الصرفيين العرب)"[1]، فهذا النموذج يبيّن تحليل الكلمة من خلال بيان كيفية نقلها من حالة إلى أخرى، وهو يدور في فلك التصور العام لمبدأ الأصل والفرع، فما يستغني عن العلامة عدوه أصلًا، وما تلحقه العلامة يعتبر فرعًا عنه ومن ذلك:

1- التذكير والتأنيث:

قسّم العلماء الاسم من جهات عدّة منها تقسيم الاسم من حيث التذكير والتأنيث فالمذكر أصل والتأنيث فرع عليه ولهذا فالفرع مفتقر إلى علامة تميزه، قال سيبويه: "واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أوّل وهو أشدّ تمكنا وإنما يخرج التأنيث من التذكير ألا ترى أنّ الشيء يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أم أنثى والشيء ذكر"[2]

فالمذكر يشمل كل موجود سواء أكان مذكرًا أم مؤنثًا فهو أعم من المؤنث، والعام أصل للخاص فالعام لا يحتاج إلى علامة والخاص يفتقر إليها، والعلامات التي تحدد المؤنث وتميزه ثلاث هي : التاء والألف المقصورة والألف الممدودة.

1- محمد عبد العزيز الدايم - نظرية الصرف العربي - ص 42.

2- سيبويه- الكتاب – ج1 ص 22.

1-1 تاء التأنيث[1]:

تدخل تاء التأنيث للتفرقة بين المذكر والمؤنث في الصفات التي يشترك فيها المؤنث والمذكر، نحو: مسلم – مسلمة، كاتب – كاتبة، مخلص – مخلصة، ولا تدخل على الصفات المختصة بالمؤنث مثل: حائض ومرضع إلا إذا دلّت على مباشرة الفعل مثل: مرضعة أي أنها تباشر الرضاعة الآن لا مجرّد الاتّصاف بها، وقد تأتي التاء في الجوامد وذلك قليل لا يقاس عليه نحو : رجل – رجلة ، انسان – إنسانة، امرؤ – امرأة ، شيخ – شيخة ، غلام – غلامة ، أسد – أسدة، حمار –حمارة.

ولا تدخل التاء في الوزن فكلمة (مسلم) من (أسلم) على وزن مضارعه مع قلب الحرف الأول ميمًا مضمومة وكسر ما قبل آخره وعند تأنيثه تضيف تاء التأنيث المتحركة دون أن تعد من الوزن.

وكذلك (كاتبة) هي على وزن (فاعل) مع إضافة التاء ولا نقول هي على وزن (فاعلة)، والذي يُؤنَث من الكلم الأسماء "فأمّا التاء فتكون علامة للتأنيث تلحق الفعل والمراد تأنيث الفاعل على ما ذكرنا في نحو: قامت هند وقعدت جُمْل وهذه التاء إذا لحقت الأفعال كانت ثابتة لا تتقلب في الوقف نحو: قامت هند وهند قامت وإذا لحقت الاسم نحو قائمة وقاعدة أبدلت منها الهاء في الوقف فنقول هذه قائمة وقاعدة "[2]وقد تكون التاء علامة لغير التأنيث وذلك في مواضع منها:[3]

– التفرقة بين الواحد والجمع نحو: تمر وتمرة، نخل ونخلة ، حمام وحمامة

– المبالغة في الصفة مثل علّامة للكثير العلم، ونسّابة للعالم بالأنساب،وراوية للكثير الرواية.

1- ينظر ابن يعيش - شرح المفصل - ج 5 - ص 158، و أحمد مصطفى المراغي ومحمد سالم – تهذيب التوضيح -ج2 ص93 ، و فخر الدين قباوة – تصريف الأسماء والأفعال- مكتبة المعارف – بيروت – ط3 – 1998 - ص 179.

2- ابن يعيش - شرح المفصل -ج5 - ص159.

3- ينظر المصدر نفسه- ج5 - ص 173.

– الدلالة على النّسب بدلاً من الياء نحو: الأشَاعِثَةَ والأشاعرة والمغاربة والمشارقة.

– تأكيد التأنيث إذا كان الاسم مؤنّثًا من جهة المعنى قبل دخولها مثل ناقة فإن لفظها يدل على التأنيث إذ الذكر هو الجمل فالتاء لتأكيد التأنيث، ومثل هذا نعجة لأنثى الكبش ولبؤة لأنثى الأسد.

وما يعنينا هو أنّ التاء في كل هذا علامة لتمييز الفرع عن الأصل الذي أخذ منه "فالأصل في إلحاق التاء للفرق بين المذكر والمؤنث الحقيقي، وإلحاقها فيما عدا ذلك على جهة الشبه والتفريع على هذا الأصل، فمن ذلك إلحاقها للفرق بين الواحد والجمع فلأنَ الجمع لمّا كان اسمًا للجنس كان أصلًا من هذا الوجه ثم احتيج إلى إفراد الواحد من الجنس فكان فرعا على ذلك الأصل فلحقته العلامة لهذه العلّة فجميع ما لحقته التاء هو تفريع على أصل ثابت كتفريع المؤنث على المذكر "[1]

1-2- ألف التأنيث المقصورة:[2]

هي ألف تزاد في آخر الأسماء الجامدة أو المشتقة للدلالة على أنّ الاسمَ مؤنثٌ، وتكون علامة للتأنيث في حالات أشهرها:

- الصفة التي وزنها المذكر (فَعْلان) مؤنثها (فَعْلى) مثل: هو جوعان، هي جوعى، هو عطشان هي عطشى، هو كسلان هي كسلى
- اسم التفضيل (أفْعَل) مؤنثه (فُعْلَى) نحو: أكبرُ كُبْرى، أصغر صغرى ، الأعلى العليا ، الأدنى ، الدنيا.
- الأسماء والصفات المنتهية بألف تأنيث مقصورة أصلاً مثل: أنثى ، أفْعَى ، حُبْلى.

1- المصدر السابق-ج5 - ص 175.

2- ينظر حسن عبد الجليل يوسف – تسهيل شرح ابن عقيل في الصرف – مؤسسة المختار – القاهرة – ط2004 ص 132. وابن يعيش - شرح المفصل – ج5 ص189.

1-3- ألف التأنيث الممدودة [1]:

تكون الألف الممدودة علامة للتأنيث في حالات أهمها:

- الصفة التي مذكرها على وزن (أَفْعَل،فَعْلاء) مثل : أحمر حمراء أسمر سمراء.
- الأسماء والصفات الممدودة بطبيعة تركيبها نحو : صحراء ، عاشوراء ، حرباء

أما الألف الممدودة التي همزتها منقلبة عن أصل فلا تعتبر علامة تأنيث مثل: بناء، سماء ، وكذلك إذا كانت زائدة للجمع نحو: شعراء ، خلفاء

1-4 التأنيث ومنهج العلامة:

اعتمد النحاة في تصنيفهم الاسمَ من حيث التذكير والتأنيث التفريقَ بين المؤنث الحقيقي وغير الحقيقي وهذا الأمر تجاوزناه لأنه لا يخص مقصدنا، واعتمدوا التفصيل لبيان الاختلاف بين المذكر وهو عندهم الأصل والمؤنث وهو الفرع المحتاج إلى ما يميزه، وحدَّدوا علامات التأنيث، وقد تعرضنا لهذا ولكن ما يلاحظ هو أنّ ألف التأنيث ليس علامة بالمعنى المحدد في هذا المبحث أي ليست بديلاً مكمّلا للوزن يحدِّد التأنيث خارج الميزان الصرفي، بل هي حتى وإنْ دلّت على التأنيث فهي من بنية الكلمة فلا يوجد جذع تتضاف إليه علامة، وإنما وزن تعرف به الألف ولهذا قالوا تعرف الأسماء المقصورة بوزن كذا، وتعرف الممدودة بوزن كذا[2]، أمّا التاء فيصدق عليها مفهوم العلامة بالمعنى المقصود هنا إذ هي منفصلة عن الكلمة خارجة عن بنيتها محدّدة للمؤنث فهي تدخل على الاسم المذكر من غير أن تغير بنيته دلالة على التأنيث، " والفرق بين تأنيث التاء في قائمة وقاعدة، و التأنيث بالألف فيما ذكرنا أنّ التاء تدخل في غالب الأمر كالمنفصلة مما دخلت عليه لأنها تدخل على اسم تام الفائدة لإحداث معنى آخر وهو التأنيث فكانت كاسم ضُمّ إلى اسم آخر"[3] وليست الألف كذلك "لأنها تبنى مع الاسم وتصير كبعض حروفه ويتغير الاسم معها عن هيئة التذكير

1- ينظر السيوطي -همع الهوامع ج3 - ص 339 .وابن يعيش -شرح المفصل - ج5 ص195.

2- ينظر: ابن مالك -تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - تح: محمد كامل بركات -دار الكتاب العربي للطباعة والنشر – القاهرة- ط 1967 - ص 255.

3- ابن يعيش -شرح المفصل - ج5 ص162.

نحو: سكران وسكرى وأحمر وحمراء فبنية كل واحد من المؤنث هنا غير بنية المذكر "[1] فمفهوم العلامة المقصود هو :

جذع + علامة = صيغة جديدة قد تحقق مع التاء: جذع + تاء التأنيث = اسما مؤنثا، ولا يتحقق مع الألف لأنها تندمج مع الجذع في بناء جديد يتحدد بالوزن.

2- التثنية:

وهي من أقسام الاسم فلا تثنية في الحرف والفعل "وإنما لم تُثَنَّ الحروف لأنه ليس لها معنى في أنفسها ولم تثن الأفعال لأنها بلفظها تدل على القليل والكثير فاستغني عن تثنيتها وجمعها"[2]

والتثنية نوع من الإيجاز والاختصار، وأصلها العطف فقولك جاء الرجلان ومررت بالزيدين أصله: جاء الرجل والرجل، ومررت بزيد وزيد فحذفوا العاطف والمعطوف وأقاموا أحرف التثنيّة مقامه فإذا ثنيت الاسم المرفوع زدت عن جذع الكلمة ألفًا ونونا وإذا ثنيت الاسم المنصوب زدت ياء ونونا[3]، ففي (النّحو) تكون الألف علامة للرفع وتكون الياء علامة للنصب والجر، وفي (الصرف) تكون الألف علامة للتثنية، وتكون الياء علامة للتثنية كذلك.

وزيادة الألف أو الياء إلى الجذع للدّلالة على التثنيّة لها شروط عند الأكثرين منها[4]:

- الأول: الإفراد: فلا يثنى المثنى ولا المجموع.
- الثاني: الإعراب: فلا يثنى المبني وما ظاهرهُ التثنية نحو هذان واللّذان فصيغٌ موضوعة للمثنى وليست من المثنى حقيقة عند الجمهور، وأمّا يازيدان، ويامسلمون فهو من

1- السيوطي - الأشباه والنظائر في النحو - تح محمد عبد القادر الفاضلي -المكتبة العصرية -بيروت - ط2006 - ج2 ص260.

2- الواسطي الضرير -شرح اللمع في النحو - تح رجب عثمان محمد - مكتبة الخانجي - القاهرة- ط1. 2000 - ص21.

3- ينظر سيبويه - الكتاب - ج1- ص17

4- ينظر خالد الأزهري - شرح التصريح على التوضيح - تح أحمد السيد سيّد أحمد - المكتبة التوفيقية - القاهرة - د/ ط ، د/ت ، ج1 ص220 والصبّان محمد بن علي -حاشية الصبان على شرح الأشموني - تح: إبراهيم شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط1 -1997 -ج1 -ص114

المثنى والجمع لأن بناءه عارض فهُو من بناء المثنى لا من تثنية المبني وجمعه.

- الثالث: عدم التركيب: فلا يثنى المركب تركيب إسناد نحو: (جاد المولى) و(شاب قرناها) ولا يثنى المركب تركيب مزج على الأرجح وأجازه بعضهم فقال: معديكربان وسيبويهان أمّا المركب الإضافي فيثنى جزؤه الأول فيقال: عبدا الرحمن، وعبدا الله.
- الرابع: التنكير: فلا يثنى العلم إلا بَعْدَ أَنْ يُقْصَدَ تنكيره" من قِبل أنّ التثنية لا تلحق إلا النكرة وذلك أنّ المعرفة لا تصح تثنيتها من قِبل أنّ حّدُّ المعرفة هو ما خَصّ الواحد من جنسه ولم يشع في أمته فإذا شورك في اسمه فقد خرج من أن يكون علما معروفا وصار مشتركا شائعا فإذا كان الأمر كذلك فلا تصح التثنية إذن إلا في النكرات دون المعارف"[1] فإذا قلنا الزيدان فهو معرف بالألف واللام لا بالعلمية وهو في مقابل أنْ نأتي به نكرة فنقول: "زيدان" فإذا سُمِيَّ به الواحد عاد إلى تعريف العملية كقولنا: زيدان رياضيٌّ معروف.

– الخامس: اتفاق اللفظ: مثل: زيد وزيد، و: رجل ورجل فلا يثنى (كتاب وقلم) ولا (زيد وخالد) لاختلاف اللفظ أمّا ما وردَ من المثنى كالأبوين للأب والأم والقمرين للشمس والقمر، والعمرين لأبي بكر وعمر فمِنْ باب التغليب.

السادس: اتفاق المعنى: فلا يضم اللفظ مرادًا به الحقيقة مع اللفظ مرادًا به المجاز قصد التثنية فلا يُقال فلان له عينان ويكون القصد العين الباصرة وعين الماء.

هذه أبرز الشروط وقد أوصلها بعضهم إلى العشرة وهي تنص عن الحالات القابلة لإلحاق العلامة بالاسم لحصول هذا الضرب من التعبير اللفظي والدّلالي، وهذه العلامة التي تلحق الأصل المفرد يشترط فيها أنْ تكون قابلة للزوال، فلا ينبغي لها أنْ تكون مِن بنية الكلمة كما أنّ هذا المفرد يجب أنْ يسلم من التغيير "وذلك من قِبل أنّ لفظ الاسم المثنى دال على المحذوف فلو غُيّر بزيادة فيه أو نقص منه لم يبق دالًا على ما حُذف، وشيء آخر أنّ المثنى في معنى العطف فكما أنك في حال العطف لا تغير المعطوف عليه كذلك في التثنية التي هي في معناه ولا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث فإن كان في المؤنث علامة تأنيث

1- ابن جني - علل التثنية - تح: صبحي التميمي- دار الهدى- عين مليلة - الجزائر- ط2 -1991 - ص74

فإنها تثبت ولا تحذف كما حذفت في الجمع نحو مسلمات وصالحات بل تأتي بها فتقول: قائمتان وقاعدتان فتثبتُ التاء لما ذكرته ولأن التاء علم التأنيث فلو حذفت لالتبس بالمذكر وليس كذلك الجمع في مثل مسلمات وقائمات، لأن التاء الثانية تغني عنها في الدلالة"[1]

غير أن المفرد قد يتغير لعوامل صوتية وذلك في المقصور والممدود:[2]

فالاسم إذا ثني وجب فتح ماقبل ألف التثنية أو ياء التثنية فنقول: في (كتاب) (كتابان) و (كتابين) و الألف في المقصور لا تقبل الحركة فوجب ردّها إلى أصلها ولهذا تقلب ألف المقصور إذا كان على الثلاثة أحرف (واوًا) إذا كان أصلها واوًا نحو: عصا – عصوان.

وتقلب ألفه (ياءً) إذا كان أصلها (ياء) نحو فتى – فتيان

قال السيرافي: "وإنما وجب تحريكه لأنا إذا أدخلنا ألف التثنية اجتمع ساكنان الألف التي في الاسم وألف التثنية فلو حذفنا إحدى الألفين لاجتماع الساكنين لوجب أنْ نقول في تثنية عصا ورحى عصان ورحان وكان يلزم إذا أضفنا أن نسقط النون في الإضافة، فيقال: أعجبني عصاك ورحاك وإنما نريد ثنتين فبطل إسقاط أحد الألفين ووجب التحريك، ولا يمكن تحريك الألف فجعلت الألف ياء أو واوًا وقد علمنا أنّ ما كان على ثلاثة أحرف والثالث منها ألف أنّ الألف منقلبة من ياء أو واو فترد في التثنية الألف إلى ماهي منقلبة منه"[3]

وإذا كان المقصور على أربعة أحرف فصاعدًا قلبت ألفه ياء سواء أكان أصلها من الواو أم من الياء وذلك "لأنا لو صرفنا منه فعلاً انقلبت الواو ياء ضرورة في بعض تصاريفه"[4]

فالواوي نحو: (مَلْهَى) من (اللهو) والمثنى (ملهيان) لأنا الواو تنقلب ياءً في(يلاهي)، واليائي نحو مرمى من (الرمي).

1- ابن يعيش -شرح المفصل- ج4 ص235.

2- ينظر سيبويه- الكتاب - ج3 ص386 وناظر الجيش تمهيد القواعد -ج1 ص 373.

3- السيرافي-شرح كتاب سيبويه- تح أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي- دار الكتب العلمية- بيروت،لبنان- ط2- 2012 -ج4- ص136.

4- المصدر نفسه-ج4 ص138.

وكذلك يقع التغيير في المفرد إذا كان ممدودًا وذلك على النحو التالي: إذا كانت الهمزة أصلية لم يقع التغيير نقول: خطّاء والمثنى خطّاءان، لأنه من الخطأ فالهمزة أصل. وإذا كانت الهمزة مزيدة للتأنيث قلبت واوًا على الأشهر – فنقول: سمراء والمثنى سمروان وإذا كان قبل ألف التأنيث واو يرجح تصحيح الهمزة نقول: ناقة عشواء أي ضعيفة البصر وفي المثنى نقول: عشواءان أولى من أن نقول: عشواوان.

وإذا كانت الهمزة مبدلة من (واو) جاز قلبها (وَاوًا) نحو: كساء كساوان لأنه من كسا يكسو وكسوت، وجاز إبقاؤها على حالها فتقول: كساءان، وكذلك إذا كانت الهمزة مبدلة من ياء نحو: غطاء لأنه من غَطّى يُغَطي وغَطّيْتُ جاز قلبها واوًا وجاز ابقاؤها على حالها فنقول في غِطاءٍ: غطاوان وغطاءان.

3- جمع المذكر السالم:

الجمع عبارة عن ضم مفرد إلى أكثر منه بداعي الإيجاز والاختصار كما قلنا في التثنية وهو أولى منها إذ لولاه لاحتاج المتكلم إلى أن يعطف المفرد أكثر من مرتين فلو قلتَ: قبَضْتُ دراهمَ وكانت عشرة فلم تأت بصيغة الجمع احتجت إلى أنْ تكرر المفرد عشر مرات[1]

وجمع المذكر السالم هو ما دل على أكثر من اثنين مذكّرين بزيادة عن مفرده الذي يبقى سالمًا عند الجمع، فهو عبارة عن تركيب اسم مفرد مذكر مع علامة هي الواو والنون أو الياء والنون.

والأسماء تجمع جمع تكسير وجمع سلامة قال سيبويه: "إعلم أنّك إذا جَمَعْتَ اسم رجُل فأنت بالخيار إنْ شئتَ ألحقته الواو والنون في الرفع والياء والنون في الجر والنصب، وإن شئت كسّرته للجمع على حدّ ما تكسر عليه الأسماء للجمع"[2]

وأضاف : "فمن ذلك إذا سميت رجلا بزيد أو عمر أو بكر، كنت بالخيار إنْ شئت قلت: زيدون وإنْ شئت قلت أزياد، كما قلت أبيات، وإنْ شئت قلت الزّيود، وإن شئت قلت

1- ينظر ابن الخباز - توجيه اللمع- تح فايز زاكي محمد دياب - دار السلام القاهرة - ط 2- 2007 - ص92.

2- سيبويه-الكتاب-ج3 ص395.

العمرون وإنْ شئت قلتُ العُمور والأعمُرُ."[1] ولهذا وضعوا ضوابط لما يجمع بهذه الكيفية، قالوا: لا يجمع جمع مذكر سالم إلا ما كان اسمًا أو صفة[2].

فالاسم نحو زيد وجمعه زيدون، والصفة نحو مسلم وجمعها مسلمون ويشترط في الاسم أنْ يَكون علمًا لمذكر عاقل خاليا مِن تاء التأنيث والتركيب، وليس من المسمّى به من المثنى والجمع نحو: زيدان وعمرون، ويشترط في الصفة أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث وليست من باب: فعلان فعلى كغضبان غضبى ولا من الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث كصبور وجريح.

ويحدث أنْ يتغير المفرد عند جمعه بإضافة العلامة وذلك لعوامل صوتية كما عرفنا في المثنى ، فالاسم المنقوص إذا لحقته الواو والنون حذفت ياؤه وضمّ ما قبل الياء لمناسبة الواو فنقول: القاضون، والهادون، وإذا لحقته الياء والنون حُذفت ياؤه وبقيت الكسرة لمناسبها الياء فنقول: القاضين والهادين.

أمّا الاسم المقصور فتحذف منه الألف وتبقى الفتحة تدل عليها، فنقول: المُصْطفَون والمصطفَين.

والاسم الممدود إذا كانت همزته أصلية تبقى على حالها عند الجمع خطّاء – خطّاؤون، وخطّائين، وإنْ كانت للتأنيث في اسم نقل إلى علم لمذكر عاقل وَجَبَ قلبها واوًا، نقول في جمع خضراء إذا صارت علمًا لمذكر عاقل خَضراوُون، وإن كانت مبدلة من (واو) أو (ياء) جاز قلبها واوًا أو إبقاؤها على حالها نقول في (كساء) إذا صار علمًا لمذكر عاقل: كساوون أو كساؤون وكساوين أو كسائين[3]

4- جمع المؤنث السالم:[4]

وهو ما سلم بناء مفرده عند الجمع ودل على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء في

1- المصدر السابق- ج3 ص395.

2- ينظرابن يعيش-شرح المفصل-ج-5ص6.

3- ينظر خالد الأزهري-شرح التصريح على التوضيح-ج1ص227.

4- ينظرابن يعيش- شرح المفصل-ج5ص53،والخضري- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل- دار الفكر-بيروت-لبنان- ط1- 2003-ج1ص80

آخره، وسمّاه ابن هشام (الجمع بألف وتاء مزيدتين)[1]، ليشمل ماجمع هذا الجمع من مؤنث ومذكر سلم فيه المفرد من التغيير، وأشهر ما يجمع هذا الجمع:

- الاسم العلم الدال على مؤنث – نحو: هندات وفاطمات.
- ماختم بتاء التأنيث – نحو: طلحات ، شجرات ، ويستثنى من ذلك امرأة فليس لها جمع من لفظها، وشاة وجمعها شياه، وأمة وجمعها إماء، وأمَّة وجمعها أمم، وشفة وجمعها شفاه، وملّة وجمعها ملل.
- صفة المؤنث إذا كانت مقرونة بالتاء أو كانت على صيغة التفضيل مثل: مسلمة ، مسلمات، وفضلى مؤنث أفضل وجمعها فُضليات وعُظمى مؤنث أعظم وجمعها عُظْمَيَات.
- صفة المذكر غير العاقل: نحو خيل سابقات، أيام معدودات وأنهار جاريات، ويجوز الوصف بالمفردة المؤنثة فنقول: خيل سابقة وأيام معدودة، وأنهار جارية.
- المصدر الذي جاوز ثلاث أحرف وغير مؤكد لفعله نحو: إصلاحات، تساؤلات، تعريفات.
- مصغر المذكر غير العاقل نحو: كتيبات ، جُزَيْئات دَريهمات.
- ما ختم بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة نحو: ذكريات أنثيات، صحراوات، شقراوات.

ما زاد على أربعة أحرف ولم يسمع له جمع تكسير مثل: حمام حمامات، إسطبل إسطبلات، وجمع المؤنث السالم مثله مثل التثنية يبقى مفرده سالمًا عند الجمع وتلحقه العلامة وهي الألف والتاء للدلالة على التأنيث والجمع، وفي حالات يتغير المفرد كما في جمع المختوم بتاء التأنيث لأنه لا حاجة إليها مادامت العلامة دالة على الجمع وعلى التأنيث،

1- ابن هشام - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك- تح محمد محي الدين عبد الحميد- دار الطلائع -القاهرة -ط2009 – ج1- ص62.

فنقول: فاطمة: فاطمات حذفت التاء من فاطمة ثم أضيفت الألف والتاء.

ويقع التغيير في مفرد هذا الجمع إذا كان مقصورًا أو ممدودًا وذلك لعوامل صوتية، فيحدث له ما يحدث للاسم عند تثنيته فيجمع: هُدَى على هديات، وقناة على قنوات وصحراء على صحراوات ، وأسماء على أسماوات.

ويقع التغيير في الاسم الثلاثي الساكن الوسط الصحيح العين الخالي من الإدغام عند جمعه بزيادة الألف والتاء فيأخذ عدة حالات منها:

- إذا كان مفتوح الفاء حُرّكت عينه بالفتح في الجمع: ظَبْيَة – ظبَيَات ، رَغْبَة – رَغَبَات ، سَجْدَة – سَجَدَات.

- إذا كان مضموم الفاء جاز في العين السكون والضم والفتح:

خُطوَة – خُطْوات ، خُطُوات، خُطَوات

- إذا كان مكسور الفاء جاز في العين السكون والفتح والكسر:

فقْرَة – فِقْرَات ، فِقَرَات ، فِقِرَات.

والعلامة في هذا الجمع تلحق المفرد لوظيفة تصريفية هي الجمع والتأنيث أو الجمع فقط في مثل : حمامات ، خلافا للعلامة في المثنى وفي جمع المذكر السالم فهي تلحق لوظيفة تصريفية ونحوية إذ نجد الألف علامة للتثنية وعلامة للرفع في المثنى والياء المفتوح ما قبلها علامة للتثنية وعلامة للنصب والجر، وكذلك الواو علامة للجمع، وعلامة للرفع والياء المكسور ما قبلها علامة للجمع، وعلامة للنصب والجر.

5– النّسَبُ[1]:

يظهر كذلك منهج العلامة في النّسب فنجد النحاة يتحدثون على العلامة التي يتحدّد بها المنسوب وشروط لحاقها والتغيرات الحادثة دون ذكر الوزن.

1- ينظر سيبويه - الكتاب - ج3 ص335. والاستراباذي -شرح الشافية -ج2 ص207 ، وابن يعيش - شرح المفصل -ج5 -ص 256 وناظر الجيش - تمهيد القواعد - ج9 - ص4679.

وعباس حسن -النحو الوافي - دار المعارف - بيروت لبنان - ط11 -1999 - ج4- ص 713

والنّسَبُ ويسميه بعضهم النسبة هو زيادة ياءمشدّدة في آخر الاسم المنسوب إليه وكسر ما قبل آخرها للدلالة على انتساب الشيء إليه، وهو عند سيبويه الاضافة والنسبة قال: "اعلم أنّك إذا أضفت رجُلا إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياء الإضافة"[1]

وغرض النسب الإيجاز والاختصار فبدل قولنا: رجل منْسُوب إلى الجزائر نقول: رجلٌ جزائريٌّ فإضافة الياء المشدّدة كعلامة في آخر الاسم أغنت عن كلمة منسوب أو ينتسبُ "ولهذا تُسمّى تلك الياء (ياءُ النّسب) لأنها الرمز الدّال في اختصار بالغ على أنّ شيئًا منسوبًا لآخر فبدلًا مِن أن نقول: شيء منسوب لمحمد نقول (مُحمّدي) و بدلا مِنْ أن نقول: شيء منسوب لفاطمة (فاطميٌّ) وهكذا ... ويسمى الاسم الذي تتصل بآخره (المنسوب إليه) كما يسمّى الشيء الذي تدل عليه وعلى أنه مرتبط ومتصل بما قبلها: (المنسوب)"[2]

وهكذا فإننا إذا أردنا نسبة اسم إلى آخر نأتي إلى المنسوب إليه نلحقه علامة وهي ياء مشدّدة وكسر ما قبلها دون مراعاة الوزن، ولهذا الإجراء أحكام حسب حالات المنسوب إليه:

5-1- المنسوب إليه مختوم بتاء التأنيث:

عند النسب إلى ما ختم بتاء التأنيث نحذف التاء لأن التاء تدلّ على أنّ الاسم مؤنث وفي النسب انتقلت الدلالة إلى المنسوب وقد يكون مذكرًا أو مؤنثا فإذا نسبنا رجلا إلى فاطمة قلنا: فاطمِيٌّ فلا حاجة إلى التاء لأن الاسم صار يدل على الرجل لا على فاطمة فهو مذكر، وإذا نسبنا امرأة إلى فاطمة قلنا: فاطميَة فتلحق التاء بعد ياء النسب للدلالة على تأنيث المرأة المنسوبة لا فاطمة المنسوبة إليها.

5-2- المنسوب إليه مثنى أو جمع:

عند النسب إلى المثنى أو الجمع يُردُّ الاسم إلى المفرد وتلحقه ياء النسبة نقول في النسبة إلى المثنى: عُمران – عُمَرُ – عُمَريٌّ

ونقول في النسبة إلى الجمع: دُوَلٌ – دَوْلَةٌ – دَوْليٌّ

1- سيبويه- الكتاب - ج3 - ص 335

2- عباس حسن - النحو الوافي -ج4 - ص713

سائحون – سائحٌ – سائِحِيٌّ

سائحات – سائِح – سائِحِيٌّ

فالأصل هو المفرد والنسبة نوع من الوصف تؤخذ من الأصل ولا يضر إنّ التبس الأمر هل الاسم منسوب إلى الواحد أو الاثنين أو الجماعة إذ الغاية أنّه يتصف بهذه الصفة وينسب إلى هذا الأمر وقد يُحدِّد السياق المقصود من ذلك.

أمّا إذا كان المثنى أو الجمع منقول إلى العلمية كقولنا (زيدان) علم لشخص معيَن و (عبدون) علم لشخص معين ، فإن كان الإعراب يجري على ما نقل عنه أي يعرب إعراب المثنى في الأول وإعراب جمع المذكر السالم في الثاني حُذفت علامة التثنية وعلامة الجمع ولحقته ياء النسبة مثله مثل غير المنقول إلى العلمية ، نقول: زيدِيٌّ و عبْدِيٌّ.

وإن كان الإعراب يجري على آخره بالحركات الأصلية ويلزم الاسم حالة واحدة، تكون النسبة إليه بإضافة الياء المشدّدة دون أنْ يحذف منه شيءٌ نقول: زَيْدَانِيٌّ وعَبْدُونِيٌّ، والأول أفصح والثاني أوضح يقول عباس حسن: " فإنْ أوقع في لبس وجب الفرار منه باتباع الرأي الذي يبيح النّسب إلى لفظه المجموع بالرغم من رأي المعارضين في هذا، لأن الفرار من اللبس –إن أمكن– والحرص على توقيه، غرض أصيل في لغة العرب وأصل من أقوى أصولها التي تقوم عليها."[1] وأعتقد أنّ هذا يصح فيما كان علمًا مسمى به أمّا الجمع الباقي على جمعيته والمثنى الباقي على تثنيته فالأولى النسبة إلى المفرد ولا يضر الالتباس كما أسلفنا.

5-3- المنسوب إليه اسم منقوص:

إذا كان المنسوب إليه اسمًا منقوصًا وكانت ياؤه ثالثة وَجَب قلبها واوًا وفتح ماقبلها نحو: الرّضِي نقول في النسبة إليه: الرّضَوِي والشجي نقول في النسبة إليه: الشَّجَوِي ، وفي العَمِي العَمَوي وهكذا...

وإذا كانت ياؤه رابعة جاز حذفها وجاز قلبها واوًا وفتح ما قبلها فنقول في النسبة إلى

1- المصدر السابق –ج4 - ص 725

القاضي: قاضِيٌّ أو قاضَوِيٌّ وفي النسبة إلى الرّاعي : الرّاعيُّ أو الرّاعوِي، وفي المنسوب إلى الثاني: ثانيٌّ أو ثانَويٌّ.

وإذا كانت ياؤه خامسة أو أكثر حُذفت وكُسر ما قبلها، نقول في النسبة إلى مهتدي: مُهْتَديٌّ، وفي النّسبة إلى مُسْتَهدي: مُسْتَهديٌّ

5-4- المنسوب إليه اسم مقصور:

إذا كان المنسوب إليه اسما مقصورًا وكانت ألفه ثالثة وجب قلبها واوًا، فنقول في النسبة إلى فتى: فَتَوِيٌّ وفي النسبة إلى عصا نقول: عَصَوِيٌّ.

وإذا كانت ألفه رابعة في اسم حرفه الثاني ساكن جاز فيه ثلاثة أوجه: الأول: حذف الألف فنقول في النسبة إلى ملهى: ملهِيٌّ وفي حُبْلى: حُبْلِيٌّ، وفي فوْضَى: فَوْضِيٌّ.

والثاني: قلب ألفه واوًا فنقول في النسبة إلى ملهى: مَلْهَوِي وفي النسبة إلى حُبْلى: حُبْلوي، وفي النسبة إلى فوضى: فوضوي، والوجه الثالث: قلب الألف واوًا وزيادة ألف قبل الواو، فنقول في النسبة إلى مَلْهَى: ملهاوي و في النسبة إلى حَبْلَى: حَبْلاوي وفي النسبة إلى الفوضى : فوضاوي.

وإذا كانت ألفه رابعة في اسم حرفه الثاني متحرك أو كانت ألفه فوق الرابعة وجب حذفها، نقول في النسبة إلى بَرَدَى (اسم نهر): بَرَدِيٌّ ، ونقول في النسبة إلى جَمَزَى وهو السير السريع: جَمَزِيٌّ، وفي النسبة إلى مصطفى نقول: مُصْطَفِيٌّ، وفي مستشفى نقول: مستشفِيٌّ.

5-5- المنسوب إليه اسم ممدود:

إذا كان المنسوب إليه ممدودًا وكانت همزته أصلية وجب إبقاؤها على حالها، فنقول في النسبة إلى قُرَاء قُرّائي وفي النسبة إلى ابتداء نقول: ابتدائي.

وإذا كانت همزته مبدلة من واو أو ياء نحو: كساء وغطاء أو كانت مزيدة للالحاق كما علباء وحرباء، جاز إبقاؤها على حالها وهو الأفصح، وجاز قلبها واوًا، فنقول في النسبة

إلى كساء: كسائِي وكساوي، وفي النسبة إلى علباء نقول: علبائي وعلباوي.

وإذا كانت همزته للتأنيث وجب قلبها واوًا مثل: حمراء: حمراوي وصحراء صحراوي.

5-6- المنسوب إليه حذف أحد أصوله:

إذا نسبنا إلى اسم ثلاثي محذوف الفاء وكان صحيح اللام نحو: هِبة، مصدر (وهَبَ) و (زِنَة) مصدر (وَزَن) و (صفة) مصدر (وَصَفَ) فإنّنا لا نردّ المحذوف فنقول: هِبِيٌّ، وزنِيٌّ، وصفِيٌّ، وذلك لأن الحذف واقع في الفاء وهو بعيد عن يائَي النّسب في آخر الاسم فلا تأثير، قال سيبويه: "فإذا أضفت قلت عِدِيٌّ وزِنِيٌّ ولا ترُدُّه الإضافة إلى أَصله لبعدها من يائَي الإضافة"[1]

فإذا كان معتل اللام وَجَب ردُّ الفاء المحذوفة وفتح عين الكلمة وذلك نحو: (دية) أصلها (ودية) نقول في النسبة إليها : ودَويٌّ ونحو: (شيّة) أَصلها: (وشية) نقول في النسبة إليها: وشويٌّ.

وإذا نسبنا إلى اسم ثلاثي محذوف العين لا يُرَدُّ إليه شيئ وتنسب إليها على لفظه وذلك نحو: (سهٍ) والأصل (سته) نقول في النسب إليها: سهِيٌّ، ونحو: مُذ والأصل: (مُنْذُ) نقول في النسب إليها مُذِيٌّ[2]

وإذا نسبنا إلى اسم ثلاثي محذوف اللام فإن كانت لامه لا تُرَدُّ في التثنية والجمع، مثل: يد-يدان، ودم-دمان وشفة- شفتان، ففي النسبة يجوز الأمران: الرّد وهو الأجود نحو: يدوي ودموي وشفوي أو شفهيّ، وعدم الرد نحو: يديّ ، ودمِيٌّ وشفيّ ، وإنْ كانت لامه ترد عند التثنية والجمع مثل: أخ- أخوان، أب - أبوان، سنة- سنوات فعند النّسب يجب ردّ المحذوف فنقول في النسبة إلى أخ: أخوي وفي أب: أبوي وفي سنة: سنويٌّ.

والتغيرات التي تلحق المنسوب إليه كثيرة لخصها الاستراباذي في قوله: "واعلم أنّ

1- سيبويه - الكتاب- ج3- ص369.

2- ينظر: ابن عصفور - شرح جمل الزجاجي - تح صاحب أبو جناح- عالم الكتب- بيروت- لبنان- ط1- 1999- ج2- ص322.

المنسوب إليه يلزمه بسبب ياء النسب تغييرات: بعضها عام في جميع الأسماء وبعضها مختص ببعضه فالعام كسر ماقبلها ليناسب الياء، والمختص إمّا حذف الحرف كحذف تاء التأنيث وعلامتي التثنية و الجمعين وياء فَعِيلة وفُعَيلة وفَعِيل وفُعَيل المعتل اللام وواو فَعُولة، وإمّا قلب الحرف كما في رَحَوِي وعصوي وعَمَوَي في عَم، وإمّا رد الحرف المحذوف كما في دَمّوي وإمّا إبدال بعض الحركات ببعض كما في نَمَري وشَقَري وإمّا زيادة الحرف كما في كمّيّ ولائيّ وإمّا زيادة الحركة كما في طووي وحيوي وإمّا نقل بنية إلى أخرى كما تقول في المساجد مسجديّ وإمّا حذف كلمة كمرئيّ في امرئ القيس هذا هو القياسي من التغيرات."[1]

وإذا تأملنا هذه التغييرات وجدناها ترجع في عمومها إلى الرد إلى الأصل أو إلى قواعد صرفية كالتقاء الساكنين وتوالي الأمثال وقواعد الإعلال.

فحذف تاء التأنيث وعلامة التثنية أو الجمع تعود إلى الرد إلى الأصل لأن الاسم المؤنث عندما تنسب إليه لا يبقى على تأنيثه بل يصير إلى أصله من التذكير لأن التأنيث الأول خاص بالمنسوب إليه والمعنى الآن يعود إلى المنسوب ،فإذا أردنا تأنيثه ألحقنا به التاء بعد النسب وهو تأنيث يختلف عن الأول كل الاختلاف كما يظهر في فاطمة وفاطمِيٌّ وكذلك النسبة إلى المثنى والجمع تصير إلى أصلها من الإفراد لأن المقصود هو المنسوب لا المنسوب إليه فقولنا: دَوْلِيٌّ أي رجل واحدٌ منسوب إلى الدولة، فإذا أردنا تثنيته أو جمعه ألحقنا به العلامة الدالة على ذلك بعد النسب فنقول: دوليّان أو دوليّون.

وكذلك إذا نسبنا إلى علم رُدّ إلى أصله من التنكير لأنه يدل على عموم فقولنا زيديٌّ يدل على المنسوب إلى زيد لا على زيد فلا يتعرف بتعريفه، فإذا أردنا تعريفه أدخلنا عليه الألف واللام فقلنا: الزّيْدِيّ.

ويظهر تطبيق القواعد الصرفية في قلب ألف رَحىَ وعصَا واوًا عند النّسب فنقول: رَحَويّ وعَصَوِيّ قال الأنباري: "وإنّما وجب قلب الألف واوً لأنها ساكنة والياء الأولى من يائَي

1- الاستراباذي -شرح الشافية -ج2 ص 215.

النّسب ساكنة وساكنان لا يجتمعان فوجب فيها القلب."[1]

ومهما يكن فإن منهج العلامة يتحقق في النّسب كونه يعتمد في تحديده على جذع + علامة هي الياء المشدّدة وإن كان الجذع تلحقه تغييرات كما عرفنا.

6- المعرف بالألف واللام:

من بين أنواع المعارف الاسم المسبوق بالألف واللام فهي علامة على تعريفه قال سيبويه: "وأمّا الألف واللام فنحو الرجل والفرس والبعير وما أشبه ذلك وإنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أُمّته لأنك إذا قلت مَررت برجُل فإنّك إنما زعمتَ أنّك إنّما مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم ولا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب – وإذ أدخلت الألف واللام فإنما تُذكِّرُهُ رجُلا قد عَرِفَه، فتقول: الرجلُ الذي من أمره كذا وكذا، ليتوهّم الذي كان عهده ما تذكر من أمره"[2]

وهذه العلامة تكون على وجهين: أحدهما: أن تكون لتعريف العهد ومعنى تعريف العهد أن يكون الاسم المقصود معهودًا عند المخاطب كقولك: التقيتُ رجُلا فتحدثت إليه ثمّ انصرف الرّجلُ ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾[المزمل:15-16] والثاني: لتعريف الجنس كقولك (الرجلُ يحترمُ المرأة) فإنك لا تريد رجلا معينا ولا امرأة معيّنة وإنما تريد جنس الرجال وجنس النساء وفي الوقت نفسه لا تريد رجلاً ما ولا امرأة ما، فالتعريف ب (ال) الجنسية أقل تحديدا لأنه أعم وأشمل إذ يدل على معين بجنسه لا بذاته "ومن هذا قوله عزوجل ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ٢﴾[العصر: 1-2]

أراد بالإنسان الجنس والدليل على ذلك أنه استثنى منه، فقال: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[العصر: 3] ولا يستثنى من واحد"[3]

ومنه "كذلك قولهم (أهلك الناس الدينارُ والدرهمُ) ورخص الطعام ورخص السّعرُ ،

1- الأنباري- أسرار العربية - تح فخر صالح قدارة - دار الجيل -بيروت -ط1 1995 - ص 322

2- سيبويه- الكتاب- ج2 - ص5.

3- الصيمري- تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي - تح يحي مراد - دار الحديث - القاهرة - ط 2005 - ص29.

فليس المراد دينارًا بعينه ولا درهمًا بعينه ولا طعامًا ولا سعرًا بعينهما وإنما المراد: جنس الدنانير والدراهم وجنس الطعام والأسعار بل ذلك واقع على كل دينار ودرهم وطعام وسعر"[1]

وقد تكون (ال) زائدة كما في بعض الأعلام نحو اليزيد والحارث والأخطل وتسقط منها في النداء والإضافة كقول الشاعر:

ألا أبلغ بني خلفٍ رَسُولًا أحَقًّا أنّ أخطلكم هجاني.

طُرحت الألف واللام من (الأخطل) لإضافته إلى الضمير.[2]

هذه أهم مظاهر منهج العلامة الذي يرصد التغيرات الصرفية التي تصاحب بعض عمليات الصرف، وهذا المنهج كما رأينا لا يقتصر على تتبع العلامة التي تتضاف لإفادة الوجه التصريفي المراد وإنما تبين كذلك التغييرات الصوتية التي تصاحب العلامة وعند صاحب نظرية الصرف العربي "يمثل هذا النموذج صورة من صور تحليل التركيب الصرفي في الدرس العربي"[3] ويرى آخر أنّ منهج العلامة "يمكن عدّه من الناحية النظرية صالحًا لضبط اللاوحق التي لا تُخرج الكلمات المتصلة بها عن أوزانها الصرفية فلا نرى أنّه مما اعتمده الصرفيون أساسًا في التحليل الصرفي بحيث يمكن جعله ركنًا من أركان النظرية، إذْ لحظنا في تدرج علم الصرف فيما سبق أنّ الصرفيين العرب قد اقتصروا أول الأمر على مفهوم التصريف الذي يستبعد من الأبواب كل ما عدا الأبنية وتغييرات الإعلال وشبهها ثم لم يلبثوا أنْ أدرجُوا أبواب التكسير والتصغير والنسب ونحوها لأسباب معينة لا علاقة للعلامة بها كما سيتضح، أمّا علامة التثنية وجمع التصحيح فلم يُعنوا بها إلا حين يؤدي دخولها إلى تغيُّر بنية الكلمة لا غير كما في تثنية المقصور والممدود والمنقوص وجمعها جمع تصحيح"[4]

1- الهرمي عمر بن عيسى - المحرر في النحو - تح منصور علي محمد عبد السميع - دار السلام - القاهرة -ط1 2005 -ج1 ص 245.

2- ينظر ابن الوردي - تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة - تح محمد مزعل خلاطي - دار الكتب العلمية - بيروت- ط1 2008 - ص96.

3- محمد عبد العزيز عبد الدايم - نظرية الصرف العربي -ص41.

4- محمد سعيد ربيع الغامدي - الدرس الصرفي العربي طبيعته وإشكالاته- ص 333.

غير أنه يمكن القول: إن هذا مقبول باعتبار ما كان أي بالنظر إلى الدرس الصرفي كما جاء في تراثنا، لكن صاحب نظرية الصرف العربي ينظر إلى العملية الصرفية أينما كان موقعها في الدرس اللغوي ولهذا نراه يتحدث عن جداول التصريف وما تضمنته من مبنيات وهي خارج نطاق الدرس الصرفي كما نعلم، ويتحدث عن منهج العلامة بل ويصنفه ضمن المناهج الأساسية للتحليل الصرفي.

وفي هذا البحث جعلنا منهج العلامة ضمن المفاهيم المكملة للميزان الصرفي ومقصدنا ليس التصنيف إلى ما هو أساسي وغير أساسي وإنما اعتبرنا الميزان الصرفي كمفهوم أساسي في التحليل الصرفي وبقية المفاهيم ومن ضمنها مفهوم العلامة كمفاهيم مكملة ولا نريد أنها بمعنى الفرعي وغير الأساسي وإنما قصدنا أنها أقل مساحة في الاعتماد والتناول أثناء التحليل إذا ما قيست بما يشغله الميزان الصرفي في هذا الجانب

المبحث الثالث: منهج الاسمية

يمثل منهج الاسمية إجراءً استدراكيًا لبعض الأوزان والحدود عندما تختل بعض الشروط " ويمكن تسجيل مثل هذا المنهج من خلال مراجعة ما تقدمه النظرية الصرفية العربية في تحليلها لأقسام الكلم التي عرفت باسم الجمع واسم المصدر واسم الفعل"[1]

1- اسم المصدر:

معلوم أنّ المصدر هو اسم يدل على الحدث مجردًا من الزمان متضمنا أحرف فعله الماضي الأصلية والزائدة نحو: فهم- فهمًا، وهذا التضمن يكون لفظًا كما في فهم فهمًا وعلم علمًا ونصر نصرًا وقد يكون تقديرًا كما في (قاتل- قتالًا) فالأصل: (قَاتل قيتالًا) فالياء منقلبة عن ألف (فَاعَلَ) وقد حذفت للتخفيف، ولفظت أحيانا والمقدر في حكم الموجود.

وقد يكون المحذوف مُعوضًا كما في: وَعَدَ – عِدَة ، وصَفَ ، صِفَة فالتاء عوّضت الواو المحذوفة، ومثل: سبّح تسبيحا حيث عوضت التاء الباء الأولى [2]

1- محمد عبد العزيز عبد الدايم - النظرية اللغوية في التراث- ص 183.

2- ينظر فخر الدين قباوة- تصريف الأسماء والأفعال - ص 130 وعباس حسن - النحو الوافي - ج3 ص207.

غير أنهم وجدوا من الكلم مادلّ على الحدث ولم يضمن كل أحرف الفعل بل نقص عنه لفظا وتقديرا من دون عوض، نحو: عطاء، كلام ، سلام فإذا قلنا أعْطى عَطاء ونحن نعرف أنّ القياس يوجب أنْ يكون مصدر أعْطى هو (إعطاءٌ) لأنّه من باب أَفْعَلَ إِفْعَالًا، وقد سقطت الهمزة من عطاء، وكذلك القياس في مصدر كلّمَ أنْ يكون (تكْليمًا) فالتاء عوضت اللام الأولى ولكن هذه التاء سقطت من لفظة (كلام) ونفس الشيء وقع في سلام، فمثل هذه الكلمات تندرج من حيث المعنى ضمن تعريف المصدر إلاّ أنها من حيث الصياغة اللفظية تخرج منه، فعالجوا هذا الإشكال بجعل هذا النمط من الكلمات قسْمًا خاصًا يستعمل استعمال المصدر وليس بمصدر وسموه بـ (اسم المصدر) وعرّفوه بأنه "ما سَاوَى المصدر في الدلالة على معناه وخالفهُ بخلوّه - لفظا وتقديرًا- من بعض ما في فعله دون تعويض: كـ(عطاء) ، فإنه مساو لـ(إعطاء) معنى ومخالف له بخلوّه من الهمزة الموجودة في فعله وهو خالٍ منها لفظًا وتقديرًا ولم يعوّض عنها شيء"[1]

وبين المصدر واسم المصدر فروق أهمّها:[2]

– المصدر يتضمّن حروف فعله بمساواة، نحو: تَعَلّمَ تعلّمًا، أو بزيادة نحو: أخرج إخراجًا، فإن نقص من حروف فعله دون عوض لفظًا أو تقديرًا فهو اسم مصدر كما أسلفنا.

– المصدر له فعل يجري عليه مثل: الانطلاق– انطلق، الأكل – أكل... ، واسم المصدر ليس له فعل يجري عليه مثل: القهقرى فإنه نوع من المشي إلى الوراء وليس له فعل من لفظه يجري عليه.

– اسم المصدر يخرج عن قياس المصدر مثل: عاشَرَ قياس مصدره مُعاشرة وعِشرة اسم مصدر لخروجه عن قياسه.

– اسم المصدر عند بعض النحاة يدل على الحدث الذي يدل عليه المصدر، فالعطاء

1- ابن عقيل - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك -ج2 - ص 98.

2- ينظر خالد الأزهري - شرح التصريح على التوضيح - مع حاشية الشيخ ياسين - ج3 -ص 212.

والسيوطي - الأشباه والنظائر - ج2- ص217.

وعصام مصطفى آل عبد الواحد - المشتقات العاملة في الدرس النحوي -ص 27.

بمعنى الإعطاء والقبلة بمعنى التقبيل والنبات بمعنى الإنبات، والفرق بينهما في اللفظ.

وعند آخرون الفرق بينهما في اللفظ والمعنى، ففرق اللفظ معلوم، وفرق المعنى هو أنّ اسم المصدر لا يدل على الحدث بل يدل على الذات، والمصدر يدل على الحدث[1]، ورجح هذا صاحب (معاني النحو) بقوله: "فالراجح أنّ أسماء المصادر في الأصل لا تدل على الأحداث، بل تدل على الأسماء و قد تستعمل أحيانًا للدلالة على الحدث، كما تستعمل المصادر أحيانًا في الدلالة على الذوات"[2]، وهذا مذهب البصريين ولهذا منعوا إعماله، قال أبوحيان: "والذي أذهب إليه في المسموع من هذا النوع أنّ المنصوب فيه بمضمر يفسره ما قبله وليس باسم المصدر، ولا جرى مجرى المصدر في العمل لا في ضرورة ولا في غيرها"[3]، والذين يرون أنّ اسم المصدر يدل على الحدث كالمصدر أجازوا إعماله، واستدلوا بشواهد لذلك[4] والقول باسم المصدر يحفظ قاعدة المصدر من أن ينتقص تعميمها.

2- اسم الجمع:

الجمع هو اسم يدل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره أو بتغيير بناء مفرده، فمسلمون جمع مفرده مسلم وهو بزيادة (واو و نون) و مسلمات جمع مفرده مسلمة بزيادة ألف وتاء، و (كُتُب) جمع لأنها على وزن من أوزان الجمع وهو (فُعُل) فالزيادة تكون في الجمع السالم، وتغيير بناء المفرد يكون في جمع التكسير.

غير أنّ كلمة (جيش) لا نجد لها مفردًا من لفظها وإنْ كان معناها الجمع، فلفظها مفرد بدليل أنه يمكن تصغيره فنقول: (جُيَيْش) كما يمكن تذكير ضميره فنقول: (الجيش هو الذي حرّر البلاد) وقد يكون له واحد ولكنه مخالف لأوزان الجموع مثل (صَحْبٌ) مفردها صاحب، و (رَكْبٌ) مفردها راكب، وقولنا مفردها نقصد به المعنى إذ اللفظ مفرد، فكلمة (صحب) مفرد وكذلك كلمة (رَكْبٌ) فكل كلمة من هذا القبيل "مفرد موضوع لمعنى الجمع

1- ينظر خالد الأزهري - شرح التصريح على التوضيح - ج3 -ص212.

2- فاضل صالح السامرائي- معاني النحو -دار السلاطين -عمان – الأردن- ط1 -2010- ج3 ص144.

3- السيوطي- همع الهوامع- ج3 ص67

4- ينظر الأشموني- شرح الأشموني على الألفية - ج2 ص550.

فقط، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ، وذلك لأن لفظ هذا مفرد بخلاف لفظ الجمع، والدليل على إفراده جواز تذكير ضميره قال:

فعبّتْ غِشَاشًا ثمّ مرّت كأنها مع الصبح رَكْبٌ مِنْ أحاظة مُجْفِلٌ.

وأيضا تصغيره على لفظه كقوله: ... أخشى ركيبًا أو رُجَيْلا عاديًا"[1]

ولهذا فنحن أمام كلمات مثل: قوم، شعب ، رهط ، نساء ، غنم ، إبل ، خيل ...لفظها مفرد ومدلولها الجمع، فهل تصنف مع المفرد أم مع الجمع؟ لحل هذا الإشكال استعمل الصرفيون منهج الاسمية وأطلقوا على مثل هذا (اسم الجمع) فقالوا: اسم الجمع هو ما تضمن معنى الجمع وليس له مفرد من لفظه مثل قوم مفرده رجل، ونساء مفرده امرأة ، وخيل مفرده فرس، أو له مفرد من لفظه ولم يكن على وزن خاص بالمجموع كصَحْب ورَكْب، أو كان هو و مفرده بلفظ واحد نحو: (بَشَرٌ) للجمع والواحد، و (فُلك) للجمع والواحد، و (ضيف) للجمع والواحد[2].

إنّ استعمال منهج الاسمية هنا يمنع من خرق قاعدة الجمع فمعروف أنّ الجمع له قواعد خاصة يعرف بها، فالجمع السالم يبقى مفرده سالما عند الجمع، وتلحقه علامة فهو يحدد بالعلامة، وجمع التكسير يتغير بناء مفرده ويخضع لأوزان خاصة فهو يعرف بالوزن، وهذا النوع لا تنطبق عليه قواعد الجمع فأطلق عليه (اسم الجمع) للمحافظة على تعميم قاعدة الجمع.

3 – اسم الفعل:

تستعمل العرب بعض الألفاظ للدلالة على معاني الأفعال وماهي بأفعال "والذي حملهم على أنْ قالوا إنّ هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال أمر

1- الاستراباذي- شرح الشافية - ج2 -ص333 .

2- ينظر: فخر الدين قباوة - تصريف الأسماء والأفعال - ص 223.

لفظي وهو أنّ صيغها مخالفة لصيغ الأفعال وأنها لا تتصرف تصرفها"[1]

ففي بعض المواقف يكون استعمال (صه) أبلغ من استعمال (اسكت) و (شتّان) أبلغ من (افترق) و (أفٍّ) أبلغ من (أتضجّر)، فهذه الألفاظ تؤدي معنى الفعل ولفظها مختلف إذ أبنية الأفعال محدّدة، وليست بحروف ولهذا "فالفعلية والحرفية متعذرتان فيها: أما الحرفية فلأنّ معناها في نفسها لإفادتها مع اسم آخر، والحرف لا يفيد مع الاسم إلا في النداء ولأنها يضمر فيها وذلك غير جائز في الحرف، وأمّا الفعلية فلأنها ليست على صيغ الأفعال كـ (رُوَيْدَ) فإنه (فُعَيْل)، و (هيهات) فإنه (فَيْعَال)"[2]

ولما كانت هذه الألفاظ لها استعمال خاص فلا هي كالأفعال كما أسلفت ولا هي كالأسماء من كل الوجوه فلا يسند إليها فتكون مبتدأة أو فاعلا مثلًا كالاسم[3] فأطلق عليها لفظ: (اسم الفعل) للدلالة على خصوصيتها وإن كانت في الإطار العام ضمن الأسماء،لأن قسما منها يقبل بعض علاماته كالتنوين وذلك نحو صهٍ وأفٍّ، والالف واللام نحو: (النَّجَاكَ) بمعنى أُنْجُ النّجاء[4]

ويدخل هذا ضمن منهج الصرفيين في معالجة ما اختلّت فيه شروط التصنيف ضمن قسم من الأقسام، وتجدرالإشارة إلى حديث السيوطي عن أسماء الأفعال حيث قال: "زعمها ابن صابر قسمًا رابعًا زائدًا على أقسام الكلمة الثلاثة سمّاه الخالفة"[5]

ولم يلتفت النحاة إلى هذا وعدُّوه مما لايعتد به، أمّا في الدرس الحديث فقد جعل بعض الباحثين الخالفة قسمًا قائمًا بذاته ضمن تقسيمهم الجديد للكلام والخالفة عندهم لا تقتصر على اسم الفعل الذي أطلقوا عليه الإخالة، بل تضم بالإضافة إلى ذلك اسم الصوت

1- الاستراباذي -شرح كافية ابن الحاجب- تح عبد العال سالم مكرم - عالم الكتب -القاهرة - ط1- 2000 ج4 -ص 03

2- ابن إياز البغدادي -المحصول في شرح الفصول- تح: شريف عبد الكريم النجار - دار عمار- الأردن – ط1 2010. ج2 ص753.

3- ينظر ناظر الجيش - تمهيد القواعد ج8 - ص 3836

4- ينظر فاضل السامرائي -معاني النحو - ج4 - ص 34

5- السيوطي- همع الهوامع - ج3 ص104

وسموه خالفة الصوت وصيغة التعجب وسمّوه خالفة التعجب وفعلي المدح والذم وسمّوه خالفة المدح والذم[1]

وهذا تمييز آخر لهذا الصّنف من الكلم يختلف عن تميز النحاة لهذه الكلمات بالاسمية وتسميتهم لها بـ (اسم الفعل).

والنحاة لا يدخلون جميع الأبواب التي صدرت بلفظة اسم في هذا المنهج ويعالجونه وفقه بل يقتصر الأمر على ما تخلّفت فيه بعض الشروط اللازمة لإجراء العملية الصرفية، فلا يدخل في هذا المنهج (اسم الفاعل) لكونه يخضع لشروط الصياغة الصرفية، فهو يأتي على أوزان معينة، وإنْ كان يلتبس بالفعل لكونه يدل على الحدث ويعمل عمل فعله إلا أنه يخالفه في عدّة أمور منها أنه لا يعمل إلاّ بشروط وأنه مع فاعله يعد من المفردات بخلاف الفعل الذي يعد مع فاعله جملة، وأنّ دلالته على الزمن دلالة عارضة لأنه موضوع للذات[2]، وهذا الشبه بالفعل لا يخرجه عن دائرة الاسمية كونه يقبل علامات الاسم، ويقع مسندًا ومسندًا إليه.

ونستشعر استعمال (اسم الفاعل) في هذا المنهج من جهة التمييز بين الفاعل واسم الفاعل فكلاهما يدل على من وقع منه الفعل أو قام به[3]، لكن الفاعل يحصل على هذه الدلالة أي دلالة الفاعلية من جهة الإسناد فإذا غيّرنا موقعه بأن صار فضلة أو أسند إليه اسم زالت عنه وظيفة الفاعلية، أمّا اسم الفاعل فدلالته على الفاعلية مستمدة من صيغته فهو يحمل هذه الدلالة ما دام مصوغًا على وزن من الأوزان المحددة لاسم الفاعل، ويبدو أنهم فرقوا بين الفاعل واسم الفاعل بإضافة لفظة (اسم) إلى الثاني على منهج الاسمية، غير أن هذا من باب النحو لا من باب الصرف، وما قلناه عن اسم الفاعل ينطبق على اسم المفعول كذلك.

1- ينظر تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها - ص 113.

وفاضل مصطفى الساقي – أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة - مكتبة الخانجي - ط 2 -2008 ص 193.

2- ينظر عصام مصطفى آل عبد الواحد -المشتقات العاملة في الدرس النحوي - ص 51

3- ينظر محمد سمير اللبدي - معجم مصطلحات النحو والصرف- ص 176.

المبحث الرابع: منهج الإلحاق:

يأتي مفهوم الإلحاق ليوحي بمنهج أساسي في دراسة الأبنية وآخر ملحق به ومكمل له، فالإلحاق يأتي لمنع خرق بعض القواعد الصرفية حفاظًا على تعميمها فهو يكمّل منهج الميزان الصرفي في مواضع، ويكمل منهج العلامة في مواضع آخرى "ويعني ذلك أنّ مفهوم الإلحاق قد ورد لعلاج ما يخالف القواعد المنضبطة التي يرصدها منهجا العلامة الصرفية والميزان الصرفي"[1]

1- الإلحاق والميزان الصرفي:

لايخفى أنّ الوزن يشارك في تحديد معنى الكلمة إضافة إلى مادة بنائها، وأنّ الزيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى ومن هذا المنطلق حدّد الصرفيون المجرّد والمزيد من الأفعال والأسماء وبينوا أنّ الزيادة تكون بالتضعيف أو بزيادة حرف أو أكثر من حروف مخصوصة وهي ما يعرف بحروف الزيادة: (سألتمونيها) وحدّدُوا مواضع الزيادة والمعاني التي تزاد لها كالتعدية والمشاركة والمطاوعة وغيرها، فأصبحت قاعدة ثابتة غير أنّها قد تخترم ولابد من جبرها وهذا دور القواعد المكملة ومنها الإلحاق، فالمزيد الذي يخرج عن قواعد الزيادة السالفة الذكر يُصنّف مُلْحقًا بغيره وهو ما دفع بعض الباحثين إلى القول بأن الزيادة في الأوزان الملحقة بالرباعي هي شكلية فقط للتوسع في اللغة يقول أحدهم: "فالإلحاق أنْ يُزاد في بنية الكلمة للتوسع في اللغة، ، حرف واحد أو حرفان فتصير على بناء يوازن غيره من الناحية الشكلية، أي : في عدد الحروف ونسق الحركات والسكون"[2]وقال آخر: "الأفعال الملحقة هي الأفعال التي زيد فيها حرف أو أكثر لأن تصير على صورة مثال أزيد منها ويعامل معاملته في جميع التصرفات، والفرق بين المزيد فيه لغير الإلحاق والمزيد فيه لغرض الإلحاق أنّ الزيادة في الأول لقصد زيادة معنى خاص كالتعدية والمبالغة والمطاوعة وسائر الأغراض كما سيجيء ولكن الزيادة في الثاني تكون لقصد موافقة لفظ للفظ آخر في الصورة فقط."[3]

1- محمد عبد العزيز عبد الدايم -النظرية اللغوية في التراث – ص183.

2- فخر الدين قباوة - تصريف الأسماء والأفعال - ص106.

3- علي أكبر شهابي - أصول الصرف - مطبعة جامعة طهران - ط2 - 1335هـ - ص21.

لكن أعتقد أنّ اللغة ليست في حاجة إلى أنْ تُوازنَ وَزْنًا بوزنٍ من الناحية الشكلية فحسب دون أية دلالة وهو ما يظهر من قول الاستراباذي: "ولا نحتم بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق على ما يتوهم، كيف وإنّ معنى حَوْقَل مخالف لمعنى حَقِل، وشَمْلَل مخالف لشَمِل معنىً، وكذا كَوْثَر ليس بمعنى كثُر، بل يكفي أنْ لا تكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضع مطردة في إفادة معنى، كما أنّ زيادة الهمزة في أكبر وأفضل للتفضيل وزيادة ميم مفعل للمصدر أو الزمان أو المكان وفي مِفْعَل للآلة فمن ثمّة لا نقول: إنّ هذه الزيادات للإلحاق وإنْ صارت الكلم بها كالرباعي في الحركات والسكنات المعينة ومثله في التصغير والجمع وذلك لظهور زيادة هذه الحروف للمعاني المذكورة فلا نحيلها على الغرض اللفظي مع إمكان إحالتها على الغرض المعنوي."[1]

وما دام الملحق فيه زيادة فلماذا لا نعتبره مزيدًا ونخرج من هذا الباب ؟ هنا لابدّ من معرفة الفرق بين المزيد والملحق، فالمزيد يكون فيه زيادة مطردة في مواضع محدّدة لمعنى يطرد مع تلك الزيادة، ثم هي تكرار لحرف أصلي أو زيادة من حروف (سألتمونيها) والإلحاق هو زيادة من حروف (سألتمونيها) ومن غيرها، وهي زيادة لمعنى غير مطرد ولهذا تحال على الغرض اللفظي.

فالقول بالإلحاق يمنع من خرق القاعدة: (الزيادة تكون لمعنى مطرد) فهي زيادة لمعنى غير مطرد، ويمنع من خرق قاعدة: (الزيادة تكون بتضعيف حرف أصلي أو بزيادة حرف أو أكثر من حروف الزيادة) فالإلحاق يكون بزيادة حرف من حروف الزيادة ومن غيرها، ويمنع من خرق قاعدة (تعرف الزيادة بأدلة حدد الصرفيون أشهرها) فهو لا يُعرف بهذه الأدلة.

2- الإلحاق ومنهج العلامة:

منهج العلامة كما عرفنا يتناول ما يكون فيه جذع تتضاف إليه علامة لتحديده دون الحاجة إلى الوزن ويكون ذلك في مواضع منها المثنى وجمع المذكر السالم بنوعيه وذلك بشروط محددة فَيَأتِي منهج الإلحاق لعلاج ما كان من المثنى والجمع السالم وتخلفت بعض شروطه "حيث يقول اللغويون العرب بالملحق بالمثنى والملحق بجمع المذكر السالم والملحق

1- الاستراباذي - شرح الشافية - ج1 ص41.

بجمع المؤنث السالم مع ما ظاهره أنّه من قبيل التثنية أو جمع التصحيح، وليس في الحقيقة كذلك لتخلف بعض الشروط التي تضبط زيادة العلامة، فزيادة علامة التثنية تستلزم وجود جذع تزيد عليه العلامة، كما في: رجل – رجلان، ومن ثمّ يُعدّ كلا وكلتا من الملحق بالمثنى لا من المثنى وكذلك الأمر فيما تزيد عليه علامة جمع التصحيح مما ليس له مفرد من لفظه أو مما فَقَدَ بعض شروط زيادة العلامة عليه"[1]

2-1- الملحق بالمثنى:

حدّ النحاة المثنى بقولهم : "لفظ دالٌّ على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه"[2]فهذا الحد فِيهِ شرطان:أحدهما من جهة المعنى والآخر من جهة اللفظ، فالأول أن تتوفر الدلالة على اثنين، والثاني أن تكون فيه زيادة وهي الألف والنون أو الياء والنون، وأن يكون صالحًا للتجريد من هذه الزيادة فلا تكون من بنية الكلمة وأن يصلح عطف مثله عليه يدل على أنه اختصار لذكر كلمتين إحداهما معطوفة على الأخرى، فإن اختل الشرط الأول كأن تكون في آخره زيادة كزيادة المثنى ويدل على واحد نحو: عطشان وشبعان ، وعثمان، أو يدل على الجمع نحو: غلمان ، صنوان ، جرذان، خرج من باب المثنى[3]

وإن اختل الشرط الثاني كأن يدل على المثنى وليس فيه زيادة خرج من باب المثنى من جهة الاصطلاح وبقي مدلوله على الاثنين من جهة اللغة وذلك مثل: زوج ، وشفع"

فإن اختل أحد الشرطين جزئيًا أُصلح بمنهج الإلحاق ولم يخرج من باب المثنى وسُمّي: الملحق بالمثنى.

فمن اختلال شرط المعنى أنْ يكون اللفظ دالاً على التثنية والمعنى يراد به التكثير، قال ابن مالك: "وليس بمثنى ما يراد به التكثير كقوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ﴾[الملك: 4] بمعنى كرّات لأنّ بعده: ﴿يَنقَلِبۡ إِلَيۡكَ ٱلۡبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾[الملك: 4] أي مُزدجر وهو

1- محمد عبد العزيز عبد الدايم- النظرية اللغوية في التراث - ص184.

2- ابن عقيل -شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - ج1 ص56.

3- ينظر محمد محي الدين عبد الحميد - تحقيق شرح ابن عقيل-ج1- هامش3- ص 56.

كليل ولا يكون ازدجار وكلال بكرتين فحسب، بل بكرّات"[1]

ومِن النحاة من اعترض على هذا واعتبره من المثنى حقيقة لا من الملحق به "فإن كرتين إنما دل على اثنين والكثرة إنما فهمت من السياق وفائدة العدول عن لفظ الجمع وهو كرّات إلى لفظ التثنية: الدّلالة على أنّ المقصود إتباع كل رجعة من رجع البصر بأخرى، فالمراد نظرة تتبعها نظرة ثم نظرة تتبعها نظرة، وكذا كل ما ذكر أنه يراد به التكثير يمكن تخريجه على هذا، وإذا كان كذلك فهو مثنى حقيقة لا محمول عليه"[2]

ومن اختلال شرط اللفظ أنْ يكون غير قابل للتجريد من العلامة نحو: اثنين واثنتين، فلا يقال: اثنان مثنى اثْنِ ولا اثنتان مثنى اثنة، ولكن دلالتهما على المثنى ثابتة وتصرفهما تصرف المثنى محقق، فمثل هذا لا يخرج من المثنى لما ذكرنا، ولا يدخل دخولًا تامًا لاختلال شرط التجريد، فاعتبر ملحقا بالمثنى وكان منهج الإلحاق هو الحل.

وكذلك (كِلا، و كلتا) إذا أُضيفتا إلى مضمر فالأرجح أنهما ملحقتان بالمثنى وإنْ تفرع فيهما الخلاف إلى ثلاثة مذاهب: "مذهب البصريين: أنّ كلا وكلتا مفردان لفظًا مثنيان معنى وأنهما يعربان في كل الأحوال بحركات مقدرة كالمقصور وأمّا انقلاب ألفهما في حالتي النصب والجر مع المضمر فلأنهما أشبهت ألف لدى وعلى التي تنقلب ياء أيضا في هاتين الحالتين، مذهب الكوفيين: أنهما مثنيان لفظًا ومعنى وأنهما يعربان بالحروف عند الإضافة إلى المضمر وبالحركات عند الإضافة إلى الظاهر،مذهب ابن مالك :أنهما مفردان لفظا مثنيان معنى (مذهب البصريين) وأنهما يعربان بالحروف عند الإضافة إلى المضمر وبالحركات عند الإضافة إلى الظاهر(مذهب الكوفيين) وهذا المذهب هو المشهور وهو الذي يسير عليه النحاة والمعربون"[3]

والملحق بالمثنى يكون غير صالح لعطف مثله عليه نحو: القمران، فالمقصود القمر والشمس فهما من باب التغليب ولهذا لا يصح العطف فلا نقول: القمر والقمر ، ومثله

1- ابن مالك -شرح التسهيل - تح أحمد السيد أحمد على - المكتبة التوفيقية - القاهرة - د/ط ، د/ت ، ج1- ص75.

2- ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج1 - ص320.

3- المصدر نفسه - ج 1 ص 329 - الهامش :1.

العُمران لعمر بن الخطاب وأبي بكر الصديق، أو لعمر بن الخطاب وعمر بن هشام الذي هو أبو جهل كما هو في الحديث الشريف: "اللهم أعزّ الإسلام بأحبّ العُمرين إليك"[1]

2-2- الملحق بجمع المذكر السالم:

جمع المذكر السالم هو ما جمع بزيادة واو ونون أو ياء ونون عن مفرده الذي يبقى سالمًا عند الجمع بشروط فالجامد يشترط فيه أن يكون لمذكر عاقل خاليًا من تاء التأنيث ومن التركيب، ويشترط في الصفة أن تكون لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث وليست من بابا أفعل فعلاء نحو: أحمر حمراء، ولا من باب فعلان فعلى نحو: سكران سكرى[2]

فإن دلّ الاسم على الجمع وكان بزيادة العلامة مع اختلال بعض الشروط حُمِل على الجمع في معاملته واعْتُبر ملحقًا بجمع المذكر السالم ومن ذلك (أولو) وهو اسم جمع ومعناه ذوو: ومنه (عَليُّون) لما كان غاية في الارتفاع وهو ليس للعاقل ومع ذلك جُمِعَ جَمعَ مذكر سالم.

قال الفرّاء: "يقول القائل كيف جمعتَ (عَليُّون) بالنون وهذا من جمع الرجال فإن العرب إذا جمعت جمعًا لا يذهبون فيه إلى أنّ له بناء من واحد واثنين قالوه في المؤنث والمذكر بالنون، فمن ذلك هذا، وهو شيء فوق شيء غير معروف واحده ولا أثناه"[3]

ومنه (عالمون) فإنه يعامل معاملة جمع المذكر السالم وليس منه قال ابن مالك: "وأمّا عالمون فاسم جمع مخصوص بمن يعقل وليس جمع عالم لأنّ العالم عام و العالمين خاص وليس ذلك شأن الجموع"[4]

وكذلك (أهلون) فإنه ملحق بجمع المذكر السالم فهو جمع أهل و(أهل) غير مستوف لشروط الجمع إذ ليس علمًا ولا صفة فكان حقه ألا يجمع على هذا الجمع"[5]

1- ينظر الصبان، حاشية الصبان على شرح الاشموني - ج1- ص 114.

2- ينظر ابن عقيل - شرح ابن عقيل - ج1 ص60.

3- الفراء - معاني القرآن - تح إبراهيم شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت ط2 -2016 –ج3 ص135.

4- ابن مالك - شرح التسهيل - ج1 - ص 93.

5- المصدر نفسه - ج1 ص93.

ومنه (أرضون) فإنه ملحق بجمع المذكر السالم لخلوّه من شروط هذا الجمع، فهو اسم جنس جامد مؤنث دال على مالا يعقل وجمع على طريقة جمع من يعقل ليكون دليلا على ما يُستعظم ويُتعجّب منه، وقيل ألحق بالجمع السالم على سبيل التعويض لأن الأرض اسم ثلاثي مؤنث فحقه أنْ يكون بتاء التأنيث، فلمّا خلا منها جمع هذا الجمع تعويضًا له، وقيل أرضون نائب عن أرضات معدول عنه وسبب ذلك خوف الالتباس بجمع أَرَضَة.[1]

ومنه (عشرون إلى تسعين) فهي ملحقة بهذا الجمع واختلال الشروط فيها بيّن.

2-3- الملحق بجمع المؤنث السالم:

هو كذلك مما تلحقه العلامة وهي ألف وتاء وسمّاه بعضهم ما يجمع بالألف والتاء وذلك لدخول بعض الأسماء المذكرة فيه قال ابن مالك: "يجمع بالألف والتاء قياسًا دون تاء التأنيث مطلقًا وعَلَمُ المؤنث مطلقًا وصفة المذكر الذي لا يعقل ومصغره واسم الجنس بالألف إنْ لم يكن فَعْلَى فعلان أو فعلاء أفعل غير منقولين إلى الاسمية حقيقة أو حكمًا وما سوى ذلك مقصور على السماع"[2]

وماسمع من هذا غير مستوف للشروط فملحق بجمع المؤنث السالم وليس منه ومن ذلك: أولات بمعنى صاحبات وما سميّ به نحو: أذرعات: اسم بلد، وعرفات: اسم جبل، وهكذا يمكن القول بأن الاسم الموجود على صورة المثنى أو جمعي التصحيح غير المستوفي للشروط المحددة للتثنية والجمع الصحيح بنوعيه عوض أنْ يضيفوا من أجله شروطًا أخرى حتى تشمله القاعدة استعملوا (منهج الإلحاق) لمعالجة هذا النوع من الأسماء وابقوا على شروط إضافة العلامة إلى جذع الكلمة على حالها وهذا أيسر.

1- ينظر المصدر السابق- ج1 ص94.

2-ابن مالك - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - ص20.

المبحث الخامس:
منهج جداول التصريف:

يدرس علم الصرف كما نعلم الأبنية وأحوالها، فدراسة الأبنية. في معرفة وزنها وحروفها الزائدة والأصلية والتغيرات التي تلحقها لضروب من المعاني كتغيير صيغة المصدر إلى الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر أو اسم الفاعل أو غيره من المشتقات، أما دراسة أحوال الأبنية فهي معرفة التغييرات التي تطرأ على البنية. ولا تنقلها من نوع إلى آخر ولا تكسبها دلالة جديدة وإنما هي ظواهر صوتية.[1]

وقد تعرضنا إلى كيفية دراسة التغييرات بواسطة الميزان الصرفي وبواسطة العلامة والإلحاق والاسمية وذلك بالنسبة لما يدخل تحت الدراسة الصرفية فما مصير ما أخرج منها كالمبنيات ؟

لم يهمل النحاة هذا النوع من الكلم وإنما لمّا رأوا عدم انضباطها تحت قانون صرفي يضبط تغيرها، اكتفوا بوصفها وتسجيل ما يحدث لها من تغير في أبواب مختلفة ضمن الدراسة النحوية.

وقد رأى صاحب نظرية الصرف العربي أن تُدرج في جداول تصريفية تغطيها سمّاها جداول التصريف، وجعلها منهجًا قائمًا بذاته فقال: "يصلح هذا النموذج في العربية لرصد تغييرات الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الشرط والاستفهام حيث يتم جمع أفراد هذه الأصناف المختلفة وتسجيل أفرادها مع ما يقابله من الدلالة"[2]

وهو يعتبره من مناهج التحليل الأساسية إضافة إلى منهج الميزان الصرفي ومنهج العلامة وإدراجنا له في هذا البحث ضمن المفاهيم المكملة ينطبق عليه ما قلناه عن منهج العلامة من أن قصدنا بالمكمل ما كان أقل مساحة في التناول فوسيلة الجداول التصريفية لم تكن من بين الوسائل المعتمدة في الدراسة الصرفية بشكل أساسي "ويقوم هذا النموذج على

1- ينظر لطيفة إبراهيم النجار - دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها -دار البشير- عمان الأردن - ط1 -1994 ص28.

2- محمد عبد العزيز عبد الدايم - نظرية الصرف العربي - ص38

جمع تصريفات قسم من أقسام الكلم في جدول يكشف عن أوجه التصريف شخصا ونوعًا وعددًا، وذلك كأن نجمع صور الضمير وفق الشخص متكلما ومخاطبًا وغائبًا ووفق النوع تذكيرًا وتأنيثا ووفق العدد إفرادًا وتثنية وجمعًا ،ووفقا لما يَرِد لهُ من المواقع الإعرابية من رفع أو نصب أو جر، وقد ورد في الصرف العربي إحصاء الصيغ المختلفة للضمير مثلا، وتخصيص كل واحدة منها بما لها من الدلالات الصرفية المختلفة."[1]

وهذه بعض الأمثلة مما يقع تحت هذا المنهج:

1- الضّمير:

الضمير هو "ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدّم ذكره لفظًا أو معنى أو حكمًا"[2] وقد قُسِّم إلى أقسام فمنه المنفصل والمتصل والمستتر ومنه ضمير الرفع وضمير النصب والجر ومنه ما يعود على المتكلم والمخاطب أو على الغائب.

فالمنفصل نوعان: ما يقع في موضع الرفع وهو "خمسة ألفاظ وهي: أنا ، نحن ، أنْ ، هي، هو، وبقية الألفاظ فروع عنها"[3]

فـ (أنْ) تتفرع عنها: أنتَ وأنتِ ، وأنتما وأنتم وأنتن ، فالضمير (أنْ) والتاء حرف خطاب وقد تلحقه علامة التثنية والجمع.

"وذهب ابن كيسان إلى أنّ التاء هي الاسم وهي التي كانت في (فَعَلْتَ) وكُثِّرَت بـ(أنْ)، واختار أبو حيان هذا المذهب، قال: لأنه قد ثبتَ اسمية التاء في نحو فعلتَ ولم يثبت في كلام العرب أنّ التاء للخطاب"[4]

1- محمد عبد العزيز عبد الدايم - النظرية اللغوية في التراث- ص179

2- الاستراباذي -شرح الكافية -ج3 - ص137.

3- ناظر الجيش -تمهيد القواعد - ج1 -ص 498.

4- المصدر نفسه - ج1- ص 501.

وما يقع في موضع النصب وهو (إيّا) وتفريعاتها قال ابن مالك في حديثه عن الضمير :[1]

وذو انتصاب في انفصال جُعِلاَ إيايَ والتفريع ليس مُشْكِلاً

واختلفت الأقوال في هل "إيا" هي الضمير أو ما اتصل بها أو مجموعهما وذلك على مذاهب أبرزها أنّ (إيّا) دعامة و ما بعدها هو الضمير، أو أنّ (إيّا) هي الضمير وما بعدها حروف دالة على المتكلم والمخاطب والغائب، أو أنّ (إيّا) وما بعدها بجملتها هي الضمير.[2]

والضمير المتصل نوعان: ضمير رفع كالتاء المتحركة وواو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة ونون الإناث.

وضمير نصب وجر كالهاء والكاف وياء المتكلم، وتشترك (نا) المتكلمين في المواضع السابقة فتأتي في موضع الرفع والنصب والجر كما في: (ربّنا إنّنا سَمعْنا وأطعنا)

ونجد عند كثير من المحدثين جداول تصنف اتصال الضمائر بالأسماء والأفعال والحروف، وأخرى تبيّن إسناد الفعل إلى الضمائر المتصلة وما يطرأ عليه من تغييرات[3]

2- اسم الإشارة:

اسم الإشارة هو ما وضع لمسمّى معين وإشارة إليه أي ما دلّ على معيّن بواسطة إشارة حسيّة أو معنويّة[4]، وتصنف أسماء الإشارة حسب المشار إليه فمنها ما هو للمفرد المذكر نحو: ذا، وللمفردة المؤنثة ذه ،وللمثنى ذان و تان ، وأولاء لجمع العاقل مذكرًا ومؤنثًا، كما صنّفوا أسماء الإشارة حسب مرتبة المشار إليه، فمنهم من جعل له مرتبتين قريبة وبعيدة، ومنهم من جعل له ثلاث مراتب قريبة ومتوسطة وبعيدة وهذا هو المشهور، وتلحق اسم الإشارة هاء التنبيه، وقد يُفصل بينهما كقولنا: ها أنا ذا و ها أنت ذا.

1- ابن مالك -الألفية - ص 12.

2- ينظر ناظر الجيش -تمهيد القواعد - ج1 - ص506.

3- ينظر أيمن عبد الغني - الصرف الكافي - ص115.

4- ينظر ابن مالك – التسهيل - ص39.

3- الاسم الموصول:

الاسم الموصول هو ما يدل على معين بواسطة جملة وعائد فهو يفتقر أبدًا إليهما[1]

وتصنف الموصولات إلى مشتركة وهي التي تكون بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع وللمذكر والمؤنث غير أنّها قد تصنف إلى ما يخص العاقل كـ (مَن) وما يختص بغيره كـ (مَا) والموصول الخاص يصنف إلى مذكر ومؤنث وإلى مفرد ومثنى وجمع كالذي والتي واللذيْنِ واللتيْنِ والذينَ واللائي واللاتي واللواتي.

ويظهر أنّ هذه الأصناف "ونحوها من المبنيات لا تخضع لقانون صرفي عام يمكن أن يستوفيها فهي لا تنضبط بعلامة أو وزن مما يستلزم تسجيل صورها التصريفية في جدول يجمعها."[2]

1- ناظر الجيش- تمهيد القواعد -ج2- ص641.

2- محمد عبد العزيز عبد الدايم - النظرية اللغوية - ص 179.

الباب الثاني:

المفاهيم التفسيرية في دراسة التراكيب

الفصل الأول: تفسير علاقات التركيب.

الفصل الثاني: تفسير الخروج عن علاقات التركيب.

توطئة الباب :

رأينا أن يكون الباب الثاني من هذا العمل بعنوان: **المفاهيم التفسيرية في دراسة التراكيب.**

فبعد أن عرفنا حالات الكلمة قبل انتظامها في التركيب جاء هذا الباب ليدرس وضعية الكلمة داخل التركيب وعلاقتها بغيرها، ويتتبع المفاهيم التي استعملهاالنحاة في تفسير وتحليل التراكيب، وقد قسمناه إلى فصلين.

الفصل الأول: تفسير علاقات التركيب:

وفيه **مبحثان** :

المبحث الأول: عرضنا فيه للإسناد مفهومه وأركانه وناقشنا من خلاله مخالفة سيبويه للنحاة الذين جاءوا بعده في تحديد المسند والمسند إليه.

وتناولنا كذلك علاقة الجملة بالكلام وتحدثنا عن أقسام الجملة عند القدماء وعند المحدثين، فتعرضنا لعديد الآراء وناقشناها.

المبحث الثاني: بسطنا فيه الكلام عن مفهوم العامل وقواعد العمل وضوابطه ثم أنواع العوامل، كما بيّنا موضع العامل والمعمول داخل التركيب وعلاقة الإسناد بالعامل وهل هما نموذجان أم نموذج واحد؟.

الفصل الثاني : تفسير الخروج عن علاقات التركيب:

وتناولنا فيه الحالات التي يخرج فيها أحد طرفي العلاقة عما هو مقرر له كأن يوجد المعمول ولا يوجد العامل أو يوجد العامل ولا يوجد المعمول، أو يوجد المسند ولا يوجد المسند إليه أو العكس، وهذا ما تم تفسيره بمفاهيم الحذف و التضمين والحمل على المعنى وكلّها مفاهيم جاءت لتفسّر حالات الخروج عن الأصل، عندما يتعذر وضع قاعدة خاصة بهذا الخروج فيفسّر بهذه المفاهيم حتى ينسجم التنظيرمع الاستعمال حيث تستوعب النظرية النحوية ما يبدو مخالفا لأصولها وتتجنب بذلك الوقوع في التناقض.

الفصل الأول :

تفسير علاقات التركيب.

المبحث الأول: الإسناد.

المبحث الثاني: العامل.

المبحث الأول: الإسناد:

1- مفهوم الإسناد:

أ- الإسناد في اللغة:

يقول ابن فارس:"السّين والنون والدّال أصل واحد يدلّ على انضمام الشيء إلى الشيء، يقال أسندت إلى الشيء أسند سنودًا واستندت استنادًا وأسندت غيري إسنادًا."[1]

وعن الخليل :"السند ما ارتفع من الأرض في قبل جبل أو واد. وكلّ شيء أسندت إليه شيئا فهو مُسند، والكلام سند ومُسْنَدٌ كقولك: عبد الله رجل صالح، فعبدُ الله مُسنَد، ورجل صالحٌ مسند إليه"[2].

وفي لسان العرب: "كلّ شيء أسندت إليه شيئًا فهو مسند وقد سند إلى الشيء يسند سنودًا واستند وتساند وأسند غيره"[3]

ب- الإسناد في الاصطلاح:

الإسناد في الاصطلاح لا يخرج عن معنى الضم و الإفادة فهو "في عرف النحاة عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة أي على وجه يحسن السكوت عليه"[4]، وغير بعيد عن هذا المعنى ما جاء في معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: "الإسناد نسبة أحد الجزأين إلى الآخر ليفيد المخاطب فائدة يصحّ السكوت عليها"[5]

والإسناد قسمان: أصليٌّ وغير أصلي، فإسناد المصدر واسم الفاعل واسم المفعول

1- ابن فارس- معجم مقاييس اللغة – تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو- دار الفكر - بيروت لبنان- ط1 - 2011 - ص493.

2- الخليل بن أحمد الفراهيدي - كتاب العين- تح مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائي - منشورات وزارة الثقافة والإعلام- العراق- د/ط د/ت -ج7 -ص 228.

3- ابن منظور- لسان العرب- ج7 -ص271.

4- الشريف الجرجاني - التعريفات - تح محمد على أبو العباس - دار الطلائع- القاهرة - ط 2009 ص29.

5- السيوطي - معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم -تح إبراهيم عبادة- مكتبة الآداب- القاهرة - ط2 - 2007 - ص 94.

والصفة المشبهة إلى مرفوعاتها لا يعد إسنادًا أصليا لأنّها مع مرفوعاتها ليست بكلام، أمّا نحو: أقائم الزيدان؟ فقد قوي بتقدم الاستفهام أو النفي فهو بمنزلة الفعل وبمعناه كما في أسماء الأفعال، والإسناد الأصلي يراد به إسناد الخبر إلى المبتدأ، والفعل إلى الفاعل أو نائبه وهو أساس الجملة.[1]

2- ركنا الإسناد:

للإسناد ركنان أساسيان هما المسند والمسند إليه "وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُدًا فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه وهو قولك عبد الله أخوك وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بُدٌّ من الآخر في الابتداء"[2]

وسيبويه يجعل المبتدأ هو المسند والخبر هو المسند إليه في الجملة الاسمية، والفاعل هو المسند والفعل هو المسند إليه في الجملة الفعلية، وإن كان هذا لا يظهر بوضوح في النص السابق فهو صريح في نصوص أخرى من الكتاب مثل قوله: "فالمبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفْعٌ، فالابتداءُ لا يكون إلا بمبنيٍّ عليه، فالمبتدأ الأول والمبنيٌّ ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسندٌ إليه "[3] وفي نص آخر يقول: "فأمَا المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقا، وهؤلاء قومك منطلقين، وذاك عبد الله ذاهبا، وهذا عبد الله معروفًا، فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبد الله، ولم يكن ليكون هذا كلامًا حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله، فالمبتدأ مسندٌ والمبني عليه مسندٌ إليه"[4]

1- ينظر الاستراباذي - شرح الكافية -ج1 - ص18.

2- سيبويه -الكتاب -ج 1 - ص 23.

3- المصدر نفسه– ج2 - ص126.

4- المصدر نفسه - ج 2 - ص 78

"وهذا التحديد خلاف المشهور بين النحاة من بعده أنّ المبتدأ هو المسند إليه والخبر هو المسند في الجملة الاسمية، وأما في الجملة الفعلية فالفعل هو المسند والفاعل مسند إليه"[1].

وهذا الاختلاف بين سيبويه ومَن جاء بعده في تحديد المسند والمسند إليه دفع بعض الباحثين إلى تخطئة سيبويه فقد ألمح أحدهم إلى ذلك بقوله: "وممّا سبق نلحظ أنّ سيبويه قد عكس الأمر فالمبتدأ عنده مسند والخبر مسند إليه والصحيح أنّ المبتدأ هو المسند إليه والخبر هو المسند على عكس ما ذهب إليه سيبويه"[2]

وأعتقد أنّه لا يوجد أيّ داع للتخطئة، فالتعبيران صحيحان واللغة تتسع لهما فعند سيبويه المبتدأ مُسنّدٌ أي أسْند إليه شيء لأن المسند في اللغة هو ما أسندت إليه شيء، والخبر مسند إليه لأنّه أسند إلى المبتدأ فهو كما يقول سيبويه مبنيٌّ عليه، والتعريف اللغوي يقف مع سيبويه فابن منظور يقول: "كلُّ شيء أسندت إليه شيئًا فهو مسندٌ"[3] ويبدو أنّ سيبويه أخذ هذا عن شيخه لأنّ الخليل يقول: "والكلام سّندٌ ومُسْندٌ كقولك: عبد الله رجل صالح، فعبدُالله مُسندٌ، ورجل صالح مسندٌ إليه"[4]، فجعل المبتدأ مسندًا والخبر مسندًا إليه.

وكأني بسيبويه أراد بقوله: (المبتدأ مسندٌ) أنْ يبيّن أنّ الاسم المبتدأ به دخل في الإسناد فهو مسندٌ ونقول عنه مبتدأ وهو في الحقيقة مبتدأ به ، وركّز على الخبر أنّه يُذكر ليحدّثنا عن المبتدأ، ولهذا نراه لا يستغني أبدًا عن الجار والمجرور في حديثه عن الخبر فيقول المبني عليه والمسند إليه كأنه يؤكد أنّ الخبر إنّما جيء به ليُبنى على المبتدأ ولا يكون مقصودًا لذاته أبدًا كما أنّ المبتدأ لا يذكر إلا ليخبر عنه فهما طرفان لا يغني أحدهما عن الآخر، وهذا هو الإسناد.

1- حماسة عبد اللطيف- بناء الجملة العربية- دار غريب للطباعة والنشر -القاهرة -ط 2003 - ص33.

2- هاني عبد الكريم عبد الله فخري - مكملات الجملة بين التنظير والاستعمال - مكتبة الحضارة للطباعة والنشر – اليمن- ط 1 - 2004 - ص 144.

3- ابن منظور - لسان العرب - ج 7- ص271.

4- الخليل بن أحمد الفراهيدي -كتاب العين- ج7 - ص 288.

وعند النحاة المبتدأ مسندٌ إليه أي أسندنا إليه شيء فهو دخل في الإسناد، والخبر مسند فهو يحتمل أنْ يكون مسنداً إليه غيره– وهو المدلول اللغوي– فيكون المبتدأ مسنداً إلى الخبر والخبر مسنداً إلى المبتدأ وهذا قريب من فكرة الترافع الكوفية[1]، ويحتمل أن يكون مسندًا إلى غيره –وهو ما أراده النحاة– ولكن هذا الغير المسند إليه لم يتحدّد إلا بالسياق.

ولتوضيح عبارة سيبويه وعبارة النحاة نسوق هذا المثال: (عندنا أرض خالية أردنا أنْ نبني عليها قصرًا وبعد أن تمّ البناء نصف الحالة بعبارة سيبويه فنقول:

الأرض مبينّةٌ أي ليست خالية.

القصر: مبنيٌّ عليها أي مبني على الأرض لأن الهاء تعود على الأرض كما هو واضح.

وبعبارة النحاة نقول:

الأرض: مبني عليها أي واقع عليها بناء.

القصر: مبنيٌّ، أي تمّ بناؤه لكن عبارة (مبنيٌّ) تدل على البناء دون ربطه بالأرض ويفهم الربط من السياق)

فعبارة سيبويه نفهم منها: المبتدأ مُسْنَدٌ أي داخل في الإسناد لأن شيئًا ما أسنِد إليه، والخبر مسند إليه أي أسند إلى المبتدأ، فالهاء بوجودها في الخبر تربطه بالمبتدأ.

ونفهم من عبارة النحاة: المبتدأ مسند إليه أي أسند إليه شيء ما، والخبر مسند أي أُسنِدَ إلى شيء ما، ولا يوجد ما يدلّ على أنّه أُسند إلى المبتدأ إلا السياق والعرف، ولهذا يمكننا أن نقول: إنّ عبارة سيبويه أكثر دقة في الدلالة على الإسناد وعبارة النحاة صحيحة لا غبار عليها، وفي هذا البحث رأينا أن نسير مع عبارة النحاة لشهرتها لأنّ المصطلح إذا شاع وجب اتّباعه ولو كان غيره أدق، فقوة المصطلح في شيوعه وانتشاره وما زلنا نعاني من تغيير المصطلحات دون مبرر.

1- ينظر الرضي الاستراباذي - شرح الكافية - ج 1- ص 222.

وذكر شارح الكتاب أربعة أوجه لتحديد المسند والمسند إليه[1]:

الأول: وهو أجودها وأرضاها أن يكون (المسند) معناه الحديث والخبر، و(المسند إليه) المحدّث عنه، وذلك على وجهين: فاعل وفعل كقولك: قام زيدٌ ، وينطلق عمرٌو، واسم وخبر كقولك: زيدٌ قائمٌ وإنّ عمرًا منطلق، فالفعل حديث عن الفاعل، والخبر حديث عن الاسم، فالمسند هو الفعل وهو خبر الاسم والمسند إليه هو الفاعل، والاسم المخبر عنه، وأرى أنّ هذا يوافق قول النحاة.

والثاني: أن يكون التقدير فيه هذا باب المسند إلى الشيء والمسند ذلك الشيء إليه، وحُذف من الأول اكتفاءً بالثاني، وذلك هو الاسمُ والخبر، والفعلُ والفاعلُ، وكلّ واحد منهما محتاج إلى صاحبه،و أرى أن هذا قريب من قول سيبويه.

والثالث: أنْ يكون المسند هو الثاني في الترتيب على كلّ حال، والمسند إليه هو الأول، فإذا كان فعلاً وفاعلًا، فالمسند هو الفاعل والمسند إليه هو الفعل، وإنْ كان مبتدأ و خبرًا فالمسند هو الخبر والمسند إليه هو المبتدأ، وأرى أنّه في هذه الحالة الجملة الاسمية توافق قول النحاة والجملة الفعلية توافق قول سيبويه.

والرابع: هو أنْ يكون المسند هو الأول في كلّ حال والمسند إليه الثاني على كلّ حال. فإن كان فعلٌ وفاعلٌ فالفعل هو المسند والفاعل هو المسند إليه، وإنْ كان مبتدأ وخبرًا فالمبتدأ هو المسند والخبر هو المسند إليه، وكما هو ظاهر هذه الحالة عكس الحالة السابقة فالجملة الاسمية توافق قول سيبويه والجملة الفعلية توافق قول النحاة.

وهذه الوجوه كلّها صحيحة ومحتملة كما قال السيرافي ولكن توحيدًا للمصطلح كما أسلفنا نؤثر السير مع ما اشتهر، وهو ما ذهب إليه النحاة من أنّ المبتدأ هو المسند إليه والخبر هو المسند في الجمل الاسمية والفعل هو المسند والفاعل هو المسند إليه في الجملة الفعلية.

1- ينظر أبو سعيد السيرافي - شرح كتاب سيبويه ج1 - ص173.

3- الجملة والكلام:

يمثل مفهوم الإسناد أحد المفاهيم الأساسية في تفسير علاقة التركيب بين المسند والمسند إليه وما زاد عليهما من ألفاظ متعلقة بهما، وهو ما يمثّل الجملة أو الكلام وكما هو معلوم "لم تكن الجملة هي نقطة البدء في دراسة نحاتنا القدماء إذ أنّهم لم يحدِّدوا الصور الشكلية للجملة العربية تحديدًا دقيقًا، بحيث تكون دراستهم بعد ذلك تحليلا نحويًا لها، ولكن تناولهم للأبواب المختلفة التي تمثل الوظائف النحوية المتعددة يوحي بتصور ذهني معين تدور في إطاره الجملة العربية"[1] يؤيد هذا أحاديثهم عن العلاقة بين أجزاء التركيب وتحديد الأركان والفضلات ونصّهم على الفائدة والاستغناء وحسن السكوت، فكتاب سيبويه وهو أول أثر كتابي في النحو وصل إلينا وعلى الرغم من أنّه يحتوي على جميع ما عرف بعد سيبويه من أبواب النحو والصرف وجميع ما اشتهر بعده من مسائل، فهو لم يستعمل كلمة جملة بمعناها الاصطلاحي، وهذا معروف لدى الدارسين وإنْ خالفهم الدكتور صالح بالعيد في كتابه نظرية النظم حيث قال: "وإذا عدنا إلى مفهوم الجملة عند سيبويه باعتباره أوّل من تحدّث عن الجملة في صيغة الجمع (الجمل)"[2] وأضاف في الهامش: "والغريب في الأمر أنّ جمعًا كبيرًا من الباحثين المعاصرين أنكروا وُرُود كلمة (الجملة) في الكتاب وأنّ أول من أشار إلى هذه الكلمة هو المبرّد ، ولكن أيعقل أنّ سيبويه لا يعرف مفردة الجملة وهو الذي وظّف مصطلح (الجمل)"[3] والظاهر أنّ استعمال سيبويه لكلمة (جمل) ليست بمعنى مصطلح (جملة) في صيغة الجمع كما أشار الباحث وإنّما هو بمعنى (إجمال وإيجاز)، ونصُّ سيبويه الذي أحال عليه الباحث هو: "ومايجوز في الشعر أكبر من أنْ أذكره لك لأن هذا موضع جمل"[4]، وأعتقد أنّه يقصد أنّ الموضع ليس موضع تفصيل وإطناب، ولو كان يقصد الجمل جمع جملة بمعناها الاصطلاحي كيف يقول هذا موضع جمل وهو يتحدث عن ضرائر الشعر، فما علاقة هذا بذاك؟ ربّما عذر الباحث أنّه ذكر أنّ سيبويه تحدّث عن الجملة في صيغة الجمع

1- حماسة عبد اللطيف - العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث - دار الفكر العربي - القاهرة - د/ط - د/ت - ص 17.

2- صالح بلعيد - نظرية النظم - دار هومة - الجزائر- د/ط-2004 - ص25.

3- المرجع نفسه - ص 25.

4- سيبويه -الكتاب -ج 1 - ص 32.

(الجمل) في باب الاستقامة من الكلام والإحالة وهو باب قريب من مفهوم الجملة في بعض أطرافه، لكنّ الصحيح أنّ سيبويه ذكر ذلك في باب (ما يحتمل الشعر) وهو الباب الأخير ممّا يعرف بمقدمة الكتاب التي تضم مجموعة الأبواب السبعة الأولى التي تطرق فيها سيبويه إلى المواضيع الأساسية والمفاهيم العامة التي سيتناولها مفصلة في الأبواب القادمة ، ولهذا قال: "لأن هذا موضع جمل وسنبين لك فيما يستقبل إنْ شاء الله"[1]

ومما لا شكّ فيه أنّ عدم وجود كلمة جملة بالمعنى الاصطلاحي النحوي لا يعني "أنّ مفهوم الجملة لا يوجد عند سيبويه فهو يسمّيها عادة (كلامًا) وإنْ دقّق قال: الكلام المستغني"[2]

وإذا تأملنا قول سيبويه: "وقد يبتدأ فيحمل على مثل مايحمل عليه وليس قبله منصوب، وهو عربي جيد، وذلك قولك : لقيتُ زيدًا وعمروٌ كلمته ، كأنك قلت: لقيت زيدًا وعمرٌو أفضل منه، فهذا لايكون فيه إلّا الرفع، لأنك لم تذكر فعلًا، فإذا جاز أنْ يكون في المبتدإ بهذه المنزلة جاز أنْ يكون بين الكلامين"[3]،نفهم أنّ سيبويه يقصد بكلامين جملتين مما يدل على إدراكه مفهوم الجملة وأنّه يعبر عنها بمصطلح الكلام، ويؤيد هذا قول الشارح: "أن الجملة الثانية قد يجوز أنْ ترفع الاسم فيها، وإن كانت الجملة الأولى مبنية على فعل فتكون الجملة الثانية كجملة مبتدأ ليست قبلها فعل، وذلك قولك: لقيتُ زيدًا وعمرٌو لقيته كأنك لم تحفل بتقدم قولك: (لقيت زيدًا) إذ كانتْ جملة قائمة بنفسها وكأنك قلت: (عمرٌو لقيته) في الابتداء، ثُمّ عطفتَ جملة على جملة فتجعله كقولك: (لقيتُ زيدًا وعمرٌو أفضلُ منه) وهذا لا يجوز فيه إلا الرفع لأنّ (أفضل) ليس بفعل يضمر مثله في نصب (عمرو)"[4]

فاستعمال مصطلح جملة في الشرح دليل على أن سيبويه كان يقصدها لأنّه لا يمكن أن يُعبّر السيرافي عن المقصود بعبارة الجملة الأولى والجملة الثانية وسيبويه يريد شيئًا آخر.

1- المصدر السابق -ج1- ص32 .

2- عبد الرحمن الحاج صالح - النظرية الخليلية الحديثة - مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية بالجزائر - العدد الرابع -2007 - ص 100.

3- سيبويه - الكتاب- ج1- ص 90.

4- السيرافي - شرح الكتاب - ج1 - ص 387.

وأشار بعض الباحثين إلى أنّ (المبرّد) هو "أول من استخدم مصطلح الجملة بالمفهوم الذي شاع فيما بعد"[1] وشاع هذا بين الدارسين غير أنّ المرحوم عبد الرحمن الحاج صالح يرجّح "أنّ شيخه المازني استعملها هو أيضًا، وقد يكون الأخفش (سعيد بن مسعدة) تلميذ سيبويه وأستاذ المازني هو الذي وضع المصطلح فإنّه أول نحوي يستعمل كلمة فائدة بمعنى العلم المستفاد من الكلام وهذا المفهوم يعبّر عنه سيبويه بكلمة (علم) فقط وما يشتق منها"[2]

وبعد أن شاع استخدام مصطلح الجملة استُخدم مرادفًا للكلام حينًا ومباينًا له حينًا آخر.

فالمبرد يستعمل الجملة والكلام في سياقات متشابهة مما يدلُّ على أنّه يعتبرهما مترادفين، قال في باب الفاعل: "وإنّما كان الفاعل رفعًا لأنّه هو و الفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت (قام زيدٌ) فهو بمنزلة قولك: (القائم زيدٌ)"[3] ومعلوم أنّ (قام زيدٌ)و (القائم زيدٌ) يطلق عليهما مصطلح الكلام لتمام الفائدة، كما يدلُّ على ذلك قوله في موضع آخر: "فالابتداء نحو قولك : (زيدٌ). فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع. ليتوقع ما تخبره به عنه ، فإذا قلت: منطلقٌ أو ما أشبهه، صحّ معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر."[4]

وقد جمع بين المصطلحين في نص آخر ممّا يؤكد ترادفهما عنده ،قال في وجوب اشتمال جملة الصلة على العائد: "ولو قلت (قام الذي ضربتْ هندٌ أباها) لم يجز، لأنّ (الذي) لا يكون اسمًا إلاّ بصلة، ولا تكون صلته إلّا كلامًا مستغنيًا ، نحو الابتداء والخبر، والفعل والفاعل، والظرف مع ما فيه، نحو: (في الدار زيدٌ) ولا تكون هذه الجمل صلة له إلّا وفيها ما يرجع إليه من ذكره، فلو قلت: (ضربني الذي أكرمتْ هندٌ أباها عنده) أو (في داره) لصلح لما رددتَ إليه من ذكره"[5]

1- حماسة عبد اللطيف- بناء الجملة العربية - ص 23.

2- عبد الرحمن الحاج صالح -النظرية الخليلية - ص 100.

3- المبرد - المقتضب- ج1 -ص55.

4- المصدر نفسه - ج4 --ص404.

5- المصدر نفسه - ج1 -ص62.

ويظهر الترادف بين الكلام والجملة عند ابن جني كذلك من خلال قوله: "أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو: زيدٌ أخوك ، وقام محمّدٌ، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك ، وصه ، ومه ، ورويد وحاءٍ وعَاءٍ في الأصوات وحس ولبّ وأفّ وأوّه ، فكلّ لفظ استقلّ بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"[1] وهو يشترط في الجملة الإفادة كما يظهر من قوله :" وهذه صورة الجمل وهو ما كان من الألفاظ قائمًا برأسه، غير محتاج إلى متمم له"[2]

ويقطع كلّ شك بقوله: "وممّا يؤنسك بأنّ الكلام إنّما هو للجمل التوام دون الآحاد أنّ العرب لمّا أرادت الواحد من ذلك خصّته باسم له لا يقع إلّا على الواحد، وهو قولهم (كلمة) وهي حجازية، و(كِلمَة) وهي تميمية"[3]

ومن هذا يتبين لنا أنّ الكلام مرادف للجملة التامة عند ابن جني.

والزمخشري كذلك لا يفرّق بين المصطلحين فقد جمع بينهما في تعريف الكلام حيث قال: "والكلم هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك زيدٌ أخوك، وبشر صاحُبك أو في فعل واسم نحو قولك: ضربَ زيدٌ، وانطلق بكرٌ، وتسمّى الجملة"[4] ووافقه ابن يعيش في الشرح فقال: "والجواب أنّ الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها"[5]

ويبدو أنّ النقاش حول العلاقة بين الكلام والجملة ظهر متأخرًا فعندما فرّق بينهما ابن مالك بأنْ قيّد الكلام بأنّه ما تضمّن من الكلم اسنادًا مقصودًا لذاته، واعتبر الجملة في بعض حالاتها تتضمّن إسنادًا مقصودًا لغيره كإسناد الجملة الموصول بها، والمضاف إليها فإنّه إسناد

1- ابن جني - الخصائص - ج1 -ص 57.

2- المصدر نفسه - ج1 - ص60.

3- المصدر نفسه - ج1 - ص63.

4- الزمخشري- المفصل - ص 49.

5- ابن يعيش -شرح المفصل- ج1 -ص 49

لم يقصد هو ولا ما تضمنه لذاته بل قصد لغيره فليس كلامًا بل هو جزء كلام[1]، فنفهم من كلامه أنّ الكلام هو ما تضمن اسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته، والجملة ما تضمن إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته أو لغيره.

واستغرب أبو حيان هذا التقييد للكلام فقال: "لم أَرَ هذا القيد لأحد من النحويين غير المصنف"[2] وأضاف: "أنّ الصلة كلام ويدلّ عليه اشتراطهم فيها أن تكون جملة خبرية والخبر أحد أقسام الكلام"[3] ، وهذا يدلّ على أنّه لا يفرّق بين الجملة والكلام من جهة، و أنّ الأمر غير مألوف عنده ولم يره عند غير المصنّف من جهة أخرى، فابن مالك على ما يظهر من أوائل الذين فرّقوا بين المصطلحين.

وجاء تحديد الرضي مطابقا لتحديد ابن مالك في التفرقة بين الجملة والكلام، قال: "والفرق بين الجملة والكلام: أنّ الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء مقصودة لذاتها أولا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والظرف مع ما أسندت إليه. والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذاته، فكلّ كلام جملة ولا ينعكس."[4]

ولعلّ ابن هشام هو أبرز من تحدّث عن الجملة وفصّل فيها وهو يلح على إظهار الفرق بين الكلام والجملة فبعد أنْ عرّفهما قال: "وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول صاحب المفصل، أنّه بعد أنْ فرغ مِن حدّ الكلام قال: ويُسمّى جملة، والصواب أنها أعمُّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا نسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدًا فليس بكلام"[5]

وإذا بحثنا عن الفرق بين نظرة ابن مالك للكلام والجملة ونظرة ابن هشام لهما نجد ابن

1- ينظر ابن مالك - شرح التسهيل- ج1 -ص15

2- ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج 1 -ص 149.

3- المصدر نفسه – ج1 -ص 149.

4- الرضي الاستراباذي شرح الكافية ج 1 -ص 19.

5- ابن هشام - مغني اللبيب من كتب الأعاريب - تح حنا الفاخوري - دار الجيل ، د/ط، د/ت - ج2 - ص05.

مالك يشترط الإفادة فيهما، لكن الإسناد في الجملة قد يكون مقصودًا لذاته أو مقصودًا لغيره.

وابن هشام يشترط الإفادة في الكلام ولا يشترطها في الجملة وضرب مثلًا بجملة الشرط وجملة الجواب وكذلك جملة الصلة، وأعتقد أنّ ما ذهب إليه مِن أنّ الجملة لا يشترط فيها الإفادة غير مستقيم، فجملة الشرط التي مثّل بها هي من حيث وصفها بأنّها جملة تكون مفيدة، فإذا انتظمت في أسلوب الشرط افتقر الأسلوب إلى الجواب وصارت الجملة غير مقصودة بمفردها، ولا يعني هذا أبدًا أنّها غير مفيدة، وكذلك جملة الصلة لا نسلم أنّها غير مفيدة بل هي جملة مفيدة ، وبوقوعها صلة صارت وظيفتها جبر الافتقار المتأصل في الاسم الموصول، قال ناظر الجيش: "وأمّا دعواهم أنّ هذه الجملة لم تتضمن إسنادًا مفيدًا مقصودًا، فممنوع، بل قد تضمنت الإسناد المفيد المقصود، وإنّما حكم لها بحكم الجزء من الاسم الموصول من حيث أنّها لا تتقدم عليه ولا يفصل بينها وبينه بالأجنبي، وغير ذلك من الأحكام المذكورة في باب الموصول"[1]

وجملة الصلة مع الموصول تقوم بوظيفة المفرد فلو وقعت في موقع المسند إليه افتقرت إلى المسند كقولنا: (الذي يتقن عمله مُحتَرَمٌ) فالذي وصلته في موضع المبتدأ وهو مفتقر إلى كلمة (محترَمٌ) لأنها الخبر، وكذلك الأمر بالنسبة للجمل التي لها محل من الإعراب فهي تقوم بوظيفة المفرد داخل تركيب أشمل هو المقصود، فكونها غير مقصودة لذاتها ليس معناه لا تشترط فيها الفائدة.

وسار على نهج ابن مالك آخرون فردّد صاحب الحدود في النحو تعريف ابن مالك: (حدّالكلام ما تضمّن من الكلم إسنادًا مقصودًا لذاته) وأوضح الشارح أنّه بهذا الحد خرج المقصود لا لذاته كصلة الموصول نحو: جاء الذي قام أبوه، لأنّها مقصودة لإيضاح معنى الموصول[2]

وذهب أبو البقاء الكفوي إلى أنّ الجملة أعمّ من الكلام وشرح ذلك بمذهب ابن مالك فقال: "الجملة هي أعم من الكلام على الاصطلاح المشهور، لأنّ الكلام ما تضمن الإسناد

1- ناظر الجيش - تمهيد القواعد - ج 1- ص 149.

2 - ينظر ابن قاسم المالكي - شرح حدود النحو للأبَذِي - تح خالد فهمي- مكتبة الآداب- القاهرة - ط1-208-ص 51.

الأصلي سواء كان مقصودًا لذاته أو لا فالمصدر والصفات المسندة إلى فاعلها ليست كلامًا ولا جملة لأنّ إسنادها ليس أصلاً، والجملة الواقعة خبرًا أو وصفًا أو حالًا أو شرطًا أو صلة أو نحو ذلك هي جملة وليست بكلام لأنّ إسنادها ليس مقصودًا لذاته."[1]

ورفض أحد الباحثين هذا النوع من النقاش بقوله: "والواقع أنّ هذا الطرح يعتبر من النقاشات الزائفة التي ابتدعها متأخرو النحاة في مقارباتهم الشكلية للغة العربية، لأنّ حديث النحاة الأوائل لم يكن يثير مثل هذه القضايا السطحية"[2] واستشهد بقول ناظر الجيش: "الذي يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة في الدلالة، يعني كلّ ما صدق على أحدهما صدق على الآخر، فليس بينهما عموم وخصوص وأمّا إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطًا أو جوابًا أو صلة فإطلاق مجازي، لأنّ كلّ منهما كان جملة قبل، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين نظرًا إلى أنّهم كانوا كذلك"[3]

ولا يمنع من اعتماد تحديد ابن مالك للجملة بأنّها ما تضمّن إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته أو لغيره، وإنْ كانتْ لا تخرج في عمومها عن فكرة الاستقلال التركيبي والدلالي وذلك من خلال الإسناد وهو ربط علاقة بين مكوناتها: المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، كنواة أساسية مع مراعاة تمام الفائدة المعبّر عنه بالاستغناء وحسن السكوت، ولهذا رفض سيبويه أنْ تكون (أنْ) في قوله تعالى:﴿ وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[يونس: 10] تفسيرية بمعنى(أي) لأنّ التفسيرية لا تكون إلّا بعد تمام الكلام[4]، ولا تكون في موضع الخبر، قال: "ولا تكون أي لأنّ أي إنّما تجيء بعد كلامٍ مستغنٍ، ولا تكون في موضع المبني على المبتدأ."[5] فيفهم من كلامه أنّ {آخر دعواهم} كلام غير تام فهو مبتدأ يحتاج إلى خبر، ولهذا رفض أنْ تكون

1- الكفوي- الكليات- تح عدنان درويش ومحمد المصري - مؤسسة الرسالة ناشرون- سوريا- ط2 - 2012 - ص 284.

2- فؤاد بوعلي- الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي- عالم الكتب الحديث- الأردن - ط1 -2011- ص 494.

3- السيوطي - الأشباه والنظائر- مصدر سابق- ج2ص198.

4- ينظر محمد عبدو فلفل - معالم التفكير في الجملة عند سيبويه- دار العصماء- سوريا- ط1-2009 – ص 49.

5- سيبويه - الكتاب -ج 3 - ص 163.

(أنْ) بعده تفسيرية، و﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾جملة قائمة بذاتها وهي خبر (أنْ) المخففة وأنْ وصلتها خبر المبتدأ[1]

4- أقسام الجملة:

بعد أن عرفنا أنّ الإسناد يشكّل الرافد الأساسي لبناء الجملة وهو يتألف من اسمين أو من اسم وفعل، وقد يحلّ محلّ أحدهما ما يؤدي دوره في الاستعمال، وقد يختفي أحدهما بالحذف أو الاستتار فيستدلّ عليه أو يقدّر، وهو ما جعل تصنيف الجمل مثيرًا للبحث والنّقاش خاصة عند الدارسين المحدثين، وفي ما يلي عرض لأبرز الآراء حول تقسيم الجملة قديمًا وحديثًا.

4-1- أقسام الجملة عند النحاة القدماء:

4-1-1- سيبويه: (ت 180هـ):

عرفنا أنّ مفهوم الجملة كان حاضرًا عند سيبويه وإنْ غاب مصطلح (جملة) في استعماله لها، أمّا عن أقسام الجملة فمِن الطبيعي أنْ لا نجد تصريحًا بمصطلحات تدلّ على الأقسام، لكن في حديثه عن المسند والمسند إليه أشار إلى القسمة الثنائية من خلال الصورة التي قدّمها للمسند والمسند إليه، وهي لا تخرج عن المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وهو يفرّق بين الجملتين إجرائيًا مِن خلال تحليله لبعض النماذج وإن لم يتحدّث نظريًا عن مصطلحي الجملة الاسمية والجملة الفعلية، فعنده إذا قلتَ (ضربتُ زيدًا) فهذه جملة فعلية وهي كقولك: (ضرب زيدٌ عمرًا) فإذا قدّمت المفعول به بقيت الجملة فعلية، لأنّ ذلك أمر بلاغي والرتبة في هذا المقام حرّة، تقول: زيدًا ضربتُ قال سيبويه: "فإذا بنيت الاسم عليه قلتَ: ضربتُ زيدا وهو الحد،لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم، ، كما كان الحد: ضرب زيدٌ عمرًا، حيث كان زيدٌ أول ما تشغل به الفعل. وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه، وإنْ قدّمت الاسم فهو عربي جيد، كما كان ذلك عربيًا جيّدًا، وذلك قولك: زيدًا ضربتُ والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير

1- ينظر ياسين جاسم - الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط - ج 3 - ص 251.

سواء، مثله في ضرب زيدٌ عمرًا، وضرب عمرًا زيدٌ"[1]

فإذا قدّمت المفعول به وشغلت الفعل بضميره رفعته لأنّ الفعل اكتفى بالضمير وصارت جملة تامة تخبر عن ذلك الاسم الذي ارتفع بالابتداء فتقول: (زيدٌ ضربتُه) فزيدٌ مبتدأ وجملة ضربته خبر وهي عنده بمثابة: زيدٌ منطلق فمنطلق خبر كما أنّ الجملة ضربتُه خبر، وحديثه هنا عن الجملة الاسمية قال: "فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء، وإنّما تريد بقولك مبنيٌّ عليه الفعل أنّه في موضع مُنْطلق إذا قلتَ: عبد اللهِ منطلقٌ، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به، فإنما قلتَ عبدُ اللهِ فنسبته له، ثُمّ بنيت عليه الفِعْلَ ورفعتَهُ بالابتداء"[2]

فإذا نصبتَ الاسم مع وجود الضمير وقلت زيدًا ضربتُه عادت الجملة فعلية، ولكن فعلها محذوف يفسّرهُ الفعل المذكور وزيد منصوب بذلك الفعل المقدّر لأنّ المذكور اشتغل بالضمير،عبّر عن هذا بقوله: "وإنْ شئتَ قلتَ زيدًا ضربتُهُ وإنّما نصبه على إضمار فعل هذا يفسّره، كأنّك قلت: ضربتُ زيدًا ضربتُه إلاّ أنّهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره، فالاسم هاهنا مبني على هذا المضمر"[3] وفي موضع آخر قال سيبويه: "وتقول: زيدٌ ضربني وعمرٌو مررتُ به إنْ حملته على زيدٍ فهو مرفوع لأنّه مبتدأ والفعل مبني عليه، وإن حملته على المنصوب قلتَ زيدٌ ضربني وعمرًا مررتُ به لأنّ هذا الإضمار بمنزلة الهاء في ضربته، فإنْ قلتَ ضربني زيدٌ وعمرًا مررتُ به، فالوجه النّصب لأن زيدًا مبنيًا عليه الفعل مبتدأ، وإنما هو ها هنا بمنزلة التاء في ضربته"[4]

والظاهر أنه يريد إذا كانت الجملة اسمية (زيدٌ ضربني) تعطف عليها جملة اسمية، ولهذا الوجه في (عمرو) الرفع لأنه مبتدأ وجملة مررتُ به خبر فتصير جملة (عمرو مررتُ به) معطوفة على جملة (زيدٌ ضربني) فإذا قلنا: زيدٌ ضربني وعمرًا مررت به كان من باب

1- سيبويه -الكتاب – ج1 ص 80.

2 - المصدر نفسه - ج1- ص 81.

3- المصدر نفسه -ج1 - ص81.

4- المصدر نفسه- ج1 - ص92.

عطف المفرد على المفرد فإن (عمرًا) معطوف على المنصوب في ضربني وهو الياء ولهذا قال: (لأنّ هذا الإضمار بمنزلة الهاء في ضربته) ويتضح هذا من المثال الذي قدّمه قبل هذا النص حيثُ قال: "ومثل ذلك قولك: زيدٌ لقيت أباه وعمرًا مررت به إن حملته على الأب. وإن حملته على الأول رفعتَ والدليل على أنّ الرفع والنصب جائز كلاهما، أنّك تقول: زيدٌ لقيتُ أباه وعمرًا إنْ أردت أنّك لقيت عَمْرًا والأب، وإنْ زعمْتَ أنّك لقيتَ أبا عمرو ولم تلقه رفعتَ"[1]

وإذا كانت الجملة فعلية: (ضربني زيدٌ) فالوجه النّصب أي نصبُ عمرو، لأنّنا نُقَدّر قبله فعلًا لتكون جملة فعلية معطوفة على جملة فعلية، والتقدير: (ضربني زيدٌ ومررتُ عمرا مررتُ به) وإنْ كان الفعل (مرَرْتُ) لا يتعدَى بنفسه فالموضع موضع نصب، قال سيبويه: "وإنْ كان الفعل لا يصل إليه إلّا بحرف الإضافة، فكأنّك قلتَ مررتُ زيدًا ولولا أنّه كذلك ما كان وجه الكلام زيدًا مررت به، وقمتُ وعمرًا مررتُ به"[2]

ومن هذا ندرك أنّ سيبويه فرّق إجرائيًا بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية من خلال توظيفه لهما فقد رجّح عطف الجملة الاسمية على التركيب الذي يتصدره الاسم، وفضّل عطف الجملة الفعلية على التركيب الذي يتصدره الفعل وقد أشار أحد الباحثين إلى "أنّ سيبويه ميّز بين وظائف نحوية تقوم بها الجملة الفعلية ونظيرتها الاسمية، وبين وظائف تقوم بها إحداهما دون نظيرتها كما وضّح أنّ الجملة الفعلية تفيد التجدد والحدوث والمعالجة، في حين تعبّر الاسمية عن ثبوت المعاني ودوامها فيما تنسبها إليه، وإذا كان الأمر كذلك تأكّد تمييز سيبويه بين المركب الإسنادي الفعلي ونظيره الاسمي شكلا ووظيفة لذا ليس من المغالاة القول بأنّ الرجل قال بوجود النوعين اللذين أجمع عليهما النحاة في تقسيمهم الجملة العربية، وهما الجملة الاسمية، والجملة الفعلية"[3].

ويؤيد ما ذهب إليه الباحث تمييز سيبويه[4] بين عبارتي (له عِلمٌ عِلمُ الفقهاء) برفع

1- المصدر السابق -ج1 - ص91

2- المصدر نفسه- ج1 - ص92.

3- محمد عبدو فلفل -معالم التفكير في الجملة عند سيبويه - ص57.

4- ينظر سيبويه -الكتاب - ج1 - ص361 ، والسيرافي شرح الكتاب- ج2 ص 249.

عِلم الثانية، و: (له عِلمٌ عِلمَ الفقهاء) بنصب عِلم الثانية،فبالرفع تكون الجملة اسمية وتقدير الكلام: له علمٌ هو عِلمٌ الفقهاء وهي تدلُّ على الثبات أي أنّ العلم مُتأصّل فيه، فهو بمثابة العضو الثابت أي بمنزلة اليد والرِّجل كما قال سيبويه، وبالنصب تكون الجملة فعلية وتقدير الكلام: له علْمٌ يَتَعَلّمُ عِلْمَ الفقهاء، وهي تدل على المعالجة فهو يتعلّم ولمّا يثبت له العلم، واستبعد سيبويه النصب في هذا الموضع لأنّ المفهوم من كلام الناس وماجرتْ به عاداتهم أنّ الموضع موضع مدح للمذكور بما استقرّ فيه من العلم والفهم وغير ذلك لهذا المختار فيه الرفع.

وبعد هذا يمكن القول أنّ سيبويه قسم الجملة تقسيمًا ثنائيًا وفرق بينهما في الاستعمال.

4-1-2- المبرّد (ت 285هـ):

وتبع المبرّد سيبويه في تقسيمه للجملة إلى قسمين اسمية وفعلية، وإنْ لم يستعمل المصطلحين، وكتابه أول مؤلَّف وصلنا تضمّن مصطلح جملة، وتقسيمه للجملة كان واضحا يظهر في كثير من نصوص كتابه، ففي باب الفاعل قال: "وهو رفع وذلك قولك: قام عبد الله ، وجلس زيدٌ، وإنّما كان الفاعل رفعًا لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلتَ: (قام زيدٌ) فهو بمنزلة قولك: (القائمُ زيدٌ)."[1]

وفي باب إضافة الأزمنة إلى الجمل قال: "اعلم أنّه ما كان من الأزمنة في معنى (إذْ) فإنّه يضاف إلى الفعل والفاعل وإلى الابتداء والخبر، كما يكون ذلك في (إذ)، وذلك قولك (جئتك إذ قام زيد) و(جئتك إذ زيد في الدار) فَعَلَى هذا تقول: (جئتك يوم زيد في الدار) و(جئتك حين قام زيد) وإنْ كان الظرف في معنى (إذا) لم يجز أن يضاف إلاّ إلى الأفعال، كما كان ذلك في (إذا)"[2]

1- المبرد - المقتضب - ج1 - ص 55.

2- المصدر نفسه -ج4 - ص 562.

فهو يبيّن الموضع الذي تستوي فيه الجملة الفعلية والجملة الاسمية والموضع الذي يختص بالجملة الفعلية وهذا يدلّ أنّه يقسّم الجملة إلى قسمين اسمية وفعلية ويسميهما جملة الفعل والفاعل والابتداء والخبر.

4-1-3- أبو علي الفارسي (ت 377هـ):

يرى أبو علي الفارسي أن الجمل في الأصل قسمان: اسمية وفعلية، قال: "فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاماً مفيدًا كقولنا: عَمْرٌو أخوك، وبِشْرٌ صاحبُك، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك كقولنا: كتب عبد الله وسُرّ بكرٌ ومن ذلك: زيدٌ في الدار"[1]

فنلاحظ أنّه يجعل جملة (زيد في الدار) ضمن الجملة بنوعيها، وذكر أنّ الظرف والجار والمجرور يحتاج كلّ منهما إلى ما يربطه بما قبله ويعلّقه به ولا يخلو ذلك "أن يكون اسمًا أو فعلا وكلاهما جائز، غير ممتنع تقديره، وإذا كان كذلك، كان داخِلًا في جملة ما ذكرناه"[2] إلّا أنّه عندما ذكر أنّ شيخه ابن السراج يجعل هذا النوع من الكلام قسمًا قائمًا برأسه من الجمل استحسنه فقال : "وقد جعل أبوبكر هذا التأليف – في بعض كتبه– قسمًا قائما برأسه وذلك مذهبٌ حسنٌ"[3]

وفي حديثه عن الجمل الواقعة خبرًا للمبتدأ ذكر أنّها أربعة أقسام فقال: "وأمّا الجمل التي تكون خبر المبتدأ فعلى أربعة أضرب: الأول أن تكون جملة مركّبة من فعل وفاعل، والثاني أن تكون مركّبة من ابتداء وخبر، والثالث أنْ تكون شرطًا وجزاء، والرابع أن تكون ظرفًا"[4] ومثّلَ لكل نوع من هذا الأنواع بما يوضحه ووافقه الجرجاني في الشرح حيث قال: "اعلم أنّ الجمل على أربعة أضرب كما ذكر فالأول نحو: زيدٌ منطلق، وأخوه خارج وهو الجملة من المبتدأ والخبر، والثاني نحو خرج أبوه، قام غلامه وهذا هو الجملة من الفعل

1- أبو علي النحوي (الفارسي)- الإيضاح العضدي – تح حسن الشاذلي فرهود دار التأليف مصر - ط1- 1969 – ج-1 ص9.

2 - أبو علي النحوي (الفارسي)- المسائل العسكريات في النحو – تح علي جابر المنصوري – دار الثقافة - مصر- ط2002 -ص63.

3- المصدر نفسه- ص 63.

4- أبو علي النحوي - الإيضاح العضدي -ج1- ص43.

والفاعل، والثالث: إنْ تَضْرِبْهُ يَضْرِبْكَ، وهو الجملة من الشرط والجزاء، والرابع نحو في الدار وخلفك ويوم الجمعة، وهو الجملة من الظرف"[1]

ومن هذا يمكن القول أنّ أبا علي الفارسي أول من قال بالتقسيم الرباعي للجملة العربية وليس الزمخشري كما شاع بين كثير من الدارسين.

4-1-4- الزمخشري (ت 538هـ):

قسّم الزمخشري الجملة تقسيمًا رباعيًا، ففي حديثه عن الخبر قال: "والجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية وذلك: زيد ذهب أخوه وعمْرٌو أبوه منطلقٌ، وبكر إنْ تُعْطِه يشكرك، وخالدٌ في الدار"[2]

وفي الأنموذج ردّد كلامًا مشابهًا وتابعه الشارح[3] ، وخالفه ابن الحاجب في (الإيضاح) فقال: "وإنّما هي على ضربين كما تقدّم في أوّل الكتاب، ولكنّه قسّم الفعلية، فالمجرّدة عن الشرط والجزاء سمّاها فعلية والمتضمّنة للشرط سمّاها شرطية والمتضمّنة للظرف سمّاها ظرفية، والأكثر على أنّ المتعلق المحذوف في الظرف فعل كما اختاره، وتقديره (استقرّ فيها) لأنّ أصل التعلّق للأفعال فإذا وجب التقدير فالأصل أقرب"[4]وكذا فعل ابن يعيش في شرح المفصل حيث قال: "واعلم أنه قسّم الجملة إلى أربعة أقسام فعلية واسمية وشرطية وظرفية وهذه قسمة أبي علي، وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان فعلية واسمية لأنّ الشرطية في التحقيق مركّبة من جملتين فعليتين الشرط فعل وفاعل والجزاء فعل وفاعل والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو فعل وفاعل"[5] وكما لا حظنا يبدو أنّ

1- عبد القاهر الجرجاني -كتاب المقتصد في شرح الإيضاح- تح كاظم بحر المرجان- دار الرشيد للنشر- د/ط 1982 - ج1 - ص274.

2- الزمخشري- المفصل- ص71.

3- ينظر الأردبيلى محمد بن عبد العزيز - شرح الأنموذج – تح لخضر شعلال - المؤسسة الجزائرية للطباعة - ط1992 - ص73.

4- ابن الحاجب - الإيضاح في شرح المفصل- تح إبراهيم محمد عبد الله - دار سعد الدين –سوريا - ط3 - 2013- ج1 - ص153.

5- ابن يعيش- شرح المفصل - ج1 ص 206.

الزمخشري مسبوق في هذا التقسيم وقد يكون سابقا في استعمال مصطلح الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية.

4-1-5- ابن هشام الأنصاري (ت 461هـ):

لعلّ ابن هشام هو أبرز من عالج الجملة كموضوع مستقل، فقد خصّص لها بابًا مطوّلًا في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) فصّل القول في تفسيرها وذكر أقسامها وأحكامها.

وكغيره من النحاة يرى أنّ بناء الجملة يعتمد بشكل أساسي على نظام الإسناد، وتحديد نوعها يرجع إلى صدارة المسند أو المسند إليه، ومنه رأى أنّ أقسام الجملة ثلاثة:

- الجملة الاسمية وهي التي صدرها اسم، نحو: زيدٌ قائمٌ ، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان عند مَن لا يشترط الاعتماد، وهو الأخفش والكوفيون.

- الجملة الفعلية وهي التي صدرها فعل، نحو قام زيدٌ ، ضُرِبَ اللّصُّ، وكان زيدٌ قائمًا، وظننته قائِمًا ، ويقوم زيدٌ ، وقُمْ.

- الجملة الظرفية هي المصدرة بظرف أو مجرور، نحو عندك زيدٌ، وأفي الدار زيدٌ؟ إذا قدّرت زيدًا فاعلًا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبرًا عنه بهما.

ولم يوافق الزمخشري في اعتبار الشرطية قسمًا قائمًا بذاته ورأى أنّها من قبيل الفعلية[1]

واعترض الدسوقي على ابن هشام في اعتبار الظرفية قسمًا ثالثًا فقال: "ولكن في الحقيقة إنّ الظرفية ترجع لما قبلها من الاسمية والفعلية لأنّك إمّا أنْ تقدّر عامل الظرف كائن

1- ينظر ابن هشام - مغني اللبيب- ج2- ص7، و محمد بن موسى الأيوبي - فتح القريب المجيب شرح مغني اللبيب - مكتبة مصعب بن عمير الإسلامية - أديس أبابا - أثيوبيا - ط1 -2003 ج1- ص 684.

أو استقر، فعلى الأول تكون اسمية، وعلى الثاني تكون فعلية"[1]

واعترض فاضل صالح السامرائي على القول بالجملة الظرفية قائلا: "والقول بالجملة الظرفية فيه نظر فيما يبدو لي فإنّه على ما ذهب إليه صاحب المغني أنّ الاسم المرفوع فاعل بالظرف أو الجار والمجرور في نحو: (أعندك زيد؟) ويبدو لي أنّ هذا القول فيه نظر، ذلك أنّ (زيدًا) مبتدأ مؤخر لا فاعل بدليل أنّه يصح أنْ تدخل عليه النواسخ فتقول: (أَإنّ عندك زيدًا؟)، ولو كان فاعلًا لم يصح دخول إنّ عليه ولا انتصابه، وتقول: (أظننتَ عندك زيدًا؟) ولو كان فاعلًا لم ينتصب، وتقول: (أكان عندك زيدٌ؟) وتقول: (أعندك كان زيدٌ؟) و (أعندي ظننتَ زيدًا) فتدخل (كان) و(ظن) عليه مباشرة ومعلوم أنّه لا يصح إدخالها على الفاعل، فبطُل هذا القول."[2]

وما يلاحظ بعدهذا التتبع لتقسيمات الجملة عند النحاة القدماء نجد أنّهم يعتمدون على عاملين أساسيين في وصف الجملة وتقسيمها هما : الإسناد والصدارة الأصلية فنتج عن دراستهم قسمان أساسيان من الجمل هما الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، ولا خلاف فيهما ، وفرّع عنهما بعض النحاة الجملة الظرفية والجملة الشرطية وفيهما خلاف.

ولهم تقسيمات أخرى للجملة:

فقسّموها حسب البساطة والتركيب إلى جملة كبرى وجملة صغرى، وقسّموها حسب الوظيفة إلى جمل لها محل من الإعراب وجمل ليس لها محل من الإعراب، وجمل محكية، وقسّموها حسب البيان إلى خبرية وإنشائية.

4-2- أقسام الجملة عند المحدثين:

4-2-1- عبد الرحمن أيوب:

ذكر عبد الرحمن أيوب تقسيم النحاة للجملة إلى قسمين: الجملة الاسمية والجملة

1- محمد عرفة الدسوقي- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب -دار السلام - ط3 – 2010- ج2 - 803.

2- فاضل صالح السامرائي - الجملة العربية تأليفها وأقسامها - دار الفكر ناشرون -عمان - الأردن - ط2 -2007 - ص160.

الفعلية، وهو يوافقهم على التقسيم الثنائي لكنّه يخالفهم في الأسس المعتمدة في التقسيم ويرى "أنّ الجمل في العربية نوعان: إسنادية وغير إسنادية، والإسنادية تنحصر في الجمل الاسمية والجمل الفعلية، أمّا الجمل غير الإسنادية فهي: جملة النداء وجملة نعْمَ وبئْسَ ، وجملة التعجب، وهذه لا يمكن أنْ تعتبر من الجمل الفعلية لمجرّد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية "[1]

غير أنّه يرى أنّ الإسناد لا يشترط فيه ركنان "إذ لا يشهد واقع اللغات بما في ذلك العربية بضرورة تكوّن الجملة من مسند ومسند إليه باعتبار أنّ المسند لفظ والمسند إليه لفظ آخر، وليست الحالات التي ذكرها النحاة لضرورة حذف الخبر مرّة وضرورة حذف المبتدأ مرّة أخرى أو جواز أيّ من هذين الاحتمالين إلّا دليلًا قاطعًا على عدم لزوم استكمال الإسناد اللغوي لركنين يقابلان ركني القضية المنطقية"[2]

ومن هذا هو يُقرُّ بوجود جملة إسنادية بركن واحد، ويمثّل لها بحالات وجوب حذف الخبر وحالات وجوب حذف المبتدأ.

وأعتقد أنّ ما دعاه إلى القول بهذا هو رفضه لفكرة التقدير وقد اعترض على النحاة في بعض حالات الإسناد وما ينجرُّ عنها، ومن ذلك أنّه في حالة إذا وقع الاسم المشتق في أول الجملة بعد نفي أو استفهام يعتبرونهُ مبتدأ والاسم الذي يليه يعتبرونه فاعلًا سدّ مسدّ الخبر، مثل: أقائمٌ المحمّدان فيعرب: قائم: مبتدأ والمحمّدان: فاعل سدّ مسدّ الخبر، وهم يقولون إنّ الخبر هو الجزء المتمّم للفائدة مع المبتدأ في الجملة الاسمية، وهنا الجزء الذي تمت به الفائدة هو الفاعل لا الخبر[3] "ومعنى هذا اختلاط المعرّفات وهو مرفوض منهجيًا في جميع العلوم"[4]

ولا أرى في هذا اعتراضًا على النحاة إذ الفاعل هو بمنزلة الخبر في هذه الحالة، ثمّ

---

1 - عبد الرحمن محمد أيوب - دراسات نقدية في النحو العربي - مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع- الكويت- د/ط- د/ت - ص 129.

2- المرجع نفسه -ص 159.

3- ينظر المرجع نفسه - ص 150.

4- المرجع نفسه - ص 150.

لابد أنْ نعلم أنّ المبتدأ نوعان: نوع تتم به الفائدة مع الخبر، ونوع تتم به الفائدة مع مرفوعه، وهما حقيقتان مختلفتان لكلّ منهما حدٌّ، والتعريف الذي ذكره الباحث قالوه على الأعم وهو الأكثر في كلامهم[1]

واعتراض آخر على مثال مشابه هو (أقائمٌ محمدٌ) حيث جاء فيه إذا قلنا: قائمٌ مبتدأ، ومحمدٌ: فاعل سدّ مسدّ الخبر، ومِن قبل قلنا: إنّ الجملة تتكوّن من مسند هو الخبر أو الفعل ومسند إليه هو المبتدأ أو الفاعل، وهنا الجملة تتكون من مبتدأ و فاعل أي تتكوّن من مسند إليه ومسند إليه آخر وهذا لا يجوز، وكذلك يصح عندهم الإعراب التالي: قائمٌ خبر مقدم، محمد: مبتدأ مؤخر، فكيف جاز لنا أنْ نعتبر كلمة (قائم) مسندًا إليه في الإعراب الأول لأنّها مبتدأ ، ونعتبرها مسندًا في الإعراب الثاني لأنّها خبر[2]،"ولا يقبل المنطق السليم أن يكون المسند حسب الإعراب الأول هو المسند إليه حسب الإعراب الثاني لأنّ جملة (أقائم محمّدٌ) لم تتغير في ذاتها سواء أعربت على هذا الوضع أو ذاك"[3]

وأرى مردُّ هذا الاعتراض هو أنّ الباحث رسخ عنده أنّ المبتدأ هو المسند إليه في كلّ الأحوال، ولا يتغير الوضع، وهذا غير صحيح في اعتقادي لأنّ الإسناد عملية ذهنية تتمثل في إقامة علاقة بين طرفين ، وتسمية المبتدأ قضية تخص الجانب اللفظي لنظام التراكيب إذ تدلُّ على موقع الاسم مجرّدًا من العوامل اللفظية والغريب أنّ الباحث أشار إلى مثل هذا عندما قال: "إنّ الإسناد اعتبار دلالي لا إعرابي"[4] فكيف لم ينتبه لهذا؟ وقد رأينا أنّ سيبويه يعتبر المبتدأ هو المسند ويسمى الخبر المبني عليه، وقد فصّل السيرافي في القضية كما أشرنا في حديثنا عن المسند والمسند إليه، وعن المثال الذي قدّمه الباحث نقول: قائمٌ: مُسْنَدٌ سواء أقلنا عنها إنّها مبتدأ أم قلنا إنّها خبر مقدّم ومحمدٌ: مسند إليه سواء أقلنا إنّها فاعل سدّ مسّدّ الخبر أم قلنا إنّها مبتدأ مؤخر، حتى ولو قرّرنا من الناحية المنهجية أنْ نتفق على أنّ المبتدأ هو المسند إليه، والخبر هو المسند في الجملة الاسمية، والفعل هو المسند والفاعل

1- ينظر الاستراباذي- شرح كافية ابن الحاجب- ج1 -ص217.

2- ينظرعبد الرحمن محمد أيوب - دراسات نقدية في النحو العربي - ص 151.

3-المرجع نفسه-ص151.

4- المرجع نفسه - ص 151.

هو المسند إليه في الجملة الفعلية، فإنّ الأمر يختلف في حال كان المبتدأ وصفا مكتفيًا بمرفوعه، فهو ذُو صلة بالفعل من الناحية المعنوية كما يقرّر النحاة، ولهذا سمّوا المرفوع بعده فاعلًا، فالمبتدأ الوصف مسند من حيث المعنى ومن حيث اللفظ يحمل خصائص الاسم ووقع موقع المبتدأ، فهو مسند من حيث المعنى والإسناد علاقة معنوية كما أسلفنا، وهو مبتدأ من حيث اللفظ فما المانع من القول بأنّ الثاني من أنواع المبتدأ الوصف المعتمد على نفي أو استفهام يكون مسندًا لمرفوعه الذي يكون مسندًا إليه فالمبتدأ لا يكون دائمًا هو المسند إليه[1]

وعند النحاة إذا تحمّل الخبر ضميرًا يعود على المبتدأ وجبت مطابقته له إفرادًا وتثنية وجمعًا، وتذكيرًا وتأنيثًا تقول: الولد مجتهدٌ، والبنتُ مجتهدة، والولدان مجتهدان، والبنتان مجتهدتان، والأولاد مجتهدون، والبنات مجتهدات، ففي هذه الأخبار ضمائر تربطها بالأسماء المبتدأ بها مطابقة لها فالولدُ مجتهدٌ(هو)، والبنت مجتهدة (هي) والولدان مجتهدان (هما) وهكذا مع بقية الأمثلة، وهذه الضمائر مستترة، هذا مذهبهم، وقد اعترض عليهم الباحث سائلًا إياهم :"ما رأي النحاة في (قائم) في المثال: (أنت قائمٌ) هل يوجد فيها ضمير يعود على أنْتَ؟ وما تقدير هذا الضمير؟ هل يكون (هو) أيضًا، وفي المثال (أنا قائمٌ) هل يكون تقدير الضمير (هو) كذلك، وهل يكون (هو) ضميرًا للغائب في هاتين الحالتين أم ضمير خطاب مرّة وضمير متكلم مرّة أخرى؟ أم هل يقول النحاة بأنّ الضمير المستتر في (قائم) يكون (أنت) مرّة و (أنا) مرّة و (هو) مرّة ثالثة؟

ولكن ما الذي يُعيّن إحدى هذه الإمكانيات الثلاثة*؟ إنّهُ المبتدأ (زيد) أو (أنت) أو (أنا) في الأمثلة الثلاثة، وإذا صحّ هذا فقد انهدمت نظرية استتار الضمير، لأن اسم الفاعل لا يدل عليه، بل إنّ الذي يدلّ عليه هو الاسم السابق على اسم الفاعل، وأساس نظرية استتار الضمير دلالة الصيغة التي يستتر الضمير فيها عليه وهذا ليس بمحقق في هذه الأمثلة"[2]

1- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية- موفم للنشر - الجزائر - ط2007- ج1 -ص 300.

*هكذا وردت بالتاء

2- عبد الرحمن أيوب - دراسات نقدية في النحو العربي - ص156

ونلاحظ هنا أنّ الباحث وصف قضية القول في استتار الضمير بالنظرية، وهو تجوّز في استخدام المصطلح يأباه البحث العلمي ثم إنّه يقرّر أنّ النحاة يتبنّونَ هذه النظرية التي أساسها دلالة الصيغة على الضمير الذي يستتر فيها، وقد انهدمت هذه النظرية في الأمثلة التي أوردها، ولم يشر إلى مصدر هذه النظرية، فهل قال النحاة بها؟ فإذا كان ذلك محلّ شك فإنّ الذي لا شكّ فيه هو عدم الإجماع عليها، لأنّ الصيغة لا تدل على الضمير المستتر فيها باطّراد، كما يظهر من الأمثلة الآتية:

– هل صيغة الفعل (أوْدَى) تدلُّ على الضمير المستتر فيه في قول الشاعر: [1]

فإمَّا تَرَيْنِي وَلي لمَّةٌ فإنَّ الحَوَادِثَ أوْدَى بهَا

فصيغة الفعل تحدد الضمير المستتر (هو) ومرجع الضمير ومعنى البيت يفهم منهما أنّ الضمير المستتر تقديره (هي) وكذلك في قول الشاعر[2]:

أنا الذائدُ الحَامِي الذِّمار وإنّما يُدافِعُ عَن أحْسَابهم أنا أو مِثلي

هل صيغة الفعل (يدافع) تدل على الفاعل (أنا) ؟

لا أعتقد أنّ النحاة قالوا بأنّ الصيغة تدلُّ على الضمير المستتر فيها بصورة مطردة، كيف يكون ذلك وهم الذين قدّروا الضمير مختلف والصيغة واحدة اعتمادًا على مرجعه لا على الصيغة وحدها في مثل:(أنتَ تَكْتُبُ) (هي: تَكْتُبُ) ففي المثال الأول الضمير المستتر تقديره أنتَ وفي المثال الثاني تقديره (هي) والصيغة واحدة هي (تَكتُبُ). فَكَيفَ تنهدم القاعدة إذا قلنا: إنّ الضمير المستتر تقديره (أنا) في (أنا قائمٌ) و (أنتَ) في (أنتَ قائم) و(هو) في (زيدٌ قائمٌ) إلا إذا قوّلنا النحاة مالم يقولوا ثمّ جعلنا ذلك موضوعًا للردِّ عليهم ونقد مذهبهم.

وأخيرًا أشير إلى أنّ النحاة يفرّقون بين الضمير المستتر في الفعل والضمير المستتر في الصفة، فالضمائر المستترة في الفعل محصورة في الخمسة المعروفة وهي المقدّرة بـ (أنا، نحن ، أنت) وجوبًا، و (هو، هي) جوازًا، وبقية الضمائر تتصل بالفعل أمّا مع الصفة

1- ينظر ناظر الجيش - تمهيد القواعد - ج1 - ص459

2- ينظر المصدر نفسه - ج1 - ص513

فالضمير يستتر مطلقًا ولا يبرز متّصلًا، وكلّ الضمائر يقدّر بها المستتر فيها[1] فنقول مثلًا: أنتم مجتهدون، الضمير تقديره أنتم ، وفي (هن مجتهدات) الضمير تقديره (هن) وفي (نحن مجتهدون) الضمير المستتر تقديره (نحن) وهكذا مع بقية الضمائر، فهل تنهدم نظرية الضمير المستتر بأمثلة الباحث؟

4-2-2- مهدي المخزومي:

حدّد مهدي المخزومي مراحل الدرس اللغوي ورأى أنْ تبدأ بدراسة الأصوات اللغوية يليها دراسة الكلمة من حيث دلالتها على معناها ومن حيث بناؤها وزنتها ومن حيْث ارتجالها واشتقاقها وهذا من مشاغل المعجمي والصرفي، ويأتي بعد ذلك دور النحوي لينظر إلى الكلمة مؤلفة مع غيرها في أصغر صور التعبير وهي الجملة.[2]، والباحث يضع أساسين لبناء الجملة هما:[3]

- تمام الفائدة وعبّر عنها بالفكرة التامّة
- الإسناد، فلا بدّ أنْ تتكون من مسندٍ إليه ومسندٍ لفظًا أو تقديرًا[4]

وهو وإنْ اتفق مع النحاة في التقسيم الثنائي للجملة، نجده يخالفهم في تحديد كلّ نوع منهما كما يقول: "ومن أجل تصحيح ما وقع فيه القدماء من تعسّف وارتباك، وتمشيًا مع ما يقتضيه الأسلوب اللغوي يحسن بنا أن نعيد النظر في تحديد الفعلية والاسمية في الجمل، وأن نحاول الوصول إلى تفريق يدخل في كلا القسمين ما هو منه، ويخرج من كليهما ما ليس منه"[5]

وبناء على هذا يكون تحديد الجملتين عنده على النحو التالي:

– "الجملة الفعلية هي الجملة التي يدلّ فيها المسند على التجدد أو التي يتصف فيها

1- ينظر المصدر السابق – ج2 - ص966.

2- ينظر مهدي المخزومي- في النحو العربي نقد وتوجيه - دار الرائد العربي- بيروت - لبنان - ط2-1986 - ص36.

3- ينظر المرجع نفسه - ص 37.

4- ينظر المرجع نفسه - ص 33.

5 - ينظر المرجع نفسه - ص41.

المسند إليه بالمسند اتّصافًا متجددًا، وبعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلًا لأنّ الدلالة على التجدد إنّما تستمد من الأفعال وحدها"[1]

– "أمّا الجملة الاسمية فهي التي يدلّ فيها المسند على الدوام والثبوت أو هي التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافًا ثابتًا غير متجدد، أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند اسمًا"[2]

ومن هذا المنطلق هو يعتبر كُلًّا من (طلع البدر)و (والبدرُ طلع) جملة فعلية، ويرى القول بأنّ جملة (البدرُ طلع) فعلية يجنب الدارس الوقوع في كثير من المشكلات التي أوقع القدماء أنفسهم فيها منها:

- الاضطرار إلى تقدير فاعل للفعل وقد قدّروه ضميرًا يعود على المبتدأ.
- اعتبار هذه الجملة البسيطة جملة مركّبة لأنها تصير مكوّنة من جملتين.
- إذا دخلت إحدى أدوات الشرط نعود ونعتبر هذا المبتدأ فاعلًا لا للفعل الملفوظ به، ولكنّه فاعل لفعلٍ واجب الحذف.

ويرى كلّ هذه التأويلات ليست من طبيعة اللغة في شيء فجملة (البدر طلع) هي الجملة الفعلية (طلع البدر) نفسها لم يطرأ عليها تغيير سوى تقديم المسند إليه للاهتمام به[3]

وسكت الباحث عن المشكلات التي يقع فيها الدارس في حالة اعتبار جملة (البدر طلع) فعلية، ومنها:

– إذا دخل ناسخ على المرفوع مثل: (إنّ البدر طلع)، هل نقول: إنّ الفاعل تدخل عليه النواسخ أو نقول يكون منصوبًا أو نعود ونقدّر ضميرًا للفعل ونقع فيما فررنا منه.

- إذا انتصب المرفوع بفعل آخر مثل: (رأيتُ البدرَ طلع) هل نقول هو فاعل منصوب للفعل طلع ومفعول به للفعل رأى في آنٍ واحد أم نقول هو مفعول به ونقدر الفاعل

---

1 - ينظر المرجع السابق- ص41.

2 - ينظر المرجع نفسه -ص42.

3 - ينظر المرجع نفسه - ص 42.

ضميرًا وهو ما تجنبناه في الأول.

قد يقول قائل هذه جمل أخرى غير التي مثّل بها، فهو يتحدّث عن جملة (البدر طلع) لا غير، فنقول: ما فائدة قاعدة تصلح لنموذج واحد من عدّة نماذج مماثلة، ثم لماذا جملة الشرط التي مثّل بها ليست جملة أخرى؟ إنّه من السهل إيجاد حلٍ لمشكلة في وضع معيّن، ولكن انسجام هذا الحل مع بقية الوضعيات أو تعميمه على بقية الوضعيات هو المعضلة، فالبحث عن التكامل ضروريّ في تفسير المفاهيم.

وعلى الرغم من وصفه للنّحاة بالتعسّف والارتباك، وزعمه السير مع ما يقتضيه الأسلوب اللغوي وتحديد الفعلية والاسمية اعتمادًا على أساسٍ مختلف هو الدلالة على التّجدد والدلالة على الدوام و الثبوت فالمتأمل لتقسيمه يجده لا يختلف عن تقسيم النحاة إلّا في الجملة الاسمية التي يكون الخبر فيها جملة فعلية مثل: (البَدْرُ طلع) والسبب في ذلك أنّه لم يفرّق بين الأسماء ولا بين الأفعال، فكلّ اسم عنده يدلّ على الثبوت ولو كان يدلّ على التجدد والحدوث كاسم الفاعل، وكلّ فعل عنده يدلّ على التجدد ولو كان ماضيًا.

والباحث كما أسلفنا يعتمد بناء الجملة عنده على أساسين هما: الإسناد، والفكرة التامة أي المعنى التام، ولهذا هو لا يعتبر أسلوب النداء جملة لأنّه وإنْ دلّ على فكرة تامّة فهو يفتقر إلى الإسناد، يقول: "إنّ أسلوب النداء ينبني على شيئين أداة النداء ومنادى ومنهما ينشأ مركّب لفظي ليس فيه معنى فعل مقدّر، وليس فيه إسناد ولا يصح عدّه في الجمل الفعلية كما قصد النحاة إليه، ولا يصح أيضًا اعتباره جملة حتى ولو كانت غير إسنادية"[1]

وكذلك لا يعتبر ما يسميه النحاة جملة الشرط وجملة الجواب جملتين، فهما معًا جملة واحدة،لأنّ كلّ واحدة على حدة وإنْ تضمنت إسنادًا لا تعبّر عن فكرة تامة إلا مع أختها يقول: "فجملة الشرط إذن تتألف من عبارتين لا استقلال لأحداهما عن الأخرى، تسمّى العبارة الأولى شرطًا وتسمّى العبارة الثانية جوابًا وجزاءً وليست عبارة الشرط جملة كما يراد من الجملة فيما أثبتناه في الفصل الخاص بها، وإن تألّفت في ذاتها من مسند إليه ومسند، لأنّها على حدة لا تعبّر عن فكرة تامة أيضًا وهذه الفكرة التامة إنّما يعبّر عنها بجملة الشرط التي

1- المرجع السابق - ص 304.

تعتمد في وجودها على الشرط والجواب جميعا"[1]

وهكذا نجد أنفسنا أمام مصطلحات غامضة لا ندري إلى أي حدٍ يجوز تعميمها فالمركب اللفظي هل يقتصر على النداء أم تدخل فيه أساليب أخرى؟، ومصطلح عبارة هل يختص بالشرط والجواب أم هو أعم، وهل هو خلاف الجملة، فإذا وجدنا الباحث يقول: "ومن عبارات النفي أنْ تقول: لم أفعل، ولمّا أفعل"[2]

فهل يحق لنا أن نفهم أنّ (لم أفعل) عبارة وليست جملة أم العبارة أعم من الجملة بحيث تتضمن الجملة وما سواها، أم هو لا يقصد وضعها كمصطلح وإنّما هو تعبير منه وكفى؟

ومِن صور عدم التكامل بين المفاهيم عند الباحث أنّه عرّف الجملة الفعلية بقوله: "هي التي يكون فيها المسند فعلا لأنّ الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها"[3]

ويقول في موضع آخر موجِّهًا نقده لابن هشام: "أمّا تمثيله للاسمية بقوله: "قائم الزيدان" فغير موفق فيه، لأنها ليست بالجملة الاسمية في الواقع، لأن المسند إليه فيها فاعل لا مبتدأ وإنْ قيل في إعرابه إنه فاعل سدّ مسدّ الخبر، لأنّ كونه فاعلًا ينفي أن تكون الجملة اسمية"[4]

وإذا كانت ليست اسمية فهي فعلية لأنّ الجملة عنده قسمان: فعلية واسمية، ولا شيء غير ذلك، فإذا صحّ أنّه يعتبرها فعلية فأين الفعل فيها؟ إلّا إذا كان يعد اسم الفاعل من قبيل الفعل وليس كذلك لأنّه يعتبر جملة (الفجْرُ طالعٌ) اسمية[5] ولو كان يعتبره فعلًا أو بمنزلة الفعل لما عدّها اسمية.

1- المرجع السابق- ص 284.

2 - المرجع نفسه - ص 229.

3- المرجع نفسه - ص 41.

4- المرجع نفسه- ص 40 .

5- ينظرالمرجع نفسه - ص 170.

وفي ختام حديثه عن الجمل أوضح أنّ الجملة الفعلية تتألف من مسندِ ومسند إليه، والمسند هو الفعل تأخر أم تقدّم، أمّا المسند إليه فهو عند النحاة نوعان: فاعل أو نائب فاعل، وهم يدركون أنّ الفاعل نوعان: "فاعل يصدر الفعل عنه مختارًا مريدًا، وفاعل لا اختيار له ولا إرادة، ولكنّه يلتبس بالفعل ويتّصف به، ومثّلوا للأول بمثل قولهم: سافر زيد، وزيد هنا مختار في أن يفعل الفعل أو لا يفعله، ومثّلوا للثاني بمثل قولهم: انكسر الإبريق فالإبريق غير مختار في الانكسار، ولا مريد له ولكنّه يلتبس به تلبّسًا قسريًا"[1] واعتمادًا على هذا رأى أن يُسمّى المسند إليه في الجملة الفعلية فاعلًا سواء أكان الفعل مبنيًا للمعلوم أو مبنيًا للمجهول وهذا للتخلّص من باب (نائب الفاعل).

فالنائب عن الفاعل في رأي الباحث هو فاعل أيضا وإن كان لم يصدر عنه الفعل بل تلبّس به تّلبُّسًا يقول: "وإذا أردنا أنْ نوازن بين مثالين، بين قولنا: انكسر الزجاج وقولنا: كُسر الزجاج ظهر لنا أنّ المسند إليه في كل منهما فاعل فلم نكد نحِسُّ بالفرق بينهما، فكلاهما ممّا لا إرادة له ولا اختيار، وكلاهما ممّا قام بالفعل قيامًا اضطراريًا، وكلاهما من وجهة نظر المنطق قد وقع عليه الفعل، ولكنّهم مع ذلك يسمُّون المسند إليه في الجملة الأولى فاعلًا، ويسمُّونهُ في الجملة الثانية نائبًا عن الفاعل، وهي تسمية فرضها المنهج العقلي عليهم فرضًا، وأمّا المنهج اللغوي فيسوي بينهما لأنّ كلّا منهما مسند إليه"[2]

ويقرّر بعد هذا أنّ المسند في الجملة الفعلية نوعان:

فعل فاعله مختار وهو المبني للمعلوم بتعبير النحاة، وفعل فاعله لا اختيار له وهو المبني للمجهول عند النحاة، ويسمّي الأول: فعل الفاعل المختار ، والثاني: فعل الفاعل الذي لا اختيار له، ويمكن أن نمثّل للأول ب (ضَرَبَ) وللثاني ب (ضُرِبَ)، وعندما وقع في مشكلة الفعل المطاوع مثل: (اِنْكَسَرَ) فهو من جهة الوزن مبني للمعلوم، ومن جهة المعنى فاعله غير مختار، لأنّ: اِنكسَرَ و كُسِرَ لا فرق بينهما والمنهج اللغوي يسوي بينهما عند الباحث فهل (انكسر) من النوع الأول أم من النوع الثاني؟

1- المرجع السابق - ص 45.

2- المرجع نفسه - ص47.

للخروج من هذا الإشكال قال: "أمّا البناء السماعي الذي لا يقاس عليه، لأنّ العرب لم يتوسّعُوا فيه ولم يطبّقوه على كل فعل فهو بناء انفعل وافتعل وأشباههما."[1]

ولنا تعقيبان على ما أورده الباحث:

التعقيب الأول حول قوله: (انفعل وافتعل وأشباههما، بناء سماعي لا يقاس عليه لأنّ العرب لم يتوسعوا فيه) فهذا أمر يدعو للاستغراب كيف حكم عليه بأنه سماعيٌّ، ومعلوم أنّ زيادة النون وهمزة الوصل في (انفعل) مطردة ومحدّدة في كتب الصرف مع أشهر معانيها، وزيادة التاء وهمزة الوصل في (افتعل) كذلك، وأيضًا (تَفَعَّل) بزيادة التاء ومضاعفة العين، فهذه صيغ مطردة في الاستعمال والقياس بالإجماع، وكيف تكون سماعية وأنت يمكنك أنْ تأتي بفعل يدل على المعالجة وتبني منه على مثال (انفعل) وتأتي بفعلِ ثلاثي مُتعدٍ وتبني منه مثل (افتعل) وكذلك الأمر مع (تفعّل) دون أنْ تكون قد سمعت بذلك من قبل، وإذا كانت هذه الصيغ سماعية، فما هو القياسي؟ . ثم كيف ذهب إلى أنّ العرب لم يتوسعُوا فيه؟ ولو بحث في القرآن الكريم لوجد الكثير من هذه الأبنية مثل: (انبجست) (انبعث) (انسلخ) (انشقّ) (انصرفوا) (انطلق) (انفجرت)...

ومثل : (انتبذت) (انتشرت) (انتصر) ... ولو بحث في دواوين الشعر وأمثال العرب لما عاد خائبًا، وما يطرق مسامعنا منها ليس بقليل مثل: انعقد المؤتمر، وانطلقت الأشغال، وانتصر الفريق، وانتهى الموسم...فهل قَلْبُ القياسي إلى السماعي والكثير إلى قليل هو النقد والتوجيه للنحو؟

هذا وقد تعرّض الباحث لعدد من المناقشات والاعتراضات من قِبل كثير من الباحثين منهم إبراهيم السامرّائي[2]، وعبد الرحمن أيوب[3]وصلاح الدين الزعبلاوي[4]، وهذا ملخص ما

1- المرجع السابق - ص 48.

2 - ينظر إبراهيم السامرائي - الفعل زمانه وأبنيته - مطبعة العاني - بغداد ط 1966- ص 204

3- ينظر عبد الرحمن أيوب -الشكل والمضمون في التركيب اللغوي - مجلة الأقلام- العراق- عدد5،ماي 1966- ص43.

4- صلاح الدين الزعبلاوي - مع النحاة - منشورات اتحاد الكتاب العرب - دمشق ط1 -1992 - ص376

قالوه أعرضه مجملًا لتشابهه:

لقد تورط المخزومي أثناء تصنيفه للجمل في عنصر الدلالة الذي يفضِي إلى صعوبات جمّة عندما قرّر أنّ الجملة الفعلية هي التي يتصف فيها المسند بالتجدّد والحدوث والجملة الاسمية يدلّ فيها المسند على الثبات، وقد انطلق من مقالة الجرجاني الذي يرى أنّ عبد الله منطلق تدلُّ على الثبات وعبد الله ينطلق تدلُّ على الحدوث والتّجدد لكن الباحث لم يلتزم بما جاء عنه، ومثّل بأمثلة لا يتحقق فيها غرض الجرجاني ولا ما ذهب إليه، فالتّجدد الذي عناه الجرجاني مقصور على المضارع وأمثلة المخزومي تشمل الماضي فهو لم يقصر التجدد على المضارع، فكيف لنا أن نفهم التجدد والحدوث، وإذا أردنا أنْ نصنّف هذه الجمل وفق مقالة المخزومي فإنّ الأمر يؤول إلى غير ما أراد كما يظهر من هذه الأمثلة:

- (محمّد في البيت) جملة اسمية، لكن هل وجود محمد في البيت أمر ثابتٌ لا يتجدّد؟ أو لايجوز له أن يخرج ثمّ يعود؟
- (ابيضَّ محمد) لا بدّ أنْ تكون جملة اسمية لأنّ البياض وصفٌ ثابت لا يتجدد والجملة مبدوءة بفعل.
- (مات محمّدٌ) لا بدَّ أنْ تكون جملة اسمية لأن الموت أمر لا يتجدد ومع ذلك هي مبدوءة بفعل.

والتعقيب الثاني حول قوله : بأنّ (انْفعَل) و (فُعِل) لا فرق بينهما وقد قال به آخرون وهو ما يدعو إلى التساؤل: **هل الفاعل ونائب الفاعل شيئ واحد؟**

انطلاقا من تشابه الأحكام بين الفاعل ونائب الفاعل رأى بعضهم أنهما شيء واحد، ورأى آخرون أنهما مختلفان، فما حقيقة ذلك؟

وضع النحويون في حد الفاعل ما يخرج نائب الفاعل من التعريف فابن السراج استعمل عبارة (هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل) ليفرق بينه وبين ما بني

للمفعول.[1]

واستعمل ابن الحاجب عبارة: (هو ما أسند إليه الفعل أو شبهه وقُدِّم عليه على جهة قيامه به) فصيغة (على جهة قيامه به) تخرج نائب الفاعل لأن الذي يقوم بالفعل هو الفاعل، فحتى الذي لا يحدث الفعل هو على هذه الجهة، وهي جهة من قام بالفعل لأن نائب الفاعل هو على جهة من وقع عليه الفعل، وهي جهة فُعِلَ و يُفْعَلُ.[2]

وابن مالك استعمل عبارة (غير مصوغ للمفعول) وهي عبارة صريحة في إخراج نائب الفاعل من الحد[3]، وتبعه الأبَّذي صاحب حدود النحو، فنقل التعريف بلا زيادة[4].

فإذا عدنا إلى أبي علي الفارسي وجدناه يعرف الفاعل بقوله: "إعراب الفاعل رفع وصفته أن يسند الفعل إليه مقدما عليه"[5].

وهو تعريف لا يتضمن ما يشير إلى إخراج نائب الفاعل من الحد إلا أنه أشار إلى عدم اشتراط كون الفاعل أحدث الفعل على الحقيقة ، ولهذا مثل بـ يطيب الخبرُ، ولم يخرج عبد الله، ولم يورد أمثلة عن نائب الفاعل مما يدل على أنه موضوع مستقل لا يدخله في موضوع الفاعل، ويدعم هذا أنه خصص الباب الموالي للفعل المبني للمفعول به وتحدث عن الأنواع التي يسند لها هذا الفعل، دون أن يذكر أنها فاعل له، وأكثر من هذا أنه قال في اختيار المفعول الذي ينوب على الفاعل في حال تعدد المفاعيل وأمن اللبس: "فجاز لذلك أن نقيم كل واحد منهما مقام الفاعل"[6]، ولو كان يعتبره فاعلا هل كان يقول: يقوم مقام الفاعل؟ فهل يقوم الشيء مقام نفسه؟ وتبعه ابن جني فلم يذكر في الحد ما يخرج نائب الفاعل، لكنه

1- ينظر ابن السراج- الأصول في النحو- تح: عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة- بيروت، لبنان- ط1996،3-ج1- ص72.

2- ينظر الاستراباذي- شرح الكافية- ج1- ص179.

3- ينظر ابن مالك- التسهيل - ص75.

4- ينظر ابن قاسم المالكي- شرح حدود النحو للأبذي - ص90.

5- أبو علي الفارسي- الإيضاح العضدي - ج1- ص63.

6- المصدر نفسه - ج1- ص73.

أخرجه بالتمثيل[1]، وكذلك خصص له بابا مستقلا سماه "المفعول الذي جعل الفعل حديثا عنه وهو ما لم يسم فاعلُه"[2].

وكذلك فعل الزمخشري حيث لم يذكر في حدِّ الفاعل ما يخرج النائب عن الفاعل، إلّا أنّه لم يذكرهُ في التمثيل مما يدلّ على أنّه غير معتبر عنده[3]، يؤكد ذلك أنّه أفرد له بابًا خاصًا[4].

والذي صرح بأن الفاعل ونائب الفاعل شيء واحد من القدماء هو عبد القاهر الجرجاني أثناء شرحه كلام أبي علي الفارسي السابق حيث قال: "اعلم أن الشريطة إذا كانت ما ذكرنا من أن من يسند الفعل إلى الاسم مقدما عليه، فلا فصل بين ضُرِبَ زيدٌ وضَرَبَ زيدٌ في جواز تسمية كل واحد منهما فاعلا، وإذا جاز أن يسمى نحو: مات زيد فاعلا مع أنه عار من الفعل ومفعول في المعنى من حيث أن الله تعالى أماته، جاز أيضا أن يسمى زيد في قولك ضُرِبَ زيدٌ فاعلا وإن كان قد وقع عليه الفعل في المعنى وذاك لما ذكرنا من أن الاعتبار بأن يكون الفعل مسنداً إليه مقدّما عليه"[5].

ويفهم من هذا، ومن كلامه عن المبني للمفعول[6] أنه لا يلغي الفعل المبني للمفعول وإنّما يلغي مصطلح نائب الفاعل ويضع مكانه مصطلح فاعل، فالأمر يتعلق بالتسمية لا غير، ويصير الأمر عنده على حد ما فهمت:

- فعل معلوم + فاعل.
- فعل مبني للمفعول + فاعل.

وتجدني مقتنعا بما قاله صاحب (العلاقات الإسنادية في القرآن الكريم) تعقيبا على

1- ينظر ابن الخباز- توجيه اللمع - ص119.

2- ينظر المرجع نفسه - ص128.

3- ينظر- الزمخشري- المفصل- ص65.

4- ينظر المرجع نفسه – ص347 .

5- عبد القاهر الجرجاني- المقتصد في شرح الإيضاح - ص346.

6- ينظر المصدر نفسه- ص345.

كلام الجرجاني: "والفرق بينهما أن إسناد الفعل المعلوم يكون للفاعل، وأن إسناد ما لم يسم فاعله يكون لغير الفاعل، فكان لزاما أن تتنوع التسمية، لإيضاح خاصية كل منهما، ارتباطا بالاسناد النحوي والإسناد المنطقي ودليلا على دقة النحاة"[1].

أما عند المحدثين فنجد منهم من يسوي بين الفاعل ونائب الفاعل، ويلغي باب المبني للمجهول ونائب الفاعل بأكمله.

فمهدي المخزومي يذهب إلى التسوية بين الفاعل ونائب الفاعل معتمدا –حسب قوله– على سيبويه الذي عالج الموضوع بقوله: "هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل لأنك لم تشغل الفعل بغيره ، وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل"[2]، ومعتمدا على ما نقله الرضي في شرحه على الكافية من أن ما يسمى بالنائب عن الفاعل "هو عند عبد القاهر و الزمخشري فاعل اصطلاحا"[3] فتوصل إلى "أن المسند إليه في الجملة يسمى فاعلا سواء أكان الفعل مبنيا للمعلوم – على حد تعبيرهم– أم مبنيا للمجهول، تخلّصًا من إفراد باب مستقل لما يسمونه النائب عن الفاعل، فالنائب عن الفاعل في رأينا فاعل أيضا وهو فاعل لم يصدر عنه الفعل بل تلبس به تلبسا"[4]، ويُفهم من بقية كلامه أنه يوجد في هذا المجال موضوع واحدٌ:

فعل+ فاعل – ولا يهم الترتيب – على النحو التالي:

فعل+ فاعل مختار: سافر زيد.

فعل+ فاعل غير مختار للفعل ولكنه تلبس به تلبسا وهو المبني للمجهول عند النحاة مثل : كُسِرَ الزجاجُ، وكُسِرَ وانْكسَرَ لا نكاد نحس بالفرق بينهما[5].

1- المبروك زيد الخير- العلاقات الإسنادية في القرآن الكريم - دار الوعي - الجزائر - ط1،2011 - ص77.

2- سيبويه- الكتاب - ج1- ص33.

3- الرضي الاستراباذي- شرح الكافية- ج1- ص180.

4- مهدي المخزومي- في النحو العربي نقد وتوجيه - ص46.

5 ينظر المرجع نفسه- ص47.

وإلى مثل هذا يذهب إبراهيم السامرائي في التسوية بين الفاعل ونائب الفاعل وإلغاء المبني للمجهول قال: "وإذا أَمْضَيْنَا في بَحْثِ البناء للمجهول من حيث علاقته بمرفوعه وهي علاقة إسناد في كثير من الأفعال، كنا قد ساوينا بين نائب الفاعل والفاعل وعلى هذا فإن (ضُرِبَ زيدٌ) مثل (قام زيدٌ) من حيث أن (زيداً) في كلتا الجملتين مسند إليه، وقد لمح النحاة الأقدمون شيئا من هذا، فقد جاء في شرح الكافية: أن ما يسمى بالنائب عن الفاعل عند عبد القاهر والزمخشري فاعلا اصطلاحا"[1]، ويبين أنه ما دام الأقدمون قد أشاروا في حد الفاعل إلى أنه يمكن أن يكون واقعا منه الفعل كما يمكن أن يكون متصفا به ولهذا فإنّ القيام به لا يعني بالضرورة أنه الفاعل الحقيقي بل قد يسند إليه الفعل ويتصف به دون أن يقع منه" فإذا قلت سقط الجدار ومات زيد لم يكن الجدار فاعلا للسقوط بالمعنى الحقيقي وكذلك مات زيد فإن (زيد) ليس فاعلا حقيقة ولكنه فاعل في الاصطلاح النحوي ومثل هذا (انْكَسَر الزجاج) فالزجاج ليس فاعلا حقيقة ولكنه فاعل في الاصطلاح النحوي، ومن هنا يبدو أن كُسِر الزجاج جملة فيها الفعل مبنيا على (فُعِل) وهذا البناء من حيث علاقته بالاسم المرفوع لا يختلف في شيء عن الأفعال المذكورة فكما أن الفاعل في سقط ومات وانكسر لم يقم بالفعل وهو ليس فاعلا حقيقة فكذلك هنا(...) وعلى هذا نستطيع القول: أنه إذا كانت الأفعال سقط ومات وانكسر تفيد أن مرفوعها ليس فاعلا حقيقة ولكنه اتصف بالحدث اتصافا لازما فهو مثل (كُسِر) الذي اتصف به مرفوعه الاتصاف نفسه ولم يكن فاعلا في الحقيقة"[2] وفي موضع آخر قال:" وقد دلّ الاستقراء على أن هُزِم مثل انهزم، وكُسِر مثل انكسر وتكسَّر وقُلِبَ وانْقلبَ، وشُهِر واشتهر ، وزُجِر وازدجر، وشُغِل واشتغل وهُدِم وانهدم وتهدّم وحُسِر وانحسر وحُسِم وانحسم وبُلِي وابتلي... يشترك فيها ما دعي بالمبني للمجهول وما سمي بالمطاوع الذي لم نرى له وجودا في إعراب المعربين"[3]، وأضاف "أريد بعد هذه البسطة أن أنفي مسألة البناء للمجهول ومسألة النائب عن الفاعل، وأرى أن ما دعي مجهولا بناء من أبنية الفعل يؤدي ما يؤديه بناء (افْتَعَل) وبناء (انْفَعَل) وقد يأتي في هذا السياق (فَعَّل)

1- إبراهيم السامرّائي- الفعل زمانه وأبنيته - ص93.

2- المرجع نفسه - ص94.

3- إبراهيم السامرّائي- من سِعة العربية- دار الجيل- بيروت- لبنان- ط1- 1994- ص81.

و(تَفَعَّلَ)"[1].

وتعقيبا على ما ذهب إليه الباحثان أقول:

أولا: إن ما اعتمد عليه الباحثان في تبرير ما ذهبا إليه من أنّ القدماء قالوا بالتسوية بين الفاعل ونائب الفاعل لا أراه – من وجهة نظري– سديدا، فنصُّ سيبويه الذي استدل به المخزومي لا يدل على التسوية المزعومة كل ما في الأمر أنه أشار إلى أنّ الفعل يسند إلى الاسم المرفوع بعده وهو الفاعل، فإن لم يشغل بالفاعل شغل بالمفعول وأنّ الفاعل والمفعول به الذي ينوب عن الفاعل سواء في أنّ كلّ واحد منهما مسند إليه الفعل فارتفع بذلك ولم يخالف في هذا أحد، وحديث سيبويه عن إسناد الفعل وارتفاع المسند إليه سواء أكان فاعلا أم مفعولا به، فكيف فهم الباحث التسوية بين الفاعل ونائب الفاعل من هذا النص؟.

أما قول الرضي وقد استشهد به الباحثان فهو لا يدل على القول بأن نائب الفاعل هو الفاعل وإنما الحد لا يمنع من دخوله ويدل على ذلك التمثيل الذي مثل به الفارسي و الزمخشري والتمثيل عند القدماء جزء من التعريف وقد تحدثنا عن التعريف الإجرائي في أول البحث، نعم الجرجاني صرح بذلك وهو يقول بالتسوية من حيث المصطلح فقط لا من حيث المعنى كما يذهب إلى ذلك الباحثان، ولو أكملا العبارة محل الاستشهاد لظهر ذلك جليا فقد قال الاستراباذي: "وخلافهم لفظي راجع إلى أنه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل أو لا؟ وليس خلافا معنويا"[2].

ثانيا: يذهب المخزومي إلى أن (سافر زيد) فعل فاعله مختار و(كُسِر الزجاج) فعل فاعله غير مختار[3]، وتحديد ذلك بصيغة الفعل فإن كانت الصيغة بالبناء للمعلوم بتعبير النحاة فالفاعل مختار وإن كانت الصيغة بالبناء للمجهول بتعبير النحاة فالفاعل غير مختار ولما اعترضته صيغة (انْكَسَر الزجاج) وهي ليست من بناء المجهول ومع ذلك فاعلها غير مختار وصف البناء المطاوع بالسماعي ! وقد ناقشنا ذلك، فماذا يقول عن مثل مات الرجل،

1- المرجع السابق- ص83.

2- الرضي الاستراباذي- شرح الكافية - ج1- ص180.

3- ينظر مهدي المخزومي في النحو العربي نقد وتوجيه - ص47.

وسقط المطر، ونبت الزرع؟ فهل الفاعل مختار أم هل البناء للمجهول أم هل الصيغة سماعية؟!

ثالثا: كذلك يذهب إبراهيم السامرائي إلى أن الأفعال (سقط ، مات، انكسر)، تفيد أن مرفوعها اتصف بالحدث اتصافا لازما ولم يقع منه الفعل، وكذلك (كُسِر) اتصف مرفوعه بالحدث الاتصاف نفسه ولم يقع منه الفعل[1]. وأتحفظ على هذه التسوية فسقط الجدار تدل على أن الجدار لم يقع منه الفعل وإنما اتصف به كما قال، وكذلك الأمر مع مات زيد، وانكسر الزجاج، لكن هل (الزجاج) في جملة (كُسِر الزجاج) اتصف بالفعل الاتصاف نفسه كما قال الباحث؟ لا أعتقد ذلك فالصيغة لا تدل على ذلك، فقول النحاة: الفاعل يقع منه الفعل على وجه الحقيقة أو يتصف به، فالاتصاف به عندهم هو بأن يوصف بأنه فاعل حتى لو كان غير ذلك في الحقيقة لا أن يوصف بأنه مفعول، فإذا مثّلنا لذلك بقولنا: (ما ضرب زيدٌ بكرا) نقول: زيد اتصف بالفعل لأنه يصح أن يقال زيد ضارب فيوصف بأنه فاعل بغض النظر عن الحقيقة وغيرها، ولا نقول بكرا اتصف بالفعل لأننا لا نقول: بكر ضارب، بل نقول: بكر مضروب فنصفه بأنه مفعول لا فاعل، وحتى لو أسندنا له الفعل في مثل:(ضُرِب بكر) لا نقول بكر اتصف بالفعل لأننا مازلنا في هذه الحال أيضا لا نقول: بكر ضارب، بل نقول بكر مضروب، وكذلك في أمثلة الباحث نقول:

– سقط الجدار← الجدار اتصف بالفعل لأننا نقول: الجدار ساقط، فهو فاعل وإن لم يفعل حقيقة.

– مات زيد ← زيد اتصف بالفعل لأننا نقول :زيد ميت فهو فاعل وان لم يفعل حقيقة.

– انْكَسَر الزجاج ← الزجاج اتصف بالفعل لأننا نقول: الزجاج مُنكسِر فهو فاعل وإن لم يفعل حقيقة .

ونأتي إلى (كُسِر الزجاج) فلا نقول: الزجاج اتصف بالفعل لأننا لا نقول (الزجاج كاسر) فنصفه بأنه فاعل، بل نقول: الزجاج مكسور فهو مفعول وليس فاعلا والذي اتصف

1- ينظر إبراهيم السامرائي- الفعل زمانه وأبنيته- - ص94.

بالفعل مجهول من حيث دلالة الصيغة عليه.

ومن هذا لا أوافق الباحث في أنّ بناء (كُسِر) في علاقته بالاسم المرفوع لا يختلف في شيء عن الأفعال: سقط، مات، انكسر، في علاقتها بالاسم المرفوع بعدها بل الاختلاف بيّن كما أوضحنا.

رابعا: يذهب الباحثان إلى أن بناء (فُعِل) وما ماثله لا يختلف عن بناء (انْفَعَل) وما ماثله، ومثّل المخزومي لذلك بـ (كُسِر الزجاج وانكسر الزجاج)[1].

و مثّل إبراهيم السامرائي بكثير من الأفعال منها: انهزم وهُزِم وكُسِر وانكسر وتكسّر...[2]

وهي دعوة خطيرة فوجود بعض الأمثلة التي ينطبق عليها ما قالاه ليس مبررا لتعميم الحكم دون مراعاة ما ينجر على ذلك، فإذا كان فاعل (فُعِلَ) لا إرادة له ولا اختيار ويلحق به بناء انْفَعَل وافْتَعَل وتَفَعَّل في عدم القدرة على إحداث الفعل، فكيف يكون تفسير الآيات الآتية على سبيل المثال:

قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱنصَرَفُواْۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم ﴾[التوبة: 127]

وقال تعالى:﴿وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمۡۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٞ يُرَادُ﴾[ص: 6]

وقال عز وجل:﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا ١٢﴾[الشمس: 12]

فهل الأفعال: (انصرفوا، انطلق، انبعث) أفعال فاعلها مختار أم غير مختار؟ إذا كان القياس بما قال الباحثان فإنّه غير مختار، وإذا كان كذلك فكيف يكون معنى الآيات؟ ويكفي أن نقول: هل عاقر الناقة غير مختار؟ ولم وصف بالشقاوة يا ترى؟

إنّ ما يترتب على هذه الدعوة ليس بالهين، ورحم الله علماءنا لم يتورطوا في مثل هذا القول.

1- ينظر مهدي المخزومي- في النحو العربي نقد وتوجيه - ص47.

2- ينظر إبراهيم السامرائي- من سعة العربية- مرجع سابق- ص81.

إن بناء (فُعِل) يسند إلى اسم مرفوع هو مفعول به في الأصل وقد سموه المفعول الذي جُعِل الفعل حديثا عنه[1].

أما بناء(انْفَعَل وافْتَعَل وتَفَعَّل) فيسند إلى اسم مرفوع هو الفاعل سواء أوقع منه الفعل أم لم يقع وهو في عدم وقوع الفعل منه كغيره من الأفعال، ومرد ذلك إلى الدلالة لا إلى البناء.

ثم إذا وضعنا فُعِل وانْفَعَل وما ماثلها في باب واحد فكيف نفسر امتناع وقوع الأمر من الأول، ووقوعه من الثاني ، فنقول في الأول : صُرِف ، يُصْرَف، ولا نأتي بالأمر، ونقول في الثاني: انْصَرَفَ ينْصَرِف انْصَرِف فنأتي بالأمر.

إن النحاة ما كانوا ليبنوا قاعدة على كُسِر وانْكَسَر وبضعة أمثلة، لأنّ الفرض لا يرتقي إلى مصاف القاعدة أو القانون حتى تثبت صحة تعميمه على جل الحالات، ووجود بعض الحالات الاستثنائية أو الشاذة ينبغي أن لا يتخذ ذريعة لهدم القاعدة، فيكفي أن تُفَسَّر أو تُؤوَّل بما يلائم الموقف ويحافظ على طرد القاعدة وانسجامها مع عموم الظاهرة المدروسة، وذلك من تكامل المفاهيم.

4-2-3- تمام حسان:

محاولة منه لوصف نظام اللغة العربية وصفًا شاملًا وإعادة ترتيب الفكر النحوي، وفهم العربية الفصحى معناها ومبناها تحدّث تمام حسان عن الخطوات التي قام بها النحاة وطريقة دراستهم، ثم قال: "المعروف أنّ هذا الجانب التحليلي من دراسة النحو لا يمس معنى الجملة في عمومه لا من الناحية الوظيفية العامة كالإثبات والنفي والشرط والتأكيد والاستفهام والتمني الخ.ولا من ناحية الدلالة الاجتماعية التي تتبني على اعتبار المقام في تحديد المعنى وإنْ كانت تمس ناحية من نواحي الترابط بين أجزاء الجملة بروابط مبنوية أو معنوية ذكروها فرادى، ولم يعنوا بجمعها في نظام كامل"[2]ثمّ أضاف: "والذي نريد أن نخلص إليه هنا أنّ دراسة النحو كانت تحليلية لا تركيبية أي أنّها كانت تعني بمكونات التركيب أي بالأجزاء

1- ينظر ابن الخبّاز- توجيه اللمع - ص128.

2- تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها - ص16.

التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه"[1]

وبعد أن وصف عمل النحاة وعدم إدراكهم لطبيعة التعارض بين مطالب التحليل ومطالب التركيب وعدم فطنتهم لأهمية الظواهر السياقية في تحديد المعنى النحوي، قال: "وإذا كان النحو على الصورة التي شرحتها هو تقعيد أبواب المفردات فقد كانت الحاجة معه ماسّة إلى دراسة أبواب الجمل"[2]

وفي تبريره ضرورة إعادة النظر في أقسام الكلم قال: "إنّ التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم فأمثل الطرق أنْ يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين فيبنى على طائفة من المباني ومعها (جنبًا إلى جنب فلا تنفكُّ عنها) طائفة أخرى من المعاني"[3]

واعتمادًا على ضرورة مراعاة هذه المبادئ وهي:

دراسة أبواب الجمل ومراعاة مطالب التحليل ومطالب التركيب ووضع الظواهر السياقية في الحسبان مع اعتماد النظر في المبنى والمعنى متلازمين، رأى أن يقسم الجملة وفق مبدأين: تقسيم من حيث المبنى وآخر يعتمد المعنى فخلص إلى الآتي:[4]

- تنقسم الجملة من حيث المبنى إلى أربعة أقسام هي:

الجملة الاسمية – الجملة الفعلية – الجملة الوصفية – الجملة الشرطية

- وتنقسم من حيث المعنى إلى ثلاثة أقسام هي:

1– جملة الخبر وتضم الإثبات والنفي والتأكيد.

1- المرجع السابق - ص16.

2- المرجع نفسه- ص 17.

3- المرجع نفسه - ص 87.

4- ينظر تمام حسان - الخلاصة النحوية - ص 12 و 105 وما بعدها.

2- جملة الشرط وهي لا خبرية ولا إنشائية.

3- جملة الإنشاء وتحتها:

(أ) الإنشاء الطلبي ويضم: الأمر، النهي، التحضيض، العرض، والإغراء والتحذير، الاستفهام، التمني ، الترجي، الدعاء، النداء، الاستغاثة.

(ب)الإنشاء الإفصاحي ويضم: القسم ، العقود ، الندبة، التعجب ، المدح ، الذم ، الإخالة الحكاية الصوتية.

وما نلاحظه من هذا أنّه جعل الشرط قسمًا مستقلًا ، وصنّفه مرّة باعتبار المبنى وأخرى باعتبار المعنى، وأكّد ذلك بقوله:

"ويلاحظ القارئ أنّ الإطار التّصنيفي العام كان دائمًا موضع اهتمام الدراسة النحوية ولكن إضافات قد حدثت هنا على النحو التالي:

- جعل جملة الشرط جملة مستقلّة عن الخبر والإنشاء.
- تقسيم الجملة الإنشائية إلى طلبية وإفصاحية."[1] بينما في (اللغة العربية معناها ومبناها)[2]جعل الشرط ضمن الإنشاء حيث جعل الإنشاء ثلاثة أقسام هي: الطّلب والشرط والإفصاح، وما يمكن قوله حول الشكل العام لهذا التقسيم أنّ الباحث صنّف الجمل تصنيفين أحدهما باعتماد المبنى فقط والآخر باعتماد المعنى فقط ولم يجعل التقسيم يراعي المبنى والمعنى جنبًا إلى جنب،وكان قد أعرب أنّ التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى وعلى كلّ حال فالنحاة أيضًا قسّموا الجملة على أساس من المبنى إلى اسمية وفعلية وبعضهم أضاف الظرفية والشرطية، وقسّم البلاغيون الجملة إلى خبر وإنشاء.

1- ينظر المرجع السابق - ص 137.

2- ينظر تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها - ص 124.

أولا: تقسيم الجملة من حيث المبنى:

وإذا تأملنا التقسيم من حيث المبنى وحاولنا البحث عن أساس هذا التصنيف، وجدنا الإسناد هو الأساس الأول حيث قال: "ركنا الجملة عمدتان والمكمّلات فضلات ولا غنى عن العمدة ومِن ثمّ تُقدّر إنْ لم تُذكر"[1] وقال في موضع آخر: "فعلاقة الإسناد مثلًا وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر ثمّ بين الفعل والفاعل أو نائبه تصبح عند فهمها وتصورها قرينة معنوية على أنّ الأول مبتدأ والثاني خبر أو على أنّ الأول فعل والثاني فاعل أو نائب فاعل ويصل المعرب إلى قراره"[2] ولكن الإسناد يجعلنا نقرر أنّ هذا التركيب جملة، فما هو نوعها؟ يرشدنا الباحث في تحديد نوع الجملة إلى اعتماد" قرائن أخرى لفظية تعينها على تحديد نوعها فنلجأ إلى مباني التقسيم لنرى إنْ كان طرفا الإسناد اسمين أو اسمًا وصفة أو اسما وفعلاأوفعلًا واسمًا"[3] ومنه نفهم أنّ تحديد نوع الجملة يعتمد على الإسناد وعلى مباني التقسيم وهو الأمر الذي اعتمده النحاة فالإسناد المفيد والمقصود ينتج جملة ومباني التقسيم وقابليتها للإسناد تحدّد الأنواع، ومباني التقسيم في التراث النحوي كما هو معلوم اسمٌ وفعلٌ وحرف ،والاسم يقبل أنْ يكون مسندًا و مسندًا إليه، والفعل يأتي مسندا ولا يُسْنَد إليه، والحرف لا يُسنَد ولا يُسنَد إليه ،فتكون العلاقة في أصل الوضع على النحو التالي مع الإشارة إلى أنّ العلامة (×) ترمز إلى الإسناد:

اسم × اسم – محمدٌ قادم = جملة اسمية

فعل × اسم – حضر محمدٌ = جملة فعلية.

وتلحقها تحويلات فنحصل على أشكال أخرى من التراكيب ، كأن يتقدم الاسم على الفعل (محمد حضر) فتصير الجملة اسمية أو يكون مع المبتدأ ظرف أو جار ومجرور فيتعلّقان بمحذوف خبر أو يرتفع بهما الاسم فتكون الجملة ظرفية عند بعضهم، وقد يدخل

1- تمام حسان - الخلاصة النحوية - ص155.

2- تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها - ص191.

3- المرجع نفسه - ص 192.

الفعل مع فاعله في أسلوب الشرط فتبقى الجملة فعلية أو توصف بأنها شرطية.

وباعتبار الباحث يعتمد بشكل أساسي على أبواب التقسيم في تصنيف الجمل، وأبواب التقسيم عنده تختلف عمّا هو في التراث النحوي إذ عدّها سبعة وهي[1]:

الاسم، الصّفة، الفعل ، الضمير ، الخالفة ، الظرف ، الأداة ، وهذه الأقسام منها ما يأتي مسندًا ومسندا إليه وهو الاسم والصفة والضمير، ومنها ما يأتي مسندا ولا يأتي مسندًا إليه وهو الفعل والخالفة ، ومنها ما لا يأتي مسندًا ولا مسندًا إليه وهو الظرف والأداة، مع الإشارة إلى أنّه يجعل أسماء الإشارة والأسماء الموصولة من الضمائر، ويجعل الظرف يقتصر على : إذْ ، إذا ، إذًا ، لمّا ، أيّان ، متى، للزمان وَ: أين ، أنّى ، حيث، للمكان والبقية يجعلها أسماء.

وأظن أنّه يمكن تشكيل علاقات باعتماد مباني التقسيم التي حدّدها، وفق قابليتها للإسناد فنحصل على الحالات التالية:

	التركيب الإسنادي	المثال	نوع الجملة
1	اسم × اسم	محمّدٌ أسد	اسمية
2	اسم × صفة	محمّدٌ صادق	اسمية
3	اسم × ضمير	محمّدٌ هنا	اسمية
4	اسم × فعل	محمّدٌ فاز	اسمية
5	صفة × اسم	أفائز أخواك؟	وصفية
6	صفة × صفة	أناجح المجتهدون؟	وصفية
7	صفة × ضمير	أفائز أنت ؟	وصفية

1- ينظر المرجع السابق- ص86.

8	صفة × فعل	القادم يشبه أبي	وصفية
9	فعل × اسم	ينجح محمّدٌ	فعلية
10	فعل × صفة	ينجح المجتهدون	فعلية
11	فعل × ضمير	نجحتَ	فعلية
12	ضمير × اسم	أنا أخوك	غير محدّدة
13	ضمير ×صفة	أنت فائز	غير محدّدة
14	ضمير ×ضمير	ها أنتم أولاء	غير محدّدة
15	ضمير × فعل	أنتَ تحب وطنك	غير محدّدة
16	خالفة × اسم	نِعْمَ الرجل محمّد	إفصاحية
17	خالفة × صفة	حبّذا ساكن الجزائر	إفصاحية
18	خالفة × ضمير	نِعْمَ الرجل أنتَ	إفصاحية

بعد قراءة الجدول نلاحظ أنّ الجمل الواقعة في الخانات: (12) (13) (14) (15) هي جمل تبدأ بضمير وهي غير محدّدة النوع عند الباحث فجملة (أنا أخوك) لايمكن أنْ نجعلها اسمية لأنّ الاسم واقع خبرًا والخبر غير محدّد لنوع الجملة بدليل عندما جاء الخبر صفة في الجملة (محمد صادق) عدّها اسمية اعتمادًا على المبتدأ وفي مثالنا: المبتدأ ضمير وكذلك الجملة الموالية (أنت فائز) لا يمكن اعتبارها وصفية اعتمادًا على الخبر لأنّ الخبر لا يعتمد عليه في تحديد نوع الجملة، ووقوعه وصفًا هو الأصل كما قال: "الأصل في الخبر أن يكون وصفا مشتقا مفردًا"[1] والمبتدأ ضمير وليس اسمًا، وفي الجملة الموالية يكبر الإشكال لأنّ

1- تمام حسان - الخلاصة النحوية - ص 105.

المبتدأ ضمير والخبر ضمير: (ها أنتم أولاء) فما نوع هذه الجملة؟ ، وفي الجملة الموالية: (أنت تُحبُّ وطنك) المبتدأ ضمير والخبر جملة فعلية فلا يمكن تصنيفها في الجمل الفعلية كما لم نصنّف جملة (محمد فاز) في خانة الجملة الفعلية، والمبتدأ ضمير، فما نوع هذه الجملة؟ فالجمل المذكورة تبدأ بضمير بدءًا أصيلًا وعلى أساس البدء الأصيل صنّف الباحث بقية الجمل إلى اسمية أو وصفية أو فعلية، ما عدا الجملة الافصاحية، وهي ليست من الجمل المعتمد في تقسيمها على المبنى، فأين نضع هذه الجمل التي تبدأ بضمير؟

لا يمكن أنْ تكون اسمية أو وصفية لأن الضمير قسم قائم بذاته كما يقول الباحث: "وبهذا يختلف الضمير عن الأسماء والصفات فلا يمكن عدُّه اسمًا من الأسماء وإنّما ينبغي له أنْ يكون قسمًا قائمًا بذاته من أقسام الكلم"[1] ويؤكد ذلك مرة أخرى بقوله: "ويكون الضمير مضافًا إليه فيضام المضاف ولكنّه لا يكون هو مضافًا أبدًا فتفترق الضمائر بهذه السِّمة الأخيرة عن الأسماء والصفات ومن ثمّ لا تكون منها وتصبح بذاتها قسمًا مستقلًا"[2] وبعد هذا التأكيد على إخراج الضمير من الأسماء والصفات لا يمكن أنْ نجعل هذه الجملة من قبيل الجمل الاسمية ولا الوصفية وتبقى جملة الضمير تبحث عن مكان.

وإنْ كان أكبر الظن لدينا أنّ الباحث يجعلها ضمن الجملة الاسمية، أقول هذا اعتمادًا على ما أورده في باب الجملة الاسمية عند حديثه عن قرينة الرتبة ففي وجوب حفظ الرتبة جعل من حالات وجوب تقديم المبتدأ أنْ يتصل به لام الابتداء وضرب لذلك مثلًا: (لأنتم أشدُّ رهبة في صدورهم)[3] ممّا يدل على أنّه يقول باسمية هذه الجملة، والجملة الاسمية عنده كما عند النحاة تتكون من مبتدأ و خبر، والمبتدأ يكون اسمًا قال: "تقدّمَ أنّ المبتدأ من شأنه أنْ يكون اسمًا معرفة"[4] وإذا تأملنا الجملة ممثلة في الآية الكريمة ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم﴾ [الحشر:13] نجدها تبدأ بضمير وخبرها وصف فمن أين جاءتها الاسمية وركناها لا يحتويان على اسم؟ ومثال آخر نجده في حالات وجوب عكس الرتبة حيث نصّ على

1- تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها - ص 112.

2- المرجع نفسه - ص 112.

3- ينظر تمام حسان- الخلاصة النحوية - ص109.

4- المرجع نفسه - ص 105.

وجوب تأخير المبتدأ إذا كان الخبر من ألفاظ الصادرة نحو: (أين أنت) فهذه الجملة المبتدأ فيها ضمير والخبر ظرف فمِن أين حصلت على الاسمية ؟ ففي مثل هذه الحالات هل الخلل في تصنيف مثل هذه الجمل ضمن الجمل الاسمية وهي ليست اسمية أم في تصنيف الضمائر خارج دائرة الأسماء وهي من الأسماء؟

موضع آخر يشوبه كثير من الغموض هو ما تعلّق بالجملة الافصاحية وتحديدًا صيغ المدح والذم التي يسمّيها خوالف ويعتبرها صيغًا مسكوكة تجري مجرى الأمثال[1]، والإعراب الذي ارتضاه لها أنْ تكون الخالفة مع ضميمتها خبرًا مقدّمًا ويكون المخصوص بالمدح والذم مبتدأ مؤخرًا[2]

لكنّه في باب الجملة الاسمية وفي الحالات التي يضمر فيها المبتدأ يأتينا بهذه الجملة ليبيّن لنا أنّه يمكن تقدير مبتدأ محذوف قبل المخصوص بالمدح الذي يصير خبرًا له، وذلك مثل: (نِعْمَ الصديقُ زيدٌ)[3] فزيدٌ خبر مرفوع لمبتدأ محذوف تقديره (هو) وكأنّي به يعود إلى ما قاله النحاة. قد نجد مبررًا لهذا القول وهو أنّه يقصد عجز الجملة أو الجملة الثانية التي قدّر لها مبتدأ محذوفا، وإذا كان المحذوف ضميرًا فهل هي جملة اسمية؟ لكن المحيّر في الأمر هو أنْ نجد هذه الصيغة المسكوكة التي تجرى مجرى المثل تتحول فجأة إلى جملة فعلية يناقش فيها إمكانية تأنيث الفعل مطابقةً للفاعل المؤنث من عدمها، فقد جاء في باب الجملة الفعلية عند تعرضه للفعل والفاعل مخطط لبنية الفعل والحالات التي تلحقه فيها تاء التأنيث جوازًا ومنها أن يأتي الفاعل بعد الفعل بلا فاصل ومثّل لذلك بهذه الجملة: (هندٌ نِعْمَتِ الفتاة) و (هندٌ نِعْمَ الفتاة)[4] ولا شك في أنّه يقصد الفعل (نِعْمَ) قد تلحقه التاء فنقول (نِعْمَتْ) وقد لا تلحقه فنقول: (نِعْمَ) والفاعل مؤنث هو (الفتاة) وقد جاء بعد الفعل بلا فاصل فجاز الأمران، ومجيء هذه الجملة الإفصاحية المكوّنة من صيغة مسكوكة للإخالة في باب الجملة الفعلية واعتبار (نِعم) فعلًا و(الفتاة) فاعلًا أمرٌ يتضارب مع ما قرّره سابقًا، قد يقال إنّ هذه الجملة

1- ينظر تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها- ص 117. والخلاصة -ص 150.

2 - ينظر تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها - ص 116.

3- ينظر تمام حسان - الخلاصة النحوية - ص 108.

4- ينظر المرجع نفسه - ص 123.

تصنّف من حيث المعنى إفصاحية، ومن حيث المبني فعلية فيتجاوز عنه، لكن اعتبار (نِعْمَ) من الأفعال بعد أنْ ألحّ على إخراجها منها في (أقسام الكلم) لا أعتقد أنّه مقبول.

وفي باب الجملة الوصفية قال الباحث: "سبق في الكلام عن المبتدأ أنّه يكون اسمًا معرفة ولم نتكلم عن جواز كونه وصفًا انتظارًا لمناسبة الكلام عن الجملة الوصفية، ذلك أنّ الوصف يشبه الفعل في صلاحيته أن يكون نواة جملة أصلية كما في: أقائمٌ زيدٌ؟ أو نواة لجملة فرعية نحو: زيدٌ قائمٌ أبوهُ، وكذلك: أمعروف زيد، وزيد معروف فضله، والأمر كذلك في الأوصاف الأخرى وهي الصّفة المشبّهة وصيغ المبالغة وأفعل التفضيل"[1] ، ثمّ قدّم مُخطّطًا لجملة وصف الفاعل ووصف المفعول يتضمن أمثلة، وكذلك مخططات أخرى لبقية الأوصاف ولكنّه لم يوضح مكونات الجملة الوصفية، فهل هي كلّ وصف اكتفى بمرفوعه مهما كان موقعه أم هو ما وقع موقع المبتدأ، وهو ما عرف عند النحاة بالمبتدأ الوصف مع الفاعل الذي سدّ مسدّ الخبر، الظاهر مِن قوله السابق ومِن الأمثلة التي أوردها في المخططات المذكورة أنّه يجعل أيّ وصف مع ما أسند إليه جملة، فإذا تناولنا هذا المثال الذي قدّمه عن الجملة الوصفية الأصلية: (أقائم زيدٌ) وجدنا أنّها جملة بالاتفاق لأنها تشمل إسنادًا أصليا، وإنْ كانت هي عند النحاة مبتدأ وصف وفاعل اكتفى به المبتدأ عن طلب الخبر، وهو جعلها جملة وصفية وجعلها قسمًا قائمًا بذاته، فله هذا قَبِله مَن قبله ورفضه من رفضه، أمّا قوله: نواة لجملة فرعية نحو: زيد قائمٌ أبوه، والظاهر أنّه يقصد أنّ (قائم أبوه) جملة وصفية خبر لزيد فهذا أمرٌ مُعترَضٌ عليه لأنّ (قائم) خبر مفرد لزيد، و (أبوه) فاعل،ومثل هذا (زيدٌ معروف فضله) فالجملة بسيطة تتكون من مبتدأ (زيد)، وخبر (معروف) ونائب فاعل (فضل) ومضاف إليه (الهاء) فلا توجد في الحالتين جملة فرعية "لأنّ الأصل في الخبر أن يكون وصفًا مشتقًّا مفردًا فإذا وقع الجامد في موقع الخبر أوّل بالمشتق ومِن غير الأصل أنْ يكون الخبر جامدًا أو جملة أو شبه جملة "[2]

وفي الوصف المقترن ب (ال) قدّم هذا المثال[3]: (الضاربُ أبوه زيدًا عمروٌ) ويبدو أنّه

1- المرجع السابق- ص 127.

2- المرجع نفسه - ص 105.

3 - ينظر المرجع نفسه - ص 127.

يريد أنّ (الضارب) مبتدأ مرفوع و (أبوه): فاعلٌ، و (زيدًا) مفعول به، و (عمرٌو) خبر والجملة وصفية وقال في أسفل المثال: وذلك من قبل الإخبار بالألف واللام، والإخبار بالألف واللام تحدّث عنه في باب الجملة الاسمية وقدّم المثال التالي: (المُبَلّغ من الزيدين إلى العمرين رسالة أنا) فهل هذه الجملة وصفية أم اسمية؟ ومثال آخر عن الجملة الوصفية قدمه في نفس المخطط[1] جاء فيه: (أعرف رجلًا مسموعًا قوله) وواضح أنّ الوصف هو: (مسموعًا قوله) لكن هل هو جملة؟ لا أعتقد ذلك إلّا إذا قلنا: إن المفعول به يمكن أن يأتي ركنًا في جملة فرعية وهذا ما ننزه الباحث أن يقول به أو يذهب إليه، هذا وكثير من الأمثلة أوردها في المخطّطات التوضيحية تتضمّن تراكيب جزئية وليست جملًا ممّا يجعلنا نقول: إنّ الباحث وإن جعل عنوان الباب: (الجملة الوصفية) فقد ذهب يشرح المشتقات العاملة كما هي في الدرس النحوي بطريقة مركّزة وبأمثلة بسيطة فإن كان هذا مقصده فقد أجاد وأفاد، وإنْ كان مقصده وصف الجملة الوصفية والتمثيل لها –وهو الراجح– فلا أعتقد أنّه أصاب.

أمّا الجملة الشرطية فقد قسّمها إلى قسمين:

- جملة الشرط الإمكاني: وهو ما تدخل عليه أدوات الشرط الجازمة بتعبير النحاة، وتتألف من جملتين فعليتين أو فعلية واسمية، ولم يذكر الجزم بالطلب هل يدخل ضمن هذه الجملة أم هو خارج عنها.

- جملة الشرط الامتناعي: وهو ما تدخل عليه أدوات الشرط غير الجازمة بتعبير النحاة ولم يذكر معها: لمّا وإذا وكيف، لعدم تحقق الامتناع فيها، وجملة الشرط الامتناعي تتألف كذلك من جملتين هما جملة الشرط وجملة الجزاء، ولنا أن نقول عن جملة الشرط :هل تؤول إلى أصلها من الجملة الفعلية أو الاسمية أم هي جملة مستقلة ذات وجهين بالنظر إلى ترابط الشرط والجزاء؟، وهل هي مكوّنة من جملتين فرعيتين أم هي تركيب خاص يعتبر برمّته جملة؟

1 - ينظر المرجع السابق - ص 127.

ثانيا: تقسيم الجملة من حيث المعنى[1]:

قسّم الجملة كما أشرنا سابقًا من حيث المعنى إلى ثلاثة أقسام:

(الأول) جملة الخبر: وتدلّ على الإثبات أو النفي أو التأكيد وهي: إمّا اسمية أو فعلية ولم يذكر من أقسامها الوصفية مع أنّه في حديثه عن الجملة الوصفية مثّل ب (ما قائم زيدٌ)[2] وهي جملة وصفية خبرية، قد يكون مبرّر حصر الجملة الخبرية في الاسمية والفعلية وعدم ذكر الجملة الوصفية هو إقرار الباحث بأنّ الأخيرة في حقيقتها جملة اسمية.

(الثاني) جملة الشرط: وقد تعرّضنا لها في القسم الأول غير أنّ ما يلاحظ هنا هو قوله عن الشرط الإمكاني والشرط الامتناعي: "وفي كلتيهما الشرط فعل والجواب جملة فعلية أو اسمية"[3] أي أنّه يجعل الشرط فعلًا لا جملة مع أنّه في باب جملة الشرط من القسم الأول أورد هذه الأمثلة[4]: (إنْ جاء زيدٌ ذهب عمرو) ، (إنْ جاء زيدٌ يذهبُ عمرٌو)، (إنْ ياتِ زيدٌ يذهب عمرٌو) (حيثما يجلسْ زيدٌ جلس عمرٌو)، والشرط في هذه الأمثلة جملة كما هو واضح، وقد يكون عبّر عنها بكلمة (فعل) لحصر الشرط في الفعلية لكن في الشرط الامتناعي يأتي الشرط جملة اسمية بعد لولا كما في هذا المثال الذي أورده: (لولا زيدٌ لهلك عمرٌو)[5] فجملة الشرط جملة اسمية خبرها محذوف والباحث يقول بهذا كما يدلّ تمثيله عن حالات إضمار الخبر بهذا المثال المشابه لما سبق: (لولا الماءُ مَا كَانَ النَّبَات)[6].

(الثالث) الجملة الإنشائية: وتتكون من قسمين: الطلب والإفصاح: فالجملة الطلبية تكون للتحقير وتتضمن الأمر والتحضيض والعرض والإغراء وتكون للكبح وتتضمن النهي والتحذير، وتكون للسؤال وتتضمن الاستفهام والتمنّي والترجي والدعاء والنّداء،والجملة

1- ينظرتمام حسان – الخلاصة النحوية - ص137 و اللغة العربية معناها ومبناها - ص124.

2- ينظر تمام حسان – الخلاصة النحوية - ص137.

3- المرجع نفسه - ص 137- المخطط (1) .

4- ينظر المرجع نفسه - ص133.

5- ينظر المرجع نفسه - ص 136.

6- المرجع نفسه - ص 108.

الإفصاحية : تتكون من القسم والعقود والتعجب والمدح والذم والإخالة (اسم الفعل) وحكاية الصوت.

ومِن كلّ ما سبق يمكن أنْ نفهم أنّ تمام حسان بتقسيمه الجملة تقسيمين أحدهما وفق المبنى و الآخر وفق المعنى يكون قد سار في الاتجاه الذي يدعو إلى ضم علم المعاني إلى علم النحو وهو الذي يرى أنّ دراسة المعنى أكثر صلة بالنحو، قال "ومن هنا نشأت هذه الفكرة التي تتردد على الخواطر منذ زمن طويل أنّ النحو العربي أحوج ما يكون إلى أنْ يدّعي لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي يسمّى علم المعاني حتى إنّه ليحسن في رأيي أن يكون علم المعاني قمّة الدِّراسة النحوية أو فلسفتها إنْ صح هذا التعبير"[1] ولهذا ما فتئ يحاول الغوص في ضم هذه المسألة فصرّح بأنه يريد "الطريقة التي يمكن بواسطتها أن يصبح للنحو العربي (مضمون) والتي يمكن بها مزج معطيات علم النحو بمعطيات علم المعاني لنصل منهما معًا ممتزجين إلى تنظيم دراسة الفصحى على أساس جديد لم يخطر ببال سيبويه ولا ببال عبد القاهر"[2] وكلّ هذا مِن أجل أن يصل إلى " دراسة نحوية تعنى بالتركيب كما تعنى بالتحليل وتختص بمعاني الجمل كما تحتفي بمعاني الأبواب الفرعية التي في داخل الجمل"[3]

هذا قول جميل لو حالفه الفعلُ، فعند التطبيق ظهرت فجوات واسعة وبرز عدم التكامل بين الأقسام، بل بين أجزاء القسم الواحد في كثير من الأحيان، فهل مزج العلمين للوصول إلى دراسة الفصحى على أساس لم يخطر ببال القدماء يكون بوضع هذا التقسيم حذاء الآخر ، لو كان الأمر بهذه الصورة لهانَ الأمر ولتمَّ التوصل إلى هذه الدراسة منذ أمدٍ، و ما يلاحظ في هذا التقسيم هو أنّ أقوى الأجزاء فيه ما كان مستندًا إلى ما ثبت في التراث النحوي والبلاغي كالجملة الاسمية والجملة الفعلية، والخبر والإنشاء ، وردّ الضمير والصفة إلى دائرة الأسماء وإنْ لم يصرّح بذلك.

1- تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها - ص 18.

2 - المرجع نفسه - ص 336.

3- المرجع نفسه - ص 336.

المبحث الثاني: العامل:

1- مفهوم العامل:

بعد أنْ قسَّم النحاة الجملة إلى وحدات وصنّفوا هذه الوحدات، وجعلُوها أقساماً نظروا في تأليفها وعلاقاتها فرأوا أنَّ التراكيب تردُ على مجموعة محدّدة من الأوجه والقواعد يلزم تبيُّنها إذ لا يكفي أن نحدِّدَ ما استعمل مِن التراكيب دون تحديد الوجه الذي استعملت عليه، فكان النحو عندهم: "صناعة عملية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب مِن جهة ما يتألّف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى فَيُتَوَصَّلُ بإحداهما إلى الأخرى."[1]، فاكتشفوا أنَّ أداء المعنى المقصود يتطلّبُ ترتيب الوحدات النّحوية في مَوَاضِع مخصوصة وكل موضع يستدعي أنْ تكون الوحدة النحوية لها حكم خاص واصطلحوا على هذا النظام بالعامل، "والأصح أنْ تسمَّى نظرية العمل لأنّ العامل أحد أركانها إذ تتكوّن مِن ثلاثة أركانٍ: العامل والمعمول وأثر العامل في المعمول وهو الإعراب وقد بات مِن الصعوبة ترك هذا المصطلح لأنه شاع بين اللغويين."[2] ومهما يكن من أمر فإنه "مصطلح يعبّر به عن اقتران عنصرين بينهما ارتباط معنوي ينشأ عن اقترانهما معنى تركيبي يشير إليه تغيّر شكلي في أواخر العنصر الثاني منهما. فإذا كان العنصر طالبا لغيره كان عاملًا فيه وإذا كان مطلوبًا مِن غيره كان معمولًا له فهو مفهوم ذهني لتفسير علاقة التّلازم الضروري بين الكلمات داخل الجملة."[3]وعنه يقول عبد الرحمن الحاج صالح: "إنّ العامل هو العنصر الذي يتحكّم في التركيب الكلامي ويؤثر فيه بل هو المحور الذي ينبني عليه وقد يكون مساويا لصفر كما رأينا وهذا الذي يسميه القدامَى بالابتداء، يعمَل العامل في المعمول الأول والمعمول الثاني لفظًا ومعنى إذ يكون سببًا في إعرابهما وسبَبًا في تغيير المعنى ولكن الأهم هو أنه سبب بناء الكلام فلا كلام مفيد بدون بنية يكون أساسها العامل."[4]

1- السيوطي- الاقتراح في علم أصول النحو- تح: حمدي عبد الفتَّاح- مكتبة الآداب-القاهرة- ط3- 2007- ص74.

2- بن لعلام مخلوف- مبادئ في أصول النحو- دار الأمل- تيزي وزو- الجزائر- ط:2012- ص249.

3- محمد عبد الفتَّاح الخطيب- ضوابط الفكر النّحوي- دار البصائر- القاهرة- ط:2006- ج2- ص20.

4- عبد الرحمن الحاج صالح- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية - ج2- ص89.

2- قواعد العمل:

لقد أقام النحاة نظرية العامل على أسس منهجية جعلوها بمثابة القانون التوجيهي الذي يسيّر ويضبط الأفكار العامة في هذا المجال، ومن هذه القواعد:

2-1- لكل معمول عامل:

تقتضي النّظرية أنْ يكون لكل معمول عامل[1]، ولهذا إذا اشتغل الفعل بضمير الاسم المنصوب المقدم عليه يقدر لهذا المنصوب ما ينصبه حتى لا يبقى بدون عامل، وذلك مثل: (زيدًا ضربتُه) فالفعل تعدّى للضمير المتصل واكتفى به و (زيدًا) بقي بدون ناصب فيقدّر فعل يفسّره الفعل المذكور وهو نوع من الربط بينه وبين الكلام الموالي.

2-2- الأصل في العمل للأفعال:[2]

يقرّر النحاة أنّ العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف وذلك أنّ الفعل شديد الاحتياج إلى الاسم، وشدّة احتياجه تدّل على أنّه كلمة مفتقرة إلى غيرها "لأنه ليس بسمةٍ لشيء يستقلُّ بنفسهِ وإنّما يصحّ معناه بعد أن يسند إلى غيره، فلا يكون لِـ (ضَرَبَ) فائدة ما لم تسنده إلى زيد في قولك:(ضَرَبَ زَيْدٌ)"[3].

ومنه فإن المعمول الأول للفعل ركن لا يمكن الاستغناء عنه فهو كالجزء منه "وإذا كان الفعل ثانيا في الاشتقاق والتصريف فهو أول في العمل وقائم على الاحتياج إلى الاسم ومبدأ في التأثير وتصميم المحلّات الإعرابية، فعمل الفعل يظهر للعيان في المستوى الأول من التحليل للمعاني الوظيفية فحيثما يكن الفعل يكن الاسم أي نواة العامل والمعمول، فالفعل أصل في العمل وهو السبب المحقق لما نسمّيه هندسة المحلّات الاسمية والباحث الدائم عن

---

1 - بنظر المنصف عاشور – ظاهرة الإسم في التفكير النحوي – منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات – منوبة – تونس- ط2015 – ص320.

2- ينظر السيوطي- الأشباه والنظائر - ج1- ص271.

وعبد الرحمن الحاج صالح- البنى النّحوية العربية- منشورات المجمع الجزائري للّغة العربية- الجزائر- 2016- ص179.

3- عبد القاهر الجرجاني- المقتصد في شرح الإيضاح- مصدر سابق- ج1- ص259.

متعلقاته."[1]

وصارت هذه القاعدة أصلا يستدلّ به كما فعل جمهور البصريين في الاستدلال لجواز تقديم خبر" ليس" عليها حيث قالوا: "والذي يدلّ على ذلك أنّ الأصل في العمل للأفعال وهي فعل، بدليل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بها، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة فوجب أنْ يجوز تقديم معمولها عليها."[2]

2-3- الأصل في الأسماء ألّا تعمل:

إذا كان العمل أصل في الأفعال فهو فرع في الأسماء، فالأصل في الأسماء ألّا تعمل لأنّها أقلُّ احتياجًا إلى غيرها، وما عمل منها فلشبه بالفعل أو الحرف، وقد استدّل النحاة بهذا الأصل في عدّة قضايا منها:

– لا يمكن أنْ يكون المبتدأ عَامِلًا في الخبر بمعية الابتداء وذلك لأنّ المبتدأ اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل.[3]

– لا يمكن أنْ يكون الفاعل عاملًا في المفعول بمشاركة الفعل قال البصريون: "إنّما قلنا: إنّ الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل، وذلك لأنّا أجمعنا على أنّ الفعل له تأثير في العمل، أمّا الفاعل فلا تأثير له في العمل لأنه اسم، والأصل في الأسماء أنْ لا تعمل، وهو باقٍ على أصله في الاسمية، فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل."[4]

2-4- الاختصاص شرط في العمل:

جعل النحاة الاختصاص شرطًا في العمل فما كان مختصًا بمعموله عمل فيه غالبًا ما لم يكن كالجزء منه وما كان مشتركا في الدخول على الاسم والفعل لم يعمل، "وإذا قارنَّا

1- المنصف عاشور- ظاهرة الاسم في التفكير النحوي - ص314.

2- الأنباري أبو البركات- الإنصاف في مسائل الخلاف- تح محمد محي الدين عبد الحميد- دار الفكر- لبنان- د/ت-ج1- ص162.

3- ينظر المصدر نفسه - ج1- ص46.

4 - المصدر نفسه- ج1- ص80.

التّعامل الإعرابي بين الاسم والفعل والحرف لاحظنا أنّ الفعل لا يعمل إلّا في الاسم وحده وأنّ الحرف يعمل مرّة في الاسم وأخرى في الفعل وأنّ الاسم لا يعمل في الاسم إلّا متى شابه الفعل أو الحرف، فلنا نوع من العمل المخصوص بالاسم يتحقق بالفعل والحرف والاسم العامل، ونوع من العمل المختص بالفعل يحصل بالحروف فقط ونوع يتحقق بأسماء الشرط، وقد فسّر النحاة العمل على أساس الاختصاص. فالعامل لا يؤثر إلّا إذا كان مختصًّا بالمعمول اسمًا أو فعلًا, أمّا إذا خرج عن الاختصاص إلى مجال الاشتراك في الدخول على الاسم والفعل فيبطل تأثيره اللفظي ويهمل عمله."[1]

ورأى علي أبو المكارم أنّ أغلب أحكام القواعد النّحوية لا تنطبق على الظواهر اللغوية فهي لا تعكسها ولا تطرد معها وضرب مثلًا لذلك بقضية الاختصاص فقال: "أصدر النحاة حكمين عامين أولهما أنه لا يعمل من الحروف إلّا ما يختص، ومعنى هذا بالضرورة أنّ الحروف المشتركة لا تعمل."[2] ثمّ ذكر أنّ النحاة بنو هذه القاعدة على حروف الجر وهي مختصّة بالأسماء وتعمل فيها العمل المخصص للأسماء وهو الجر، وحروف الجزم وهي مختصة بالأفعال وتعمل فيها العمل المخصص للأفعال وهو الجزم، ولم يراعوا فيها سائر الحروف، فمن الحروف ما هو مختص بالأسماء مثل (الـ) التعريف ومع ذلك لا يعمل ومنها ما هو مختص بالأفعال مثل: قد والسين وسوف ومع ذلك لا يعمل.[3]

وأعتقد أنّ الباحث لم يكن دقيقًا فيما قاله بهذا الخصوص فالنحاة –كما هو معروف– لم يطلقوا القول في كون العامل المختص يعمل في كل حال بل اشترطوا في ذلك أن لا يكون كالجزء من المعمول، والأمثلة التي اعترض بها الباحث عن شمول هذه القاعدة لكل الظواهر اللغوية هي نفسها الأمثلة التي أوردها النحاة كاستثناء من القاعدة المذكورة نحو: (الـ) التعريف و(قد) و (السين) و (سوف) قال السكاكي: "وأمّا العذر عن حرف التعريف وحرفي الاستقبال، فالأقرب هو أنّ الاسم لشدّة احتياجه إلى التعريف لامتناع خروجه في الاستعمال عن التعريف والتنكير، جرى حرف التعريف منه مجرى بعض أجزائه، وعلى هذا حرفا

1- المنصف عاشور – ظاهرة الإسم في التفكير النحوي - ص319.

2- علي أبو المكارم- تقويم الفكر النحوي- دار غريب للطباعة والنشر- القاهرة- ط2005- ص215.

3- ينظر المرجع نفسه- ص216.

الاستقبال."[1]

وذهب الباحث إلى أنّ القاعدة التي وضعها النحاة في هذا الشأن تنص على"أنّ الحروف المختصّة بالأسماء إنّما تعمل في الأسماء العمل المختص بها وهو الجر فلا يجوز أن تنصب ولا أن ترفع، وأنّ الحروف المختصة بالأفعال إنّما تعمل بدورها في الأفعال العمل الخاص بالأفعال وهو الجزم فلا يصح لها أن تنْصب ولا أن ترفع أيضًا لأن الرفع والنصب من الحالات الإعرابية المشتركة بين الأسماء والأفعال معًا"[2]. ثمّ تساءل الباحث قائلًا: "كيف استمدّ النّحاة مقوّمات هذه النظرية بأحكامها الكلية."[3]

وكلام الباحثُ أحقُّ بهذا التساؤل من نظرية النحاة فمِن أين استمّد كلامه هذا؟ وكيف اعترض على النحاة بما لم يقولوا؟ ولهذا أعتقد أنّ اعتراضه هذا مدفوع من أصله لأن الاختصاص المنصوص عنه عند النحاة لا يقصد به اختصاص الحركة بالاسم وحده أو بالفعل وحده فيعمل المختص بالاسم الجر فقط لاختصاصه به، ويعمل المختص بالفعل الجزم فقط لاختصاصه به، كيف سمح لنفسه أن يقول: "لقد وضع النحاة في الاعتبار مجموعتين من الحروف وأهملوا ما سواهما، مجموعة (حروف الجزم) ثمّ مجموعة (حروف الجر) وقد عملت حروف الجزم في الأفعال العمل الخاص بالأفعال وهو الجزم، و كذلك عملت حروف الجر في الأسماء العمل الخاص بالأسماء وهو الجر. وإذن فقد عمل كل حرف في القبيل الذي يدخل عليه العمل الخاص به، وإذن من الممكن أن يكون الاختصاص محور العمل وهكذا وُجدت النظرية وتحددت أحكامها، ولعلنا لسنا في حاجة لأن نقرّر أنّ هذه النظرية بأحكامها العامة لا تصدق على غير هذه الجزئيات، مع أنّ المراد منها في البحث النّحوي تفسير العمل في الحروف بأسرها."[4]

والمقصود عندهم هو أنّ المختص بالدخول على الاسم يعمل فيه العمل الذي

1- السكاكي- مفتاح العلوم - ص242.

2- علي أبو المكارم- تقويم الفكر النحوي - ص215.

3- المرجع نفسه - ص215.

4- المرجع نفسه - ص215.

يستحقه الاسم من رفع ونصب وجر، وأنّ المختص بالدخول على الفعل يعمل فيه العمل الذي يستحقه الفعل من رفع ونصب وجزم، وكل ذلك حسب نوع العامل.

والاشتراك الذي يؤدي إلى عدم العمل هو اشتراك العامل في الدخول على الاسم والفعل لا اشتراك المعمول في قبول الرفع والنصب لأنّه لو كان ما ذهب إليه صحيحًا ما وجدت عوامِل الرفع والنصب أصلًا، والحروف المشبهة بالأفعال وقد مثَّلَ بها الباحث تعمل النصب والرفع لكونها مختصة بالاسم ولا يمنع أنّ النصب والرفع من الحالات المشتركة بين الأسماء والأفعال، وكذلك نواصب الفعل المضارع تعمل النصب فيه لاختصاصها به ولا يمنع من ذلك كون النّصب مشتركًا بين الأفعال والأسماء.

قال السكاكي عن الحروف العاملة: "والعاملة ضربان أيضًا: عاملة عملًا واحدًا وعاملة عملين، والعاملة عملًا واحدًا ضربان: عاملة في الأسماء وعاملة في الأفعال، والعاملة في الأسماء ضربان: جارة وناصبة، والعاملة في الأفعال ضربان: جازمة وناصبة، والعاملة عملين ضربان: عاملة نصبًا ثمّ رفعًا، وعاملة رفعًا ثمّ نصبًا."[1] وعن قول الباحث: "إنّ الحكم الكلّي في هذا المثال لم يتم التوصل إليه باستقراء كافة الجزئيات وإنما بتناول بعض الجزئيات وطرد ما يستخلص منها من أحكام."[2] أعتقد أنّ قول السكاكي يصلح للرّد عليه: " فكل مَا لَزِمَ شيئًا وهو خارجٌ عن حقيقَته أثر فيه وغيّره غالبًا بشهادة الاستقراء."[3]

2-5- العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي:

إذا اجتمع عاملان أحدهما لفظي والآخر معنوي، فالعامل اللفظي هو الذي يعمل لأنه أقوى وبهذه القاعدة دفع ناظر الجيش قول الكوفيين بأن المبتدأ باقٍ على رفعه عند دخول الأفعال الناقصة عليه، قال: "والمنقول عن الكوفيين أنها نصبت الخبر وأنّ المبتدأ باقٍ على رفعه وليس هذا ممّا يعوّل عليه، ولا يشتغل به لأن الضمائر تتصل بها والضمير لا يتصل

1- السكاكي- مفتاح العلوم - ص153.

2- علي أبو المكارم- تقويم الفكر النحوي - ص:217.

3- السكاكي - مفتاح العلوم - ص242.

بغير عامله ولأنه لا أثر للعامل المعنوي مع وجود العامل اللّفظي."[1]

وقال ابن إياز: "العامل اللفظي وإنْ ضعف تعلّقه أولى من العامل المعنوي، بدليل اختيارهم (زيدًا ضربْتُ) على (زيدٌ ضربتُ)"[2] لأن (زيدًا) في الجملة الأولى منصوب بفعل مقدر، و (زيدٌ) في الجملة الثانية مرفوع بالابتداء والفعل وإنْ ضعف تعلقه لكونه مقدرًا أقوى من الابتداء الذي هو عامل معنوي.

3- العامل اللفظي والعامل المعنوي :

تنقسم العوامل إلى عوامل لفظية وأخرى معنوية:

3-1- العوامل اللفظية:

هي التي تعرف بالجنان أي القلب وتلفظ باللسان وهي سماعية وقياسية [3] فالسماعية ما سُمعت مِن العرب ولا يقاس عليها، والقياسية ما سُمعت مِن العرب ويقاس عليها. والعوامل اللفظية هي:

أ- الفعل: يعتبر الفعل أول العوامل لقوته وأصالته في العمل، قال ابن النحاس: "الأفعال أصل في العمل من حيث كان كلّ فعل يقتضي العمل أقلّه في الفاعل."[4]

وقال المبرّد: "اعلم أنّ الأفعال أدوات الأسماء تعمل فيها، كما تعمل فيها الحروف الناصبة والجارة وإنْ كانت الأفعال أقوى."[5]

ب- الحرف: يرى جمهور النحاة أن الحرف يعمل لمشابهته الفعل وهو يعمل في الأسماء وفي الأفعال لأنّ معناه يظهر فيهما قال السهيلي: "ووجب أن يكون الحرف عاملًا

1- ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج3- ص1069.

2- السيوطي- الأشباه والنظائر- ج1- ص284.

3- ينظرخالد الأزهري- شرح العوامل المائة النحوية للجرجاني- تح: البدراوي زهران- دار المعارف- القاهرة- ط2- د/ت- ص84.

4- السيوطي- الأشباه والنظائر- ج1- ص272.

5- المبرّد- المقتضب - ج4- ص374.

في كلّ ما دلّ على معنى فيه، لأنّ الألفاظ تابعة للمعاني، فكما تشبّث الحرف بما دخل عليه معنًى، وجب أنْ يتشبّث به لفظًا وذلك هو العمل."[1]

وعمل الحروف يظهر في جميع أنواع الإعراب من رفع ونصب وجر وجزم، فمنها ما يعمل النصب والرفع ومنها ما يعمل الرفع والنصب ومنها ما يعمل الجر، ومنها ما يعمل النصب ومنها ما يعمل الجزم.

ج- الاسم: الاسم هو الحلقة الأضعف في العمل وهو لا يعمل إلّا من جهة شبهه بالحرف أو الفعل، وإذا كان مِن الصعب تحديد قائمة الأسماء العاملة بسبب الاختلاف حول عمل بعضها فإن الأسماء العاملة التي اشتهرت عند الجمهور هي: أسماء الشرط وأسماء الأفعال والمشتقات العاملة.[2]

3-2- رتبة العامل والمعمول:

لاحظ النحاة أنّ الكلمة التي تتعلق بكلمة أخرى وتطلبها تأتي قبلها ولهذا نَصُّوا على أنّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول. وبهذه القاعدة احتجّ الأنباري على لسان الكوفيين فقال: "الدّليل على أنّ المصدر فرع على الفعل أنّ الفعل يعمل في المصدر ألَا ترى أنّكَ تقول: "ضربتُ ضربًا" فتنصب ضربًا بضربت؟ فوجب أنْ يكون فرعًا له، لأنّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول، فوجب أنْ المصدر فرعًا على الفعل".[3]

ولأجل مراعاة هذه الرتبة بين العامل والمعمول رُدّ على الكوفيين في مسألة ترافع المبتدأ والخبر "لأنه لو كان الخبر رافعًا للمبتدأ كما أنّ المبتدأ رافعٌ للخبر لكان لكل منهما بالتقديم رتبة أصلية لأنّ أصل كلّ عامل أن يتقدّم على معموله فكان لا يمتنع: صاحبُها في الدار، كما لا يمتنع: في داره زيدٌ، وامتناع الأول وجواز الثاني دليل على أنّ التقدّم لا أصلية للخبر فيه."[4]

1- السهيلي- نتائج الفكرفي النحو - تح عادل أحمد عبد الموجود وعلي معوض - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط1992،1 - ص59.

2 - ينظر فؤاد بوعلي – الأسس المنهجية والمعرفية للخطاب النحوي العربي – ص614 .

3- الأنباري- الانصاف في مسائل الخلاف- ج1- ص236.

4- ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج2- ص858.

وقال ابن يعيش عن المسألة نفسها: "وهو فاسدٌ لأنّه يؤدّي إلى محال، وذلك أنّ العامل حقه أنْ يتقدّم على المعمول، وإذا قلنا إنّهما يترافعان وجب أنْ يكون كلّ واحد منهما قبل الآخر وذلك محال لأنّه يلزم أنْ يكون الاسم الواحد أولًا و آخرًا في حال واحدة."[1]

وتنطبق هذه القاعدة بشكل إجباري على العامل ومعموله الأول فلا يمكن بأي حال أن يتقدّم المعمول الأول على عامله مع بقاء البنية على ما كانت عليه، أمّا المعمول الثاني فيمكن أن يتقدم على المعمول الأول وحتى على العامل.[2] فالمفعول به يتقدّم على الفاعل وعلى الفعل والفاعل معًا، أمّا الفاعل فلا يتقدّم على فعله واسم كان لا يتقدّم عليها، وكذلك اسم إنّ لا يسبقها بحال.

ورُوي عن الكوفيين أنّهم يقولون بتقدّم الفاعل على فعله، والقول بأنّهم يجيزون ذلك على إطلاقه قضية تحتاج إلى تحقيق فالكسائي[3] قيّد ذلك بعدم التباس الفاعل المقدّم بالمبتدأ وذلك في موضعين: الأول أنْ يكون الفاعل نكرة نحو: رجلٌ قائمٌ إذ لا يبتدأ بالنكرة إلّا إذا أفادت، والثاني أنْ يكون الفاعل مثنى أو مجموعًا ولم تلحق الفعل علامة التثنية أو الجمع نحو: الزيدان قام، والزيدون قام، ويؤيّد هذا أنّ ابن النّحاس (ت 338) رفض رفع الاسم المقدّم على فعله عند إعرابه لقوله تعالى:﴿ إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ﴾ [فاطر:10] بالفعل الذي بعده فقال: ﴿وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ﴾ رفع بالابتداء أو على إضمار فعل، فأمّا أن يكون مرفوعًا بمعنى ويرفعه العمل الصالح فخطأ لأن الفاعل إذا كان قبل الفعل لم يرتفع بالفعل. هذا قول جميع النحويين إلّا شيئًا حكاه لنا علي بن سليمان عن أحمد بن يحي أنّه أجاز زيدٌ قام بمعنى قام زيد، قال أبو جعفر: ويبيّن لك فسادَ هذا قولُ العرب: الزيدان قاما ولو كان كما قال لقيل الزيدان قام"[4]،فلو كان تقديم الكوفيين للفاعل على إطلاقه لأشار إليه هنا.

1- ابن يعيش- شرح المفصل- ج1- ص196.

2- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح- البنى النحوية- ص154.

3- ينظرابن إياز البغدادي- المحصول في شرح الفصول- ج1- ص18 هامش 10.

4- ابن النحاس- إعراب القرآن- تح عبد المنعم خليل إبراهيم- دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان- ط2- 2004- ج3- ص247.

وذهب بعض المحدثين إلى القول بالفاعل المقدّم اعتمادًا على الدلالة وحدها، وقد سبق أن أشرنا إلى أنّ مهدي المخزومي يعتبر جملة (البدرُ طَلَعَ) هي نفسها الجملة الفعلية (طلع البدرُ) لم يطرأ عليها تغيير سوى تقديم المسند إليه للاهتمام به.[1]

وأيّده في هذا إبراهيم السامرّائي فقال: وقد أصاب الأستاذ المخزومي الحقيقة في الحدّ الذي رسمه للجملة فإنّ (سافر محمد) جملة فعلية وهي نفسها (محمد سافر).[2]

وفي موضع آخر علّق على تمييز النحاة بين جملة (يكتب محمّد) الفعلية، وجملة (محمّد يكتب) الاسمية. فقال: "وبنوا على التفريق غير المقنع [عِلْمٌ نَحْوِيٌّ ثقيل][3] وهو أنّ (محمد) في الأولى فاعل، وفي الثانية مبتدأ، وأنّ فاعل الفعل في الجملة الثانية ضمير لا وجود له يعود على (محمّد) والجملة من الفعل والفاعل المتخيّل وغير المنظور، خبر للمبتدأ المتقدم وهو (محمد) ولست أدرك أَيُراد مِن الطّفل الدّارس أنْ يدرك هذا الخيال الذي أحيكت صوره فجاء على هذا النحو من العلم النحوي القديم، إنّ الطفل يدرك أنّ (محمد) في الجملتين متصل بالفعل أينما كان موضع الفعل، ولنُسمِّ هذا الاسم المتصل بالفعل شكلًا ومعنى (فاعلًا) وتنتهي أسطورية المبتدأ والخبر الجملة."[4]

وكذلك يرى علي أبو المكارم أنّ جملة (الحق ضاع) هي نفسها (ضاع الحق) فهي تتكون مِن فعل وفاعل سواء أتأخر هذا الفاعل أم تقدّم.[5]

وقد بيّن المبّرد بالتفصيل الأسباب التي دعت إلى اعتبار الاسم المرفوع المتقدّم على فعله مبتدأ، ورفضهم أن يكون فاعلًا من حيث البنية اللفظية فقال: "فإذا قلتَ: (عبد الله قام) فـ (عبد الله)رفع بالابتداء و(قام) في موضع الخبر وضميره الذي في (قام) فاعل،فإن زعم زاعم أنّه إنما يرفع (عبد الله) بفعله، فقد أحال من جهات:

1- ينظر مهدي المحزومي- في النحو العربي نقد وتوجيه- ص42.

2- ينظر إبراهيم السَّامرائي- الفعل زمانه وأبنيته- ص204.

3- هكذا وردت العبارة والصواب: علمًا نحويًا ثقيلًا.

4- إبراهيم السَّامرائي- من سعة العربية- ص208.

5- ينظرعلي أبو المكارم- الجملة الفعلية- مؤسسة المختار- القاهرة –ط1-2007-ص35.

منها أنّ (قام) فعلٌ ولا يرفع الفعلُ فاعلين إلّا على جهة الاشتراك، نحو: (قام عبد الله وزيدٌ)، فكيف يرفع (عبد الله) وضميره؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بَانَ لك وذلك قولك: (عبد الله قام أخوه) فإنّما ضميره في موضع أخيه.

ومن فساد قولهم أنك تقول: (رأيت عبد الله قام) فيدخل على الابتداء ما يزيله، ويبقى الضمير على حاله.

ومن ذلك أنّك تقول: (عبدُ الله هل قَام)، فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام، ومحال أنْ يعمل ما بَعد حرف الاستفهام فيما قبْله.

ومن ذلك أنّك تقول: (ذَهَبَ أخواك) ثم تقول: (أخواك ذهبا) فلو كان الفعل عاملا كعمله مقدمًا لكان موحدًا، وإنما الفعل في موضع خبر الابتداء رافعًا للضمير كان أو خافضًا أو ناصبًا فقولك: (عبدُ الله قائم) بمنزلة قولك: (عبد الله ضربته) و (زيدٌ مررتُ به)".[1]

وحاول محمود أحمد نحلة وهو من القائلين بتقديم الفاعل أن يردّ حجج المبرد بما يلي:[2]

1- إنّ الفاعل إذا تقدم خلا الفعل من الضمير لأنّ الفاعل مذكور، ففي قولنا: عبد الله قام، لا يوجد ضمير في قام.

2- جملة (عبد الله قام أخوه) مختلفة عن جملة (عبد الله قام) لأنّها تتألف من جملتين (عبد الله قام أخوه) وبداخلها جملة (قام أخوه) .

3- جملة (رأيتُ عبد الله قام) مركّبَة مِن جملتين: (رأيتُ عبد الله) و(قام عبد الله) أو (عبد الله قام) إنْ شئت ثم حذف العنصر المكرّر وهو عبد الله من الجملة الثانية وأدمجت الجملتان.

4- عبد الله هل قام؟ لا مانع من اعتبار عبد الله فاعلًا ولا عبرة بما قالوا مِن أنّ ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله.

1- المبرد- المقتضب- ج4- ص405.

2- ينظر محمود أحمد نحلة- نظام الجملة في شعر المعلّقات- دار المعرفة الجامعية- القاهرة- ط1991- ص165.

5- ضمير التثنية والجمع اللّاحق للفعل المؤخر لا يمنع مِن تقديم الفاعل لأنه عندئذ ليس ضميرًا وإنّما هو علامة تثنية أو جمع، والغريب أنّ النحاة يقبلون ذلك فيما يسمّى بلغة (أكلوني البراغيث) أو لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) كما آثر ابن هشام أن يسمّيها ولا يوافقون عليها هنا.

وأرى أنّ مَا رَدَّ به الباحث على المبرد غير مقنع ويمكن الاعتراض عليه بما يلي:

1- قوله: "إن الفاعل إذا تقدم خلا الفعل من الضمير لأن الفاعل مذكور" يؤدي إلى انفصال الكلام لأنّ نظام التركيب في العربية يفرض أنّه إذا ذكر اسم في أول الكلام وبني عليه كلام احتاج الآخر إلى رابط يربطه بالأول فإمّا أنْ يكون هو هو وإمّا أن يحوي ضميرًا ظاهرًا أو مقدرًا يربطه بالاسم السابق، فالفعل قام يحتاج إلى رابط يربطه بالاسم (عبد الله) والمبرد عند ما قال: "لا يَرْفَعُ الفعلُ فاعلين" ما كان يظن أنه يأتي زمانٌ يُحاجّ فيه بأنَّ الفعل لا يحتاج إلى ضمير يربطه بالاسم المرفوع قبله.

2- قوله: إن جملة (عبد الله قام أخوه) مختلفة لأنها جملة مركبة: فيها مبتدأ هو عبد الله، وخبر جملة قام أخوه،وهو صحيح من هذه الناحية غير أنّ المبرد لم يذكر هذه الجملة كحجّة على عدم جواز تقديم الفاعل وإنما ذكرها ليستدّل على أنّ الفعل يحتاج إلى ضمير بدليل أنه يمكننا أنْ نجعل بدله اسمًا ظاهرًا يشمل ضميرًا يعود على الاسم المقدّم للربط بينهما، فلفظة (أخوه) هي توضيح للضمير المستكن في الفعل (قام) في الجملة الأولى التي قال الباحث عنها: الفاعل مذكور فلا حاجة إلى ضميره. وإذا تأكّدَ وجود الضمير وانتفى أن يكون للفعل فاعلان بان أنّ الاسم المقدم ليس فاعلًا.

3- قوله: جملة (رأيتُ عبد الله قام) مركبة مِن جملتين هما: رأيتُ عبد الله، وقام عبد الله أو عبد الله قام -إن شِئتَ- ثمّ حذف العنصر المكرّر فيها وهو (عبد الله) من الجملة الثانية استغناء بذكره في الأولى ثمّ أدمجت الجملتان.

وعلى ما في هذا الكلام مِن تعسّف أقول: إنّ الاحتمال الأول هو الوارد أي: "رأيتُ عبد الله قام عبد الله"وحذف عبد الله من الجملة الثانية وعوّض بضميره، وهذه وظيفة الضمير أي سدّ الحاجة إلى التكرار. وهو ما أراده المبرد أي أنّ (عبد الله) ليست فاعلًا مقدمًا للفعل

(قام).

أمّا الاحتمال الثاني وهو (رأيتُ عبد الله عبد الله قامَ) فهي ليست جملة (رأيتُ عبد الله قام) ولا علاقة بينهما وبالتالي لا حجّة له فيها.

4- قال: لا أرى مانعًا في اعتبار عبد الله فاعلًا للفعل قام في الجملة (عبد الله هل قام؟) لأنه لا يعترف بقانون الصدارة الذي وضعوه وأقول: إنّ هذا القانون مستنبط من دراسة الأصول عندهم "فالاستفهام لا يقدم عليه ما كان في حيزه"[1] فحروف الاستفهام وماله الصدارة لا تمنع أن يتقدم ما بعدها عليها بل تمنع أيضًا أنْ يعمل ما قبلها فيما بعدها والعكس[2].

فهل يكفي أنْ يقول الباحث: "القانون الذي وضعوه وهو استحالة عمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله ليس له في الوصف النحوي خطر كبير."[3] ليكون حجّة على ما أورده المبرد من منع أن يعمل ما بعد (هل) فيما قبلها فلا يعمل الفعل (قام) في الاسم المقدم عليه وهو (عبد الله).

كان عليه أنْ يقدم شواهد تثبت ما ذهب إليه، فهل يجوز عنده أن نقول: (زيدًا هل ضربتَ؟) بنصب (زيد) على أنه معمول للفعل الواقع بعد حرف الاستفهام؟ لا أعتقد أنّ أحدًا يقول بهذا، وكما لا يعمل ما بعد أداة الاستفهام فيما قبلها،كذلك لا يعمل ما قبلها فيما بعدها لأن لها الصّدارة مثّل لذلك سيبويه بهذا المثال: "وهو قولك: قد علمتُ أعبدُ الله ثَمَّ أم زيدٌ؟"

فارتفع عبد الله بالابتداء ولم يعمل فيه الفعل (عَلِمَ) لأنّ ألف الاستفهام تمنعه والفعل عمل في الجملة ككل، واستشهد بقوله تعالى:﴿ثُمَّ بَعَثۡنَٰهُمۡ لِنَعۡلَمَ أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ أَحۡصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدٗا﴿١٢﴾﴾[الكهف: 12] حيثُ ارتفع اسم الاستفهام على الابتداء ولم يعمل فيه الفعل (نَعْلَم)[4]

1- أبو علي النحوي (الفارسي) - الإيضاح العضدي- ص31.

2- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح- البنى النحوية- ص214.

3- محمود أحمد نحلة- نظام الجملة في شعر المعلّقات- ص166.

4- ينظر سيبويه- الكتاب- ج1- ص236.

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾[الكهف: 19] قال الأخفش:"فلم يوصل(فلينظر) إلى (أيّ) لأنه من الفعل الذي يقع بعدهُ حرف الاستفهام، تقول: أُنْظُرْ أزيدٌ أَكْرَمُ أم عمرو؟."[1]

فهل بعد هذا نقول: إنّ هذا القانون ليس له في الوصف النحوي خطر كبير؟

5- ذهب إلى أنه يعتبر ما يدل على التثنية والجمع في حال تقدم المرفوع وتأخر الفعل علامة وليس ضميرًا واستغرب كيف يوافق النحاة على اعتبارها علامة في لغة (أكلوني البراغيث) أو لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) ولا يوافقون عليها هنا.

ولم يوفق الباحث في هذه المقارنة ففي (أكلوني البراغيثُ) الفاعل موجود بشروطه وهو (البراغيثُ) وإنّما ألحقوا بالفعل ما يدلّ على التثنية والجمع فاعتبرها النحاة علامة لا ضميرًا.

أمّا في مثل (أخواك ذهبا) اعتبروا الألف ضميرا في محل رفع فاعل لأنها في مقابل (ذهب أخواك) حيث سقط الألف بورود الفاعل الظاهر فهي ليست على لغة (أكلوني البراغيث) أو لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) كما آثر ابن مالك أن يسمّيها وليس ابن هشام كما قال الباحث.

3-3- العامل المعنوي:

العامل المعنوي هو مالا يمكن النطق به لأنه معنى يدرك بالقلب ولاحظَّ له في اللسان.[2]

وقد ذكر النحاة مجموعة من العوامل المعنوية[3] أشهرها عامل الرفع في المبتدأ وعامل رفع الفعل المضارع.

1- الأخفش- معاني القرآن- ج2- ص429.

2- ينظر خالد الأزهري- شرح العوامل المئة للجرجاني- ص84.

3- ينظر السيوطي- الأشباه والنظائر- ج1- ص272.

أ- عامل رفع المبتدأ:

ذهب نحاة البصرة إلى أنّ عامل رفع المبتدأ هو عامل معنوي يتمثل في الابتداء، وحاول محمد خير الحلواني إزالة الغموض الذي يحيط بهذا المفهوم من خلال ما استنبطهُ من كلامهم فتوصل إلى"أنّ الابتداء معنى يجمع في مضمونه ثلاثة مفهومات:

- **الأولية:** أي إنّ الاسم المبتدأ به يذكر في الكلام أولًا لثانٍ يليه يربط بينهما رابط معنوي خاص.

- **التعرية:** وهذا نتيجة لما سبقهُ، لأنه يعني أنّ المبتدأ واقع في بدء الجملة غير مسبوق بعامل من العوامل اللفظية.

- **الإسناد:** وهو الرابط المعنوي الذي يقيم العلاقة بين المبتدأ وما يليه، وبه يكشف عمّا نسب إليه من حدث قام به أو وصْفٍ نسب إليه"[1].

ورأى في قول ابن عقيل: "العامل في المبتدأ معنوي وهو كون الاسم مجرّدًا عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها".[2] تضييقًا للمفهومات التي استنبطها فقال عنه: "لقد قصر ابن عقيل الابتداء على التجرد من العوامل وهذا وحده لا يمكن أنْ يكون معنى حتى يكون عاملًا".[3]

وغلب على ظنّه أنّ أبا البركات الأنباري هو الذي أوقع المتأخرين في هذا الفهم الذي وصفه بالقاصر وذلك عندما قال: "إنما قلنا إنّ العامل هو الابتداء وإنْ كان الابتداء هو التعري مِن العوامل اللفظية لأنّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنّما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء، ألا ترى انه لو كان معك ثوبان وأردت أنْ تميز أحدهما من الآخر فصبغتَ أحدهما وتركتَ صبغ الآخر لكان ترك أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر؟

1- محمد خير الحلواني- أصول النحو العربي- إفريقيا الشرق- المغرب- ط2011- ص171.

2- ابن عقيل- شرح ابن عقيل - ج1- ص201.

3- محمد خير الحلواني- أصول النحو العربي - ص172.

فكذلك ها هنا."[1]

واعتبر الحلواني هذا الكلام بعيدًا عن الصواب في فهم الابتداء لأنه يجعل الابتداء حسيّا لا معنويًا ويحيله إلى عامل لفظي بعد أنْ جعله القدماء عاملًا معنويًا وذلك لأن التمييز بين الثوبين يعتمد على حاسة البصر ولا يستند على معنى ذهني، فإنْ كان هذا معنى التعرية من العوامل فأين معنى العامل؟[2].

ولا أرى هذا الاعتراض يلزم الأنباري لكونه أراد التمثيل على أن عدم العلامة علامة، وهو ما يعرف بالعلامة العدمية ولا أرى أنّه بذلك أحاله إلى عامل لفظي، وهو مصيب في تمثيله بالثوبين ولا يدل ذلك على أنه جعل الابتداء حسيّا وإنّما مثّل المعنوي بالحسي لتقريب المفاهيم وتفسيرها، وهو أسلوب تعليمي مطلوب ومُحبّبٌ.

وكذلك لا أعتقد أنّ تحديد ابن عقيل للعامل في المبتدأ يضيق عن المفهومات التي ذكرها الباحث، فالتعرية نتيجة للأولية كما نصّ الباحثُ نفسه، والتجرّد الذي قال به ابن عقيل ومّن سايره هو التعرية بدليل الاستعمال المتبادل بينهما عند الكثيرين، فمذهب الجرمي والسيرافي و كثير من البصريين أنّ " المراد بالتجرد تعريتهما عن العوامل اللفظية."[3] ففسروا التجرد بالتعرية.

ولم يذكر ابن عقيل الإسناد لعدم الحاجة إلى ذلك كونه قال العامل في المبتدأ، وكلمة مبتدأ تتضمن الإسناد فلا مبتدأ بلا إسناد فهو ركن فيه، ولو قال الاسم المرفوع بالابتداء للزمه ذلك.

وقد لخص ابن عصفور عامل التعرية ردًّا على معترضيه بقوله: "لا نعني بالتعرية أكثر من أنّ المبتدأ لا عامل له."[4]

1- الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف- ج1- ص46.

2- ينظر: محمد خير الحلواني- أصول النحو العربي- ص172.

3- ناظر الجيش - تمهيد القواعد - ج 2 - ص 856 .

4- ابن عصفور- شرح جمل الزجاجي- ج1- ص364.

ب-عامل الرفع في الفعل المضارع:

الأشهر في عامل رفع الفعل المضارع أنّه معنوي، وقد قال البصريون بأنه يرتفع لوقوعه موقع الاسم أي انه يقع موقعًا يصح وقوع الاسم فيه.

وذهب الفراء وأكثر الكوفيين إلى أنه ارتفع لتجرده مِن الناصب والجازم.[1] قال ناظر الجيش: "المراد بتجرّده منهما: أنّهما لم يباشراه لا أنّهما كانا فأزيلا ورفع الفعل المضارع بعد إزالتهما."[2]

وأيّد ابن مالك رأي الكوفيين معترضا على قول البصريين "لأنه ينتقض بنحو: هلّا تَفْعلُ وجعلتُ أفعلُ ومالك لا تفعلُ ورأيت الذي يفعلُ، فإنّ الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أنّ الاسم لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعًا بلا رافع فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم وصح القول بأن رافعه التجرد من الجازم والناصب."[3]

ولكن سيبويه يرى أن المواضع التي لا يقع فيها الاسم في الاستعمال هي في الأصل مواضع تقع فيها الأسماء.

قال السيرافي: "ورأى سيبويه أفعالًا ترتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم فبيّن أنّ تلك المواضع في الأصل تقع فيها الأسماء وأنّه عرض فيها معانٍ اختاروا مِن أجلها لزوم الفعل وترك الأصل، فمن تلك المواضع: هلّا يقول زيدٌ ذاك، والأصل زيدٌ يقول ذاك، ثم قال قائلٌ: لا يقول زيدٌ ذاك فينفي يقول، فيحضض السامع على القول فيجعل مكان لا هلّا، ولمّا كانت هلّا وأخواتها للتحضيض ومعناهن معنى الأمر ذكر الفعل لئلّا يزول معنى التحضيض والأمر، والموضع موضع ابتداء."[4]

وقال سيبويه: "مَن زعمَ أنّ الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغي له أنْ ينصبها إذا كانت

1- ينظر خالد الأزهري- شرح العوامل المئة- ص317.

2- ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج8- ص4118.

3- ابن مالك- شرح الكافية الشافية- ج2- ص100.

4- السيرافي- شرح كتاب سيبويه- ج3- ص201.

في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرُّها إذا كانت في موضع ينجرُّ فيه الاسم، ولكنّها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم."[1]

واستنبط منه مخلوف بن لعلام "أن الفعل المضارع لا يرتفع بالابتداء كالتجرد من الرافع والناصب الذي قال به الكوفيون، ذلك لأنه لو كان يرفع بالابتداء لرأينا النواسخ عند تعاقبها على هذا الموضع– أي الموضع الذي يسبق الفعل المضارع المرفوع– تعمل في المضارع فتقول: كان زيد يجلسَ، فتعمل الرفع والنصب ونقول ظننتُ زيدًا يجلسَ فتنصب الاثنين."[2]

ولقائل أن يقول: كيف نطالب مَن يقول بأنها مرفوعة لتجرّدها من الناصب والجازم أنْ يُعمل فيها النواسخ لأن النواسخ تتعاقب على موضع الابتداء؟ وسيبويه يبيّن أنّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ لا تعمل فيه النواسخ "لأنّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدّ عمله في الأسماء، كما أنّ ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء."[3]

وقد يقال أيضًا: إنّ القول بأنّها مرفوعة لتجرّدها من الناصب والجازم لا يستلزم أنْ تكون مرفوعة بالابتداء كعامل تركيبي لأنها أفعال، والفعل موضعه الابتداء، وبدخول الفعل يزول الابتداء فكيف يعمل فيه؟ والمقصود هو الابتداء داخل اللفظة الفعلية وهي علاقة شبيهة بالعلاقة التركيبية إلّا أنّها برّمتها تمثل وحدة مِن الوحدات فتأتي في موضع العامل أو المعمول، قال فخر الدين قباوة: "إنّ العوامل في الأفعال شأنها شأن العوامل في الأسماء، فهي تلغي معنى الابتداء الأولي للفعل المضارع وتولد في التركيب ما يناسبها من المقتضيات والعلامات المعبرة."[4] إلّا أنّه لم يفرّق بين العلاقة داخل التركيب والعلاقة داخل اللفظة كما فسّرها المرحوم عبد الرحمن الحاج صالح بقوله: "وأمّا في داخل اللفظة الفعلية فالعامل الداخل على الفعل فمنه ما يعمل معنى لا لفظًا ففيه أنواع مثل العوامل الخاصة بالجملة الفعلية نحو:

1- سيبويه- الكتاب- ج3- ص11.

2- بن لعلام مخلوف- مبادئ في أصول النحو- ص291.

3- سيبويه- الكتاب- ج3- ص10.

4- فخر الدين قباوة- مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء- دار الفكر- سوريا- ط1- 2003- ص158.

ما ولا والسين وسوف وغيرها وفي كلتا اللفظتين الاسمية والفعلية يأتي العامل المحوري في الصدر كما في الجملة، ومنه ما يؤثر لفظًا ومعنى نحو: لم ولمّا، ولن ولا الناهية وغيرها(...) ونذكر أنّ العامل اللفظي الخاص باللفظة يمكن أن يعتبر أيضًا من الزوائد بالنسبة إلى الأصل الذي تنطلق منه التصاريف: في الاسم والفعل بدون عامل ملفوظ ومع ذلك فيعتبر كعنصر مِن عناصر النواة لأنّ خلو موضعه منه هو أيضًا عامل، ويقال مثل هذا عن العامل التركيبي."[1]

وعن القول بأنّه لو كان الفعل المضارع يرتفع بالابتداء لرأينا النواسخ تعمل فيه، فنقول: كان زيدٌ يجلسَ فتعمل الرفع والنصب ونقول: ظننتُ زيدًا يجلسَ فتنصب الاثنين يمكن أن يجاب عنه بأنّ هذا غير ممكن لأنّ الفعل المضارع في الأمثلة السابقة لم يقع موقع خبر "كان" ولا موقع المفعول الثاني لـ "ظنَّ" وإنّما الذي وقع في الموضعين هو الفعل والفاعل معًا أي الجملة بأكملها. وقد يكون الفعل والفاعل والمفعول به نحو: كان زيدٌ يفعلُ الخيرَ، وظننتُ زيدًا يفعلُ الخيرَ. ويؤيد هذا أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء ويقع في المواضع السابقة فلا تعمل فيه النواسخ تقول: كان زيدٌ عملهُ مفيدٌ فلا ينتصب المبتدأ (عملهُ) لأنّه ليس بمفرده معمول كان، وإنّما الجملة بأكملها وتقول: ظننتُ زيدًا عملهُ مفيدٌ، فلا ينتصب المبتدأ (عملهُ) لأنّه ليس بمفرده معمول ظنّ وإنّما الجملة بأكملها، فكما لم تعمل النواسخ في المبتدأ مع أنّه مرفوع بالابتداء كذلك لا نطالب مَن قال إنّ المضارع مرفوع بالابتداء بأنْ يُعمل فيه النواسخ في الأمثلة السابقة، مع أنّ الابتداء العامل في المبتدأ هو عامل تركيبي، والابتداء العامل في المضارع هو عامل داخل اللفظة مما يهوّن القول به.

وكذلك إذا قلنا: خذ شيئًا ولو تمرة، كان تقدير المحذوف: خُذ شيئًا ولو يكونُ تمرة.[2] ففي هذه الحالة ما الذي رفع الفعل "يكونُ" وهو ليس واقعًا موقع الاسم لأنّ "لو" لا يكون بعدها إلّا الأفعال؟ أعتقد أنه التجرد مِن الناصب والجازم، لأنه يمكن أن يقال: خذ شيئًا ولو لم يكنْ إلّا تمرة فينجزم الفعل بـ (لم).

1- عبد الرحمن الحاج صالح- البنى النحوية العربية- ص182.

2-.ينظر بن لعلام مخلوف- مبادئ في أصول النحو -ص291.

ومهما يكن الأمر فقد كُتب لمذهب الكوفيين في هذه المسألة الذيوع والانتشار، قال محمد خير الحلواني: "وعلى الرغم من سيادة معظم الآراء البصرية في النحو الحديث لا نجد لهذا الرأي ظلّا. بل ساد في رافع المضارع مذهب نحاة الكوفة، وهو التجرد من عوامل النصب والجزم."[1]

4- موضع العامل والمعمول داخل التركيب:

عرفنا أن النحاة استعملوا الميزان الصرفي لمعرفة أحوال بناء الكلمة مِن حيث حروفها الأصلية والزائدة وحركاتها وسكناتها لمعرفة الضوابط التي تحكم ورود الحروف على كيفية معينة و ليفسّروا سبب خروج بعض الكلم عن هذه الضوابط ليسهل التعامل معها.

فهل فعلوا مثل ذلك في التراكيب؟

ذهب الاستراباذي إلى "أنّ الواضع إمّا أن يضع ألفاظًا معينة سماعية وتلك هي التي يحتاج في معرفتها إلى علم اللغة، وإمّا أنْ يضع قانونًا كليًا يعرف به الألفاظ فهي قياسية وذلك القانون إمّا أن يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بيّن أنّ كلّ اسم فاعل مِن الثلاثي المجرّد على وزن فاعل ومن باب أفعل على وزن مُفعِل وكذا حال اسم المفعول والأمر والآلة والمصغر والجمع، ونحو ذلك ونحتاج في معرفتها إلى علم التصريف، وإمّا أن يعرف به المركبّات القياسية وذلك كما بيّن مثلا أنّ المضاف مقدّم على المضاف إليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام ونحتاج في معرفة بعضها إلى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها إلى غيره من علم النحو."[2]

ولاشك أنّ مفهوم الوزن "غير منحصر في مستوى المفردات (أي في أوزانها) بل يتجاوزها إلى ما هو أعلى منها فللتركيب أيضًا مُثل يبنى عليها الكلام وليست كما سنراه هي الترتيبات المختلفة: الفعل والفاعل والمفعول به، والمبتدأ والخبر كما يعتقده بعض الحاسوبيين، بل هي مُثُل أكثر تجريدًا فللجمل المفيدة بُنًى لا تتمثل في ترتيب عناصرها، بل في مثال

1- محمد خير الحلواني-أصول النحو العربي- ص175.

2- الرضي الاستراباذي- شرح كافية ابن الحاجب- ج1- ص10.

اعتباري يحصل في مستوى أعلى من التجريد الإنشائي."[1] فكما أنّ لمستوى الكلم وزنا فإنّ لمستوى التركيب مُثُلا أيضًا تصاغ عليها الجمل "إلّا أنّ شروط وزن الكلم لا تنطبق على صيغ الجمل إلّا قليلًا، وذلك لأن الجمل إذا ركبت تراكيب فمن خواص هذه التراكيب على هذا المستوى أن تنتقل عناصرها كما هو معروف، من مواقعها إلى مواقع أخرى أي يجوز في الغالب أنْ تقدّم وتؤخر بخلاف الكلم فلا يقدّم حرف على غيره، ولا يؤخر عنه أبدًا، أمّا تركيب الجملة فقد يجوز التقديم والتأخير لعناصرها ببعض الشروط."[2] فالقانون الذي يحكم صياغة الجُمل ما هو في حقيقة الأمر إلّا تموضع العوامل والمعمولات داخل التركيب وقد صاغه المرحوم عبد الرحمن الحاج صالح صياغة مجرّدة على النحو التالي[3]:

[(ع ← م1) ± م2] ± خ.

حيث تشير (ع) إلى العامل، و (م1) تشير إلى المعمول الأول و (م2) تشير إلى المعمول الثاني، وتشير علامة (±)إلى أنه ليس إجباريًا فقد تَخْلُو منه بعض التراكيب. و (خ) تشير إلى المخصص وهو أيضًا ليس إجباريًا. وقد وُضِع خارج المعقوفين إشارة إلى أنه خارج البنية الأساسية ووضع العامل والمعمول الأول (ع←م1) داخل قوسين إشارة إلى أنه زوج مرتّب. وتمثّل الصياغة السابقة الترتيب الأصلي وقد يحدث فيه بعض التغيير بالتقديم والتأخير ماعدا الزوج المرتب فلا يتقدم المعمول الأول على عامله أبدًا. [4]

و"إنّ لهذا الترتيب الأصلي تنوعات فهاهي الترتيبات التي تجوز ولا يجوز غيرها ولبعضها شروط:

[(ع،م1)±م2]، [ع،م2، م1]، [م2، ع، م1]"[5]

وبهذا يتحدد موضع كل من العامل والمعمول وهما موضعان مجرّدان اعتباريان فكل

1- عبد الرحمن الحاج صالح- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية- ج1- ص321.

2- عبد الرحمن الحاج صالح- منطق العرب في علوم اللسان- ص172.

3- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية- ج2- ص89.

4- ينظرعبد الرحمن الحاج صالح - البنى النحوية - ص 154 وبن لعلام مخلوف- مبادئ في أصول النحو- ص285.

5- عبد الرحمن الحاج صالح- البنى النحوية العربية- ص134.

واحد منهما شيء ومحتواه شيء آخر مثلما عرفنا في الميزان ففاء الكلمة أوعينها أو لامها شيء ومحتواها شيء آخر، فموضع العامل مثلا ليس هو مكاناً معيّنًا في مدرج الكلام بل موضع في داخل الحد والمثال لأن العامل فعل تام أو فعل ناسخ أو إنّ وأخواتها أو تركيب مثل حسبتُ (وهي جملة) بل حتى عامل ومعمول أول ومعمول ثان مثل (أعلمتُ عمرًا) فكل ذلك عامل.[1]

4-1- ما يشغل المواضع داخل التركيب: [2]

لأنه من الصعب تتبع كل الوحدات التي تشغل المواضع السابقة سأكتفي ببعض النماذج لعلّها تكون كافية لإعطاء صورة عنها:

أ- في الجملة الاسمية:

ع: يشغل الموضع ع في الجملة الاسمية: الابتداء وهو الموضع الخالي قبل المبتدأ والعلامة العدمية ويرمز لها في النظرية الخليلية بـØ.

م1: تمثل المعمول الأول وهو المبتدأ في الجملة الاسمية ويكون اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا منفصلًا أو مصدرًا مؤولًا وفي هذه الحالة يكون أيضًا ممثلًا بالعلاقة (ع←م1)+م2.

م2: تمثل المعمول الثاني وهو الخبر في الجملة. الاسمية ويأتي مفردًا ويأتي جملة وهي بدورها ممثلة بالعلاقة السابقة.

ويمكن تمثيل العلاقات السابقة على طريقة النظرية الخليلية في الجدول التالي:

المثال	ع	م1	م2	خ
1	Ø	زيدٌ	منطلق	-
2	Ø	هو	منطلق	-

1- ينظرعبد الرحمن الحاج صالح- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية- ج1- ص298.
2 - ينظر عبد الرحمن الحاج صالح – البنى النحوية – ص123.

3	ø	أن تصوموا	خير	لكم
4	أ/ قائمٌ	الزيدان	-	-
5	ø	المسلمُ	يفعلُ الخيرَ	-

نلاحظ في المثال (3) أنّ (م1): تركيب، وهو المصدر المؤول وقبل تأويله هو تركيب خاضع للعلاقة السابقة، ويمكن تمثيلها كما يلي:

- م1 -

العامل		المعمول1
ع	م	
أن	تَـصُوُمـــــــوا	

التأويل: ع = ø ← م1= صومكم

وفي المثال (4) نلاحظ أنّ (ع): تركيب يُمكن تمثيله بالعلاقة (ع←م1) فيظهر على النحو التالي:

-ع-

العامل		المعمول 1
ع	م1	الزيدان
أ Ø	قائم	

وكذلك الأمر بالنسبة للمثال (5) نلاحظ أنّ (م2) تركيب خاضع للعلاقة (ع←م1)+ م2. مُمَثّلة كما يلي:

-م2-

العامل		المعمول1	المعمول2
ع	م1	[هو]	الخير
Ø	يفعلُ		

م1= ضمير مستتر تقديره: هو.

ب- مع الجملة الاسمية المنسوخة:

قد تدخل النواسخ على الجملة الاسمية فتنسخ الابتداء وتتموضع عاملةً في المعمول الأول والثاني وذلك على النحو التالي:

المثال	العامل	المعمول(1)	المعمول(2)
1	ø	زيدٌ	مُنطلِقٌ
2	إنّ	زيدًا	منطلقٌ
3	كان	زيدٌ	منطلقًا
4	حسبتُ	زيدًا	منطلقًا
5	أعلمت عمرًا	زيدًا	منطلقًا

نلاحظ في المثال (4) أنّ العامل عبارة عن تركيب خاضع للعلاقة: (ع←م1) أي الفعل وضمير الفاعل وفي المثال (5) كذلك ورد العامل تركيبًا محكومًا بالعلاقة (ع←م1)+م2 أي (الفعل والفاعل والمفعول به)= ع

وإذا كان (م2) في الجملة الاسمية وهو الخبر له حق التقدم كأن يكون من ألفاظ الصدارة فإنه يقع قبل (م1) ويصبح الترتيب على النحو التالي في هذا المثال: (أين زيدٌ؟)

[ع← م2← م1] ع=ø، م2= أين، م1= زيدٌ.

وقد يتقدّم (م2) على العامل والمعمول الأول فيصير الترتيب في هذا المثال على النحو التالي: (غزيرًا صَارَ المطرُ) [م2– (ع←م1)]، م2= غزيرًا، ع= صار، م1= المطرُ.

ج- في الجملة الفعلية:

معلوم أن الجملة الفعلية تتكون من فعل وفاعل في أبسط صورها، أو من فعل وفاعل وبعض المخصصات أو فعل وفاعل و مفعول به أو أكثر وقد يضاف إلى ذلك بعض المخصصات، فإذا بحثنا عن موضع العلاقة:

[(ع←م1)+ م2] داخل الجملة الفعلية وجدنا الفعل يحتل موضع العامل ع فهو نظير الابتداء في الجملة الاسمية وليس نظير الخبر كما يعتقد البعض وإنْ كان الإخبار يَتِمُّ به "فالابتداء وما يدخل في موضعه وكلّ ما يعاقبه من العوامل هو نظير الفعل تمامًا في الموضع، إلّا أنّ الفعل وإن كان هو المخبر به (أي الخبر) مثل: خبر المبتدأ فليس أبدًا مساويًا للخبر من حيث بنية الكلام إذ موضعه هو موضع العامل لا موضع المبني على المبتدأ وموضع العامل هو موضع الابتداء وجميع العوامل التركيبية، وهذا فرق أساسي بين الجانب الوضعي والجانب الخطابي الإفادي."[1]

والفاعل يأتي في موضع المعمول الأول (م1) ويكون المفعول به في موضع المعمول الثاني (م2) لأنّه "إذا كان الفعل عاملًا ومن ثمّ مساويًا للابتداء فلا مفرّ من أن يكون فاعله مساويًا من حيث الموضع (من حيث البنية) للمبتدأ من جهة ويكون المفعول به مساويًا للمبني على المبتدأ من جهة أخرى."[2]

ويمكن تمثيل هذه الحالة في الجدول التالي:

1- عبد الرحمن الحاج صالح- البنى النحوية العربية- ص128.

2- المرجع نفسه - ص129.

ع	م1	م2
قام	زيدٌ	/
ضرب	زيدٌ	عمرًا

وإذا كان الفعل مبنيًا للمجهول يبقى في موضع العامل ويتقدم المفعول به إلى وضعية (م1) بعد أن تفرغ. وإذا كان الفعل مضارعًا فهو يشكل لفظة، فيرفع بالابتداء الذي يشغل جزء من(ع) وهو ليس العامل التركيبي وإنما العامل داخل اللفظة الفعلية، وقد تدخل عوامل تزيل هذا الابتداء فينتصب الفعل أو ينجزم حسب العوامل الداخلة عليه، والفعل المضارع في هذه الحالة هو عامل ومعمول في آن واحد، فهو عامل لأنه يرفع الفاعل ولأنّه هو العامل التركيبي وهو معمول داخل اللفظة التي تحتل موضع العامل لأنه يرتفع بالابتداء أو ينتصب بما يقتضي النصب أو ينجزم بما يقتضي الجزم. فالعلاقة داخل اللفظة شبيهة بالعلاقة داخل التركيب إلا أنّها ثابتة الترتيب. يقول المرحوم عبد الرحمن الحاج صالح: "وتفترق اللفظة عن الجملة أيضًا في استحالة تقديم أي عنصر في داخل اللفظة على غيره أو الفصل بين عناصرها ثمّ يتفقان في إمكانية خلوّ موضع العامل."[1]

ويمكن أن يحلّ في موضع (م2) لفظة اسمية مكونة من عامل ومعمول، وذلك نحو: مَرَرْتُ بزيد، فالعامل هو الفعل والمعمول الأول هو ضمير الفاعل والمعمول الثاني هو الجار والمجرور، وداخل المعمول الثاني الذي هو الجار والمجرور نجد الجار (عاملًا)، والمجرور معمول له،لأن العامل في هذه الحالة لا يصل إلى المعمول الثاني بنفسه، وقد يكون العامل معمولًا من جهة وعاملًا من جهة أخرى ومعموله قد يكون هو العامل فيه، نجد هذا مثلا في أسلوب الشرط، فاسم الشرط هو العامل في الفعل الذي يليه فيكون الفعل معمولا له، وفي الوقت نفسه قد يكون الفعل عاملًا في اسم الشرط فيكون هذا الأخير معمولا له وذلك إذا كان

1- المرجع السابق- ص181.

فعل الشرط متعديا لم يستوف مفعوله نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الإسراء: 110]

اسم الشرط (أيًّا) منصوب بالفعل (تدعوا) والفعل مجزوم باسم الشرط، فكلّ واحد منهما عامل في صاحبه من جهة ومعمول له من جهة أخرى، فاسم الشرط عامل من جهة لأنّه يتضمن معنى (إنْ) الشرطية، ومعمول من جهة لأنّه اسم، والفعل من جهة كونه أنه فعل فهو عامل بالأصالة ومن جهة وقوعه بعد عامل من عوامل الأفعال فهو معمول له، ويمكن تمثيل العلاقة في هذه الحالة كما يلي:

اسم الشرط ← الفعل

ع ← م1

م2 ← ع

وإذا كان عندنا العلاقة الآتية في الجملة الفعلية:

ع ← م1+م2، ممثلة في الجدول الآتي:

ع	م1	م2
فعل	فاعل	-
فعل	فاعل	مفعول به

فإذا كان الفعل لازما ينتج عنه أنّ (م2) تكون شاغرة أمّا إذا كان متعديا فينتج عنه أنّ (م2) مشغولة بالمفعول به، وهذا يقودنا إلى تأثير الوزن الصرفي على هذا الموضع فإذا كان من باب المطاوعة نعلم مباشرة أنّ (م2) شاغرة.

وإذا كان الفعل على وزن "أفْعَل" أو "فَعَّل" أو "استفعل" نعلم مباشرة أنّ (م2) مشغولة.

أمّا من حيث الترتيب فيمكن تغيير الوضع في العلاقة: (ع←م1)+م2، بحيث يمكن أن يتقدم م2 على م1 فتصير العلاقة على النحو التالي: ع، م2، م1 مثل:

- ضرب زيدًا عمرٌو.

ويمكن أن يتقدم م2 على ع و م1 فتصير العلاقة على النحو التالي: م2– ع– م1. مثل: زيدًا ضَرَبَ عمرٌو.

أمّا علاقة العامل بالمعمول الأول (ع←م1) فهي علاقة مرتبة والرتبة فيها ليست حرّة "فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتقدم م1 على ع في جميع هذه الأبنية مع بقاء البنية على ما كانت عليه."[1]

ورفض عبد الرحمن أيوب أنْ يُفرّق النّحاة بين المبتدأ والفاعل في التقديم والتأخير فقال: "لا مانع لدينا من اتخاذ الموضع الذي تمثله الكلمات وسيلة للتفريق بين تركيب وآخر، على أنْ يطبق ذلك في جميع الحالات. أمّا أن يقصر النحاة ذلك على الفاعل دون المبتدأ فيقولون بجواز تأخير المبتدأ ولا يقولون بجواز تقديم الفاعل فأمر مرفوض رفضًا منهجيًا لاختلاف مقياس الحكم على أحد قسميه عنه على القسم الآخر."[2]

وواضح أنه يرى أنّ موضع المبتدأ في الجملة الاسمية هو موضع الفاعل في الجملة الفعلية، وموضع الخبر في الجملة الاسمية هو موضع الفعل في الجملة الفعلية، وهذا اعتمادًا على الجانب المعنوي في تحديد خصائص مكونات التركيب اعتمادًا على دورها في الخطاب، فالفاعل هو المسند إليه وكذلك المبتدأ هو المسند إليه فهما متناظران. والخبر هو المسند وكذلك الفعل هو المسند فهما متناظران أيضًا فكيف يجوز تحرير الرتبة في حالات الجواز بين المبتدأ والخبر وتقييدها وجوبًا بين الفعل والفاعل؟

لكن للنحاة في هذه القضية رأي آخر وهو أنّ الفعل كعامل في الجملة الفعلية يناظر الابتداء في الجملة الاسمية، والفاعل يناظر المبتدأ، والمفعول به يناظر الخبر، والفاعل كمعمول أول لا يتقدم على عامله وهو الفعل، إذ لو تقدّم عليه لاشتغل الفعل بضميره أو بفاعل آخر وارتفع هو بالابتداء، وكان معرضًا لكل العوامل التي تدخل في موضع الابتداء وكذلك المبتدأ كمعمول أول لا يتقدم في حقيقة الأمر على عامله وهو الابتداء، وإنْ كان هذا

1- المرجع السابق- ص154.

2- عبد الرحمن أيوب- الشكل والمضمون في التركيب اللغوي- ص43.

لا يظهر ولا يمكن تمثيله لأنّ الابتداء عامل معنوي، ولكن يمكن الاستدلال عليه بما يدخل في موضع الابتداء ويصير المبتدأ معموله الأول نحو:(كان) و(إنّ) فالمبتدأ يصير اسمًا لهما وهو المعمول الأول لهما فلا يتقدم عليهما أبدًا، أمّا الخبر فهو نظير المفعول به "فإذا كان الفعل عاملًا ومن ثمّ مساويا للابتداء فلا مفرّ منْ أنْ يكون فاعله مساويًا من حيث الموضع (من حيث البنية) للمبتدأ من جهة ويكون المفعول به مساويًا للمبني على المبتدأ من جهة أخرى وهذا قد يبدو غريبًا أن يكون المفعول به مساويًا للخبر فتفسيره هو أنّ الحديث عن البنية في ذاتها غير الحديث عنها عند استعمالها في الخطاب عامّة ومن ثمّ عن معناها المقصود في ظرف خاص من ظروف التخاطب."[1]

فعلاقة المبتدأ بالخبر تختلف عن علاقة الفعل بفاعله. فالمبتدأ لا يكون إلّا مع مبنيّ عليه والعلاقة بينهما علاقة بناء وليس كذلك الفعل والفاعل إذ يقتضي الفعل وجود الفاعل كجزء منه وليس مبنيًا عليه "لأن البناء يقتضي أن يكون الجزآن المبني أحدهما على الآخر بائنين قبل البناء بظهور كل واحد على حدة وهذا لا يتحقق فيما يخص الفعل إذ لا يكون للفعل وجود في الكلام اطلاقًا إلّا مع فاعله مهما كان، وإن كان يتصور كل واحد منهما على حياله."[2]

والذي يؤكد أنّ الفاعل إذا تقدم على فعله صارت العلاقة بينهما علاقة بناء إذ هو مبتدأ في هذه الحالة والجملة بعده هي الخبر، أنه في تقديمه يشترط فيه التعريف أو التخصيص كما يشترط في الفعل بعده أن يرتبط به بضمير ظاهر أو مقدّر ولا يشترط في الفاعل أن يكون معرفة إذ يجوز الحديث عن حدث منسوب إلى ذات معروفة أو غير معروفة ولهذا لم يحسُن مثل: (رَجُلٌ قَامَ) لأنه لا يفيد فحتى وإنْ أردنا أن تكون الجملة الفعلية هي الخبر فهذا غير مفيد لأنه لا يخلو أن يكون في الدنيا رجل قام، ولهذا تتعين الجملة وصفا له وتبقى الحاجة للخبر قائمة، وحسُن مثل: (قامَ رجلٌ) لأنّ (رجل) في هذا التركيب ليس هو المخبر عنه. بل المخبر عنه وقوع الحدث ولا يضر أن يكون صاحب الحدث نكرة.[3]

1- عبد الرحمن الحاج صالح - البنى النحوية العربية - ص129.

2- المرجع نفسه- ص131.

3- ينظر المرجع نفسه ص157.

5- الإسناد والعامل: نموذج أم نموذجان؟

هذا السؤال أثاره أصحاب (التراث اللغوي العربي)[1] وفي مناقشتهم لهذه القضية ذهبوا إلى أنّ الإسناد والعامل في التراث اللغوي العربي نموذجان مستقلان، لكنهم أشاروا إلى أنّ هذا الفصل بينهما قد يكون متأخرًا إلى حدِّ ما فالتراث اللغوي ما زال يحتفظ ببعض الملامح من فترة لم يكن فيها هذا التمايز واضحًا، كما تفصح عن ذلك نظرية الترافع الكوفية حيث أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهي تعتمد على الإسناد و رأوا أنّ الاستراباذي يذهب إلى أنّه لا يصير العامل عاملًا إلّا بكون الآخر معمولا له ولا يصير المعمول معمولا إلاّ بكون الآخر عاملًا فيه، فإذا كان كلّ واحد من المبتدأ والخبر عمدة بصاحبه فهو مرفوع بصاحبه، وعن قول الفرّاء إنّ النواة الإسنادية: (فعل+فاعل) هي الناصبة للفضلات فهذا يعتمد على الأصل الأول إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضله فهُمَا معًا سبب كونه فضلة فيكونان أيضا سبب علامة الفضلة[2] وختم أصحاب هذه الفكرة طرحهم بالتساؤل : إذا كان منهج الاستراباذي أكثر ملاءمة من الطريقة الشكلية مع اعترافهم بأنّ نظرية العمل تشكل العمود الفقري في النحو العربي.[3]

والحقيقة أنّ النزعة إلى الاعتماد على العلاقة الإسنادية في تفسير ظواهر التركيب قديمة تظهر جلية في صورة التسوية بين الفاعل والمبتدأ في علاقتهما بالفعل والخبر، قال المبرد: "وإنّما كان الفاعل رفعا لأنه، هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت (قام زيد) فهو بمنزلة قولك: (القائمُ زيدٌ)."[4]

وقال السيرافي: "قد احتج بعضهم بأنّ الفاعل مضارع للمبتدأ، لأنه يخبر عنه بفعله الذي قبله، كما يخبر عن المبتدأ بخبره الذي بعده، فالفعل والفاعل كالمبتدأ أو الخبر إلّا في

1- ينظر بوهاس، جيوم، كولوغلي- التراث اللغوي العربي- ترجمة محمد حسن عبد العزيز وكمال شاهين- دار السلام- القاهرة- ط2- 2012- ص111.

2- ينظر الرضي الاستراباذي- شرح الكافية- ج1- ص50.

3- ينظر يوهاس، جيوم، كولوغلي- التراث اللغوي العربي- ص114،111.

4- المبرد- المقتضب- ج1- ص55.

التقديم والتأخير والزّمان الذي يدل على صيغة الفعل، ألّا ترى أنك إذا قلت: (قام زيدٌ) فمعناه: (زيدٌ قائمٌ)."[1]

وقد قيل هذا في تعليل رفع الفاعل وهو يؤدي إلى أنّ الرفع للعمد لأن طرفي الإسناد هما عمدتا الكلام، والفعل والفاعل في هذا كالمبتدأ أو الخبر، واتُّخِذَ هذا ذريعة للتسوية بين الإسناد والعامل في تحليل التراكيب.

والحقيقة أنهما متباينان فالأول يخص المعنى والثاني يخص اللفظ، وإذا كان موضع الفاعل هو موضع المبتدأ فإنّ موضع الفعل ليس هو موضع الخبر، بل موضعه موضع الابتداء والخبر يناظر المفعول به كما سبق القول. ومرّ بنا استدلال المبرد على عدم جواز تقديم الفاعل على فعله.[2]

وقولهم بهذا الشبه لا يُفهم منه أنهم يجعلونه عاملًا كما يدل على ذلك ردّهم علّة من ذهب إلى أنّ رافع الفاعل هو الإسناد: بأنّ الإسناد نسبة بين المسند والمسند إليه وليس عملها في أحدهما بأولى من عملها في الآخر، وكذلك ردّهم على مَن ذهب إلى أنَّ الرافع له هو شبهه بالمبتدأ: بأنّ الشبه معنى والعمل لا ينسب إلى معنى مع وجود لفظ صالح للعمل والفعل موجود فلا عدول عنه.[3]

وقد أفاض المرحوم عبد الرحمن الحاج صالح في إبراز الفرق بين العامل والإسناد فأوضح أنّ التكافؤ في البنية هو بين الفعل والابتداء أو التجرّد من العوامل، لا بين الفعل والمبتدأ، والإسناد هو ضم عنصر إلى عنصر آخر بحيث تتولد مِن هذا الضم جملة مفيدة فهو بين المبتدأ والخبر وبين الفعل والفاعل وهما من هذه الجهة متناظران، والعلاقة الإسنادية هي علاقة إفادية تمثل أبسط صورة للكلام المستغني عنه، والبنية النحوية هي الهيكل الباطني للكلام والمحور فيها نظام العمل، والعلاقة بين المبتدأ والخبر هي علاقة بناء من حيث الصياغة أمّا العلاقة بين الفعل والفاعل فهي علاقة اقتضاء وشغل فهما معًا كجزئي كلمة،

1- السيرافي- شرح كتاب سيبويه- ج1- ص261.

2- ينظر المبرد- المقتضب- ج4- ص405.

3- ينظر ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج4- ص1580.

بحيث لا يتقدّم الثاني عن الأول.[1]

وقد نبّه ابن مالك "على أنّ الفعل والفاعل كجزأي كلمة، ولذلك لم يستغن عن الفاعل ولم يقدّم على الفعل مع بقائه فاعلًا، ودلّت العرب على كونهما كشيء واحد بوصل علامة تأنيث الفاعل بالفعل نحو: قامت هندٌ، وبجعل علامة رفع الفعل المضارع بعد الفاعل في نحو يفعلان ويفعلون، فالأصل أنْ يكونا غير مفصولين بمفعول و لا غيره."[2]

ويمكن تمثيل العلاقتين الإسنادية والعاملية بما يلي[3]:

أ- العلاقة الإسنادية:

المسند	المسند إليه
الفعل	الفاعل
الخبر	المبتدأ

تكافؤ في الإسناد.

الترتيب الأصلي: مبتدأ ← خبر.

ب- العلاقة العاملية:

العامل	المعمول (1)	المعمول (2)
- الابتداء	المبتدأ	الخبر
- الناسخ	الاسم	الخبر
- الفعل	الفاعل	المفعول به(إن وُجِد)

تكافؤ في البنية.

1- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح- الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية - موفم للنشر - الجزائر -ط 2012 - ص153.

2- ابن مالك- شرح الكافية الشافية- ج1- ص129.

3- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح - الخطاب والتخاطب- ص153،154.

الفصل الثاني

تفسير الخروج عن علاقات التركيب

المبحث الأول: الحذف.

المبحث الثاني: التضمين.

المبحث الثالث: الحمل على المعنى.

تمهيد:

عرفنا فيما سبق أنّ ضمّ كلمة إلى كلمة أخرى على وجه يحسن السكوت عليه هو الإسناد، وأنَّ طرفي الإسناد هما المسند والمسند إليه، وهما عمدتا الكلام، وتلحق بهما الفضلات.

وهي صياغة للمضمون المعنوي الإفادي للكلام "فهذه الصياغة للجانب المعنوي الخطابي لا يُخرج المسند والمسند إليه من كونهما من قبيل الإفادي المعنوي ولا يجعله وضعيًا بالضرورة فهما صيغة إلّا أنّها تنتمي إلى ظواهر التخاطب لا إلى الوضع، فكلُّ كَلام ينظرُ إليه مِنْ حيث إفادته، للأغراض التي يختارُ لَهَا المتكلم الدلائل بالصيغ المناسبة لها فهو منظور إليه من الجانب الخطابي غير اللفظي الوضعي."[1]

وللكلام بنية نحوية يمثلها نظام العمل و"مفهوم العامل ومَا يعمل فيه لا تنحصر فائدته في كونه سبَبًا للإعراب فقط بل أيضًا وفوق كل شيء في كونه السبب لنشوء بنية الكلام وذلك بتخصيص لكل عنصر من عناصره موضعًا معيّنًا ومجموع هذه المواضع هكذا مرتبة هي بنية الكلام يقع في أعلى مرتبة من التجريد لشموليتها."[2]

غير أنّ هذا النظام لا يبقى في كل الأحوال على شكله النموذجي بل "يصيبه بالضرورة التغيير بالاستعمال له ككلّ آلة عند استعمالها وإنْ كانت اللغة بما أنّها منظومة من الألفاظ والمعاني الموضوعة فتغيُّرهَا يحصل من عدة جوانب لأنّ المستعملين للّغة هم بشر ويعيشون في مجتمعات وعليهم وعلى لغتهم ضغوط، فهناك عوامل مختلفة تؤثر في اللغة فيتغيّر جانبٌ منها مثل المؤثر الفزيولوجي، فَبكثرة الاستعمال للّفظة الواحدة مثلًا يتقلص محتواها الصوتي بالحَذْفِ أو القَلْبِ فتتغيّر البنية، وهذا يؤدي إلى اضطراب في عمليّة التخاطب فتلجأ الجماعة مِن الناطقين إلى نوع مِن الترميم بدون ما شعور منهم ليعودَ للنظام اللغوي انسجامه وهو دائمًا انتظام آخر غير الأول."[3]

1- عبد الرحمن الحاج صالح - الخطاب والتخاطب- ص140.

2- عبد الرحمن الحاج صالح - البنى النحوية- ص127.

3- المرجع نفسه - ص237.

وقد حاول النحاة عند اعتراض هذه الظواهر أنْ يفسّروها بمفاهيم مكمّلة تفسّر خروج أحد طرفي العلاقة على ما هو مقرر له، وفيما يلي نتتبع أهم هذه المفاهيم.

المبحث الأول: الحذف:

لاشك في أنّ الإيجاز سِمة بارزة في اللغة العربية ومِن مظاهر تحقيقها الحذف، وهو خروج عن الأصل عدّه ابن جني مِن شجاعة العربية.[1]

"ولا يخفى أنّ الحذف يرد في طرف من طرفي العلاقة أو فيهما معًا ممّا يعني أنّه يعكس استثناء على نظام العلاقة النحوية يتمثّل في تخلف طرفٍ من طرفي العلاقة النحوية اللذين تقوم بينهما العلاقة."[2] قال الزركشي: " وإنّما يقدّر النحوي ليعطي القواعد حقها وإنْ كان المعنى مفهومًا، وتقديرهم هنا أو غيره ليروا صورة التركيب من حيث اللفظ مثالًا لا مِن حيث المعنى."[3]

1- شروط الحذف:

وضع النحاة شروطًا للحذف تتلخص في عدم وجود ضرر معنوي أو صناعي وقد جمعها ابن هشام[4] وفصل القول فيها وهذا تلخيص لها:

الشرط الأول: وجود الدليل، قال ابن جني: "قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركةوليس شيء مِن ذلك إلّا عن دليل عليه وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته."[5]

وينقسم الدليل حسب ابن هشام إلى دليل حالي أو مقالي أو صناعي فالدليل الحالي يتمثل في الحال المشاهدة أو مما يدل عليه السياق وذلك كقولك لمن رفع سوطًا: زيدًا

1- ينظر ابن جني- الخصائص- تح محمد علي النجار - عالم الكتب - بيروت - ط1 ،2006- ج2- ص544.

2- محمد عبد العزيز عبد الدايم- النظرية الغوية في التراث- ص220.

3- الزركشي- البرهان في علوم القرآن- تح: مصطفى عبد القادر عطا- دار الكتب العلمية- بيروت- ط1- 2007- ص551.

4- ينظر ابن هشام- مغني اللبيب- ج2- ص324.

5- ابن جني- الخصائص- ج2- ص544.

بإضمار "اضْرب" ومما يدلّ عليه السياق قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ ۖ﴾[هود: 69] أي سلمنا سلامًا والدليل على ذلك المقدر حالهم وهو مجيئُهم ودخولهم عليه.[1]

ولسيبويه كلام طويل في هذا وأمثلة كثيرة منها: "لو رأيت ناسًا ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد، فكبَّرُوا، لقُلتَ: الهلالَ وربِّ الكعبة، أي أبصروا الهلال."[2]

والدليل المقالي هو أن يكون اللفظ دالًا على المحذوف نحو قوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ﴾[البقرة: 60] أي فضرب فانفجرت فدلّ انفجرتْ على أنّه ضرب.

ومثله قوله تعالى: ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾[المائدة: 6] أي إذا أردتم القيام إليها.[3]

والدليل الصناعي يختص بمعرفته النحويون لأنه إنّما عرف من جهة الصناعة، فالمحذوف لا يطلبه المعنى وإنما تطلبه طرد الأحكام وإجراؤها على نظام العمل وتفسير ما خرج عنه، وذلك مثل قولهم: (قُمْتُ وأصكُّ عينه) والتقدير: (وأنا أصكّ) لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من (قد).

ومنه توجيه سيبويه لبيت طرفَة:

ولسْتُ بحَلَّالِ التِّلَاع مخافةً ولَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القومُ أرفدِ

بتقدير مبتدأ بعد (لكن) لأن (متى) منصوبة بفعل الشرط، و (لكن) مشبهة بالفعل فلا تدخل عليه ولهذا وجب تقدير مبتدأ بعد (لكن) كأنّه قال: ولكن أنا.[4]

1- ينظر الدسوقي- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب- ج2- ص1242.

2- سيبويه- الكتاب- ج1- ص257.

3- ينظر ابن الأثير عز الدين- الجامع الكبير- تح: عبد الحميد هنداوي- دار الأفاق العربية- القاهرة- ط1- 2007- ص262.

4- ينظر سبيويه- الكتاب- ج3- ص78.

الشرط الثاني: أنْ لا يكون ما يحذف كالجزء: ويراد بما هو كالجزء الفاعل ونائبه وما في حكمه كاسم كان، وذلك لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فهو مع الفعل كالصلة أو كالمضاف إليه وذلك حتى لا يلتبس الحذف بالاستتار.[1]

الشرط الثالث: أن لا يكون ما حذف مؤكدًا:

وذلك لأن المؤكِّد مريد للطول، والحاذف مُريد للاختصار، وعلى هذا لا يجوز تأكيد عائد الصلة المحذوف في نحو: الذي رأيتُ زيدٌ، فلا يقال: الذي رأيتُ نفسَه زيدٌ، بل لابدّ من ذكره إذا أريد التأكيد فيقال: الذي رأيته نفسَه زيدٌ.

الشرط الرابع: أنْ لا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر:

فلا يحذف اسم الفعل دون معموله لأنّه اختصار للفعل، ووجهوا قول سيبويه في: (زيدًا فاقتله) وفي (شأنك والحج) وفي قول الشاعر:

يا أيُّها المائِحُ دَلْوِي دونَك إنِّي رأيتُ الناس يَحْمَدُونَكَ

على أنَّ التقدير: عليك زيدًا وعليكَ الحجّ، ودونكَ دَلْوِي ورأوا أنّ سيبويه أراد تفسير المعنى لا الإعراب.[2]

وعلى هذا الشرط لا يجوز حذف الحال التي سدّت مسدّ الخبر نحو قولك: ضربي زيدًا قائمًا[3]

الشرط الخامس: أن لا يكون عاملًا ضعيفًا:

"فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدّلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها"[4]. ومما يدخل في هذا الباب حذف (مِن) بعد

1- ينظر ابن مالك- شرح التسهيل- ج2- ص55.

2- بنظر ابن هشام - مغني اللبيب - ج2- ص332.

3- ينظر أبو حيان- ارتشاف الضرب من كلام العرب- تح رجب عثمان محمد – مكتبة الخانجي –القاهرة –ط1998،1- ج3- ص1600.

4- ابن هشام- مغني اللبيب- ج2- ص332.

كم الاستفهامية إذا كانت مسبوقة بحرف جر عند بعضهم وذلك مثل: بكم درهمٍ اشتريت، فالتمييز مجرور بـ (من) محذوفة ولا يجوز جرّه بالإضافة حتى لا تلتبس بالخبرية وكذلك حذف لام الطلب نحو: قلْ له يفعلْ أي ليفعلْ.[1]

ومنه حذف الجار وبقاء عمله كقول رؤبة وقد قيل له: كيف أصبحتَ، فقال: خيرٍ عافاك اللهُ.[2]

الشرط السادس: أن لا يكون المحذوف عوضًا عن شيء: من عادة العرب الحذف والتعويض فيحذفون اللفظ ويعوضونه بآخر بدلًا منه، وإذا حدث هذا فلا يجوز حذف العوض، وذلك مثل: (التاء) في (عِدَةٌ) و (زِنَةٌ) فإنّها عوض الواو التي هي فاء الكلمة، وكذلك (التاء) في (إقامة) فإنّها عوض الواو وهي عين الكلمة.[3]

وكذلك الميم في (اللهمّ) فإنّه عوض ياء النداء عند البصريين.[4]

الشرط السابع: أن لا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعة عنه:

وذلك نحو: ضربني وضربته زيدٌ، فلا يجوز حذف الهاء من (ضربته) لكي لا يتسلّط الفعل على (زيد) ثمّ يقطع عنه برفع (زيد) بالفعل الأول.

الشرط الثامن: أن لا يؤدي حذفه إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي:

وذلك نحو: زيدٌ ضربتُه، فلا يجوز حذف الهاء حتى لا يبقى (زيدٌ) مرفوع بالابتداء مع إمكان نصبه بالفعل لأنه في حال حذف الهاء يكون الأصح أن يقال: زيدًا ضربتُ.[5]

1- ينظر الدسوقي- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب- ج2- ص1255.

2- ينظر ابن الشجري- أمالي ابن الشجري- تح: محمود محمد الطناحي- مكتبة الخانجي- القاهرة- ط2- 2006- ج1- ص282.

3- ينظر الدسوقي- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب - ج2- ص1255.

4- ينظر ابن الشجري- أمالي ابن الشجري - ج2- ص340.

5- ينظر ابن هشام- مغني اللّبيب- ج2- ص333.

2- مواضع الحذف:

2-1- حذف الفعل[1]:

يُحذف الفعلُ مع فاعله وقد يُحذف وحده وذلك في مواضع أهمها:

- أنْ يكون جوابًا للاستفهام نحو قوله تعالى:﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ﴾[لقمان: 25] أي خلقهن اللهُ.

ومنه قوله تعالى: ﴿۞وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًاۗ﴾[النحل: 30] أي أنزل خيرًا.

ومنه جواب السؤال: مَن حضرَ؟ فتقول: أحَمَدُ أي: حضرَ أحمدُ.

ففي المثال الأول يؤخذ الجواب من لفظ السؤال: مَن خلق السماوات والأرض؟ خلقهن اللهُ، فلفظ الجلالة فاعل لفعل محذوف ولا يحسن أن يكون مرفوعًا بالابتداء[2]، ولايمكن أن يكون خبرًا، وتقدير الفعل المحذوف يفسِّر المعنى ويجعل قاعدة الإسناد مطردة وكذلك قاعدة العمل. وفي المثال الثاني يؤخذ الجواب من لفظ السؤال أيضًا فيقال: ماذا أنزل ربُّكم؟ أنزلَ خيرًا. فالاسم (خيرًا) لا يوجد تفسير لنصبه إلّا كونه مفعولًا به لفعل محذوف يفهم مِن لفظ السؤال.

وكذلك في المثال الثالث لا يمكن أن تكون كلمة (أحمد) الواردة في الجواب بمعزل عن مفهوم الإسناد ونظام العمل. ولهذا يقدّر فعل يسند إلى (أحمد) إذ التقدير: حَضَرَ أحمدُ.

ومن مواضع حذف الفعل أن يكون مُفسَّرًا نحو قولك: زيدًا ضربتُه، فالفعل الناصب للمفعول به محذوف يفسِّرُه الفعل المذكور بعده، ولا يمكن أنْ يكون منصوبًا بالفعل الذي بعده لأن الأخير اشتغل بضميره، قال سيبويه: "وإنْ شئتَ قلتَ: زيدًا ضربته، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره كأنك قلت: ضربتُ زيدا ضربته إلّا أنّهم لا يظهرون هذا الفعل هنا

1- ينظر المصدر السابق- ج2- ص366. والزركشي- البرهان- ص590.

2- ينظر ابن هشام- مغني اللبيب- ج2- ص347.

للاستغناء بتفسيره، فالاسم ها هنا مبني على هذا المضمر."[1]

ومنه قوله تعالى: ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾[القمر: 24] فالهمزة للاستفهام الإنكاري، وبشرًا مفعول به منصوب لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور بعده وهو نتَّبعه ولا يمكن أنْ يكون منصوبًا بلا عامل، ولا يمكن أنْ يكون منصوبًا بالفعل الذي بعده لأنه مشغول بالضمير.

ومن المواضع التي يحذف فيها الفعل لأنه مُفسَّرًا إذا وقع اسم مرفوع بعد أداة خاصة بالفعل نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[الانشقاق: 1] فالاسم بعد (إذا) مرفوع بفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور بعده، وهذا الحذف على شريطة التفسير.[2]

ومنه إذا تقدم الاسم على الفعل بعد أداة الشرط فإنه يرتفع بفعل محذوف يفسّره الفعل الذي بعده، أو ينتصب بفعل محذوف يفسّره الفعل الذي بعده، والتفسير يكون على اللفظ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: 6]

ويكون التفسير من جهة المعنى نحو قول النّمر بن تولب:

لا تجزعِي إنْ مُنفِسٌ أهلكتُه وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي.

فعلى رواية الرفع لا يجوز تقدير الفعل المحذوف بلفظ المذكور بعده، فيكون التفسير على المعنى: إنْ هَلَكَ منفسٌ.[3]

أمّا على رواية النّصب وهي الواردة في الكتاب، فالاسم منصوب بفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور بعده وهو تفسير مِن جهة اللفظ، ورواية النّصب هي:

لا تجزَعي إنْ منفسًا أهلكته....

والتفسير: إنْ أهلكتُ منفِسًا[4]

1- سيبويه- الكتاب- ج1- ص81.

2- ينظر ابن هشام- مغني اللبيب- ج1- ص160.

3- ينظر ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج9- ص4346.

4- ينظر سيبويه- الكتاب- ج1- ص134.

وكذلك: "هلّا، ولولا، وألّا، ولوما، إذا وقع الاسم بعدها وكان بعدها فعل واقع على ضميره لم يكن بُدٌّ مِن نصب ذلك الاسم بفعل مضمر يفسّره الظاهر فحكمها حكم إنْ الشرطية وذلك من قبل أنّ معاني هذه الحروف التحضيضُ والتوبيخُ ،إذا وليها المستقبلُ كنَّ تحضيضًا، وإذا وليها الماضي كنّ توبيخًا، وهذه المعاني واقعة على الأفعال لاحظ للأسماء فيها، فلذلك لا يقع بعدها المبتدأ والخبر، فإذا وقع بعدها اسم فلا يكون إلّا على تقدير فعل."[1]

2-1-1 حذف الفعل في الأساليب:

من مواضع حذف الفعل ما يقع في الأساليب الآتية:

أ- الاختصاص:

"وهو أنْ يتقدم ضمير دال على المتكلّم ويؤتى بعده بأيًّا أو باسم معرفة مدلوله الضمير المتقدّم عليه وتعريف الاسم المذكور إمّا بالإضافة أو بالألف واللام وكونه علمًا قليل،ولا يجوز كون هذا الاسم نكرة ولا مبهمًا فلا يقال: إنّا قومًا نفعل كذا، ولا يقال أيضًا: أيّ هذا أفعل كذا."[2]

فالفعل في أسلوب الاختصاص يحذف وجوبًا بعد ضمير المتكلّم غالبًا وقد يكون للمخاطب.

فالأول نحو: نحن معاشرَ الأنبياء لا نوَرّثُ. فكلمة (معاشرَ) منصوبة بفعل محذوف تقديره أخصُّ أو أعني.

ومنه: اللّهمّ اغفرْ لنا أيّتُها العصابةُ.

أيّتُها: اسم مبني على الضّم في محلّ نصب مفعول به لفعل محذوف، والهاء للتنبيه، العصابةُ: نعت أو بدل.

"وأكثر الأسماء دخولًا في هذا الباب: بنو فلان، ومعشرَ مضافة، وأهل البيت، وآل

1- ابن يعيش- شرح المفصل- ج2- ص91.

2- ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج7- ص3667.

فلان."[1]

ومعنى الاختصاص أنا أفعل متخصصًا بذلك من بين الرجال، ونحن نفعل متخصصين من بين الأقوام، واغفر لنا مخصوصين من بين العصائب.[2]

والناصب في الاختصاص فعل يجب حذفه قدَّروه بأخصُّ وقدّره سيبويه بأعني، قال: "وذلك قولك: إنّا معشرَ العرب نفعل كذا وكذا، كأنه قال (أعني) ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل."[3]

وردًّا على من يرفضون الحذف والتقدير قال أحد الباحثين "والواقع أنّ هذا التقدير لا تفرضه فكرة العامل وحدها حيث ظهر الاسم منصوبًا دون عامل، وإنّما تقتضيه الدلالة على تخصيص هذا المنصوب ولفت السامع إليه، وهي دلالة يتضمنها التعبير بهذا الأسلوب، ومِن ثمَّ فإنّ تقدير فعل يُعبِّر عنها يبدو مقبولًا."[4]

ب- التحذير:

هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه ولا يقع فيه[5]. وفي هذا الأسلوب يحذف الفعل ويبقى المنصوب" تقول إذ كنتَ تحذّر إيَّاك، ومثله أن تقول: نفسك، وهو منصوب بفعل مضمر كأنك قلتَ: إيّاك باعِد أو إيّاك نَحِّ واتَّقِ نفسَك، فحذف الفعل واكتفى بإياك عنه، وكذلك نَفسَك لدلالة الحال عليه وظهور معناه، وكَثُرَ ذلك محذوفًا حتى لزم الحذف وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة"[6]

ويجب حذف الفعل إذا كان التحذير بإيّاك وفروعها مع العطف وبدونه وكذلك يحذف

1- سيبويه- الكتاب- ج2- 236.

2- ينظر ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج7- ص3668.

3- سيبويه- الكتاب- ج2- ص233.

4- طاهر سليمان حمودة- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي- الدار الجامعية للطباعة والنشر- الإسكندرية- ط1998- ص254.

5- ينظر محمد سمير نجيب اللّبدي- معجم المصطلحات النحوية والصرفية- ص61.

6- ابن يعيش- شرح المفصل- ج2- ص60.

الفعل وجوبًا إذا كان المحذّر منه معطوفًا عليه: نفسَك والشُّحّ آو كان مكررًا: النارَ، النارَ.

وأوجبوا حذف الفعل في حالة الضمير والعطف والتكرار لأنه كثير الاستعمال فصار كالمثل عندهم.[1]

وإذ كان خاليًا من العطف والتكرار جاز حذف الفعل وإظهاره، قال سيبويه: "فلو قلتَ: نفسَك أو رأسَك أو الجدارَ،كان إظهار الفعل جائزا نحو قولك: اتق رأسَك، واحفظ نفسَك، واتقِ الجدارَ، فلمّا ثنّيتَ صار بمنزلة إيّاك وإيّاك بدلٌ من اللفظ بالفعل، كما كانت المصادر كذلك نحو: الحذرَ، الحذرَ."[2]

ج- الإغراء:

هو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله، ويكون باسم منصوب بفعل محذوف يفيد الترغيب والإغراء تقديره حسب المقام نحو: الزم، اطلب، افعل.[3]

وذلك نحو قول الشاعر:

أخاك أخاك إنَّ مَن لا أخا له كساع إلى الهيجاء بغير سلاح.

أي الزم أخاك.[4]

والإغراء كالتحذير في التزام إضمار الناصب مع التكرار والعطف وعدم التزامه مع عدم التكرار و العطف.[5]

1- ينظر ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج7- ص3671و 3674.

2- سيبويه- الكتاب- ج1- ص275.

3- ينظر أبو فارس الدحداح- معجم قواعد العربية من القرآن الكريم- دار الكتاب العربي- بيروت- لبنان- ط2013- ص545.

4- ينظر سيبويه- الكتاب- ج1- ص256.

5- ينظر ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج7- ص3675.

وينتج عن هذا ثلاث حالات هي كالآتي[1]:

– **الحالـة الأولـى:** أنْ يذكر المغرى به مفردًا أي وحده دونما عطف ولا تكرار، وفي هذه الحالة ينصب الاسم المغرى به على أنّه مفعول به لفعل محذوف تقدير الزم أو مرادفه ويكون حذف الفعل جوازًا مثل قولك: الصبر فإنه مفتاح الفرج.

– **الحالة الثانية:** أن يذكر الاسم المغرى به مكررًا مرتين على الأرجح ويجب في هذه الحالة حذف الفعل على تقدير المعنى المناسب. مثل: أخاك أخاك إنّ من لا أخا له...

–**الحالـة الثالثـة:** أن يذكر الاسم المغرى به معطوفًا عليه اسم آخر مختلف، والقصد واحد وهو الإغراء ويكون حذف الفعل وجوبًا نحو قولك: الاجتهادَ والمثابرة، السمعَ والطاعةَ.

د– القسـم: يكثر حذف الفعل في القسم وذلك لكثرة الاستعمال وهو جائز إذا كان حرف القسم الباء و واجب إذا كان حرف القسم الواو أو التاء. يُقال: أقسمُ بالله لتفعلَنَّ كذا، أو: باللهِ لَتَفْعَلَنَّ كذا و واللهِ لَتَفْعَلَنَّ كذا، فلا يظهر الفعل. قال ابن يعيش:" وتحروا أنواعا مِن التخفيف فمِن ذلك أنّهم قد حذفوا فعل القسم كثيرًا للعلم به والاستغناء عنه، فقالوا باللهِ لأقومَنَّ، والمراد أحلف باللهِ"[2]

هـ– النداء:

الاسم المنادى منصوب أو في محلّ نصب بفعل محذوف لا يجوز إظهاره، وتقديره: أدعو أو أنادي، أو ما شابهَ ذلك ولا يصح الاعتراض بأن هذا التقدير يغيّر الكلام من الخبر إلى الإنشاء. كما قال ابن مضاء: " وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم، عبد الله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره أدعو أو أنادي وهذا إذا أُظْهِرَ تغيّر المعنى وصار النداءُ خبرًا."[3]لأنّ هذه الأفعال قصد بها الإنشاء لا الخبر، ألا ترى أنّهم يستعملون في الدعاء أفعالًا خبرية ويقصد بها الإنشاء كقولهم. رحِمَهُ الله، تقبّل اللهُ منك، حفظك الله، قال سيبويه: "اعلم أنّ النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره والمفرد

1- ينظر عبد القادر محمد مايو- المعتمد في الأساليب النحوية- دار القلم العربي- سوريا- ط1- 1998- ص62.

2- ابن يعيش- شرح المفصل- ج9- ص181.

3- ابن مضاء- الرد على النحاة- تح محمد إبراهيم البنا- دار السلام- القاهرة- ط1- 2017- ص64.

رفع وهو في موضع اسم منصوب"[1]، وقال في موضع آخر: "ولكنهم حذفوا الفعل وصار **يَا** و**أيَا** و**أَيْ** بدلًا من اللفظ بالفعل"[2]

2-1-2- مواضع أخرى لحذف الفعل:

يُحذَف الفعل في مواضع كثيرة إنْ دل عليه دليل و يقدر الفعل المحذوف حسب المقام وبما يناسب التركيب حتى تطرد القاعدة وينسجم ما فيه الحذف مع بقية التراكيب ومن ذلك:

أ- حذف متعلّق الجار والمجرور أو الظرف:

التعلق هو نوع من الارتباط المتمم للمعنى ينعقد بين الظرف أو الجار والمجرور والفعل أو ما يشبهه.[3]

وقد يوجد الظرف أو الجار والمجرور ولا يوجد متعلق لهما فيقدر النحاة متعلّقًا به محذوفًا وأكثر ما يكون الفعل. ففي قوله تعالى: ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾[البقرة: 228] (عليهن) متعلق بفعل محذوف وهو صلة الموصول تقديره: استقرّ، و(بالمعروف) متعلق بما تعلق به (لهُنَّ) "وتقديره: استقرّ لَهُنّ حقٌّ مثل الذي عليهن بالمعروف، أي بالذي أمَرَ اللهُ في ذلك."[4]

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ﴾[البقرة: 260] في اللّام وجهان، الأول: أنْ تكون لام كي معلقة بفعل محذوف تقديره (سَألتُكَ) أي: ولكن سألتك ليطمئن قلبي، والثاني: أن تكون لام الأمر والدعاء كأنه دعا لقلبه بالطمأنينة، قال الأنباري: الأول أوجه[5] واختاره ابن النحاس.[6] وكذلك في التسمية يرى الكوفيون أنّ الجار والمجرور "بسم الله" متعلق بفعل

1- سيبويه- الكتاب ج2- ص182

2- المصدر نفسه- ج1- ص291

3- ينظر محمد سمير اللّبدي- معجم المصطلحات النحوية والصرفية- ص156.

4- الأنباري- البيان في غريب إعراب القرآن- تح جودة مبروك محمد- مكتبة الآداب- القاهرة- ط1- 2007- ج1- ص149.

5- ينظر المصدر نفسه - ج1- ص162.

6- ينظر ابن النحاس- إعراب القرآن- ج1- ص128.

محذوف تقديره (أَبْدَأُ) أي: أبدأ بسم الله صلاتي، وأبدأ بسم الله عملي، وأبدأ بسم الله الذبح... وأما الزمخشري فيقدر الفعل مؤخرًا ولا يجعله فعل (أبدأ) دائمًا بل حسب العمل المراد الشروع فيه مثل: بسم الله أصلي، وبسم الله أعمل وبسم الله أذبح، ورأى الزركشي أنّ هذا أجود، أمّا البصريون فيقدرون الجملة اسمية أي ابتدائي بسم الله.[1] وهو خارج عما نحن فيه.

ينصب الظرف بعامل ظاهر نحو صُمتُ يومَ الإثنين. وجلستُ تحت الشجرة، وقد يُحذف الناصب ويقدر إذ دلّ عليه دليل، ويكون حذفه جائزًا كقولك: يوم الجمعة لِمَن قال: متى سرتَ؟"وذلك أنّ متى ظرف في موضع نصب بسرتَ فوجب أن يكون الجواب منصوبًا إذا اختير أن يكون الجواب على حدّ السؤال، ولا يكون منصوبًا بسرتَ هذه الظاهرة لأنها قد اشتغلت بمتى ولا يكون للفعل الواحد ظرفا زمان فوجب أن يكون منصوبًا بسرت أخرى منويّة دلّ عليها هذا الظاهر، والتقدير سرتُ يومَ الجمعة، ولو أُظهرَ كان عربيًا جيّدًا، وحذفه حسن لما في اللفظ مِن الدليل عليه"[2] وقد يكون حذفه واجبًا فيؤتى به مقدّرًا ولا يذكر في اللفظ وذلك في مواضع منها: إذا وقع الظرف صفة نحو: مررت برجل عندك أي مررت برجل يجلس عندك، أو حالًا نحو: رأيتُ القمر بين السحاب. أي يمُّر بين السحاب، أو خبرًا نحو: زيد عندك أي استقرَّ عندك وكل هذا إذا كان المقدّر فعلًا كما مثلنا إمّا إذا قُدِّر اسمًا فليس مما نحن فيه.

ومنه قولهم: (حينئذٍ الآن) كأنه قال الذي نذكره كان حينئذٍ واسمع الآن. وهذا مقصور على السماع.[3]

ب- حذف عامل الحال:[4]

أولًا: يحذف عامل الحال جوازًا إذا كان معناه حاضرًا أو تقدّم ذكره، وذلك نحو قولهم للمسافر: راشدًا مهديًا وتقديره ارتحل راشدًا وقولهم للقادم مِن الحج: مأجورًا مبرورًا أي رجعتَ

1- ينظر الزركشي- البرهان- ص591.

2- ابن يعيش- شرح المفصل- ج2- ص113.

3- ينظر ابن عقيل- شرح الألفية- ج1- ص581 و: ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج4- ص1902.

4- ينظر ابن يعيش- شرح المفصل- ج2- ص167- وابن عقيل- شرح الألفية- ج1- ص660 ، وناظر الجيش-تمهيد القواعد- ج5- ص2317.

مـأجورًا مبـرورًا، وقـولهم للمتحـدث: صـادقًا أي تتحـدث صـادقًا، وكـلّ هـذا لأنّ معنـى العامـل حاضـرٌ فـي الـذهن، أمّـا ماتقدم ذكره فنحـو قولـك فـي الاستفهام: (راكبًـا)جوابًـا لمـن قـال:كيـف جئت؟ وفي غير الاستفهام: (بلى مسرعًا) لمن قال:(لمْ تَسِر) والتقدير: سرتُ مسرعًا.

ومنه قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾[القيامة: 4] والتقدير – واللهُ أعلم– بلى نجمعها قادرين وروى سيبويه عن يونس: "وأمّا قوله جلّ وعز: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ فهوى على الفعل الذي أُظهر كأنّه قال: بلى نجمعها قادرين."[1]

ثانيًا: يحذف عامل الحال وجوبًا في مسائل منها:

1– ما جرت الحال فيه مثلًا كقولهم "حَظِيّينَ بَنَاتٍ صَلِفِينَ كَنَّاتٍ"[2]

نُصِبَ (حظِيّينَ وصلِفِينَ) بفعل محذوف تقديره: عُرِفْتُم حظيّينَ ووُجدتم صَلِفين. ونصب كناتٍ وبناتٍ على التمييز.

2– الحال التي بيَّنَتْ ازدياد الثمن شيئًا فشيئًا أو انتقاصه شيئًا فشيئًا نحو قولهم: (اشتريته بدرهَمٍ فصاعدًا) و (تصدقتُ بدينار فسافلًا)فـ(صاعدًا) و (سافلًا) حالان عاملهما محذوف وجوبًا، فقولك: (أخذته بدهم فصاعدًا) تقديرهُ أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعدًا فالفعل (ذهبَ) هو العامل في الحال. قال سيبويه:"وذلك قولك أخذته بدرهم فصاعدًا، وأخذته بدرهمٍ فزائدًا حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه ولأنهم أمِنُوا أنْ يكون على الباء، لو قلتَ أخذته بصاعدٍ كان قبيحًا، لأنه صفةٌ ولا تكون في موضع الاسم، كأنه قال: أخذتُه بدرهمٍ فزاد الثمّن صاعدًا، أو فذهب صاعدًا."[3]

1- سيبويه- الكتاب- ج1- ص346.

2- مَثَلٌ يُضرب في الأمر يعسر طلب بعضه وييسر وجود بعضه.

والحَظِيُّ: الذي له مكانة وحُظوة والصَّلفُ ضدّه.

ويعني أن البنتَ قد تَجدُ حُظوة في بيت أهلها، لكنّها لا تجد نفس المكانة في بيت أهل زوجها ككنّة" ينظر الميداني- مجمع الأمثال- تدقيق: أحمد علي حسن وطارق الأشهب- مكتبة الآداب- القاهرة- ط1- 2012- ص246.

3- سيبويه- الكتاب- ج1- ص290.

3- الحال النائبة عن خبر نحو: (ضربي العبدَ مسيئًا) فـ (مسيئًا) حال نابت عن الخبر، وعاملها محذوف والتقدير ضربي العبد إذا كان مسيئًا، و (كان) في هذا التقدير تامة لأنها لو كانت ناقصة لكان خبرها مسيئًا.

4- الحال الواقعة بدلًا مِن اللفظ بالفعل نحو قولك: (أقاعِدًا وقد سَارَ الركبُ؟) إذا أردتَ التوبيخ ولم تستفهم، ومنه أيضًا: " أتميميًا مرّة وقيسيًا أخرى؟" بإضمار فعل تقديره: أتتحول؟" ومنه قول هند بنتُ عتبة:

أفي السِّلْمِ أعْيَارًا جفاءً وغِلْظَةً وفي الحَرْبِ أَشْبَاهَ الإِمَاءِ العَوَارِك.

أي تتلَوَّنون مرّة كذا ومرّة كذا.[1]

وكلّ هذا على التوبيخ لا الاستفهام، ومما جاء على غير التوبيخ قولك: (هنيئًا مريئًا) بتقدير: "ثبت لك هنيئًا مريئًا وهنأه ذلك هنيئًا مريئًا،وإنّما نصبتَه لأنّه ذكر لك خيرًا أصابه رجل فقلتَ: هنيئًا مريئًا، كأنّك قلتَ: ثبتَ ذلك له هنيئًا مريئًا أو هنّأه ذلك هنيئًا، فاختُزِل الفعل، لأنّه صار بدلًا مِن اللفظ بقولك هَنَأك."[2]

ج- حذف عامل المفعول المطلق:[3]

يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق جوازًا لقرينة لفظية أو معنوية، ووجوبًا لكونه بدلًا من اللفظ بفعل مهمل أو لكونه بدلًا من اللفظ بفعل مستعملٍ في طلب أو غيره.[4] وهو سَماعي أو قياسي:

1- حذف الفعل جوازًا:

يحذف عامل المفعول المطلق جوازًا لقرينة لفظية كقولك لمن قال: أيّ سير سرتَ؟ سيرًا حثيثًا، ولمن قال: ما قُمتَ؟ بلى قيامًا طويلًا.

1- ينظر المصدر السابق- ج1- ص344.

2- المصدر نفسه - ج1- ص317.

3- ينظر ابن مالك- شرح التسهيل- ج2- ص123. وابن يعيش- شرح المفصل- ج1- ص263.

4- ينظر ابن مالك- التسهيل- ص88.

وحذفه لقرينة معنوية كقولك للقادم من سفره: خيرَ مَقْدَمٍ أي قدمتَ خيرَ مقدَمٍ، ولمن تأهّبَ لسفرٍ: تأهُبًا مباركًا ميمونًا، ولمن قدم من الحج: حجًّا مبرورًا وسعيًا مشكورًا أي: حججتَ وسعيْتَ.

2- حذف الفعل وجوبًا:

يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق وذلك على قسمين:

الأول: سماعي وهو مصادر كثُرَ استعمالها وهي بدل من اللفظ بفعل مهمل نحو:(أفّةً) و(دفرًا)بمعنى(نتْنًا) على سبيل التقريب و(بهرًا) بمعنى (تبًّا) كقول ابن ميادة[1]:

تَفاقَدَ قومِي إذ يبيعون مُهْجَتي بِجاريَّةٍ بَهْرًا لهم بهرًا

وبمعنى: (عجبًا) كقول عمر بن أبي ربيعة[2]:

ثُمَّ قالوا تحبُّهَا قُلتُ بَهْرًا عَدَدَ الرَمْلِ والحَصَا والتراب.

أو هي بدلٌ من اللّفظ بفعل مستعمل نحو:

حمدًا، وشكرًا وسقيًا ورعيًا، وجدعًا، وتعسًا. ومنه قول الشاعر:[3]

سقيًا لِقَوْمٍ لَدَيْنَاهُمْ وإنْ بَعِدُوا وخَيْبَةً لِلْأُلَى وجدناهم عَدَمُ.

قال سيبويه: "فإنّما ينتصب هذا على إضمار الفعل كأنّك قلتَ: أحْمَدُ اللهَ حمدًا، وأشكر اللهَ شكرًا، وكأنّك قلتَ أعْجَبُ عَجَبًا، وأكرمُكَ كرامةً، وأسرُّكَ مسرّةً ولا أكاد كيدًا ولا أهُمُّ همًّا، وأُرْغِمُك رغْمًا".[4]

1- سيبويه- الكتاب- ج1- ص311.

2- المصدر نفسه- ج1- ص311.

3- ابن مالك- شرح التسهيل- ج2- ص127.

4- سيبويه- الكتاب- ج1- ص319.

والثاني: قياسي ويقع في مواضع منها:

1- إذا وقع المصدر بدلًا من فعله وهو مقيس في الأمر والنهي نحو: قيامًا لا قعودًا أي قم قيامًا ولا تقعد قعودًا. ومنه قوله تعالى:﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد4] والتقدير- والله أعلم- فاضربوا ضرب الرقاب. ومنه قول الشاعر وهو قطري بن الفجاءة:[1]

فصبرًا في مَجَالِ المَوْتِ صَبْرًا فما نيل الخُلودِ بمُستطَاعِ.

2- إذا وقع المصدر بعد استفهام المقصود به التوبيخ نحو: أتوانيًا وقد عَلَاكَ المشيبُ؟ أي أتتوانى توانيًا وقد علاك المشيبُ؟

ومنه قول الشاعر:[2]

أَذُلًا إذا شبَّ العِدَا نارَ حربهم وزهوًا إذا ما يجنحون إلى السَّلْمِ.

أي: أتذلون ذلًا، وتزهون زهوًا.

وقد يأتي التوبيخ دون استفهام نحو قول الشاعر[3]:

خمولًا وإهمالًا وغَيْرُكَ مُولَعًا بِتَثْبِيتِ أَسْبَاب السّيَادَةِ والْمَجْدِ.

فحذف عامل المفعول المطلق وجوبًا في التوبيخ غير المقرون بالاستفهام.

3- يحذف عامل المصدر وجوبًا إذا وقع تفصيلًا لعاقبة ما تقدّمه، نحو قوله تعالى: ﴿ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾[محمد: 4] والتقدير – والله أعلم– إمّا أنْ تَمنُّوا منًّا وإمّا أنْ تفادُوا فِدَاءً.

ومنه قول الشاعر:[4]

1- ابن مالك- شرح التسهيل- ج2- ص127.

2- ينظر ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج4- ص1840.

3- ينظر ابن مالك- شرح التسهيل- ج2- ص128.

4- ينظر المصدر نفسه-ج2- ص128..

لأجهدنَّ فإمّا دَرْءَ واقعَةٍ تُخْشَى وإمَّا بُلُوغَ السُّؤْلِ والأملِ.

فنصب (دَرْءَ) و (بُلُوغَ) بفعل محذوف لكونه تفصيلًا لكلام قبله. وهو لأجْهَدَنَّ.

د- حذف عامل المفعول به:[1]

يجوز حذف الفعل الناصب للمفعول به لوجود قرينة لفظية أو معنوية والاقتصار على المفعول به. وذلك كأن ترى رجلًا يريد أنْ يضربَ مَن أساءَ فتقول: زيدًا أي اضرب زيدًا لأنّه المسيءُ، أو كقولك لِمَن شرع في العَطاء: زيدًا، بإضمار اِعْطِ، ولمن شرع في ذكر رؤيا: خيرًا لَنا وشرًّا لعدوّنا، ولمن قطع حديثًا: حديثَكَ أي أَتِمَّ حديثَك.

ومنه قول النابغة الذبياني:

إذا تَغَنَّى الحَمَامُ الوُرْقُ هَيَّجَني ولَوْ تَسَلَّيْتُ عَنْهَا أمَّ عمَّارٍ.

والتقدير: ذكرتُ أُمَّ عمارٍ، لأن التهيج سبب الذكر وباعث عليه.

ومنه قولك لمن تأّهّب للحج: مَكَّةَ بإضمار أرادَ أو يريدُ، وقولك لمن سدّد سهمًا: القرطاسَ أي يُصيبُ القرطاسَ، ولو رأيت ناسًا ينظرون الهلال ثمّ كبروا، لقلتَ: الهلالَ ورَبِّ الكعبة، أي: أبصروا الهلالَ. ومنه قوله عز وجلّ:﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًاۖ﴾[البقرة: 135].

أي: بل نتّبعُ ملَّةَ إبراهيمَ حنيفًا كأنه قيل لهم: اِتَّبِعُوا، حين قيل لهم: ﴿كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾[البقرة: 135] وممّا نُصب على معنى الفعل المذكور قول الشاعر وهو عمر بن قُميئة:[2]

تذكرتْ أرضًا بها أَهْلُهَا أخْوالَهَا فيها وأعمامَهَا.

أي تذكرتْ أخوالَها وأعمامَهَا. فتقدير الناصب بهذا المعنى مأخوذ من معنى الفعل المذكور وهو (تذكّرتْ) وممّا حُذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار كالمثل قولك:

1- ينظر ابن مالك- شرح التسهيل- ج2- ص94 . وابن يعيش- شرح المفصل- ج1- ص295.

2- ينظر المصدر نفسه- ج1- ص297.

(كلّ شيءٍ ولا شتيمة حُرٍّ) أي ائْتِ كُلَّ شيءٍ ولا ترتكب شتيمة حرٍّ، ومثله (كلاهُما وتَمْرًا) كأنّه قال: كلاهما لي وزدني تمرًا.

ومنه قول ذي الرُّمَّة:

دِيارَ ميَّةَ إذْ مَيَّ مُسَاعِفَةٌ ولا يَرَى مثلَهَا عَجَمٌ ولَا عَرَبُ.

كأنه قال: أُذْكُرْ ديَارَ ميَّةَ ولكنه لا يذكر الفعل (اذْكُرْ) لكثرة ذلك في كلامهم.[1]

2-2- حذف الاسم:

يحدث أن يحذف الاسم من التركيب تخفيفًا أو استغناء مع وجود القرينة الدالة على ذلك، وقد مسّ الحذف في تراكيب العربية العُمد والفضلات، ومن مواضع حذف الأسماء ما يلي:

2-2-1- حذف المبتدأ والخبر:

الأصل أن يذكر طرفا الإسناد في الجملة الاسمية ولكن قد يطرأ ما يوجب حذف أحدهما أو يجيز ذلك، ومواضع حذف المبتدأ والخبر معروفة في الدرس النحوي ولهذا سنقتصر هنا على بعض الأمثلة فقط، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ بَلَـٰغٌۚ فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾[الأحقاف: 35] أي:هذا بَلَاغٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ٢٦﴾[الأنبياء: 26]، أي بل هم عباد.[2]

ومن أمثلة حذف الخبر قوله تعالى:﴿أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَاۚ﴾[الرعد: 35] أي وظلّها دائمٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَوۡلَآ أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ ٣١﴾[سبأ: 31] فأنتم مبتدأ والخبر محذوف، أي حاضرون وهُوَ لَازم الحذف هنا.[3]

1- ينظرسيبويه- الكتاب- ج1- ص280.

2 - ينظر الزركشي – البرهان – ص560 .

3- ينظر المصدر نفسه- ص562.

2-2-2- حذف المفعول به:

صرّح النحاة بأنّ المفعول به يجوز حذفه لأنه فضلة إلّا إذا كان حذفه يضر فلا يجوز ذلك إذا كان في جواب سؤال نحو: مَن رأيتَ؟ فتقول: زيدًا، أو وقع محصورًا نحو: ما رأيتُ إلّا زيدًا، وإنّما رأيتُ زيدًا، وكذلك المتعجب منه لا يجوز حذفه نحو ما أحسن زيدًا! وكذلك المحذوف عامله نحو: الهلال بتقدير: رأوا الهلال، فكل هذا لا يجوز حذفه لأنه يضر بالمعنى المقصود[1] وما عداه جائز بدليل، خلاف الظاهر من تمثيل ابن عقيل في قوله: "فيجوز حذف الفضلة إنْ لم يضر، كقولك في (ضربتُ زيدًا) ضربتُ، بحذف المفعول به، وكقولك في (أعطَيتُ زيدًا درهمًا) أعطيتُ"[2]. وليس الأمر على إطلاقه ولهذا يقع على مَن قال بهذا الرأي اعتراض أحد الباحثين حيث يرى "أنّ حذف المفعول لا يصح إلا في وجود دليل عليه أيًّا كان نوع الدليل، كما أنّ الحذف غير جائز على إطلاقه، فلا يجوز لمن يريد أن يقول: (ضربتُ زيدًا) أن يقول: (ضربتُ) فقط دون دليل، لأن المعنى في العبارتين مختلف ففي الأولى قيّد بوقوعه على زيد دون غيره، وفي الثانية: أطلق الضرب دون تقييد، ويفهم منها أنّ المتكلم يريد أنْ يخبر بوقوع ضرب منه، كأنه قال: حصل مني ضربٌ."[3]

وأشار ابن مالك إلى وجوب الدليل في حذف المفعول به لفظا مع إرادة معناه قال: "وما حذف من مفعول به فمنوي لدليل أو غير منوي"[4] وغير المنوي هو الذي يقصد منه إثبات معنى الفعل للفاعل دون التعرض للمفعول وفي هذه الحالة يكون المتعدي كاللازم وذلك قصد المبالغة كقولك: فلان يعطي ويمنع، ويصل ويقطع، فحذف المفعول في مثل هذا مبالغة تشعر بكمال الاقتدار ومنه- والله أعلم- قوله تعالى:﴿ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۚ ﴾[التوبة: 116][5]

1- ينظر ابن مالك- التسهيل- ص85.

2- ابن عقيل- شرح الألفية- ج1- ص544.

3 - طاهر سليمان حمودة- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي- ص225.

4- ابن مالك- التسهيل- ص85.

5- ينظر ابن مالك- شرح التسهيل- ج2- ص101.

واعتبار غير المنوي ضمن باب حذف المفعول به مسالة ناقشها ناظر الجيش فقال: "إنّنا في نحو: فلان يعطي ويمنع لن نحذف شيئًا، ولكن لم يذكر للفعل مفعولًا، وفرق بين حذف الشيء وعدم ذكره، فإنّ الحاذف يقدّر المتعلق فيتقيّد الفعل به، لأنّ المقدّر في حكم المذكور، أمّاإذا لم يقصد المتكلّم متعلقًا بل قصد الإخبار بوقوع الفعل دون نظر إلى متعلّق، فلا شك أنه لا يقدّر شيئًا، وإذا لم يقدّر فلا حذف"[1].

وإلى مثل هذا ذهب الجرجاني عندما أشار إلى"أنّ أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة ومرادهم أنْ يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين، من غير أن يتعرّضُوا لذكر المفعولين– فإذا كان الأمر كذلك، كان الفعل المتعدي كغير المتعدّي مثلًا في أنّك لا ترى له مفعولًا لا لفظًا ولا تقديرًا."[2]

أمّا المنوي لدليل فهو أن يكون المفعول مقصودًا إلا أنّه يُحذف من اللّفظ لقرينة حالية أو لفظية، ومن مواضعه:

أ– حذف عائد الموصول:[3]

معلوم أنّ الموصول لابد له من صلة وعائد، والعائد هو الضمير الذي يربط الصّلة بالموصول، ومنه ما يجوز حذفه ومنه ما لا يجوز، ثم إنّ الضمير العائد إمّا أن يكون في محلّ رفع أو في محلّ نصب أو في محلّ جر، والضمير الواقع مفعولًا به هو للنصب ويشترط فيه أنْ يكون متصلًا، إذ لا يجوز حذف المنفصل لأنّه إذا حذف لا يُعلم أنه منفصل، ويشترط في المتصل أنْ يكون الناصب له فعلًا أو وصفًا فإذا كان لغيرهما امتنع حذفه، ولهذا لا يجوز حذف الضمير العائد في نحو: (رأيتُ الذي كأنه أسدٌ) لأنه منصوب بالحرف المشبّه بالفعل وليس بالفعل أو الوصف وهذا لا يعنينا لأنّ حديثنا عن المفعول به.

ويشترط كذلك أن يكون الضمير للربط نحو: (جاءني الذي ضربته) فإنْ لم يتعيّن الربط لم يجز حذفه نحو: (جاءني الذي ضربته في داره) فلا يجوز أن يقال: (جاءني الذي

1- ناظر الجيش- تمهيد القواعد-ج4- ص1764.

2- الجرجاني- دلائل الإعجاز- تح عبد الحميد هنداوي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان –ط1،2011ص105.

3- ينظر ابن يعيش- شرح المفصل- ج3- ص274 ، وناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج2- ص692.

ضربتُ في داره) لأنّه ليس في الكلام ما يدلّ على وجود ضمير ثمّ حذف فلا يدري السامع هل الجائي هو المضروب أم غيره. فالربط حصل بالضمير المجرور ولا دليل على الحذف.

ويشترط أيضًا أنْ يكون الفعل تامًا فإنْ كان ناقصًا لم يجز حذف الضمير المنصوب، تقول: (جاءني الذي ليسه زيدٌ) ولا يجوز: ليس زيدٌ، وهذا لا يعنينا أيضًا لأنه ليس من باب المفعول به.

ب- حذف عائد جملة الصفة:[1]

قد يكون المفعول به ضميرًا رابطًا لجملة الصفة يقتضيه الفعل من جهة وتقتضيه الحاجة إلى ربط الموصوف، وذلك نحو قوله تعالى:﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: 93] فجملة (نَقْرَؤُه) صفة لكتاب و (الهاء) هي الرابط، هو مذكور في الآية ومحلّه النصب لأنه مفعول به.

وقد ورد العائد محذوفًا لوجود ما يدلُّ عليه كقول الشاعر[2]:

ومَا أَدْري أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا.

فجملة "أَصَابُوا" واقعة نعتًا لما قبلها والرابط هو الضمير المحذوف وهو في محل نصب مفعول به والتقدير مالٌ أصابوه.

ج- حذف عائد جملة الخبر:[3]

يجوز حذف المفعول به إذا كان ضميرًا رابطًا لجملة الخبر في حالات كما تُظهِرُه هذه الأمثلة:

- يحذف الضمير الرابطَ لجملة الخبر إذا كان مفعولًا به والمبتدأ (كلّ) وذلك نحو

1- ينظر ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج7- ص3331.

2- ابن عقيل- شرح الألفية- ج2- ص197.

3- ينظر ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج2- ص982 ، والسيوطي- همع الهوامع- ج1- ص370.

قراءة ابن عامر[1]: ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾[الحديد: 10] برفع (كلّ) والتقدير: وعَدَهُ، فحذف الضمير العائد وهو في محل نصب مفعول به.

ومنه قول الشاعر:[2]

ثلاثٌ كُلُّهُنَّ قتَلْتُ عَمْدًا فَأَخزَى اللهُ رابعةً تعودُ.

والتقدير: قتلتهنَّ، فحذف المفعول به وهو الضمير الرابط لجملة الخبر.

د- حذف المفعول في باب التنازع:[3]

يطرد حذف المفعول به في باب التنازع نحو قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ٩٦﴾[الكهف: 96] فالفعلان (آتوني) و (أُفْرِغْ) يطلبان المفعول به (قطرًا) فإن أعملنا الأول كان مفعول الثاني محذوفًا، وإنْ أعملنا الثاني كان مفعول الأول محذوفا وهو المفعول الثاني له لأنّ مفعوله الأول هو الياء.

ومنه قوله تعالى: [هاؤم اقرءُوا كتابيه] [الحاقة :19] فإذا كان (كتابيه) منصوبًا باسم الفعل (هاؤم) فمفعول الفعل الثاني (اقرءُوا) محذوف، وإذا كان منصوبًا بالفعل الثاني فمفعول اسم الفعل محذوف.

2-2-3- حذف المضاف:

من مواضع حذف الاسم حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أو حذف المضاف مع بقاء عمله في المضاف إليه والأول أكثر وُرُودًا، قال ابن يعيش: "اعلم أنّ المضاف قد حذف كثيرًا من الكلامِ وهو سائغ في سعة الكلام، وحال الاختيار إذا لم يُشكل".[4]

1- ينظر ابن الجزري- النشر في القراءات العشر- ص778.

2- سيبويه- الكتاب- ج1- ص86.

3- ينظر ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج4- ص1794.

4- ابن يعيش- شرح المفصل- ج3- ص41.

وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه منه السماعي ومنه القياسي، فإذا كان المضاف إليه صالحًا لأن ينسب إليه ما للمضاف المحذوف،اقتصر الأمر على السماع فلا يقال (ضربتُ زيدًا) وهو يريد (ضربتُ غلام زيدٍ) فحذف (غلامَ) وأقام (زيدًا) مكانه فانتصب، لأنّ الضرب يصلح أن يقع على زيدٍ كما يصلح أنْ يقع على الغلام.

أمّا إذا كان المضاف إليه لا يصلح أن ينسب إليه ما للمضاف المحذوف كان الحذف مقيسًا. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾[يوسف: 82] والتقدير: اسأل أهل القرية لأنّ القرية كبيوت ومساكن لا يتوجّه إليها السؤال.

قال ابن مالك: "إنّ القائمَ مقامَ المضاف إنْ امتنع استبداده به فهو قياسي، وإنْ صحَّ استبداده به فهو سماعي، والمراد بالاستبداد به أنْ يكون المضاف إليه صالحًا للفاعلية إنْ كان المضاف فاعلًا، ولغير فاعلية إنْ كان غير فاعل، فالحذف في [واسْأل القرية] قياسي لعدم استبداد القرية بوقوع السؤال عليها حقيقة".[1]

وتحدّث سيبويه عن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في باب (أسماء القبائل والأحياء وما يضاف إلى الأب والأم) فقال: "أمّا ما يضاف إلى الآباء والأمهات فنحو قولك: هذه بنو تميم، وهذه بنو سلُول، ونحو ذلك فإذا قلتَ هذه تميمٌ، وهذه أسدٌ، وهذه سلولٌ، فإنّما تريد ذلك المعنى غير أنّك إذا حذفتَ المضاف تخفيفًا، كما قال عز وجلّ [واسأل القرية]، و يطَؤُهم الطريق، وإنما يريدون: أهلُ القرية وأهل الطريق، وهذا في كلام العرب كثير، فلمَّا حذفتَ المضاف وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف، لأنه صَارَ في مكانه فجرى مجراه."[2]

وقد استعمل النحاة قضية حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كمفهوم تكميلي للمفاهيم الأساسية وكوسيلة لطرد القاعدة ورد ما بدَا خارجًا عنها كما يظهر مِن هذه الأمثلة:

– نص النحاة على عدم جواز الإخبار عن العين بالمصدر فلا يقال: محمدٌ عِلمٌ، ولا

1- ابن مالك- شرح التسهيل- ج3- ص148.

2- سيبويه- الكتاب- ج3- ص246.

زيدٌ ضربٌ، ولما عثروا على ما ظاهره من هذا القبيل، نحو: ما أنتَ إلَّا سيرٌ، وزيدٌ سيرٌ سيرٌ، ولا يمكن هدم القاعدة بأمثلة يسيرة فحملوه على التوسع في الكلام، قال سيبويه عن نظائر الأمثلة السابقة نحو: ما أنتَ إلَّا شُربَ الإبل، وما أنتَ إلا ضربَ الناس: " وإنْ شئتَ رفعتَ هذا كلّه فجعلت الآخر هو الأول فجاز على سعة الكلام".[1]

ومنهم من حمله على حذف المضاف، قال ابن يعيش: "وإنْ رفعتَ وقلتَ: ما أنتَ إلَّا سيرٌ سيرٌ على معنى ما أنتَ إلَّا صاحبُ سيرٍ، وحذفتَ الصاحبَ وأقمتَ السير مقامه لم يدلّ على كثرة ومواصلة كما دلّ النصب، إنّما أخبرتَ أنّه صاحبُ سير لا غير."[2]

وهو لا ينفي ما ذَهَبَ إليه سيبويه وإنَّما يجعل حذف المضاف أحد الوجهين قال:"واعلم أنك إذا رفعت كان على وجهين: أحدهما أن يكون على حذف مضاف وهو صاحبٌ على ما تقدّم والثاني أنْ تجعله نفس السير والقتل لمَّا كثر ذلك منه توسعًا ومجازًا كما يقال: رجل عَدْلٌ ورِضِيٌّ إذا كثر عدله والرِّضَى عنه."[3]

ونص النحاة كذلك على عدم جواز الإخبار عن العين بظرف الزمان منصوبًا لأنّ الجثث موجودة في كل الأحيان لا اختصاص لحلولها بزمان دون زمان فهي في جميع الأزمنة فإذا أخبرتَ وقلتَ: زيدٌ اليومَ، وعمروٌ الساعةَ، لم تفد المخاطب شيئًا لم يكن عنده.[4]

فإذا وجدوا ما ظاهره الإخبار عن الجثث بظرف الزَّمان تأوّلوه على تقدير حذف المضاف، قال ابن يعيش: "فإنْ قيل: فأنتَ تقول: الليلةَ الهلالُ، والهلالُ جُثَّةٌ فكيف جاز ههنا ولم يجز فيما تقدّم؟ فالجواب أنّه إنّما جاز في مثل الليلَةَ الهلالُ على تقدير حذف المضاف، والتقدير: الليلَةَ حدوثُ الهلال أو طلوعِ الهِلَالِ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه لدلَالة قرينة الحال عليه."[5]

1- المصدر السابق- ج1- ص336.

2- ابن يعيش- شرح المفصل- ج1- ص268.

3- المصدر نفسه- ج1- ص268.

4- ينظر المصدر نفسه- ج1- ص208.

5- المصدر نفسه - ج1- ص208.

واعتبر ابن الشجري أمثلة كهذه من دلالة القياس على المحذوف "كقولهم: الليلَةَ الهلالُ أي طلوع الهلال، والجبابُ شهرين أي لبُسُ الجباب، كقَوْلِه: (اليومَ خمرٌ وغدًا أمرٌ) أي اليوم شُربُ خمر وغدًا حدوثُ أمر، وإنّما دلَّ على هذه المحذوفات أنَّ ظروف الزَّمان لا تكون أخبارًا عن الأعيان."[1]

ونصّ النحاة على أنّه لا يجوز الإخبار عن المبتدأ بما هو متحد معه في اللفظ، قال ابن يعيش: "وأمَّا قولهم أنتَ أنتَ فظاهر اللفظ فاسدٌ لأنه قد أَخْبَرَ بما هو معلوم، وأنَّه قد اتَّحد الخبر والمخبر عنه لفظًا ومعنى، وحكم الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ، وإنَّما جاز ههنا لأنّ المراد من التكرير بقوله: أنتَ أنتَ أي أنتَ على ما عرفتُه من الوتيرة والمنزلة لم تتغيّر."[2]

وتأوله ابن الحاجب على حذف المضاف قال: "وإنّما يستقيم فيه حذف مضاف باعتبار حالين، كقولك: (شعري شعري) و(أنا أنا) وتقديره: شعري الآن مثلُ شعري فيما تقدّم، أي المعروف المشهور بالصفات التامّة."[3]

ونصّ النحاة على أنّ الظرف هو ما كان وعاء لشيء ومنه قيل للأزمنة والأمكنة ظروف لأنّ الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها والأصل في الظرف أنْ يكون موضوعًا للدلالة على زمان نحو: يوم وساعة وليلة وعشية ومساء وما أشبه ذلك أو موضوعًا للدلالة عل مكان نحو: فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف.[4]

ولكن العرب استعملت بعض المصادر استعمال الظرف نحو: ألقاكَ صلاةَ العصر، ولم يكن مناسبًا أنْ يُغيّروا تعريف الظرف وأحكامه في الدرس النحوي بسبب هذه الأمثلة فكان القول بحذف المضاف مفهوم تكميلي يفسر انتصاب المصدر بالفعل على حَدّ انتصاب الظرف قال سيبويه: "هذا باب ما يكون فيه المصدر حينًا لسعة الكلام والاختصار، وذلك

1- ابن الشجري- أمالي ابن الشجري- ج1- ص80.

2- ابن يعيش- شرح المفصل- ج1- ص228.

3- ابن الحاجب- الإيضاح في شرح المفصل- ج1- ص168.

4- ينظر ابن يعيش- شرح المفصل- ج2- ص97.

قولك: متى سير عليه؟ فيقول مقْدَمَ الحاجِّ، وحين خُفُوقَ النَّجْم، ولكنّه على سعة الكلام والاختصار"[1].

وسعة الكلام يقصد بها نصب المصادر على التَّوسع بجعلها دالّة على الزَّمن وليست من أسماء الزمان، والاختصار يقصد به الإيجاز بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وعلى هذا يكون التقدير في أمثلة سيبويه السابقة: سير عليه زَمَنَ مقدَم الحاجِّ، ووقتَ خفوق النّجم، أي مغيبه ومدّة خلافة فلان، ووقت صلاة العصر، "واختصَّ هذا التوسُّع بالأحداث لأنَّها منقضية كالأزمنة، وليست ثابتة كالأعيان، فجاز جعل وجودها وانقضائها أوقاتًا للأفعال وظروفًا لها كأسْماء الزمان."[2]

ونصَّ النحاة على أنّ (لا) النافية للجنس تختص بالدخول على النكرات لتقييد استغراق النفي"فإذا قلتَ لا رجل عندكَ، فالمعنى لا واحِدَ مِن هذا الجنس عندك ولا أكثر منه."[3]

وعندما اعترضتهم شواهد خارجة عن هذا القياس تأولُّوها على حذف المضاف فكان القول بالحذف هو المفهوم التفسيري الذي يكمل المفاهيم الأساسية التي تفسّر الأصول المطردة للأبواب. ومن أمثلة هذا قولهم:(قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لَهَا) والتقدير: قضية ولا مِثْلَ أبي حَسَنٍ لهَا، فيجعلونه على حذف المضاف وهو كلمة (مثل)، ومنه قول عبد الله بن الزّبير:

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خَبِيبٍ نَكِدْنَ وَلَاأُمَيَّةَ بِالْبِلَادِ

أراد ولا أمثال أميَّة في البِلَادِ، فحذف المضاف.[4]

1- سيبويه- الكتاب- ج1- ص222.

2- ابن يعيش- شرح المفصل- ج2- ص107.

3- ابن الورّاق- العلل في النحو- تح منصور علي عبد السميع- دار الصحوة للنشر والتوزيع- القاهرة- ط1- 2010- ص362.

4- ينظر ابن الشجري- أمالي ابن الشجري- ج1- ص365.

2-2-4- حذف المضاف إليه:

كما يحذف المضاف يحذف المضاف إليه إلَّا أنّ مواضع حذفه أقل، قال ابن يعيش: "اعلَمْ أنّه قد جاء عنهم حذف المضاف إليه وهو أقل من حذف المضاف وأبعد قياسًا وذلك لأنّ الغرض من المضاف إليه التعريف والتخصيص وإذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضًا للغرض وراجعًا عن المقصود."[1]

وأكثر ما يقدّرونه محذوفًا بعد (كلّ وبعض وأي) وكذلك مع (قبل وبعد).

فمع (كلّ و بعض) يحذف المضاف إليه ويُعوّض بالتنوين نحو:" كُلٌّ قائِمٌ أي كلُّ إنسان قائِمٌ فحذف إنسان وأتى بالتنوين عوضًا منه."[2]

ومنه قوله تعالى:﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾[البقرة: 148]

قال ابن النّحاس: "والعرب تحذف من كلّ وبعض فيقولون كُلٌّ منطلقٌ أي كلُّ رَجُلٍ، والتقدير: لكلّ أمَّةٍ"[3]. وقال الأنباري: "الذي أضيف إليه (كلّ) بمنزلة الملفوظ به ولهذا لم يُجِز جماعةٌ من النحويين دخول الألف واللّام عليه."[4]

وحذف المضاف إليه بعد (أي) نحو قوله تعالى:﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: 110] أيًّا: اسم شرط جازم منصوب بالفعل بعده وهو منون تنوين عوض لأنّ المضاف إليه محذوف وتقديره: أيَّ هذين الاسمين ذكرتم أو أيّ الدّعائين تدعوا أو أيّ الأسماء[5]

ويحذف المضاف إليه مع (قبل وبعد) نحو قوله تعالى:﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: 4] والتقدير: مِن قبل ذلك ومن بعده، وحذف المضاف إليه، وبما أنَّ المضاف

1- ابن يعيش- شرح المفصل- ج3- ص51.

2- ابن عقيل- شرح ألفية ابن مالك- ج1- ص 17.

3- ابن النحاس- إعراب القرآن- ج1- ص84.

4- الأنباري- البيان- ج1- ص126.

5- ينظر بهجت عبد الواحد صالح- الإعراب المفصل لكتاب الله المرتّل- دار الفكر للنشر والتوزيع- عمّان- الأردن- ط2- 1998- ج6- ص341.

والمضاف إليه كالكلمة الواحدة صارت كلّ واحدة منهما كجزء كلمة وجزء الكلمة مبني، واختير لهما الضمّ لأن السكون لا يتأتى كون وسطهما ساكن، ولا يمكن بناؤهما على الفتح أو الكسر لأنّهما قد ينصبان أو يجرّان فتلتبس علامة البناء وحركة الإعراب، فكان الضم هو الأنسب.[1]

وحذف المضاف إليه في مواضع أخرى نحو قول الشاعر وهو الفرزدق[2]:

يامَن يَرَى عارضًا أُكَفْكِفُهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وجبهَةِ الأسَدِ.

فحذف المضاف إليه من الأول لدلالة الثاني عليه، والتقدير: بَيْنَ ذِرَاعَيْ الأسَدِ وجَبْهته.

قال الفراء: "وسمعتُ أبا ثروان العُكَلِي يقول: (قطع اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَن قالهُ) وإنّما يجوز هذا في الشيئين يصْطَحِبَان، مثل اليد والرجل، ومثل عندي نصف أو ربع درهم، وجئتك قبل أو بعد العصر، ولا يجوز في الشيئين يتباعدان مثل الدار والغلام، فلا تجيزنَّ: اشتريتُ دارَ أو غلامَ زيدٍ ولكن عبدَ أو أمَةَ زيدٍ وعَيْنَ أو أذُنَ ويد أو رِجْلَ وما أشْبَهَهُ"[3].

2-2-5- حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه:

يرى ابن جني أنّ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه يكاد يكون ممتنعا قياسًا إلى وظيفة الصفة في الكلام فهي من مقامات الإسهاب والإطناب والحذف من مظانّ الإيجاز والاختصار فلا يلتقيان، إضافة إلى ما يؤديه الحذف في هذا المقام من الإلباس وعدم البيان فإذا قلتَ مررتُ بطويل لم يستبن من ظاهر اللفظ أنّ الذي مررت به إنسان أو رمح أو ثوب أو نحو ذلك[4] غير أنَّ هذا المنع لا يشمل كلّ الكلام فقد وردت صور مِن الاستعمال اللغوي حذف فيها الموصوف وذلك إذا وُجِدَ الدّليل الذي يُعيّن الموصوف المحذوف، ويمنع اللبس: قال ابن جني: "واعلم من بعد أنّ الصّفات لا تساوي أحوالها في قيامهما مقام موصوفاتها، بل

1- ينظر الأنباري- البيان- ج2- ص580.

2- ينظر الفراء- معاني القرآن- ج2- ص214.

3- المصدر نفسه- ج2- ص214.

4- ينظر ابن جني- الخصائص- ج2- ص548.

بعضها في ذلك أحسن من بعض، فمتى دلّت الصفة على موصوفها حسنت إقامتها مقامه، ومتى لم تدل على موصوفها قبحت إقامتها مقامه، فمن ذلك قولك: مررتُ بظريف فهذا أحسن من قولك: مررتُ بطويل، وذلك لأنّ الظّريف لا يكون إلَّا إنسانًا مذكرًا و رجلًا أيضًا، وذلك أنَّ الظّرف إنما هو حُسن العبارة وأنّه أمرٌ يخصّ اللّسان، فظريفٌ إذًا ممّا يختصّ الرّجال دون الصّبيان"[1].

وردّد ابن يعيش ماذهب إليه ابن جني في أنّ عدم حذف الموصوف هو القياس ثم قال: "إلَّا أنَّهم حذفوه إذا ظهر أمره وقويت الدلالة عليه بحال أو لفظ، وأكثر ما جاء في الشعر لأنه موضع ضرورة، وكلّما اُسْتُبْهِمَ كان حذفه أبعد في القياس."[2]

وقيام الدليل يكمن حسب ما فصّله بعضهم في توفّر بعض الشروط منها:[3]

– أن يكون الوصف خاصًّا بجنس الموصوف نحو: مررتُ بكاتب، ركبتُ صاهلًا، مررت بحائض.

– إذا كان الوصفُ قد عومل معاملة الأسماء نحو مررت بالفقيه ودخلتُ على القاضي.

– إذا كان الموصوف متقدّما ذكره، نحو: أعطني ماءً ولو باردًا، أي ولو ماءً باردًا.

– إذا عُلِم بمصاحبة ما يُعيّنه، كقوله تعالى: ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾ [سبأ: 10-11] فدل ذكر الحديد على أنّ سابغات وصف لدروع المحذوفة أي دروعًا سابغات.

ومن صور حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه التي تعتبر كثيرة وقياسية إذا كان الموصوف اسم زمان أو مكان أو مصدرًا نحو[4]:

1- ابن جني- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها- تح علي النجدي ناصف وآخرين- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة- ط1994- ج2- ص101.

2- ابن يعيش- شرح المفصل- ج3- ص109.

3- ينظر ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج7- ص3370

4- ينظر أبو حيان- الارتشاف- ج4- ص1939.

صبَّحْتُك طويلًا أي زمنًا طويلًا، ونحو: جلستُ قريبًا منك وبعيدًا من عمرو أي مكانًا قريبًا منك ومكانا بعيدًا من عمرو، ونحو قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾[التوبة: 82] أي ضحكًا قليلًا وبكاءً كثيرًا أو زمنًا قليلًا أو زمنًا كثيرًا . ومنه قوله تعالى: ﴿كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا﴾[طه: 33-34] أي كي نسبّحك تسبيحًا كثيرًا، ونذكرك ذكرًا كثيرًا وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَلَبَّثُواْ بِهَآ إِلَّا سِيرًا﴾[الأحزاب:14] أي إلّا لبثا يسيرًا أو إلا زمنًا قليلًا[1]

واستند النحاة إلى قضية حذف الموصوف لسدّ ما بدا خارجًا عن الأصول في إضافة الشيء إلى نفسه في بعض العبارات المسموعة والتي لا يمكن ردّها ولا يمكن بناء قاعدة على أساسها أو تحويرها، ومثال ذلك: صلاة الأولى، مسجد الجامع، دار الآخرة، بقلة المقام وحبةُ الخضراء، وليلة القمراء، ويوم الأول، وساعة الأولى وباب الجديد.[2]

"وذهب الأخفش وابن السراج والفارسي وجمهور البصريين إلى أنّ مَن أضاف فإنّما أضاف في الأصل إلى موصوف محذوف، والتقدير: صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس، ومسجد الوقت الجامع، أو اليوم الجامع، ودار الحياة الآخرة أو الساعة الآخرة وبقلة الحبة الحمقاء، وليلة الساعة القمراء ويوم الوقت الأول وساعة الوقت الأول وباب البناء الجديد."[3]

وقد تكون الصفة القائمة مقام الموصوف المحذوف جملة أو شبه جملة. فالجملة نحو قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ﴾[التوبة: 101] تقديره: ومن أهل المدينة قومٌ مَرَدُوا على النفاق، فحذف الموصوف(قوم) وأقيمت الصفة مقام وهي جملة (مَرَدُوا).[4]

ويدخل فيه قول سيبويه: "وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى

1- ينظر العكبري- التبيان في إعراب القرآن- تح محمد البجاوي - دار الجيل - بيروت – ط1987،2- ج2- ص1053.

2- أبو حيان- الارتشاف- ج4- ص1806.

3- المصدر نفسه- ج4- ص1806.

4- ينظر ابن النحاس- إعراب القرآن- ج2- ص 132.

رأيتُه في حال كذا وكذا، وإنّما يريد ما منهم واحدٌ ماتَ".[1]

2-2-6- حذف الصّفة:

قد تحذف الصفة وتدلّ القرائن اللفظية أو الحالية على وجودها وذلك أنّ السياق يقتضي تقييد الموصوف ولولا تقدير الصفة لأدى إلى خلل في المعنى، والأصل في حذف الصفة المنع كما في حذف الموصوف"لأن الغرض من الصفة إمّا التخصيص وإمّا الثناء والمدح وكلاهما من مقامات الإطناب والإسهاب، والحذف من باب الإيجاز والاختصار، فلا يجتمعان لتدافعهما، وقد حُذِفت الصّفة على قلّة ونُدرَة، وذلك عند قوّة دلالة الحال عليها."[2]

ومن ذلك قوله تعالى:﴿ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبٗا﴾[الكهف: 79] أي يأخذ كلّ سفينة صالحة، لأنه لو كان يأخذ كلّ سفينة سواء أكانت صالحة أم معيبة، لما كان لخرق السفينة فائدة.[3]

ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوۡمُكَ وَهُوَ ٱلۡحَقُّۚ﴾[الأنعام: 66] أي: قومك المعاندون، لأننا نعلم أنّ مِن قوم النبي صلى الله عليه وسلم مَن صدّق به ولم يَكذّب.

ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيۡءِۭ بِأَمۡرِ رَبِّهَا ﴾[الأحقاف: 25] أي كلّ شيء سُلِّطَتْ عليه بدليل أنّها لم تُدمِّر ولم تجتح هودًا والذين آمنوا معه.[4]

ومنه قول المرقّش الأكبر:

ورُبَّ أسِيلةِ الخدّين بِكْرٍ مُهفهفةٌ لها فرع وجيد

1- سيبويه - الكتاب - ج2 – ص345.

2- ابن يعيش- شرح المفصل- ج3- ص115.

3- ينظر الزجاج- معاني القرآن وإعرابه- تح عبد الجليل شلبي- عالم الكتب- بيروت- لينان- ط1- 1988- ج3- ص305.

4- ينظر الزجاج- إعراب القرآن المنسوب للزجاج- تح إبراهيم الأبياري- دار الكتاب اللبناني- بيروت- دط- دت- ج3- ص783.

فحذف الصفة للعلم بها، والتقدير: لها فرع وافرٌ وجَيدٌ طَوِيل.[1]

2-2-7- حذف المعطوف:

قد يحذف المعطوف مع الحرف أو بدونه ويبقى المعطوف عليه، ويتعيّن المعطوف محذوفًا إذا دلّ عليه سياق الكلام وكان يتبادر إلى الذهن، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ لَكُمُ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾[النحل: 81]

ولأن السرابيل تقي الحرّ كما تقي البرد، قدّروا معطوفًا محذوفًا، أي تقيكم الحر والبرد، "وقال: تقيكم الحرّ، ولم يقل تقيكم البرد لأنّ ما وقَى من الحرّ وقى من البرد"[2] قال الفراء: "ولم يقل البرد وهي تقي الحر والبرد فتُرِك لأنّ معناهُ معلوم، والله أعلم."[3]

2-2-8- حذف المعطوف عليه:

يجوز حذف المعطوف عليه عند ظهور المعنى ويستغنى بالعاطف والمعطوف، نحو قولهم: وبِكَ وأهلًا وسهلًا لمن قال: مرحبًا، والتقدير: ومرحبًا بِكَ وأهلًا وسهلًا.[4]

وجعلوا منه قوله تعالى:﴿ فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ﴾ [البقرة: 60] ، والتقدير- والله أعلم- فضرب فانفجرت، قال الأنباري:

"(فانفجرت) معطوف بالفاء على فعل مقدّر وتقديرُهُ فضَرَبَ فانفَجَرتْ لأن الانفجار إنما يحصل عن الضرب لا عَنِ الأمْرِ بإيجاده".[5]

ويأتي القول بالحذف في باب العطف كما في كثير من الأبواب للتوفيق بين ظاهر اللفظ وما يتطلبه المعنى كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾[يونس: 71] والإجماع هنا بمعنى الإعداد والعزيمة على الأمر وعلى هذا لا يسمح المعنى بعطف الشركاء

1- ينظر ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج7- ص3371.

2- الزجاج- معاني القرآن وإعرابه- ج3- ص215.

3- الفراء- معاني القرآن- ج2- ص41.

4- ينظر سيبويه- الكتاب- ج1- ص295.

5- الأنباري- البيان- ج1- ص93.

على (أمركم) لأنه لا يُعْزَم على الشركاء، فقدّروا (فعلًا) معطوفًا على (أَجْمِعُوا) هو الناصب لشركاء، والتقدير- والله أعلم- فَأَجْمِعُوا أَمْرَكَمْ وَادْعُوا شُرَكَاءَكُم.[1]

وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ﴾[الحشر: 9] ولا يمكن هنا أيضا عطف الإيمان على الدار حتى لا يكون معمولًا للفعل (تَبَوَّءُوا) لأنّ التبوُّءَ إنما يكون في الأماكن، فقدَّروا فعلًا معطوفًا على (تبوَّءوا) وهو الناصب لكلمة (الإيمان) فيكون التقدير –والله أعلم– والذين تبوّءوا الدّارَ واعتقدوا الإيمان وأخلصوه.[2]

2-2-9- حذف المستثنى:

يُحذَف المستثنى بعد (إلّا) وبعد (غير) تخفيفًا واكتفاءً بعلم المخاطب.[3] وذلك مع (ليس)خاصة وأجازالأخفش وابن مالك الحذف مع (لم يَكُنْ)[4] ولهذا يجوز أنْ يُقال: قَبَضْتُ عشرة ليس إلّا والتقدير: ليس المقبوضُ إلّا ذاك، وقبضتُ عشرة ليس غَيْرُ، فيكون المحذوف هو الخبر والتقدير: ليس غيرُهُ مقبوضًا، ويجوز:قبضتُ عشرة ليس غيرَه فيكون المحذوف هو الاسم، والتقدير: ليس المقبوضُ غيرَ ذلك.[5]

2-2-10- حذف الحال:

الحديث عن حذف الحال وهي غير مقصودة لا كلام فيه لأنها فضلة، وإنما الحديث عنها وهي مقصودة فعندئذٍ يجوز حذفها إنْ دلّ عليها دليل.[6]

وقد يعرض للحال ما يجعلها بمنزلة العمد، فيمتنع حذفها كما في هذه الصور[7]:

1- ينظر الفراء- معاني القرآن- ج1- ص317.

2- ينظر: القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري- الجامع لأحكام القرآن- تح: عماد زكي البارودي وخيري سعيد- المكتبة التوفيقية- القاهرة- ط10- 2012- ج18- ص16.

3- ينظر سيبويه- الكتاب- ج2- ص344.

4- ينظر السيوطي- همع الهوامع- ج2- ص276.

5- ينظر ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج5- ص2233.

6- ينظر ابن جني- الخصائص- ج2- ص556.

7- ينظر ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج5- ص2320.

– إذا سدّت مسدّ الخبر نحو قولك: نُصْحِي الطّالِبَ مُنْفَرِدًا.

– إذا وقعتْ بدلًا من اللفظ بالفعل، نحو قولك: هنيئًا لك.

– حال مانُفي عامله أو نُهِي عنه لتوقف فهم المراد على ذكرها نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾[الدخان: 38] وكقوله تعالى:﴿ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾[النساء: 43].

– الحال المجاب بها كقولك: جئتُ راكبًا، لمن سأل: كيف جئتَ؟

– الحال المقصود بها حصر، نحو قوله تعالى:﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الإسراء: 105]

– إذا كانت الفائدة لا تتمُّ إلا بذكرها نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء: 130].

ومنه قول الشاعر عديّ بن الرعلاء:

إنّما المَيتُ مَن يعيش كئيبًا كاسفًا بالُه قليل الرجاء.

وماعدا هذه الصور يجوز حذف الحال إذا دلّ عليها دليل ويكثر حذفها إذا كانت قولًا أغنى عنه المقول نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد: 23-24] والتقدير: قائلين سلامٌ عليكم.[1]

المبحث الثاني: التضمين:

1– مفهوم التضمين:

"التضمين هو أنْ يُؤدّي فِعْلٌ أو مافي معناه مؤدًّى فعل آخر أو ما في معناه، فيُعطَى حكمه في التعدية واللزوم"[2]

قال ابن جني: "اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدّى بحرف

---

1 - ينظر الزركشي – البرهان – ص581.

2- عباس حسن- النحو الوافي- ج2- ص169.

والآخر بآخر فإنّ العرب قد تتّسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ماهو في معناه".[1]

وظاهر التعريفين يوحي بأنّ التضمين يخص الفعل و المشتقات العاملة عمله، وكثير من النحاة يرونه أشمل من ذلك، فهو يخصّ كلّ الكلم، لهذا عرّفه كثير منهم بأنه: "إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه".[2]

وعرّفه الزركشي بقوله: "هو إعطاء الشيء معنى الشيء وتارةً يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف، فأمّا في الأسماء فهو أنْ تضمّن اسمًا معنى اسم، لإفادة الاسمين جميعًا كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾[الأعراف: 105] ضمّن (حقيق) معنى حريص ليفيد أنّه محقوق بقول الحق وحريص عليه.

وأمَّا الأفعال: فأنْ تُضمِّنَ فعلًا معنى فعلا آخر ويكون فيه الفعلين جميعًا، وذلك بأن يكون الفعل يتعدّى بحرف فيأتي متعديًا بحرف آخر ليس من عادته التعدي به، فيُحتاج إمّا إلى تأويله أو تأويل الفعل ليصح تعدّيه به".[3]

"وقال بعضهم: التضمين إيقاع لفظٍ موقع غيره لتضمُّنِه لمعْناه، وهو نوع من المجاز، ولا اختصاص له بالفعل، بل يجري في الاسم أيضًا."[4]

واختُلف هل هو سماعي أم قياسي، فرأى بعضهم" أنّ التضمين سماعي لا قياسي، وإنّما يُذهَب إليه عند الضرورة، أمّا إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله فإنّه يكون أولى وكذا الحذف والإيصال، لكنّهما لشيوعهما صارَا كالقياس."[5]
غير أنّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة وبعد مناقشات طويلة أقَرَّ "بأنه قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة:

1- ابن جني- الخصائص- ج2- ص510.

2- عباس حسن- النحو الوافي- ج2- ص170، هامش 01.

3- الزركشي- البرهان- ص653.

4- عباس حسن- النحو الوافي- ج2- ص564.

5- المرجع نفسه- ج2- ص565.

الأول: تحقيق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدلُّ على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللّبس.

الثالث: ملاءمة التضمين للذوق البلاغي العربي."[1]

2- الغرض من التضمين:

يمكن النظر إلى الغرض من التّضمين من زاويتين:

الأولى يتمُّ التعرض من خلالها إلى غرض المتكلّم من تضمينه بعض الكلم معاني بعضها الآخر، وغايته الإيجاز ويُعنى بالكشف عنه البيانيُّ.

نقل السيوطي قول الزمخشري: "والغرض من التضمين إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى، ألا ترى كيف رجع معنى ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾[الكهف: 28] إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم، ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْۚ ﴾[النساء:2] أي ولا تضُمُّوها إليها آكلين."[2]

وقال الطاهر بن عاشور: "ومن بديع الإيجاز في القرآن الكريم وأكثره ما يسمَّى بالتضمين، وهو يرجع إلى إيجاز الحذف، والتضمين أنْ يضمّن الفعل أو الوصف معنى فعل أو وصف آخر ويشار إلى المعنى المضمّن بذكر ما هو من متعلّقاته من حرف أو معمول فيحصل في الجملة معنيان."[3]

وهذا يخص الجانب الخطابي للكلام.

والزاوية الثانية يتمُّ من خلالها محاولة إظهار حكمة الواضع وتعليل الخروج على القاعدة والدفاع عنها أمام النصوص الفصيحة التي توهم بعدم اطراد القواعد التي وضعها النحاة "لكن الاعتقاد الراسخ لدى النحويين بحكمة الواضع جعلهم يتساءَلون عن الحكمة

1- المرجع السابق- ج2- ص587.

2- السيوطي- الأشباه والنظائر- ج1- ص111.

3- الطاهر بن عاشور- التحرير والتنوير- م1- ج1- ص123.

المتخفيّة وراء هذا العدول، فاعتبروا كلَّ عدولٍ عن الأصل إنّما يحصل لعلّة تدلُّ على حِكمةٍ، وقد كانوا يقفون بين اختيارين: إمّا أنْ يعتبروا كلَّ ألفاظ اللغة أصولًا في ذاتها فتكثر الأصول والقواعد إلى حدٍّ كبير، وإمّا أنْ يسلكوُا مسلكًا يقوم على هذا التفريع فيجعلون كلّ لفظ في هذه اللغة إمّا أصلًا وإمّا فرعًا، فيثبتون الأصول ويحصرونها في أقلّ ما يمكن عددًا ثم يقيمون عليها قواعدهم ويردُّون الفروع والشواذ إليها بضروب من التقدير والتعليل احترازًا من التناقض وإثباتًا لحكمة الواضع."[1]

فالتضمين مفهوم تفسيري يلجأ إليه النحويُّ لردّ الفروع إلى الأصول وطرد القاعدة، قال تمام حسان: "وأمّا التضمين فكثيرًا ما يكون وسيلة يستعملها النحوي لحلّ إشكال الأصل، كأنْ يكون في الجملة فعل لازم انتصب بعده المفعول فيضمّن معنى المتعدي أو متعدٍّ لم يصل إلى المفعول إلّا بواسطة فيضمّن معنى اللّازم أو حرف استعمل في مكان حرف آخر فيقول النحوي بتضمين معناه وهكذا، ثمّ يرى النحوي في كلّ ذلك ردًّا إلى أصل عُدل عنه ويقدّر هذا الأصل".[2]

ولأن القواعد مبنية على نظرية العامل وهو المفهوم التفسيري الأساسي فإنّ التضمين مع بعض المفاهيم الأخرى يُكمّل هذا المفهوم ويفسّر الخروج عليه ويَجبر النقص الذي يرد في التركيب ويعدّله بما يناسب نظرية العامل يقول محمد عبد الدايم: "المفاهيم المكمّلة لمفهوم العمل الأساسي أو المعاونة له هي تلك النظريات التي تُطوِّع التركيب حتى يقع تحت نظرية العمل، وذلك نحو الحذف والتضمين والاتساع والنيابة وصور الحمل على المعنى أو اللفظ...إلخ. ويمكن التمثيل على تكملة هذه المفاهيم لمفهوم العمل من خلال التضمين الذي يقول به النحاة في توجيههم، مثلًا لقوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾[النور: 63] إذ يقوم بافتراض تضمّن الفعل الوارد في التركيب فعلًا آخر لازمًا ليسمح بجواز ورود حرف الجرّ بعده، ويعني ذلك بِبَساطة أنّ التضمين قد سمح للتركيب أن يقبل تطبيق نظرية العامل عليه، ففسّرَ التَّضْمِينُ الْخُرُوجَ على مقتضى نظرية العامل بعدم وصول الفعل المتعدي

1- بن لعلام مخلوف- مبادئ في أصول النحو- ص21.

2- تمام حسان - الأصول- عالم الكتب- القاهرة- مصر- ط 2009 - ص145.

إلى المفعول به بنفسه وورود حرف الجر قبل المفعول مع نصّ نظرية العامل على نصب الفعل المتعدّي للمفعول بنفسه."[1]

3- صور من التضمين:

3-1- التضمين في الاسم:

جاء القول بالتضمين عند تعليل ورود بعض الأسماء مبنية والأصل في الأسماء الإعراب، فذهبوا إلى أنّ المبني من الأسماء ما أشبه الحرف في الوضع أو المعنى أو النيابة عن الفعل بلا تأثر أو الافتقار المتأصل[2]، والاسم المبني لعلّة الشبه المعنوي هو ما تضمّن معنى حرف سواء أكان هذا الحرف موجودًا أم مقدّرًا.

فالموجود نحو: أسماء الاستفهام فإنّها تتضمن معنى حرف الاستفهام وهو الهمزة وأسماء الشرط فإنّها تتضمن معنى حرف الشرط وهو (إنْ)قال ابن الأنباري: "فأمّا الاسم غير المتمكن فنحو: مَن وكمْ وقَبلُ وبَعْدُ وأين وكيف وأمس وهؤلاء ،وإنّما بنيت هذه الأسماء لأنّها أشبهت الحروف أوتضمّنت معناها."[3]

وقال عن علّة بناء (مَن) "إنْ كانت استفهامية فقد تضمّنت معنى حرف الاستفهام وإنْ كانت شرطية فقد تضمّنت معنى حرف الشرط."[4]

وأمّا المقدّر فالمقصود به أسماء الإشارة لأنها بُنيت لتضمّنها معنى حرف مقدّر قال الأنباري: "وأمّا(هؤلاء) فإنّما بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة وإنْ لم يُنْطَقْ به لأنّ الأصل في الإشارة أنْ تكون بالحرف كالشرط والنفي والتمني والعطف إلى غير ذلك من المعاني إلّا أنّهم لمّا لم يفعلوا ذلك ضمّنُوا (هؤلاء) معنى حرف الإشارة فبنوها."[5]

1- محمد عبد العزيز عبد الدايم - النظرية اللغوية في التراث العربي- ص239.

2- ينظر ابن عقيل- شرح ابن عقيل- ج1- ص31.

3- الأنباري- أسرار العربية- ص49.

4- المصدر نفسه- ص49.

5- المصدرنفسه- ص52.

وكذلك ورد القول بالتضمين عند دخول الفاء في خبر المبتدأ فيحمل على الشرط، وأكثر ما يكون في الأسماء الموصولة، تقول: الذي ينجح فله جائزة، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾[البقرة: 274]، فالاسم الموصول متضمن معنى الجزاء ولهذا دخلت الفاء في الخبر، قال الأنباري: "ودخلت الفاء في خبر المبتدأ لأنّ المبتدأ الموصول متضمّن لحرف الشرط".[1]

وممّا دخلت الفاء في خبره وليس موصولًا نحو قول الرّسول صلّى الله عليه وسلم: "كلّ أمرٍ ذي بال لا يبتدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر"[2]

قال سيبويه: "ومن ذلك قولهم: كلّ رَجُلٍ يأتيك فهو صالح، وكلّ رجل جاء فله درهمان لأنّ معنى الحديث الجزاء"[3]

ويشترط في كلّ هذا الدّلالة على الإبهام والعموم كما في الشرط ولهذا لا يجوز: زيدٌ فله درهمٌ، لعدم توفر الإبهام والعموم في لفظ زيد، فلا يتضمّن الشرط، "ألا ترى أنّك لو قلتَ: الذي يأتيني فله درْهم والذي يأتيني فمُكرَمٌ محمودٌ، كان حَسَنا، ولو قلت: زيدٌ فله درهم لم يجز، وإنما جاز ذلك لأنّ قوله: الذي يأتيني فله درهمٌ في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء".[4]

ومن تضمين الأسماء قول الله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ [الأعراف: 105] على قراءة التخفيف ضُمِّن(حقيق) معنى حريص، أي حريص على أن لا أقول على الله إلا الحق.[5]

1- الأنباري- البيان- ج1- ص168.

2- ابن ماجة- سنن ابن ماجة- تح: محمد فؤاد عبد الباقي- إحياء الكتب العربية- ط1954- ج1- ص610.

3- سيبويه- الكتاب- ج1- ص140.

4- المصدر نفسه- ج1- ص139.

5- ينظر الزركشي- البرهان- ص653.

وجعلها ابن النحاس بمعنى (جدير) وعلى قراءة التشديد وهي قراءة نافع يكون معنى (حقيق عليَّ): واجبٌ عليَّ.[1]

ومن التضمين قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾[البقرة: 187] ضمِّن (الرّفث) معنى (الإفضاء) ولهذا عُدّي بـ (إلى) وحقّه أنْ يُعدَّ بالباء "وتعديته بـ (إلى) ليتعيّن المعنى المقصود وهو الإفضاء."[2]

وعن هذا قال ابن جني: "وأنتَ لا تقول: رفثتُ إلى المرأة وإنّما تقول: رفثتُ بها أو معها، لكنه لمّا كان الرفثُ هنا في معنى الإفضاء، وكنتَ تعدّي أفضيتَ بـ (إلى) كقولك: أفضيتَ إلى المرأة، جئتَ بـ (إلى) مع الرّفث إيذانًا وإشعارًا أنّه بمعناه."[3]

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِ ٱلْعُمْيِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ﴾[الروم: 53]، وأنت لا تقول: هداه عن الضلال وإنّما تقول: هداه من الضلال أو هداه للطريق وهداه إليه، إذا عرفّه ودلّه عليه[4]، ولهذا ضُمّن معنى (صَارِف) كأنه قال: ما أنتَ بصَارِف العمي عن الضلالة.[5]

3-2- التضمين في الفعل:

معلوم أنّ الفعل التام منه المتعدي وهو الذي ينصب بنفسه مفعولًا به أو أكثر من غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف جر أو غيره مثل: سمع، ظنّ، أعلمَ، ومنه اللّازم وهو الذي يكتفي بمرفوعه أو يصل إلى غير المرفوع بواسطة حرف الجر واختيار حرف الجر بحسب معناه.[6]

وقد يحوّل اللازم إلى متعدٍ وأهم وسائل تعدية الفعل اللازم هي: الهمز والتضعيف والبناء على وزن (استفعل) وتحويل اللازم إلى باب نصر لقصد المغالبة وكذلك التضمين

1- ينظر ابن النحاس- إعراب القرآن- ج2- ص64.

2- الطاهر بن عاشور- التحرير والتنوير- م1- ج2- ص182.

3- ابن جني- الخصائص- ج2- ص510.

4- ينظر نويوات موسى بن محمد الأحمدي- معجم الأفعال المتعدية بحرف- دار العلم للملايين- ط2- 1983- ص408.

5- ينظر الفراء- معاني القرآن- ج2- ص218.

6- ينظرعباس حسن- النحو الوافي- ج2- ص150.

غير أن الأخير بالإضافة إلى أنّه من وسائل التعدية يضطلع بوظائف أخرى، كأن يتحول المتعدي إلى لازم، والمتعدي لمفعولين إلى متعد لواحد، والمتعدي بحرف الجر يتعدى بنفسه والمتعدي بحرف يتعدى بآخر، وهو ما نتتبع أمثلة منه فيما يلي:

3-2-1- الفعل اللّازم يتضمّن فعلًا متعديًا:

ورد القول بالتضمين في الأفعال عندما يأتي الفعل اللازم متعديًا فيُحلّ الإشكال بتضمينه فعلًا متعديًا. وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِۦمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[البقرة: 130]، الفعل سفه لازم وجاء في الآية متعديًا فاختلف النحويون في توجيه نصب (نَفسهُ) فقال الزجاج: "والقول الجيّد عندي في هذا أنّ سَفِه في موضع جَهِلَ، فالمعنى -والله أعلم- إلّا مَن جهل نفسه أي لم يفكر في نفسه".[1]

وذكر الأنباري فيه ثلاثة أوجه منها "أن يكون منصوبًا لأنّ (سَفِهَ) في معنى (جَهِلَ) وهو فعل متعدّ بنفسه ولذلك نصب (نفسَه)".[2]

ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: 31] فالفعل"يئس" لازم وجاء متعديًا فرأوا أنه مضمَّن معنى (عَلِمَ)روى الزجاج عن بعض أهل اللغة أنّ معناه: "أفلم يعلم الذين آمنوا عِلْمًا ييأسُوا مَعَه مِن أن يكون غير ماعلموه."[3]

3-2-2- الفعل المتعدي بحرف جر يتضمن فعلًا متعديًا بنفسه:

الأصل في بعض الأفعال أن تتعدّى بواسطة الحرف إلّا أنها وردت متعدية بنفسها والأصل أنْ لا يحذف حرف الجر ولهذا ضمّنت معنى يسمح بأن تكون متعدية بنفسها.

ومن ذلك قوله تعالى:﴿ وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾[البقرة: 235] الفعل عزم يتعدّى

1- الزجاج- معاني القرآن وإعرابه- ج1- ص211.

2- الأنباري- البيان- ج1- ص122.

3- الزجاج- معاني القرآن وإعرابه- ج3- ص149.

بحرف الجر، تقول عزم على الأمر إذا أراد فعله[1] وقد ورد هنا متعديًا بنفسه فنصبَ (عقدةَ) وفي نصبه أقوال منها:

أن يكون منصوبًا على تقدير حذف حرف الجر والتقدير: ولا تَعْزِمُوا على عقدةِ النّكاح. فحذف حرف الجر فاتّصل الفعل به فنصبَهُ. ومنها أنه منصوب على المصدر بمعنى تعقدوا عقدةَ.[2]

ومنها أنّ الفعل (تعزموا) متضمّن معنى (تَنْوُوا) وهذا يتعدّى بنفسه فعمل عمله.[3]

ومما عُدِّيَ بنفسه وهو يتعدّى بحرف الجرّ الفعل (عَجَلَ) وذلك في قوله تعالى: ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: 150]. فجعله ابن مالك مما عُدي بإسقاط حرف الجر، والأصل: (أعجلتم عن أمْرِ ربّكم) ورأى ناظر الجيش أنه لا يبعد انّه ضمِّن معنى ما يتعدّى بنفسه وهو أسبقتم.[4]

3-2-3- الفعل المتعدّي يتضمّن فعلًا لازمًا:

مِن حالات التضمين أن يأتي الفعل المتعدي لازمًا أو المتعدي لمفعولين متعديًا لواحد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾[النور: 63] حيث تعدَّى الفعل (يخالفون) بواسطة حرف الجر (عن) وحقه أن يتعدّى بنفسه، ولذلك قالوا بأنه ضمِّن معنى: يصدُّون أو يعرضون.[5]

ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَارِهِمْ ﴾[البقرة: 243] والأصل أن يتعدى الفعل تَرَى بنفسه لكنه عدّي بواسطة حرف الجر (إلى) لأنّه ضمّن معنى: تنظر أو

1- ينظر نويوات- معجم الأفعال المتعدية بحرف- ص236.

2- ينظر الأنباري- البيان- ج1- ص153.

3- ينظر العُكبَري- التبيان في إعراب القرآن- ج1- ص188.

4- ينظر ناظر الجيش – تمهيد القواعد - ج4- ص1727.

5- ينظر محي الدين الدرويش- إعراب القرآن الكريم وبيانه- دار اليمامة ودار بن كثير- دمشق- بيروت- ط11- 2010- ج5- ص323.

تلتفت أو معنى: ألم ينته علمك إلى كذا.[1]

ومن هذه الحالات أيضًا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ﴾ [النساء: 83] والأصل: أذاعُوهُ على أن الفعل (أذَاعَ) يتعدَّى بنفسه، ولكنّه في الآية الكريمة تعدَّى بالباء، ولهذا قالوا: إنّه تضمّن معنى تَحدَّثُوا به، قال الزمخشري: "يُقَال: أذاعَ السِّرَّ وأذّاعّ به."[2]

3-2-4- الفعل المتعدّي بحرف غير ملائم له يتضمَّن معنى فعل يلائم ذلك الحرف:

قد يصل الفعل إلى الاسم بواسطة الحرف فيقال: متعدٍّ بحرف الجر، ولحروف الجر مواضع مخصوصة بحسب المعاني التي تؤدّيها، وحق كلّ فعل أن يتعدّى بحرف جر مخصوص لكن وجدت شواهد وقعت فيها حروف الجر في غير موضعها، فقيل بنيابة بعضها عن بعض، لكنهم اختلفوا في هل يقتصر الأمر على السماع في أمثلة محفوظة أم يوسع بالقياس؟

فالكوفيون يجوّزون نيابة بعض حروف الجر عن بعض قياسًا، والبصريون يمنعون ذلك ويحملون ما ورد ظاهره كذلك على الشذوذ أو على تضمين الفعل معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف، وهو مانحن بصدده، ومنه قوله تعالى: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾[مريم: 65]، فالفعل (اصْطَبَرَ) في الأصل يتعدى بـ (على) نحو قوله تعالى: ﴿وَأۡمُرۡ أَهۡلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصۡطَبِرۡ عَلَيۡهَاۖ [طه: 132] ولكنه هنا عُدِّيَ باللّام، فذهبوا إلى أنه تضمّن معنى الثبات أي اثبت لعبادته.[3]

ومنه كذلك: قوله تعالى: ﴿وَنَصَرۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمَ سَوۡءٖ فَأَغۡرَقۡنَٰهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾[الأنبياء: 77].

1- ينظر العكبري- التبيان في إعراب القرآن- ج1- ص193.

2- الزمخشري- الكشاف- دار المعرفة- بيروت- لينان- د/ط- د/ت- ج1- ص548.

3- ينظر الطاهر بن عاشور- التحرير والتنوير- م7- ج16- ص142.

تعدّى الفعل (نصر) بحرف الجر (من) وحقّه أن يتعدّى بـ (على) وخرَّجُوا هذا على أنّهُ ضُمِّنَ معنى عصمناه أو منعناه. قال الشيخ الطاهر بن عاشور: "وعُدِّي (نصرناه) بحرف (من) لتضمنه معنى المنع والحماية كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّكُم مِّنَّا لَا تُنصَرُونَ﴾[المؤمنون: 65] وهو أبلغ من تعديته بـ (على) لأنّه يدلّ على نصر قوي تحصل به المنعة والحماية فلا يناله العدو بشيء، وأمّا نصره عليه فلا يدلُّ إلّا على المدافعة والمعونة".[1]

المبحث الثالث: الحمل على المعنى:

1- مفهوم الحمل على المعنى:

"الحمل على المعنى يُراد به العدول عن متابعة ما يستحقه ظاهر اللفظ والتعويل على المعنى وحمل الكلام عليه".[2]

قال ابن جني: "اعلم أنّ هذا الشرج غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلًا كان ذلك اللفظ أو فرعًا، وغير ذلك."[3]

والحمل على المعنى مفهوم تفسيري عام لكثير من الظواهر التركيبية وتتمثل أهمية هذا المفهوم في أنّه يجمع ما يبدو في الظاهر خارجًا عن القياس أو الظاهرة المطردة فيعمل على تفسيره اعتمادًا على المعنى ممّا يجعله يتلاءم مع بابه قال صاحب النظرية اللغوية في التراث العربي: "تعكس صور أنظمة الحمل استثناء على نظام العلاقة النحوية يتمثل في ورود سمات طرف من طرفي العلاقة على غير ما هو مقرر لها وفقا لعلاقتها بالطرف الآخر، كأن يرد اللفظ مذكرًا وحقه التأنيث حملًا على معناه، نحو تذكيرنا لفظ الدار في قولنا: هذا دارٌ حملً له على معناه وهو المنزل."[4]

1- المرجع السابق- م7- ج17- ص113.

2- محمد إبراهيم عبادة - معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية- ص119.

3- ابن جني- الخصائص- ج2- ص578.

4- محمد عبد العزيز عبد الدايم- النظرية اللغوية في التراث- ص222.

ومعلوم أنّه لا يصير إلى الحمل على المعنى إلّا إذا تعذّر الحمل على اللفظ، قال الشلوبين:"الحمل على المعنى مع وجود الحمل على اللفظ كاتّباع الأثر مع وجود العين."[1]

وقال السيوطي: "إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدئ بالحمل على اللفظ، وعلّل ذلك بأنّ اللفظ هو المشاهد المنظور إليه، وأمّا المعنى فخفي راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى، وبأن اللفظ متقدم على المعنى. لأنك أوّل ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه، فاعتبر الأسبق، وبأنه لو عكس لحصل تراجع، لأنك أوضحتَ المراد أوّلًا ثمّ رجعتَ إلى غير المراد."[2]

ففي كل تفسير لأي كلام ولكل تحليل لغوي عامة يجب إعطاء الأولوية للدّلالة اللفظية فيكون منطلق البحث هو دائمًا وأبدًا المدلول اللفظي الوضعي إلّا أن يثبت دليل على أنّ المراد من النص هو غير ما يدل عليه لفظًا ووضعًا، فلابد حينئذٍ من البحث عن المراد الحقيقي للنّص عن طريق العقل أو بنقل موثوق.[3]

وإذا اجتمع الحمل على اللّفظ والحمل على المعنى بدئ باللفظ ثمّ بالمعنى، ونقل الزركشي قول ابن الحاجب "إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى، وإذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ، لأنّ المعنى أقوى فلا يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي الرجوع إلى الأضعف."[4]

ثمّ اعترض عليه "بأن الاستقراء دلّ على أنّ اعتبار اللّفظ أكثر من اعتبار المعنى ،و كثرة موارده تدلّ على قوته، وأمّا العود إلى اللّفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل، كما ورد باعتبار المعنى بعد اعتبار اللّفظ، فثبت أنّه يجوز الحمل على كلّ واحد منهما بعد الآخر من غير ضعف."[5]

1- السيوطي- الأشباه والنظائر- ج1- ص213.

2- المصدر نفسه- ج1- ص212.

3- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح- الخطاب والتخاطب- ص144.

4- الزركشي- البرهان- ص674.

5- المصدر نفسه - ص674.

وجاء في الكلّيات: "والحملُ أوّلًا على المعنى ثمّ على اللفظ غير ممنوع وله نظير في القرآن، وإنْ كان الكثير بالعكس."[1]ومما ورد في القرآن الكريم وفُسِّر على أنّه من هذا الباب قوله تعالى﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِنَا﴾[الأنعام: 139]. حيث وردت كلمة (خالصة) حملًا على معنى (ما) لأنّ المراد بما في بطون هذه الأنعام (الأجنة) وجاءت كلمة (مُحَرَّمٌ) مذكرّة حملًا على لفظ (ما)[2]. وذكر الشيخ علم الدين العراقي أنّه لم يجيء في القرآن الكريم البدء بالحمل على المعنى ثم الحمل على اللفظ إلّا في هذه الآية.[3] إلّا أنّ الأنباري في ردّه على مَن زعم أنه لا يحسن الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى قال: "وهذا التعليل ليس عليه تعويل فإنه قد جاء الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا يُدۡخِلۡهُ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ قَدۡ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزۡقًا﴾[الطلاق: 11]، فقال: (خالدين) حملًا على معنى (مَن) ثمَّ قال: (قد أحسن اللهُ له رزقًا) حملًا على اللفظ بعد الحمل على المعنى."[4]

وفيما يلي نتتبع بعض صور الحمل على المعنى:

2- الحمل على المعنى وقضايا العمل:

يرى سيبويه أنّك إذا قلتَ:(هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا) جاز وتضمر فعلًا ناصبًا لعمرو كأنك قلت: ويضرب عمرًا، فتحمله على المعنى، قال: "ولو قلتَ هذا ضاربُ عبد الله وزيدًا جاز على إضمار فعل، أي وضرب زيدًا وإنّما جاز هذا الإضمار لأنّ معنى الحديث في قولك هذا ضارب زيدٍ هذا ضرب زيدًا وإنْ كان لا يعمل عمله، فحُمِل على المعنى".[5]

وإذا قلتَ: (هذا زيدٌ منطلقًا) انتصب (منطلقًا) لأنه حال ولكن وقع الإشكال في ناصب الحال. لأن المقرر في أصولهم: "أن الحال صفة من جهة المعنى ولذلك اشتُرط فيها

1- الكفوي- الكليات- ص316.

2- ينظر الأنباري- البيان- ج1- ص311.

3- ينظر الزركشي- البرهان- ص673.

4- الأنباري- البيان- ج1- ص311.

5- سيبويه- الكتاب- ج1- ص171.

ما يشترط في الصفات من الاشتقاق نحو ضارب ومضروب وشبههما فكما أنّ الصفة يعمل فيها عامل الموصوف فكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال."[1] وصاحب الحال في هذا المثال مرفوع بالابتداء، والابتداء لا ينصب، ولهذا تمّ اللّجوء إلى مفهوم الحمل على المعنى قال ابن يعيش: "فإنْ قيل فأنتم قد قرّرْتُمْ أنّ العامل في الحال يكون العامل في ذي الحال، والحال ههنا في قولك: (هذا زيدٌ منطقاً) من زيد، والعامل فيه الابتداء من حيث هو خبر، والابتداء لا يعمل نصبًا، فالجواب أنّ هذا كلامٌ محمولٌ على معناه دون لفظة، والتقدير أشير إليه أو أنتَبه له".[2]

وكذلك مثل قولهم: (زيدًا مررتُ بهِ) ينتصب زيدٌ بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور ولكن ليس من لفظه لأنك لا تقول: (مررتُ زيدًا) ولهذا يحمل على معناه قال ابن يعيش: "إذا قلتَ زيدًا مررت به أضمرتَ فِعْلًا على غير لفظ الأول، كأنّك قلتَ: لقيت زيدا أو جزتُ زيدا أو جعلتُ زيدا على طريقي، لأنّك إذا جزتَ وجعلته على طريقك فقد مررت به و إذا قلتَ: زيدًا ضربتُه أضمرتَ فعلًا من لفظه، فكأنّك قلتَ: ضربتُ زيدًا ضربته، فيكون الظاهر دالًا على مثل لفظه ومعناه، وفي قولك: زيدًا مررتُ به يكون الظاهر دالًّا على مثل معناه دون لفظه."[3]

3- عدم المطابقة في التذكير والتأنيث حملًا على المعنى:

الأصل أن تأتي الألفاظ من جهة التذكير والتأنيث وفق القواعد المقررة لها غير أنّها قد تأتي بخلاف ذلك فيُذَكّرُ ما حقّه التأنيث، ويؤنّث ما حقه التذكير، فيتم تفسير ذلك بمفهوم الحمل على المعنى، قال ابن فارس: "هذا باب يترك حكم ظاهر لفظه لأنه محمول على معناه."[4] ومن صور ذلك ما يلي:

1- ابن يعيش- شرح المفصل- ج2- ص139.

2- المصدر نفسه- ج2- ص141.

3- المصدر نفسه-ج2- ص76.

4- ابن فارس- الصاحبي في فقد اللغة- تح عمر فاروق الطبّاع- دار مكتبة المعارف- بيروت- لبنان- ط1- 1993- ص249.

3-1- حمل المذكر على المؤنث:

قال ابن جني عن تأنيث المذكر: "أذهبُ في التَّاكر والإغراب"[1] وذلك لأنهم يعتبرونه خروج من أصل إلى فرع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ﴾ [فصلت:35] الضمير في (يلقّاها). يعود على (دفع السيئة بالحسنة) وجاء مؤنثًا لأنه أراد الكلمة، ولو أراد الكلام لجاء بالضمير مذكرًا[2]، ومنه قول الشاعر:

وإنّ كلابًا هذه عشرُ أبْطُنٍ وأنتَ بريءٌ من قبائلها العشرُ.

أنّث (البطن) ولهذا قال: (عشرُ) بدون تاء وذلك لأنه حمله على معنى القبيلة، وأبان ذلك في آخر البيت عندما قال من قبائلها.[3]

ومن تأنيث المذكر حمْلًا على المعنى قول الشاعر:

أتَهْجُرُ بَيْتًا بالحِجَازِ تَلَفَّعَتْ بِهِ الخَوْفُ والأعْدَاءُ من كلّ جانبِ

لحقت تاء التأنيث الفعل "تلَفَّعَ" وفاعله مذكر لأنه حمله على المعنى فجعل (الخوف) بمعنى (المخافة)[4]

ومنه كذلك قول الشاعر:

يا أيُّها الرَّاكِبُ المزجي مطيتهُ سائل بني أسَدٍ ما هذه الصوتُ.

والأصل أنْ يقال: ما هذا الصوتُ؟ لكنّه أنّثَ اسم الإشارة لأنّه حمل الصوت على معنى الاستغاثة.[5]

ويدخل في هذا ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو "أنّه سمع رجلًا من أهل اليمن

1- ابن جني- الخصائص- ج2- ص580.

2- ينظر الفراء- معاني القرآن- ج2- ص315.

3- ينظر المبرد- المذكر والمؤنث- تح رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي- مكتبة الخانجي- القاهرة- ط2- 1996- ص98.

4- ينظر ابن الأثير- الجامع الكبير- ص238.

5- ينظر المصدر نفسه- ص238.

يقول: فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها فقلتُ له: أتقول: جاءته كتابي فقال: نعم، أليس بصحيفة. قلت: فما اللغوب؟ قال: الأحمق."[1]

3-2- حمل المؤنث على المذكر:

تذكير المؤنث شائع في كلام العرب، فبعد أن اعتبر ابن جني تأنيث المذكر من قبيح الضرورة لأنه خرج عن أصل إلى فرع، قال: " وإنّما المستجازُ من ذلك رَدُّ التأنيث إلى التذكير لأن التذكير هو الأصل بدلالة أنّ الشيء مذكر وهو يقع على المذكر والمؤنث فعلمتَ بهذا عموم التذكير وأنّه هو الأصل الذي لا ينكسر."[2]

ومن أمثلته ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعۡدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثۡمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓۚ﴾[البقرة: 181] الضمير في (بدَّلهُ) و (سَمِعَهُ) و (إثمهُ) يعود على الوصية وحقه أن يكون مؤنثًا، ولكنّه جاء مذكّرًا فتَمّ تفسيره بمفهوم الحمل على المعنى، قال الأنباري: "إنّما أتى بضمير المذكر دون ضمير المؤنث وإنْ كان الذي تقدّم ذكرُ الوصية، لأنه أراد الإيصاء،والإيصاء مذكر فحمله على المعنى والحمل على المعنى كثير في كلامهم."[3]

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾[هود: 67] جاء الفعل "(أخذ) بدون تاء التأنيث مع أنّ الفاعل مؤنث وهو (الصيحة) وفي تفسيره ثلاثة أقوال: الأول: أنه فصل بين الفعل والفاعل بالمفعول به وهو (الذين ظلموا)، والثاني: أنّ الفاعل مؤنث مجازيّ، والثالث: قيل فيه بمفهوم الحمل على المعنى، فحملت (الصيحة) على معنى الصياح.[4]

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي ﴾[الأنعام: 78] جاء اسم الإشارة للمذكر مع أن الشمس تجري مجرى المؤنث"لأنه اعتبرها ربًّا فروعي في الإشارة معنى

1- ابن جني- الخصائص- ج2- ص580.

2- ابن جني- سر صناعة الإعراب- تح أحمد فؤيد أحمد- المكتبة التوفيقية- القاهرة- دط- دت- ج1- ص24.

3- الأنباري- البيان- ج1- ص137.

4- ينظر المصدر نفسه- ج2- ص404.

الخبر فكأنه قال: هذا الجُرْمُ الذي تدعونه الشمس تبيّن أنّه هو ربي".[1]

ورأى العكبري أنه "إنما قال للشمس: (هذا) على التذكير لأنه أراد هذا الكوكب أو الطالع أو الشخص أو الضوء أو الشيء"[2]

وعن الأخفش: "قد يجوز هذا الشيء الطالع ربّي."[3]

وكل هذه التأويلات تستند على مفهوم الحمل على المعنى، وكذلك جاء تذكير المؤنثُ في الشعر العربي، وفُسّر بالحمل على المعنى . قال القتّال الكلابي:

قبائِلُنا سبعٌ وأنتم ثلاثةٌ ولَلسَّبعُ خيرٌ من ثلاثٍ وأكثرُ.

فقال: (ثلاثة) بالتاء مما يدلُّ على أنه ذكّر القبيلة لأنه يريد (ثلاثة قبائل) وحقه أن يقول: (ثلاث قبائل) ولهذا فُسِّر قوله بالحمل على المعنى بأنّه ذهب إلى(البطن) وهو في معنى القبيلة غير أنّه مذكر، فكأنّه قال: قبائلنا سبع وأنتم ثلاثة أبْطُنٍ.[4]

وقال الحطيئة:

ثلاثَةُ أنْفُس وثلاث ذود لقد جار الزّمانُ على عيالي.

أتى بالتاء في (ثلاثة) وإنْ كانت النفس مؤنثة وحقه أن يقول: (ثلاثُ أنفس) وتفسيره يأتي باللجوء إلى الحمل على المعنى فقيل فيه لأنّه حملها على معنى الشخص وهو مذكر، فكأنه قال: ثلاثة شخوص.[5]

4- الحمل على المعنى والإفراد والتثنية والجمع:

"الأصل في كلام العرب أن يدلّ بلفظ المفرد على المفرد والمثنى على المثنى

1- الطاهر بن عاشور- التحرير والتنوير- م3- ج7- ص322.

2- العكبري- التبيان- ج1- ص512.

3- الأخفش- معاني القرآن- ج1- ص306.

4- ينظر الشنتمري يوسف بن سليمان - تحصيل عين الذهب في علم مجازات العرب - مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان - ط1990،3 - ج2- ص203.

5- ينظر المصدر نفسه- ج2- ص204.

والمجموع على المجموع، ولكن العرب قد تخرج عن هذا الأصل فتضع المفرد موضع المثنى وموضع الجمع، وتضع المثنى موضع الجمع وموضع المفرد، وتضع الجمع موضع المفرد وموضع المثنى."[1]

4-1- الحمل على المعنى عند تعاقب الإفراد والجمع:

المراد بالمعاقبة وقوع المفرد موقع الجمع ووقوع الجمع موقع المفرد وقد استعمله ابن مالك وشرحه ناظر الجيش بهذا المعنى.[2]فقد يرد المفرد موقع الجمع، قال سيبويه: "وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحد والمعنى جمع."[3] ، وقال ابن جني: "وقوع الواحد موقع الجماعة فاشٍ في اللغة."[4]

وممّا ورد مفردًا محمولًا على معنى الجمع قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ﴾ [آل عمران:104] حيث وردت (أمّة) بلفظ المفرد وعادَ عليها ضمير الجمع في (يَدْعُونَ) وفسّر بالحمل على المعنى لأن أمّة في اللفظ واحد وفي المعنى جماعة.[5]

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾[الشعراء: 54] و(الشِّرذمةُ) مفرد و (قليلون) جمع، وفُسّر عدم التطابق هنا أيضًا بمفهوم الحمل على المعنى لأنّ الشّرذمة جماعة من الناس.[6]

ومنه قوله تعالى: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾[النور: 31] الطفل لفظها مفرد وجاء الوصف بصيغة الجمع وهو (الذين) وفسّر عدم التطابق بالحمل على المعنى لأنّ الطفل بمعنى الأطفال.[7]

1- ابن عصفور- شرح جمل الزجاجي- ج2- ص457.

2- ينظر ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج1- ص413.

3- سيبويه- الكتاب- ج1- ص209.

4- ابن جني- المحتسب- ج1- ص202.

5- ينظر الأخفش- معاني القرآن- ج1- ص228.

6- ينظر الأنباري- البيان- ج2- ص552.

7- ينظر ابن النحاس- إعراب القرآن- ج3- ص92.

4-2- الحمل على المعنى عند تعاقب الإفراد والتثنية:

يتعاقب الإفراد والتثنية فيقع المفرد موقع المثنى ويقع المثنى موقع المفرد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الشعراء: 16] فجاء بالمفرد في موضع المثنى حملًا على معنى الجنس، وقد يكون رسولٌ بمعنى (رسالة) أي إنا ذو رسالة رب العالمين، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه[1] ومنه قول حسان بن ثابت:

إنَّ شرخَ الشّبابِ والشّعرَ الأسوَدَ مَا لَمْ يُعاصَ كَانَ جُنُونَا

وحقه أن يقول: ما لم يعاصيَا، ولكنه أوقع المفرد موقع المثنى وحمله على معناه.[2]

ومنه قول الآخر وهو سويد بن كراع العكلي:

فَإنْ تَزْجُرَانِي يَا بْنَ عَفَّانَ أزْدَجِرْ وإنْ تَدَعَانِي أَحْمِ عِرْضًا مُمَنَّعًا.

والأصل أنْ يقول: فإن تزجُرْني، ولكنَّهُ خاطبَهُ بلفظ المثنى والمعنى الإفراد.[3]

ويكثر تعاقب الإفراد والتثنية في كلّ اثنين لا يغني أحدهما عن الآخر أي أنّهما يشتركان في الفعل والتسمية فلابدّ لأحدهما من الآخر، وذلك نحو: العينان والأذنان والقدمان والجوربان والخفان.[4] ، وفيه أربعة أوجه في الاستعمال:

الأول: أن يتطابقا في التثنية وهو الأصل نحو: عيناي رأتاه وأذناي سَمِعَتَاهُ.

الثاني: أن يتطابقا في الإفراد تخفيفًا وإنْ كان المعنى التثنية نحو: عيني رأته وأذني سمعته.

الثالث: أن تخبر عن المفرد بالتثنية نحو: عيني رأتاه، وأذني سمعتاهُ. حملًا على

1- ينظر الأنباري- البيان- ج2- ص551.

2- ينظر ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج1- ص418.

3- ينظر المصدر نفسه- ج1- ص419.

4- ينظر ابن مالك- شرح التسهيل- ج1- ص122.

المعنى.[1] ومنه قول الشاعر:

إِذَا ذَكَرَتْ عَيْنِي الزَّمَانَ الّذِي مَضَى بِصَحْرَاءِ فَلْجٍ ظَلّتَا تَكِفَانِ

الرابع: أن تخبر عن المثنى بالمفرد فتقول: عيناي رأته وأذناي سمعته. ومنه قول الشاعر:

وكأنّ في العينين حَبَّ قُرُنْفُلٍ أوْ سنبُلًا كُحِلَتْ به فانْهَلَّتِ

انهلّت بمعنى سالت، وحقّه أن يقول: انهلّتا ولكنه حَمَل المفرد على التثنية.[2]

4-3- الحمل على المعنى عند تعاقب التثنية والجمع:

الأصل أن يدلّ المثنى على التثنية وأنْ يدلّ الجمع على الجمع هذا في أصل الوضع أمّا في الاستعمال فوقع المثنى في موضع الجمع كما وقع الجمع في موضع التثنية كما يظهر من هذه الشواهد:

قال الله تعالى: ﴿و فَإِذَا هُمۡ فَرِيقَانِ يَخۡتَصِمُونَ﴾[النمل: 45] فريقان يختصمون: الأول مثنى والثاني جمع وفسّر عدم التطابق هذا بالحمل على المعنى فكلّ فريق يحمل معنى الجمع، ولو حُمل على اللّفظ لقال: فريقان يختصمان.[3]

ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ﴾[الحج: 19]، قال: خصمان اختصموا، لأنه حمله على المعنى، فالخصمان ليسا رجلين وإنَّما هما جمعان ولو حمله على اللفظ فقال: خصمان اختصما لجاز.[4]

ومن هذا الباب ما أضيف فيه جزءان أو ما هما كالجزأين إلى ما يتضمنهما كإضافة القلب إلى صاحبه فهو يتضمنه وإضافة النفس إلى صاحبها فهو يتضمنها، ففي حال التثنية

1- ينظر ابن الشجري- أمالي ابن الشجري- ج1- ص183.

2- ينظر ابن مالك- شرح التسهيل- ج1- ص122.

3- ينظر ابن النحاس- إعراب القرآن- ج3- ص146.

4- ينظر الفراء- معاني القرآن- ج2- ص128.

استثقلوا تثنيتين في شيئين هما شيءٌ واحدٌ لفظا ومعنى فعدلوا إلى غير لفظ التثنية فكان الجمع أولى لأنه شريك التثنية في الضم ومجاوزة الإفراد، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم:4]، فالقلب مما يتضمنه الشخص المخاطب، ولما أضيف إليه في حال التثنية عدل عنها إلى لفظ الجمع، لأن معنى التثنية لا يلتبس، ولو جاء على الأصل لقال: قلباكما، ولكن لفظ الجمع أولى لأنه أخف ولا يلتبس إذ لا يعقل أن يكون لكلّ واحد منهما أكثر من قلب.

والإفراد أوْلى من التثنية لأنه أخف منها والمراد به حاصل إذا لا يذهب وهم في نحو: "أكلتُ رأسَ شاتين" إلى أنّ معنى الإفراد مقصود.[1]

وما يعود على الجمع يحمل على لفظه أو على معناه، فمما حُمل على معناه قول الشاعر:

قلوبكما يَغْشاهُمَا الأمْنُ عادةً إذْ منْكُمَا الأبْطَالُ يغْشَاهُم الذُّعْرُ

فأعاد ضمير التثنية في كلمة" يغشاهما" على " قلوب" وهي جمع وذلك لأنه حمله على المعنى.[2]

5- الحملُ على المعنى والعطف:

الأصل أن يتبع المعطوف المعطوف عليه في الإعراب بواسطة الحرف وذلك لبيان الارتباط المعنوي بينهما فهما في الحكم بمنزلة الكلمة الواحدة، إلا أنّ النحاة صادفوا شواهد وقع فيها ما ظاهرهُ عدم الإتباع، فحملوها على المعنى إدراكًا منهم أنه أمرٌ لفظي لا يمسّ المعنى، وحفاظًا على طرد القاعدة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[المنافقون: 10] قال ابن الشجري: "وأمّا مَن قرأ (وأكُنْ) فإنّه جزمه بالعطف على موضع (فأصّدّق) ألا ترى أنّ الفاء إذا حُذفت من هذا النحو انجزم الفعل

1- ينظر ابن مالك- شرح التسهيل- ج1- ص119.

2- ينظر المصدر نفسه- ج1- ص120.

كقولك (زُرْنـي أُكْرِمْكَ)"[1] وفـي غيـر القرآن الكـريم سمّوه العطـف علـى التّوهم والشـاهد الـذي يتردد كثيرًا في هذا، قولُ زهير[2]:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِك مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

فعطف (سابق) على (مُدرك) على توهم دخول الباء في خبر (ليس).

ومثله قول الآخر[3]:

مَا الحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَامًا وَلَا بَطَلٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بالْحَقِّ غَلَّابَا

حيث عطف (بطل) وهو مجرور على (مقدامًا) وهو منصوب وذلك على توهم دخول حرف الجر (الباء) في خبر (ما) أي تَوَهَّمَ أنّه قال: ما الحَازِمُ الشهْمُ بمقدامٍ ولا بطلٍ والرابط المتين بين هذه الأبواب هو المعنى.

وكما تتبعنا إنّما تعمل هذهِ المفاهيم المكملة للمفاهيم الأساسية التي بنيت عليها القواعد على ضمان تماسك القاعدة النحوية وحصر أجزائها فبدل أن تكون لكلّ ظاهرة قاعدة خاصة بها بنوا على الأصول وردُّوا إليها الفروع باستعمال المفاهيم المكمّلة التي تفسّر خروج العلاقة على ما هو مُقَرَّرٌ لها كالحذف والتضمين والحمل على المعنى وما قالته إحدى الباحثات عن الحمل على المعنى أرى أنه ينطبق على كلّ المفاهيم التكميلية التي سلفت، فهي ترى أن هذا يمثّل "مبدأ تفسيريا عامًّا لعديد الظواهر على اختلاف مستوياتها، فهو يعمل على تعليل الظواهر التركيبية وهنا تتمثل قوة هذا المبدأ التفسيري الجامع للقواعد النحوية والرابط بينها مكوّنًا بذلك مبدأ في صميم النظرية النحوية العربية يجمع بين ما يبدو في الظاهر مختلفا متفرّقا من المسائل اللغوية ويُرجِع عددًا كبيرًا منها إلى عَدَدٍ مَحْدُودٍ من المبادئ مع إيجاد ضرب من التناسق بين ما يبدوا في الظاهر شذوذا."[4]

1- ابن الشجري- أمالي ابن الشجري- ج1- ص428.

2- ينظر سيبويه- الكتاب- ج3- ص100.

3- ينظر ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج3- ص1245.

4- وئام الحيزم- تأويل اللفظ والحمل على المعنى- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة تونس- 2009- ص56. (بتصرف يسير).

الباب الثالث

محاولات تيسير النحو قديما وحديثا

الفصل الأول: محاولات التيسير عند القدماء.

الفصل الثاني: محاولات التيسير عند المحدثين.

توطئةالباب:

يتناول الباب الثالث : **محاولات تيسير النحو قديمًا وحديثًا:** ولا يخفى أنّ موضوع تيسير النحو عرف اهتمامًا واسعًا ونقاشًا عميقًا وكان مطلبًا ملحًا في القديم والحديث، وهذا ما تناوله هذا الباب في فصلين خصّص الفصل الأول لمحاولات التيسير عند القدماء، وهذه المحاولات تصنّف في نظر البحث إلى صنفين الأول في التأليف النحوي،والثاني في عرض النحو وفق منهج جديد.

ولأنّه لا يمكن الحديث عن التيسير في المناهج الدراسية وطرق التعليم في القديم ، اقتصر التيسير على التأليف النحوي وقد صنفته إلى ثلاثة أصناف الأول: المختصرات وهي كثيرة تصعب الإحاطة بها ولهذا اكتفيت ببعض النماذج عرفت فيها بمنهج المؤلف في الترتيب والتبويب وتعرضت للمادة التعليمية المقدّمة في الكتاب ومظاهر التيسير فيه،والصنف الثاني: المتون وهي قسمان متون منثورة وأخرى منظومة، وقد عرضت نماذج منها مع السير على الخطة السابقة في العرض، أمّا الصنف الثالث فيخص الشروح المقامة على المختصرات والمتون قصد تبسيطها او الاستدراك عليها.

والاتجاه الثاني في تيسير النحو عند القدماء تَمثّل في الثورة على منهج النحاة وَحَملَ لواءه ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة) وقد عرضت مذهبه المتمثل في إلغاء العامل وتقديم نماذج للنحو من غير عامل ولا معمول، وإلغاء العلل الثواني والثوالث، وإسقاط التمارين غير العملية، وقد ناقشت في هذا المبحث أبرز ما جاء به.

وخصص الفصل الثاني من هذا الباب لمحاولات التيسير عند المحدثين. لأن فكرة تيسير النحو ظلت طموحًا يراود بال الباحثين المهتمين بهذا العلم وقضاياه، بل زادت حدّة الإلحاح مع ازدهار الدراسات اللغوية في العالم.

وقد انقسمت هذه المحاولات إلى قسمين الأول تمثله فئة من الباحثين المحافظين عملت على التيسير في طرق العرض وأسلوب التأليف والتجديد في الأمثلة مع المحافظة على الهيكل العام للنحو العربي.

والقسم الثاني تمثّله فئة رأت أنّ التّيسير لابد أن يمسّ المنهج، لأنّ صعوبة النحو تسرّبت إليه من خلال منهج النحاة، فقامت بنقد طريقتهم في الدّراسة والتّقعيد والعمل على إحياء النحو وتجديده وإعادة بنائه.

وفي هذا المبحث عرض لثلاثة نماذج لأصحاب هذا الاتّجاه متمثلة في إبراهيم مصطفى ومحاولته الموسومة بـ "إحياء النحو"، وشوقي ضيف في "تجديد النحو" و "تيسير النحو التعليمي" وتمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها" إضافة إلى بعض أرائه في مؤلفاته الأخرى.

الفصل الأول

محاولات التيسير عند القدماء.

المبحث الأول: محاولات التيسير في التأليف النحوي

المبحث الثاني: التيسير بإعادة النظر في الأسس والمفاهيم.

المبحث الأول:
محاولات التيسير في التأليف النحوي:

تمهيد:

بدأ الاهتمام بدراسة اللغة العربية بعد ظهور الإسلام سعيًا للمحافظة على كتاب الله وخدمة له، فجمع في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه– خشية أن يضيع شيء منه بعد أن استشهد كثير من حملة القرآن في حروب الردة.

وجمع في عهد عثمان– رضي الله عنه– قصد حمل الناس على القراءة بوجه واحد، فقد روي أنّ حذيفة بن اليمان أفزعه اختلاف أهل الشام والعراق في القراءة اختلافًا بلغ حدّ التكفير، فأشار على عثمان أن يجمع الناس على مصحف واحد، ففعل.[1]

وتبع هذا وضع نقط الإعراب، ووضع نقط الإعجام، وتوسّع الإسلام واختلط العرب بغيرهم وتعايشوا في المجتمع الجديد فكانت بينهم معاملة ومصاهرة وتسرّب الفساد إلى اللغة وبدأ يُسمع اللّحن في التّخاطب، بل حتى في تلاوة القرآن فهبّ اللّغويون يجمعون اللغة ويدونونها فارتحلوا إلى البوادي التي لم يختلط أهلها بالأعاجم، وشافهوا الأعراب ودوّنوا عنهم اللغة.

يقول الأستاذ سعيد الأفغاني: "يعتبر اللحن الباعث الأول على تدوين اللغة وجمعها وعلى استنبَاط قواعد النحو وتصنيفها، فقد كانت حوادثه المتتابعة نذير الخطر الذي هب على صوته أولو الغيرة على العربية والإسلام."[2]

وقال ابن خلدون: "وخشي أهل العلوم منهم أنْ تفسد تلك المَلكة رأسًا، ويطول العهد بها، فينغلق القرآن والحديث على الفهوم فاستنبطوا مِن مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام."[3]

1- ينظر محمد مسعود علي حسن عيسى- أثر القراءات القرآنية في الفهم اللغوي- دار السلام- القاهرة- ط1- 2009- ص30.

2- سعيد الأفغاني- من تاريخ النحو- دار الفكر- لبنان- د/ط- د/ت- ص08.

3- ابن خلدون- المقدمة- دار الفكر- بيروت- لبنان- د/ط- د/ت- ص566.

أمّا عن طريقتهم فيقول الحاج صالح : " إنّ ما التجأوا إليه من وسائل وما سلكوه من مناهج في تدوينهم للغة وتقنينهم لها كانت تخضع لمبادئ علمية محضة أهمّها هي الموضوعية المطلقة، وهو الخضوع التام للسماع ومشاهدة الوقائع اللغوية ثم تطبيقهم لمبدأ الأكثرية في الباب أو في الاستعمال وتطبيقهم لها في توثيق الرواية، ثم استنباط الأصول وتوسيعهم القياس إلى قياس رياضي –عند الخليل خاصة– وتفسيرهم الشامل لكل شذوذ عن هذه الأصول. وموقفهم هذا جدّ معقول لأنّ تدوين اللغة واستنباط القوانين هو ميدان يحتاج احتياجًا كبيرًا إلى الموضوعية ثمّ إلى مناهج دقيقة، فلا تدوين ولا تقنين للظواهر إلّا بالطرق العلمية."[1]

وهذا العمل الذي قام به النحاة كأي عمل علمي، لا يمكن أن يراعوا فيه جانب السهولة أو الصعوبة، فهمّهم الوحيد هو الوصف الدقيق، واكتشاف الظواهر وتفسيرها.

ومعلوم أنّ عملية الجمع والتدوين ثم التصنيف والاستنباط لم يقم بها كلّ المشتغلين بالنحو، وإنّما اكتفى بعضهم بالتّتلمذ على الآخرين في هذا المجال دون أن يمنعه ذلك من المشاركة في التقنين والتّعليل والتّأليف، ومنه يمكن القول أنّ تعليم النحو في بدايته كان موّجهًا لطبقة خاصة وهو نحو علمي وإنْ كان يدُرّس، ويُعلّم للمريدين.

ويبدو أنّ طريقة التعليم في الحاضر قد ضلّلت بعض الباحثين، فوجهّوا سهام النقد للنحو العربي بأنّه غير صالح للتعليم، والحقيقة أنّ طريقة التعليم في القديم لم تكن مماثلة ولا شبيهه لما هي عليه في عصرنا الحاضر، فنظام التعليم الإسلامي كان نظامًا مفتوحًا فلم تكن مراحل للتعليم معينة فليس هناك مرحلة للتعليم الابتدائي وأخرى للتعليم الثانوي وإنّما هي مرحلة واحدة تبتدئ بالكتّاب أو بالمعلمين الخاصين وتنتهي بحضور حلقة الدرس في المسجد، وكان الراغب في المعرفة يجلس في الحلقة التي يروق له موضوعها بلا شروط ولا قيود.[2]

"ولم يكن يمنع أبدًا مَن يرى نفسه أهلا للتعليم أنْ يتخذ في صحنه زاوية يقوم فيها

1- عبد الرحمن الحاج صالح- البنى النحوية - ص279.

2- ينظرعمرو فروخ- تاريخ الأدب العربي- دار العلم للملايين- د/ط- د/ت- ج3- 610.

بتعليم مَن يريد ويعلّمهم أيضًا ما يريد."[1]

ولا غرابة أنْ تتأثر حركة التأليف بهذا المناخ التعليمي السائد، فالنحاة كانوا يُضَمِّنُون مؤلفاتهم ما تمّ التوصل إليه من نتائج علمية ومن المعقول أنْ تتباين أساليبهم في عرض هذه النتائج وتحليلها، أمّا أنْ يراعُوا السهولة والصعوبة فلم يكن ذلك من أولوياتهم، فكتاب سيبويه وهو الإمام في النحو، قال عنه المازني: "قرأ عليَّ رجلٌ كتاب سيبويه في مدّة طويلة، فلمّا بلغ آخره قال لي: أمّا أنتَ فجزاك الله خيرًا، وأمّا أنا فما فهمتُ منه حرفًا."[2]

"وكان أبو العباس المبرد إذا أراد مريد أنْ يقرأ عليه كتاب سيبويه، يقول له: هل ركبت البحر! تعظيمًا لكتاب سيبويه واستصعابًا لما فيه."[3]

وقال ابن كيسان النحوي (ت 299هـ): "نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح، لأنه كتاب ألّف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ، فاختصر على مذهبهم."[4]

ومع هذا لم يتهم أحد النحو بالصعوبة لإدراكهم أنّه مجموعة من الأحكام مستخرجة من كلام العرب يُضبط على أساسها الاستعمال السليم للغة العربية، ولا يصلح وحده لاكتساب الملكة اللغوية.[5]

ثمّ إنّ الدارس لهذا النحو لابد أنْ يكون على قدر من الدّراية به، فلم نسمع بالمبتدئين ولا حتى المتوسطين تصدوا لكتاب سيبويه أو مقتضب المبرد، ولم يوجه في بداياته لتلبية حاجة المبتدئين لأن هؤلاء يكفيهم المعلّم فهو الذي يضطلع بدور التيسير لهذه الفئة فيختار

1- محمد إسماعيل علي- الدولة والتعليم- بحث منشور ضمن الفكر التربوي العربي الإسلامي- المنظمة العربية للثقافة والعلوم- تونس 1987- ص756.

2- أبوالطيب اللغوي- مراتب النحويين- تح محمد زينهم محمد عزب- دار الآفاق العربية- ط2003- ص103.

3- الأنباري أبو البركات- نزهة الألباء في طبقات الأدباء- تح محمد أبو الفضل إبراهيم- المكتبة العصرية- بيروت- ط1- 2003- ص62.

4- البغدادي عبد القادر- خزانة الأدب - تح عبد السلام هارون- مكتبة الخانجي - القاهرة - ط4،1997 -ج 1 - ص371.

5- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح- البنى النحوية - ص273.

للمتعلمين ما يناسبهم ويملي عليهم شارحًا ومفسّرًا ثم مجيبًا على استفساراتهم موضحًا لما انغلق عن فهومهم ومع هذا فقد "أحسّ الكثير من النحاة أنّ ما جاء في كتبهم النحوية من البحوث النظرية لا يستجيب لحاجات التعليم للعربية، ولهذا شرعوا في تأليف كتب في النحو المختصر مجرّدة من التفسير والتعليل وذكر المذاهب ونقاشها."[1]

ولا يمكن الحديث عن التيسير في المناهج الدراسية إذ لم تكن هناك مناهج محدّدة، وإنما الشيخ هو الذي يختار لطلبته ما يراه مناسبًا لهم، ولهذا سيكون الحديث هنا عن التيسير في التأليف النحوي ويمكن تصنيف المؤلفات النحوية في هذا المجال إلى ثلاثة أنواع هي: المختصرات والمتون والشروح، وسأعرض نماذج من هذه الأنواع مع الإشارة إلى أني تجنبتُ التعرض لبعض المؤلفات التي لم تثبت نسبتها لأصحابها مثل (الجمل في النحو) المنسوب للخليل بن أحمد وكذلك (المنظومة النحوية) للخليل بن أحمد و(مقدمة في النحو) لخلف الأحمر.

1- المختصرات:

1-1- الجمل للزجاجيّ (ت:337هـ)[2].

أ- بين يدي الكتاب:

كتاب الجمل في النحو من المختصرات التعليمية التي سعت إلى تقديم النحو في صورة ميسّرة، وقد لاقى استحسانا لدى الناس يدلّ على ذلك الإقبال الكبير عليه دراسة وشرحًا منذ تأليفه إلى زمن ليس بالبعيد. وقد ذكروا أنّه صنّفه بمكة وكان إذا فرغ من باب منه طاف به سبع مرّات داعيًا أنْ يغفر الله له وأن ينفع بكتابه مَن يقرأه، وكان عدد الذين انتفعوا به وافرًا لا يحصى وكلّهم وصفه بالبركة حتى عمّ نفعه بلاد الإسلام.[3]

قال القفطي: " هو كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام إلى أن

1- المرجع السابق - ص281.

2- طبع الكتاب بتحقيق الشيخ بن أبي شنب بمطبعة جول كربونل- الجزائر 1926.

3- ينظر ابن العماد الحنبلي- شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب- تح: محمود الأرناؤوط-دار ابن كثير- دمشق ،سوريا-ط1، 1988 ج4- ص357.

اشتغل الناس باللّمع لابن جني والإيضاح لأبي علي الفارسي."[1]

ب- منهجه في التبويب والترتيب:

لا يمكن الجزم بأن الزجاجي في كتابه الجمل هو مبتكر للطريقة التي اعتمدها في التبويب والترتيب ولكن من الواضح أنّه يخالف ما وصلنا من الكتب التي سبقته، ككتاب سيبويه ومقتضب المبرد وأصول ابن السراج.

ويبدوا أنّ الزجاجي حاول أن يرتب كتابه وفق الإعراب وأساسه نظرية العامل كما هو معروف فابتدأ كتابه بحديثه عن أقسام الكلم ثم الإعراب وعلاماته ثم إعراب الأسماء ثم الأفعال ثم الحروف، إلّا أنّ الطريقة التعليمية التي اعتمدها يبدو أنّها ألجأته إلى الاستطراد في كثير من المواضع مما جعله لا يلتزم بالخطة التي وضعها فظهر ترتيب الكتاب غير واضح المعالم مع كثير من التكرار. فعلى سبيل المثال نلاحظ أنه عندما تطرق إلى النعت في باب التوابع ذكر أنه يتبع منعوته في أمور منها التعريف والتنكير واستطرد يبيّن المعرفة والنكرة، وكذلك فعل مع نواصب الفعل المضارع ويسميه الفعل المستقبل ذكرها عند حديثه عن الأفعال وخاصة إعراب المضارع ثمّ أفرد للنواصب بابًا وللجوازم بابًا آخر وكذلك فعل مع حتى واسم الفاعل واسم المفعول وأبواب أخرى فظهر ترتيب الكتاب مرتبكًا إلّا أنّ الهدف التعليمي محقق ومقدّم.

ج- مظاهر التيسير في الكتاب:

لا شكّ أنّ كتابه (الجمل) من الكتب التعليمية الرائدة في عصره ولا يزال يؤدي هذا الدور إلى الآن: وهو يشكل مظهرًا من مظاهر التيسير كما يظهر من النقاط التالية:

الحوار: اعتمد الزجاجي أسلوب الحوار في عرض جلّ المباحث ليُثير انتباه الطالب فيشعر أنّه أمام شيخه يحاوره ويناقشه، فيبدأ الفقرة بقوله: واعلم أنّ... وينهي الباب غالبًا بقوله: فافهم تُصِبْ إن شاء الله، أو بقوله: فقس عليه تصب.

1- القفطي أبو الحسن علي بن يوسف- إنباه الرواة على أنباه النحاة –تح:محمد أبو الفضل إبراهيم-دار الفكر العربي- القاهرة و مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت- ط1-1986 - ج2- ص161.

وداخل الباب نجده يحاور القارئ كما يظهر من هذا المثال: "واعلم أنّ الأسماء كلّها يُعطف عليها إلّا المضمر المخفوض فإنّه لا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض لو قلتَ مررت به وزيد أو دخلتُ إليك وعمرٍو لم يجز حتى تقول مررتُ بِكَ وبزيد أو دخلتُ إلَيْكَ وإلى عمرٍو. وكذلك ما أشبهه."[1]

الإعراب والتعليل: ومن مظاهر التيسير إعرابه بعض الأمثلة نحو قوله في حديثه عن الإخبار بالجملة: "أو بجملة نحو قولك 'زيد أبوه قائم' فرفع زيدًا بالابتداء وأبوه مبتدأ ثان وقائمٌ خبره والجملة خبر الأول، ومثل ذلك عبد الله مالُه كثير، ومحمد غلامة سائر وكذلك ما أشبهه."[2]

أمّا التعليل فهو يعلّل بعض الأحكام في مواضع معدودة، ولكنه تعليل واضح وبسيط كقوله في تعليل رفع المبتدأ: اعلم أنّ الاسم المبتدأ مرفوع وخبره إذا كان اسمًا واحدًا مثله فهو مرفوع أبدًا وذلك قولك: زيدٌ قائمٌ، فزيدٌ مرفوع لأنّه مبتدأ والابتداء معنى رفعه وهو مضارعته للفاعل وذلك أنّ المبتدأ لابدّ له من خبر ولابد للخبر من مبتدأ يُسند إليه، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما عن صاحبه، فلمّا ضارع المبتدأ الفاعل رُفع"[3]

الاستطراد: الزجاجي في كتابه حريص على إيصال فكرته إلى المتعلم يوضح ويشرح مما أدّى به إلى الاستطراد فهو يتوقع أنّ المتعلم قد أعاقته عن المتابعة قضايا لها علاقة بالدرس وهي خارجة عنه، فيقطع ما هو فيه ويدخل في موضوع مكمّل له رأى أنّه لا يتحمّل التأخير أو التأجيل لأنّ فهم المتعلم لما هو فيه مرتبط به وهذه أمثلة عن كيفية الاستطراد لدى المؤلف تبيّن هدفه التعليمي: في باب الأفعال وفي حديثه عن إعراب الفعل المضارع قال: "وهو مرفوع أبدًا حتى يدخل عليه ناصب أو جازم"[4] ثمّ استطرد فذكر النواصب والجوازم فقال:

1- الزجاجي- الجمل – تح ابن أبي شنب- مطبعة جول كربونل -الجزائر-1926 - ص31.

2- المصدر نفسه- ص49.

3- المصدر نفسه- ص48.

4- المصدر نفسه- ص22.

"النواصب: أنْ ولن وإذن وحتى (...) ولها موضع تذكر فيه. والجازم: لم، ولمّا، وألم وألمَّا، (...) ولها موضع تذكر فيه"[1]

ثم أفرد للنواصب بابًا هو: باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة، وشرَحها مع التمثيل والاستشهاد.[2]

وكذلك أفرد للجوازم بابًا هو باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة، فذكرها ومثَّل لها.[3]

وعند حديثه عن لا الناهية استحضر معنى الطلب فجعل الأمر والنهي في باب سمّاه باب الأمر والنهي ذكر فيه فعل الأمر والمضارع المجزوم بلام الأمر والمجزوم بلا الناهية.[4]

ثمّ جعل بابًا لما يجزم من الجوابات، كجواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض وقال في آخر الباب: "وكلّ شيء كان جوابه بالفاء منصوبًا كان بغير الفاء مجزومًا، وجواب الجزاء مجزوم وقد يذكر في باب الجزاء فافهم"[5]

وفي باب النعت عندما ذكر أنّ النعتَ يتبع منعوته في التعريف والتنكير، واستطرد فقال: "فأمّا النكرة فكلّ اسم شائع في جنسه لا يُخَصُّ به واحد دون آخر نحو رجل وفرسٌ وثوب ودارٌ. والمعرفة خمسة أشياء...."[6] مع أنّه أفرد لهما بابًا هو باب (المعرفة والنكرة) فصّل القول فيهما مع التّمثيل والاستشهاد.[7]

وكذلك فعل مع (حتى) حيث ذكرها في باب (حروف الخفض)[8] وأفرد لها بابًا سمّاه

1- المصدر السابق- ص22.

2- ينظر المصدر نفسه- ص194.

3- -ينظر المصدر نفسه- ص215.

4- ينظر المصدر نفسه- ص216.

5- المصدر نفسه- ص217.

6- المصدر نفسه- ص26.

7- ينظر المصدر نفسه- ص191.

8- ينظر المصدر نفسه ص72.

"باب حتى في الأسماء"[1] ثم ذكرها في باب مستقل هو: "باب من مسائل حتى في الأفعال".[2]

وفي آخر هذا العرض يمكن القول أن كتاب الجمل للزجاجي كتاب قصد صاحبه وضْعَه للمتعلمين المبتدئين وهو كتاب تعليمي لما اتصف به من أسلوب يعتمد الشرح والتوضيح ويتجاوز الخلافات النحوية إلّا في القليل النادر، ويتحاشى التعليل إلاّ ما كان فيه توضيح وبيان ويُكثِر مِن التّمثيل ويضع نصب عينيه فهم المتعلم وإنْ أدّى به ذلك إلى الاستطراد والتكرار.

1-2- كتاب الواضح- لأبي بكر الزبيدي (ت:379هـ)[3]

أ- بين يدي الكتاب:

كتاب الواضح يجمع بين الشمول والبساطة فهو "لم يقتصر على موضوعات النحو بل نظر إلى اللغة باعتبارها وحدة متكاملة، فقد عني بموضوعات النحو والصرف إلى جانب عنايته المتميزة بالصوتيات"[4].

والكتاب يحتوي على جلّ أبواب النحو المبثوثة في المطولات، يسَّر عرضَها بتبسيط العبارة واستعمال الأسلوب المباشر، وتحاشى التكرار، وهو القائل: "إنّي رأيتُ علماء النحو في زماننا هذا، وما قاربه، قد أكثروا التأليف فيه، وأطالوا القول على معانيه، فأملُّوا الناظرين، وأتعبوا الطالبين بتكرار معانٍ قد بُيِّنَتْ، وركوب أساليب قد نُهِجَت فلم يَحْلَ[5] أحدهم بغير إعادة ما تُقُدِّم إليه، والتكثير فيما سبق إلى القول عليه، وقد كان ينبغي لِمن هَمَّ بذلك منهم أنْ يتصفح كتاب عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه فينظرَ إلى مبادئ كتابه وعنوانات أبوابه

1- ينظر المصدر السابق- ص77.

2- ينظر المصدر نفسه- ص201.

3- كتاب الواضح- لأبي بكر الزبيدي- حققه عبد الكريم خليفة- وأخرجته في طبعته الثانية دار جليس الزمان بالأردن عام 2011. وكانت الطبعة الأولى قد نشرتها الجامعة الأردنية عام 1977.

4- الزبيدي- كتاب الواضح- تح عبد الكريم خليفة- دار جليس الزمان- الأردن- ط2- 2011- مقدمة التحقيق- ص20.

5- جاء في الهامش (فلم يحل أي فلم يظفر) .ينظر الزبيدي أبو بكر – - كتاب الأسماء والأفعال والحروف (أبنية كتاب سيبويه)- تح أحمد راتب حموش – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – ط2002 - ص61.

ويرى لطائف معانيه، ودقائق حجاجه إلى الإيجاز في قوله والإيعاب لمراده فيزجره ذلك إن كان ذا حِجًا عن تكلّف ما لا حاجة إليه، ويمنعه الاعتناء بما لا معوّل عليه."[1]

ب- منهجه في التبويب والترتيب:

لاشك أنّ دقّة التبويب وحسن الترتيب من العوامل التي تساعد على جعل المادة العلمية سهلة التناول ممكنة المأخذ على المتعلمين، ويبدو أنّ علماء النحو المشتغلين بالنحو التعليمي بدأوا يدركون هذا مما يجعلنا نلحظ تحسُّنا ملموسًا في هذا الجانب، فبعدما قام به الزجاجي في (الجمل) والنحاس في (التفاحة)[2] ها هو الزبيدي يسير على نفس النّهج مع إدخال تحسينات مفيدة على طريقة التبويب والترتيب فبدأ كتابه بمقدمة بيّن فيها أقسام الكلام، وصفة الإعراب في الأسماء والأفعال المعربة وعلاماته، ثم تتبع الإعراب في مباحث الفعل فذكر الأفعال اللازمة والأفعال المتعدية ثمّ رجع إلى الأسماء فذكر الاسم المخفوض بالحرف أو بالظرف، ثم تناول باب الإضافة، ثمّ جعل حديثه عن التوابع فذكر منها النعت وأدخل فيه التوكيد المعنوي وسمّاه نعت الإحاطة ونعت التخصيص، كما ذكر العطف وأَخَّرَ البدل، ثم انتقل إلى الابتداء ونواسخه ثم جوازم المضارع وفِعْل الأمر ثم نواصب المضارع ثم أبواب المنصوبات لكنّه أدخل فيها الجمع والبدل ثم ذكر أبوابًا متفرّقة كالعدد وباب التأريخ والشّرط والضمائر والمعرفة والنكرة والإغراء وباب عسى وكاد والأسماء الموصولة، ويواصل على هذا النسق إلى أن يصل إلى أبوابٍ مِن التّصريف والإمالة والإدغام ووجوه من القوافي، ثمّ يعود إلى أبنية الأسماء ومعاني الحروف والهجاء.

ومن هذا التداخل بين الأبواب يصعب الجزم بالمعيار الذي اتخذه في تبويب كتابه، وهي نقطة ضعف في هذا التقسيم غير أنّ ما يحسب له هو تفصيل الموضوعات إلى أبواب والباب قد يفرّع إلى أبواب تحته أو إلى فصول ونضرب لهذا مثلًا بمعالجته لباب الابتداء، قال: "باب الابتداء وخبره: إذا ابتدأت اسمًا لتخبر عنه ولم تُوقع عليه عاملًا فارفع ذلك الاسم بالابتداء، فإنْ أخبرت عنه بشيء مِن أسماء أو نعوت فارفعه لأنّه خبر الابتداء تقول: زيدٌ

1- المصدر السابق - ص61.

2- مختصر في النحو، شديد الإيجاز- حققه كوركيس عواد وأخرجته مطبعة العاني ببغداد عام 1965.

منطلق، زيدٌ: ابتداء، ومنطلق: خبر الابتداء"[1] وبعد أن يذكر عدّة أمثلة يخصص فصلًا للحديث عن الخبر إذا كان فعلًا أي جملة فعلية.[2] ثمّ يخصص فصلا للحديث عن الخبر إذا كان ظرفًا أو اسمًا مجرورًا فيقول: "وتقول في الظروف والأسماء المجرورات: زيد في الدار، زيدٌ: ابتداء، وفي الدار خفض بفي وخبر الابتداء في الجار والمجرور لأنّه تمام الكلام، وكذلك قولك: عَمْرٌو عندنا، عمرٌو: ابتداء، وعندنا: ظرف والكناية خفض بعند، وخبر الابتداء في الظرف."[3]

ثم يخصص بابًا للحديث عن الإخبار عن الضمير فيقول: "باب منه آخر: فإن أخبرتَ في هذا الباب عن نفسك قلتَ: أنا منطلقٌ: أنا كناية المتكلم وهو مرفوع بالابتداء ومنطلق خبر الابتداء"[4] ثم يفصِّلُ مع بقية الضمائر بنفس الكيفية.

ثم يخصص بابا للحديث عن الإخبار عن الإشارة فيقول: "باب آخر منه: إذا أشرت إلى حاضر قريب لتخبر عنه فادخل أول كلامك (ها) التّنبيه ثم اسم المشار إليه ثمّ صل ذلك بالخبر عنه، تقول: هذا أخوك: ها حرف تنبيه وذا اسم المشار إليه وهو مرفوع بالابتداء وأخوك خبر الابتداء."[5] ويواصل ذكر أنواع المشار إليه قريب وبعيد، مفرد ومثنى وجمع، مذكر ومؤنث. وهذا التبويب والتفصيل قريب مما وصلت إليه منهجية التأليف في وقتنا الحاضر.

ج- مظاهر التيسير في الكتاب:

كتاب "الواضح" كما أراد له صاحبه من خلال العنوان واضح الأسلوب سهل العبارة وهو من الكتب المختارة للتعليم كما يدلّ على ذلك ما نقله محقق الكتاب عن ابن حزم في رسائله: " وأقلُّ ما يُجزئ من النحو كتاب (الواضح' للزبيدي) أو ما نحا نحوه، كالموجز لابن

1- الزبيدي- كتاب الواضح- ص70.

2- ينظر المصدر نفسه- ص70.

3- المصدر نفسه- ص71.

4- المصدر نفسه- ص72.

5- المصدر نفسه- ص73.

السرّاج وما أشبه هذه الأوضاع الحقيقية."[1]

وممّا يدلّ على التّيسير في الكتاب:

– الحوار: يتّسم أسلوب الزبيدي بإشراك المتعلم في معالجة القضايا بإثارة الحوار على طريقة السؤال والجواب أو بتوجيهه للخطاب له، فجلّ الأبواب تبدأ بعبارة: فاعلم، وقد ينتهي الباب بعبارة: فافهم أو فافهم تصب إنْ شاء الله.

ومن صور الحوار في الكتاب قوله في باب صفة إعراب الكلام" فإنْ قيل لك: أين الرفع في قولك: رجلٌ؟ فقل: في اللام، لأنه آخر الاسم، وكذلك الرفع في قولك: ثوبٌ في الباء لأنه آخر الاسم، وسائر الأسماء والأفعال المذكورة كذلك (...) فإن قيل لك: أين النصب في قولك: رجلًا؟ فقل في اللام لأنه آخر الاسم وكذلك سائر الأسماء والأفعال المذكورة (...) فإن قيل لك: أين الخفض في قولك: رجل؟ فقل: في اللام لأنه آخر الاسم وكذلك سائر الأسماء."[2]

– **الإعراب:** ومن مظاهر التيسير عند الزبيدي في كتابه الواضح حرصه على التطبيق، فهو كلّما أورد مثالًا يوضح القاعدة قام بإعرابه ليتضح أكثر ويتدرب المتعلّم على التّحليل كما يظهر من هذه الأمثلة:

"تقول: ضرب زيدٌ عمرًا، ضَرَبَ: فعل ماضٍ ورفعتَ زيدًا لأنه الفاعل الذي ضرب، ونصبتَ عمرًا لأنّه المفعول الذي وقع عليه الضّرب.

وكذلك: شَتَمَ أخوك خالدًا، شَتَمَ: فعل ماضٍ، وأخوك: فاعل، وخالدًا: مفعول به."[3]

وإعرابه للأمثلة يكون إعرابًا مجملا لا تفصيل فيه لأنّ قصده توضيح القاعدة بتحديد وظائف الكلمات في التركيب.

1- المصدر السابق- مقدمة المحقق- ص22.

2- المصدر نفسه- ص47.

3- المصدر نفسه- ص.52.

الاستطراد: جاء كتاب الزبيدي خاليًا من الاستطراد لأنه يقتصر على ذكر القاعدة فالمثال وإعرابه، وساعده على عدم الاستطراد عرضه للأبواب التي فيها جزئيات يعتمد عليها في أبواب أخرى قبل التي تبنى عليها. فالحديث على أنواع الخبر يبنى على معرفة الفعل والفاعل في الجملة الفعلية والظرف والجار والمجرور في شبه الجملة ولهذا أخّر باب الابتداء عن باب الفعل والفاعل، وحروف الخفض، وذكر باب الابتداء قبل الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، والأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وإذا اضطر إلى شيء يخالف هذا المنهج اكتفى بالإشارة دون الخوض في الموضوع الذي لم يحن ذكره، فعندما ذكر إعراب الأفعال المستقبلة قال: "وهي مرفوعة الأواخر أبدًا ما لم يعمل فيها عاملٌ بنصبٍ أو جزمٍ"[1] ذكر هذا دون الخوض في الحديث عن النواصب والجوازم خلافا لما رأيناه عند الزجاجي في كتاب الجمل.

وفي آخر هذا العرض يمكن القول بأنّ كتاب الواضح في النحو للزبيدي من الكتب الميّسرة التي تصلح لتعليم الناشئة، وإنْ أُخذ عليه ترك بعض الموضوعات كالتوكيد اللفظي، واسم (لا) النافية للجنس إذا كان معربًا، والحال جملة وشبه جملة. وله أن يقول: إنّ هذا ممّا لا يناسب المستوى الذي وضع من أجله هذا الكتاب.

1-3- "اللّمع" لابن جني (ت:393)[2]

أ- بين يدي الكتاب:

كتاب (اللّمع في العربية) يشمل جلّ أبواب النحو وبعض المباحث الصرفية، ساقها ابن جني بعبارة واضحة وأسلوب سهل يساعد المتعلمين على الوصول إلى مبتغاهم بأيسر الطرق وهو مع صغر حجمه يحتوي مادة علمية قيّمة مما جعله يحظى باهتمام العلماء من بعده فتناولوه بالشرح والتحليل وتخريج ما فيه من شواهد، قال ابن الخباز في مقدمة شرحه للّمع: "إنّ جماعة من حفظة كتاب اللّمع في النحو لأبي الفتح عثمان بن جني -رحمه الله- أطمعهم فيه صغر حجمه وآيسهم منه عدم فهمه، وذلك لأنّ الكتب المصنوعة لتفسيره منها

1- المصدر السابق- ص50.

2- ابن جني- كتاب اللمع – تح سميح أبو مغلي - دار مجدلاوي – الأردن – ط1988 .

الكبير المملّ، ومنها الصغير المُخلّ، والمتوسط بينهما إمّا يُفقَد وإمّا يقلّ، فضمنتُ لهم إملاءً مختصرًا أقتصر به على توجيه مسائله، وتبليغ وسائله."[1]

ب- منهجه في التبويب والترتيب:

يحتاج المتعلم إلى مادة واضحة التبويب محكمة الترتيب إضافة إلى الأسلوب السهل والمترابط، فمشكلة تعليم النحو كما يراها علي أبو المكارم لها جوانب شتى منها ما يتصل بالكتاب، ومنها ما يتصل بالمدرس، ومنها ما يتعلّق بالظروف المصاحبة للعملية التعليمية، قال: "ونحسب نحن أنّ أكثر هذه الجوانب خطرًا تلك التي تدور حول منهج تأليف الكتاب التعليمي لأنّها في تصَوُّرِنَا ذات تأثير جوهري يمسّ العملية التّعليمية في جوهرها."[2]

وكأن ابن جني انتبه لهذا فوضع كتابه مبوّبًا ومرتَّبًا ترتيبًا حسنًا كما يظهر في هذا العرض:

افتتح ابن جني كتابه بمقدمة ذكر فيها أقسام الكلام ثمّ المعرب والمبني وعلامات الإعراب في المعتل وفي الصحيح وفي التثنية والجمع، وفي الأفعال.

ثمّ خصّص أبوابًا للمرفوعات ذكر فيها المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه واسم كان وخبر إنّ ثم خصّص أبوابًا للمنصوبات ذكر منها المفعولات والحال والتمييز والاستثناء أمّا خبر (كان) واسم (إنّ) فذكرهما في باب المرفوعات تبعًا لباب (كان) وباب (إنّ) ثم خصّص أبوابًا للمجرورات وأبوابًا للتوابع ذكر فيها الوصف والتوكيد والبدل والعطف ثم خصّص بابًا للمعرفة والنكرة وبابًا للنداء تبعًا للمعارف ثم عقد بابًا لإعراب الفعل وبنائه وذكر النواصب والجوازم والشرط والجواب والتعجب وأفعال المدح والذم ثم أورد أبوابًا متفرقة منها: عسى، كم، ما لا ينصرف العدد القَسم. الموصولات، التوكيد بالنون، النّسب، التّصغير، الألفات، الاستفهام، ما لا يغيّر الكلام وهو غير المختص، والحكاية والخطاب والإمالة.

وهذا الترتيب مناسب إذا استثنينا تأخير الموصولات والأوْلَى ذكرها مع المعارف.

1- ابن الخباز- توجيه اللمع - ص61.

2- علي أبو المكارم- تعليم النحو العربي- مؤسسة المختار-القاهرة- ط1- 2007- ص99.

وهو يقدم موضوعاته بكيفية متسلسلة وواضحة ففي بداية كلّ قسم يذكر عنوانه وما يندرج تحته ثم يبدأ في التفصيل، فبعد المقدمة التي ذكر فيها مداخل عامة، قال عن المرفوعات: "باب معرفة الأسماء المرفوعة وهي خمسة أضرب مبتدأ وخبر، ومبتدأ وفاعل ومفعول جعل الفعل حديثًا عنه، ومشبه بالفاعل في اللفظ وهو قسمان: اسم كان وأخواتها وخبر إنّ وأخواتها."[1]

ثمّ شرع يفصلها بابًا بابًا، وكذلك فعل مع المنصوبات[2] ومع المجرورات.[3] وهو تبويب محكم لا يختلف كثيرًا عن المؤلفات الحديثة.

ج- مظاهر التيسير في الكتاب:

كتاب اللّمع يقدّم المادة العلمية بأسلوب تعليمي ناضج يدلّ على ما وصل إليه هذا النوع من التأليف في عصر ابن جني كما يدلّ على براعة الرّجل في العرض والتّحليل والالتزام بالمستوى الذي يخاطبه، وهو موجّه لطبقة من المتعلمين أعلى من تلك التي كتب لها الزبيدي كتابه (الواضح) من حيث المادة المعروضة وكذلك طريقة العرض.

فابن جني لا يكتفي بالمثال وإعرابه وإنّما يحلّل ويعلّل الأحكام دون تشعّب، وهذا مثال توضيحي للمقارنة بين طريقة الزبيدي في (الواضح) وابن جني في (اللّمع) واخترت موضوع الفاعل في هذه المقارنة قال الزبيدي: "إذا أخبرت عن شيء أنّه فَعَلَ فعلًا ما وقدّمتَ فعله فارفع ذلك الشيء لأنه الفاعل الذي فعل، تقول: ذَهَبَ زيدٌ، ذهب: فعلٌ ماضٍ، وزيدٌ مرفوع لأنه هو الفاعل الذي ذهبَ، ورفعه في الدال لأنه آخر الاسم (...) وتقول: قام أخوك، قام: فعل ماضٍ، وأخوك: مرفوع لأنه الفاعل الذي قام، ورفعه بالواو لأنه آخر الاسم، والكاف ليست من الاسم، إنّما هي كاف المخاطب، تفتحها لمخاطبة المذكر فتقول: أخوكَ وأبوكَ، وتكسرها لمخاطبة المؤنث فتقول: أخوكِ وأبوكِ."[4] وبنفس الطريقة مع تكرار الأمثلة بغية ترسيخ القاعدة عَرَض الفاعل مع المثنى ثمّ مع الجمع ومع المؤنث ومع الأفعال المستقبلة ثمّ

1- ابن جني- كتاب اللمع- ص28

2- المصدر نفسه- ص44.

3- المصدر نفسه- ص59.

4- الزبيدي- الواضح- ص50.

تحدّث عن الفاعل عندما يأتي ضميرًا متصلًا.[1]

فنلاحظ هنا وكأنه يخاطب متعلّمًا مبتدئًا لا يتعدى مستواه مَن اكتسب مفاتيح القراءة وتمكّن من فهم الجمل البسيطة، ولا يعرف من النحو إلّا ما عرضه عليه قبل هذا الباب من أقسام الكلم ومفهوم الإعراب وعلاماته. أمّا ابن جني فيقدّم الموضع نفسه بهذه الكيفية: "اعلم أنّ الفاعل عند أهل العربية كلّ اسم ذكرتَه بعد فعل وأسندتَ ونسبتَ ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه، والواجب وغير الواجب في ذلك سواء، تقول في الواجب: قام زيدٌ وفي غير الواجب: ما قام زيدٌ، وهل يقوم زيدٌ؟"[2]

وبعد هذا يقدم مجموعة من الأحكام تخص الفاعل هذا تلخيصها:

- الفعل لابد له من الفاعل.
- لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل.
- إذا لم يكن الفاعل ظاهرًا فهو مستتر.
- إذا خلا الفعل من الضمير لا تلحقه علامة التثنية ولا الجمع.
- إذا كان فيه ضمير جئت فيه بعلامة التثنية أو الجمع.
- إذا كان الفاعل مؤنثًا جئت في الفعل بعلامة التأنيث. وهو يمثل لكلّ حالة، واستشهد لما هو خارج على القاعدة.[3]

وأعتقد أنه من الجلي أنّ المستوى الذي يخاطبه يختلف عن المستوى السابق، فهو وإنْ يسَّر وبسَّط وقصد بكتابه المتعلّمين من طلبة العلم، لا المتخصّصين في بحث نظام اللغة وخصائصها، إلّا أنّ هؤلاء المتعلّمين لهم دراية أولية بهذا العلم، ولهم القدرة على متابعة الأحكام والضوابط.

ويؤيد هذا أنّ ابن خلّكان دَرَسَه على ابن يعيش، قال: "ولقد حضرتُ يومًا حلقته

1- ينظر المصدر السابق- ص51،52.

2- ابن جني- اللمع- ص33.

3- ينظر المصدر نفسه- ص33،34.

وبعض الفقهاء يقرأ عليه اللّمع لابن جني."[1] وقال أيضًا: "وابتدأتُ بكتاب اللّمع لابن جني فقرأت عليه معظمه مع سماعي لدروس الجماعة الحاضرين، وما أتممته إلّا على غيره لعذر اقتضى ذلك."[2]

وكان النووي –رحمه الله– يتلقّى دروسًا في (اللّمع) كلّ يوم[3]، وهذا له دلالة على المستوى العلمي للطلاب الذين كانوا يتلقون (اللمع) ولهذا لا يمكن أن تكون مظاهر التيسير مشابهة لما سبق.

ولا يعني هذا خلو الكتاب من مظاهر التيسير ومنها:

–**الحوار**: يخاطب ابن جني المتعلّم ويشركه في الدرس، يسأله ويردّ على أجوبته المفترضة، وهذا الأسلوب التعليمي النشط صار في وقتنا يوصف بالنجاعة والفعالية، فالطريقة الناجحة "هي التي تثير اهتمام التلاميذ وميولهم وتحفزهم على العمل الإيجابي والنشاط الذاتي والمشاركة الفعالة في الدرس."[4] و(اللّمع) مليء بهذا الأسلوب كما يظهر من هذه الأمثلة:

قال في باب الحال: "تقول: مررتُ بزيدٍ جالسًا، ولو قلتَ: مررتُ جالسًا بزيد والحال لزيد لم يجز، لأن حال المجرور لا يتقدم عليه، وتقول: مررتُ بهندٍ جالسةً، ولا تقول: مررتُ جالسةً بهند، لأن حال المجرور لا يتقدم عليه."[5]

وفي باب العطف قال: "ومعنى (إمّا) كمعنى (أو) في الشكّ والإباحة والتّخيير (...) ألا ترى أنّك تبتدئ بها شاكًا فتقول: قام إمّا زيد وإمّا عمرو، وتقول: قام زيد أو عمرو، تمضي صدر كلامك على اليقين، ثمّ تأتي بأو فيما بعد فيعود الشكّ ساريًا مِن آخر كلامِكَ إلى

1- الأصفهاني أبو الحسن الباقولي- شرح اللمع- تح إبراهيم بن محمد أبو عبادة- إدارة الثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود الإسلامية- المملكة السعودية- 1990- مقدمة التحقيق- ص37.

2- المصدر نفسه- ص37.

3- المصدر نفسه- ص37.

4- جودت الركابي- طرق تدريس اللغة العربية- دار الفكر- دمشق- سوريا- ك10- 2005- ص38.

5- ابن جني- اللمع- ص53.

أوّله"[1]

-**الإعراب:** ابن جني في (اللّمع) لا يعرب الأمثلة إلّا أنّه في بعض الأحيان يفصّل في بيان علامة الإعراب والعامل، قال في باب إعراب الاسم الواحد -يريد المفرد- : "تقول في الرفع: قام زيدٌ يا فتى وفي النصب: رأيتُ زيدًا يا فتى، وفي الجرّ: مررت بزيدٍ يا فتى، فضمّة الدال علامة الرفع، وفتحتها علامة النصب، وكسرتها علامة الجرّ، ودخل التنوين الكلام علامة للأخف عليهم والأمكن عندهم."[2]

وقال في باب ظرف المكان: "فتنصب هذا كلّه على أنه ظرف والعامل فيه ما قبله من الأفعال المظهرة أو المقدّرة، وكذلك ما أشبهه."[3]

-**الاستطراد:** بالترتيب الذي وضعه ابن جني والمنهج المختصر الذي سلكه لم يكن في حاجة إلى الاستطراد فإن اضطرّه موقف إلى ذكر شيء لم يحن موضع الحديث عنه أحال عليه دون الخوض في تفاصيله، ومِن أمثلة هذا قوله في باب الإضافة: "اعلم أنّ المضاف قد يكتسي مِن المضاف إليه كثيرًا من أحكامه نحو التعريف والاستفهام والإشاعة والجزاء ومعنى العموم، ويأتي هذا في أماكنه إنْ شاء الله تعالى."[4]

وقد يحيل على ما سبق، قال في الحروف التي تضمر بعدها (أَنْ) وجوبًا: "وجميع هذه الحروف لا يجوز إظهار (أنْ) معها إلّا اللّام في الواجب وقد ذكرناها"[5] وصنيع ابن جني مفيد للمتعلم لأن كثرة الاستطراد "تجعل طالب الموضوع مشتّتًا في أفكاره، وهي منهجية إنْ كانت سادت عند بعضهم قديمًا، فإنّ زمن اليوم يقتضي منهجية تعتمد على الالتزام بالموضوع بطريقة علمية خالصة دون حياد إلى موضوعات أخرى حفاظًا على سلامة الفكرة."[6]

1- المصدر السابق- ص72.

2- المصدرنفسه- ص19.

3- المصدرنفسه- ص49.

4- المصدر نفسه- ص64.

5- المصدر نفسه- ص93.

6- عبد المجيد عيساني- النحو العربي بين الأصالة والتحديد- دار ابن حزم- بيروت- لبنان- ط1- 2008- ص76.

-**الانتقاء:** وإنْ قدّم ابن جني في كتابه جلّ أبواب النحو فإنّه تحاشى ذكر بعض الأبواب محاولة منه للتّخفيف، قال أحد الباحثين: "ونعتقد أنه من قبيل التّيسير على الناشئة والمتعلّمين لم يشأ ابن جني أنْ يعرض لباب التنازع والاشتغال ولا للمنصوب على الاختصاص، ولا للمنصوب على التحذير والإغراء، ولا لأسماء الأفعال، ولا لمواقع حذف المبتدأ وجوبًا وحذف الخبر وجوبًا ولا حذف عامل المفعول المطلق، كما لم يشأ أن يعرض لبناء المشتقات وعملها."[1]

وخلاصة القول: كتاب اللّمع في العربية يشترك مع المؤلفات التعليمية التي سبقته في كثير من سمات المنهج التعليمي إلّا أنّه يمتاز عنها في ترتيب الأبواب ودقّة العبارة، واستقرار المصطلح النحوي ممّا جعله يلقى إقبالًا كبيرًا من الدّارسين.

2- المتون:

المتن هو الأصل الذي يُشرح وتضاف إليه الحواشي[2] والمتن هو اصطلاح " جرى إطلاقه عند أهل العلم على مبادئ فن من الفنون، تُكثَّف في رسائل صغيرة غالبًا، وهي تخلو في العادة من كلّ ما يُؤدّي إلى الاستطراد، أو التفصيل، كالشواهد والأمثلة إلّا في حدود الضرورة، وذلك لضيق المقام عن استيعاب هذا ونحوه، لذلك عُدّت المتون الأقل ألفاظًا الأحسن في ذاتها، والأكثر قبولًا عند الدارسين."[3]

وإذا كان أيّ مؤلف شرح أو وضعت عليه الحواشي يعد متنًا بالنّسبة إلى ما أضيف إليه، فالمختصرات التي عرضناها تعتبر متونًا بالنسبة إلى الشروح التي أقيمت عليها، وكتاب سيبويه هو متن بالنسبة إلى شروحه وشروح أبياته والاعتراضات عليه، وَما إلى ذلك. لكن ما نقصده هنا يقتصر على المقدمات النحوية التي ضمّت المسائل الأساسية في النحو بشكل مكثّف ومركّز دون الخوض في الفروع والخلافات، وأشهر المتون تلك التي أُلِّفَتْ بدءًا من القرن السابع الهجري، وكانت غايتهم من تأليف هذه المتون تسهيل النحو و تقديمه لأكبر

1- محمد إبراهيم عبادة- النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه- مكتبة الآداب- القاهرة- ط1- 2009- ص197.

2- المعجم الوسيط- ص906.

3- أحمد عبد الله الشافعي- متون اللغة العربية- دار ابن الجوزي- القاهرة- ط1- 2012- ص09.

عدد من طبقات المتعلّمين وذلك لرغبتهم "في سرعة تلافي ما ضاع من كتب النحو والمتون كفيلة بجمع مَا كثُرَ من القواعد في موجز الكلام، فلكي يسهلوا على الراغبين جمع شتات هذا الفن في قبضة اليد صنّفوها كعلاج بدا لهم."[1]

وإذا كانت المتون كتبًا تعليمية بالاتفاق فإنّ تصنيفها ضمن حركة التيسير لا يلقى الإجماع نفسه فبعضها كانت غايته الأولى اختصار ما في المطولات وجمعها في أقلّ ما يمكن من الصفحات، فأدّى ذلك إلى غموضها وتعذّر فهمها على الكثيرين، ولكنّها كانت صالحة للتعليم، فاستخدمت بمثابة البرنامج أو المقرر الدراسي لفئة معيّنة من المتعلّمين سواء أكان ذلك في الكتاتيب أو المدارس أو المساجد، فهي بالمفهوم المعاصر لنظام التعليم لا تمثل الكتاب المدرسي بقدر ما تمثل المقرر الدراسي والشيخ أو الأستاذ هو الذي يتولّى الشرح والتبسيط، إلّا أنَ هذا لا ينطبق على كلّ المتون فمنها ما جاء سهلًا بسيطًا يدخل في مجال التيسير وهو يمثل المقرر الدراسي والكتاب المدرسي في الوقت نفسه.

وتنقسم المتون إلى قسمين: متون منثورة وأخرى منظومة. وهذه نماذج منها:

2-1- المتون المنثورة:

المتون المنثورة كثيرة أذكر منها: الأنموذج للزمخشري والكافية لابن الحاجب والمقدّمة الآجرّومية لابن آجرّوم واللّمحة البدرية لأبي حيان وقطر النّدى وشذور الذهب لابن هشام، وسأكتفي بالحديث عن الآجرّومية وقطر الندّى على سبيل التمثيل:

2-1-1- المقدمة الآجرّومية- لابن آجُرُّوم (ت723هـ)

أ- بين يدي الكتاب:

لم يشتهر هذا المتن بعنوان معيّن، وإنّما عرف باسم صاحبه وهو ابن آجُرّوم [2]

1- محمد الطنطاوي- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة- دار المعارف- القاهرة- د/ط- د/ت- ص273.

2- هو محمد بن محمد بن داود الصنهاجي المشهور بان آجُرُّوم ومعناها "الفقير الصوفي" ولد سنة 672هـ وتوفي سنة 723هـ ينظر السيوطي- بغية الوعاة- تح أبو الفضل ابراهيم – دار الفكر- بيروت - د/ط، د/ت -ج1- ص238.

فيقال: الآجُرُّومية أو المقدمة الآجُرُّومية أو المقدمة الآجُرُّومية في علم العربية.[1]

والمتن على صغر حجمه ذاع صيته وانتفع به خلق كثير وأشاد به العلماء:

قال ابن حمدون: "ويدلُّك على صلاحه أنّ الله جعل الإقبال على كتابه فصار غالبُ الناس أول ما يقرأ بعد القرآن العظيم هذه المقدّمة، فيحصل له النفع في أقرب مدّة، وكيف لا وقد ألّفَها تجاه الكعبة الشريفة."[2]

وقال الأهدل صاحب الكواكب الدرّية على متممة الآجُرومية: "فهي وإن قصرت على المطولات بصغر حجمها ولكنّها تباريها بغزارة علمها."[3] وقال أيضًا: فإن النّفع بها مشاهد إذ قلّ ما شرع طالب في النحو إلّا ويبتدئ بها وتعود بركتها عليه فيسهل عليه بعد ذلك الأخذ في غيرها."[4]

وقال الحامدي في حاشيته على شرح الكفراوي: "حكى أنّه ألّف هذا المتن تجاه البيت الشريف، وحكى أيضًا أنّه لمّا ألّفه ألقاه في البحر وقال: إنْ كان خالصًا لله تعالى فلا يبل، وكان الأمر كذلك."[5]

وقال عبد الرحمن الحاج صالح: "ومِن بين المختصرات الجيّدة– وعلى شدّة إيجازها مع ذلك– نذكر المقدمة لابن آجرّوم (ت 723 هـ) السابق الذكر وتلاها 60 شرحًا وترجمت

1- طبعت مرارًا، طبعتها دار الفكر بعنوان "متن الآجُرُّوميّة" وطبعتها دار ابن حزم بالقاهرة مع أربعة شروح لها بعنوان: الدروس النحوية في شرح المقدمة الآجرومية- ط1- 2007- وطبعتها دار ابن الجوزي ضمن متون اللغة العربية بعنوان "المقدمة الآجرومية في علم العربية" وهي النسخة التي اعتمدتها في هذا التحليل. ينظر متون اللغة العربية- جمع وترتيب أحمد بن عبد الله الشافعي- ص17.

2- ابن حمدون (ابن الحاج)- العقد الجوهري في فتح القيوم في حل شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم- مطبعة السعادة- مصر- ط2- 1344هـ ص09

3- محمد بن عبد الباري الأهدل- الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية- ملتزم الطبع والنشر عبد الحميد أحمد حنفي- مطبعة الأمين- مصر- د/ط- د/ت- ص05.

4- المصدر نفسه- ص05.

5- الحامدي إسماعيل بن موسى- حاشية على شرح الكفراوي على متن الآجرومية- دار رحاب- الجزائر- د/ط- د/ت- ص05.

إلى عدّة لغات أوربية في القديم."[1]

ب- منهجه في التبويب والترتيب:

قسّم ابن آجُرُّوم كتابه إلى أبواب وفق نظام العمل معتمدًا على الإعراب في تحديد الأبواب، فبعد مقدمة ذكر فيها الكلام وأقسامه والإعراب وعلاماته وأقسام المعربات وباب الأفعال.

خصّص أبوابًا لمرفوعات الأسماء ختمها بالتوابع على أساس أنَّ التابع للمرفوع مرفوع.

ثمّ خصّص أبوابًا للمنصوبات فتعرّض فيها للمفعولات والحال والتمييز والاستثناء ولا النافية للجنس والمنادي، وخصّص بابًا لمخفوضات الأسماء وهي مخفوض بالحرف ومخفوض بالإضافة وتابع للمخفوض.

وقد أجاد في ترتيب الأبواب وتقديمها مع شدّة اختصارها، ولم يستشهد لا بالقرآن الكريم ولا بالشعر ولا بالنثر. واكتفى بالتمثيل بأمثلة مصنوعة بسيطة ومفهومة كما يظهر من هذه الأمثلة: قال في باب المبتدأ والخبر: "المبتدأ هو الاسم المرفوع العاري من العوامل اللّفظية. والخبر هو الاسم المرفوع المسند إليه، نحو قولك: زيد قائمٌ، والزيدان قائمان والزيدون قائمون."[2]

وقال في باب النعت: "النعتُ تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه، وتعريفه وتنكيره، تقول: قام زيدٌ العاقل ورأيتُ زيدًا العاقلَ ومررتُ بزيدٍ العاقلِ."[3]

ج- مظاهر التيسير عند ابن آجُرُّوم:

صنّف القدماء مستوى المتعلمين أصنافًا ثلاثة وهي:

المبتدئ والمتوسط والمنتهي، وقد يغفلون ذكر المتوسط لأنّه مرتبة بين الاثنين

1- عبد الرحمن الحاج صالح- البنى النحوية- ص282.

2- ابن آجروم- المقدمة الآجرومية في العربية- متون اللغة العربية ص25.

3- المصدر نفسه- ص 27.

ويكتفون بالمبتدئ والمنتهي.

ومن هذا المنطلق وسم الصيمري كتابه في النحو بـ (تبصرة المبتدئ وتذكرة المنتهي) وقال في مقدمته عنه وضعته: "ليسهل وَعْرَهُ ويَذِلَّ صعبُه فيَخِفَّ على طالبِ النحو ما كان منه ثقيلًا، ويقربَ إليه ما كان منه نافرًا بعيدًا، ويتبصَّرَ بقراءته المبتدئ الرّاغب، ويتذكر بتصفحه المنتهي الثاقب."[1]

ووصف ابن حمدون الأصناف الثلاثة بقوله: "اعلم أنّ المبتدئ هو مَن شرع في الفنّ ولم يستقل بتصوير المسائل و المتوسط من أحاط بجملة من الفنّ واستقل بتصوير المسائل ولم يقدر على إقامة الدّليل، والمنتهي من أحاط بغالب الفن واستحضر غالب مسائله وقدر على إقامة الدّليل."[2]

ولا شكّ في أنّ ابن آجُرُّوم وضع هذه المقدمة للمبتدئين ولهذا كان هدفه التيسير والتسهيل مع الدّقة والوضوح ويمكن إيجاز مظاهر التّيسير لديه فيما يلي:

-الأسلوب السهل والعبارة الواضحة، فالمتنُ من أوله إلى آخره عباراته لا غموض فيها ولا التباس مع الاكتفاء بالمثال المصنوع القريب من المتعلّم وتجنّب الاستشهاد بالأصول المعروفة من قرآن ونثر، وتجنّب حتى التمثيل بالشعر أو الأقوال المأثورة، وغايته تقريب المادة من المتعلّم ولتأكيد هذا وعلى سبيل المثال نتابع طريقته في معالجة باب المفعول لأجله حيث قال عنه: "هو الاسم المنصوب الذي يذكر بيانًا لسبب وقوع الفعل، نحو قولك: قام زيد إجلالًا لعمرو، وقصدتك ابتغاء معروفك."[3]

فالمبتدئ لا يحتاج أكثر من معرفة أنّ المفعول لأجله اسم منصوب وظفيته بيان سبب وقوع الفعل والمثال يوضّح له ذلك، ولم يشترط أيّ شرط مما ألزم به ابن هشام في شذوره المتعلّم فنقل الموضوع من مستوى المبتدئ إلى مستوى المنتهي بقوله عن الموضوع

1- الصيمري- تبصرة المبتدئ وتذكرة المنتهي- ص13.

2- ابن حمدون- العقد الجوهري- ص10.

3- ابن آجروم- المقدمة الآجرومية – متون اللغة العربية ص33.

نفسه: "هو المصدر الفضلة المعلِّلُ لحدث شاركه في الزمان والفاعل."[1]

فالمتعلّم عند ابن هشام يحتاج إلى معرفة أن المفعول لأجله مصدر وفضلة، ويذكر للتعليل ويكون المعلّل به حدثًا مشاركًا له في الزمان والفاعل، وهذا يحتاج إلى العلم بكثير من المفاهيم والمصطلحات كالتعليل والركن والفضلة والحدث ومع هذا يبقى الأمر يحتاج إلى تفسير وبيان.

ومن مظاهر التّيسير عند ابن آجرّوم عدم الاهتمام بالتعريفات والتركيز على الجانب الإجرائي على الرغم من كثرة الحدود والتعريفات في المؤلفات النحوية المتزامنة معه فعند حديثه عن الاسم بيّن كيف نعرف الاسم ولم يتطرق لماهيته، وكذلك الأمر مع الفعل.[2]

وإذا ذكر التعريف يكتفي بالمقتضب منه دون مراعاة أن يكون جامعًا مانعًا كما يقول النحاة لأنه يقصد فئة من المتعلمين لا ينبغي أنْ يشغلهم بما هو بعيد عن مداركهم في بداية التحصيل.

وممّا يُعدُّ تيسيرًا على المبتدئ عدم التعرّض لكلّ أبواب النحو والاكتفاء بما هو ضروري لاكتساب معرفة أولية بأساسيات النحو، على أن تتبعها حلقات أخرى يرتقي فيها المتعلم بدراسة مصنّفات أخرى.

ومن كلّ هذا يمكن القول بأنّ ابن آجرّوم حالفه التوفيق فيما قصده بوضع مقدّمة في النحو تمكّن المبتدئ من الإلمام بالمبادئ الأولية للنحو العربي.

2-1-2- قطر النّدى وبلّ الصَّدَى لابن هشام (ت761هـ)

أ- بين يدي الكتاب:

(قطر النّدى وبلّ الصّدى)[3] مقدمة في النحو تشمل أبواب النحو الأساسية صاغها

1- ابن هشام- شذور الذهب في معرفة كلام العرب- مطبوع ضمن "متون اللغة العربية" - ص122.

2- ينظر ابن آجروم- المقدمة الآجرومية – متون اللغة العربية ص19.

3- لم تشتهر- في حدود علمي- طباعة متن (قطر الندى وبل الصدى) منفردًا وإنّما شاعت طباعته مرفوقًا بشرح المؤلف، وقد اعتمدت على النسخة المطبوعة ضمن (متون اللغة العربية)، ينظر: متون اللغة العربية - ص81.

ابن هشام للمبتدئين بعبارة شديدة الإيجاز والاختصار إلى حد الغموض ممّا اضطره إلى وضع شرح لها قال في تقديمه: "هذه نكت حرّرتها على مقدمتي المسمّاة بـ (قطر النّدى وبلّ الصّدى) رافعة لحجابها كاشفة لنقابها، مكمّلة لشواهدها، متمّمة لفوائدها كافية لمن اقتصر عليها. وافية ببغية مَن جنح مِن طلّاب علم العربية إليها."[1]

وقال محقق الشرح: " وإنّك قلّما رأيتَ امرأً من ذوي الرأي والمكانة سبقت له بالكتاب معرفة إلّا وجدته كثير الإطراء له، والثناء عليه، والإشادة بذكره."[2]

ب- منهجه في التبويب والترتيب:

قسّم ابن هشام كتابه إلى أبواب وفصول ولم يجعل لها عناوين، فكان يقول "باب" ثم يشرع في عرض المحتوى وداخل الباب يأتي بفصول فيقول: "فصل" ثمّ يقدم المحتوى المقصود، غير أنّه لم يلتزم معيارًا محدّدًا في هذا التبويب فأحيانًا يعرض الباب دون أن يتخلّله أيّ فصل مع ما فيه من تفريعات كما فعل في الابتداء مثلًا[3]. وقد يبدأ الموضوع دون إشارة إلى أنّه باب أو فصل وفي الشرح يشير إلى أنّه باب ففي عرضه للمعرفة والنكرة قال: فصل: الاسم ضربان: نكرة (...) ومعرفة (...)"[4]

ثمّ ذكر أنواع المعارف: فقدّم الضمير ثمّ العلم ثمّ الإشارة وفي كلّ مرّة في الشرح يقول: الأول، الثاني، الثالث، وفي الموصول قال في الشرح: "والباب الرابع من أنواع المعارف: الأسماء الموصولة."[5] فظهر كأنّ الفصل يشمل أبوابًا والصحيح العكس، وتكرّر هذا عدّة مرّات مما يدّل على اضطراب في استخدام الباب والفصل عند المؤلف إلّا إذا كان ذلك من عمل النُّسّاخ.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مقصدنا صنيع المؤلف نفسه لا ما أضافه بعض المحققين من عناوين فرعية.

1- ابن هشام- شرح قطر الندى-تح: محمد محي الدين عبد الحميد- دار الفكر- د/ط- د/ت- ص12.

2- المصدر نفسه- ص03.

3- ينظر ابن هشام- قطر الندى (متون اللغة العربية) - ص89.

4- ابن هشام- شرح قطر الندى- ص128.

5- المصدر نفسه- ص140.

أمّا ترتيب الموضوعات فلم يخرج عن ترتيب المؤلفات التي انتشرت في عصره خاصة مؤلفات ابن مالك، فالأساس عنده هو العامل والترتيب بين المعمولات، فهو يبدأ بالكلمة وأقسامها ثمّ الاسم وعلاماته والفعل وأقسامه ثمّ الحرف، ثمّ يتعرض للكلام وممّا يأتلف والإعراب وعلاماته، فإعراب المضارع و النواصب والجوازم وفيها يذكر الشرط و أداوته، ويأتي إلى المعرفة والنكرة، وفي أنواع المعارف يذكر الضمير والعلم وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، ثمّ يخصّص أبوابًا للمرفوعات فيذكر المبتدأ و الخبر و النواسخ والفاعل ونائب الفاعل ويتعرض للاشتغال والتنازع ثمّ يتناول المنصوبات فيذكر المفعولات ويجعل من المفعول به المنادى، ثمّ يتناول الحال والتمييز والاستثناء ثمّ يتعرّض للمجرورات فيذكر حروف الجرّ والإضافة ويختم بموضوعات متفرقة كالمشتقات العاملة والتوابع والتعجب والوقف وهمزة الوصل وحركتها.[1]

ج- مظاهر التيسير في الكتاب:

عرض الكاتب مضامين المتن بأسلوب سهل من حيث الألفاظ والوضوح في العبارات غير أنّه بالغ في الإيجاز والاختصار إلى درجة الإبهام، ودمج الأمثلة بالشواهد القرآنية والشعرية فلا يفرّق بينها ولا يستفيد مِن عرضها إلا خبير، فالاختصار الذي كان مظهرًا مِن مظاهر التيسير عند غيره نجده عند المؤلف سببًا في التعسير- فهل يفهم القارئ باب (النُّدبَة) مِن هذا الأسلوب الذي عرضها به، حيث قال: "والنّادِبُ: (وَا زيدَا،وَا أميرَا المؤمنينَا، وَا رأْسَا) و لَكَ إلحاق الهاء وقْفًا."[2]

والسياق يدلُّ على أنه أراد: والنّادِبُ يَقُولُ:... .

ومع ذلك يبقى الغموض، وفي الأخير يمكن القول بأنّ مظاهر التيسير عند ابن هشام في هذا المتن لا تتعدّى تحاشي التفصيلات وعدم الخوض في الأقوال والخلافات إلّا ما جاء عرضًا.

وأعتقد أنّه لو لم يُسعِفْ هذه المقدمة بالشرح لما اهتمَّ بشأنها الناس.

1- ينظر ابن هشام- قطر الندى وبل الصدى (متون اللغة العربية)- ص81.

2- المرجع نفسه - ص97.

2-2- المتون المنظومة:

المتن النحوي كما سبقت الإشارة هو المؤلَّفُ الذي يحتوي مبادئ النحو وأساسياته بعبارة موجزة ومركّزة بعيدًا عن الإسهاب بكثرة التعليلات وذكر الآراء والخلافات.

والغاية من المتون جمع ما في المطولات في أقلّ الألفاظ ليسهل حفظها واستظهارها عند الحاجة.

ولهذا عمدوا إلى نظم المتون لأنّ المنظوم أسهل في الحفظ والاسترجاع لجنوح النفس إلى الوزن والإيقاع، ومن المتون المنظومة ما نسب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي فقد ذكروا أنّ له منظومة من البحر الكامل تناولت معظم أبواب النحو وعلى الرغم من ترجيح محقق النسخة المطبوعة لنسبة هذه المنظومة إلى الخليل[1] فإنّ النفس لا تطمئن إلى ذلك إذ كيف يخلو الكتاب من أي إشارة إليها مع حرص سيبويه على نقل جلّ آراء أستاذه.

وذكر أبو حيان أنّ أحمد بن منصور اليشكري له منظومة في النحو احتوت على نظم سهل وعلم جم.[2]

وتوالت المنظومات النحوية بعد ذلك حتى كثُرت كثرة يصعب معها الوقوف على عددها فضلًا عن الحديث عنها، ولهذا سأقتصر في هذا المبحث على عرض نماذج منها:

2-2-1- ملحة الإعراب للحريري (ت 516هـ)[3]

ألّف الحريري منظومته للمبتدئين محاولًا جعلها سهلة الألفاظ ميسورة الفهم لكنّ متطلبات النّظم تحتّم عليه أحيانًا تكثيف اللّفظ والاكتفاء بالإشارة والمثال.

وقد تناول الحريري جلّ أبواب النحو وطائفة من أبواب الصرف ورتبها وفق المعمولات مع بعض التداخل.

1- ينظر الخليل بن أحمد- المنظومة النحوية- تح أحمد عفيفي- منشورات الأدبي- سلطنة عمان- ط1- 2000- مقدمة التحقيق- ص37.

2- ينظر السيوطي- الأشباه والنظائر- ج1- ص135.

3- هي أرجوزة في النحو للمبتدئين، طبعت مرارًا وأُقيمت عليها عدّة شروح منها شرح الناظم نفسه سمّاه: "تحفة الأحباب بشرح ملحة الإعراب" ينظر في هذا: محمد مصباح بقلو- تيسير العزيز الوهاب حاشية كشف النقاب على ملحة الإعراب- مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت- ط1- 2008- مقدمة الناشر- ص03

فبدأ بمقدمة ذكر فيها أقسام الكلام، وقسمة الأفعال والإعراب وعلاماته والمعرب بالحركات والحروف ثمّ بدأ بالمجرورات ثمّ المرفوعات تليها المنصوبات ثمّ أبواب متفرقة منها التصغير والنسب والتوابع والنواصب والجوازم وختمها بالحديث عن البناء.

وفي بعض الحالات يَجُرُّهُ الحديث عن باب معيّن إلى الخوض في موضوع آخر له به علاقة، فوقع بعض التداخل في ترتيب الأبواب مِن ذلك أنّه عرض باب المنقوص والمقصور تبعا للحديث عن علامات الإعراب وأورد باب (ظن) تبعًا للمفعول به، وتحدث عن أفعال المدح والذم وكم الاستفهامية تبعًا للحديث على (إنّ وأخواتها) التي ذكرها في باب المنصوبات.

واضطره النظم إلى الاكتفاء بالمثال عن التفصيل في بعض المواضيع، فعند الحديث عن أنواع المعرفة قال[1]:

مثالُه الدَّارُ وَزَيْدٌ وَأَنَا وذَا وَ تِلْكَ وَ الذي وَذُو الغِنَى.

فالدار إشارة إلى المعرّف بالألف واللّام، وزيد إلى العلم، وأنا للضمير، وذا وتلك لاسم الإشارة والذي للموصول وذو الغنى للمعرف بالإضافة.

والأسلوب التربوي ظاهر في المنظومة، فأغلب عباراته التي يتم بها البيت أو يكمل بها الوزن هي عبارات تشجيعية يستعملها للتحفيز كما في هذه الأمثلة، قال في باب الحروف[2]:

والحرف ما ليست له علامة فقس على قولي تكن علّامة.

وقال في الأسماء الستة[3]:

ثُمَّ هَنُوكَ سَادِسُ الأَسْمَاءِ فَاحْفَظْ مَقَالِي حِفْظَ ذِي الذَّكَاءِ

1- الحريري- ملحة الإعراب (متون اللغة العربية)- ص50.

2- المصدرنفسه- ص50.

3- المصدر نفسه- ص53.

ومن الأسلوب التربوي ما تضمنته بعض الأبيات من توجيه أخلاقي كقوله في باب قسمة الأفعال[1]:

وإنْ يَكُنْ أَمْرُكَ لِلْمُؤَنَّثِ فَقُلْ لَهَا خَافِي رجَالَ العَبَثِ.

ومنه قوله في تمييز النّسبة[2]:

وقد قَرِرْتَ بالإيَّابِ عَيْنَا وطِبْتَ نَفْسًا إذ قضيتَ الدَّيْنَا.

وكذلك قوله في نواصب الفعل المضارع[3]:

واقْتَبِسِ العِلْمَ لِكَيْ مَا تُكْرَمَا وعَاصِ أسبابَ الهَوَى لِتَسْلَمَا.

وهكذا يصح القول بأن الحريري كان مثالًا للمربّي الذي يختار عباراته بعناية وإخلاص.

2-2-2- ألفية ابن معطي (ت 628هـ)[4]:

ألّف ابن معطي ألفيتَهُ في النحو وهو رائد في هذا المجال فهو وإن سُبق في ميدان نظم العلوم بصفة عامة ونظم النحو بصفة خاصة، إلّا أنه على حدّ ما وَصَلَنَا يعتبر أوّل مَن جعل نظمه ألف بيت وسمّاه الألفية.

قال في صدر ألفيته[5]:

أرجوزة وجيزةً في النَّحْوِ عِدَّتُهَا أَلْفٌ خَلَتْ من حَشْوِ.

1- المصدر السابق- ص51.

2- المصدر نفسه- ص63.

3- المصدر نفسه- ص75.

4- هو يحي بن معطي بن عبد النور أبو الحسن زين الدين الزواوي الجزائري، ينظر السيوطي - بغية الوعاة- ج2- ص344 .

5- الموصلي عبد العزيز بن جمعة- شرح ألفية ابن معطي - ج1- ص176.

وقال في ختامها[1]: هذا تمام الدرّة الألفية.

سعى ابن معطي من هذا العمل إلى تسهيل حفظ العِلم لأنّ العمر لا يكفي إلّا لأخذ القليل منه، والنظم يساعدُ على حفظ المزيد للذكي وغيره، قال[2]:

لِعِلْمِهِم بأنّ حفظ النَّظْمِ وفْقُ الذّكِيّ والبعيد الفهم.

وتميزت ألفية ابن معطي بعذوبة الصياغة واختصار اللّفظ قال محمود الطناحي: "على أنّ أوّل ما يلفتُ نَظَرَ قارئ ألفية ابن معطي العذوبَةُ والسَّلاسةُ والإحكَامُ في صياغة القواعد النحوية ولَيْسَ هذا ضربًا من الإنشاء المُغالي أو المَديح المتحيّز، فابن معطي اشتغل بالأدب درسًا وتصنيفًا، وجُلّ مصنّفاته تدور في فلكه، وقد انعكس ذلك في معالجته لقواعد النحو نَظْمًا."[3]

ونقل قول ابن الخباز شارح ألفية ابن معطي عندما قال: "فلقد حاز في هذا الأرجوزة قصب السبق، حيث جمع بين اللّفظ القليل والمعنى الكثير، وكيف لا يكون كذلك وقد كان في العربية نسيج وحده."[4]

والموضوعات التي طرقها ابن معطي تمثّل جلّ ما في المطولات مع تداخل في الترتيب، فبعد أقسام الكلام وعلامات كلّ قسم تحدّث عن إعراب الأسماء ثمّ باب الأفعال ثمّ حروف الجرّ ثمّ باب المنصوبات ثمّ النكرة والمعرفة وأنواع المعارف ثمّ تعرّض للإضافة والتوابع ثمّ باب المبتدأ والخبر وكان وأخواتها وإنّ وأخواتها والتّعجب وأفعال المدح والذّم ثمّ المشتقات العاملة يأتي بعدها المنادي والاختصاص والحكاية والأعداد وجملة من أبواب الصرف.

أما طريقة العرض فواضح أنه لم يوجّه عمله للمبتدئ وإنّما قصد كلّ طالب لهذا العلم

1- المصدر السابق- ج2- ص699.

2- المصدر نفسه- ج1- ص177.

3- ابن معطي- الفصول الخمسون – تح محمود محمد الطناحي – مكتبة عيسى البابي الحلبي – القاهرة - د/ط-د/ت - مقدمة التحقيق- ص38.

4- المصدر نفسه- مقدمة التحقيق- ص38.

فقد ذكر الخلافات، واستشهد بالقرآن الكريم والشعر العربي القديم إضافة إلى كثير من الأقوال المستعملة عند النحاة زيادة على بعض الأمثلة المصنوعة، ومن أمثلة تعرضه للخلافات قوله في باب اشتقاق الاسم[1]:

واشْتَقَّ الاسمَ من سَمَا البصريون واشتقهُ من وسم الكوفيون.

والمذهب المقدّم الجليُّ دليلهُ الأسماءُ والسُّمَيُّ.

فأشار إلى خلاف البصريين والكوفيين ثمّ رجّحَ مذهبَ البصريين واستدلّ له بأنه جُمِعَ على (أسماء) وصُغّرَ على (سُمَي) ولو كان ما قاله الكوفيون صحيحًا لجمع على (أوسام)وصغر على (وسيم) فلما لم يقع ذلك تبين فساده . وكذلك قال في باب حرفِ الجر عند حديثه عن (لولا)[2]:

وسِيبويه جَرَّ بَعْدَ لَوْلَا لَوْلَاكَ لَوْلَاهُ رَآه أَوْلَى

في قوله كم مَوْطِنٍ لولاي وابنَ يزيد ردَّ هذا الرأيَا.

أشار إلى الخلاف في محلّ الضمير المتصل بعد (لولا) فسيبويه يرى انّه مجرور بلولا والمبرد يرى بأنه لا يقع في فصيح الكلام.

ومِن أمثلة استشهاده بالقرآن الكريم قوله في باب التنازع[3]:

كمِثل زَارَنِي وَزُرْتُ عمرًا ومِنْهُ آتوني أُفْرِغْ قِطْرًا.

إشارة منه إلى الآية الكريمة: ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: 96] وهي ممّا احتجّ به البصريون على إعمال الثاني إذ لو أعمل الأول لقال أفرغه عليه.

1- ينظر الموصلي- شرح ألفية ابن معطي- ج1- ص206.

2- المصدر نفسه- ج1- ص371.

3- المصدر نفسه- ج1- ص649.

ومِن أمثلة استشهاده بالشعر قوله في باب التحذير والإغراء[1]:

وهكذا كِلَيْهِمَا وتمرَا إيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاءَ الشَّرَّ.

إشارة إلى قول الشاعر[2]:

فإياك إيّاك المِرَاءَ فإنّه إلى الشرِّ دَعَّاءٌ وللشرِّ جالِبٌ.

وأقول في ختام هذا العرض إنّ ابن معطي نجح في جمع جلّ موضوعات النحو في هذه الأرجوزة تسهيلًا لحفظها وتذكّرها من قِبل المنتهي والمبتدئ، قال في ختامها:

نَظَمَهَا يحي بن معطي المغربي تذكرة وجيزة للمعرب

وفق مراد المنتهي والنَّشأة في الخمس والتسعين والخمسِ المئة

والحمد لله به اعتصم ثمّ على نبيّه أسلِّمُ.

قوله: (والنّشأة) إشارة منه إلى المبتدئ القريب العَهْدِ بالشروع في التحصيل[3].

2-2-3- ألفية ابن مالك (ت672هـ):

لا تخفى جهود ابن مالك في مجال التّعليم في النحو والقراءات، فبعد حلقات الدّرس جاءت مشاركته في مجال الشعر التّعليمي لإدراكه أنّ هذا النوع من التأليف سيكون له الحظ الأوفر مِن الاستقرار في الصدور. فنظم أرجوزته الكبرى الموسومة بالكافية الشافية ضمّنها كلّ شاردة وواردة في النحو والصرف ثمّ اختصرها في الأرجوزة الصغرى وهي (الألفية) وابن مالك مسبوق في هذا النوع من التأليف حيث لم يذكر صاحب كشف الظنون أسبق من ألفية ابن معطي تليها ألفية ابن مالك ثم تتابعت الألفيات.[4]

1- المصدر السابق- ج1- ص490.

2- ينظر:سيبويه - الكتاب- ج1- ص279.

3- ينظر الموصلي- شرح ألفية ابن معطي- ج2- ص699.

4- ينظر حاجي خليفة- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون- دار الفكر- بيروت- د/ط- د/ت- ج1- ص157.

لكنّ ألفية ابن مالك نالت من الشهرة ما لم تَنَلْهُ ألفية أخرى، ولا أظن أنّني مغالٍ إذا قلت: إنّ كلمة (ألفية) صارت كالعَلَم لألفية ابن مالك دون غيرها، فيقال: درس فلان الألفية، وشرح فلان الألفية وحفظ فلان الألفية فلا يشك بأنّ المقصود بهذا (ألفية ابن مالك).

وقد قسّم ابن مالك ألفيته إلى أبواب وفصول وكان أكثر إحكامًا وتوفيقًا مِن سابقيه في هذا المجال فبعد مقدمة ذكر فيها أقسام الكلام والمعرب والمبني والنكرة والمعرفة وأنواع المعارف، شرع في ذكر المرفوعات فتناول الابتداء و نواسخه والفاعل ونائبه والاشتغال والتنازع، ثم أخذ في ذكر المنصوبات فذكر المفعولات والحال والتمييز، ثمّ تعرض للمجرورات فذكر حروف الجرّ والإضافة، ثمّ أورد المشتقات العاملة والتعجب والمدح والذّم وأفعل التفضيل ثمّ ذكر التوابع، ثمّ عاد للمنصوبات بعامل محذوف فذكر النداء والاختصاص والتحذير والإغراء، ثمّ خصّص أبوابًا للمتفرّقات كالنواصب والجوازم والعدد، وأبواب صرفية وصوتية ختم بها منظومته.

أمّا طريقة عرضه للموضوعات فتتمثّل في تقديم التعريف أو القاعدة ثمّ التمثيل لذلك، وهو بارع في اختيار الأمثلة التي تعبّر عن جزئيات الأحكام دون تفصيلها كقوله في شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف.[1]

وشرطُ ذَا الإعراب أنْ يُضَفْنَ لَا لِلْيَاء كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتَلَا.

فذكر من الشّروط: الإضافة إلى غير ياء المتكلّم وأشار بالمثال إلى شرط الإفراد وشرط التكبير عندما أورده متضمّنا هذين الشرطين.

وفي باب إعراب جمع المذكر السالم قال[2]:

وارفَعْ بواوٍ وبيا اجْرُر وانْصِبِ سَالِمَ جمع عَامِرٍ ومُذْنِب.

فلم يذكر ما يصح جمعه جمع سلامة وأشار إليه بالمثال، فالجامد مثّله بـ (عامر)

1- ابن مالك- ألفية ابن مالك- ص08.

2- المصدر نفسه- ص09.

والمشتق أشار إليه بـ (مذنب)، وهو قد يُجمل الموضع في المثال ثمّ يشرع في تفصيله كما فَعَلَ في تقديمه للمعرفة بقوله[1]:

وغيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كهم وذي وهِنْدَ وابني والغُلَام والذي.

فأشار إلى أقسام المعرفة في تمثيله فالضمير أشار له بـ (هم) واسم الإشارة أشار له بـ (ذي) والعلم أشار له بـ (هند)والمعرّف بالإضافة أشار له ب(ابني) والمعرف بالألف واللام أشار له ب(الغلام) والموصول أشار له ب(الذي) ثمّ شرع يفصّل هذه الأنواع.

وهو يشير بخفّة إلى بعض اللغات كما فعل في حديثه عن الأسماء الستة حيث أشار إلى لغة النقص ولغة القصر بقوله[2]:

أبٌ أخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ والنّقْصُ في هذا الأخِيرِ أَحْسَنُ

وفي أبِ وتالِيَيْهِ يَنْدُرُ وقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أشْهَرُ

وكذلك في حديثه عن الموصول أشار إلى لغة بني هذيل في (الذين) بقوله[3]:

جمع الذي الأُلَى الذين مُطْلَقَا وبَعْضُهُمْ بالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا.

فهم يقولون: (الّذُون) في الرفع و (الذين) في النصب والجر.[4]

ومع ما عرف عن ابن مالك من قدرة على النظم والتأليف قد يكون لتلخيصه الألفية من الكافية الشافية دور في زيادة إحْكَامِهَا وإتقانِهَا لأنّ التّلخيص بمثابة المراجعة والتنقيح، إضافة إلى إفادته من ألفية ابن معطي، قال المقرّي: "واعلم أنّ الألفية مختصرة الكافية كما تقدَّم وكثير مِن أبياتها فيها بلفظِهَا ومتبوعه فيها ابن معطي، ونظمه أجْمَع وَ أوْعَبَ، ونظم

1- المصدر السابق- ص11.

2- المصدر نفسه- ص08.

3- المصدر نفسه- ص16.

4- ينظر ابن عقيل- شرح ابن عقيل- ج1- ص144.

ابن معطي أسلس وأعذب."[1]

وأَكْبَرُ دليل على مكانة ألفية ابن مالك ما دار حولها من دراسات وشروح، وبعض شروحها ما زال المقرّر الدراسي في النحو العربي لكثير من الجامعات إلى وقتنا.

3- الشروح:

ومِن مظاهر التيسير إقامة الشروح على المختصرات والمتون، قصد توضيح ما جاء غامضًا فيها وتفسير ما يحتاج إلى بيان، وتفصيل ما جاء مجملًا لدواعي الاختصار.

ومعلوم أنّ الشرح يتعلق بالأصل المشروح من جهة الترتيب والتبويب والمواضيع المطروحة ومن هذا الأساس تتباين الشروح بقدر نظرة الشارح إلى الأصل من جهة، وبقدر وظيفة الشرح ومقصده من جهة أخرى، وفي هذا الموجز محاولة لتصنيف الشروح وفق خصائصها:

3-1- شروح المختصرات:

رأى كثير من النحاة أنّ المختصرات التي وضعها أصحابها للمتعلّمين، وإن لاقت القبول عند الكثيرين فهي تحتاج إلى حلّ ما استغلق منها وتيسير ما صعب فيها واستدراك ما فات أصحابها والاعتراض عن بعض الآراء والأحكام ونمثل في هذه العجالة بمختصرين من المختصرات التي عرضناها هما (جمل الزجاجي) و (اللّمع لابن جني).

أ- جمل الزجاجي:

يعتبر كتاب (جمل الزجاجي) من المختصرات التي حظيت بعناية الدارسين والعلماء فقد أقبل العلماء يشرحونه ويضعون التعليقات عليه حتى روي أنّه يوجد له في بلاد المغرب من الشروح والتعليقات مئة وعشرون شرحًا[2]، ولعلّ أبرز شروحه شرح ابن عصفور (ت669هـ) ويتميز هذا الشرح بالسهولة والوضوح مع اتباع الأصل في تبويب الكتاب وترتيب

1- المَقري التلمساني- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب- تح إحسان عباس- دار الأبحاث- الجزائر- ط1- 2008- ج2- ص232.

2- ينظر ابن عصفور- شرح جمل الزجاجي - مقدمة التحقيق- ج1- ص43.

مسائله لكنّه أضاف له بعض الأبواب واستدرك عليه في بعض المواضع وصحّح ما رآه يحتاج إلى تصحيح، وهو شرح مدمج لا يلتزم فيه بذكر المتن ثمّ الشرح على عادة الشرّاح وإنّما يشرع في بسط الموضوع ويمثل له ويستشهد، ويتعرض للخلافات بلفظ موجز ويمكن القول بأنّ هذا الشرح ارتقى بالكتاب من المستوى الذي قصده الزجاجي إلى مستوى أعلى يدلّ على ذلك أنّ كثير من المتأخرين ينقلون عن الشرح ويتجاوزون المتن "ففي كتاب الارتشاف لأبي حيّان يلقانا اسم ابن عصفور في مواضع كثيرة حتى لا تكاد تخلو صفحة منه، وكذلك الأمر مع مصنفات ابن هشام (ت761هـ) كالمغني والتوضيح، ومصنفات السيوطي (ت911هـ) كالهمع والأشباه والنظائر، ومصنّفات الأزهري (ت905 هـ) كالتوضيح، بل حتى معاصره ابن مالك (ت672هـ) يورد آراءه في جملة من مواضع من كتابه شرح التسهيل"[1]

ب- اللّمع لابن جنّي:

يعتبر كتاب (اللّمع) من الكتب التي حظيت باهتمام العلماء من بعده فتناولوه بالشرح والتحليل وقد ذكر محقق (شرح اللّمع للأصفهاني) أكثر من عشرين شرحًا للّمع[2]وكذلك فعل محقق شرح اللّمع للواسطي الضرير.[3]

ومن شروح (اللّمع) التي اشتهرت وذاع صيتها شرح ابن الخباز الموسوم بـ (توجيه اللّمع) وهذه مقتطفات من طريقة ابن الخبّاز في شرحه للّمع:

أوضح ابن الخباز منهجه في الشرح بقوله: "فَضَمَنْتُ لهم إملاءً مختصرًا أقتصر به على توجيه مسائله وتبليغ وسائله، وكلّما مَرَرْتُ ببيتٍ ذَكَرْتُ إعرابه أو بلفظ لغوي جَلَّيْتُهُ تجليةً تُزيل استغرابه، وقد سمّيتُه (توجيه اللّمع) وعللْتُ فيه المسائل جُمع."[4]

وتميّز منهجه في الشرح بما يلي:

1- المصدر السابق - مقدمة التحقيق- ج1- ص59.

2- ينظر الأصفهاني أبو الحسن- شرح اللّمع- مقدمة التحقيق- ص38.

3- ينظر الواسطي الضرير- شرح اللّمع- مقدمة التحقيق- ص11.

4- ابن الخباز- توجيه اللّمع - ص61.

عرضُ الموضوعِ المقصود شرحه من اللّمع بنفس العنوان الذي وضعه ابن جني ثمّ يورد قول ابن جني، ويتبعه بالشرح.

وهو يهتم بالتعريفات ويبدأ بالتعريف اللغوي ثمّ يأتي بالتعريف الاصطلاحي، وقد يكتفي بأحدهما، قال في باب الترخيم: "وله معنيان: لغوي وصناعي، فاللغوي التليين، ومنه قولهم: كلامٌ رخِيمٌ أي ليّن (...) وهو عند النحويين عبارة عن حذف أواخر الأسماء المفردة المضمومة في النداء."[1]

وقال في باب الوصف: "يُقال: وَصْفٌ وصِفَة وَنَعْتُ فَالوصف المصدر، والصِّفَة اللفظ الجاري على الموصوف."[2]

وهو يكثر من تعليل الأحكام والمسائل، قال في حديثه عن (حيثُ): "وإنّما بنيت (حيثُ) لأنها تفتقر إلى الإضافة في فهم معناها، فجرت مجرى الحرف الذي لابدّ له من غيره، وحُرّكَ آخرها لالتقاء الساكنين، وضُمَّت تشبيهًا بقبلُ وبَعْدُ،لأنّها تلزم الإضافة ومن العرب من يفتحها طلبًا للخفَّةِ، ومنهم مَن يكسرها على أصل التقاء الساكنين."[3]

وهو يستشهد بالقرآن الكريم والشعر كثيرًا، واستشهد بالحديث الشريف في بضعة مواضع، وبالنثر في مواضع قليلة، وهو يشير إلى مذاهب النحاة في مسائل الخلاف، وقد يشير إلى معاني بعض الألفاظ التي يَرَى أنّها غامضة في المتن أو في الشواهد.

وقد استخدم أسلوب الحوار كثيرًا، واعترض على ابن جني في مواضع نادرة منها عندما قال ابن جني في الحديث عن علامات الفعل: "والفعل ما حَسُنَ فيه قد أو كان أمرًا."[4] عقَّبَ عليه بقوله: "وقوله: (وكان أمرًا) لا يستقيم لأنّ (مه) أمرٌ وليس بفعل، وينبغي له أنْ

1- المصدر السابق- ص330.

2- المصدرنفسه- ص257.

3- المصدر نفسه- ص69.

4- المصدر نفسه- ص62.

يقول: وكونه أمرًا مشتقًا جاريًا على المضارع."[1]

وفي اعتقادي أنّه مع كثرة الشروح التي أقيمت على اللّمع لم تحجب شهرته ولم تتبوأ مكانته، فما زال الأخذ عن المتن دون شروحه فاشيًا إلى يومنا، وقد يكون السبب وراء هذا عبقرية ابن جني وحنكته في التأليف.

3-2- شروح المتون:

أ- شروح المتون النثرية:

تباينت الشروح التي أقيمت حول المتون النثرية بتباين هذه المتون فمقدمة ابن آجروم لم تغن عنها شروحها شيئًا وبقيت تدرس للمبتدئين وهذا لوضوحها وإحكام بنائها، فالشرح إذا كان بسيطا يكون تكرارًا لما فيها، وإذا تعمّق صاحبه انتقل من مستوى المبتدئين إلى المستوى الأعلى وطلاب هذا المستوى قد شغلوا بغيره، وهذا هو السبب في قلّة شهرة شروح الآجرّومية حسب اعتقادي ومع هذا أذكر بعض الشروح التي تداولها الناس وهي[2]:

- شرح المكودي (ت807هـ)
- شرح خالد الأزهري (ت905هـ)
- شرح العلامة الكفراوي (ت1202هـ)

وبمراعاة المستوى الذي وضعت له هذه المقدمة والأسلوب الذي صيغت به يمكن القول بأنها ليست في حاجة إلى شرح.

وإذا انتقلنا إلى ما وضعه ابن هشام من مقدمات كقطر الندى وشذور الذهب نجد هذه المتون في أمس الحاجة إلى الشروح، فابن هشام لم يوازن -في نظري- بين المستوى الذي قصده، والأسلوب الذي عالج به موضوعاته، فهو شديد الاختصار كثيف العبارة يكتفي بالرمز والإشارة، و لو لم يسعف مقدمتيه بالشرح لما التفت إليهما الناس.

1- المصدر السابق- ص63.

2- ينظر أيمن أمين عبد الغني- الكافي في شرح الأجرومية - دار التوفيقية للتراث- القاهرة- ط 2011- ص18.

لكنّه في الشرح كان بارعًا موفقًا إلى أبعد الحدود فقد شرح الغامض وفسّر الإشارة واستشهد في غير إفراط، وأشار إلى الخلافات دون تعمق وتعقيد.

وأرى أنّ قيمة الكتابين تكمن في قيمة الشرح الذي وضعه لهما، وكأني به ما وضع تلك المقدمتين إلّا ليضع لهما الشرحين وكثير من الناس يثنون على القطر والشذور وهم يقصدون في كلّ منهما الشرح لا المتن.

وما قلته عن شرح القطر وشرح الشذور يكاد ينطبق على شروح (تسهيل ابن مالك) إلّا أنه موجّه لطبقة أعلى.

ب- شروح المنظومات النحوية:

لاشك أن المنظومات النحوية وضعت لحفظ ما كثر معناه في أقلّ الألفاظ ليسهل حفظها واستظهارها لا لتيسير فهمها، ولهذا كانت في أمسّ الحاجة إلى الشروح بل هي بدون شروح تفقد كثيرًا من قيمتها.

وأعتقد أنّ ألفية ابن مالك على سبيل المثال ما كانت لتلقى تلك الشهرة والذيوع لولا ما أقيم حولها من شروح وحواش، فليست الألفية كمتن هي المقرّر الدراسي الذي صمد في كثير مِن الجامعات والمعاهد إلى يومنا ولكن الشروح هي التي مكّنت لها ذلك.

ومِن أشهر شروح الألفية التي ما زالت تدرس في الجامعات والمعاهد نجد شرح ابن عقيل وشرح الأشموني إضافة إلى شرح ابن هشام وشرح ابن الناظم.

وإذا كانت الشروح بالنسبة للمختصرات تتفاوت في الأهمية، فإنّها بالنسبة للمتون المنثورة والمنظومة أكثر من ضرورية، ونفعها لا ينكره إلّا جاحد، على الرغم ممّا قيل عنها حديثًا.

وصفوة القول: أنّ هذه المؤلفات قدّمت خدمة جليلة لفئة من المتعلّمين وأسهمت في تيسير تعليم النحو وذلك لما تميزت به من انتقاء في عرضها وترتيبها مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة النظر إليها بصورة متكاملة، فلا ينظر: إلى المتن دون ما يتبعه مِن الشروح، ولا زالت بعض هذه المؤلفات صامدة إلى عصرنا هذا تؤدي دورها في تعليم النحو وحفظه.

وَمَا يلاحظ على خطط التيسير في هذه المؤلفات هو أنّها أُقيمت وفق الهيكل العام الذي بني عليه النحو العربي، ولهذا حافظت على التكامل بين المفاهيم فلم نسجّل أي تناقض أو تضارب بين مفهوم وآخر.

المبحث الثاني: التيسير بإعادة النّظر في الأسس والمفاهيم:

محاولة ابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة:

النوع الثاني من أنواع التيسير لا يعتمد على تبسيط المؤلف النحوي كما رأينا في المبحث الأول من هذا الفصل وإنّما يهدف إلى إعادة النظر في الأسس والمفاهيم التي قام عليها النحو العربي.

والوحيد الذي سار على هذا النهج من القدماء– فيما وصل إلينا– هو ابن مضاء القرطبي[1] فقد ضمَّن كتابه (الرّد على النحاة)[2] نقد منهج النحاة ممّا اعتبر عند الكثيرين ثورة على النحو العربي.

وقد أفصح عن مقصده بقوله:

"وإنّي رأيتُ النّحويين–رحمة الله عليهم– قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللّحن، وصيانته من التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمُّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلّا أنّهم التزموا ما يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أوردوه منها. فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حجبُها"[3] إلى أن قال: "قصدي في هذا الكتاب أنْ أحذف من النحو ما يستغني النحويُّ عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه."[4]

1- هو أحمد بن عبد الرحمن بن عاصم ابن مضاء اللّخمي القرطبي ، صنّف المشرق في النحو، الرّد على النحويين، تنزيه القرآن عمّا لا يليق به، توفى بإشبيلية سنة 592هـ. ينظر السيوطي- بغية الوعاة- ج1- ص323.

2- حققه شوقي ضيف مع مقدمة وافية، وأعاد تحقيقه إبراهيم البنا،وقد استفدت من النسختين معًا فأشرت بكلمة (ضيف) للأولى وتركتُ الإحالة على الثانية مطلقة لأنّها الأكثر.

3- ابن مضاء- الرد على النحاة - ص56.

4- المصدر نفسه- ص61.

وأهم الأسس التي بنى عليها ابن مضاء تيسيره للنحو هي: – إلغاء العوامل، وإسقاط العلل الثواني والثوالث، وكذلك إسقاط التمارين الموضوعة للتدريب.

1– إلغاء العوامل:

افتتح ابن مضاء كتابه بإنكار القول بالعامل واعتبره مما يستغني النحوي عنه فوجب التخلّص منه لأنه خطأ أجمعوا عليه، قال: "فمن ذلك ادعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلّا بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبَّروا عن ذلك بعبارات توهم أنّ قولنا: (ضربَ زيدٌ عمرًا) أنّ الرّفع الذي في (زيد)والنّصب الذي في (عمرو) إنّما أحدثه (ضرب) ".[1]

وبعد أن أورد كلام سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم من العربية الذي بيّن فيه أنّ التغيير الذي يطرأ على أواخر الكلمات يكون بسبب عامل أحدثه وهو يزول بزواله.[2]

اعترض عليه بقوله: "فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعراب وذلك بيّن الفساد."[3]

وأخرج من الإجماع الذي ذكره سابقًا ابن جني وآخرين فقال مدعِّمًا مذهبه: "وقد صرّح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جنّي وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلامٍ في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: وأمَّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره.".[4]

وحرصًا منه على إبطال العامل سواء أنسب العمل للألفاظ أم للمعاني بدأ برفض عمل الألفاظ بقوله: "وأمّا القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضًا، فباطلٌ عقلًا وشرعًا لا يقول به أحد من العقلاء، لمعان يطول بذكرها ما المقصد إيجازه: منها أنّ شرط الفاعل أن يكون موجودًا حينما يفعل فعله،ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلّا بعد عدم العامل، فلا ينصب

1- المصدر السابق- ص61.

2- ينظر سيبويه- الكتاب- ج1- ص13.

3- ابن مضاء – الرد على النحاة- ص61.

4- المصدر نفسه- ص61. وينظر ابن جني- الخصائص- ج1- ص117.

(زيد) بعد (إنّ) في قولنا (إنّ زيدًا) إلّا بعد عدم (إنّ)".[1]

ثمّ رفض أنْ تكون معاني هذه الألفاظ هي العاملة فقال: "فإنْ قيل بمَ يُرَدُّ على مَن يعتقد أنّ معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل: الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإمّا أنْ يفعل بالطبع كما تحرق النارُ ويُبرّدُ الماءُ، ولا فاعل إلّا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل وقد تبيّن هذا في موضعه."[2]

وأكّد فكرته قائلًا: "وأمّا العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها."[3]

ومن الواضح أنّ ابن جني لم يصرّح بخلاف ما ذهب إليه النحاة في قضية العامل فهو على مذهبهم في هذا والمرءُ لا يجد صعوبة في إثبات ذلك، فيكفي أن تقلّب صفحات (الخصائص) أو تعود إلى (اللمع) ليظهر لك الأمر جليًا.

والقول الذي استدل به ابن مضاء لا يدلّ على رفض ابن جني للعامل بقدر ما يدلُّ على تفسيره له ولو عاد إلى الوراء قليلًا لوجد في كلام ابن جني ما ينقض مذهبه في إبطال العمل، فهو يفسّر العامل بأنّ مردّه إلى المعنى والمتكلم هو الذي يعمل الرفع والنصب والجر والجزم وذلك باستعمال الألفاظ للتعبير عن المعنى ومعلوم أنّ هذا الاستعمال يخضع لنظام اللغة وليس في مقدور المتكلم انتهاكه وإلّا كان غير معتدٍ به قال ابن جني في الحديث عن مقاييس العربية: "وهي ضربان أحدهما معنوي والآخر لفظي، وهذان الضربان وإنْ عمَّا وفشوا في هذه اللغة فإنّ أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي (...) ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول: رفعتُ هذا لأنه فاعل، ونصبتُ هذا لأنه مفعول فهذا اعتبار معنوي لا لفظي ولأجله كانت العوامل اللّفظية راجعة في الحقيقة إلى أنّها معنوية، ألا تراك إذا قلتَ: ضرب سعيد جعفرًا، فإنّ (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئًا، وهل تحصل من قولك: (ضرب) إلّا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل، فهذا هو الصوت والصوت ممّا

1- ابن مضاء- الرد على النحاة- ص61.

2- المصدرنفسه- ص62.

3- المصدر نفسه- ص62.

لا يجوز أنْ يكون منسوبًا إليه الفعل."[1]

وفسّر مذهب النحويين في هذا بقوله: "وإنّما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسبّبًا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيدٍ، وليت عمرًا قائمٌ، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلّق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم."[2]

فهل بعد هذا يقال إنّ ابن جني صرّح بخلاف النحويين في القول بالعامل.

وليجتثَّ ابن مضاء فكرة العمل من أساسها نفى أن يكون القول بالعامل على سبيل التشبيه والتقريب فقال: "لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطّه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العِيّ وادعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها، لسومحوا في ذلك، وأمّا مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك."[3]

ويظهر مِن كلامه أنه يسوي بين ما يقوم به النحوي مِن تقدير المحذوف وذكر العوامل وإظهار مالا يظهر قصد التحليل والتفسير وبين ما يقوم به المتكلّم أثناء استعماله للغة في شقها الخطابي وشتّان بين الأمرين، فالأول تحليل وتشريح قصد التفسير والتوضيح لوضع القواعد والقوانين والثاني أداء وبيان تختلف فيه الملكات والأذهان في إبداع فنون القول لكنّه يبقى خاضعًا لسلطان العرف اللغوي بما فيه من ضوابط وقوانين وكم ردّد سيبويه عبارة: (وهذا مثال لا يُتَكلّمُ به).[4]

وليبيّن ابن مضاء فساد القول بالعامل عرض بعض القضايا قصد الاستدلال على صدق دعواه، منها:

1- ابن جني- الخصائص- ج1- ص117.

2- المصدر نفسه- ج1- ص117.

3- ابن مضاء- الرد على النحاة- ص62.

4- ينظر سيبويه- الكتاب- ج1- ص103 و323، وج3- ص28 و مواضع أخرى.

1-1- الحذف والتقدير:

صنّف ابن مضاء المحذوف أصنافًا ثلاثة:

"الأول: محذوف لا يتم الكلام إلّا به حذف لعلم المخاطب به كقولك لمن رأيته يعطي الناس: زيدًا أي: أعطِ زيدًا، فتحذفه وهو مراد وإنْ أُظهرَ تمَّ الكلام به، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ﴾[النحل: 30] (...) والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جدّا، وهي إذا أظهرت تمَّ بها الكلام، وحذفها أبلغ وأوجز."[1]

وأعتقد أنّ مساءلة إبراهيم البنا محقق الكتاب للمؤلف مشروعة عندما عقَّب عليه بقوله: "لقد اعترفتَ بأنّ هنا محذوفاً لا يتمُّ الكلام إلّا به، فما علاقة ذلك المحذوف بالمذكور؟ وما علاقة ذلك المذكور بالمحذوف؟ فإنْ قال: الاسم مفعول به لذلك المحذوف، فقد عقد بينهما نفس العلاقة التي عقدها النحاة ولكنّه يتحرّج من ذكر العامل والمعمول وهم لا يتحرّجون من التصريح بما قال أو بلفظ العمل، لأنّ هذا في كلامهم لا يعدو أن يكون اصطلاحًا قصد به بيان الارتباط."[2]

والثاني: محذوف لا يحتاج الكلام إليه لأنه قام بدونه وإنْ ظهر كان عِيًّا، ومثّل له بـ "أزيدًا ضربتهُ؟" وهذه دعوى لا دليل عليها إلّا زعمهم أنّ كل منصوب لابدَّ له من ناصب.[3]

وقد تطرق لمثل هذا في مناقشته لباب الاشتغال وفصّل فيه أكثر.

الثالث: محذوف إذا أُظهِرَ تغيّر الكلام عمّا كان عليه قبل إظهاره كتقديرهم عامل النصب في المنادي المنصوب وكذلك في الفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء.ففي المنادى يرفض أن يكون منصوبًا بفعل مضمر تقديره: أدعو أو نادي. لأنه إذا أُظهر تغيّر المعنى وصار النداء خبرًا[4].

1- ابن مضاء- الرد على النحاة - ص63.

2- المصدر نفسه- مقدمة التحقيق- ص28.

3- ينظر المصدر نفسه- ص63.

4- ينظر المصدر نفسه- ص64.

ولقائل أن يقول: هل كلّ ما لفظه الخبر يُحكم بخبريته؟ ألا توجد في العربية عبارات لفظها الخبر ومعناها الإنشاء؟ وهل قولنا: (أدعوكم لتنظروا في مقالتي) من باب الخبر؟ ثمّ هل غاب هذا عن النحويين؟ وهل إظهار هذا الفعل في الاستعمال وارد عندهم حتى نخشى أنه إذا أظْهِرَ تغيّر الكلام؟ هاهو سيبويه يجيبنا بقوله: "اعلم أنّ النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره"[1] والسيرافي يقول: "قد تكلّمت العرب في المنادى بما انتهى النحو إلى استعماله على اللفظ الذي استعملته العرب، واختلفوا في علّته، فسيبويه وسائر البصريين جعلوا المنادى بمنزلة المفعول به، وجعلوا الأصل في كلّ منادى النّصب، واستدلّوا بنصبهم المنادى المضاف والموصول والنكرة ونعوتها، وذكروا أنَّ ما يقدّر ناصبًا هو (أدعو) أو (أنادي) ولكن ذلك على جهة التمثيل والتقريب لأنهم أجمعوا أنّ النداء ليس بخبر."[2]

وهو يرفض كذلك أن يكون الفعل المضارع منصوبًا بأنْ مضمرة بعد الواو أو الفاء، وقد لخّص شوقي ضيف كلام ابن مضاء في هذه القضية مبديًا حماسته وتأييده لهذا الرأي فقال: "ومِن هذا القسم ما يزعمه نحاة البصرة في الفعل المضارع المنصوب بعد الفاء والواو مِن أنّه ينصب بـ (أنْ) مضمرة، وتراهم بعد ذلك يؤولون (أنْ) مع الفعل المضارع بالمصدر ثمّ يصرفون الأفعال الواقعة قبل هذين الحرفين إلى مصادرها ثمّ يعطفون المصادر على المصادر، ففي مثل: (ما تأتينا فتحدِّثَنا) نراهم يقدّرون العبارة هكذا: (مايكون منك إتيانٌ فحديثٌ) وهو تقدير لم يقصد إليه المتكلّم لأنَّهُ قصد أحد معنيين: (إمّا أنّك لا تأتينا فكيف تحدّثَنا) و (إمّا أنّك لا تأتينا محدثًا) وهما جميعًا لا يفهمان من تقدير النحاة للعبارة وإنّ في هذا ونحوه ما يدلُّ على فساد تقديرهم."[3]

ويتساءل المرء ما الذي أدّى بالنحاة إلى هذا الصنيع الذي وصفه شوقي ضيف بفساد التقدير، هل سوء فهم العبارة أم شيء آخر؟

يجيب سيبويه في البداية عن سبب تقدير (أنْ) قبل الفعل المضارع المسبوق بالواو أو

1- سيبويه- الكتاب- ج2- ص182.

2- المصدر نفسه- ج2- ص182- هامش01.

3- ابن مضاء- الرد على النحاة- تح شوقي ضيف- دار الفكر العربي- القاهرة- ط1- 1947- مقدمة التحقيق- ص21.

الفاء فيبيّن أنّ معنى (لا تأتيني فتحدّثني) بالرفع: وهو نفي الفعل الثاني تبعًا للأول، أي: لا تأتيني ولا تحدّثُني، وإذا حوّلتَ هذا المعنى تحوّل إلى الاسم، كأنّك قلتَ: (ليس يكون منك إتيانٌ فحديثٌ) فلمّا نووا أنْ يكون الأول بمنزلة الاسم وذلك قولهم (لم يكن إتيان) استحالوا أنْ يضمُّوا الفعل إليه، فلمّا أضمَروا (أنْ) حَسُن لأنّ (أنْ) مع الفعل بمنزلة الاسم، فصارت العبارة: (لا تأتيني فتحدِّثَنِي) بالنصب على تقدير (أنْ).[1]

وعن سبب مباينة معنى العبارة: (ما يكون منك اتيانٌ فحديثٌ) التي فسّروا بها إضمار (أنْ) بعد الفاء لمعنى العبارة الأصلية: (لا تأتيني فتحدثَني) قال سيبويه: "و(أنْ) لا تظهر ههنا لأنه يقع فيها معانٍ لا تكون في التمثيل"[2] وقال: "فإذا قلتَ: لم آتك، صار كأنك قلتَ: لم يَكُنْ إتيانٌ ولم يجز أنْ تقول فحديث، لأن هذا لو كان جائز لأَظْهَرْتَ أنْ."[3]

وقال: "واعلم أنّ ما ينتصب في باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد، وكلّ ذلك على إضمار (أنْ) إلّا أنّ المعاني مختلفة."[4]

وقال: "فالنّصب ههنا في التمثيل كأنّك قلتَ: لم يكن إتيانٌ فأَنْ تُحدِّثَ والمعنى على غير ذلك"[5]

وبعد هذا التمثيل الذي يقصد به تحليل العبارة من جهة اللفظ يأتي ليبيّن المعنى المقصود من العبارة بقوله: "وتقول: (ما تأتيني فتحدّثَنِي) فالنّصب على وجهين من المعاني:

أحدهما: ما تأتيني فكيف تحدّثُنِي، أي لو أَتَيْتَني لَحَدّثْتَنِي، وأمّا الآخر: فما تأتيني أبدًا إلّا لم تحّدثْني، أي منك إتيان كثير ولا حديثٌ منك."[6]

وشتان بين تحليل اللفظ وتفسير المعنى، والقضية قضية منهج.

1- ينظر سيبويه- الكتاب- ج3- ص28.

2- المصدر- نفسه- ج3- ص28.

3- المصدر نفسه- ج3- ص 28.

4- المصدر نفسه- ج3- ص30.

5- المصدر نفسه- ج3- ص30.

6- المصدر نفسه- ج3- ص30.

أ- لا حاجة إلى تقدير متعلّق الجار:

الأشهر في أقوال النحاة أنّ الجار والمجرور والظرف يتعلّقان بالفعل أو ما يشبهه من المشتقات العاملة فإنْ لم يكن موجودًا قُدّر، قال ابن يعيش: "ليس في الكلام حرف جرّ إلّا وهو متعلّق بفعل أو ما هو بمعنى الفعل في اللّفظ أو التقدير، أمّا اللفظ فقولك: انصرفتُ عن زيدٍ وذهبتُ إلى بكر، فالحرف الذي هو (إلى) متعلق بالفعل الذي قبله، وأمّا تعلّقه بالفعل في المعنى فنحو قولك: المال لزيد تقديره المال حاصل لزيد، وكذلك زيد في الدار تقديره زيد مستقر في الدار أو يستقرُّ في الدار."[1]

واعترض ابن مضاء على هذا بقوله: "لا شكّ أنّ هذا كلّه كلام تام مركّب من اسمين دالّين على معنيين بينهما نسبة."[2] وبَعْدَ أنْ أوْرَدَ أمثلة على ما يتعلق به الجار والمجرور من الصلة نحو: (رأيتُ الذي في الدار) وتقديره: الذي استقرّ في الدار، والصفة نحو: (مررتُ برجل من قريش) وتقديره: كائنٍ من قريش، والحال نحو: (رأيتُ الهلال في السماء) وتقديره كائنًا في السماء، قال: "وهذا كلّه كلام تام لا يفتقر السامع له إلى زيادة كائن ولا مستقر، وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمِن يدّعي هذا الإضمار."[3]

وهذا الذي ذهب إليه ابن مضاء قد يكون مقبولًا في مستوى الناشئة والمبتدئين فالشائع في الكتب المدرسية أنّ شبه الجملة هي صاحبة المحلّ ولكن عند التحقيق في البحث النحوي لا يستقيم ذلك "لأن الجار والمجرور ليس لهما معنى مستقل بنفسه ليخبر به أو يوصف به وإنّما هما تكملة فرعية لمعنى الفعل أو ما يشبهه "[4]

ويؤيد هذا أننا لانستطيع الاستغناء عن تقدير متعلق الجار والمجرور في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾[الأعراف: 73]. ثمّ "إنّ جعل شبه الجملة هي صاحبه

1- ابن يعيش- شرح المفصل - ج8- ص18.

2- ابن مضاء- الرّد على النحاة- ص70.

3- ابن مضاء- المصدر نفسه- ص70.

4- فخر الدين قباوة- إعراب الجمل وأشباه الجمل - دار القلم العربي - حلب - سوريا - ط5 ، د/ت - ص315.

المحل يخلّ بالمعاني المقصودة ويفسد المراد فقولك: (الصيام غدًا) ليس مرادًا به أنّ الصيام هو الغد، ولا معنى له إذا لم تقدّر الخبر المحذوف، إنّك لم تخبر عن الصيام بذلك الزمان وإنّما جئت بالظرف لتحديد زمن وقوع الصيام، وكذلك لو قلت: (العلمُ في الصدور) فإنّه لابد من تقدير الخبر، ليكون لقولك معنى صحيح، إنّك لم ترد أنّ العلم هو ذلك المكان، وإنّما أردت أنه مستقر فيه، والأمر نفسه لا يتغير إذا وقعت شبه الجملة في موقع الصفة أو الحال أو الصلة."[1]

وناقض ابنُ مضاء نفسَه عندما قال في موضع آخر: "والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات، وأنا استعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين."[2] فصرّح أنّه يستعمله في المجرورات.

ب- لا حاجة إلى تقدير الضمائر في الصفات والأفعال:

أولًا: في الصفات:

يقرّر النحويون أنّ الوصف المشتق يتضمن ضميرًا سواء أكان خبرًا أم صفة أم حالًا وذلك للمشابهة القائمة بين الوصف المشتق والفعل، قال أبو حيان: "والذي تلقيناه أنّه لاشتقاقه يتحمّل الضمير."[3]

وقال ناظر الجيش: "ولا يتصور وجود معنى الوصف دون مَن يقوم به ذلك وإذا ثبت أنّه لابد له مِن مرفوع يقتضيه لذاته، فلا فرق فيه بين أنْ يكون مضمرًا أو ظاهرًا."[4]

ولكن ابن مضاء يرفض هذا ويرى أنّ صيغة اسم الفاعل مثلًا تحمل معنى الفعل والفاعل في آن واحد وأنّ القول بهذا الضمير قد سقط مع العامل، قال: "وقد بطل ببطلان العامل أنها ترفع الظاهر، وإذا كان (ضارب) موضوعًا لمعنيين، ليدلّ على الضّرب وعلى

1- المرجع السابق- ص317.

2- ابن مضاء- الرد على النحاة- ص76.

3- ناظر الجيش - تمهيد القواعد - ج 6 - ص 2739.

4- المصدر نفسه - ج6- ص2739.

فاعل الضّرب غير مصرّح به فإذا قلنا: (زيدٌ ضاربٌ عمرًا) فضارب يدلّ على الفاعل غير مصرّح باسمه، وزيد يدلّ على اسمه فيا ليت شعري ما الدّاعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلًا؟"[1]

ولم يستطع ابن مضاء ردّ وجود الضمير في العطف والتوكيد فأقرّ به ولكنّه منع القياس عليه لقلته، قال: "فإن قيل الدّليل عليه ظهوره في بعض المواضع، وذلك عند العطف عليه في قولنا: "زيدٌ ضاربٌ هو وبكرٌ عمرًا" وكذلك سمع من العرب: "مررت بقوم عرب أجمعون، فلولا أنّ في عرب ضميرًا مرفوعًا لما جاز رفع أجمعين".[2]

وأجاب عن هذا بقوله: "إنّ هذا الضمير إنما يضمر في حال العطف لا غير، وإذا لم يكن عطفٌ لم يكن ثمَّ ضميرٌ"[3]، وعن مسألة التوكيد قال: "وأمّا قولهم: (أجمعون) فشاذ فإنْ سلّمنا أنّه توكيد لمضمر فمن أين يحكم بأنّ هذا المضمر مراد مع التأكيد ومع عدم التأكيد؟ فإذا لم يكن تأكيد فلا حاجة للمتكلم إليه، وقياس هذا على هذا ظن والظّن لا يثبت به مثل هذا، لاسيما في كتاب الله تعالى."[4]

ويرى إبراهيم البنا أنّ النحاة يعاملون هذا الوصف معاملة المفرد فلا يذكرون هذا الضمير في إعرابهم وَيُنَبِّهُونَ إلى أنّه لا داعي في الإعراب إلى تقديره، ويقولون في نحو: (زيدٌ منطلقٌ)، زيدٌ: مبتدأ، ومنطلق: خبر، ولا يذكرون الضمير إلّا في بعض الأساليب التي لا يمكن تفسيرها إلّا على أساس هذا التقدير كالعطف في مثل: (مررتُ برجلٍ كاتب اليومَ وأخوه) فلا يوجد معطوف عليه قبل الواو إلّا تقدير الضمير في (كاتب) وكذلك التوكيد في نحو (مررت بقوم عرب أجمعون) فلا وجه لرفع كلمة (أجمعون) إلّا على اعتبار أنّها توكيد للضمير المستكن في الوصف وهو عرب.[5]

1- ابن مضاء- الرد على النحاة - ص70.

2- المصدر نفسه- ص70.

3- المصدر نفسه ص71.

4- المصدر نفسه- ص72.

5- ينظر المصدر نفسه- مقدمة التحقيق- ص29.

ثانيًا: في الأفعال:

يميل ابن مضاء إلى رفض وجود الضمير المستتر الذي يدلّ على الفاعل في مثل:(زيدٌ قامَ) وليس داع يدعو إلى ذلك إلّا قول النحويين الفاعل لا يتقدم ولابدّ للفعل من فاعل ولكنّه لم يكن قاطعًا بهذا الرفض كما يظهر من كلامه: "قولهم هذا لا يخلو من أنْ يكون مقطوعًا به أو مظنونا، فإن كان مظنونا فأمره أمر الضمير المدّعىَ في اسم الفاعل، وإنّ كان مقطوعًا به صحّ هذا الإضمار".[1]

وناقش أنواع الدّلالة ومال إلى أنّ دلالة الفعل على الفاعل لفظية، واستدلّ بدلالة الفعل بلفظه على التّكلم والخطاب والغيبة وكذا التذكير والتأنيث وختم الموضوع بقوله: "والذي يجب أن يعتقد في مثل '(زيدٌ قامَ) أنّه يجوز أن يريد المتكلم إعادة الفاعل، ويجوز أنْ يكتفي بما تقدّم، والأظهر أن يكتفي بما تقدم، هذا إذا كان في كلام الناس، وأمّا في كلام البارئ سبحانه فالإضراب عن إثباته أو نفيه واجبٌ لأنّه لا يوجد فيه دليل قطعي، ولا حاجة بنا إلى القول بالإثبات فيه والإبطال."[2]

ويفهم من كلامه أنه يقول بالفاعل المقدّم فحتى في حال اعتبار وجود الضمير المستتر الدّال على الفاعل فإنه يعتبره من باب الإعادة، فالأمر عنده في مثل (زيدٌ قَامَ) يكون على النحو التالي: زيد: فاعل، قام فعل ماضٍ وفيه ضمير الفاعل. ويجوز زيدٌ: فاعل، قام: فعل ماضٍ ولا ضمير فيه بل يتم الاكتفاء بما تقدّم وهذا هو الأظهر عنده.

وجمهور النحويين يرفض القول بالفاعل المقدّم وقد ناقشنا الموضوع في الباب السابق عند الحديث عن رتبة العامل والمعمول فلا حاجة إلى إعادته هنا.

1-2- النحو من غير عامل ومعمول:

استشعر ابن مضاء أنّ ما استعرضه من قضايا التخلّي عن العامل هو مجرّد عرض تنظيري قد يتعذر تطبيقه على الواقع اللغوي فأراد أن يبرهن على قدرته على حذف العامل تطبيقًا واختار نموذجين ليقدّم من خلالهما النحو من غير عامل ومعمول ووعد بكتاب يشمل

1- المصدر السابق- ص 72.

2- المصدر نفسه- ص75.

أبواب النحو كلّها، يظهر هذا من خلال الحوار الذي ساقه في بداية هذا الفصل ، فقد تخيّل سائلًا يسأله: "أنتَ قد أبطلت أنْ يكون في الكلام عامل ومعمول فأرني كيف يتأتّى ذلك مع الوصول إلى غاية النحو؟"[1]

ويجيبه قائلًا: "أريك هذا في أبواب تدلّ على ما سواها بالأحرى، وقد شرعتُ في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلّها، فإن قضى الله تعالى بإكماله انتفع به مَن لم يعقه عنه التقليد، وإلّا فيستدلُّ بهذه الأبواب على غيرها."[2]

أولا: تطبيقه في باب التنازع:

بدأ الموضع بنقل تعريف سيبويه لباب التنازع فقال: " (باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل ما يفعل به الآخر، وما كان نحو ذلك) هذه ترجمة سيبويه[3] –رحمه الله–"[4]ثمّ بيّن أنّه لا يختلف مع النحويين إلّا في الاصطلاح فقال: "فأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلّا أن أقول: (علّقت) ولا أقول (أعملتُ)"[5]

ثم بيّن اختلاف النحويين في مثل: (قام وقعد زيدٌ) فإنْ علّقت زيدًا بالفعل الثاني فالفراء لا يجيزه، والكسائي يجيزه على حذف الفاعل.

وغيرهُ – وهم البصريون– يجيزه على الإضمار الذي يفسّره ما بعده.[6]

وبعد أن استدلّ على جواز إعمال الثاني وإبقاء الأول بلا فاعل ظاهر سواء أكان هذا الفاعل محذوفًا أم مضمرًا، رجّح الحذف على الإضمار وهو رأي الكسائي فقال: "وأما أيّ الرأيين أحق؟ فرأي الكسائي، لأن غيره يقول: حذف الفاعل لا يجوز، لأن الفاعل والفعل كالشيء الواحد، فهما متلازمان، فعلى هذا لا يجوز حذف الفعل وإبقاء الفاعل وهم

1- المصدر السابق- ص76.

2- المصدر نفسه- ص76.

3- ينظر سيبويه- الكتاب- ج1- ص73.

4- ابن مضاء- الرد على النحاة- ص76.

5- المصدر نفسه- ص76.

6- ينظر المصدر نفسه- ص76.

يجيزونه!"[1]

ورجّح مذهب البصريين في إعمال الفعل الثاني فقال: "وبين النحويين اختلاف في أيٍّ الفعلين أولى أنْ تعلّق به الاسم الآخر، فاختيار البصريين الثاني للجوار واختيار الكوفيين الأول للسبق، ومذهب البصريين أظهر لأنه أسهل".[2]

ويمكن تلخيص مذهبه في هذا الباب على النحو التالي:

يقول بإعمال الفعل الثاني وفاقًا للبصريين.

يسمى العمل تعليقًا.

يعتبر معمول الفعل الأول محذوفًا لا مضمرًا وفاقًا للكسائي وخلافًا للبصريين.

يرفض قياس ما لم يسمع على ما سمع في هذا الباب، كإعمال المتعدي إلى مفعولين أو ثلاثة مفاعيل وفاقًا للجرمي وبعض البصريين وخلافًا للمازني وجماعة.[3]

ويظهر من هذا أنّ ابن مضاء انتقى من أقوال السابقين ما رآه مناسبًا ولم يأت بجديد ولم يخرج عن نظرية العامل ولكنّه استبدل مصطلح (تعليق) بمصطلح (عمل).

وهو ما يبيّن فشله في مسعاه الرامي إلى بحث موضوع التنازع من غير القول بوجود عامل ومعمول، وهذا خلافًا لما رآه شوقي ضيف من أنّ ابن مضاء درس التنازع درسًا مفصلًا صوّر من خلاله ما تجرُّه نظرية العامل من رفض بعض أساليب العرب وأن يضع النحاة مكانها أساليب أخرى لا تعرفها العربية.[4]

والأساليب التي رفضها النحاة حسب قوله هي:

مثل: (قام وقعد إخوتك) وقول علقمة:

1- المصدر السابق- ص77.

2- المصدر نفسه- ص83.

3- ينظر ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج4- ص1807.

4- ينظر ابن مضاء- الردّ على النحاة (ضيف)- ص27.

تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لها وَأَرَادَهَا رجالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُم وكليبُ.

قال:" وقد رفض النحاة هذه الصّور من التعبير لأنّه لا يصح أنْ يجتمع مؤثران على أثر واحد، وإذن فإمّا أنْ نُعمل الأول ونُضمر في الثاني، أو نُعمل الثاني ونُضمر في الأول"[1]

وأضاف إنّ النحاة يطلبون من صاحب المثال أن يقول: (قامَ وقعدُوا إخوتُكَ) أو يقول: (قامُوا وقَعَدَ إخوتُك) ويطلبون من علقمة أن يقول: (تعفقُوا وأرادها رجالٌ) أو يقول: (تعفّق وأرادُوها رجالٌ).[2]

وختم بقوله: "وعلى هذه الصورة يرفض النحاة أساليب العرب ويضعون مكانها أساليب أخرى تسوّلها لهم فكرة العامل."[3]

والتعقيب عن هذا يكون بطرح بعض التساؤلات ومحاولة الإجابة عنها وهي:

– هل درس ابن مضاء باب التنازع درسًا مفصّلًا بيّن فيه ما تجرُّه نظرية العامل من رفض أساليب العرب ووضع أساليب لا تعرفها العربية مكانها كما قال الباحث؟

– هل كانت دراسة ابن مضاء للتنازع خارج نظرية العامل؟

– هل رفض النحاة أساليب مثل قول علقمة السابق الذكر؟

وهل وضعوا مكانها أساليب لا تعرفها العربية؟

أعتقد أنّ الإجابة عن هذه التساؤلات تزيل بعض الغموض وأراها كالآتي:

– إنّ دراسة ابن مضاء لباب التنازع لا تختلف عمّا هو موجود في الدرس النحوي، وهي ترتكز على انتقاء ما رآه ميّسرًا وهذا أمر مشروع.

1- المصدر السابق- ص27.

2- ينظر المصدر نفسه- ص28.

3- المصدر نفسه- ص28.

– لم تخرج دراسته عن نظرية العامل بل سارت وفقها مع اعتماد الانتقاء كما أشرنا وتغيير المصطلح، والرجل كان أمينًا عند ما صرّح بذلك في بداية تناوله للموضوع، فلماذا نقوّله ما لم يقل؟

– أمّا عن رفض النحاة بعض أساليب العرب ووضع أساليب أخرى لم تعرفها العرب سولتها لهم فكرة العامل حسب قوله واستنادًا إلى الأمثلة التي ضربها يفهم من كلامه أنّ النحاة يرفضون مثل "قامَ وقَعَدَ إخوتُك" وكذلك بيت علقمة السابق، ويضعون مكانها أساليب لم تعرفها العربية مثل:

(قام وقعدوا إخوتك) أو (قاموا وقَعَدَ إخوتُك) وكأنَّ الأولى من أساليب العرب والثانية من وضع النحاة ولم تعرفها العربية! وأقول: إنّ الأسلوب الأول يمثله بيت (علقمة) والبيت ورد في مواضع أشار إليها الأستاذ عبد السلام هارون في معجم الشواهد[1] ولم أجد فيها ما يوحي بالرفض لهذا الأسلوب ولا حتى حمله على الشذوذ أو الضرورة، والنحاة مختلفون في توجيهه: فالكسائي في المشهور ممّا نسب إليه يجعل معمول الفعل الأول محذوفًا، ووافقه السهيلي وابن مضاء، والبصريون يجعلونه مضمرًا وهو مفرد اللّفظ مجموع المعنى وينسب للكسائي القول بهذا أيضًا.[2]

ولابن مالك في بيت (علقمة) قولان: قال في باب التنازع عند الحديث عن إلغاء العامل الأول وهو مقتضٍ للرفع: "تصحيحه عند الكسائي بالحذف كقولك ضربني وضربتُ قومَك، وربما استدلّ بقول الشاعر (...) ولا دلالة فيه لإمكان جعله من باب إفراد ضمير الجماعة مؤولة بمفرد اللفظ مجموع المعنى."[3]

وله تخريج آخر للبيت قال فيه: "أيْ تعفّق بالأرطَى رِجَالٌ وأرادها جمعهم، فبهذا

1- ينظر عبد السلام محمد هارون- معجم شواهد العربية- مكتبة الخانجي- القاهرة- ط3- 2002- ص48.

2- ينظر أبو حيان- ارتشاف الضرب- ج4- ص2143.

3- ابن مالك- شرح التسهيل - ج2- ص114.

التوجيه يضعف الانتصار للكسائي بهذا البيت في حذف الفاعل."[1]

والمشهور من أقوال الفرّاء في المسألة "أنّه إذا اتّفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما ولا إضمار."[2]

وقال سيبويه في هذه المسألة "فإنْ قلت: "ضَرَبَني وضربتُ قومَك" فجائز وهو قبيح أنْ تجعل اللفظ كالواحد كما تقول: هو أحسنُ الفتيان وأجملهُ وأكرمُ بَنيه وأنبلُه.

ولابد من هذا، لأنّه لا يخلو الفعل من مضمر أو مظهر مرفوع من الأسماء، كأنّك قلتَ إذا مثّلته: ضربَنِي مَن ثَمَّ وضربتُ قومَك– وترك ذلك أجود وأحسن."[3]

فهل رفض النحاة هذا الأسلوب؟ أعتقد أنّ الفرق كبير بين الرفض والتوجيه، والبون شاسع بين الرّفض والقول بالجواز مع القبح، ولا أعتقد أنّ سيبويه تسوّل له فكرة العامل أنْ يرفض أساليب العرب.

أمّا الأسلوب الثاني الذي رآه الباحث من وضع النحاة فهو أكثر في الاستعمال كما تدلّ عليه الشواهد الكثيرة ومنها قول الشاعر[4]:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأخلَّاءَ إنَّنِي لِغَيْر جميل من خليلي مُهمِلُ.

وقول الآخر[5]:

خَالَفَانِي وَلَمْ أُخَالِفْ خَلِيليَّ فَلَا خَيْرَ في خِلَافِ الْخَلِيلِ.

وكذلك قول الآخر[6]:

1- المصدر السابق- ج1- ص140.

2- ناظر الجيش- تمهيد القواعد - ج1- ص466- هامش3.

3- سيبويه- الكتاب- ج1- ص79.

4- ينظر ابن مالك- شرح التسهيل- ج2- ص109.

5- ينظر المصدر نفسه- ج2- ص110.

6- ينظر العيني بدر الدين محمود بن أحمد- المقاصد النحوية شرح الشواهد الألفية - ج3- ص1030.

هَوِينَنِي وَهَوِيتُ الغانياتِ إلى أنْ شِبْتُ فانصرفَتْ عَنْهُنَّ آمَالي.

فهل هذه الأساليب من وضع النحاة؟ وهل هي أساليب لم تعرفها العربية؟ كلَّا، ولكنّه موقف سوّله الغلو في رفض نظرية العامل.

ثانيا: تطبيقه في باب الاشتغال:

الباب الثاني الذي حاول ابن مضاء عرضه كنموذج للنحو من غير عامل ومعمول هو باب الاشتغال، وقد قال في بدايَةِ عرضه: "ومن الأبواب التي يظن أنّه يعسر على مَن أراد تفهيمها أو تفهمها لأنّها موضع عامل ومعمول والداعية لي إلى إنكار العامل والمعمول، باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره مثل قولنا: (زَيدًا اضْرِبْهُ)"[1].

ومعلوم أنّ النحاة يصنّفون الاسم المشغول عنه إلى ما يجب فيه النصب وما يجب فيه الرفع وما يختار فيه النصب وما يختار فيه الرفع وما يستوي فيه الوجهان، ويقدّرون للمنصوب عاملًا ينصبه.

فهل استطاع ابن مضاء الخروج عن منهج النحاة والوصول إلى غاية النّحو في هذا الباب مع الإيجاز والاقتصار على ما لابدّ منه في هذه الصناعة، وإبطال أنْ يكون في الكلام عامل ومعمول.

أعتقد أن تتبع الإجراءات التي عالج بها الموضوع ووضعها في مواجهة ما قام به النحاة يعطينا فكرة عن مدى نجاعته فيما أراده.

أ- ما يجب نصبه:

يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلّا الفعل، والنوع الأول من الأدوات التي تختص بالفعل هو أدوات الشرط، ولا يقع الاشتغال بعدها إلّا في ضرورة الشعر ماعدا (إنْ وإذا) فيقع بعدهما في النثر والشعر.

والنوع الثاني: هو أدوات التحضيض نحو: هلّا زيدًا أكرمتَه.

والنوع الثالث: أداوت العرض، نحو: ألا زيدًا أكرمته.

1- ابن مضاء- الرد على النحاة - ص84.

والنوع الرابع: أداوت الاستفهام غير الهمزة نحو: هل زيدًا أكرمتهُ[1].

وإذا كان الفعل المقدّر مطاوع للمذكور رفع به السابق، وقد روى بيت النّمر بن تولب بالنصب على تقدير الموافق:

لا تجزعِي إنْ مُنفِسًا أَهْلكْتُهُ فإذا هَلَكْتُ فعند ذلك فاجزعي.

والتقدير: إنْ أهلكتُ منفسًا أهلكتُه.

وروى بالرفع على تقدير المطاوع: لاتجزعي إنْ مُنفِسٌ أَهْلَكْتُهُ. والتقدير: إنْ هَلَكَ منفِسٌ أهلكتُه.[2]

أمّا معالجة ابن مضاء لهذا القسم فكانت على النحو التالي: قال: "وإذا قلتَ: (زيدًا فاضربْه) فلا يجوز إلّا النصب ولا يجوز فيه الرفع على الابتداء كما يجوز في (زيدٌ اضْرِبْهُ)"[3]

وقال في موضع آخر: "وإذا كان الفعل محضوضًا عليه بألّا أو هلّا أولوما أو لولا، لم يكن في الاسم إلّا النصب تقول: هلّا زيدًا أكرمتَه وكذلك سائرها."[4]

وقال في موضع آخر:

"وإنْ كان الفعل شرطًا بدخول (إنْ) عليه كان الاسم منصوبًا وفي رفعه خلاف، قال الشاعر:

لا تجزعي إنْ منفسًا أهلكته وإذا هلكتُ فعِنْدَ ذَلك فَاجْزَعِي.

ولا يكون تقديم الاسم على الفعل في شيء من أداوت الجزاء إلّا في إنْ وحدَها، إلّا في ضرورة الشعر."[5]

هذه مواضع وجوب نصب الاسم المشغول عنه عند ابن مضاء وهي كما ترى متفرقة يصعب تتبعها، فذكر التحضيض وحده، والشرط وحده، ولم يذكر العرض والاستفهام، فعبارة

1- ينظر ابن عقيل- شرح ابن عقيل- ج1- ص520 مع الهامش:01.

2- ابن مالك- شرح التسهيل- ج2- ص77.

3- ابن مضاء- الرد على النحاة- ص85.

4- المصدر نفسه- ص92.

5- المصدر نفسه- ص93.

ابن عقيل أشمل وأخصر وذلك عندما قال: "يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلّا الفعل."[1]

وكذلك لم يفسّر حالة الاسم الواقع بعد (إنْ) واكتفى بقوله: وفي رفعه خلاف، بينما حدّدهَا ابن مالك على أنّه إذا كان الاسم منصوبا قُدّر الموافق وإذا كان مرفوعًا قدِّر المطاوع.

ب- ما يجب فيه الرفع:

قال ابن عقيل: "يجب رفع الاسم المشتغل عنه إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء كإذا التي للمفاجأة، فتقول: (خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُه عمرو) برفع زيد، ولا يجوز نصبه لأنّ (إذا) هذه لا يقع بعدها الفعل لا ظاهرًا ولا مقدرًا، وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولي الفعل المشتغل بالضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كأدوات الشرط، والاستفهام و(ما) النافية، نحو: (زيدٌ إنْ لقيته فأكرمْه، وزيدٌ هل تضربُه، وزيدٌ ما لقيتُه) فيجب رفع (زيد) في هذه الأمثلة ونحوها."[2]

وقال **ابن مضاء** في هذا القسم:

"فإن كان العائد على الاسم المقدّم قبل الفعل ضمير رفع فإنَّ الاسم يرتفع كما أنّ ضميره في موضع رفع (...) وذلك كقولك: (زيدٌ قام) وقال تعالى: ﴿ قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾[يونس: 59] (...) وقال تبارك وتعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾[الواقعة: 58-59] فأنتم في موضع رفع، وكذلك: (أزيدٌ ضرب أبوه عمرًا) وكذلك: (أزيدٌ ضُرِبَ) و (أزيدٌ ذُهِبَ به)، لأنّه في موضع رفع"[3]

وما يفهم من تمثيله بـ (زيدٌ قام) في سياق حديثه عن رفع الاسم المشتغل عنه أنّ سبب رفع (زيد) هو كون الضمير العائد عليه هو ضمير رفع، فأين هذا الضمير؟ لاشك أنّه يقصد المستتر في الفعل (قام) وبهذا ينقض ابن مضاء ما قرّرهُ سابقًا ويظهر عدم التكامل

1- ابن عقيل- شرح ابن عقيل ج1- ص520.

2- المصدر نفسه- ج1- ص524.

3- ابن مضاء- الرد على النحاة- ص86.

بين المفاهيم جليًا، أليس هو القائل: "فإنْ قيل: فما تقول في مثل: (زيدٌ قام) إنْ قلتَ إنّ في (قامَ) ضميرًا فاعلًا؟ وليس داع يدعو إلى ذلك إلّا قول النّحويين: الفاعل لا يتقدّم ولابدّ للفعل من فاعل."[1] وكذلك: "فإذا قيل: (زيدٌ قام) ودلّ لفظ (قامَ) على الفاعل دلالة قصد، فلا يحتاج إلى أنْ يضمر شيء لأنّه زيادة لا فائدة فيها."[2]

والأمر أعظم مع الآية الكريمة: ﴿ قُلۡ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمۡ أَمۡ عَلَى ٱللَّهِ تَفۡتَرُونَ﴾[يونس: 59]، فأين الضمير المرفوع العائد على اسم الجلالة والمفسّر لرفعه حسب ما يراه؟ أليس هو المستتر في الفعل (أَذِنَ)؟ فما باله يقول بهذه المضمرات في القرآن الكريم وهو الذي ذكَّر النحاة بالوعيد الشديد لأنهم قدّروا مثل هذا.[3]

إضافة إلى هذا فإنّ التّساؤل مشروع إذا قلنا: هل تدخل هذه الأمثلة في باب الإشتغال؟!

وعن مواضع وجوب الرفع قال أيضًا:

"وإن جئتَ بعد الاسم الذي يعود عليه من الفعل ضَمِيرُ نَصْبٍ بشرط وجزاء، لم يجز فيه إلّا الرفع، نحو: (زيدٌ إنْ تكرمْهُ يُكرمْك) وكذلك إنْ جئت بعده بحرف أو اسم للاستفهام نحو: (زيدٌ كم مرّة لقيته؟)، كذلك: (عمرو هل رأيتَه؟) و (زيدٌ مَن ضربَه) و (عبد الله ما أصابه؟)."[4]

وقال: "وكذلك إنْ كان الفعل في موضع الصفة نحو: "زيدٌ أنتَ رجلٌ يكرمه"[5]

وقال: "وكذلك إنْ كان الفعل صلة لموصول نحو: قولنا: (أزيدٌ الذي رأيتَ؟) لا يكون

1- المصدر السابق- ص72.

2- المصدر نفسه- ص73.

3- ينظر المصدر نفسه- ص65.

4- المصدر نفسه- ص 98.

5- المصدر نفسه- ص99.

في زيد إلّا الرفع"[1]

وكلّ هذا الذي ذكره يدخل في الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولأنّه يتجنّب ذكر كلمة (عمل) اضطر إلى كلّ هذه التفصيلات التي تخالف مبدأه في الإيجاز والاقتصار على ما هو ضروري.

ج- ما يختار فيه النصب:

قال ابن عقيل عن القسم الذي يختار فيه النصب: "وذلك إذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب كالأمر والنهي والدّعاء (...) وكذلك يختار النصب إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أنْ يليها الفعل كهمزة الاستفهام (...) وكذلك يختار النصب إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدّمَتْه جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم نحو: (قام زيدٌ وعمرًا أكرمْتُه)"[2]، أمّا ابن مضاء فعالج هذا القسم على النحو التالي: قال عن الفعل المشغول: "فإنْ كان أمرًا أو نهيًا فالاختيار فيه النصب ويجوز رفعه (...) وكذلك إنْ كان الأمر باللّام كقولك: (زيدًا لِيضربْه عمرٌو). وإنْ دخلت (أمَّا) قبل الاسم فكذلك، تقول: (أمّا زيدًا فأكْرِمْهُ وأمّا عمرًا فلا تهنه)، والدّعاء يجري مجرى الأمر (...) وأمّا إنْ كان الفعل مستفهَمًا عنه بالهمزة فالاختيار نصبه ويجوز رفعه."[3] هذا عند ما يكون الفعل غير خبر أمّا إذا كان خبرًا "فإن كان منفيًا بـ (ما) أو (لا) جاز في الاسم الرفع والنصب، والنصب أحسن."[4]

وما يلاحظ هنا أنّه لا يختلف عن النحاة إلّا في بعض الجزئيات ومنها أنه يتحاشى ذكر العامل، ومنها أنّه ذكر المنفي بـ (ما) و (لا) كحالة مستقلّة وابن عقيل أشار إليهما ضمن الأدوات التي يغلب وقوع الفعل بعدها.

د- ما يختار فيه الرفع:

قال ابن عقيل عن الاسم الذي يختار فيه الرفع: "وذلك كلّ اسم لم يوجد معه ما

1- المصدر السابق- ص100.

2- بن عقيل- شرح ابن عقيل- ج1- ص526.

3- ابن مضاء- الرد على النحاة- ص84، 86.

4- المصدر نفسه- ص93.

يوجب نصبه، ولا ما يوجب رفعه، ولا ما يرجّح نصبه ولا ما يُجَوِّزُ فيه الأمرين على السّواء، وذلك نحو: (زيدٌ ضربتُه) فيجوز رفع (زيد) ونصبه والمختار رفعه، لأنّ عدم الإضمار أرجَحُ من الإضمار."[1]

وقال ابن مضاء: "وإنْ كان الفعل خبرًا فإنّه يكون موجبًا ومنفيًا وشرطًا فإنْ كان موجبًا وكان الاسم مقدّما مبتدأ به جاز فيه الرفع والنصب، والرفع أحسن، تقول: (زيدٌ لقيتُه) و (زيدًا لقيته)"[2].

وكلامه هذا يكاد يتطابق مع كلام ابن عقيل إلّا أنّه لم يخرج الحالات التي قد تدخل فيما ذكره، فقد يكون الفعل موجبًا والاسم مقدّمًا ومع ذلك قد يترجّح نصبه إذا دخلت عليه همزة الاستفهام، كقولنا: (أزيدًا ضربته؟).

هـ- ما يستوي فيه الوجهان:

إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدّمته جملة صدرها اسم وعجزها فعل جاز الرفع والنصب على السواء، وذلك نحو: (زيد قام وعمرٌو أكرمْتُه) بالعطف على جملة المبتدأ والخبر، أو (زيدٌ قام وعمرًا أكرمته) بالعطف على جملة الخبر وحدها.[3]

وقال ابن مضاء: "وإن عطفتها [أي الجملة] على جملة من مبتدأ وخبر، والجملة من فعل وفاعل كقولك: (زيدٌ أكرمتُه وعبد اللهِ لقيتُه) فسيبويه يختار الرفع إنْ عطفتَ على جملة المبتدأ وخبره والنّصب إنْ عطفتَ على جملة الفعل، وخالفه غيره في ذلك."[4]

وأطال الكلام بذكر أقوال المخالفين لسيبويه والمنتصرين له ثمّ استدرك قائلًا: "وقد خرجتُ عمَّا أراه وأحُضُّ عليه من الإيجاز والاقتصار في هذه الصناعة على ما لابدّ منه، ويكفي في المسألة الأولى المختلف فيها أنْ يقال: إنّ الرفع والنّصب جائزان، والرفع الوجه،

1- ابن عقيل- شرح ابن عقيل- ج1- ص528.

2- ابن مضاء- الرد على النحاة- ص92.

3- ينظر ابن عقيل- شرح ابن عقيل- ج1- ص527.

4- ابن مضاء- الرد على النحاة- ص94.

لأنّهم اتفقوا عليه، والنصب جائز بإجماع منهم إلّا أنّه دون الرفع."[1]

والنتيجة التي توصل إليها هي جواز الرفع والنصب والرفع الوجه والنصب جائز إلّا أنه دون الرفع، ونتساءل: ما الذي جعل الرفع أقوى من النصب في هذه الحالة، لاشكَّ أنه المعنى فعطف الجملة الثانية على جملة المبتدأ والخبر يؤيده المعنى، وبالمقابل فإنّ الذي جعل النصب دون الرفع هو عطف الجملة الثانية على جملة الخبر وحدها فتصبح في حكمها وليس فيها ضمير ولهذا قالوا: "إن كان فيها ضمير جازت المسألة بلا خلاف، نحو: "زيدٌ ضربتُه، وهندًا أكرمتها في دارِهِ."[2]

ولكنّ السّؤال: لماذا في حالة النصب نعتبرها معطوفة على جملة الخبر وحدها؟ الجواب هو لأنّها في حالة النصب جملة فعلية. والذي جعلها في حالة النصب جملة فعلية هو تقدير الفعل الناصب.

وابن مضاء لا يعترف بهذا التقدير ومع ذلك يفضل الرفع على النصب لأنهم اتفقوا عليه، وما اتفقوا عليه إلّا لهذا السبب!

فهل من التّيسير أنْ نقول الرفع والنصب جائزان والرفع أفضل دون أي تفسير؟

إنّ المتعلّم يتقبّل المعلومة المبرّرة أكثر من غيرها ولو كانت أصعب في ظاهرها لأنّه يقتنع بها ولهذا ذمّت طرق التعليم الحديثة أسلوب التلقين، فلا يكفي أن تقول: (هكذا خلقت) كما قال الكسائي، وإنْ طار بعضهم بمقولته إعجابًا.

وما يمكن قوله بعد هذا العرض هو أنّ ابن مضاء لم يستطع الخروج عمّا قرّره النحاة في هذا الباب على الرّغم ممّا أورده من عبارات توحي في ظاهرها بالتّجديد كقوله: "ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصبٌ إنما يرفعه المتكلّمُ وينصبه اتباعًا لكلام العرب."[3]

ولكنه ينقض كلامه عندما مثّل بـ (زيدٌ قام) وهو يريد أن يقول: (زيدٌ) مرفوع لأن في

1- المصدر السابق- ص98.

2- أبو حيان- ارتشاف الضرب- ج4- ص2170.

3- ابن مضاء- الرد على النحاة- ص86.

(قام) ضمير رفع يعود عليه، فأين هذا الضمير؟ أليس مضمرًا؟ إنّ القول بالعامل ما هو إلّا تفسير لعمل المتكلم وفق كلام العرب.

ومما يوحي في ظاهره بالتجديد قوله عن القياس الذي أجروه على باب (ظن) في موضوع الاشتغال: "والإحاطة في هذه المسائل– وهي مظنونة غير مستعملة ولا محتاج إليها– لا تنبغي لمن رأى أنْ لا ينظر إلّا فيما تمسّ الحاجة إليه، وحذف هذه وأمثالها من صناعة النحو مقوٍّ لها ومُسهّلٌ، وعلى هذا، الخوض في أمثال هذه المسائل التي تفيد نطقًا أولى من الاشتغال بما لا يفيد نطقًا، كقولهم: بمَ نصب المفعول؟ بالفاعل؟ أم بالفعل؟ أم بهما؟"[1]

وفي قوله هذا مسألتان: الأولى هي مسألة قياس بعض الأبواب على ما ورد في باب الاشتغال وإدخالها فيه كباب (ظن، والمصدر، والمفعول معه) وهذا أمرٌ اختياري لمن أراد التوسّع، وهو غير ملزم بدليل أنّ ابن عقيل لم يذكر شيئًا منه، وقد قال ناظر الجيش عن مثل ذلك: "والذي يظهر لي أنّ هذا الذي ذكره صاحب البسيط غير محتاج إليه."[2]

وهو أمرٌ يوافقه عليه الكثيرون، وإنْ كانوا لا يقولون بحذفه من النّحو، وإنّما حذفه من الكتب التّعليمية وقد فعلوا، فكلّ الكتب التّعليمية لا تذكر شيئًا من ذلك، والمسألة الثانية الّتي ذكرها هي مسألة التعليل وهذه تأتي في بابها– إن شاء الله تعالى–.

أمّا ما رآه شوقي ضيف من أنّ ابن مضاء قد وضع "قاعدة بسيطة تفسّر صيغ الاشتغال كلّها ومتى تنصب ومتى ترفع وهي: أنّ الاسم المتقدّم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوب نُصِبَ، لأنه في مكان نصب، وإلّا رُفع لأنه في مكان رفع، وبذلك حلّ باب الاشتغال وأراحنا مِن تعسّف النّحاة".[3]

والحقيقة خلاف ذلك فابن مضاء لم يعالج الموضوع بالبساطة التي تصوّرُها القاعدةُ المذكورة فهي تنصّ على أنّ الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو متصل بمنصوب

1- المصدر السابق - ص91.

2- ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج4- ص1718.

3- ابن مضاء- الرد على النحاة (ضيف)- ص30.

نُصِبَ، ولم يذكر ابن مضاء هذا إلا في سياق الحديث عمّا يجوز فيه الرفع والنصب،[1] ومثّل له بقوله: (أعبدُ الله ضرب أخوه غلامه) فـ (عبد الله) إذا فسّر بالمرفوع رفع وإذا فسّر بالمنصوب نصب، وهذا لا يفسّر كلّ حالات النّصب، فكم من موضع قال فيه ابن مضاء: "فالاختيار النّصب ويجوز الرفع" وكم مِن موضع قال فيه: (ولا يجوزُ إلّا النّصب) ويفسِّرُ ذلك بغير الضمير.

ثمّ إنّ سيبويه عَرَض هذه المسألة بشكل أدقّ وأوضح فلماذا لا ينسب إليه هذا التيسير المزعوم، قال سيبويه: "وتقول: (أَعَبْدُ اللهِ ضَرَبَ أَخُوهُ زَيْدًا) لا يكون إلّا الرفع لأنّ الذي من سببه عبد الله (مرفوع) فاعل، والذي ليس مِن سببه مفعول، فيرتفع إذا ارتفع الذي من سببه، كما ينتصب إذا انتصب(...)فإن جعلت زيدا الفاعل قلت: (أَعَبْدَ اللهِ ضَرَبَ أَخَاهُ زَيْدٌ) ."[2]

وتنص القاعدة كذلك على أنّه: (إذا كان الضمير في موضع رفع، رفع الاسم المقدّم) ويدخل هذا في القسم الواجب الرفع عندما قال "فإن كان العائد على الاسم المقدّم قبل الفعل ضمير رفع فإنّ الاسم يرتفع كما أنّ ضميره في موضع رفع."[3]

وهذه القاعدة لا يصحّ تعميمها لأنّها منقوضة بمثل قول الشاعر[4]:

فإنْ أنتَ لم ينفعْكَ عِلْمُكَ فانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ القرونُ الأوائِلُ.

فالضمير (أنتَ) في موضع رفع مع أن الضمير العائد عليه ليس مرفوعًا.

وكذلك قول الآخر[5]:

أتجْزَعُ إنْ نَفْسٌ أتاهَا حِمَامُها فَهَلَّا التي بين جنبيك تَدْفَعُ.

و (نفسٌ) اسم مرفوع والضمير العائد عليه ليس ضمير رفع.

1- ينظر المصدر السابق (البنا)- ص87.

2- سيبويه- الكتاب- ج1- ص102.

3- ابن مضاء- الرد على النحاة - ص86.

4- ينظرناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج4- ص1662.

5- ينظر المصدر نفسه- ج4- ص1663.

وكذلك في هذه الأمثلة المصنوعة:

– خرجتُ فإذا السيارةُ يقودُها أخوك.

– جئت والقمرُ تحجبهُ الغيومُ.

– زيدٌ هل أكرمتُه.

فالضمائر في هذه الأمثلة ضمائر نصب ومع ذلك جاء الاسم السابق مرفوعًا، وهذا يبيّن أنّ القاعدة المذكورة لا تفسّر كلّ حالات الاشتغال.

وهذه الملاحظة لا تتوجّه إلى ابن مضاء لأنّه لم يعمّم هذا الحكم بقدر ما تتوجّه إلى شوقي ضيف الذي جعل من هذه الأحكام قاعدة عامة زعم أنّها تفسّر صيغ الاشتغال كلّها وأوهم أنّها تخلّصنا مِن تعسّف النّحاة.

2– إلغاء العلل الثواني والثوالث:

استمرارًا لما حدَّدَه في مطلع كتابه من أنّه يسعى إلى إسقاط ما يستغنى عنه من النحو، قرّر إلغاء العلل الثواني والثوالث من أبواب النحو وهي ما يعرف بالعلل القياسية والجدلية وفق قول الزجاجي:"وَعِلَلُ النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية".[1]

فالعلل التعليمية هي التي يتوصل بها إلى تعلّم كلام العرب[2]، وهي التي سمَّى بها ابن السرّاج كتابه (أصول النحو) قال: "وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلّة التي إذا طردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكرُ الأصول والشائع لأنه كتاب إيجاز."[3]

وهذا المدلول للعلة يفهم منه "مجموعة الشروط والصفات التي يتحقق الحكم يتوافرها حيث لاحظ النحاة اقتران ظاهرتين لغويتين وجودًا وعدمًا فجعلوا إحداهما علّة للأخرى، فالرفع

1- الزجاجي أبو القاسم- الإيضاح في علل النحو- تح: مازن المبارك- دار النفائس- ط1- 1974. ص64.

2- ينظر المصدر نفسه- ص64.

3- ابن السرّاج- الأصول في النحو- ج1- ص36.

يقترن بالفاعلية والنصب بالمفعولية والجرّ بالإضافة أو سبق بعض الحروف، ومن ثمّ جعلوا الفاعلية علّة للرفع والمفعولية علّة للنصب والإضافة علّة للجرّ "[1]

وقد استعملت العلة بهذا المعنى أي القاعدة أو القانون ابتداء من ابن السرّاج أو قبله بقليل.[2]

وتسمية هذا النوع من المفاهيم بالعلّة فيه نوع من التجوز، وهو نوع مقبول عند جل الباحثين، وقد أقرّ به ابن مضاء كذلك، قال: "وذلك مثل سؤالك السائل عن (زيد) في قولنا: (قام زيدٌ) بمَ رفع فيقال: لأنّه فاعل، وكلّ فاعل مرفوع."[3]

ولكنّه رفض العلل الثواني والثوالث وجعلها ممّا يجب أنْ يسقط من النحو، لأنّه إذا قال السائلُ: لِمَ رُفِعَ الفاعل؟ فالصّواب أنْ يُقال له: كذا نطقت العرب ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام، ولو أجبنا السائل عن سؤاله بأنْ نقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلَمْ يقنعه وقال: فَلِمَ لَمْ تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول به؟ وتتسلسل العلل فلا يزيدنا ذلك علمًا بأنَّ الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله.[4]

إلاّ أنّه استدرك فقبل قسمًا منها، قال: "وهذه العلل الثواني على ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسمٌ مقطوع بفساده."[5]

ومثّل للمقطوع به بعلّة التقاء الساكنين فقال: "فمثال المقطوع به، قول القائل كلّ ساكنين التقيا في وصل، وليس أحدهما حرف لين، فإنّ أحدهما يحرّك، وسواء كانا من كلمتين، أو كلمة واحدة، مثل قولنا: (أَكْرِمِ الْقومَ) (.....) فيقال لِمَ حُرِّكَتْ الميم من (أَكْرِمْ) وهو أمر؟ فيقال له: لأنه لقي ساكنًا آخر، وهو لام التعريف، وكل ساكنين التقيا بهذه الحال فإن أحدهما يحرّك فإن قيل: ولِمَ لمْ يتركا ساكنين؟

1- حسام أحمد قاسم- الأسس المنهجية للنحو العربي – دار الآفاق العربية – القاهرة – ط1 ،2007 - ص44.

2- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح- منطق العرب في علوم اللسان- ص332.

3- ابن مضاء- الرد على النحاة - ص109.

4- ينظر المصدر نفسه ص109.

5- المصدر نفسه- ص 109.

فالجواب لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق، فهذه قاطعة وهي ثانية."[1]

ومعروف أنّ "عدم التقاء الساكنين من القواعد الصوتية الأساسية في العربية، حيث لا يلتقي في درج الكلام ساكنان، وتستخدم هذه العلّة لتفسير اختلاف نطق الكلمة داخل التركيب عن نطقها في حالة الوقف، ومن ثمّة فهي من العلل الأول التي تفسر كيفية النطق في العربية."[2]

غير أنّ ابن مضاء اعتبر الجواب الثاني هو الذي من العلل الثواني فقولنا: حُرِّكت لالتقاء الساكنين هذه أولى، وقولنا لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن فهذه ثانية.

وهذا النوع الذي قبل به ابن مضاء هو في الحقيقة تفسير للعلّة الأولى لأنّه يمكن أنْ يجاب بالثاني مباشرة فيقال لمن سأل عن علّة التحريك: لأنّه لا يمكن النطق بالساكنين، وبمثل هذا ردّ ابن جني كلام ابن السرّاج في القول بعلّة العلّة فقال:؛ "وهذا موضع ينبغي أنْ تعلم منه أنّ هذا الذي سمّاه علّة العلّة إنّما هو تجوّز في اللفظ، فأمّا في الحقيقة فإنّه شرح وتفسير وتتميم لعلّةٍ، ألا ترى أنّه إذا قيل له: فلِمَ ارتفع الفاعل؟ قال: لإسناد الفعل إليه، ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد مِن قولنا (قام زيد) إنّما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنيًا عن قوله: إنّما ارتفع بفعله، حتى تسأله فيما بعد عن العلّة التي ارتفع لها الفاعل، وهذا هو الذي أراد المجيب بقوله: ارتفع بفعله أي بإسناد الفعل إليه."[3]

وأشار ابن مضاء إلى نوع آخر من العلل المقبولة ولكنّ الاستغناء عنها ممكن وذلك كتعليل قلب الواو ياء في مثل: (ميزان) و (ميعاد) والأصل: مِوْزان، ومِوْعاد.

فالعلة الأولى في هذا: كلّ واو سكنت وانكسر ما قبلها فإنّها تبدل منها ياء.

والعلة الثانية هي قولنا: لأنّ ذلك أخفُّ على اللّسان، جوابًا لمن سأل عن سبب حدوثُ هذا القلب.[4]

1- المصدر السابق- ص110.

2- حسام أحمد قاسم- الأسس المنهجية للنحو العربي - ص383.

3- ابن جني- الخصائص- ج1- ص158.

4- ينظر ابن مضاء- الرد على النحاة - ص111.

ونوع آخر اعتبره غير بيّن ولا حاجة إليه فقال: "ومثال غير البيّن منها قولهم: إنّ الفعل الذي في أوّله إحدى الزوائد الأربع: إنّه أعرب لشبهه بالاسم، ويكفي في ذلك أنْ يقال: كلّ فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع ولم يتصل به ضمير جماعة النساء، ولا النون الخفيفة، ولا الشديدة، فإنّه معرب."[1]

ونوع آخر رفضه رفضًا قاطعًا واعتبره بيّن الفساد، وضرب له مثلًا بما ذهب إليه المبرد من أنّ علّة بناء الفعل الماضي على السكون إذا اتصلت به نون الإناث هي تفادي أن يجتمع أربعة متحركات، وعلّة فتح نون الإناث هي لأنّ ما قبلها ساكن، فجعل سكون لام الفعل من أجل حركة النون، وجعل حركة النون من أجل سكون لام الفعل.[2]

وقد أشار ابن جني إلى هذه المسألة في حديثه عن الدور في الاعتلال وختم بقوله: "ولكن ما أجازه أبو العباس وذهب إليه في باب ضربن وضربتُ من تسكين اللّام لحركة الضمير، وتحريك الضمير لسكون اللام شنيع الظاهر."[3]

وما يمكن قوله بعد هذا العرض أنّ ابن مضاء محقٌّ في بعض ما ذهب إليه فما اصطلح عليه بالعلّة التعليمية يتفق الجميع على ضرورته، لكن رفضه للعلل القياسية أو ما أسماه بالعلل الثواني أمرٌ لا يُجارى فيه، فهذه العلل لها قيمتها العلمية في تفسير ما خرج عن بابه وفي ردّ الفروع إلى الأصول، وفي هذا يقول بن لعلام مخلوف: "إنّ التعليل يحقّق شيئًا من الاقتصاد لأنّه يسمح بتقليل الأصول ما أمكن وردّ الفروع والعوارض إليها بضروب من التقدير والتعليل تسمح ببيان العلاقة بين القواعد الأصول والقواعد الفروع وكيفية خروج هذه من تلك، كما أنّ التعليل يكشف عن كيفية حصول عمل الملكة عند المتكلم."[4]

وأرَى أنّ العلل الجدلية ينبغي أن لا تُقْحَمَ في النحو التعليمي لكن ينبغي أنْ لا تُمحى مِن الفكر النحوي عند المتخصّصين على ما فيها من عيوب.

1- المصدر السابق- ص111.

2- ينظر المصدر نفسه- ص114، والمبرد- المقتضب- ج1- ص298.

3- ابن جني- الخصائص- ج1- ص165.

4- بن لعلام مخلوف- مبادئ في أصول النحو - ص206.

3- إسقاط التمارين:

وممّا ينبغي أنْ يسقط من النّحو في نظر ابن مضاء تلك التمارين غير العملية التي شاعت في وقت من أوقات مسيرة النحو، قال: "وممّا ينبغي أنْ يسقط من النحو: (ابْنِ مِنْ كذا مثال كذا) كقولهم: (ابْنِ مِنْ البيع مثال فُعْل)"[1]

وبعد أن عرض بعض الأمثلة ختم بقوله: "هذا في مسألة واحدة فكيف إذا أُكْثِرَ مِن هذا الفن، وطال فيه النزاع، وامتدّت إليه أطناب القول، مع قلّة جداه وعدم الافتقار إليه، والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه؟!"[2].

والسؤال المطروح هو هل هذه التمارين من النّحو فنطالب بإسقاطها؟ لا أعتقد ذلك، فالتمارين التطبيقية موجودة في تعليم جلّ العلوم، وهدفها الترسيخ والتدريب وهي ليست من صلب المادة العلمية، وقد ضرب ابن جني أمثلة بمسائل في الفرائض ليست صحيحة فقال: " كذلك لو قال: امرأة ماتت وخلّفت زوجًا وأختين لأب وأم فأصاب كلّ واحدة منهما أربعة أتساع ما خلّفته المتوفاة، كم ينبغي أنْ يصيب جميع الورثة؟ والجواب أنّه يصيبهم ما خلّفته المرأة وخمسة أتساعه.

فهذه كلّها ونحوه من غير ما ذكرنا، أجوبة صحيحة على أصول فاسدة، ولو شئت أنْ تزيد وتُغمِض في السؤال لكان ذلك لك، وإنّما الغرض في هذا ونحوه التدريب به، والارتياض بالصنعة فيه."[3]

وقال محقق (تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب): "نحن أمام نصوص تطبيقية واسعة تدرّبُ الطالب، وتقوده إلى ربط النّظر بالتطبيق، فلا يبقى ذهنه محصورًا في تعريفات مجرّدة تسند بشواهد صحيحة اللغة، بل يتدرّب على استخدام القاعدة لمعرفة مكان

1- ابن مضاء- الرد على النحاة- ص117.

2- المصدر نفسه- ص119.

3- ابن جني- الخصائص- ج3- ص855.

المفردة وعلاقاتها مع مفردات التركيب الأخرى."[1]

وعلى الرغم من هذا أقول: إن التطبيق في أي علم من العلوم لا يمكن أنْ يبقى جامدًا على مرّ الزمن بل هو يساير التغيرات التي تطرأ على طرق التعليم ويواكب العصر في تطور البيداغوجيا أكثر مما يحدث للدرس نفسه، فإذا كنّا لا نستطيع أن نغيّر من الحقائق العلمية، فإنّنا في تعليمنا لها نغيّر من طرق العرض والاختيار ومن الأمثلة والوسائل المستعلمة في الدرس، لكن الجانب الأكثر تغيّرًا هو التمارين التطبيقية وطرق تثبيت المفاهيم وتوظيفها. ولهذا أعتقد أنّ فكرة التمارين غير العملية لم تبق عائقًا أمام المتعلمين في وقتنا وحتى قبله بزمن.وإذا كان من حق ابن مضاء أن ينادي بإسقاط هذه التمارين لأنّه ربّما عايشها وشهد ما يعانيه المتعلمون في وقته من جرّائها فإنّنا نستغرب قول شوقي ضيف: "وهكذا يريد ابن مضاء أنْ يريحنا من كلّ ما يعدل بنا عن صيغ اللغة إلى ظنون النحاة في عبارات لا نسْتَخْدِمها وألفاظ يمتحن بها بعضهم بعضًا وهي لا تجري في كلام العرب."[2]

كيف أراحنا ابن مضاء من هذه التمارين وهي لم تعد مطروحة منذ زمن بعيد.

أعتقد أنّ أفضل ما قيل في هذه المسألة هو ما صدح به عبد القاهر الجرجاني عندما قال: "خبّرُونا عمّا زعمتم أنه فضول قول وعويص لا يعودُ بطائلٍ ما هو؟ فإن بدأوا فذكروا مسائل التصريف التي يضعها النحويون للرياضة، ولضرب من تمكين المقاييس في النفوس، كقولهم: كيف تبني من كذا كذا؟ وكقولهم: ما وزن كذا؟ (...) قلنا لهم: أمّا هذا الجنس فلسنا نعيبكم إنْ لم تنظروا فيه، ولم تُعنَوا به، وليس يهمُّنا أمرُه فقولوا فيه ما شئتم وضعوه حيث أردتم."[3]

وفي الأخير أعتقد أنّ ابن مضاء لم يحقق ما وعد به في هذا الكتاب: وهو أن يحذف من النحو ما يستغني النحويّ عنه ، والتنبيه على ما أجمعوا على الخطأ فيه[4]. لأن دراسته لم

1- الفارقي أبو القاسم- تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب- تح سمير أحمد معلوف- معهد المخطوطات العربية- القاهرة- ط 3 -1999- مقدمة التحقيق- ص26.

2- ابن مضاء- الرد على النحاة (ضيف)- ص44.

3- عبد القاهر الجرجاني- دلائل الإعجاز- ص30.

4- ينظر ابن مضاء- الرد على النحاة (البنا)- ص61.

تكن شاملة لأبواب النحو، كما أنه قد فشل في تطبيق ما دعا إليه نظريًا فلم يستطع التخلّص من نظرية العامل ووقَع في كثير من التناقض.

وأعتقد أنّ القدماء كانوا على حق عندما تجاهلوا دعوته، أمّا بعض المحدثين فقد صادف انتقاده للنحاة هوى في نفوسهم فأذاعوا مذهبه وبالغوا في مدحه ليكون لهم حجّة في دعواهم إلى إعادة النظر في الأسس والمفاهيم التي أُقيم عليها النحو العربي."ولعلّهم وجدوا فيه ما وجدنا، وأدركوا أنّ ابن مضاء قد أثار الضمأ فيهم دون أنْ يُروِّيهم، ولكن ينبغي ألّا نغفل (...) أنّه أسهم إلى حدٍّ كبير في إثراء الدراسات اللغوية في عصرنا."[1]

1- ينظر المصدر السابق - مقدمة التحقيق- ص46.

الفصل الثاني

محاولات التيسير عند المحدثين

المبحث الأول: محاولات التيسير المحافظة

المبحث الثاني: محاولات التيسير المجددة

تمهيد:

وفي العصر الحديث ظلّت فكرة تيسير النحو طموحًا يشغل بال المهتمين بهذا العلم وقضاياه بل زادت حدّة الإلحاح على ضرورة التيسير، واختلفت دواعي تحقيق هذا المشروع المنشود، وتعدّدت المحاولات.

ففئة تحاول تيسير النحو بسبب ما رأوه من معاناة النائشة في تعلّم قواعد اللغة العربية وما يلقونه من صعوبات، فسعت إلى عملها دون المساس بمنهج النحو الذي بناه الأولون.

وفئة اتجهت بمحاولاتها نحو تغيير منهج البحث النحوي وإعادة النظر في الأسس والمفاهيم التي أُقيمَ عليها النحو العربي.

وقد سميت الأولى محاولات التيسير المحافظة ، وأقصد بذلك المحافظة على المنهج الذي أقامه النحاة، أمّا من حيث التأليف وأسلوب العرض والتطبيق فهي كذلك محاولات للتجديد.

وسميت الأخرى محاولات التيسير المجدّدة ، وأقصد أنها قامت بالتجديد في منهج الدراسة وأصولها، وسأعرض في هذا الفصل نماذج من المحاولتين.

المبحث الأول: محاولات التيسير المحافظة:

سعت هذه المحاولات التيسيرية إلى تبسيط المادة النحوية بتبسيط طريقة العرض وذلك بتحسين التبويب ووضوح اللغة واستعمال الجداول والمخطّطات،والإكثار من الأمثلة والتطبيقات، وقد تفاوتت في الأخذ بهذه المبادئ بحسب ما يراه أصحابها.

ويذكر دارسُوا محاولات التيسير أنّ محاولة رفاعة الطهطاوي المتمثلة في كتابه (التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية) سنة 1868م قد وصفت بأنّها من أوائل الكتب في التأليف النحوي الحديث، كما أنّ الكتاب يمثّل في مجال تبسيط كتب النحو قفزة واسعة إلى الأمام إذا قيس بما كان متداولًا في ذلك الوقت من كتب النحو.[1]

1- ينظر عبد الوارث مبروك- في إصلاح النحو العربي- دار القلم- الكويت- ط1- 1985- ص61.

وتتالت المحاولات ففي العام نفسه ألّف الشيخ أحمد بن محمد المرصفي كتاب: (تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية) وهو موجّه لصغار الطلبة كما يظهر من عنوانه، وقد تأثر بالمحاولة السابقة.

ثمّ وضع الشيخ حسين المرصفي مؤلفه المعروف: (الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية)

ثمّ ألف حنفي ناصف وزملاؤه كتاب: (الدّروس النحوية)ثلاثة أجزاء للمدارس الابتدائية أتبعوها برابع لطلبة التعليم الثانوي.[1]

وممّا جاء في مقدّمة الجزء الأول: "ولذلك لم نضمنه إلّا مبادئ النحو الضرورية مُؤْثرين في بيان ذلك الأمثلة والضوابط السهلة (...) وقد توخينا بقدر الإمكان في إيراد الأمثلة والتمرينات تراكيب تدخل في الاستعمال، ويُنتَفَع بها في أكثر الأحوال، لتتطبع في ذهن التلميذ من عهد الصغر، وترتسم في صفحات قلبه فيسترشد بها في أقواله وأفعاله ليصل إلى غاية كماله."[2]

وإضافة إلى هذه المحاولات تأتي قرارات المجامع اللغوية خاصة ما أصدره مجمع القاهرة من قرارات بقصد التيسير والتبسيط.[3]

وفيما يلي نماذج من محاولات التيسير المحافظة:

1- جامع الدروس العربية:

أ- بين يدي الكتاب:

اشتغل الشيخ مصطفى الغلاييني بالتدريس[4] واطّلع على حاجة المتعلمين لكتب تكون

1- ينظر المرجع السابق- ص61، 63، 69.

2- حنفي ناصف وزملاؤه- الدروس النحوية- علق عليه جمال إبراهيم قاسم- دار ابن الجوزي- القاهرة- ط1- 2013- ج1- ص8-9.

3- ينظر ياسين أبو الهيجاء- مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة- عالم الكتب الحديث- الأردن- ط1- 2008-

4- ولد الشيخ مصطفى الغلاييني سنة 1886م في بيروت، اشتغل بالتدريس ثمّ بالقضاء الشرعي، له: "جامع الدروس العربية" في النحو و"رجال المعلقات العشر" في تاريخ الأدب، إضافة إلى مجموعة مقالات في الاجتماع والتربية وله ديوان شعر- توفى رحمه الله تعالى سنة 1944م. ينظر عمر فروخ- المنهاج في الأدب العربي وتاريخه- المكتبة العصرية- بيروت- ط1960- ج1- ص150.

في متناولهم وتساعد المعلمين على أداء مهامهم، فعمد إلى تأليف (الدروس العربية) وهي سلسلة أصدر منها أربعة أجزاء للمدارس الابتدائية وثلاثة أجزاء للمدارس الثانوية، فاشتهرت وذاع صيتها وتقبّلها الأساتذة بقبول حسن، ففكر في وضع كتاب جامع يلبّي حاجة الأدباء ودور المعلّمين وطلاب الصفوف العالية فألّف موسوعة من ثلاثة أجزاء سمّاها: (جامع الدروس العربية) فنال الكتاب شهرة لا تحتاج إلى بيان وصار مرجعًا يشار إليه بالبنان[1]، والكتاب يتضمّن جميع أبواب النحو والصرف وبعض دروس الإملاء، وهو يشمل بأجزائه الثلاثة مقدّمة واثني عشر بابًا وخاتمة.

ب- منهجه في الترتيب والعرض:

افتتح المؤلف كتابه بمقدمة مفيدة تعطي تصورًا شاملًا لعلم النحو ضمّنها خمسة مباحث تناول فيها اللغة العربية وعلومها والصرف والإعراب والكلمة وأقسامها والمركّبات وأنواعها، والإعراب والبناء وختمها بخلاصة إعرابية ثمّ شرع في تفصيل الأبواب، ولاشك في وجاهة ترتيب الكتاب وحسن تسلسله عمومًا إلّا أنّ هذا لا يمنع من تسجيل بعض الملاحظات البسيطة:

أعتقد أنّه لو قدّم الحديث عن العامل والمعمول من الخاتمة إلى ما قبل الباب السادس أي قبل عرض المباحث الإعرابية لكان أحسن، وكذلك لو قدّم المشتقات العاملة من موضعها في الخاتمة إلى ما قبل ذكر المرفوعات لكان أنسب وذلك حتى يستند إلى هذه القضايا في الشرح، فمثلًا: عندما ذكر أنّ من شروط الابتداء بالنكرة "أنْ تكون عاملة نحو (إعطاءٌ قرشًا في سبيل العلم ينهض بالأمّة)"[2] نفهم معنى (عاملة) من خلال كلامه عن (العامل والمعمول) ونفهم مدلول شرحه بأن (إعطاء) عَمِلَ النّصبَ في (قرشًا) من خلال كلامه عن عمل المصدر، وكذلك يكون مفهومًا لدينا معنى قوله: "عامل المفعول المطلق"[3]، ومعنى

1- مصطفى الغلاييني- جامع الدروس العربية - مقدمة المؤلف- ص05.

2- المرجع نفسه- ج2- ص255.

3- المرجع نفسه- ج3- ص36.

قوله: "العامل في الظرف"[1] وكذلك معنى (حذف عامل الحال).[2]

أمّا عن طريقة العرض فالمؤلف يفتتح الموضوع بتعريف موجز وقد يشرح التعريف ثمّ يعقبه بعناوين فرعية يشرح من خلالها جزئيات الموضع مع تقديم بعض الملاحظات فبعد أن خرج من أبواب التصريف صار يسير وفق نظام شبه ثابت إذ يبدأ بتعريف الموضع ثمّ يقدّم أحكامه ثمّ أقسامه، ويستكمل بعض الجزئيات تحت عناوين مناسبة ويُقدّم إضافات قَيِّمَة تحت عنوان (فوائد).

ففي باب الفاعل مثلًا: عرّف الفاعل بقوله: "هو المسند إليه بعد فعل تام معلوم أو شبهه، نحو: (فاز المجتهدُ) و(السابق فرسه فائز)." [3] ثم شرع يشرح التعريف وبعد الفراغ من الشرح قدّم أحكام الفاعل مع الشرح وهي: وجوب رفعه ووجوب تأخّره على المسند، وعدم الاستغناء عنه، وقد يُحذف فعله، وعدم المطابقة بينه وبين فعله في التثنية والجمع، ورتبته بالنسبة للمفعول، ثمّ ذكر حالات تذكير الفعل مع الفاعل وختم بذكر فائدتين.

وبهذه الكيفية قدّم جلّ مباحث الكتاب مع تغيير طفيف إذا دعت الحاجة، واستغل الهامش لشرح بعض العبارات الصعبة أو إعراب بعض الكلمات أو ذكر بعض الخلافات أو شرح بعض الشواهد، وتحديد مواطن الاستشهاد.

ج- مظاهر التيسير في الكتاب:

كتاب (جامع الدروس العربية) من المؤلّفات التي قدّمت النّحو في ثوب بسيط يقع في متناول الدارسين ومرجعُ ذلك في نظري يعود إلى حسن التبويب والتنسيق إضافة إلى لغة الباحث فهي لغة واضحة وبسيطة مع أنّها لغة رفيعة، إضافة إلى قدرة المؤلف على الشرح والتفسير مع الانتباه إلى كلّ ما من شأنه أنْ يؤدّي إلى الغموض والإلباس، فيسارع إلى التنبيه عليه وتوضيحه. وقد استعان المؤلف في شرحه بالأمثلة البسيطة المصنوعة مع اختيار العبارة التربوية المناسبة كالاجتهاد والعلم والوفاء وحبّ الوطن والكرم والشجاعة.

1- المرجع السابق- ج3- ص52.

2- المرجع نفسه- ج3- ص97.

3- ينظر المرجع نفسه- ج2- ص233.

ووظف أكثر من سبعمئة آية من القرآن الكريم وعددًا معتبرًا من الأحاديث النبوية الشريفة، إضافة إلى أكثر من أربعمئة شاهد شعري.

والمؤلف يشير إلى الخلاف النحوي بعبارة موجزة ولا يتوقف عنده فباستثناء مسألة تقديم الفاعل عن فعله التي فصّل فيها القول[1] كان في أغلب المسائل يمرّ خفيفًا كقوله في الحديث عن رتبة الفاعل مع المفعول به ووجوب تأخير المحصور فيه الفعل: "وقد أجاز بعض النحاة تقديم أحدهما وتأخير الآخر أيًّا كان المحصور فيه الفعل ،إذا كان الحصر بـ إلّا تمسّكًا بما ورد من ذلك."[2]

ومن مظاهر التيسير في الكتاب ما رآه في نحو: أكرمكما، أكرمكم، أكرمكن، وفي نحو: أكرمهما، أكرمهم،أكرمهن، فمنهم من جعل الضمير هو الكاف وحدها أوالهاء وحدها وما بعدهما حروف دالّة على التثنية والجمع، ومنهم من يجعل الضمير وما يلحقه من العلامات كلمة واحدة بإعراب واحد، فرأى أنّ القول الثاني أقرب والقول الأول أحق[3].

ومن التيسير لديه أنّه عندما ذهب إلى القول ببناء اسم الإشارة الخاص بالمثنى لم يرفض القول بإعرابها إعراب المثنى فقال: "وهما في حالة الرفع مبنيان على الألف وفي حالتي النصب والجر مبنيان على الياء وليسَا معربين بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا كالمثنى، لأنَّ أسماء الإشارة مبنية لا معربة فمن العُلماء مَن يعربها إعراب المثنى فلم يخطئ محجّة الصواب."[4]

ومن مظاهر التيسير في العرض أنّه لخّص حالات إعراب الوصف المكتفي بمرفوعه فأحسن التلخيص مع الوضوح التام قال: "واعلم أنّ الصفة التي يبتدأ بها فتكتفي بمرفوعها عن الخبر، إنّما هي الصفة التي تخالف ما بعدها تثنية أو جمعًا كما مرّ، فإنْ طابقته في تثنيته أو جمعه، كانت خبرًا مقدّمًا، وكان ما بعدها مبتدأ مؤخرًا، نحو: ما مسافران أخواي،

1- ينظر المرجع السابق- ج2- ص235.

2- المرجع نفسه- ج3- ص11.

3- ينظر المرجع نفسه- ج1- ص117.

4- المرجع نفسه - ج1- ص129.

فهل مسافرون إخوتك؟ أمّا إنْ طابقته في إفراده، نحو: هل مسافرٌ أخوك، جاز جعل الوصف مبتدأ فيكون ما بعده مرفوعًا به وقد أغنى عن الخبر، وجاز جعله خبرًا مقدّمًا وما بعده مبتدأً مؤخرًا."[1]

وكذلك ما نجده في حديثه عن التابع لاسم (لا) النافية للجنس حيث لخّص القول وعلّل موقف النحاة بأوجز عبارة مع البيان التام، فقال: "واعلم أنّ النحاة اعتبروا أنّ (لا) النافية للجنس واسمها في محلّ رفع بالابتداء، فأجازوا رفع التابع لاسمها نحو: (لا رجلَ في الدّار وامرأةٌ) و(لا رجلَ سفيهٌ عندنا)، فالمعطوف والنعت رفعا على أنهما تابعان لمحلّ (لا) واسمها، لأنّ محلّهما الرفع بالابتداء، وقد اضطرهم إلى هذا التكلّف أنّه سُمِع من العرب رفع التابع بعد اسمها فتأولوا رفعه على ما ذكرنا."[2]

وفي قضية النّصب على المعية والعطف، والتي شغلت صفحات من كتب النحو كان للمؤلف فيها القول الفصل مع الإيجاز والبيان، قال: "والنّفس تواقة إلى إيجاب النصب على المعية فيما لم يقصد به إلى التشريك في الحكم، وإلى إيجاب العطف فيما يقصد به إلى التشريك فيه مراعاة لجانب المعنى الذي يريده المتكلم، ونرى أنّ إجازتهم العطف في الصورة الأولى[3] والنصب على المعيّة في الصورة الثانية [4] (على ضعف فيهما) إنّما هي من حيث الصناعة اللفظية، بمعنى أنّه لا يمنع من ذلك مانع من حيث القواعد النحوية، وأنتَ خبير بما في ذلك من التهويش على السامع والتلبيس عليه، فاحفظ هذا التحقيق واعمل به."[5]

وكذلك عندما ما نتأمل الطريقة التي عرض بها باب الاشتغال[6]، ندرك قدرة المؤلف على التيسير والتبسيط دون المساس بالأصول المقرّرة.

1- المرجع السابق- ج2- ص271.

2- المرجع نفسه- ج2- ص335.

3- يقصد نحو "جئتُ وسعيدًا".

4- يقصد نحو "سافرت أنا وخليلٌ".

5- المرجع نفسه - ج3- ص77.

6- ينظر المرجع نفسه- ج3- ص20.

وحسب المؤلف من التيسير مع الدقة أنّه ضمّن كتابه تلك المقدمة الرائعة والخلاصة الإعرابية التي اختتمها بها، فهي تمثل وصفًا شاملًا لهيكل النحو مع تحليل دقيق للعلاقات النحوية وعلى الرغم من هذا وعلى الرغم مما ناله كتاب (جامع الدروس العربية) من قبول في الأوساط العلمية وما ساعد به في تعليم النحو وتيسيره كما يؤكده الواقع اللغوي المعيش إلّا أنّ صاحبه لم يدّع لنفسه أنّه فتح عهدًا جديدًا في فهم العربية وتعليمها، وتلك شيمة العظماء.

2- النحو الواضح:

أ- بين يدي الكتاب:

ألّف علي الجارم ومصطفى أمين كتاب (النحو الواضح) وهو كما يظهر من اسمه كتاب يشرح قواعد اللغة العربية في يسر وسهولة ويقدّم النحو للناشئة بطريقة تعليمية عصرية، بعيدًا عن كلّ تعقيد.

وقد أوضح المؤلفان دوافع تأليف الكتاب وهي[1]:

- التطورات التي برزت للوجود والتمدن الذي دفع الناس كافة إلى السير في طريق التجديد.

- النتائج التي يتجشمها المبتدئون في تعلّم قواعد اللغة العربية.

- ثقة المؤلفين بأنّ ما اكتسباه من خبرة تربوية كفيل بأن يمكنهم من النجاح في هذه المهمّة النبيلة، كما أخبرا بذلك: "ولقد بلونا التعليم طويلًا، وأحطنا بالتلاميذ خُبرًا، ودرسنا عقولهم وميولهم وغرائزهم،و قرأنا حاجة في نفوسهم صعب نيلها، وعزّ قضاؤها، ورأيناهم يسيرون في شوك وقتاد، ويجاهدون في غير جهاد، فتلجلج في صدورنا أنْ نضع لهؤلاء التلاميذ كتابًا في القواعد يجري معهم على قدر خطاهم، ويكشف لهم من مسائل العلم ما يلائمُ عقولهم، ويأخذ بأيديهم في طريق ممهدة هونًا إلى الغاية."[2]

- إيمان المؤلفين بأن الصعوبة لا تكمن في العربية ونحوها وإنّما في طرق تعليمها فكانت

1- ينظر علي الجارم ومصطفى أمين- النحو الواضح في قواعد اللغة العربية- خانة دار الفكر- إيران- د/ط- د/ت- المجلد الأول- ج1- ص03.

2- المرجع نفسه- ج1- ص03.

الغاية من هذا العمل أن يبعث في المتعلمين "حب العربية وإنها لم تكن لغزًا ولم تكن طلسمًا ولم تكن شبحًا مخيفًا، بل آيات بينات من اللسان العربي الشريف، مهد عزّهم، ومصدر فخرهم ومجد وطنهم."[1]

والكتاب عبارة عن سلسلة من ثلاثة أجزاء موجهة للطور الابتدائي وثلاثة أجزاء أخرى موجهة للطور الثانوي.

ب- منهج الترتيب والعرض:

افتتح المؤلفان الكتاب في قسمة الأول بمقدمة تلتها خطة لسير درس القواعد تضمنت إرشادات في طريقة التدريس وكيفية تنظم الأنشطة الشفهية والكتابية.

ثم شرعا في تقديم موضوعات الكتاب ويبدو أنّ المعيار المتبع هو التدرج من السهل إلى الصعب مع الحرص على تقديم أهم ما يحتاجه الناشئ من القواعد النحوية، دون الالتزام بالتصنيف وفق معيار محدّد كأقسام الكلم أو أثر العامل فيلاحظ في الكتاب التداخل بين مباحث الاسم ومباحث الفعل كما يلاحظ التداخل بين المرفوعات والمنصوبات والمجرورات.

والموضع الواحد قد يكرّر أكثر من مرّة وفي كلّ إعادة تزيد درجة التعمق فيه، فالمبتدأ على سبيل المثال تمّ تناوله في الجزء الأول من القسم الأول[2] بمفهوم بسيط لفكرة الاسم المبتدأ به والخبر المتمم للفائدة مع المبتدأ، وفي الجزء الثالث من القسم نفسه ثمّ تناول المبتدأ من حيث التطابق بينه وبين الخبر[3] ثمّ تناول الخبر حين يكون جملة أو شبه جملة[4] أمّا في القسم الثاني المخصص للطور الثانوي فتمَّ تناول المبتدأ من حيث مسوغات الابتداء بالنكرة، ومن حيث الذكر والحذف وكذلك التقديم والتأخير كما تمّ تناول المبتدأ الوصف المكتفي بمرفوعه.[5]

1- المرجع السابق- ج1- ص03.

2- ينظر المرجع نفسه- ج1- ص26.

3- ينظر المرجع نفسه- ج3- ص201.

4- ينظر المرجع نفسه- ج3- ص204.

5- ينظر النحو الواضح - (المجلد الثاني)- دار قباء الحديثة- ط2011- ج1- ص68.

وكذلك الأمر بالنسبة لإعراب الفعل المضارع ففي الجزء الأول (الابتدائي)[1] نجد الفعل المضارع المنصوب بالنواصب بذاتها، وفي الجزء الثاني (الابتدائي)[2]نجد الفعل المضارع المنصوب بأن المضمرة.

والأمر نفسه يتكرر مع الجوازم ففي الجزء الأول (الابتدائي)[3] تمَّ تقديم الفعل المضارع المجزوم بـ (لم) و (لا) الناهية، وفي الجزء الثاني (الابتدائي)[4]. تَمّ تقديم المضارع المجزوم بـ (لمّا) و (لام الأمر).

وفي الجزء نفسه[5] ثمَّ تقديم الأدوات التي تجزم فعلين مضارعين، بينما في الجزء الثاني (ثانوي)[6] تمّ تقديم كلّ ما يتعلق بأسلوب الشرط، كاقتران جواب الشرط بالفاء، واجتماع الشرط والقسم، وجزم جواب الطلب، وإعراب أدوات الشرط الجازمة والتعرّض لأدوات الشرط التي لا تجزم.

ومنهج الكتاب في عرض الدروس ثابت لا يتغير فالطريقة واحدة في القسم المخصّص للتعليم الابتدائي وفي القسم المخصّص للتعليم الثانوي، والطريقة واحدة في دروس النحو والصرف على السواء.

فيبدأ الدرس بمجموعة من الأمثلة المختارة وهي "سهلة مفهومة مقصورة في الغالب الكثير على ما يراد منها، ضاربة في جهات شتى من نواحي الحياة الطفلية مناسبة لبيئة النشء الصغار وغرائزهم شائقة جذابة لنفوسهم."[7]

ثمّ يأتي ركن (البحث) وفيه تتم مناقشة الأمثلة والإشارة إلى أهم الظواهر التي تشكّل

1- ينظر المرجع السابق (ابتدائي)- ج1- ص34.

2- ينظر المرجع نفسه- ج2- ص104.

3- ينظر المرجع نفسه- 12- ص38.

4- ينظر المرجع نفسه- ج2- ص113.

5- ينظر المرجع نفسه- ج2- ص 115.

6- ينظر المرجع نفسه (ثانوي)- ج2- ص133.

7- المرجع نفسه (ابتدائي)- ج1- ص03.

ضوابط يبنى عليها الباب المقصود ليتمّ من خلالها التوصل لبناء القاعدة التي تعرض بخط مميز وعن هذا يقول المؤلفان: " ثمّ بيّنا في بسط وأناة سبيل الاستنباط من الأمثلة، سالكين سَننًا منطقيًا جلي العبارة، خاليًا من الاصطلاح العلمي، آخذًا بأيدي الأطفال من دراسة كلّ مثال إلى النتيجة الواضحة والقاعدة العامة."[1]

وتذييل القاعد بمجموعة من التمارين التطبيقية المتنوعة فقد بذل المؤلفان "جهد الطاقة في أن تكون كثيرة الأنواع، سهلة المعاني، مناسبة لمدارك الأطفال، دافعة لهم إلى تكوين وتأليف الجمل، مكوّنة للذوق العربي السليم مربّية لقوّة الإنشاء والتعبير الصحيح"[2].

ج- مظاهر التيسير في الكتاب:

لعلّ أبرز مظاهر التيسير في كتاب (النحو الواضح) الطريقة المحكمة التي صيغ بها، والتي تعتمد على مبدأ (الاستنباط) فعرض أمثلة مختارة واستقراؤها من لدن التلاميذ بمساعدة المدرّس للوصول إلى القاعدة يعدُّ من أنجع الطرق في تدريس القواعد "وهذه الطريقة التي تُمَيِّزُ (النحو الواضح) على ما سبقه من مؤلفات نحوية لا تزال هي المتبعة في معظم كتب القواعد في اللغة العربية وفي غيرها مع التفاوت من لغة إلى لغة ومن مؤلف إلى آخر في التنفيذ وفي التفاصيل الدقيقة"[3].

وتمتاز هذه الطريقة بضمان حسن اختيار الأمثلة واستغلال الزمن المخصّص للدّرس، وما يؤخذ عليها أنّ موقف التلاميذ سلبيّ وأنّ الأمثلة مفروضة عليهم فرضًا[4].

ومن مظاهر التيسير في الكتاب بساطة اللغة مع الوضوح، والاقتصار على ما هو ضروري فلا إطناب ولا حشو ولا اختصار مخلّ.

وقد اكتفى المؤلفان بالأمثلة والتمرينات عن الشواهد "من الكلام العربي القديم كالأشعار

1- المرجع السابق - ج1- ص04.

2- المرجع نفسه- ج1- ص04-

3- عبد الوارث مبروك- في إصلاح النحو - ص73.

4- ينظر جودت الركابي- طرق تدريس اللغة العربية - ص135.

والحكم والأمثال وما إليها لأنّ إدراك معاني هذه الآثار الجليلة فوق متناول صغار التلاميذ بعيد عن دائرة حياتهم الصغيرة."[1]

وأرى أنّ هذا يكون مقبولًا في القسم المخصّص للطور الابتدائي، أمّا بالنسبة للطور الثانوي فأعتقد أنّ الطالب يستطيع التعامل مع مجموعة من الشواهد المنتقاة بعناية خاصة وأنه يتعرّض لها في دراسته للنصوص الأدبية.

ومن مظاهر التيسير في الكتاب أنه جاء خاليًا من أي خلاف نحوي أو تأويل بعيد.

ويكفي أن تقرأ أي موضع من الكتاب لتقف على قدرة المؤلفين على التيسير، فلا غرابة أنْ يبقى كتاب (النحو الواضح) طوال هذه الفترة صامدًا كواحد من أهم روافد التأليف المدرسي في العالم العربي لهذا العصر.

3- النّحو الوافي:

أ- بين يدي الكتاب:

أَلَّفَ عبّاس حسن كتابه (النحو الوافي) لطلبة الجامعة وللأستاذة والمتخصّصين، وهو موسوعة في أربعة أجزاء ضمّنها كلّ مسائل النحو وما يتّصل به من الصرف، إضافة إلى آرائه الشخصية وتوجيهاته المستقاة من خبرته الميدانية في تعليم مادة النحو والصرف بالجامعة المصرية.

وقد حافظ على منهج النحاة في معالجة أبواب النحو وفق نظرية العامل على الرغم ممّا أبداه من ملاحظات سابقة على هذه النظرية في كتابه (اللغة والنحو بين القديم والحديث)[2] فقد دافع هنا عن منهج النّحاة بقوله: "والحق أن النّحاة أبرياء ممّا اتهمُوا به، بل أذكياء، بارعون فيما قرّروه بشأن (نظرية العامل) فقد قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة، وضبط قواعدها، وتيسير استعمالها."[3]

1- علي الجارم ومصطفى أمين- النحو الواضح- ج1- ص04.

2- ينظر عباس حسن- اللغة والنحو بين القديم والحديث- دار المعارف- مصدر- ط1966- ص186.

3- عباس حسن- النحو الوافي- ج1- ص73.

كما دافع عن العلامة الإعرابية بقوله: "لولاها لاختلطت المعاني، بل فسدت، وحسبك أن ترى جملة خالية من العلامات الإعرابية مثل قولنا: (ما أحسن القادم) فإنّها بغير ضبط كلماتها تصلح للاستفهام والتعجب والنفي، وكلّ معنى من هذه يخالف الآخر مخالفة واضحة واسعة، لهذا كان من الخطل وفساد الرأي أن ترتفع بعض الأصوات الحمقاء بإلغاء علامات الإعراب لصعوبة تعلّمها."[1]

ب- منهجه في الترتيب والعرض:

افتتح المؤلِّف كتابه بمقدمة ضمّنها الدّستور الذي قام عليه الكتاب، والغرض منه قال في تقديمه: "على أنّ هذا لا يعفيني من الإشارة العابرة إلى الدّستور الذي قام عليه الكتاب والغرض الذي رميتُ من تأليفه، مستعينا بخبرة طويلة ناجحة، وتجربة صادقة في تعلم النحو، طالبًا مستوعبًا، ثمّ تعليمه في مختلف المعاهد الحكومية مدرّسًا فأستاذًا ورئيسًا لقسم النحو والصرف والعروض بكلية (دار العلوم) بجامعة القاهرة سنوات طوالًا."[2]

والكتاب يستوعب جميع أبواب النحو والصرف مرتبة ترتيب ألفية ابن مالك، قال صاحب الكتاب: "وإنّما آثرنا ترتيب الأبواب النحوية الترتيب الذي ارتضاه ابن مالك لأنّه الذي ارتضاه كثيرون ممّن جاءوا بعده، ولأنّه الترتيب الشائع اليوم، وهو فوق شيوعه أكثر ملاءمة في طريقته، وأوفر إفادة في التحصيل والتعليم."[3]

وقد عالج الموضوعات في مسائل وصلت إلى مئة وأربع وثمانين مسألةفي أبواب، وكلّ باب يضم مجموعة من المسائل، فباب الكلام وما يتألف منه عالجه في خمس مسائل وباب الإعراب والبناء عالجه في إحدى عشرة مسألة، وباب المبتدأ والخبر عالجه في تسع مسائل...الخ.

وأشار المؤلف إلى أنّه لم يلتزم طريقة تربوية معيّنة في التأليف فقد تكون الطريقة (استنباطية) وقد تكون (إلقائية) وقد تكون (حوارًا) أو غير ذلك ممّا يقتضيه صادق الخبرة

1- المرجع السابق - ج1- ص74.

2- المرجع نفسه- ج1- ص05.

3- المرجع نفسه - ج1- ص11.

وملاءمة الموضوع.[1]

والكتاب موجّه لكبار الطلاب وللأساتذة المتخصّصين، ولهذا قسّم كلّ مسألة قسمين أحدهما موجز دقيق يناسب طلاب الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات، والآخر يعقب الأوّل بعنوان (زيادة وتفضيل) وهو موجّه للأساتذة والمتخصّصين "وبهذا التقسيم والتنسيق يجد هؤلاء وهؤلاء حاجتهم ميسّرة موائمة في كتاب واحد قريبة التناول لا يكدّون في استخلاصها ولا يجهدون في السعي وراءها في متاهات الكتب المتعدّدة القديمة وقد يبلغون أو لا يبلغون."[2]

والمسائل في الكتاب مرقّمة ومذيلة بهوامش للشرح والتوضيح وأحيانًا يشير المؤلف" خلال دراسة بعض المسائل إلى صفحة سابقة أو لاحقة وتدوين رقمها إذا اشتملت على ماله صلة وثيقة بالمسألة المعروضة،كي يتيسر لمن شاء أن يجمع شتاتها في سهولة ويسر".[3]

وحرص المؤلف على تذييل كلّ مسألة بما يتصل بها من أبيات الألفية مع شرح موجز.

ج- مظاهر التيسير في الكتاب:

تتميز لغة الكتاب بالوضوح والبساطة فلا غموض ولا تعقيد ولا حشو ولا فضول.

ويتميز متن الكتاب بخلوّه من الخلافات النحوية، وإنْ رأى المؤلف ضرورة الإشارة إلى خلاف بين النحاة في مسألة من المسائل عرض ذلك الخلاف في الهامش وأبدى وجهة نظره فيه.

وكذلك إذا سجّل اعتراضًا على النحاة عرضه في الهامش فمثلا في باب المبتدأ والخبر، عندما تحدّث عن المبتدأ الوصف المستغني بمرفوعه عن الخبر، قال: "وإن تطابقا في التثنية والجمع (مثل: ما السابحان المحمدان، ما السابحون المحمدون). فالأحسن -في

1- ينظر المرجع السابق - ج1- ص10.

2- المرجع نفسه- ج1- ص06.

3- المرجع نفسه- ج1- ص11.

رأي جمهرة النحاة– أنْ يعرب الوصف خبرًا مقدّمًا مع إعراب الاسم المرفوع مبتدأ مؤخرًا."[1]

وعقّب في الهامش على رأيهم بقوله: "ونحن لا نوافق النحاة القدامى على رأيهم هذا (...) والرأي السمح الذي يرتضيه العقل أنّ التطابق في الإفراد كالتطابق في التثنية وفي الجمع، فما يجوز في حالة الإفراد يجوز في غيره عند التطابق، وبذلك ندخل التطابق كلّه في قسم واحد متفق في حكمه."[2]وفي المتن عاد وقدّم ملخصًا يتضمّن الحالات الثلاث التي نصّ عليها النحاة.[3]

واستغنى المؤلف عن الشواهد النحوية إلّا قليلًا، واكتفى بالأمثلة المصنوعة ورأى أنّها أوفى بالغرض لأنّ الشواهد المتداولة في كتب النحاة مليئة بالألفاظ اللغوية الصعبة وبالمعاني البعيدة وإن كان بعضها يُمثل "نماذج من الأدب الرائع، ولكن يجب ألّا ننسى الغاية إزاء الروعة، أو نغفل القصد أمام المظهر، وإلّا فقدنا الاثنين معًا، وفي دروس النصوص الأدبية، وفي القراءة الحرّة، والاطلاع على مناهل الأدب الصفو، متسع للأدباء والمتأدبين يشبع رغبتهم، من غير أن يضيع عليهم ما يبغون من دراسة النحو والصرف دراسة نافعة."[4]

وأعتقد أنّ ما ذهب إليه المؤلف هنا غير وجيه لأنّه لو كان الكتاب موجّهًا لصغار الطلبة والمبتدئين لصحّ مذهبه، أمّا أنّه موجه لطلاب الجامعة والمتخصّصين فلا يحسن فصل قواعد النحو عن منابعها.

ومن مظاهر التيسير لدى المؤلف في تقرير الأحكام وبناء القواعد ما ذهب إليه من توسيع القياس في بعض القضايا وعدم الركون إلى ما منعه جمهور النحاة.

ومن ذلك منعهم التعجب من الألوان والتفضيل منها. لأنّ الألوان مستقرة في الشخص لا تكاد تزول فجرت مجرى أعضائه، ولأنّ أفعالها ليست ثلاثية، وأجاز الكوفيون التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من سائر الألوان لأنّهما أصلًا للألوان، واستدلوا بقول الشاعر:

1- المرجع السابق- ج1- ص454.

2- المرجع نفسه- ج1- ص454- هامش 03.

3- ينظر المرجع نفسه- ج1- ص456.

4- المرجع نفسه- ج1- ص07.

إذا الرّجالُ شَتَوْا واشتدَّ أكلُهم فأنتَ أبيضهم سربال طبّاخ.

وردّ البصريون حججَ الكوفيين.[1]

ولم يرتض المؤلف قول الفريقين ورأى جواز التفضيل والتعجب من سائر الألوان قياسًا على ما سمع من التعجب أو التفضيل من البياض أو السواد. فقال: "ومِن المسموع في الألوان: (أسود من حلك الغراب)، (أبيض من اللبن) وكلّ هذا من الشاذ عندهم يحفظ ولا يقاس عليه، وحكم الشذوذ هنا غير مفهوم ما دامت الكلمة نفسها قد استعملت صياغتها نصًّا في المفاضلة اللّونية (...) وهذا تضييق لا داعي له، بل إنّ منع التفضيل من كلّ ما يدلّ على لون تضييق لا داعي له أيضًا ولاسيما بعد ورود السماع به واشتداد الحاجة إلى القياس على ذلك الوارد بسبب ما كشَف عنه العلم في عصرنا، ودلّت عليه التجربة الصادقة من تعدد الدرجات في اللون الواحد".[2]

وينبني على هذا التيسير أن يعيد المؤلف النظر في شروط صوغ التفضيل والتعجب حتى تتكامل المفاهيم فهو يشترط أن يكون الفعل الذي يصاغ منه (أفعل) ثلاثيًا "فلا يصاغان من فعل زادت حروفه على ثلاثة، مثل: دحرج، تعاون، استفهم، إلّا إذا كان الرباعي قبل التعجب على وزن (أَفْعَلَ) فيجوز – في الرأي الأنسب– صياغتهما منه بشرط أمن اللّبس، كالأفعال (أعطى– أفقر– أظلم –أوْلَى) فيقال: ما أعطى التقيّ، ما أفقر الصحراء، ما أظلَم عقول الجهلاء، ما أولى الناصح بردع نفسه".[3]

والألوان لا تصاغ ممّا ذكره وإنّما تصاغ من (افعلَّ) أو (افعالَّ) فنقول: اخضرَّ أو اخضارّ، قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[آل عمران: 106-107] قال العكبَري: "(ويقرأ تَبْيَاضُّ وتسْوادُّ) بالألف وكلّ ذلك

1- ينظر الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف (م16) ج1- ص148.

2- عباس حسن- النحو الوافي- ج3- ص398، هامش 01.

3- المرجع نفسه- ج3- ص349.

لغات، وكذلك: (ابياضّت واسوادّت)."[1] و(افعلَّ) و (افعالّ) لا يدخلان في الشّروط الّتي اشترطها ولهذا ينبغي تغيير القاعدة التي سنّها أو تغيير الشروط حتى يحدث الانسجام بين القاعدة وشروطها.

ومن مظاهر التيسير عند المؤلف القياس على وقوع المصدر الصريح حالا، وقد اختلف النحاة في نصب المصادر الواقعة موقع الحال فقال ابن مالك: "إنْ وَقَعَ مصدرٌ مَوْقِعَ الحال فهو حال لا معمول حال."[2]

قال سيبويه: "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر: وذلك قولك: قتلتُه عيانًا وكلّمته مشافهة، وأتيته ركضًا وعدوًا ومشيًا وأخذت ذلك عنه سمعًا وسماعًا."[3]

وذهب الأخفش إلى أنّ قبل كلّ مصدر فعل مقدّر هو الحال والمصدر مفعول مطلق فالتقدير في "أتيته ركضًا" أتيته أركض ركضًا.[4]

ونقل أبو حيان مذهب الكوفيين في أتيته ركضًا ونحوه: "أنّ المصادر منصوبة بالأفعال السابقة على أنّها مفاعيل مطلقة ولا حال لا لفظًا ولا تقديرًا، فكأنّه قيل: ركضتُ إليه ركضًا. فيؤولون: أتيتُ بركضت، وكذا يقدّرون جميع ذلك مذهبًا من جملة المذاهب المذكورة في هذه الصور".[5]

وذهب إلى هذا أبو سعيد السيرافي فقال: "والذي عندي أنّه يجوز أن تنصب مشيًا وفُجَاءَةً على المصدر من غير الوجه الذي ذكره أبو العباس: وهو أنْ تجعل (أتى) في معنى: مَشَى إليَّ، ويكون(مشيا) مصدرًا له، وكذلك لقيته فُجَاءَةً كأنّه قال: فاجأته مفاجأة، على نحو ما تقدّم من المصدر الذي من غير لفظ الفعل المذكور، كقولهم: تبسّمت وَمِيضَ البرق، وما

1- العكبري- إعراب القراءات الشواذ - تح محمد السيد أحمد عزوز - عالم الكتب - بيروت - ط1996،1-ج1- ص340.

2- ابن مالك- التسهيل - ص109.

3- سيبويه- الكتاب- ج1- ص370.

4- ينظر التواتي بن التواتي- الأخفش الأوسط وآراؤه النحوية- دار الوعي- الجزائر- د/ط- د/ت- ص84

5- ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج5- ص2269.

أشبه ذلك".[1]

واعترض على نفسه بأنّ هذا يجعله يجيز ورود المصدر معرّفًا، ثم يجيب عن هذا الاعتراض بقوله: "فإنْ قال فهل تُجيز أنْ تقول: جاءني زيدٌ المشيَ، ولقيتُه الفجاءة إذا كان المصدر لا يمنع عمل الفعل فيه وإن كان معرفة؟ قيل له: لا يجوز هذا، لأنّ المصدر لا يجوز استعماله في كلّ مكان على ما حكاه سيبويه من أنّه لا يقال: أتانا سرعةً، وإنّما هو شيء استعمل في غير موضعه، فلم يتجاوز ما استعملوه."[2]

فجواب السيرافي يتضمن أنّ هذا ممّا يقتصر فيه على السّماع، أمّا المؤلف فقال في المتن: "وقد ورد –بكثرة– في الكلام الفصيح وقوع المصدر الصريح المنكر حالًا، ولكثرته كان القياس عليه مباحًا في رأي بعض المحققين، وهو رأي –فوق صحته– فيه تيسير وتوسعة وشمول لأنواع المصادر أجازها فريق ومنعها فريق، ولا معنى لتأويل المصادر الكثيرة المسموعة تأويلًا يبعدها عن المصدر، كما فعل بعض النحاة من ابتكار عدّة أنواع من التأويل بغير داع."[3]

قال في الهامش: "غريب –كما يقول بعض النحاة[4]– أنْ يكثر ورود الحال مصدرًا منكّرًا في فصيح الكلام المأثور بل في أفصحه وهو القرآن، ثم نسمع ونقرأ مَن يقول: إنّه بالرغم من تلك الكثرة مقصورٌ على السماع (...) والحقّ أنّه لا داعي لشيء من التقييد والحصر في هذا كلّه، فالقياس مباح في كلّ ما سلف"[5].

ومن مظاهر التيسير القول بالبساطة ورفض التركيب في الضمائر وفي بعض الأدوات.

1- السيرافي- شرح كتاب سيبويه- ج2- ص258.

2- المصدر نفسه- ج2- ص258.

3- عباس حسن- النحو الوافي- ج2- ص372.

4- يوهم قول المؤلف في الجملة الاعتراضية "كما يقول بعض النحاة": أنّ هؤلاء النحاة يوافقونه في الاستغراب وعندما رجعت إلى الموضع الذي أشار إليه في آخر حاشية التصريح لم أجد شيئًا من ذلك، وكلّ ما قاله صاحب الحاشية هو: "على أنّ وقوع المصدر حالًا مقصور على السماع وإنْ كان كثيرًا". ينظر: خالد الأزهري- حاشية التصريح على التوضيح- ج4- ص667.

5- عباس حسن- النحو الوافي- ج2- ص372.

أ- الضمائر:

ذهب المؤلف إلى أنّ بعض الضمائر مستقلّة بنفسها غير محتاجة إلى زيادة تلازم آخر الضمير، وبعضها الآخر لا يستقل بنفسه بل يحتاج لزيادة تلازم آخره، وذلك نحو الضمير (إيّا) فإنّه يحتاج إل ما يخصصه فنقول: إياي، إياكَ، إياكما، إياكم، إياكن...إلخ وكذلك الضمير (أنتَ) تقول: أنتما، أنتم، أنتن.[1]

وعند تحديد وظيفة الضمير من النحاة مَن يفصّل القول فيه فيذكر الضمير وما اتصل به، ومنهم مَن يجعله كلمة واحدة بسيطة وإلى هذا الرأي مَالَ المؤلف فرَأى: "أنّ الأنسب اليوم إدماج الضمير والزيادة الحتمية معًا عند الإعراب (...) وأن نتبع النحاة الداعين إلى اعتبار كلمة (إيا) مع ما يصحبها لزومًا هما معًا (الضّمير) وأنّهما في الإعراب كلمة واحدة، وكذلك: (أنتما) وباقي الفروع، وهذا الرأي الحسن الواضح يناسِبُنَا اليوم لما فيه من تيسير وتخفيف واختصار وليس فيه ما يسيء إلى سلامة اللغة وفصاحتها."[2]

ب- الأدوات:

ذهب الجمهور إلى أنّ (لات) مركبّة من (لا) النافية و(التاء) لتأنيث اللّفظ كما في (ثُمَّت)و (رُبَّت) وإنّما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين.[3]

وفنّد المؤلف هذا الرأي بقوله: "فمِن الخير ترك الآراء المتشعبة والاقتصار على اعتبار (لات) كلمة واحدة مبنية على الفتح، معناها النفي وعملها هو عمل (كان) وليس في هذا ما يسيء إلى اللغة في تركيب كلماتها ولا ضبط حروفها، ولا أداء معانيها على الوجه الصحيح المأثور الذي يجب الحرص عليه وحده أشدّ الحرص، ولاسيما وإذا كان في اتباعه تيسير ومسايرة للعقل والواقع، وقد آن الوقت للتحرر من تلك الآراء الجدلية التي لا حاجة إليها اليوم".[4]

1- ينظر المرجع السابق- ج1- ص235

2- المرجع نفسه - ج1- ص237.

3- ينظر ابن هشام- مغني اللبيب- ج1- ص419.

4- عباس حسن- النحو الوافي- ج1- ص604. الهامش:5 .

وذهب الجمهور إلى أنّ (لن) كلمة واحدة، ونسب إلى الخليل بأنّها مركّبة من (لا+أن)[1] وإلى الفراء أنّ أصلها (لا) وأبدلت الألف نونًا[2].

وقال المؤلف: "هو حرف غير مركب أمّا ما يعرض له بعض النحاة من الكلام على أصل مادته وبنيته وأن أصله: (لا أن) أو...أو... فلا يصح الوقوف عنده ولا الالتفات إليه لعدم جدواه"[3].

ومن الأدوات (إذن) حيث ذهب الجمهور إلى بساطتها ومن النحاة من قال بأنّها مركّبة من (إذ وأنْ)[4] وذهب المؤلف إلى بساطتها فقال: "فأمّا مادتها فكلمة واحدة بسيطة ثلاثية الحروف الهجائية وليست مركّبة من كلمتين هما (إذ) و (أنْ) ولا مِن غيرهما ممّا يتوهمه القائلون بتركيبها وبأنّها تحوّلت من أصلها المركب إلى أصلها الحالي."[5]

وفي الأخير أعتقد أنّ المؤلف نجح في الغاية التي سعى إليها فكتاب (النحو الوافي) موسوعة احتلت مكانتها في المكتبة النحوية بما استوعبته من أبواب نحوية وصرفية وبحسن الترتيب والتنسيق وبساطة اللغة ووضوح العبارة مع دقّة المعلومة، وما يعاب عليه خلوه من الشواهد إلّا نادرًا خاصة وأنّه موجّه إلى طلاب الجامعة والمتخصصين.

4- نماذج أخرى من طرق التأليف الميسّر:

أعرض فيما يلي وبصورة موجزة محاولات اجتهد أصحابها في ابتكار طرق من التأليف، فجدَّدُوا في كيفية عرض المادة قصد التيسير على المتعلمين:

4-1- طريقة التطبيق:

تعتمد هذه الطريقة على الإيجاز في ذكر القاعدة والاعتماد على كثرة التطبيقات

1- ينظر سيبويه- الكتاب- ج3- ص05.

2- ينظر ابن هشام- مغني اللبيب- ج1- ص464.

3- عباس حسن- النحو الوافي- ج4- ص299- الهامش01.

4- ينظر الصبان- حاشية الصبان على شرح الأشموني- ج3- ص425.

5- عباس حسن- النحو الوافي- ج4- ص308.

وتنوعها وممّن ألف بهذه الطريقة نذكر:

عبده الراجحي: ألف (التطبيق النحوي)[1]

وألف (التطبيق الصّرفي)[2]

محمود مطرجي: ألف كتاب (الصرف وتطبيقاته)[3]

محمود مغاسلة: ألف كتاب (النحو الشافي)[4] عرض فيه قضايا النحو في يسر وسهولة وأتبع كلّ موضوع بمجموعة من الشواهد النحوية كتطبيق على الموضوع.

4-2- الطريقة الحوارية:

تعتمد هذه الطريقة على الحوار قصد ترسيخ المعلومات وتثبيتها وإشراك المتعلم في العملية التعليمية وممّن ألّفَ بهذه الطريقة:

أحمد الخوص: ألّف كتاب (قصة الإعراب)[5] وجعل الدروس تجري على شكل حوار بين الأستاذ والتلميذ.

عبد الرحمن الأهدل: ألّف كتاب (النحو المستطاب سؤال وجواب)[6].

وقد صاغ فيه كتاب (الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية) للشيخ محمد بن عبد الباري الأهدل بطريقة الأسئلة والأجوبة مع إعراب الأمثلة.

4- 3- الطريقة المعجمية:

وتعتمد على تقديم مواضيع النحو والصرف على الترتيب المعجمي، قصد التيسير في

1- عبده الراجحي- التطبيق النحوي- دار النهضة العربية- بيروت- لبنان- ط1- 2004.

2- عبده الراجحي- التطبيق الصرفي- دار النهضة العربية- بيروت- لبنان- ط1- 2004.

3- محمود مطرجي- الصرف وتطبيقاته- مرجع سابق.

4- محمود مغاسلة- النحو الشافي- مؤسسة الرسالة ناشرون- سوريا- ط3- 2009.

5- أحمد الخوص- قصة الإعراب- دار الهدى- عين مليلة- الجزائر- د/ط- د/ت.

6- عبد الرحمن الأهدل- النحو المستطاب سؤال وجواب- مكتبة الإرشاد - صنعاء- اليمن ودارابن حزم - بيروت – ط2-2011.

الوصول إلى المسألة المقصودة، وممّن ألف بهذه الطريقة:

عبد الغني الدّقر: ألف (معجم القواعد العربية في النحو والصوف)[1] قال في مقدمته: "إنّ مِن تيسير القواعد العربية وتذليل صعابها تسهيل مسالكها، وحسن ترتيبها، لا العبث بأصولها، وذلك بترتيبها على الطريقة المعجمية، فلم يعد الوقت يتسع ليخوض المرء في كتب النحو والتصريف وشروحها وحواشيها ليله ونهاره ليظفر ببغيته وجواب مسألته"[2].

وهو معجم لموضوعات النحو والصرف لا للكلمات المفردة.

إميل بديع يعقوب: ألف (معجم الإعراب والإملاء)[3] وهو معجم للكلمات المفردة كالمبنيات والمعربات التي لها أوجه معينة من الإعراب والنواسخ وأسماء الأفعال، إضافة إلى قواعد الإملاء العربي.

علي توفيق الحمد ويوسف جميل الزّغبي: صنّف المؤلفان: (المعجم الوافي في النحو العربي)[4] وموضوعه جميع الكلمات العوامل وعرض عملها وصور استخدامها، ثمّ الكلمات التي اشتهرت بصورة مخصوصة في الاستعمال اللغوي ووجوه إعرابها.

أبو فارس الدّحداح: ألف (معجم قواعد العربية من القرآن الكريم)[5] اعتمد فيه على الجداول والمخططات واختار شواهده من القرآن الكريم.

5- تيسير النحو في الكتاب المدرسي الجزائري:

كانت المؤلفات السالفة الذكر وما ماثلها تشكل رافدًا أساسيًا للتأليف المدرسي في مادة النحو العربي، ففي الجزائر كانت سلسلة (المختار في قواعد اللغة العربية) الموجهة لمرحلة

1- عبد الغني الدقر- معجم القواعد العربية في النحو والصرف- دار القلم –دمشق –ط2 - 1993 .

2- المرجع نفسه- ص07.

3- إميل بديع يعقوب- معجم الإعراب والإملاء- دار شريفة- الجزائر- د/ط- د/ت.

4- علي توفيق الحمد ويوسف جميل الزغبي- المعجم الوافي في النحو العربي- دار الجيل –بيروت ودارالآفاق الجديدة – المغرب – د/ط –د/ت.

5- أبو فارس الدحداح- معجم القواعد العربية من القرآن الكريم- دار الكتاب العربي- بيروت- لبنان- ط2013.

التعليم المتوسط وسلسلة(المختار في القواعد والبلاغة والعروض) الموجهة لمرحلة التعليم الثانوي غاية في البساطة ودقّة المعلومة وإحكام الطريقة، يبدأ الموضوع بنص مختار تتبعه مناقشة حول النص ثم استخراج الأمثلة من النص مع الشرح والإيضاح للوصول إلى القاعدة التي صيغت بعبارة دقيقة وواضحة ثم تدريب نموذجي تتبعه تطبيقات متنوعة.[1]

إلّا أنه في الحقبة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي رأى القائمون على البرامج المدرسية تخصيص مقرّر النحو للسنة التاسعة أساسي لدراسة الجملة أو ما أسموه بنحو الجمل.

واقتبسوا بشكل بيّن ما جاء في كتاب "النحو العربي من خلال النّصوص–نحو الجمل"[2] لمجموعة من الأساتذة التونسيين هم: عبد الوهاب بكير، وعبد القادر المهيري، والتهامي نقرة، وعبد الله بن علية.

وقد خالف هؤلاء الأساتذة النحاة في تحديد وظائف الجمل وذهبوا إلى" أنّ الجمل التي يعتبرها جلّ النحاة لا محلّ لها من الإعراب تؤدي في المعنى وظيفة لا تقلّ أهمية عن وظيفة الجمل التي يعتبرونها ذات محلّ.

ولعلّ جملة صلة الموصول أحسن مثال يدلُّ على قلّة جدوى هذا التمييز فهم يعتبرون أنّ للموصول محلّا من الإعراب ويرون أنّ صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، بينما الربط متين بين الموصول وصلته، والجملة التي تتركب من هذين العنصرين تقوم بدور هام في أداء بعض المعاني، على أنّ البعض من النحاة القدامى تفطّن إلى العلاقة المتينة بين الموصول وصلته، واعتبر أنّ لهما محلّا من الإعراب معًا"[3].

وهم يقصدون بقولهم: (بعض النحاة القدامى) ابن هشام في مقدمة الإعراب كما

1- ينظر على سبيل المثال المختار في قواعد اللغة العربية للسنة الثانية متوسط- المعهد التربوي الوطني- الجزائر- 1973.

2- عبد الوهاب بكير وآخرون- النحو العربي من خلال النصوص- منشورات الديوان التربوي- تونس- 1965.

3- المرجع نفسه - المقدمة - ص: ب

أشاروا إلى ذلك في الهامش، وعندما نعود إلى المقدمة المذكورة[1] لا نجد ابن هشام يخالف النحاة بل يؤكد مذهبهم، ويدل على ذلك قوله في المغني: "(جاء الذي قام أبوه) فالذي في موضع رفع، والصلة لا محلّ لها من الإعراب، وبلغني عن بعضهم أنّه كان يلقّن أصحابه أنْ يقولوا: إنّ الموصول وصلته في موضع كذا محتجّا بأنّهما ككلمة واحدة، والحقّ ما قدّمت لك بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: (ليقم أيُّهم في الدار، ولألزمَنَّ أيَّهم عندك، وامرُرْ بأيِّهم هو أفضل)"[2].

والمؤلفون يجعلون الموصول وصلته جملة وليس بصحيح فهو مع صلته بمثابة المفرد، إضافة إلى أنّهم عاملوا المصدر المؤول معاملة الجملة وبينهما فرق يظهر في المواقع الوظيفية التي يحتلها كل منهما،. فالمصدر يأتي مبتدأ مثل: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:184]، ويأتي فاعلًا نحو: (يعجبني أنْ تجتهد) أي يعجبني اجتهادك، والجملة لا تأتي مبتدأ ولا تأتي فاعلًا على الأرجح[3]، لأن المبتدأ والفاعل يأتي كلٌّ منهما مسندًا إليه، والجملة لا تأتي مسندًا إليه.

والجملة تأتي صفة نحو: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾[آل عمران: 110]

وتأتي في موضع الحال نحو: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءَ يَبْكُونَ﴾[يوسف: 16]

ولا يأتي المصدر المؤول صفةً ولا حالًا لأن الجملة تؤول بمشتق فناسب ذلك الصفة والحال والمصدر المؤول ليس كذلك.

وجاء الكتاب المدرسي الجزائري في قواعد اللغة العربية الموجّه لتلاميذ السنة التاسعة أساسي مطابقًا للكتاب التونسي المذكور إلى حدّ بعيد ، حيث جعل مؤلفوه المصدر المؤول والجملة متطابقان، ونتج عن ذلك تعدد محلّات الجملة من الإعراب، فهي عندهم تقع فاعلًا

1- ينظر شيخ زاده - شرح قواعد الإعراب لابن هشام - تح: إسماعيل مروة- دار الفكر- دمشق، سوريا- د/ط،د/ت- ص 43.

2- ابن هشام - مغني اللبيب- ج2- ص53.

3- المسألة خلافية ، ينظر ابن هشام - شرح شذور الذهب - تح محمد محي الدين عبد الحميد -دار الفكر لبنان - د/ط - د/ت -ص 167.

أو نائب فاعل أو مفعولًا به[1]، وقد تقع مبتدأ أو اسمًا لأحد النواسخ[2].

كلّ هذا بقصد التيسير على المتعلّم، لكن مقرر السنة الثانية ثانوي بقي محافظًا على منهج النحاة في قضاياه ومنها إعراب الجمل.[3]

ووقع الطلبة في الارتباك فهم قد غادروا مرحلة التعليم الأساسي مزودّين بمعلومات عن الجمل تفيد أنّ الجملة لها كلّ المواضع التي يحتلها المصدر المؤول، إضافة إلى محلّات الجملة المعروفة، وفي مرحلة التعليم الثانوي فوجئوا بأنْ لا وجود لجملة المبتدأ أو جملة الفاعل ونائب الفاعل، وتساءلوا بلسان الحال أو المقال: هل تغيَّر النحو؟!

إنَّ التيسير الذي تقرّر في كتاب السنة التاسعة أساسي وإن كان يبدو للوهلة الأولى مقبولًا، لكن ما ترتّب عنه من خلط في المفاهيم أظهر أنّه يحتاج إلى دراسة شاملة، ولهذا فالتيسير ينبغي ألّا يكون بنظرة جزئية، ومن هذا المنطق وجب التأكيد على ضرورة مراعاة التكامل بين المفاهيم قبل الإقدام على أيّ خطوة في التيسير.

وخلاصة القول أنّ محاولات التيسير المحافظة وعلى ما بينها من تفاوت قد حققت نجاحًا مقبولًا وأثمرت النتائج المرجوة منها أو قاربتها.

ذلك أنها كانت مصدرًا للتأليف المدرسي ومرجعًا للطلّاب يختارون منها ما يناسبهم، وقد يستغنون بها عن كتب النّحو القديمة التي لم يألفوا أسلوبها فيصعب عليهم فهمها.

مع ضرورة الإشارة إلى أنّ النّجاح المشار إليه إنّما هو في التأليف النحوي أي في تبسيط عرض المادة وحسن تبويبها والتمثيل لها والتطبيق عليها وما إلى ذلك من إجراءات التيسير وليس في العملية التعليمية التعلمية للنحو العربي بصورة عامة، فليس من الإنصاف أن نطالب هؤلاء أو غيرهم ممّن تصدوا للتيسير بأن يكونوا مصلحين تربويين، فتلك مهمّة تفوق قدرة الأفراد، فمِن الخطأ تحميلهم ما ليس من مسؤولياتهم.

1- ينظر قواعد اللغة العربية للسنة التاسعة أساسي- المعهد التربوي الوطني- الجزائر- ط2000،1999- ص22.

2- ينظر المرجع نفسه- ص27.

3- ينظر المختار في القواعد والبلاغة والعروض للسنة الثانية ثانوي- المعهد التربوي الوطني- الجزائر- ط1999، 2000- ص 09.

المبحث الثاني: محاولات التيسير المجدّدة:

رأى بعض الباحثين أنّ قضية التيسير يجب أن تمسّ الأسس والمفاهيم التي بُني عليها النحو العربي لأنّ صعوبة النحو تسرّبت إليه من خلال منهج النحاة في الدراسة والتقعيد والأصول المعتمدة في ذلك وهذه المحاولات تهدف إلى وضع نحو يختلف في هيكله عن النحو التراثي الذي يحتاج في نظرهم إلى إحياء وتجديد وإعادة بناء، وفي هذا المبحث نماذج من محاولات هذا الفريق من الباحثين.

1- إبراهيم مصطفى:

1-1- أصول التيسير عند الباحث وموقفه من منهج النحاة:

وضع إبراهيم مصطفى كتابه الموسوم بـ (إحياء النحو)[1] بعد أن رأى أنّ جهود تيسير النحو لم تحقق المطلوب لأنّها لم تتجاوز تبسيط العبارة أو انتقاء القواعد المقرّرة "حتى كان المقرّر قواعد من النحو مختلفة، كأنّما هي نماذج يراد بها عرض نوع من مسائله".[2]

ولم يتجه أحد إلى القواعد نفسها فتساءل الباحث ألَا يمكن "أنْ يكون الدواء في تبديل منهج البحث النحوي للغة العربية؟"[3] فاتجه إلى دراسة النحو وفق مفاهيم مغايرة لما قام به النحاة، فجعل من المعنى مركز الدراسة ومحورها، مبيّنا خطأ النحاة وتقصيرهم في فهم غاية النحو، عندما قصروا دراستهم على البحث في معرفة ما يطرأ على أواخر الكلم من إعراب وبناء.

وانطلق من نقد تعريفهم فقال: "يقول النحاة في تحديد علم النحو:-إنّه علمٌ يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً- فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة، بل على خاصة من خواصه وهي الإعراب والبناء، ثم هم لا يعنون كثيرًا بالبناء ولا يطيلون البحث في

1- إبراهيم مصطفى- إحياء النحو- مكتبة الآداب- القاهرة- ط2013.

2- المرجع نفسه- مقدمة المؤلف- الصفحة د.

3- المرجع نفسه والموضع نفسه.

أحكامه وإنّما يجعلون همهم منه بيان أسبابه وعلله."[1]

وكان مرجعه في هذا التعريف حسب ما أشار إليه هو (الحدود في النحو للفاكهي) و (حاشية الصبّان على الأشموني) ولو رجع إلى شرح التعريف لوجد خلاف ما ذهب إليه إذ " المراد بأحوال الكلم أحكامها في ذواتها وفيما يعرض لها بالتركيب من الكيفية والتقديم والتأخير ".[2]

أمّا الصبّان فهو يشرح التعريف الذي أورده الأشموني وهو لا يدلّ على ما ذهب إليه الباحث، ونصه: "النحو في الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"[3]

وقد ردَّ محمد عرفة كلام المؤلف بما أورده من بحث محمد الأمير في حاشيته على الأزهرية حول هذا التعريف، وكذا ردّه بما قاله الزمخشري في مقدمة كتابه (المفصل)[4].

ورفض محمد الخضر حسين ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى بقوله: "لا ندري ما صنع المؤلف عندما وقف على هذا التعريف الذي ساقه لعلم النحو، هل تجاوزه إلى مطالعة ما كتبه أهل العلم في شرحه أو أنّه اقتصر على قراءته وحده، وكتب هذا الذي يقوله في الإنكار على علماء النحو.

فإن كان هذا قد اطلع على ما كتبه أولئك المحققون في شرحه، كان حقًا عليه أن يكفّ قلمه عن هذا الإنكار جملة، أو يترك على الأقل نسبته إلى النحاة في تلك العبارة الظاهرة في أنّ هذا التعريف الذي يقولونه على اتفاق منهم"[5].

ومن التعريف الذي أورده المؤلف شرع يحاكم النحاة ويعيب عليهم تضييق دائرة

1- المرجع السابق - ص01.

2- ابن قاسم المالكي- شرح حدود النحو للأبذي- ص49.

3- الصبّان- حاشية الصبّان على شرح الأشموني- ج1- ص23.

4- ينظر محمد عرفة- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة- ص29، 30،31.

5- محمد الخضر الحسين- دراسات في العربية وتاريخها-المكتب الإسلامي-دمشق،سوريا- ط3،د/ت-ص181.

البحث النحوي فقال: "فالنحاة حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى معرفة أحكامها قد ضيّقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقًا منحرفة إلى غاية قاصرة، وضيّعوا كثيرًا من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة"[1].

ومن هذا رأى أن دراسة النحو ينبغي أن تكون دراسة أسلوبية تعتمد أساسا على المعنى، فعاب على النحاة دراستهم للأدوات النحوية متفرقة في أبواب مختلفة "فلم يُستَوفَ درسُها ولا أحيط بأحكامها، فالنفي مثلا كثير الدوران في الكلام مختلف الأساليب في العربية متعدد الأدوات، ينفى بالحرف، وبالفعل، وبالاسم وكان جديرًا أن يدرس منفردًا لتعرف خصائصه وتميز أنواعه وأساليبه، ولكنّه درس مفرّقًا في أبواب الإعراب ممزقًا كما ترى"[2].

وبعد أن ذكر أمثلة عن مواضع دراسة بعض الأدوات كـ (ليس) و (لا) و (لن) و (لم) و (لما) عند النحاة عقّب على ذلك بقوله: "دُرسَت هذه الأدوات كما ترى متفرقة ووجهت العناية كلّها إلى بيان ما تحدث مِن أثر في الإعراب، وأغفل شرّ إغفال درس معانيها"[3].

وكذلك دعا إلى دراسة أدوات التوكيد في باب واحد عوض دراستها متفرقة كما فعل النحاة.

وعاب على النحاة تقصيرهم في دراسة الزمن حيث درسوا منه صيغتين فقط الفعل الماضي والفعل المضارع ولم يحيطوا بشيء من أنواع الزمن وأساليب الدلالة عليه، وهي في العربية أوسع وأدق، ثم قال: "إنّ النحاة حين قصروا النحو على البحث في أواخر الكلم قد أخطأوا إلى العربية من وجهين:

الأول: أنهم حين حدّدوا النحو وضيّقوا بحثه، حرمُوا أنفسهم وحرمونا إذِ اتبعناهم من الاطلاع على كثير من أسرار العربية المتنوعة ومقدرتها في التعبير فبقيت هذه الأسرار مجهولة، ولم نزل نقرأ العربية ونحفظها ونرويها ونزعم أننا نفهمها ونحيط بما فيها من إشارة وبما لأساليبها من دلالة والحق أنه يخفى علينا كثير من فقه أساليبها ودقائق التصوير بها.

1- إبراهيم مصطفى- إحياء النحو- ص02.

2- المرجع نفسه- ص03.

3- المرجع نفسه - ص05.

الثاني: أنّهم رسموا للنحو طريقًا لفظية فاهتمُّوا ببيان الأحوال المختلفة للّفظ من رفع أو نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى"[1].

وما ذهب إليه المؤلف من أنّ الأجيال منذ بدأت دراسة النحو إلى وقته وهي تزعم أنّها تفقه العربية وتحيط بأساليبها، والحق أنّه يخفى عليها كثير من فقه أساليبها ودقائق التصوير بها، أمر يدعو إلى الغرابة فهل انتظر الناس حتى يأتي تنبيه المؤلّف ليفيقوا من غفلتهم؟ وماذا كان يصنع علماء البلاغة والبيان؟ وهل كان الناس ينتظرون أن يدمج علم البلاغة في علم النحو ليكتشفوا أساليب العربية ودقائق التصوير بها؟ إنّ توافق علم النحو وعلم المعاني في دراسة التراكيب لا يعني انصهارهما في بوتقة واحدة، فلكلّ علم مقصده، وإنْ كان الثاني يتمم الأول: "فيشارك النحوي صاحب المعاني في البحث عن المركبات، إلّا أنّ النحوي يبحث عنها من جهة هيئاتها التركيبية صحة وفسادًا، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد، وصاحب (المعاني) يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبّر عنه بالفصاحة في التركيب وقبحه"[2].

وقد فصّل عبد الرحمن الحاج صالح في الفرق بين العِلمين فقال: "فبلاغة الكلام مغايرة من حيث الماهية لحدود النحو، ولا دخل لها في السلامة اللغوية وإن كانا متلازمين إذ لا بلاغة إلّا بسلامة الصياغة إلّا أنهما متغايران، فذاك نظام لغة وهذا خطاب، فإنْ نظرنا إلى الكلام كصياغة وبنية لها دلالة فهذا يخص النحوي بالدرجة الأولى بل ينفرد بها لأنّه يهتم بالجانب المصوغ الدال من اللغة ممّا ينتمي إلى كلام العرب ويستنبط الحدود التي تضبط الصياغة مع الاعتداد التام بالمعنى كما سنراه، أمّا الكلام كخطاب فيهتم بدراسته أكثر من واحد، فقد تناول الأصوليون والمتكلمون من علماء المسلمين النص القرآني والحديث الشريف بالدراسة كخطاب لاستنباط الأحكام كما اهتم المفسّرون بمعاني القرآن واهتم علماء البلاغة بأسلوب القرآن خاصة، والبلاغة هي من علوم اللسان وموضعها الأساسي هو دراسة الكلام

1- المرجع السابق- ص07.

2- محمد الخضر الحسين- دراسات في العربية وتاريخها- ص183.

كخطاب أي بالنظر في التلازم القائم بين طرق التعبير وبين الأغراض"[1].

وعندما عرّف السكاكي علم المعاني بقوله: "اعلم أنّ علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة"[2].

علّق على هذا عبد الرحمن الحاج صالح بقوله: "فلو لم يضف (في الإفادة) لكانت البلاغة في هذا التحديد هي النحو بالذات، وهذا التحديد الدقيق جدير بالتأمل فيما يلازمه وما يترتب عليه"[3].

فالنحو ينظر في التركيب من حيث هو كنظام وعلم المعاني ينظر في التركيب من جهة تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره.

وتجاهل المؤلف هذا الفرق ورأى أنّ تدريس النحو ينبغي أنْ يعتمد أساسًا على المعنى وبيّن منهجه منطلقًا من نقد منهج النحاة.

وأساس هذا المنهج (نظرية العامل) قال: "أكبّ النحاة على درس الإعراب وقواعده فوق ألْف عام لا يعدلون به شيئًا، ولا يرون من خصائص العربية ما ينبغي أنْ يشغلهم دونه"[4] ورأى أنّ أساس بحث النحاة هو أنّ الإعراب أثرٌ يجلبه العامل، وتساءل:

"أليس النحو هو الإعراب، والإعراب أثر يجلبه العامل؟ فلم يبق إذًا للنحو إلّا أنْ يتتبع هذه العوامل، يستقرئها ويبيّن مواضع عملها، وشرط هذا العمل، فذلك كلّ النحو."[5]

وبعد أنْ أورد شروط العمل عند النحاة وجّه إليهم سهام نقده متهمًا إياهم بالاحتكام إلى نظرية العامل يؤيدون مذهبًا على مذهب بل يتجاوزون ذلك إلى تفضيل لغة على لغة ويرفضون بعض الأساليب العربية ويشرّعون لأساليب أخرى لم يسمعوها من العرب يقيسونها

1- عبد الرحمن الحاج صالح- الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية - ص10.

2- السكاكي- مفتاح العلوم- ص247.

3- عبد الرحمن الحاج صالح- الخطاب والتخاطب - ص11.

4- إبراهيم مصطفى- إحياء النحو- ص22.

5- المرجع نفسه- ص22.

على ما سمعوا يُضعِّفون القراءة ويرفضون الشعر.[1]

والباحث يريد تخليص النحو من نظرية العامل لأنّ خلاص النحو من هذه النظرية هو عنده "خير كثير، وغاية تُقصَد ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة، بعدما انحرف عنها آمادًا، وكاد يصدّ الناس عن معرفة العربية، وذوق ما فيها من قوّة في الأداء ومزية في التصوير"[2].

وهو يطمع أنْ يغيّر منهج البحث النحوي للّغة العربية وأن يضع للمتعلمين أصولًا سهلة يسيرة، تقرّبهم من العربية وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها.[3]

1-2- المنهج الذي ارتضاه لإحياء النحو:

والمنهج الذي ارتضاه الباحث يقوم على أنّ علامات الإعراب ليست أثرًا يجلبه العامل وإنّما هي من عمل المتكلّم ليدلّ بها على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام فهي دوال على معانٍ، وقد فسّرها بما يلي: "فأمّا الضمة فإنها علم الإسناد، ودليلٌ على أنّ الكلمة المرفوعة يُراد أنْ يسند إليها ويتحدث عنها.

و أمّا الكسرة فإنها علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة كما في كتاب محمد وكتابٌ لمحمّد.

ولا تخرج الضمّة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه إلّا أنْ يكون ذلك في بناء أو نوع من الإتباع.

أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلّما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة"[4].

1- ينظر المرجع السابق- ص29.

2- المرجع نفسه- ص195.

3- المرجع نفسه- مقدمة المؤلف- ص(أ).

4- المرجع نفسه- ص50.

وإذا تتبعنا هذه الأصول التي وضعها الباحث وجدناها كما يلي:

1-2-1- الضمّة علم الإسناد:

يرى الباحث أنّ الضمّة علم الإسناد يُقصِي المسند ويقصرها على المسند إليه لأنّ موضعها هو المسند إليه المتحدث عنه.

وقد تتبع المرفوعات عند النحاة وبحث عمّا كان مسندًا إليه منها فوجدها تنحصر في المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل. فجعلها بابًا واحدًا عرّفه بالمسند إليه، قال: "وإذا تتبعنا أحكام هذه الأبواب لم نر ما يدعو إلى تفريقها، ورأينا في أحكامها من الاتفاق والتماثل ما يوجب أن تكون بابًا واحدًا يعفينا من تشقيق الكلام وتكثير الأقسام"[1].

وذهب يتتبع وجوه التسوية بين هذه الأبواب فقال عن عدم التفرقة بين الفاعل ونائبه:

"فأمّا نائب الفاعل فإنّ النحاة أنفسهم لا يفرّقون بينه وبين الفاعل في الأحكام ومنهم مَن يرسم لهما بابًا واحدًا ومَا الفرق بين كُسِرَ الإناء وانكسر الإناء إلّا ماترى بين صيغتي كُسِرَ وانْكَسَرَ، وما لكلّ صيغة من خاصة في تصوير المعنى، أمّا لفظ الإناء فإنه في المثالين (مسند إليه) وإن اختلف المسند"[2].

وهذا الذي قاله لا يستقيم من وجهة نظر النحاة لأنّ منهجهم مختلف، فحتى وإنْ أعطوا نائب الفاعل أحكام الفاعل بعد أن يسند إليه الفعل المبني للمجهول، فهم يفرّقون بينهما إذ نجد في حدّ الفاعل ما يخرج نائب الفاعل من الحدّ غالبًا كقول ابن السرّاج: "هو الذي بنيته على الفعل الذي بُني للفاعل."[3] فقال الذي بني للفاعل ليفرّق بينه وبين ما بُني للمفعول.

وحدّه الأبَّذِي بأنه "ما أسند إليه فعل تام مقدّم فارغٌ غير مصوغ للمفعول"[4] وعبارة (غير مصوغ للمفعول) صريحة في إخراج نائب الفاعل من الحد.

1- المرجع السابق- ص54.

2- المرجع نفسه- ص54.

3- ابن السرّاج- الأصول في النحو-ج1 ص72.

4- ابن قاسم المالكي- شرح حدود النحو- للأُبَّذي- ص90.

والسبب الذي دعاهم إلى التفريق بينهما وتخصيص باب لكلّ واحد منهما هو ما رَأوهُ من أنّ الفاعل يقع منه الفعل على وجه الحقيقة أو يتصف به، والاتصاف هو أن يوصف بأنّه (فاعل) حتى ولو لم يفعل في الحقيقة ولا يتصف نائب الفاعل بالفعل على أنّه فاعل بل على أنه مفعول، فيقال في المثال الذي ضربه الباحث:

(انكسرَ الإناءُ) فالإناء اتصف بأنه فاعل وإنْ لم يفعل في حقيقة الأمر فنقول: الإناءُ مُنْكَسِرٌ.

و (كُسِرَ الإناءُ) الإناء مكسور فالإناء اتصف بأنه مفعول لا فاعل، وقد فصّلنا القول في الفرق بين الفاعل ونائب الفاعل في الباب الثاني من هذا البحث.

غير أنّنا إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ الباحث لا يعتمد إلّا على الإسناد وأنّ كلّ واحد منهما مسند إليه، فلا ينازع في هذا الأمر بغض النظر عن صوابه وعدمه.

وقال عن التسوية بين الفاعل والمبتدأ:

"أمّا الفاعل والمبتدأ فإنّ النحاة يجعلون بينهما فوارق ماثلة ظاهرة، ويجعلون لكلّ باب أحكامًا خاصة، ولكنّ شيئًا من الإمعان في درسها ينتهي إلى توحيد البابين واتفاقهما في الأحكام، وإلى أنّ هذا التفريق قد يكون منسجمًا مع صناعة النحاة في الإعراب، ولكنّه مبعد عن فهم الأساليب العربية."[1]

وهذا الذي ذكره لا يستقيم عند النحاة وقد بيّنا الفرق بينهما في حديثنا عن العامل في الباب الثاني من هذا البحث.

ولكنه في نظر المؤلف يستقيم بالاحتكام إلى الإسناد وحده، لأنّ المبتدأ والفاعل كلاهما مسند إليه.

فالمرفوعات عنده هي : المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل.

وعلّة ذلك أنها مسند إليها متحدّث عنها وهي تطرد مع أبواب النحو تنسجم معها سوى

1- إبراهيم مصطفى- إحياء النحو- ص54.

بابين هما: المنادى في بعض حالاته واسم إنّ وأخواتها قال: "ولا يخرج عن هذا الأصل من المرفوعات إلّا بَابَان أحدهما المنادى في بعض حالاته مثل: يا أحمدُ ويا رجلُ، والثاني منصوب إنّ وأخواتها."[1]

أ- كيف فسّر الباحث المنادى المبني على الضم؟:

قال: "فأمّا المنادى فليس بمسند ولا مضاف، فحقه النصب على الأصل الذي قررناه، وهو منصوب في كلّ أحواله إلّا حالة واحدة يضمّ فيها، وهي أن يكون-كما يقول النحاة- علمًا مفردًا أو نكرة مقصودة."[2] وعلّل ضم المنادى في الحالتين المذكورتين بأن المنادى المعيّن أو المعرّف يمنع تنوينه لأنّ التنوين علم التنكير، ولو بقي بعد حذف التنوين منصوبًا لاشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم لأنّها في باب النداء قد تبقى على حالها فتقول: يا غلامي وقد تتقلب ألفًا فتقول: يا غلامَا، وقد تحذف وتبقى الحركة القصيرة مشيرة إليها، فيقال: يا غلامِ، ويا غلامَ، والمنادى في الحالتين السابقتين إذا حُذِفَ التنوين منه يشتبه بهذا.[3]

وتوصل الباحث إلى وضع قاعدة رأى أنها أفضل ممّا توصل إليه النحاة في هذا الباب فقال: "متى أريد بالمنادى المنون معين، حُرِمَ التنوين الذي هو علامة التنكير ومتى حرم التنوين ضُمَّ آخره فرارًا من شبهه الإضافة إلى ضمير المتكلّم، وكانت قاعدة صحيحة دالة على روح العربية ووجه إبانتها عن المعاني واحتياطها لبعض اللبس."[4]

لكن الباحث منازع فيما ذهب إليه بما يلي:

أولًا: إذا كان القول بأن حذف التنوين من النكرة المقصودة قصد به التعيين والقصد أمرًا مستساغًا، فإنّ القول بذلك في العلم المفرد لا يمكن قبوله لأنّ العلم لا يخرجه عن التعيين كونه منونًا.[5]

1- المرجع السابق- ص60.

2- المرجع نفسه- ص61.

3- ينظر المرجع نفسه- ص62.

4- المرجع نفسه- ص63.

5- ينظر أحمد محمد عبد الراضي- إحياء النحو والواقع اللغوي- مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة- ط1- 2007- ص84.

ثانيًا: إذا كان المنادى في الحالتين قد ضُمَّ لخوف أن يُظنَّ أنّه مضاف إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفًا إذا نصب، فلِمَ ضُمَّ المنادى المحلَّى بـ (ال) فتقول: (يا أيُّها الرّجلُ) و (يا أيّتُها المرأة) وليس هنا خوف من التباس الإضافة لأنّ اتصاله بالهاء يمنع مدّ الصوت بـ "أيّ" فلا يتوهم إضافته إلى ياء المتكلّم المنقلبة ألفًا.[1]

ثالثًا: إذا كان المنادى المفرد والنكرة المقصودة مثنى أو جمع مذكر سالم نقول: يا محمدان ويا مسلمان في المثنى، ونقول يا محمّدون ويا مسلمون في جمع المذكر السالم، فلماذا لم ينصب المنادى هنا ولا خوف عليه من الالتباس بالمضاف إلى ياء المتكلم.[2]

رابعًا: لو قال الباحث بالإعراب المحلّي لأغنى نفسه تعب البحث عن تلمّس علّة بناء المنادى على الضم ولعدّه من المنصوبات ولا يخرجه عن ذلك كونه مضموم الآخر، فهو في محل نصب ولكنّ تيسير النحو بتجنب القول بالإعراب المحلّي وتيسير النحو بحصر المرفوعات في الحالات الثلاث المذكورة كلّفه كلّ هذا التعسف دون أن يتحقق الهدف المطلوب.

ب- كيف فسّر الباحث منصوب (إنَّ وأخواتها) ؟ :

خرج اسم (إنّ) عن القاعدة التي وضعها الباحث لأنّه متحدّث عنه ومع ذلك فهو منصوب وليس من المرفوعات التي حدّها، فقال: "أمّا النوع الثاني وهو اسم (إنّ) فإنّه متحدث عنه وحقّه الرفع على أصلنا الذي قررناه، ولكنّه منصوب، ولا نتحرّج أنْ نقول: إنّ النحاة قد أخطأوا فَهمَ هذا الباب وتدوينه، ثمّ تجرأوا على تغليط العرب في بعض أحكامه كما سترى."[3]

ورأى أنّ اسم هذه الأحرف أصله الرفع وقد ورد مرفوعًا في القرآن الكريم وفي الحديث الشريف وفي الشعر.[4]

1- ينظر احمد عرفة- النحو والنحاة- ص131.

2- ينظر احمد عبد الراضي- إحياء النحو والواقع اللغوي - ص85.

3- إبراهيم مصطفى- إحياء النحو- ص64.

4- ينظرالمرجع نفسه- ص64.

ففي القرآن الكريم استدلّ بقوله تعالى:﴿ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[طه: 63] وقال: "فذهب النحاة يتأولون أعسف تأويل ليمضي حكمهم في أنّ اسم (إنّ) لا يكون إلّا منصوبًا."[1] واستدلّ كذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾[المائدة: 69].

على أنّ اسم (إنّ) حقّه الرفع بدليل العطف عليه بالرفع في قوله تعالى (والصابئون)[2] وكذلك استدلّ بقراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾[الأحزاب: 56] على العطف على اسم (إنّ) بالرفع.

وفي الحديث استشهد بالحديث الشريف:((إنّ من أشدّ الناس عذابًا يوم القيامة المصورون))

وفي الشعر استشهد بقول الشاعر:

وإلّا فَاعْلَمُوا أنَّا وَأَنْتُم بُغاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاق.

على عطف ضمير الرفع (أنتم) على اسم(أنّ) وجعله دليلًا على أنّ اسم (إنّ) مرفوع في الأصل.[3]

وكذلك استشهد بما أورده سيبويه من أقوال العرب.

قال سيبويه: "واعلم أنّ ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيدٌ ذاهبان."[4]

وعقّب عليه بقوله: "ومع ما نعرفه لسيبويه رحمه الله من إجلال يملأ القلب فإنّا هنا نراه قد أخطأ وخطَّأ صوابًا، قد يستطيع أنْ يردّ بعض ما سمع من العرب، ويسهل عليه أنْ يُخطِّئَ

1- المرجع السابق- ص65.

2- ينظر المرجع نفسه- ص65.

3- ينظر المرجع نفسه- ص66.

4- سيبويه- الكتاب- ج2- ص155.

مُحَدِّثًا فيما روى، فماذا يصنع بالآية الكريمة؟ لا سبيل إلى الرفض ولا إلى التخطئة."[1]

وقال في موضع آخر: "وقالت العرب: "إنهم أجمعون ذاهبون" فخطّأهم سيبويه وهو المخطئ."[2]

والذي يظهر لي أنّ سيبويه لم يُخطِّئ العرب وقوله: "واعلم أنّ ناسًا من العرب يغلطون"أراد به (يتوهمُون)، وباب التوهم معروف وهو أنْ يتوهم المتحدث ما يكثر دورانه فيبْني عليه، كتوهم دخول الباء في خبر (ليس) في قوْلنا: لستُ قائمًا ولا قاعدٍ، توهمنا أنّنا قلنا: لستُ بقائمٍ ولا قاعدٍ.

يؤيد هذا أنّ سيبويه قال في ختام عبارته: "وذاك أنّه معناه معنى الابتداء، فيرى انّه قال: هم."[3] أي أنّ القائل يرى أنه قال: "هم أجمعون ذاهبون" أي يتوهم أنّه قال ذلك، ويؤيد هذا أنه استشهد بالشطر الثاني من بيت زهير[4]:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا.

والبيت برواية الجر يُسْتَشْهَد به في موضع العطف على التوهم.

قال السيرافي: "قد ذكر بعض النحويين أنّ الغلط إنّما وقع في (أنّهم أجمعون) لأن لفظ (هم) يكون للرفع في قولك: (هم قائمون) وأشباه ذلك، فتوهموا أنهم في تقدير: (هم أجمعون) وجعل (إنّك وزيدًا) في معنى (أنتَ وزيدٌ ذاهبان)"[5]. وعبارة (توهموا) الواردة في مقولة السيرافي تؤيد ما ذهبنا إليه.

وبَعدَ أن اعتبر الباحث أنّ سيبويه خطّأ العرب ألزمه بالآية الكريمة فقال: "فماذا يصنع

1- إبراهيم مصطفى- إحياء النحو- ص66.

2- المرجع نفسه ص128.

3- سيبويه- الكتاب- ج2- ص155.

4- ينظر المصدر نفسه- ج2- ص155.

5- السيرافي- شرح كتاب سيبويه- ج2- ص482.

بالآية الكريمة؟ لا سبيل إلى الرفض ولا إلى التخطئة."[1]

ومذهب سيبويه هو التأخير بعد خبر إنّ، وتقديره: (ولا هم يحزنون، والصابئون كذلك) قال: "أمّا قوله عزّ وجلّ: (والصابئون) فعلى التقديم والتأخير، كأنّه ابتَدأ على قوله (والصابئون) بعدما مضى الخبر"[2] وأبو عبيدة الذي وصفه الباحث بأنّه فتح بابًا جديرًا أنْ يفتح وخطى خطوة حرية بأن تتبع[3]، قال عن حالة الرفع هذه: "ورَفَع (الصابئون) لأنّ العرب تخرج المُشْرَك في المنصوب الذي قبله من النصب إلى الرفع على ضمير فعل يرفعه أو استئناف ولا يُعمِلون النصب فيه، ومع هذا إنّ معنى(إنّ) معنى الابتداء، ألا ترى أنّها لا تعمل إلّا فيما يليها ثم ترفع الذي بعد الذي يليها كقولك: إنّ زيدًا ذاهبٌ فذاهبٌ رَفْعٌ، وكذلك إذا وَالَيْتَ بَيْنَ مُشْرَكين رفعت الأخيرَ على معنى الابتداء سمعتُ غير واحدٍ يقول:

فمَنْ يكُ أَمْسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ فإنّي وقيّارٌ بها لغريبُ"[4]

ولا يستغرب أنْ يرى النحاة لحالة الرفع وجوها حتى تستقيم مع القاعدة المتعارف عليها والمستنبطة من كلام العرب ويؤيدها ما لا يحصى من الشواهد، والباحث يعترف أنَّ النَّصبَ هو الغالب[5]، لكنّه لم يسلّم لهذا الكثير المتواتر ومضى في التأويل حتى يستقيم مذهبه.

إنّه يرى أنّ الغالب في هذه الأدوات أنْ تستعمل متصلة بالضمير مثل: إنّا، إنّي، إنّك، إنّهُ، وقد قام بإحصاء من القرآن الكريم ليؤيد هذا.[6]

ومن أسلوب العرب–حسب ما ذهب إليه– أنّ الأداة إذا دخلت على الضمير مال حسّهم اللغوي أنْ يَصِلوا بينهما فيسْتبْدِلُون بضمير الرفع ضميرَ النّصب، ومن ذلك كلمة (لولا) لا يكون الاسم الظاهر بعدها إلّا مرفوعًا ولكنّهم يقولون: لولاه ولولاكم فاستعملوا ضمير

1- إبراهيم مصطفى- إحياء النحو- ص66.

2- سيبويه- الكتاب- ج2- ص155.

3- ينظر إبراهيم مصطفى- إحياء النحو - ص11.

4- أبو عبيدة- مجاز القرآن- تح/ محمد فؤاد سزكين- مكتبة الخانجي- القاهرة-د/ط،د/ت- ج1- ص172.

5- ينظر إبراهيم مصطفى-إحياء النحو- ص67.

6- ينظر المرجع نفسه- ص68.

النصب استجابة لداعية الحس اللغوي من وصل الأداة بالضمير إذا وليها[1] ثمّ فسّرَ ورود الاسم المنصوب بعد (إنّ) بالتوهم فقال: "إنّهم لمّا أكثروا من إتباع (إنّ) بالضمير جعلوه ضمير نصب ووصلوه بها وكَثُر هذا حتى غلب على وَهْمِهم أنّ الموضع للنصب، فلمَّا جاء الاسم الظاهر نُصِبَ أيضًا وهذا موضع دقيق في العربية ولكنّه صحيح مطَّرد عند الاختيار أثبته النحاة وسمّوه الإعراب على التوهم."[2]

وهذا غريب من الباحث، فهو لا يقبل من سيبويه أنْ يفسّر رفع توكيد اسم (إنّ) بالحمل على التوهم مع قلّة الأمثلة التي ورد فيها مرفوعا واعتبره خطّأ العرب و وصفه بالمخطئ، وسمح لنفسه أنْ يفسر نصب اسم (إنّ) –وهو الغالب كما اعترف بذلك وكما هو ظاهر– بالحمل على التوهم، وهذا مخالف للأصول لأنّ المعروف في ظاهرة التوهم أنّ المتكلّم يتخلّى عنها ويتجاوزها إلى الأصل عند التّثبّت فيقال: (ما أنا قائمًا ولا قاعدٍ) بالعطف على توهم دخول (الباء) في خبر (ما) ولكن عند التَّثبت يُقال: (ما أنا قائمًا ولا قاعدًا)، فهل يمكن عند التّثبت أن نأتي باسم (إنّ) مرفوعًا؟ إنّ ظاهرة الحمل على التوهم لا يمكنها أنْ تشكل أصلًا وهي غير مطردة، قال أبو حيان في الأمثلة التي وردت بالجرّ على التوهم: "ذهب عامّةُ النحويين إلى أنّه لا يجوز ذلك وما ورد منه فهو محمول على التوهم، والعطف على التوهم عندهم لا ينقاس."[3]

قال الباحث: "فقد رأيتَ أنّ اسم(إنّ) أصله الرفع وأنّ رفعه صحيح جائز وأنّ التزام الأصل الذي بيّناه – وهو أنّ المسند إليه مرفوع– قد اطّرد في الكلام وكشف لنا في باب النداء، وفي باب (إنّ) عن سرّ خَفِي على النحاة، وصحّحَ لنا من كلام العرب ما خطّأه النحويون."[4]

فهل إحياء النحو يكون بمخالفة الجمع الغفير من الشواهد في نصب اسم (إنّ) والدعوة

1- ينظر المرجع السابق - ص69.

2- المرجع نفسه- ص70.

3- ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج3- ص1246.

4- إبراهيم مصطفى- إحياء النحو - ص71.

إلى رفعه؟

لاشكّ أنّ هذا شيء عجيب، وأعجب منه أنّه قال في نهاية المبحث: "فهذه أبواب الرفع قد اطّرد فيها هذا الحكم وهو: أنّ كلّ مرفوع فهو مسندٌ إليه متحدثٌ عنه."[1]

هكذا أطلق القول دون استثناء ولا تقييد، فهل كلّ متحدّث عنه مرفوع؟ وهل كلّ مرفوع متحدّث عنه؟ أعتقد أنّه لا يجوز إطلاق القول بهذا فقد يكون الاسم متحدّثًا عنه وليس مرفوعًا وذلك نحو قولك: (عَلَى زَيْدٍ دَيْنٌ) فالمتحدّث عنه هنا هو (زيد) وإنْ كان الجار والمجرور من جهة اللّفظ هو الخبر إلّا أنّه من جهة المعنى هو المخبر عنه، قال السهيلي عن الاسم المعرفة المجرور الواقع خبرًا من جهة اللّفظ: "فإنْ كان في اللّفظ خبر المبتدأ فإنّه في المعنى مخبرٌ عنه لأنّ التعريف والتقديم يَجرّان إليه ذلك المعنى، فكأنك إذا قلت: (على زيدٍ دَيْنٌ) إنّما قلتَ: "زيدٌ مديان"، وإذا قلتَ: (في الدّارِ امرأةٌ) إنّما أردتَ: "الدارُ فيها امرأةٌ"[2] ومنه يتبين لنا أنّ الاسم قد يكون مرفوعًا وليس متحدثًا عنه فكلمة (دينٌ) في المثال (على زيدٍ دَيْنٌ) مرفوعة ومع ذلك ليست متحدَّثا عنها، وكلمة (زيد) متحدّث عنها ومع ذلك ليست مرفوعة.

وكذلك خبر المبتدأ وخبر الأحرف المشبّهة بالفعل يكون مرفوعًا وليس متحدثًا عنه مما يبيّن فساد القاعدة التي وضعها الباحث. وإنْ كان له في الخبر رأي آخر.

ج- موقف الباحث من الخبر:

عندما وجد الباحث الخبر مرفوعًا وليس مُتَحدّثًا عنه عدّه من التوابع فقال: "ويجب أن نزيد هنا تابعًا هو أهم من الأقسام السابقة كلّها وأولاها أنْ يذكر في باب التوابع، وهو الخبر، وذلك أنّهم إذا أرادوا أن يدلوُا على أنّ الكلمة هي عين الأولى، وأنّها صفة متحققة لها، أشاروا إلى ذلك بالموافقة في الإعراب وفي التذكير والتأنيث."[3]

ثمّ حاول أن يبرّر السبب الذي جعل النحاة لا يعدُّون الخبر من التوابع فقال: "والذي

1- المرجع السابق - ص71.

2- السهيلي- نتائج الفكر- ص315.

3- إبراهيم مصطفى- إحياء النحو - ص126.

منع النحاة أنْ يقولوا بالإتباع في باب الخبر، أنّهم رأوا المبتدأ يكون مرفوعًا والخبر منصوبًا في باب كان، وليس التفسير على ما تصوروا، فإنّ المتحدّث عنه هو الذي سمّوه اسم كان، والمتحدّث به أو الخبر هو كان قائمًا، فليس (قائمًا) بخبر يلزم أن يتبع المبتدأ في إعرابه، وكذلك في باب (إنّ) رأوا المبتدأ منصوبًا والخبر مرفوعًا فأنكروا الإتباع، وقد علِمتَ من قبل أنّ الاسم في باب (إنّ) مرفوع."[1]

وواضح أنّ الباحث يستبيح حرمة كلّ الأصول في سبيل تبرير فكرته، فالقول بأنّ الخبر من التوابع يتعارض مع ما هو مقرّر من أنّ التوابع من المكمّلات لركني الإسناد، فقد يأتي بها المتكلم وقد يستغني عنها، وهي إذا لم توجد في الجملة لا تقدّر ولا يُبحَث عنها، أمّا الخبر فهو أحد ركني الإسناد ولا يتمُّ الكلام إلا بطرفَيْ الإسناد "فهمَا ما لا يُغني أحدهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُدًّا فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه."[2]

ثمّ إنّ التابع ما ليس له إعراب خاص فلا يصنّف ضمن المرفوعات ولا المنصوبات ولا المجرورات، وإنّما هو بحسب المتبوع فالتوابع هي "التي لا يمسّها الإعراب إلّا على سبيل التبع لغيرها."[3] "لأنّها لم تكن المقصود، وإنّما هي من لوازم الأول كالتّتمَّة له."[4]

والخبر لا يدخل تحت تسمية التابع بهذا المفهوم فكان عليه أنْ يغيّر التسمية أو يعرّفه تعريفًا آخر.

وعندما وجد خبر (كان) منصوبًا ولا يستقيم أنْ يكون تابعًا لاسمها المرفوع، فسّره تفسيرًا آخر فقال: "إنّ المتحدّث عنه هو الذي سمّوه اسم (كان) والمتحدّث به أو الخبر هو (كان قائمًا) فليس (قائمًا) بخبر يلزم أن يتبع المبتدأ في إعرابه."[5]

ويظهر أنّ المفاهيم تتضارب عند الباحث ولا تتكامل فقوله: (هو الذي سمّوه اسم

1- المرجع السابق - ص127.

2- سيبويه- الكتاب- ج1- ص23.

3- الزمخشري- المفصل- ص156.

4- ابن يعيش- شرح المفصل- ج3- ص69.

5- إبراهيم مصطفى- إحياء النحو - ص127.

كان) يُفهم منه أنّه لا يعترف بتسمية (اسم كان) وأنّه يعتبره (مبتدأ) كما يدلّ على ذلك قوله في النص السابق: (يتبع المبتدأ في إعرابه) ويؤكد ذلك أنّه حصر المرفوعات في المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل، فلكي تتكامل المفاهيم كان عليه أنْ يعيد صياغة قاعدة المبتدأ ليدخل فيه اسم (كان) واسم (إنّ) والضمير المتصل في كنت قائمًا، وكانوا، وكنّا ....الخ.

وحسب ما يفهم من كلامه أنّنا في نحو: (كان زيدٌ قائمًا) نقول: زيدٌ: مبتدأ، و(كان قائما) هو الخبر، والخبر عنده من التوابع فما وجه التبعية بين (كان قائمًا) و (زيدٌ) وإذا كان يعتبرها جملة فما هي مكوناتها؟ وقد نزع من (كان) اسمها وجعله مبتدأ، و(قائما) لا يعتد بها لأنها من تمام الكلام فقط، فهي منصوبة والفتحة لا تدلُّ على معنى وليست بعلم إعراب حسب أصوله كما سيأتي.

ومن جهة أخرى يعتبر الباحث خبر (إنّ) تابعًا لاسمها، ويُصِرُّ على أنّ اسمها مرفوع، قال: "وقد علمتَ من قبل أنّ الاسم في باب (إنّ) مرفوع وأنّه قد ورد إتباعه على الرفع."[1]

وأضاف في نهاية الفقرة: "فالخبر في هذا الباب تابع مرفوع كما رفع غيره من التوابع."[2]

وجعله من باب التوهم فقال: "ونظيره في الإتباع ما روى النحاة في مثل:(ليس زيدٌ بقائم ولا قاعدًا) و (ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ) على ما تعلمه في خبر ليس."[3]

ويتساءل المرء كيف جاء خبر إنّ مرفوعًا في كل الشواهد، ولم تتوهم العرب أنّ الموضع موضع نصب كما زعم في اسمها؟ فهلّا أتبعُوه على اللفظ فجاء في بعض الشواهد منصوبًا، أم أنهم لم يتوهموا ذلك؟

1- إبراهيم مصطفى- إحياء النحو - ص127.

2- المرجع نفسه- ص128.

3- المرجع نفسه- ص128.

1-2-2- الكسرة علم الإضافة:

الكسرة عند الباحث هي علم الإضافة، قال: "والكسرة -كما قدّمنا- علامة على أنّ الاسم أضيف إليه غيره، سواء كانت هذه الإضافة بلا أداة كمطر السّماء، وخصب الأرض، أو بالأداة، كمطر من السماء وخصب في الأرض، ولا نجد الكسرة في غير هذا الموضع إلّا أنْ تكون في إتباع كالنعت أو في المجاورة وهي نوع من الإتباع."[1]

وهو في هذا لا يخالف النّحاة بل يسير على هداهم، قال: ما نقرّره الآن بشأن الجرّ لا نخالف النحاة في شيء منه- حتى العبارة- فأنَّا حين ندل (بالمضاف إليه) على المجرور بالحرف، ونتوسع في معنى الإضافة، نأخذ ذلك من لسان النحاة المتقدّمين ونجري على اصطلاحهم."[2]

وأشار إلى أنّ باب الإضافة على قصره في البحث وعلى قلّة ما فيه من أحكام هو باب واسع الاستعمال كثير الدوران[3] والقول بأنه باب قليل الأحكام ينطبق على منهج الباحث لا منهج النحاة، فهو يكتفي بالقول أنّ الاسم المجرور قد اضيف إليه غيره بالأداة أو بغير أداة.

أمّا النحاة فقد فصّلوا في الإضافة فقسَّمُوها إلى محضة وغير محضة، وبيّنُوا خصائص كلّ قسم منهما، وبينُوا الأسماء الملازمة للإضافة، كما بيّنوا أحكام المضاف إلى ياء المتكلم زيادة على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وكذلك تحدّثوا عن حذف المضاف إليه، وجواز الفصل بين المضاف و المضاف إليه وعدم جوازه.

أمّا عن حروف الإضافة فقد قال الباحث: "وإنّ على النحاة أنْ يدرسوها درسًا واسعًا مفصّلًا دقيقًا عميقًا لا ليبيّنُوا أثرها في اللفظ، وحكمها في الإعراب، بل ليعرفوا سبيلها في البيان، وأثرها في تصوير المعاني، ومدى تصرّف العرب فيها وتوسع العربية بها."[4]

1- المرجع السابق- ص72.

2- المرجع نفسه- ص72.

3- ينظر المرجع نفسه- ص77.

4- المرجع نفسه - ص77.

وهذا أمر مستغرب، فالباحث بعد أن رأى النحو استحال على يد النحاة جثة هامدة، وأنّه بصنيعه هذا بعث فيه الحياة، ها هو يطالبهم بدراسة كذا والتوسع في كذا، ولهذا أرى صواب أحد الباحثين في الردّ عليه بقوله: "كان ينبغي على المؤلف أنْ يتوسع هو في الباب، فيتجاوز ما وصل إليه النحاة القدماء إلى دراسة الإضافة دراسة أسلوبية تركيبية يبيّن فيها القيمة المعنوية والوظيفية لحرف الجر، والقيمة البيانية للتركيب الإضافي، وهذا يتسق مع هدفه من تأليف هذا الكتاب ولكنّه اكتفى بإيصاء النحويين بذلك."[1]

وكذلك ردّ عليه محمد عرفة: "بأنّ النحاة فَعَلُوا، فكَمَا دَرَسُوا حكمها في الإعراب، ودرسُوا سبيلها في البيان، وأثرها في تصوير المعاني، وعقدوا بابًا لبيان معاني حروف الإضافة– حروف الجر– وأطالوا ما شاءت لهم القدرة على استقصاء كلام العرب وبيّنوا متصرف هذه الحروف (...) ونطلب من المؤلف أنْ يدلّنا على مسائل في الإضافة قد بقيت عليهم أن يدرسُوها وقَد دَرَسها هو واستنبطها وهدى إليها، لندلّه على مواضعها مِنْ كتبهم ومواقعَها من أقوالهم."[2]

1-2-3- الفتحة ليست علامة إعراب:

الأصل الثالث الذي قرّره الباحث هو "أنّ الفتحة لا تدلّ على معنى كالضّمة والكسرة، فليست بعَلم إعراب، وإنّما هي الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب، التي يحبّون أنْ يشكل بها آخر كلمة في الوصل ودرج الكلام، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية."[3]

وشرع يستدلّ على أنّ الفتحة أخفّ من الضمّة والكسرة ويحشد الأدلّة على شيء متفق عليه وهو غير منازع فيه لكنّه تجاوزه إلى أنّ الفتحة أخفّ من السكون، وهو يخالف النحاة في هذا واستدلّ بقضايا صوتية وعروضية لا تقف دليلًا على أنّ الفتحة ليست بعَلَم إعراب، ورد عليه محمد عرفة وبيّن عدم صحّة ما ذهب إليه.[4]

1- أحمد عبد الراضي- إحياء النحو والواقع اللغوي- ص102.

2- محمد عرفة- النحو والنحاة- ص161.

3- إبراهيم مصطفى- إحياء النحو - ص78.

4- ينظر محمد عرفة- النحو والنحاة - ص162 وما بعدها.

وما يعنينا هنا هو هل من التيسير القول بأن الفتحة لا تدلُ على معنى وأنّها ليست بعلم إعراب؟

إنّ المتتبع لما قاله الباحث في هذا المجال يجد صعوبة في إدراك مقصده بصورة قطعية فالقول بأنّ "الضمّة والكسرة هما علما الإعراب، وأن الفتحة ليست من علاماته، وإنّما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يحبُّون أنْ تنتهي بها الكلمات في درج القول، ما لم يدعهم الإعراب إلى حركة يدلُّون بها على معنى."[1]

هل يفهم منه أنّ المنصوبات لا معنى لها في الجملة وأنّ تحليل الكلام وتفسير نظام اللغة من أجل تعلّمها وتعليمها وإدراك أسرارها يكون بتحديد المتحدّث عنه ودلالة ذلك الضمّة، وتحديد المضاف إليه ودلالة ذلك الكسرة والقول بأن الباقي من تمام الكلام لأنّه لا دلالة عليه بضمّة أو كسرة فبقي منصوبًا؟، وهذا يجرّنا إلى التساؤل عن المقصود بتمام الكلام؟

وهل المنصوبات على درجة واحدة من أداء هذا الدّور الذي سمّاه تمام الكلام؟ هل المفعول به كالمفعول المطلق؟ وهل هو كالمفعول لأجله؟ وهل الحال كالمفاعيل؟ إلى آخر ذلك من هذه التساؤلات.

لاشك أنّ القول بهذه التسوية يؤدّي إلى طمس الأساليب العربية بدل كشفها وإبرازها.

أمّا إذا كان الباحث يريد أنْ تبقى هذه الأبواب بشروطها وأحكامها كما حدّدها النحاة وإنّما يقول إنّها نُصِبَت لأنَها لست من المتحدّث عنه ولا مِن المضاف إليه، فهذا يؤدي كذلك إلى الإلباس لأنّ المنصوب لابدَّ أنْ تحدّد علاقته بالفعل وعلى أي جهة هي.

قال الباحث بعد أن ذكر أقوال النحاة في مجموعة من المنصوبات التي حذف منها العامل كقولهم: (كلَّمتُه فاه إلى فِيَّ) و (بعته يدًا بيد) و (إياك والأسدَ): "وإعرابُ ذلك كلّه، وسواهُ ممّا يحْتدُّ فيه الخلاف ويكثر فيه التقدير والإضمار، أمرٌ قريب واضح فإنّها كلمات لا يتحدث عنها فترفع، ولاهي مضاف إليها فتجر، فليس لها إلّا أنْ تلزم الأصل وهو النصب."[2]

1- إبراهيم مصطفى- إحياء النحو - ص96.

2- المرجع نفسه - ص100.

فهو مرّة يجعل المنصوب من تمام الكلام، حركته لا تنبئ على معنى معيّن، ومرّة النصب هو الأصل، فعدم الدقة في استعمال المصطلحات وعدم استعمال الأمثلة التطبيقية جعلا كلام الباحث يشوبه الغموض ممّا يصعّب تبيّن مقصده، وإنْ كان الظاهر أنّه يذهب إلى أنْ الكلمات إذا كانت ليست مسندًا إليها فترفع ولا مضافًا إليها فتجرُّ فهي منصوبه. وهذا غير كافٍ في فهم الكلام، ولهذا قال محمد عرفة عن المنصوبات: "إذا كنَّا نعلمُ حتمًا أنّها ليست كلمات مسرودة، وإنّما هي كلمات من أجزاء الكلام المفيد فلا بدَّ أن تكون ذات علاقة بما هي فيه من الكلمات، ولابدّ لفهم الكلام أنْ نعلم نوع هذه العلاقة، لو كان ما ينصب من كلمات نوعًا واحدًا لا يختلف فيه معنى الكلام لكفى أنْ يقال هو منصوب فحسب، أمّا والمنصوبات كثيرة ومعانيها مختلفة إذِ الحال في معنى حال كذا، والتمييز لرفع الإبهام، والمفعول لأجله للتعليل، والمفعول فيه لبيان زمان الفعل أو مكانه أما وهو كذلك فلابدّ من بيان أي نوع هو في المنصوبات."[1]

1-2-4- قوله في علامات الإعراب الفرعية:

مرّ بنَا أنّ الباحث بنَى منهجه على أنّ الحركات دوال على معانٍ، ولهذا رأى أنْ يبحث في ثنايا الكلام عمّا تشير إليه كلّ علامة منها، وتوصّل كما نعلم إلى أنّ الضمّة علم الإسناد ودليل على أنّ الكلمة المرفوعة يُراد أنْ يُسند إليها ويُتَحدَّث عنها، وأنّ الكسرة علم الإضافة، أمّا الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء.

وهو كما رأينا يستخدم مصطلح الضمّة والكسرة والفتحة فماذا عن العلامات الفرعية التي رأى النحاة أنّها تنوب عن الحركات الأصلية؟

الظاهر أنّه لا يعترف بهذه العلامات، ولا حاجة عنده إلى تقسيم علامات الإعراب إلى أصلية وأخرى فرعية ولا وجود للمعرب بالحروف.

فالأسماء الخمسة التي قال النحاة إنها معربة بالحروف يرى الباحث أنّها معربة بالحركات، وإنّما جاءت حروف اللّين للإشباع. قال: "فالضمّة للإسناد، والكسرة للإضافة

1- محمد عرفة- النحو والنحاة- ص180.

والفتحة في غير هذين، وإنّما مُدّت كلّ حركة فَنَشأ عنها لينُها."[1]

واستأنس المؤلف في قوله بمذهب المازني حيث روى الأنباري أنّهُ يذهبُ في مثل (جَاءَ أبوك، ورأيتُ أباك و مررتُ بأبيك) إلى أنّ الباء حرف الإعراب، والواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات[2]. غير أنّه خالفه في الفتحة تبعًا لِمَا رآه فيها من قبل.

وبيّن الأنباري فساد هذا الرأي من جهات[3]:

أولا: إنّ إشباع الحركات إنّما يكون في ضرورة الشعر ولا ضرورة هنا.

ثانيا: ومن الأول يتبيّن أنَّ الواو والألف والياء ليست للإشباع، وإنّما هي لام الكلمة لأنّهم لمّا أرادُوا أنْ يجعلوا اختلاف الحروف بمنزلة اختلاف الحركات ردُّوا اللّام في الإضافة.

ثالثا: إنّ حركات الإعراب لا تكون في حشو الكلمة، فكلمة (قائم) على سبيل المثال يكون الإعراب فيها على (الميم) فإذا اتّصلت بها تاء التأنيث صار الإعراب على التاء في (قائمة).

وفي جمع المذكر السالم يرى الباحث "أنَّ الضمّة فيه علم الرفع والواو إشباع، والكسرة علم الجرّ والياء إشباع، وأُغفِل الفتح لأنّه ليس بإعراب فلم يقصد إلى أنْ يُجعل له علامة خاصة، واكتُفي بصورتين في هذا الجمع."[4] واستدلّ بما في جمع المؤنث السالم فرأى أنّ "جمع المؤنث رفع بالضمّة، وجُرّ بالكسرة ثمّ أُغفِل الفتح فيه أيضًا كما أُغفِل في جمع المذكر السالم."[5]

ويبدُوا أنّ الباحث أراد الخروج من مشكلة عدم وجود الفتحة في الجمعين السالمين بالقول بأنه تمَّ فيهما الاكتفاء بصورتين هما الضم والكسر وأُغفِل الفتح لأنّه ليس بإعراب. لكنه وقع في مشكلة أخرى، فما حكم الكلمات المنصوبة وهي ليست بمُتحدَّثٍ عنها ولا بمضاف إليها؟ لماذا لم تحضر الفتحة للدلالة على أنّ هذه الكلمات من تمام الكلام فقط؟ وما حكم

1- إبراهيم مصطفى- إحياء النحو - ص109.

2- ينظر الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف- ج1- م2- ص17.

3- ينظر المصدر نفسه - ج1- م2- ص31.

4- إبراهيم مصطفى- إحياء النحو - ص111.

5- المرجع نفسه - ص111.

الكسرة الطويلة في جمع المذكر السالم الواقع في موضع نصب نحو: (حفظ الله المخلصِين)؟ فكلمة (المخلصين) تنتهي بكسرة طويلة حسب مذهب الباحث ومع ذلك ليست بمضافٍ إليها.

وكذلك ما حكم الكسرة في جمع المؤنث السالم الواقع في موضع نصب، نحو (حَفِظَ اللهُ المخلصاتِ)؟

فكلمة (المخلصاتِ) ليست بمضاف إليها ومع ذلك تنتهي بكسرة، فما دلالة هذه الكسرة؟ وأين الفتحة لتدلّ على أنّ الكلمة ليست بمسندٍ إليها، ولا بمضافٍ إليها؟

إنّ القول بأنّ الفتحَ أُغفِل في الجمعين السالمين لا يكفي لتفسير حالات النصب فيهما حسب الأصول التي قرّرها الباحث، وإذا تجاوزنا الأسماء الخمسة والجمع السالم، فماذا عن المثنى، وهو عند النحاة يعرب بالعلامات الفرعية؟

معلوم أنّ المثنى في حالة الرفع نجد فيه الألف أو الفتحة التي مُدّت فنشأت عنها الألف على رأي الباحث، فما علامة الرفع؟ فالفتحة عند الباحث ليست علامة على شيء والألف علامة فرعية لا يقول بها، والضمّة غير موجودة، فما العمل؟ والمثنى في حالتي النّصب والجر نجد فيه الياء المفتوح ما قبلها، فأين الكسرة لتدلّ على أنّ الكلمة مضاف إليها وأين الفتحة لنستدلَّ بها على أنّ الكلمة ليست بمسندٍ إليها، ولا بمضاف إليها؟

عندما وقع الباحث في هذا المأزق قال: "ولم يبق من العلامات الفرعية إلّا باب المثنى، ونقرّر أنّه قد شذّ عن أصلنا، ولكن باب التثنية في العربية غريب كباب العدد، إذ يُذَكَّرُ مع المؤنث ويُؤَنّثُ مع المذكر، ومَن توسّع في درس المثنى ورأى وضع العرب له مرّة موضع المفرد وأخرى موضع الجمع تجلّى له حقيقة ما نقول، فليس يقدح شذوذ المثنى في أمرِ تقرّر في سائر العربية واستقام في كلّ أبوابها."[1]

وهكذا لا يجد الباحث حرجًا في القول بشذوذ المثنى مع تواتر شواهده لمجرّد أنّه لم يستقم مع الأصول التي قرّرها!

1- المرجع السابق - ص113.

معلوم أنّ النحاة فسَّرُوا الشاذ وألحقوه بالمطرد، فكيف نفسّر باب المثنى مع شذوذه وفق قاعدة الباحث؟ هل يكفي أن نقول: إنّه شاذ، ونلغي كلّ الأساليب التي ورد فيها المثنى؟!

ثم كيف نفسّر استشهاد المؤلف بالآية الكريمة ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: 63] على أنّ اسم (إنّ) ورد مرفوعًا في القرآن الكريم[1]، فما علامة رفعه في هذه الآية وفي غيرها؟! وإذا كان المثنى شاذًا فكيف أجاز لنفسه الاستدلال به؟ إنّ هذه الآية الكريمة وعلى الرغم من أنّ المثنى ورد فيها مخالفًا لكل الأمثلة الأخرى الواردة في القرآن، لم يتجرّأ النحاة على وصفها بالشذوذ، والتمَسُوا تخريجها على الأوجه المعروفة، حتى قال عنهم الباحث: "فذهب النحاة يتأولون أعسف تأويل ليمضي حكمهم في أنّ اسم إنّ لا يكون إلّا منصوبًا".[2]

إنّ القول بشذوذ المثنى ليس بالهيّن لأنّه يؤدي إلى القول بشذوذ كلّ الأمثلة التي ورد فيها المثنى في القرآن الكريم، وإنّ تأول النحاة للحالة التي ورد فيها اسم (إنّ) المثنى بالألف أسلم من الحكم بالشذوذ على كلّ الأمثلة التي ورد فيها الاسم بصيغة المثنى في القرآن الكريم.

أعتقد أنّ القول بحكم في موضع تظهر سهولته دون مراعاة ما يترتب عليه في مواضع أخرى ينتج من عدم التكامل بين المفاهيم.

وفي الأخير إذا أردنا تلخيص مذهب الباحث، فالأحسن أن نأخذ بقوله: "الإعراب الضمّة والكسرة فقط وليسَتا بقية مقطع، ولا أثر لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلّم ليدلّ بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام، فهذا جوهر الرأي عندنا وخلاصة ما نسعى بعد في تفصيله وتأييده ونستعين الله."[3]

بهذه البساطة أراد أنْ يصف نظام اللغة على تشعبه وتداخله، ولو عرضنا ما قرّره على التعريف الذي وضعه للنحو[4] لتبيّن عدم صلاحية ما قرّره من أصول، فلا هو بيّن قانون تأليف الكلام، ولا ما يجب أنْ تكون عليه الكلمة في الجملة ولم يتعرّض إطلاقًا للجملة

1- ينظر المرجع السابق - ص64.

2- المرجع نفسه- ص65.

3- المرجع نفسه - ص50.

4- ينظر المرجع نفسه- ص01.

مع الجملة، بل لم يتعرّض للأساليب كالاستثناء والشرط والاستفهام.

والباحث باعتماده على المعنى وحده في تفسير نظام اللغة وبهذا الاختصار المخل يكون قد جانب الصواب لأنّ البنى النحوية تخضع لقوانين رياضية تختلف عن قوانين الخطاب "لأنّ الوضعي لفظًا ومعنى هو ناتج عن التواضع ككلّ دليل موضوع ولا يخضع كوضع لأي شيء إلا لهذا، وأمّا المعنوي الخطابي فهو ناتج عمّا يريده المتكلم في كلامه ويخضع في ذلك لا للوضعي بالضرورة بل لما يقتضيه الخطاب من الوضع وغيره وخاصة دور الدلائل الأخرى الحالية وغيرها."[1] "فسلامة اللفظ لا يلزم منها سلامة المعنى والعكس، فهذا دليل على استقلال كلّ واحد منهما من حيث الاستقامة وعدمها."[2]

ولهذا فما دعا إليه الباحث من مفاهيم لا يصلح لكشف نظام اللغة ولا لتعلم النحو أو تعليمه ويبقى وجهة نظر خاصة، فائدتها فيما أثارته من نقاش وحوار وما دعت إليه من البحث والتنقيب.

2- شوقي ضيف:

يعتبر الباحث شوقي ضيف من الذين رأوا أنّ تيسير النحو العربي لابدّ أن يخضع لإعادة النظر في الأسس التي بني عليها والمفاهيم التي قام عليها منطلقا من أفكار ابن مضاء القرطبي فقد كان تحقيق كتاب الرد على النحاة الدّافع القوي لشوقي ضيف كي يطرح أفكاره ومقترحاته في تيسير النحو،فهو يقول: "والحق أنّ ابن مضاء يفتح أمامنا الأبواب لكي ندرك ما كنّا ننشده من تيسير النحو وتذليل صعوباته ومشاكله"[3].

إضافة إلى المقترحات التي نشرها في مدخل تحقيق كتاب الرد على النحاة، تقدّم بمشروع سنة 1977 إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة ضمّنه المقترحات السابقة مع وضع تعريفات وضوابط دقيقة لأبواب النحو العسيرة على حدّ قوله، وفي سنة 1981، ألقى محاضرة عامة بمؤتمر المجمع بيّن فيها مشروعه في التيسير المبني على الأسس السابقة مع حذف ما

1- عبد الرحمن الحاج صالح- الخطاب والتخاطب - ص158.

2- المرجع نفسه- ص256.

3- ابن مضاء- الرد على النحاة (ضيف)- ص (د).

أسماه زوائد في النحو، وزيادة نواقص رآها ضرورية في النحو التعليمي، فقام مشروعه على ستة أسس[1] جمعها في كتابه الموسوم بـ (تجديد النحو)قال:"ولم اسمّه (تيسير النحو) مع أنّ التيسير غايته لأنه يصوغ النحو صياغة جديدة فأردت أنْ يتطابق اسمه مع مضمونه."[2]

وأتْبَعَهُ بكتاب آخر هو (تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا) ليكون مرافقا وداعمًا له في شرح منهج الباحث في التيسير، قال: "ورأيتُ- دعمًا له وأداء لحقه- أن أؤلّف هذا الكتاب الجديد لأزوّده بحشد من الدراسات والأدلة المستقصية المتأنية حتى يستبين نهجي–غاية الاستبانة– فيما رسمته فيه للنحو التعليمي من تجديد وتيسير."[3]

ومشروع الباحث يرتكز-حسب ما تبيّن لي على المبادئ الآتية:

التخلّص من نظرية العامل و الاقتصاد في عرض الأبواب، و تبنّي الوظيفة في الاستعمال.

وهو مبني على الأسس الآتية[4]:

أ– إعادة تنسيق أبواب النحو.

ب– إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي.

ج– الإعراب لصحّة النطق.

د– وضع تعريفات وضوابط دقيقة.

هـ– حذف زوائد كثيرة.

و– إضافات متنوعة.

وفيما يلي قراءة في هذه الأسس:

1- ينظر شوقي ضيف- تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا- دار المعارف- القاهرة- ط2- 1993- ص05.

2- المرجع نفسه- ص74.

3- المرجع نفسه- ص06.

4- ينظر شوقي ضيف- تجديد النحو- دار المعارف- القاهرة- ط6- 2013- ص04.

2-1- إعادة تنسيق أبواب النحو:

رأى شوقي ضيف أنّ عرض النحاة لأبواب النحو فيه مشقة على المتعلم، وهو أحد العقبات التي تعترض الناشئة وتصدّهم عن تعلّم النحو، ولهذا رأى أن يعيد تنسيق أبواب النحو وفق منهج جديد حيث عمد إلى نقل أبواب من مواضعها وحذف أخرى، ففي باب المرفوعات حذف خمسة أبواب ورَدّ أمثلتها إلى أبواب أخرى قصد التقليل من الأبواب التي تعرض على الناشئة، قال: "ثم تحدّثتُ عن المرفوعات بادئًا بباب المبتدأ والخبر ركني الجملة الاسمية وعادة يفرّع منه النحاة باب كان وأخواتها، وباب ما ولا ولات العاملات عمل ليس وباب كاد وأخواتها وباب ظن وأخواتها وباب اعلَمْ وأخواتها وقد حذفت هذه الأبواب الخمسة من الكتاب دون أن أحذف أمثلتها، فقد رددتها إلى أبواب أخرى"[1] وأول الأبواب المحذوفة باب (كان وأخواتها) فهي كما هو معلوم من نواسخ الابتداء، تدخل على المبتدأ والخبر فترفع الأول ويسمّى اسمها وتنصب الثاني ويسمى خبرها، لكن الباحث رأى أنّها بهذا الإعراب تشكل خللًا كبيرًا في الجملة الفعلية، فالمرفوع بعدها ليس فاعلًا بل هو اسم لها،والمنصوب لا يدخل في منصوبات الجملة الفعلية، بل هو خبر منصوب، ولهذا وجب الخروج من هذا الرأي البصري إلى المدرسة الكوفية التي نَسَبَ إليها القول بأن (كان وأخواتها) أفعال تامة لازمة، والمرفوع بعدها فاعل لها، والمنصوب حال.[2] واستشهد المؤلف لهذا الرأي بمجيء الأفعال الناقصة تامّة، فقال: "ويشهد لصحّة رأي الكوفيين أنّ كان وأخواتها تأتي لازمة فتقول: كان الأمر أي حدث الأمر، وأمسى زيدٌ أي دخل في وقت المساء وكذلك أصبح وظلّ وبات وصار، ومعنى أخواتها مازال ما فتئ ما انفكّ ما برح هو استمرَّ فهي أيضًا أفعال لازمة."[3]

ثمّ شرع المؤلِّف يدفع ما قد يقع عليه من اعتراضات على النحو التالي[4]:

الاعتراض الأول: هو أنْ يقال بأن الأصل في الحال أنْ تكون منتقلة غير ثابتة بحيث

1- شوقي ضيف- تجديد النحو- ص 11.

2- ينظر المرجع نفسه- ص12.

3- المرجع نفسه - ص12.

4- ينظر المرجع نفسه - ص12، وتيسير النحو- ص90.

لا يتوقف عليها الكلام وإذا اعتبرنا خبر كان حالًا تكون ثابتة نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[النساء: 96]، وردّه بأنّ انتقال الحال هو الأصل حقًا ولكنّها قد تأتي ثابتة تتوقف عليها دلالة الكلام ومعناه وذلك نحو: ﴿ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخٗاۖ ﴾[هود: 72] و﴿ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾[النساء: 28].و﴿ وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلٗاۚ ﴾[الأنعام: 114]

والاعتراض الثاني: هو أنّ المنصوب بعد كان قد يكون اسمًا جامدًا نحو: (كان زيدٌ أسدًا) والأصل في الحال أن تكون مشتقة. وردَّ هذا الاعتراض بأنّ الأصل في الحال أن تكون مشتقة حقًا ولكن النحاة نصُّوا على أنّها قد تأتي جامدة ونقل المواضع التي نصّ النحاة على أنّها تغني عن الاشتقاق وذلك كأنْ تكون الحال موصوفة نحو قوله تعالى: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرٗا سَوِيّٗا﴾[مريم: 17]، أو تكون دالة على عدد نحو: ﴿ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗۚ ﴾[الأعراف: 142]، أو تكون نوعًا لصاحبها نحو: (هذا مالُكَ ذهبًا) أو تكون فرعًا لصاحبها نحو قوله تعالى: ﴿وَتَنۡحِتُونَ مِنَ ٱلۡجِبَالِ بُيُوتٗا فَٰرِهِينَ﴾[الشعراء: 149] أو تكون دالة على سعر نحو: (بِعْتُ الغنمَ شاةً بدرهم) أو تكون دالة على تشبيه نحو: (أقبل زيدٌ أسدًا) وأتَى على جميع المواضع التي ذكرها النحاة[1].

والاعتراض الثالث: هو أنّ الاسم المنصوب بعد (كان) قد يكون معرفة مثل: (كان المسافرُ محمّدًا) والأصل في الحال أن تكون نكرة، وردّهُ بأن الحال قد تأتي معرفة ونقل ما جاء في الهمع[2] من أمثلة الحال التي ظاهرها التعريف نحو: (أرْسَلَها العِرَاكَ) و (مررتُ بهم الجمَّاءَ الغفيرَ) و (طلبته جهدي وطاقتي ووحدي)، ثمّ ذكر أنّ الشبهة التي قد تكون دفعت البصريين إلى القول بأنّ كان وأخواتها أفعال ناسخة هي أنّ هذه الأفعال عند الاستغناء عنها يتحوّل المرفوع بعدها إلى مبتدأ والمنصوب إلى خبر مثل: (كان محمدٌ مسافرًا) إذا حذفت (كان) من العبارة أصبحتْ: (محمدٌ مسافرٌ) وفاتَهم أنّ بعض النحاة كما جاء في الهمع للسيوطي[3] لاحظ أنّ كلّ فعل لازم يصدق عليه أنّه مثل كان وأخواتها فعل ناقص، مثل:

1- ينظر السيوطي- همع الهوامع- ج2- ص294.

2- ينظر المصدر نفسه- ج2- ص301.

3- ينظر المصدر نفسه - ج1- ص416.

(دَمَعتِ العين باكيةً) (سَالَ الماءُ متدفِّقًا) (صاح عليٌّ مستغيثًا) وبعد أن ذكر عديد الأمثلة المشابهة قال: "وفي اللغة–كما رأينا– ما لا يكاد يُحصى من هذه الأفعال اللّازمة التي يليها فاعل مرفوع وحال منصوب وأحيانًا لا يليها الحال بالضبط كما هو الشأن في كان وأخواتها ولمّا كان البصريون يعربون المرفوع في الأمثلة السابقة للأفعال اللّازمة ونظائرها فاعلًا كما يعربون المنصوب حالًا فإنّه يلزمهم أنْ يعمّموا ذلك في (كان وأخواتها) أخذًا بقاعدة الاطراد في العلوم حتى لا يحدث في القاعدة العامة استثناء يؤدي إلى خلخلة فيها واضطراب".[1]

ويمكن مناقشة الباحث فيما ذهب إليه بما يلي:

- قولُه: ومما يشهد لصحّة رأي الكوفيين أنّ كان وأخواتها تأتي لازمة فتقول: كان الأمرُ أي حدث وأمسى زيدٌ أي دخل في وقت المساء إلى آخر كلامه[2]، لا يستقيم من وجهين:

الأول: إنّ قوله: "تأتي لازمة" غير دقيق لأن اللزوم في مقابل التعدّي، والأمثلة التي ضربها تدلُّ على التمام، فالأولى أنْ يقول: "تأتي تامّة" لأنّ من الأفعال التي تأتي تامة ما يكون متعديًا، فكيف يقول: تأتي لازمة فـ (كان) التامة تأتي بمعنى (حَدَثَ) نحو قول الشاعر:

إذا كان الشتَاءُ فأدفِئوني فإنّ الشيخ يهدمه الشتاءُ

وقد تأتي بمعنى (كَفَلَ) وهي متعدية ومصدرُها (كِيانة) نحو: (كُنْتُ الصَّبِيَّ) أي كفلته وقد تأتي بمعنى (غزل) وهي متعدية نحو: (كنتُ الصوفَ) أي غزلته[3].

وتتمُّ (بَاتَ) بأنْ يرادَ بها معنى (عَرَّس) يقال: (باتَ بالقومِ، وبات القومَ) إذا نزل بهم، فتُستعمل متعدية بنفسها وبالباء، وتتمُّ (صار) بأنْ يراد بها معنى (رَجَعَ) فتتعدى بـ (إلى) نحو: (صِرْنا إلى الحُسنى) أي رجعنا[4].

1- شوقي ضيف- تيسير النحو- ص94.

2- ينظر المرجع نفسه - ص12.

3- ينظر ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج3- ص1091.

4- ينظر المصدر نفسه- ج3- ص1092.

والوجه الثاني الذي لا يستقيم فيه استدلال الباحث هو (كون هذه الأفعال تأتي تامّة في حالاتٍ) لا يقفُ دليلًا لصحّة رأي الكوفيين لأنّ الحديث عن الأفعال الناقصة لا التامة، ففي حالة التمام يتغير المعنى وتسندُ الأفعال إلى مرفوعها وتكتفي به، أو تتعدّاهُ إلى مفعول به، والخلاف واقع في كان الناقصة دون التامة[1].

ومما يُناقش فيه الباحث قوله: "والخروج من هذا الخلل الكبير سهل غاية السهولة بفضل مدرسة النحو الكوفية، فإنّ الفعل–عندها– في باب (كان وأخواتها) فعل لازم مثل غيره من الأفعال اللّازمة التي لا تكاد تحصى في العربية والاسم المرفوع في مثل: (كان محمدٌ مسافرًا) فاعل مرفوع والاسم المنصوب في المثال المذكور وأمثاله: (حال)"[2].

فهذا يوهم أنّ الكوفيين يقولون بأنّ (كان وأخواتها)أفعال تامة ، والمرفوع بعدها (فاعل) والمنصوب (حال) ولا وجود للأفعال الناقصة عندهم.

ولا أرى هذا صحيحًا، فلا خلاف في وجود الأفعال الناسخة، ولا خلاف في خصوصية هذه الأفعال وإنّما الخلاف في تفسير المرفوع والمنصوب بعدها، أقول هذا اعتمادًا على مايلي:

– تواتر النقل عن الكوفيين أنّ هذه الأفعال تنصب الخبر، والمبتدأ باق على رفعه الأول، فهو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها[3]، ولو كانوا يعتبرونها أفعالًا تامة، والمرفوع بعدها فاعلا لما قالوا: إنّ المرفوع بعدها باقٍ على رفعه، ونحن نعلم أنّ الفاعل مرفوع بفعله بإجماع.

ولوكان الفعل عند الكوفيين في باب (كان) فعلًا تاما مثل غيره من الأفعال كما قال الباحث لَمَا نُقِل عنهم أنّهم زادوا في هذا الباب أشياء، قال ابن عصفور: "وزاد الكوفيون في

1- ينظر الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف- ج2- م119- ص826.

2- شوقي ضيف- تجديد النحو- ص12.

3- ينظر ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج3- ص1069. والصبّان- حاشية الصبّان على شرح الأشموني- ج1- ص332.

وابن حمدون- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي- دار الفكر- بيروت- لبنان- ط1994- ج1- ص143.

أفعال هذا الباب (مررتُ) إذا لم تُرِد بها المرور الذي هو انتقال الخُطَى، بل تكون بمنزلة (كان) وذلك نحو: مررت بهذا الأمر صحيحًا أي كان هذا الأمرُ صحيحًا عندي"[1].

– وكذلك ألحقوا بباب كان وأخواتها اسم الإشارة وسمّوه (التقريب) جاء في مجالس ثعلب: "قال الكسائي: سمعتُ العرب تقول: هذا زيدٌ إياه بعينه، فجعله مثل (كان) "[2].

وفي موضع آخر " ذهب أهل الكوفة: الكسائي والفرّاء إلى أنّ العماد لا يدخل مع هذا لأنه تقريب"[3].

ومما يدلّ على أنّها ليست كبقية الأفعال عند الكوفيين كما عند غيرهم، قول الفراء في الآية الكريمة:﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ ﴾[الأنفال: 32] "في (الحق) النصب والرفع، إنْ جعلتَ (هو) اسمًا رفعتَ الحقّ بهو، وإنْ جعلتها عمادًا بمنزلة الصلة نصبتَ الحق، وكذلك فافعل في أخوات (كان)"[4].

فقوله: (أخوات كان) دليل على أنّها أفعال مخصوصة عند الفراء وهو من أعلام المدرسة الكوفية.

ومن هذا أعتقد أنّ ما نسبه المؤلف للكوفيين من أنّهم يعتبرون الأفعال في باب (كان وأخواتها) أفعالًا تامة مثل غيرها من الأفعال غير دقيق بل وغير صحيح.

ولا يناقش الباحث في (الانتقال و الجمود) لأنّ الحال تشبه الخبر في هذا، قال ابن مالك: "وإنّما كان الحال جديرًا بوروده مشتقًا وغير مشتق، ومنتقلا وغير منتقل، لأنّه خبر في المعنى والخبر لا حجر فيه، بل يرد مشتقًا وجامدًا منتقلا ولازمًا فكان الحال كذلك"[5]، ويناقش الباحث في ردّه الاعتراض الثالث الذي أورده على نفسه وهو أنّ الاسم المنصوب بعد (كان)

1- ابن عصفور- شرح جمل الزجاجي- ج1- ص383.

2- ثعلب- مجالس ثعلب- تح: عبد السلام هارون- دار المعارف- القاهرة- ط5- 2006- ج1- ص43.

3- المصدر نفسه- ج2- ص359.

4- الفراء- معاني القرآن- ج1- ص275.

5- ابن مالك- شرح التسهيل- ج2- ص262.

قد يكون معرفة مثل: (كان المسافرُ محمّدًا) بأنّ الحال قد تأتي معرفة وذكر الأمثلة المعروفة التي وردتْ فيها الحال بلفظ المعرفة[1].

وهذا لا يستقيم لأنّ ورود الخبر معرفة في باب" كان وأخواتها" شواهده كثيرة والمثال الذي ضربه وهو: "كان المسافرُ محمّدًا": الخبر فيه معرفة دون الحاجة إلى تأويله بنكرة لأنّه لا يشترط فيه التنكير.

بينما ما جاء من الحال في صور المعرفة فهو مؤول بالنكرة إذ من شروط الحال التنكير، والباحثُ نفسهُ يقول في تعريفها: "الحال صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة"[2]، وقال ابن مالك: "حق الحال أنْ يكون نكرة، فإنْ وقعت معرفة في اللفظ أوّلت بنكرة، ومثال ذلك: اجتهد وحدك: أي منفردًا، وأرسلها العراك: أي معتركة، وجاؤوا الجمّاء العفيرَ أي جميعًا"[3].

فالاسم إذا كان خبرًا يقبل التعريف بلا تأويل، وإذا كان حالًا لا يقبل التعريف إلّا إذا كان مؤولًا بنكرة كما مرَّ، ولهذا رفض ابن عصفور إلحاق بعض الأفعال بكان وأخواتها فقال: "مما يدلُ أيضًا على أنّ المنصوب حال التزام التنكير فيه، ولوكان خبرًا لسمع من كلامهم معرفة، وما أجازوه من الإتيان به معرفة نحو (هذا زيدٌ القائمَ) لا يلتفت إليه لأنّهم إنما قالوه بالقياس"[4].

ورأى الباحثُ أنّ الشبهة التي دفعت البصريين إلى القول بأنّ هذه الأفعال أفعال ناسخة هي أنّ هذه الأفعال عند الاستغناء عنها يتحول المرفوع بعدها إلى مبتدأ والمنصوب إلى خبر...إلى آخر كلامه الذي أوردناه سابقًا[5].

ولمناقشة الباحث في هذه القضية تجدني مضطرًا إلى تلخيص ما ذهب إليه، في النقاط التالية[6]:

1- ينظر شوقي ضيف- تجديد النحو- ص13.

2- المرجع نفسه- ص182.

3- ابن مالك- شرح الكافية الشافية- تح أحمد بن يوسف القادري - دار صادر - بيروت - ط1، 2006 -ج1- ص175.

4- ابن عصفور- شرح جمل الزجاجي- ج1- ص385.

5- ينظر شوقي ضيف- تيسير النحو- ص93.

6- ينظر المرجع نفسه- ص93، 94.

أ– البصريون يقولون بالأفعال الناسخة لأنّهم رأوا أنّ هذه الأفعال عند الاستغناء عنها تبقى الجملة مكوّنة من مبتدأ وخبر.

ب– فاتَ البصريين أن بعض النحاة لاحظوا أنّ كل فعل لازم يليه (حال) يصدق عليه أنّه مثل (كان) وذكر ما يفوق الخمسين مثالًا لتأكيد هذا الرأي نذكر منها: (جاء محمد يضحك) (دمعتْ العين باكية)(سال الماءُ متدفقًا).

ج– رأى أنّه يلزم البصريين من هذا أنْ يلحقوا الأفعال اللازمة حين يليها فاعل مرفوع وحال منصوبة بباب (كان).

د– ولمّا كان البصريون لا يفعلون ذلك ويعربون المرفوع في الأمثلة السابقة فاعلًا ويعربون المصوب حالًا، فإنه يلزمهم أنْ يعمّمُوا ذلك في (كان وأخواتها) فيعربون المرفوع فاعلًا والمنصوب حالًا، أخذًا بقاعدة الاطراد.

وكأني بالمؤلف يريد أن يقول: مادام كلّ فعل تليه حال هو مثل (كان) فلابدّ أن نلحق كلّ الأفعال اللازمة حين يليها حال بباب كان، وإنْ لم نفعل، فعلينا أن نلحق باب (كان) بالأفعال اللّازمة التي يليها حال، وإذا كان الأول متعذّرًا، فإنّ الثاني ميسورًا وهو الذي دعا إليه وسمّاه: إلغاء باب (كان) الناسخة[1].

وكلّ الذي ذهب إليه المؤلف في هذه القضية أرى أنّه لا يستقيم للأسباب الآتية:

– نقل المؤلف عن بعض النحاة–اعتمادًا على ما جاء في كتاب (الهمع) للسيوطي– أنّ كلّ فعل لازم يليه حال يصدق عليه أنه مثل (كان) وبَنَى عليه أنّه على البصريين أنْ يلحقوا كلّ هذه الأفعال بباب (كان) أو يلحقوا باب (كان) بهذه الأفعال، وهو ما يريد الوصول إليه.

ولم يكن المؤلف دقيقًا في نقله لأنّ ما جاء في الهمع هو كالآتي: "قال بعض النحويين: يدخل في هذا الباب كلّ فعل له منصوب بعد مرفوع لابدّ منه نحو: قام زيد كريمًا،

1- ينظر المرجع السابق- ص90.

وذهب زيدٌ متحدّثًا، فإنْ جعلته تامًّا نصبتَ على الحال"[1] فنلاحظ أنّه لم يتعرّض في نقله لعبارتين جوهريتين: الأولى هي قولهم:(لابدّ منه)،ويُفهَم منها أنّه ليس أي فعل بعده حال يلحق بباب (كان) عند أصحاب هذا الرأي بل إذا كان المنصوب (لابدَّ منه) والذي لابدّ منه هو (الركن) والركن هو المسند أو المسند إليه، فيظهر من هذا أنّ الفعل الذي يلحق بباب(كان) عند هؤلاء هو الذي له منصوب ويكون المنصوب طرفًا في الإسناد وليس على الإطلاق كما يوهم كلام المؤلف.

والعبارة الثانية التي لم يتعرض لها المؤلف ولها علاقة بالأولى هي قولهم: (فإنْ جعلتَه تامًا نصبتَ على الحال) وهذه تؤكد الفكرة الأولى أي إذا كان الفعل التام قد اكتفى بمرفوعه في الإسناد كان النصب على الحال، لأنّ المنصوب حينئذٍ ليس طرفًا في الإسناد بل فضله.

وهذا يجرّنا إلى القول بأنّه ليس الذي دفع البصريين على القول بأنّ (كان وأخواتها) أفعال ناسخة هو أنّ هذه الأفعال يمكن لاستغناء عنها في جملها فيتحول المرفوع إلى مبتدأ والمنصوب إلى خبر كما زعم المؤلف، بل الذي دعاهم إلى ذلك هو ما رأوه من قضية الإسناد في هذا الباب، فهذه الأفعال تسند إلى النسبة التي بين المرفوع والمنصوب أي أنّهم لاحظوا أنّ المرفوع والمنصوب كلاهما عمدة في هذا الباب، قال ابن مالك: "فليعلم أنّ سبب تسميتها نواقص إنّما هو عدم اكتفائها بمرفوع، وإنّما لم تكتف بمرفوع، لأنّ حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها، فمعنى قولك: كان زيدٌ عالمًا، وُجِدَ اتصاف زيد بالعلم، والاقتصار على المرفوع غير وافٍ بذلك، لهذا لم يستغن به عن الخبر التالي وكان الفعل جديرًا بأنْ يُنسَب إلى النقصان"[2].

وردّ الباحث قضية الإسناد بقوله: "مجيء الحال فضله هو الأصل، ولكنها قد تأتي عمدة لا يستغني عنها الكلامُ أو العبارة كما في أمثلتها الثابتة والجامدة المارّة وفي مثل: (دعوت الله سميعًا بصيرًا) وبذلك يسقط هذا الاعتراض"[3]

1- السيوطي- همع الهوامع- ج1- ص416.

2- ابن مالك- شرح التسهيل- ج1- ص357.

3- شوقي ضيف- تيسير النحو- ص93.

والذي يُفهَم من كلامه أنّه يعتبر كلّ ما لا يستغنى عنه عمدة وليس صحيحًا فالفضلة كذلك قد لا يستغنَى عنها فيلزم ذكرها لعارض.

والفرق بين العمدة والفضلة هو أنّ الفضلة قد يتوقف المعنى عليها فلا يستغنى عنها، وقد تَرِدُ مع نفس العامل في سياق آخر فيمكن الاستغناء عنها ولا يُسْأَلُ عنها إذا لم تُذكَر والعمدة لازمة الذّكر على كلّ حال، فإذا حُذِفت وجب تقديرها وإذا لم تُذكَر يُسأل عنها.

والباحث مثّل لمجيء الحال عمدة بالمثال: (دعوتُ اللهَ سميعًا بصيرًا) والظاهر أنّ الحال في هذا المثال فضلة إذ يمكن الاستغناء عنها، فالجملة مكوّنة من الفعل والفاعل (دعوتُ) والمفعول به وهو لفظ الجلالة، والحال عنصر مخصّص يمكن الاستغناء عنها فتقول: (دعوت الله) ويمكن أنْ تأتي بالصفة كعنصر مخصّص فتقول: (دعوتُ اللهَ السَّميعَ البصيرَ)، ولهذا لا حجّة للمؤلف في هذا المثال. وكذلك استدلّ المؤلف لمجيء الحال عمدة بأمثلتها حين تأتي ثابتة وجامدة.[1]و نكتفي بمناقشة المثال الأول الذي أورده عن الحال الجامدة[2] وهو قوله تعالى: ﴿ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخٗاۖ﴾[هود: 72] قال ابن عطية عن هذه الآية: "(شيخًا) نصب على الحال وهي من مشار إليه لا يستغنى عنها لأنّها مقصود الإخبار، وهي لا تصح إلّا إذا لم يقصد المتكلم التعريف بذي الحال مثل أنْ يكون المخاطب يعرفه، وأمّا إذا قصد التعريف به لزم أنْ يكون التعريف في الخبر قبل الحال، وتجيء الحال على بابها مستغنى عنها"[3].

فالحال كما يظهر في المثال الذي ضربه مقصودٌ الإخبار بها لأنّ الخبر وهو (بعلي) معلوم لدى المخاطَبين ولهذا لا يُستغنى عنها، ولكن كون الحال لا يُستغنى عنها لا يجيز لنا اعتبارها عمدة كما أراد المؤلف لأنّ العمدة هي ما لا يُستغنى عنه على كلّ حال، وليس لعارض، أمّا هذه الحال فعدم الاستغناء عنها جاء لعارض هو قصد الإخبار بها لأنّ الخبر معلوم لدى المخاطَبين، وقد يُستغنى عنها في سياق آخر إذا كان الخبر غير معلوم

1- ينظر المرجع السابق- ص93.

2- ينظر المرجع نفسه- ص91.

3- ابن عطية- المحرر الوجيز- ج3- ص213.

للمخاطبين، فيكون هو المقصود بالإخبار وتجيء الحال مُستغنى عنها، فإذا قالت امرأة: (هذا بعلي) مشيرة إلى زوجها وكان الحضور لا يعرفون أنّه زوجها كانت الفائدة في الخبر ولا حاجة إلى الحال إلّا على سبيل التخصيص.وهكذا يسقط استدلال المؤلف بهذا المثال وغيره من الأمثلة التي أشار إليها.

ومن هذا أيضًا لا يستقيم قول المؤلف: "فلو حذف الفعل في هذه الجمل تحول ما بعده إلى مبتدأ و خبر "[1].

لأنّ الجمل التي ذكرها لا يصح حذف الفعل منها، فالجملة الأولى وهي: (جاء محمدٌ يضحك) المقصود منها هو الدلالة على حدث المجيء ومَن قام به، ولهذا لا يمكن حذف الفعل وترك فاعله -إلا في مواضع الحذف المعلومة- أمّا في هذه الجملة فلا يُحذَف الفعل إلّا مع فاعله، ولو حذفنا الفعل (جاء) وتركنا الفاعل وأسندنا إليه الحال فقلنا: (محمد يضحك) لكانت جملة أخرى مغايرة للأولى لأنّ الحال في الجملة الأصلية لا توجد بينها وبين الاسم المرفوع علاقة إسناد فهي فضلة يمكن الاستغناء عنها فيقال: (جاء محمد) ويبقى الكلام تاما.

ولو أتينا بفعل ناقص بدل الفعل (جاء) لتغيّر الوضع فإذا قلنا: (كان محمّدٌ يضحك) صارت العلاقة بين (محمد) وجملة (يضحك) علاقة إسناد ثمّ دخلت (كان) لتحديد الزمن، ولهذا فالدلالة المقصودة من الجملة هي الإخبار عن (محمد) بأنّه يضحك في الزمن الماضي، فوظيفة (كان) هي تحديد الزمن الذي تمّت فيه النّسبة بين المسند والمسند إليه، وجملة (يضحك) كونها خبرا مع الفعل (كان) فهي طرف في الإسناد لا يمكن الاستغناء عنها فإذا قلنا: (كان محمدٌ) لم يكن كلامًا تامًا حتى نأتي بالخبر، وكونها حالًا مع الفعل (جاء) ليست طرفًا في الإسناد والاستغناء عنها لا يضر فإذا قلنا: (جاء محمدٌ) كان كلامًا تاما وما قيل عن المثال الأول ينطبق على كلّ الأمثلة التي ذكرها المؤلف.

وإذا نظرنا إلى القضية من جهة التيسير فحسب نجد أنّ المؤلّف نقل باب (كان وأخواتها) من موضعه في نواسخ الابتداء إلى باب (الحال) وبقي يعتمد في تحديدها على ما ذكره النحاة.

1- شوقي ضيف- تيسير النحو- ص94.

ففي باب (الحال) ذهب إلى أنّه يأتي غالبًا نكرة ولكنّه قد يأتي معرفة بعد (كان وأخواتها) وذكر أخوات (كان) ووصفها باللازمة[1].

فإذ كان الطالب مطالبًا بمعرفة هذه الأفعال على أنّها أفعال مخصوصة وبالتالي فهي باب قائم بذاته فهل من التيسير دراسة باب (كان) تحت باب (الحال)؟

وإذا كنّا نعلم أنّ خبر (كان) قد يأتي ضميرًا متصلًا كما في قول أبي الأسود الدؤلي[2]:

فإنْ لا يَكُنْهَا أو تكنْهُ فإنّه أَخُوهَا غذّتْهُ أمُّه بلبانها.

فيلزمه أن يضيف هذا في تعريف الحال، وهكذا يصبح (الحال) أكثر تعقيدًا.

واقترح كذلك حذف (كاد وأخواتها) ورفض أنْ يكون المرفوع اسمها، والفعل المضارع خبرًا لها واقترح أن يكون ما بعدها فاعلا وجملة المضارع التالي لها مفعولًا به "فإذا قلتَ: (كاد زيدٌ يقوم) و (عسَى زيدٌ يقوم) كان معنى الجملة قارب زيدٌ القيامَ، ومثل كاد عسَى وبقية أفعال المقاربة"[3]. ونسبَ هذا المذهب إلى سيبويه والمبرد تبعًا لما جاء في المغني لابن هشام[4].

وفي هذا نظر لأنّه إذا جاز لنا تضمين أفعال المقاربة معنى الفعل (قاربَ) وتضمين أفعال الشروع معنى الفعل (شَرَعَ) فلا يجوز في أفعال الرجاء تضمينها فعل (أرجو) لأنّها للطمع والإشفاق[5] فالطمع لما تهواه نحو قولك: (عسى زيدٌ أن يكرمني) والإشفاق لما تخشاه نحو قولك: (عسى أنْ يضرّني حَسَدُه)[6].

وكذلك نسبة ما ذكره المؤلف إلى سيبويه والمبرد فيها نظر لأنّ في (الكتاب) و

1- ينظر شوقي ضيف- تجديد النحو- ص 184.

2- ينظر الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف- ج2- م119- ص823.

3- شوقي ضيف- تيسير النحو- ص51.

4- ينظر ابن هشام- مغني اللبيب- ج1- ص254.

5- ينظر سيبويه- الكتاب- ج4- ص233.

6- ينظر ابن إياز- المحصول في شرح الفصول- ج1- ص394.

(المقتضب) ما يخالفه. قال سيبويه: "كِدتُ أفعل ذاك، وكِدتَ تفرغُ، فكدتُ فَعِلْتُ وفَعُلْتُ لا ينصب الأفعال ولا يجزمها، وأَفْعَلُ هاهنا بمنزلتها في كنتُ، إلّا أنّ الأسماء لا تستعمل في كدتُ وما أشبهها"[1].

فهذا دليل على أنّ كاد عنده مثل كان إلّا أنّ خبرها لا يكون اسمًا.

وقال أيضًا: "ومثل ذلك عسى يفعل ذاك، فصارت كدتُ ونحوها بمنزلة كنتُ عندهم، كأنك قلتَ: كدتُ فاعلًا، ثم وضعتَ أفعلُ في موضع فاعل، ونظير هذا في العربية كثير"[2]. فهذا يوضّح أنّ (كاد) مثل (كان) وإنّما وضع (أفعل) في موضع (فاعل) أي وضع الفعل في موضع الاسم.

وبعد أنْ ذكر أنَّ (كاد) و (كَرَبَ) لا يذكرون معهما (أَنْ) ومعناهما واحد، قال: "ومثله (جعل يقول) لا تذكر الاسم هاهنا، ومثله (أخذ يقول)، فالفعل هاهنا بمنزلة الفعل في (كان) إذا قلتَ:كان يقول، وهو في موضع اسم منصوب بمنزلته ثَمَّ، وهو ثَمَّ خبر كما أنّه ههنا خبر إلّا أنك لا تستعمل الاسم"[3].

ومنه يظهر أنّ سيبويه لا يخالف الجمهور، والمبرد يظهر من كلامه أنّه يجعل المرفوع فاعلًا حتى تطرد قاعدة لكلّ فعل فاعل، ولكنّه يجعل لها خبرًا وإنْ استعمل عبارة (المفعول) أحيانًا فهي من جهة التشبيه لا أكثر، قال في حديثه عن (عسى): "اعلم أنّه لابدّ لها من فاعل، لأنّه لا يكون فعل إلّا وله فاعل، وخبرها مصدر، لأنّها لمقاربته"[4].

وقال كذلك: "وأمّا قولهم في المثل: (عَسَى الغُوَيْرُ أبؤُسًا) فإنّما كان التقدير: عسى الغويرُ أنْ يكون أبؤسًا، لأنّ (عسى) إنّما خبرها الفعل مع (أنْ) أو الفعل مجرّدًا، ولكن لمَا وَضَعَ القائل الاسم في موضع الفعل كان حقه النصب، لأنّ (عسى) فعْلٌ واسمها فاعلها وخبرها مفعولها"[5].

1- سيبويه- الكتاب- ج3- ص11.

2- المصدر نفسه- ج3- ص11.

3- المصدر نفسه- ج3- ص160.

4- المبرد- المقتضب- ج3- ص58.

5- المصدر نفسه- ج3- ص59.

وقال في حديثه عن (كاد) بعد أنْ ذكر عدّة أمثلة: "فلا تذكر خبرها إلّا فعلًا لأنّها لمقاربة الفعل في ذاته"[1].ولو كانت هذه الأفعال أفعالًا لازمة أو متعدية كبقية الأفعال عند المبرد كما زعم المؤلف لما جعل لها خبرًا ولما خصّص لها بابًا مستقلًا.

ونادى المؤلف بإلغاء باب (ظن وأخواتها) ورأى أنّ هذه الأفعال تنصب مفعولين وحسب، ولا حاجة إلى أنْ يقال أصلهما مبتدأ وخبر، فهي ليست ناسخة للابتداء[2] واستدل بما نسب إلى السهيلي من أنّه أنكر دخولها على المبتدأ والخبر، " قال: وهذا باطل بدليل أنّك تقول: ظننتُ زيدًا عمرًا، ولا يجوز أنْ تقول: زيدٌ عمرٌو إلا على جهة التشبيه، وأنتَ لم تُرِدْ ذلك مع ظننت، إذ القصد انّك ظننتَ زيدًا عمرًا نفسه لا شِبْه عمرو"[3].

وما ذهب إليه من "أنك تقول: ظننتُ زيدًا عمرًا ولا يجوز أنْ تقول: زيدٌ عمرٌو إلا على جهة التشبيه، وأنتَ لم ترد ذلك في ظننتُ" فيه نظر، لأنّ قولنا: (ظننتُ زيدًا مسافرًا) عندما نلغي الفعل يبقى المبتدأ و الخبر: (زيدٌ مسافرٌ) والإخبار عن زيد بأنه مسافر هو فيما ظنّه المتكلّم، فكأنه قال: (زيدٌ مسافرٌ) في ظنِّي، وكذلك قولنا: (ظننتُ زيدًا عمرًا) عندما نلغي الفعل (ظنّ) يبقى المبتدأ والخبر (زيدٌ عمرٌ) والإخبار بأنّ زيد هو عمر إنّما ذلك فيما ظنّه المتكلّم، فكأنّه قال: زيدٌ هو عَمْرٌ فيما أظنُّه، فلا اعتراض على النحاة في هذا.

ثمّ إنّ ما ذهب إليه السهيلي في نتائج الفكر يخالف ما نُسبَ إليه، فهو يؤكّد ما ذهب إليه النحاة من أنّ المفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، قال: "وأمّا نصب (علمتُ) و (ظننتُ) لمفعولين، فليس هما مفعولان في الحقيقة وإنّما هو المبتدأ والخبر، وهو حديث إمّا معلوم وإمّا مظنون، فكان حق الاسم الأول أن يرتفع بالابتداء والثاني بالخبر ويلغى (الفعل) لأنّه لا تأثير له في الاسم وإنّما التأثير لعرفتُ المتعلقة بالاسم المفرد تعيينًا وتمييزًا، ولكنّهم أرادوا تشبث (علمت) بالجملة التي هي الحديث، كيلا يتوهم الانقطاع بين المبتدأ وبين ما قبله، لأنّ الابتداء عامل في الاسم وقاطع له ممّا قبله، وهم إنّما يريدون إعلام المخاطب بأنّ هذا

1- المصدر السابق- ج3- ص63.

2 - ينظر – شوقي ضيف – تيسير النحو – ص 109 .

3- السيوطي- همع الهوامع- ج1- ص548.

الحديث معلوم فكان إعمال (علمتُ) فيه ونصبه له إظهارًا لتشبّثها، ولم يكن عملها في أحد الاسمين أوْلى من الآخر، فعملت فيهما معًا، وكذلك (ظننتُ)"[1].

أعتقد أنّ حذف أبواب من النّحو فيه تعسّف كبير، فهو وإنْ ظهر كأسلوب من التيسير إلّا أنّ ضرره أكبر، لأنه يحْجُب عن الناشئة قضايا جوهرية في الفكر النحوي العربي، فالعوامل الداخلة على طرفين بينهما علاقة، تختلف عن العوامل الداخلة على طرفين ليست بينهما أية علاقة، فشتّان بين (ظننتُ زيدًا مجتهدًا) و (أعطيتُ زيدًا درهمًا).

وكذلك نادى المؤلف بإلغاء باب التنازع وباب الاشتغال، وكرّر الأفكار التي قالها في مقدمة تحقيق (الردّ على النحاة) وقد ناقشناها عند الحديث عن آراء ابن مضاء في الفصل الأول من هذا الباب.

2-2 إلغاء الإعرابين التقديري والمحلّي:

يرى المؤلف أنْ يلغى الإعراب التقديري في المقصور والمنقوص، والإعراب المحلّي في المبنيات، فبعد أنْ ذكر أنّه يستضيء بآراء ابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة) ودعوة اللجنة التي شكلتها في سنة 1938 وزارة المعارف لتيسير النحو، وبعد أن أشار إلى ما قرّره مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة 1945، وما أعاده سنة 1979، قال: "رأيتُ في الكتاب أنْ أعمّم بين الإعرابين التقديري والمحلي مكتفيًا في المفردات ببيان أنّ الكلمة محلّها الرفع سواء كانت معربة أو مبنية، ففي مثل (جاء الفتى) يقال: الفتى: فاعل محله الرفع، وفي مثل (هذا زيدٌ) يقال: هذا: مبتدأ محلّهُ الرفع، وبذلك يعمّم في المفردات اصطلاح واحد، وعمّمت في الجمل أنْ تعيّن وظيفتها وأنّها خبر أو نعت مثلًا، دون ذكر محلّها في الإعراب"[2].

وأعتقد أن التيسير ينبغي أنْ يكون فيما فيه تعقيد يؤدي إلى صعوبة في فهم العبارة لا فيما هو ميسور، وصعوبة الإعراب في المقصور والمنقوص وفي المبنيات والجمل لا تكمن في وصف حالة الإعراب وتعليلها لأنّ هذا الوصف والتعليل ظاهرة تتكرّر فيتعود عليها المتعلم، فمن اليسير أنْ يردّد المتعلم عبارة: علامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها

1- السهيلي- نتائج الفكر- ص262.

2- شوقي ضيف- تجديد النحو- ص24.

التعذر أو الثقل، أو عبارة: مبني على كذا في محلّ كذا، بعد أن يفهم فكرة تعذر ظهور العلامة أو ثقل ذلك، وبعد أن يفهم قضايا البناء والإعراب.

لكن الصعوبة في هذه الأبواب تكمن في تحديد وظيفة الكلمة في التركيب، وهو غاية التحليل الإعرابي لأنّه السبيل إلى الوصول إلى المعنى الدلالي، وهذه الصعوبة تأتي من غياب العلامة الإعرابية وهي من أبرز السمات في تحديد الوظيفة الإعرابية.

أمّا إذا تمّ تحديد الوظيفة كأن نقول في مثل (جاء الفتى): الفتى فاعل محله الرفع، فقد زالت الصعوبة ولا يعيقنا إتمام الإعراب بالشكل الذي يقوله النحاة، فليس من التيسير اختصار العبارة كما رأى المؤلّف.

وتحديد الوظيفة في هذه الأبواب يعتمد بالأساس على الطرق البيداغوجية في تقديمها لا على اختصار إعرابها في الدّرس النحوي، فعلى سبيل المثال نقوم بطريقة الاستبدال، فنضع اسمًا معربًا صحيح الآخر في موضع الاسم المعتل الآخر أو المبني لتظهر عليه العلامة فنستعين بها لتحديد الوظيفة.

والقول بتعميم مصطلح واحد في الإعراب التقديري والإعراب المحلّي، يؤدّي إلى زعزعة أفكار أساسية في التّحليل النّحوي العربي، فالتقدير يكون فيما لا تظهر عليه العلامة لمانع وهي في حكم الموجود لأنّ الكلمة معربة.

والإعراب المحلي يكون في المبنيات والجمل، والمبني قد تظهر على آخره علامة لكنها ليست سمة لوظيفة معينة، وإنّما استدعتها بنية الكلمة الثابتة وهي ملازمة لها مهما تغير الموضع.

وفي المضاف إلى ياء المتكلم يرمز الإعراب الذي نصَّ عليه النحاة إلى وجود كلمتين أي مضاف ومضاف إليه، وأنّ الياء تناسبها الكسرة التي تحجب الحركة الأصلية وتمنعها من الظهور، ويفيد هذا في فهم أصل التركيب، وفهم المناسبة الصوتية، وكذلك يجعل المتعلم يدرك في يسر الغاية من نون الوقاية مع الأفعال وبعض الحروف، وعلى النقيض من هذا يؤدي ما ذهب إليه المؤلف إلى التساؤل: كيف تُعرَب كلمة (كتاب) بحركات ظاهرة وعندما

تضاف إلى ياء المتكلم تُعرَب إعرابًا محليًا كالمبنيات، وماهي من المبنيات؟

وتبعًا لرفضه التقدير نادى بإلغاء متعلّق الظرف والجار والمجرور[1]وكذلك إلغاء تقدير (أنْ) المصدرية الناصبة للمضارع[2]وهو في هذا يقتفي آثار ابن مضاء، وقد ناقشنا القضيتين عندما تعرضنا لآراء ابن مضاء وآراء المؤلّف في مقدمة تحقيق كتاب (الرد على النحاة) في الفصل الأول من هذا الباب.

أمّا عن إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب، واعتبار أنّ كلّ علامة هي أصل في موضعها[3]. فلا أعتقد أنّ هذا يفيد في شيء بل الأنجع أنْ يّفهم المتعلّم الحركات الأصول ودلالتها، ثم يعرف أنّه قد تنوب عنها علامات فرعية في مواضع محدّدة لأنّنا إذا أخذنا برأي المؤلّف، فكيف لنا أنْ نقنع المتعلم بأنّ الفتحة تكون علامة للنصب وعلامة للجر في الممنوع من الصرف؟

وكيف تكون الكسرة علامة للجر، وعلامة للنصب في جمع المؤنث السالم؟ وكيف يكون الألف علامة للرفع في المثنى وعلامة للنصب في الأسماء الخمسة؟

ثمّ إنّ القول بأنّ هذه علامة أصلية، وهذه علامة فرعية نابت عنها ليس فيه أية صعوبة تذكر، ومرّة أخرى يتضح أنّ المؤلف يختزل التيسير في اختصار العبارة، فإذا قلنا في إعراب: (هذا كتابُ أحمدَ) أحمدَ: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف، كان هذا صعبًا يرهق الناشئة، وإذا قلنا: أحمدَ: مضاف إليه مجرور بالفتحة. كان هذا تيسيرًا واضحًا على الناشئة ينبغي الأخذ به، هكذا رأى المؤلّف[4].

وأعتقد أنّ الإعراب الثاني أصعب وإنْ كان مختصرًا فأول ما يشوّش على المتعلّم كيف تكون الفتحة علامة جر، فيشعر أنّ الأمور ليست ثابتة ولا يمكنه إدراكها وينصرف عنها، والواقع التعليمي يُثبِتُ أنّ المتعلم يدرك القوانين المطردة الثابتة وإنْ كانت طويلة ويُقبِل

1- ينظر المرجع السابق- ص24.

2- ينظر المرجع نفسه- ص25.

3- ينظر المرجع نفسه- ص25.

4- ينظر شوقي ضيف- تيسير النحو- ص84.

على تعلّمها وينفر من المتغيرات التي لا تخضع لقاعدة معينة ولتعليل مقنع، ولا ينفع في التعلّيم قول الكسائي: هكذا خُلقت!

2-3- الإعراب لصحَّة النّطق:

يقول المؤلف: "الإعراب ليس غاية في ذاته، بل وسيلة لصحّة النطق، فإنْ لم يصحّح نطقًا لم تكن إليه حاجة"[1] وبعد أن تعرّض لإعراب النحاة لبعض المبنيات كأسماء الشرط و (كم) بنوعيها، وأفعال الاستثناء، رأى أنّ ذلك لا يُفيد شيئًا في صحّة النطق، وقال: "ولذلك أرى أنْ لا تعرب أسماء الشرط ومثلها -كما قدّمنا- أنْ المخفّفة من الثقيلة، وكأنْ المخفّفة، ولاسيّما، وكم الاستفهامية والخبرية، وأدوات الاستثناء خلا وعدا وحاشا"[2].

وغير المفيد في اعتقادي هو ما ذهب إليه الباحث لا ما قاله النحاة، فالإعراب ليست غايته تصحيح النطق دائمًا وإلّا ما فائدة إعراب المبنيات والجمل ونطقها ثابت لا يتغير، بل فائدة الإعراب هي الإبانة عن المعاني وتفسير العبارة بمعرفة وظائف مكوناتها، فكيف يكون غير مفيد إعراب اسم الاستفهام في مثل: (كم زهرةً قطفتَ؟) والمتعلّم يعرف أنّ الفعل (قطفَ) يطلب مفعولًا به، فأين هو؟ وإذا قلنا: (كم زهرة قطفتَها) صار الضمير المتصل هو المفعول به، فما إعراب كم؟

ثم إذا كان المتعلّم يعلم أنّ أسماء الشرط وأسماء الاستفهام، وكم الخبرية أسماءٌ وأنّ لكل اسم موضع في التركيب فكيف نتجاهل إعراب هذه الأسماء، ولماذا قال المؤلف عن المثال: "هذا زيدٌ" هذا: مبتدأ محلّه الرفع؟

أعتقد أنّ تحديد وظيفة الكلمة في موضع، والتخلّي عن ذلك في موضع آخر يؤدّي إلى عدم تكامل المفاهيم، والتيسير الذي يؤدي إلى هذا ضرره أكثر من نفعه.

1- شوقي ضيف- تجديد النحو- ص26.

2- المرجع نفسه- ص30.

2-4- وضع ضوابط وتعريفات دقيقة:

رأَى المؤلّف أنّه مِن المفيد في تيسير النحو وضع ضوابط وتعريفات دقيقة لبعض أبواب النحو ليُخَلِّصَهَا من الاضطراب الذي يشوبها، ويزيل الغموض الذي يكتنفها[1]، والأبواب التي أعاد تعريفها ووضع ضوابط لها هي: المفعول المطلق، والمفعول معه والحال.

قال عن المفعول المطلق: "فقد عرّفه ابن هشام في كتابه أوضح المسالك بقوله: (اسم يؤكّد عامله أو يبيّن نوعه أو عدده وليس خبرًا ولا حالًا) وجَمْعُ الخبر والحال معه في هذا التعريف يؤكّد أنّ دلالته كانت مضطربة على الأقل في ذهن بعض النّحاة، لأنّ لكلّ من الخبر والحال دلالة تخالف دلالة المفعول المطلق دلالة جوهرية"[2].

وقد أعاب على ابن هشام في هذا التعريف أمرين: الأول:أنّه احترز من الخبر والحال وهذا يدل على اضطراب في ذهن بعض النحاة. والثاني:أنّه لم يتضمن ما ينوب عن المفعول المطلق. ولهذا قدّم تعريفًا بديلًا رآه أدق وأوضح وهو أنْ يُقال: "المفعول المطلق اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبيّنهُ ضربًا من التّبيين"[3].

وأول ما يُعترَض به على المؤلّف هو أنّه ضمّن التعريف ما لا يقول به، بل ما ينفيه ويتشدّد في إبطاله وهو (العامل) فكيف سمح لنفسه بالقول: (يؤكّد عامله) وهو لم يعرّف العامل ولم يتعرض له في أي درس سابق، بل تجنّب الإشارة إليه واتّقاه كلَّ التقوى! فكيف يفهم المتعلّم هذا التعريف؟ وإني أتخيّل هذا المتعلّم يوجّه سؤاله المشروع بلسان المقال والحال: ما المقصود بعبارة (عامله)؟ فكيف يكون الجواب؟ لهذا وجب مراعاة التكامل في عرض المفاهيم، فما حذف في موضع لا ينبغي ذكره والاعتماد عليه في موضع آخر.

والمؤلف يعيب على تعريف ابن هشام أنّه لا يتضمن ما ينوب عن المفعول المطلق، وهذا غير وجيه لأنّ التعريف يحدّد الشيء المراد تعريفه في ذاته ثم تأتي التفاصيل ومنها ما ينوب عنه. فهل ندخل في تعريف الظرف ما ينوب عنه؟ وهل ندخل في تعريف الفاعل ما

1- ينظر المرجع السابق- ص30.

2- المرجع نفسه- ص30.

3- المرجع نفسه- ص31.

ينوب عنه؟ لا أعتقد ذلك صوابًا، وزيادة على هذا هل عبارة "أو يُبيّنه ضربًا من التبيين" التي أشار بها في تعريفه إلى ما ينوب عن المفعول المطلق تؤدي الغرض؟ كلّا فهي عبارة مبهمة لا تفهم إلا مرفقة بشرحها وتوضيح المقصود منها.

والمؤلف وصف الاحتراز من الخبر والحال في تعريف ابن هشام بالاضطراب، وقدّم تعريفه الذي وصفه بالأدق والأوضح والحقيقة أنّه لم يكن واضحًا ولا دقيقًا، لم يكن واضحًا للإبهام الواقع في العبارة الأخيرة منه كما أشرتُ منذ قليل، ولم يكن دقيقا لأنّه غير مانع من دخول غير المفعول المطلق فيه كالحال المؤكدّة مثلًا، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ ﴾[النساء: 79]. فكلمة (رسولًا) اسم منصوب يؤكّد عامله ومع ذلك ليست مفعولًا مطلقًا بل هي حال مؤكّدة، وكذلك كلمة (مُدْبرين) في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ وَلَّيۡتُم مُّدۡبِرِينَ ٢٥﴾ [التوبة: 25] ، ومثلهُ كلمة (ضاحكًا) من قوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكٗا مِّن قَوۡلِهَا ﴾[النمل: 19].

وبعد هذا نتساءل لماذا اختار المؤلف تعريف ابن هشام دون غيره من النحاة؟ وأكثر من هذا لماذا اختار تعريف ابن هشام الوارد في أوضح المسالك وهو كما نعلم شرح لألفية ابن مالك؟

أليس من الأجدر-والحديث عن التيسير- أنْ يتناول تعريف ابن هشام للمفعول المطلق من (قطر الندى)أو من (شذور الذهب) لأنّهما موضوعان للناشئة، ففي الشذور يعرّف ابن هشام المفعول المطلق بقوله: "وهو المصدرُ الفضلةُ المؤكّدُ لعامله أو المبيّن لنوعه أو لعدده كـ (ضربتُ ضَرْبًا) أو (ضَرْبَ الْأَمِيرِ) أو (ضَرْبَتَيْنِ) وما بمعنى المصدر مثلُه، نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ ﴾[1] و﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيۡـٔٗاۚ ﴾[2] و﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ ﴾[3]"[4]، فبماذا يعترض المؤلّف عن هذا التّعريف؟

1- من الآية 129 من سورة النساء.

2- من الآية 39 من سورة التوبة.

3- من الآية 04 من سورة النور.

4- ابن هشام- شرح شذور الذهب- ص225.

والتعريف الثاني الذي ضبطه هو تعريف المفعول معه فبعد أنْ أورد تعريف ابن هشام لهذا الباب وهو: "المفعول معه: اسم فضلة تالٍ لواو بمعنى (مع) تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه"[1].

وذكر حالات وجوب العطف ورجحانه، ووجوب النصب ورجحانه، ثمّ أشار إلى أنّ الذي دفعهم إلى هذا هو أنّهم قالوا في التعريف: "إنّه اسم يتلو واوً بمعنى (مع) فجاؤوا بجميع الأحوال التي يمكن أنْ تكون الواو فيها بمعنى (مع) لمجرّد الوهم والافتراض، ولو عرّفُوا المفعول معه تعريفًا دقيقًا ما اضطربوا هذا الاضطراب، وأخصر من تعريفهم وأدق أنْ يقال في تعريفه أو ضابطه: "المفعول معه: اسم منصوب تالٍ لِوَاوٍ غير عاطفة بمعنى (مع). وبذلك يتعيّن الباب وتصبح صورته في غاية الوضوح"[2].

وإذا تأملنا تعريف ابن هشام وتعريف المؤلّف وجدنا تعريف ابن هشام أدق لأنّه أشار على أنّ المفعول معه فضلة فأخرَجَ بذلك العُمد، وأشار إلى أنّ المفعول معه يأتي بعد جملة ذات فعل أو ذات اسم بمعنى الفعل، فالأول نحو: (سرتُ والطريقَ) والثاني نحو: (أنا سائرٌ والنّيلَ)[3].

أمّا المؤلّف فاختصر القول بأنّ المفعول معه اسم منصوب تالٍ لواو غير عاطفة بمعنى(مع) ورأى أنّ صورة المفعول معه بهذا التحديد في غاية الوضوح ونستغني عن كلّ الاحتمالات التي نصَّ عليها النحاة.

وهذا كلام جميل لو حالفه الواقع اللغوي.

فهل القول بأن (المفعول معه تالٍ لواو غير عاطفة بمعنى مع) يحلّ الإشكال؟، لو كان في مقدور المتعلّم تحديد الواو هل هي عاطفة أو غير عاطفة لما كان هناك إشكال أصلًا. وكأنّي بالمؤلّف قَلَبَ الأمور فهو يريد من المتعلّم أن يعرف الواو ليعرف المفعول معه،

1- شوقي ضيف- تجديد النحو- ص32.

وينظر ابن هشام- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك- ج2- ص201.

2- شوقي ضيف- تجديد النحو- ص33.

3- ينظر ابن هشام- أوضح المسالك- ج2- ص201.

والنّحاة يحدّدون شروط المفعول معه لنعرف نوع الواو.

فإذا تأملنا العبارة التالية: "سَارَ الولدُ وأمُّه (أمَّه)". وجدنا الواو تحتمل العطف وتحتمل المعية، فما ينفعنا تعريف المؤلف.

وهو يرفض ما قاله النحاة من أنّ نحو: (قمتُ ومحمّدًا) يرجّح فيه المفعول معه، وقال هذا افتراض النحاة "لأنّه لا يصح العطف على الضمير المتصل المرفوع بدون ضمير فاصل، مثل الآية الكريمة: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾[البقرة: 35][1].

ويُفهم من كلامه أنّه إذا وقع الفصل تعيّن العطف وزال الاحتمال الذي أورده النحاة، لكن المعنى قد يفرض النصب على المعية مع وجود الفصل كما في قول الشاعر[2]:

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُم مَكَانَ الْكِلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَال.

فالنّصب على المعية في البيت راجح من جهة المعنى وإنْ كان الرفع بالعطف على الضمير المتصل حسن من جهة اللّفظ لوجود الفصل.

وفي قولهم: (كلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ) إذا لم يَهْتَدِ المتعلّم إلى حركة الاسم الذي بعد الواو، وهذه الواو بمعنى(مع) كما أشار إلى ذلك سيبويه وغيره[3]. فهل يسعفنا تعريف المؤلّف للاهتداء إلى إعراب هذا الاسم؟ فالواو بمعنى (مع) واحتمال العطف وغيره وارد، فما العمل؟ انظر إلى تعريف ابن هشام كيف يخرجنا من هذا المشكل بقوله:

(تالية لجملة) والواو في المثال المذكور تالية لمفرد وهو(كلُّ رجل) فيتعيّن العطف ويزول احتمال المعية. ويظهر قصور تعريف المؤلّف وقلّة جدواه.

– وآخر تعريف ضبطه المؤلف هو تعريف (الحال)، فبعد أنْ أورد تعريف ابن هشام: للحال وهو: "الحال وصفٌ فضله مذكور لبيان الهيئة"[4] وَصَفَهُ بأنّه مبهم لا يوضح ماهية

1- شوقي ضيف- تجديد النحو- ص32.

2- ينظر سيبويه- الكتاب- ج1- ص298.

3- ينظر المصدر نفسه- ج1- ص299.

4- ينظر ابن هشام- أوضح المسالك- ج2- ص246.

الحال وحقيقته– رأى أنْ يضع له التعريف الآتي: "الحال صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة"[1].

وما يؤاخذ به المؤلّف في هذا التعريف أنّه جعل الحال (نكرة مؤقتة) وهو الذي سبق وانْ حشد ما تأتّى له من الأمثلة لإثبات أنّ الحال تأتي معرفة، وتأتي ثابتة، وذلك عندما أرَادَ أنْ يُثبت أنّ المنصوب بعد (كان وأخواتها) يعتبر حالًا وليس خبرًا[2].

فإذا أخذنا برأيه في أنّ (كان وأخواتها) أفعال لازمة وأنّ المنصوب بعدها حال سقط تعريفه هذا، وإذا أخذنا بتعريفه هذا سقط رأيه في كان وأخواتها.

ومرّة أخرى نلاحظ أنّ المفاهيم غير متكاملة عند المؤلّف فما يقوله في موضع يتعارض مع أقواله في مواضع أخرى، ونتساءل أيضًا لماذا اتخذ تعريف ابن هشام ضابطًا لما قاله النحاة في هذا الباب؟ ولماذا اقتصر على ما جاء في (أوضح المسالك)؟ ففي شذور الذهب أورد ابن هشام تعريفًا للحال أعتقد أنّه يجمع بين الدقّة والوضوح، فقال: "الحال وهو وصفٌ فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده أو تأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبله"[3]. ودعّمه بالأمثلة التوضيحية.

2-5- حذف زوائد كثيرة:

قال في فاتحة عرضه لهذا الأساس: "رأيتُ في عرض أبواب النحو بالكتاب أنّه لابد من الاعتماد على أساس خامس لتجديد النحو يقوم على حذف زوائد كثيرة تعقّد أبوابه وتُدخل على تمثلها شيئًا من العسر دون حاجة حقيقية إلى ذلك"[4].

ومن الزوائد التي دعا إلى حذفها شروط اشتقاق اسم التفضيل، وشروط فعل التعجب، واسم الآلة وحالات النّسب وقواعد التصغير والاكتفاء بأمثلة في كلّ باب يتدرب عليها الطلاب.

1- ينظر شوقي ضيف- تجديد النحو- ص33.

2- ينظر المرجع نفسه- ص13.

3- ابن هشام- شرح شذور الذهب- ص244.

4- شوقي ضيف- تجديد النحو- ص34.

وفي قسم المرفوعات صرّح بأنّه حذف كلّ ما يتعلّق بالتقديم والتأخير في المبتدأ والخبر، وكذلك ما يتعلّق بحذف المبتدأ وحذف الخبر، ودعا إلى حذف ما يُسمّى بالمبتدأ الوصف المكتفي بمرفوعه، ونادى بحذف "أنْ" المخفّفة من الثقيلة واعتبرها رابطة.

وفي المنصوبات والمجرورات صرّح بأنه خلّص المفعول معه من الأحوال الأربعة التي يذكرها النحاة، ودعا إلى حذف الإتباع للمحلّ.

والملاحظ فيما دعا إليه المؤلّف في هذا الأساس هو أنّه عند ما حذف (الميزان الصرفي) اضطر إلى الاكتفاء ببعض الأمثلة لتحديد بعض الأبواب كالتفضيل والتعجب التصغير، وهذا غير مناسب لأنّ المتعلّم في حاجة ماسّة إلى تعلّم ضوابط الميزان الصرفي بالقدر الذي يناسب مستواه، ولأن الميزان الصرفي يعتبر أهم ما امتازت به الدراسة الصرفية في العربية، والمؤلف نفسه استخدمه في مواضع من كتابه، ففي حديثه عن الوصف الممنوع من الصرف قال: "إذا كان على وزن (فَعْلَان) ..."[1] وقال عنه: "إذا كان على وزن (أَفْعَل)..."[2] وفي مواضع أخرى استبدل كلمة (مثال) بكلمة (وزن) وهي لا تغيّر من الأمر شيئًا[3].

أمّا عن زعمه أنّه حذف التقديم والتأخير والحذف من باب المبتدأ أو الخبر فهو نقلٌ وليس حذفًا، لأنّه اكتفى بنقل هذه الموضوعات إلى ما أسماه بباب الذكر والحذف وباب التقديم والتأخير، وهذا في اعتقادي غير مناسب لأنّ دراسة ما تعلّق بالتقديم والتأخير في كلّ باب أفضل من حشدها في باب واحد كما فعل المؤلف وكذلك الأمر بالنسبة للحذف والذكر.

والمستغرب فيما أقدم عليه المؤلف هو أنّه سمح لنفسه بحذف تركيب عربي أجمع النحاة على فصاحته وهو قولهم: (أمسافرٌ أخواك) أو (أمسافرٌ إخوتك) وزعم أنّها صيغ لا تستقيم مع قاعدة المطابقة[4].

1- المرجع السابق- ص222.

2- المرجع نفسه- ص222.

3- ينظر المرجع نفسه- ص103، 106.

4- ينظر المرجع نفسه- ص40.

2-6- إضافات متنوعة:

قال في بداية عرضه لهذا الأساس: "رأيتُ أنه ينبغي الأخذ بأساس سادس يقوم على زيادة إضافات كثيرة لتوضيح الصياغة العربية في نفس دارس النحو"[1].

وأهم الإضافات التي رأى أنّه زادها لأبواب النحو تتمثل في قواعد النطق السليم للكلمة العربية وبسط القول في تاء التأنيث اللفظي، ونون المثنى وجمع المذكر السالم.

والقول بأنّ جمع ما لا يعقل يعامل معاملة المفردة المؤنثة، إضافة إلى زيادة باب الذكر والحذف وباب التقديم والتأخير، وتخصيص باب لأنواع الجمل وأنّها تنقسم على مستقلة وغير مستقلة.

والسؤال الذي يواجهنا هو: هل كان النحو خاليًا من هذه الأبواب حتى جاء المؤلف فزادها وجدّد بذلك النحو؟

إذا استثنينا ما أسماه بقواعد النطق السليم التي لم تكن مدرجة في الكتب التعليمية لا الكتب النحوية عامّة لأنّ إطلالة على مدخل كتاب (الإرتشاف) تؤكد وجود مثل هذا في كتب النحو[2].

فإنّ بقية المواضيع التي زعم المؤلف أنّه أضافها موجودة في كتب النحو التعليمية بل لا يكاد يخلو منها كتاب.

وكلّ ما قام به المؤلف هو إعادة تصنيف هذه الموضوعات تحت عناوين جديدة، فنقل كلّ ما تعلّق بالحذف من أبوابه إلى باب الحذف والذكر، ونقل ما تعلق بالتقديم والتأخير من أبوابه إلى باب التقديم والتأخير، وأعتقدُ أنّه لا يوجد كتاب في النحو لم يتعرّض إلى تاء التأنيث أونون المثنى ونون جمع المذكر السالم، أمّا عن الجمل فاعتقد أنّه من غير المناسب التخلّي عن مصطلح شاع وعُرف لدى الدارسين ووضع مصطلح بديل لمجرّد القول بالتجديد وأعني هنا مصطلح الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محلّ لها من الإعراب

1- المرجع السابق- ص41.

2- ينظر أبو حيان- ارتشاف الضرب- ج1- ص05.

فقد حذفه ووضع بدله مصطلح: "الجمل المستقلة وغير المستقلة" والأول أدق وأشهر.

وفي الأخير أعتقد أنّ ما قدّمه المؤلّف تحت عنوان (تجديد النحو) لا يرقى إلى هذا العنوان الضخم فهي محاولة تفتقر إلى المنهج السليم والتكامل بين المفاهيم، فهو يعرض موضوعاته مبتدئًا في الغالب بتوجيه انتقاد للنحاة ثم يقدّم مفاهيم من كتب النحو ويتبعها ببعض التعليقات فيختلط في كثير من الأحيان ما يرفضه بما يقرّه، وهذا غير مناسب لموضوع التيسير فمن شروط الكتاب التعليمي أنْ يكون واضح المعالم دقيق العبارة والشواهد المختارة، وهذا ما افتقده هذا العمل الذي تبقى قيمته فيما أثاره من نقاش وبحث.

3- تمام حسان:

يعدّ تمام حسان من كبار الباحثين الذين حاولوا التجديد في الدرس اللّغوي العربي عمومًا، وفي الدرس النحوي على وجه الخصوص تنظيرًا وتطبيقًا.

وقد وصف عمله بأنّه أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية بعد سيبويه وعبد القاهر[1].

وقد أدرجنا عمله ضمن محاولات التيسير لأنّه رأى أنّ عمله ينبغي له يبدأ عهدًا جديدًا في فهم العربية الفصحى وأنْ يساعدعلى حسن الانتفاع بها لهذا الجيل وما بعده من أجيال[2]

3-1 أسس النظام النحوي عند تمام حسان :

النظام النحوي عند تمام حسان يقوم على الأسس التالية:

"1- طائفة من المعاني النحوية العامّة التي يسمونها معاني الجمل أو الأساليب.

2- مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة إلخ

3- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند

1- ينظر تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها - ص10.

2- ينظر المرجع نفسه- ص10.

تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص (وتحتها فروع) والنسبة (وتحتها فروع) والتبعية (وتحتها فروع أيضًا) وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية.

4- ما يقدّمه علما الصوتيات والصرف، لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف وما اصطلحنا من قبل على تسميته مباني القرائن اللفظية.

5- القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كلّ عنصر ممّا سبق وبين بقية أفراده"[1].

وعن هذا النظام يقول الباحث: "مازلت أعتقد أنّ الهيكل الذي بنيته للنحو يمتاز عن ما جاء به النحاة بعدّة أمور:

أولها: تصنيفٌ للكلم أجدى على التحليل النحوي من تقسيم النحاة الذي يجمع الأخلاط المتباينة تحت القسم الواحد من أقسام الكلم.

وثانيها: إبراز دور القرائن التي غمطها النحاة حقّها من العناية بسبب انشغالهم بقرينة واحدة من بينها هي علامة الإعراب.

وثالثها: الكشف عن قيمة تضافر القرائن لبيان المعنى النحوي وتلك فكرة تعصف بما تمسّك به النحاة من فكرة العامل.

ورابعها: القول بالترخص وإدخاله في البناء النظري للنحو بحيث يخفّف من استنكار للشذوذ في الاستعمال ويردّ اعتبار القراءات القرآنية التي سمّوها شاذة.

وخامسها: بناء نظام زمني مفصّل للصّيغ العربية اتضح به ما لم يوضحه النحاة من ثراء النحو العربي بالأزمنة المختلفة لانشغالهم بالزمن الصرفي عن الزمن النحوي"[2].

1- المرجع السابق - ص178.

2- تمام حسان- الأصول- ص09.

3-2- هيكل النحو بين تمام حسان والنحاة:

3-2-1- أقسام الكلام العربي بين تمام حسان والنحاة:

معروف أنّ تمام حسان قسّم الكلم إلى سبعة أقسام واعتبر ذلك أجدى على التحليل النحوي من تفسير النحاة وضرب لنا مثلًا اعتبر فيه حاله مع البصريين كمثل رجلين أرادا أنْ يكشفا ضاحية صغيرة من مدينة، وهذه الضاحية تتكون من ثلاث مجموعات من المباني فأحدهما-والمثل للبصريين- رَكِبَ طائرة واطّلع مِن أعلى فرأى هذه المباني من ثلاث كتل (والمثل: الاسم والفعل والحرف). وأمّا الآخر- والمثل للمؤلّف- فلم يركب طائرة وإنّما قصد إلى هذه الكتل ماشيًا فدخلها واحدة واحدة فوجد كلّ كتلة مكوّنة من بنايات متلاصقة فيظن من يراها من أعلى أنّها كتلة واحدة، فخرج من هذه التّجربة يزعم أنَّ ما رآه راكب الطائرة ثلاثة أقسام هو في الحقيقة سبعة أقسام (والمثل: الاسم والصفة والفعل والضمير والخوالف والظرف والأداة)[1].

بهذا مَثَّلَ المؤلّف لمنهج النحاة ومنهجه في أقسام الكلم، ولا أدري لماذا نسب التقسيم الثلاثي للبصريين وخصّهم به مع أنّه لا خلاف بين النحاة في هذا التقسيم إلّا ما نُسب لابن صابر من أنّه أضاف قسمًا رابعًا سمّاه (خالفة) ويقصد به ما يعرف عند النحاة باسم الفعل، وهو خلاف لا يعتدُّ به عندهم[2].

وإذا عدنا إلى المثال الذي ضربه الباحث أرى أنّه أحسن التمثيل لكنّه أخطأ في الوصف.

فالنحاة الذين رأوا الضاحية تتكوّن من ثلاث كتل لم يجهلوا أنّ كلّ كتلة تتكون من بنايات، وكلّ بناية تتكون من طوابق وشقق بل عرفوا أدقّ التفاصيل، وإنّما اكتفوا بذكر الأقسام الرئيسية، ويذكرون التفاصيل عند الحاجة.

أما الباحث فقد اكتشف- كما فعل النحاة- كلّ التفاصيل السابقة لكنّه عندما أراد أنْ

1- ينظر تمام حسان- مقالات في اللغة والأدب- عالم الكتب – القاهرة – ط1 – 2006 -ج1- ص247.

2- ينظر ابن هشام- شرح شذور الذهب- ص13.

يصفها لمن يهمّهُ الأمر لم يُحسن الوصف حيث ذكر أنّ الضاحية تتكوّن من كتل وبنايات وطوابق وشقق. فذكر الأقسام الرئيسية مع الأقسام الفرعية جنبًا إلى جنبٍ ممّا يُصَعِّب إدراكها.

ويوهم تمثيل الباحث أنّه عندما دخل الضاحية ماشيًا اكتشف ما لم يكتشفه النحاة بنظرتهم العلوية، والحقيقة خلاف ذلك لأنّ الباحث لم يقم باستقراء جديد للنصوص اللغوية ولم يكتشف شيئًا كان غائبًا عن النحاة وإنّما عمد إلى ما اكتشفه النحاة فأعاد وصفه وتصنيفه والخلاف إنّما وقع في الوصف والتصنيف فالنحاة "لم يقدّموا تقسيمًا وحيدًا للكلمة، وإنّما قدّموا اثنين جاء كلّ واحد منهما بحسب الغرض منه، فقد قدّموا تصنيفًا عامًّا يضمُّ الأقسام الرئيسية دون فروعها، وآخر تفصيليًا ذكروا فيه ما لكلّ قسم من أقسام الكلمة الرئيسية من أقسام فرعية كأقسام الاسم الفرعية التي تتمثل في الضمير والصفة والظرف، وزادوا على ذلك فذكروا الأقسام الفرعية لكلّ قسم فرعي من هذه الأقسام الفرعية وغيرها"[1].

ومما يؤكد عدم صحة ما زعمه من أنّ تقسيمه أجدى على التّحليل النّحوي من تقسيم النحاة ما أشرنا إليه في الباب الثاني من هذه الدراسة عند الحديث عن أقسام الجملة عند تمام حسان حيث بقيت بعض الجمل بدون تصنيف فهو وافق النحاة في تقسيم الجملة من حيث المبنى بحسب الصدر فنسب الجملة المبدوءة باسم إلى الاسمية والمبدوءة بفعل إلى الفعلية والمبدوءة بوصف إلى الوصفية وبقيت المبدوءة بضمير بدون تصنيف.

وأمْرٌ آخر ينفي ما زعمه الباحث من جدوى تحليله وهو أنّنا خلال تعريف الأبواب نذكر القسم الذي ينتمي إليه الباب، وباعتماد تصنيفه الجديد يكون الباب الواحد ينتمي إلى أكثر من قسم، خاصّة وأنّه يلحُّ على أنّ قرينة الصيغة من بين القرائن التي تتضافر مع غيرها في تحديد الباب.

فعلى سبيل المثال يصبح الفاعل ينتمي إلى مبنى الاسم والصفة والضمير، ويصبح المبتدأ ينتمي إلى مبنى الاسم والصفة والضمير والأداة، وأضفنا الأداة لأنّه يعتبر اسم الشرط مِن الأدوات وهو قد يقع مبتدأ وكذلك اسم الاستفهام، فنقول في تعريف الفاعل: هو اسم أو

1- محمد عبد العزيز عبد الدايم- النظرية اللغوية في التراث- ص213.

صفة أو ضمير، ثمّ نذكر بقية الأحكام.بينما في منهج النحاة يكفي أن نقول: الفاعل اسم، ونذكر بقية الأحكام، والأمر نفسه يحدث مع المبتدأ، وكثير من الأبواب.

واضطرب الباحث عندما وجد بعض الأقسام تدخل في مواضع غيرها، مثلًا: عندما صنّف أسماء الأوقات وأسماء الجهات ضمن الأسماء وأخرجها من الظروف اصطدم باستعمال هذه الأسماء ظروفًا نحو: (جلستُ فوق السرير) و (أتيتك صباحًا) فبرّر ذلك بأنّها أسماء منقولة إلى الظرفية كما أنّ الصفة والفعل قد ينقل معناهما إلى العلمية وذلك نحو: طاهرٌ ويزيدٌ[1]، وشتّان بين الأمرين.

وهو يعمم فكرة النقل كذريعة لجبر أي نقص في توظيف الأصناف التي اقترحها، فعندما عدّ النواسخ من باب الأدوات ووجدها تحمل علامات الفعل ذهب إلى أنّها محوّلة عن الفعلية[2].

ودعّم استدلاله بما يلي: "وممّا يعضد اعتبار هذه الكلمات بين الأدوات أنّها تدخل على الأفعال كما تدخل الأدوات فتقول: كان يفعلُ، وأمسى يفعل، وليس يفعل، وما فتئ يفعل وكاد يفعل وعسى يفعل (والأكثر أنْ يفعلَ) وذلك شبيه بدخول الأدوات الأصلية على الأفعال في نحو سوف يفعل وقد يفعل وإنْ يفعل ولم يفعل مع فارق واحد هو أنّ الفصل جائز في الحالة الأولى وغير جائز في الثانية وهذا أمر يعود إلى طبيعة التظام بين الكلمتين"[3].

وغريب أن يصدر مثل هذا من الباحث لأنّه من الواضح أنّ الأفعال الناسخة في هذه الأمثلة لم تدخل على الفعل، وإنّما دخلت على الجملة الاسمية التي خبرها جملة فعلية واستتر اسمها لأنّه يأخذ أحكام الفاعل، فالمثال: (كان يفعل) أصله: (كان هو يفعل) واستتر الضمير وإعرابها: كان: فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر تقديره (هو) وجملة (يفعل) في محل نصب خبر كان.

وبهذا يظهر أنْ لا وجود لدخول النواسخ على الأفعال وإذا فرضنا أنّ النواسخ دخلت

1- ينظر تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها- ص119. والتمثيل من ص98.

2- ينظر المرجع نفسه- ص130.

3- المرجع نفسه - ص131.

على الأفعال في الأمثلة التي ضَرَبَهَا، فهل نقول إنّ الأفعال دخلت على الأفعال في مثل: (دخل يَسْعَى لتحقيق نصر مبين) و (خرج يجرُّ أذيال الخيبة)، فهل تَوَالِي الفعلين (دخل) و (يسعى) كافٍ للقول بأنّ الأول دخل على الثاني؟ وهل توالي الفعلين (خرج) و (يجرُّ) يدلّ على دخول الأول على الثاني؟ كلّا فلا أحد يشك في أنّ النواسخ تختصّ بدخولها على الجملة الاسمية، وهذا أصل ثابت من الأصول التي تلقن للناشئة.

وإذا كان من الثابت وجود ضمير مستتر في النواسخ الواردة في الأمثلة التي استدلّ بها، فهذا دليل على أنّها أفعال، لأنّ الأداة لا يستتر فيها الضمير، إلا إذا كان الباحث أقام أصولًا جديدة لم يفصح عنها أو لم نطلع عليها.

أعتقد بعد هذا أنّه يجوز لنا أن نقول: إنّ منهج النّحاة في تقسيم الكلم أجدى على البحث النحوي من تصنيف الباحث.

3-2-2- القرائن بين تمام حسان والنحاة:

يرى تمام حسان أنّ منهجه يتميز عن منهج النحاة بإبراز دور القرائن التي غمطها النحاة حقها بسبب انشغالهم بقرينة واحدة هي علامة الإعراب، ويرى أنّ فكرة تضافر القرائن تعصف بفكرة العامل التي تمسّك بها النحاة،[1] وفي ما يلي مناقشة لما جاء به في ضوء ما قاله النحاة:

أ- القرائن المعنوية:

القرائن المعنوية التي ذكرها تمام حسان هي:

- **قرينة الإسناد:** وقدّمها على أنّها علاقة معنوية تفيد في إدراك العلاقة بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل أو نائبه[2]، فهل غمط النحاة قرينة الإسناد حقّها في التحليل النحوي؟

كلّا فقد أشبع النحاة هذه القرينة درسًا ومناقشة، وكلام الباحث عنها قاصر لا يفي

1 - ينظر تمام حسان – الأصول – ص09.

2- ينظر تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها- ص191.

بالغرض ولا يُعرِّف بهذه الظاهرة إلّا بالإستناد إلى ما رَسَبَ عندنا من كلام النحاة. فلو قرأ دَارسٌ الإسناد على الباحث ولم يكن له سابق علم به لما أدرك منه ما ينفعه.

أمّا النحاة فقد فصّلوا القول فيه، فخصُّوا دراستهم النحوية بالتركيب المفيد ولا تركيب مفيد إلا بالإسناد، ولهذا قال إمامُهم: "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدًّا"[1].

وقال ابن مالك:

كلامنا لفظ مفيدٌ كاستقم .....[2]

ولا يكون الكلام مفيدًا إلّا بالإسناد، والإسناد عندهم قسمان: أصليٌّ وغير أصليٍّ، فإسناد المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصّفة المشبهة إلى مرفوعاتها لا يُعَدُّ إسنادًا أصليًا لأنّها مع مرفوعاتها ليست بكلام، أمّا نحو: أقائم الزيدان؟ فقد قوي بتقدّم الاستفهام أو النفي فهو بمنزلة الفعل وبمعناه كما في أسماء الأفعال، والإسناد الأصلي يراد به إسناد الخبر إلى المبتدأ والفعل إلى الفاعل أو نائبه وهو أساس الجملة[3].

وأقوال النّحاة وآرائهم حول الإسناد مبثوثة في كتبهم مُتَيَسّرة لمَن أراد الاستزادة.

ولاشك أنّ القول بأن النحاة غمطوا هذه القرينة حقها أمرٌ يبطله واقع الدراسة النحوية في التراث.

- قرينة التّخصيص:

وهي من متمّمات القول بالإسناد، فطرفَا الإسناد لا يمكن الاستغناء عنهما بحال وما عداهما يمكن الاستغناء عنه، وهو ما يسمّى بالفضلات، وقد يلزم ذكر الفضلة لعارض، والفروع التي ذكرها الباحث تحت قرينة التّخصيص كلّها تكلَّمَ فيها النّحاة وفصّلوها تفصيلًا، فأبواب المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والاستثناء محدّدة في كتبهم بتفصيلاتها، وقد

1- سيبويه- الكتاب- ج1- ص23.

2- ابن مالك- الألفية- ص06.

3- ينظر الإستراباذي- شرح الكافية- ج1- ص18.

عرضَها الباحث مع كثير من الغموض، ففي الفرع الثاني وهو الغائية ذكر المفعول لأجله، والمضارع بعد حروف التعليل[1]، وإذا كان يريد كلّ ما يفيد التعليل فلماذا لم يذكر المجرور باللّام أو مِن، وقد مثّل للغائية بقوله: (أتيتُ رغبَةً في لقائك أوكي ألقاك أو لألقاك.)[2]

وكان يمكنه أن يضيف: للقائك أو من أجل لقائِك وما الفرق بين قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَـٰقٍ﴾ [الإسراء: 31] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍ﴾ [الأنعام: 151] إذا كانت (الغائية) هي المقصد الوحيد.

وفي الفرع الرابع وهو الظرفية زاد الأمر غموضًا بتمييزه بين ما يفيد الاقتران ويقصد به المفعول فيه وما يفيد الاحتواء ويقصد به حرف الجر (في) وما يأتي بمعناه[3].

وذكر المفعول المطلق والحال والتمييز والاستثناء تحت قرائن التّحديد والتّوكيد والملابسة والتفسير والإخراج، وهي مصطلحات غامضة إذا ما قيست بما هو متعارف عليه من تسمية هذه الأبواب، فكيف يكون الغامض قرينة على الواضح المبين.

- قرينة النسبة:

ذكر المؤلف هذه القرينة وجعل تحتها معاني حروف الجر، ومعنى الإضافة وعدّ من معاني حروف الجر تسعا وعشرين قرينة فإذا زدنا قرينة الإضافة، صارت هذه القرائن الداخلة تحت مفهوم النسبة ثلاثين قرينة معنوية[4].

فهل كانت كتب النحاة تفتقر لذكر معاني حروف الجر أو معاني الإضافة حتى يأتي المؤلف ويدّعي لنفسه أنّه أبرز دورها، وأنّ النحاة قد أغفلوها!

كيف يصدر منه هذا وهو القائل: "حروف الجر حتى في اصطلاح النحاة القدماء (أدوات تعليق) ومن عباراتهم المشهورة قولهم: (والجار والمجرور متعلق) فكلمة(متعلق) هنا تفيد أنّ النحاة كانوا حريصين على شرح ما تفيده معاني الجر أي القرائن المعنوية المفهومة

1- ذَكَرَ معها (لن) وأظنه سهوًا، ينظر: تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها - ص194.

2- ينظر المرجع نفسه- ص195.

3- ينظر المرجع نفسه- ص197.

4- ينظر المرجع نفسه - ص203.

من حروف النسبة"[1].

قرينة التبعية:

وصفها المؤلّف بأنّها "قرينة معنوية عامّة يندرج تحتها أربع قرائن هي: النعت والعطف والتوكيد والإبدال، وهذه القرائن المعنوية تتضافر معها قرائن أخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة ثم إنّ أشهر ما تكون فيه المطابقة بين التابع والمتبوع هو العلامة الإعرابية كما أنّ هناك قرينة أخرى توجد فيها جميعًا هي الرتبة إذ رتبة التابع هي التأخر عن المتبوع دائمًا أيًّا كان نوعهما"[2].

ونتساءل هنا أيضًا أين القرينة التي غمطها النحاة حقّها من العناية؟ هل هي التوابع أم هي المطابقة أم هي تأخر رتبة التابع عن المتبوع؟

كيف لمثله أنْ يزعم أنّه أبرز هذه القرائن وهو لم يقم بأكثر من تلخيص أقوال النحاة في باب التوابع؟! إلّا إذا كان مقصده من الإبراز هو وصف هذه الأبواب بالقرائن أو التعبير عن البدل بمصطلح الإبدال، وليته أصاب، فالبدل مصطلح نحوي والإبدال مصطلح صرفي وتغيير المصطلح بدون سبب وجيه يزيد في الغموض.

وقد يكون الجديد عنده هو ما ذهب إليه من أنّ عطف البيان يقترب من المفعول المطلق المبيّن للنوع من جهة "ومن معنى التمييز أو النعت من جهة أخرى إلّا أنّه يمتاز عنهما بقرينة التبعية"[3].

فكيف يمتاز عطف البيان عن النعت بقرينة التبعية وكلاهما من التوابع؟ ربّما هذا هو الجديد الذي غاب عن النحاة.

قرينة المخالفة:

وهي قرينة معنوية ذكرها الباحث من فروع التخصيص مرّة، وذكرها كقسم مستقل من

1- المرجع السابق- ص202.

2- المرجع نفسه- ص204.

3- المرجع نفسه ص204.

القرائن المعنوية ومثّل لها بالاسم المنصوب على الاختصاص ففي مثل:

– نَحْنُ الْعَرَبُ نُكْرِمُ الضَّيْفَ.

– نَحْنُ الْعَرَبَ نُكْرِمُ الضَّيْفَ.

كلمة "العرب" في الجملة الأولى خبر، وفي الجملة الثانية مختص. "وإرادة المخالفة بينهما كانت قرينة معنوية تتضافر مع الحركة لبيان أنّ هذا خبر وهذا مختص"[1].

لكنّ هذه القرينة لا تفيد في توضيح المقصود، إذ كيف نعرف أنّ المنصوب مخالف للمرفوع إذا لم تذكر لنا الجملة الأولى، وكيف تخطر ببالنا فكرة الاختصاص حتى نقول: إنه مختص، إلّا إذا كان لدينا رواسب من القواعد التي أرساها النحاة في الموضوع، ثمّ ماذا نفعل إذا لم يكن هناك خلاف بين جملة الاختصاص وما يلتبس بها، كما في هذا المثال:

(لَنَا معشرَ الطّلّابِ فَضْلٌ كبيرٌ)

فالجملة قد يكون الْمُتَكَلِّمُ فيها أستاذا يفخر على الطلاب ،وقد يكون طالبًا يفخر بالطلاب وهو منهم، فالمعنى الأول يفسّر بتقدير أداة النداء، فكأنّه قال: (لنا– يَا مَعْشَرَ الطَّلّاب– فضل كبير)، والمعنى الثاني يفسّر بتقدير فِعل الاختصاص فكأنّه قال: (لَنَا– أخصُّ مَعْشرَ الطَّلّاب– فضل كبيرٌ)، ولا تجدي قرينة (المخالفة) التي قال بها المؤلّف نفعًا في مثل هذا التركيب.

و (الخلاف) قال به الكوفيون في عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا وكذلك في عامل النصب في المفعول معه، ومع أنّ مذهب الكوفيين أفضل من مذهب المؤلّف لأنّهم جعلوا الخلاف بين كلمتين في جملة واحدة لا في جملتين مختلفتين، فقد رُدَّ مذهبهم بحجج أراها موضوعية[2].

1- المرجع السابق - ص200.

2- ينظر الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف- م29- ص245.و م30- ص248.

ب- القرائن اللفظية:

والقرائن اللفظية هي:

- **العلامة الإعرابية:** اعترف تمام حسن بعناية النحاة بالعلامة الإعرابية وبالغ في وصف هذه العناية، فانتقدهم بأنّهم بنو نحوهم على قرينة واحدة شغلتهم عن بقية القرائن وسنناقش هذا الأمر لاحقًا.

- **الرتبة:**

وهي عند المؤلّف قرينة لفظية بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق وهي نوعان: رتبة محفوظة ورتبة غير محفوظة وقد يطرأ على الرتبة غير المحفوظة من دواعي أمن اللّبس ما يدعو إلى حفظها[1].

ولم يترك النحاة شيئًا ممّا ذكره المؤلّف إلّا وقد فصّلوا القول فيه، ومواضع الوجوب والجواز من حيث التقديم والتأخير في الجملة الاسمية وفي الجملة الفعلية شاهدة على أنّهم أعطوا هذه القرينة حقّها من الدراسة و وضعوها حيث تستحق.

- **الصيغة:**

بيّن المؤلّف أنّ الصيغ فروع عن مباني التقسيم ولكلّ قسم صيّغه، فلا نتوقع للفاعل ولا للمبتدأ ولا لنائب الفاعل أنْ يكون غير اسم[2].

ويكفي أنْ ننظر في مفصّل الزمخشري لندرك أنّه جعل القسم الأول للأسماء، والقسم الثاني للأفعال والقسم الثالث للحروف والرابع للمشترك، وفي هذا ردًّا على المؤلّف في دعواه أنّ النحاة غمطوا هذه القرائن حقها.

- **المطابقة:**

جعل المؤلّف المطابقة قرينة لفظية توثّق الصلّة بين أجزاء التركيب وذكر أنّها في

1- ينظر تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها - ص207.

2- ينظر المرجع نفسه- ص210.

الشخص أو العدد أو النوع أو التعيين[1]. ولم يأت بجديد فكان كلامه تلخيصًا لأقوال النحاة.

- الربط:

وهو قرينة لفظية على اتصال أحد الطرفين المترابطين بالآخر، وذلك مثل ربط الموصول بصلته، أو المبتدأ بخبره أو الحال وصاحبه أو القسم وجوابه، أو الشرط وجوابه[2].

وهل هذا إلّا ما قال النحاة؟!.

- التّضام:

هو أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين عنصرًا آخر فيسمّى التّضام هنا (التّلازم) أو يتنافَى معه فلا يلتقي به ويسمّى هذا (التنافي).

وفي التلازم قد يكون العنصر المطلوب مذكورًا، وقد يكون مقدّرًا كما في الاستتار والحذف.

ومن أمثلة (التلازم) افتقار الموصول للصّلة، والجار للمجرور، واختصاص بعض الحروف والأدوات بالدّخول على الأسماء أو بالدّخول على الأفعال، ومن أمثلة تقدير العنصر المطلوب استتارُ الفاعل، وحذف خبر المبتدأ بعد (لولا)[3].

والذي يقال هنا هو هل احتياج الموصول لصلته والفعل لفاعله، والجار لمجروره والمضاف إلى ما يضاف إليه، وكلّ ما شابه هذا من احتياج عنصر لآخر، قصَّر فيه النحاة وغمطوه حقّه نتيجة انشغالهم بالعلامة الإعرابية؟ لا أعتقد هذا وكتب النحاة شاهدة على ذلك.

وهل اختصاص بعض الأدوات بالدخول على الجملة الاسمية واختصاص أخرى بالدخول على الجملة الفعلية أمر تغاضى عنه النحاة؟ كلّا فأبواب النواسخ وأسلوب الشرط والاستفهام شاهدة.

لقد أبلى النحاة البلاء الحسن في دراسة احتياج بعض العناصر إلى عناصر أخرى،

1- ينظر المرجع السابق ص211.

2- ينظر المرجع نفسه- ص213.

3- ينظر المرجع نفسه - ص216.

ففرّقوا بين احتياج المضاف إلى المضاف إليه واحتياج الموصل إلى صلته، فالأول احتياج عارض إذ نجد نفس الكلمة غير محتاجة إلى ما بعدها في تركيب آخر، وذلك نحو قولنا: صمتُ يومَ الخميس، فكلمة (يوم) محتاجة إلى المضاف إليه، ونقول: (صمت يومًا) فتصير نفس الكلمة وهي (يوم) غير محتاجة إلى مضاف إليه، والثاني: احتياج متأصّل كاحتياج الموصول إلى صلته في أي تركيب وضعته.

- الأداة:

وهي قرينة لفظية هامة في الاستعمال العربي، ومنها ما يدخل على المفردات كحروف الجر والعطف والاستثناء والمعية والنواصب والجوازم التي تجزم فعلًا واحدًا...، ومنها ما يدخل على الجمل كالنواسخ وأدوات الشرط والاستفهام...، والأداة قرينة متعددة جوانب الدلالة حيث تدلُّ بمعناها الوظيفي وبموقعها وبتضامّها مع الكلمات الأخرى، وبما قد يكون متفقا مع وجودها من علامات إعرابية على ضمائمها[1].

والأداة عند المؤلّف هي مبنى صرفي مستقل كما رأينا سابقًا.

أما عند النحاة فهي تنتمي إلى مبنى الحرف كحروف الجر وحروف النصب وحروف الجزم. أو تنتمي إلى مبنى الاسم كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، أو تنتمي إلى مبنى الفعل كالأفعال الناسخة. وقد عرّفها صاحب مفتاح السعادة بقوله: "المراد بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف"[2].

وفصّل النحاة القول في الأدوات ضمن أبوابها المتعددة فمنها الأدوات المهملة نحو (ال) التعريف و (قد) و (السين) و (هل). ومنها الأدوات العاملة وهي الأدوات الجارّة والأدوات الناصبة والأدوات الجازمة، والأدوات التي ترفع وتنصب والأدوات التي تنصب وترفع، وتحدثوا عن الأدوات ضمن الأساليب كأسلوب الشرط وأسلوب الاستفهام وأسلوب النداء وأسلوب التعجب. وبهذا يسقط ما زعمه المؤلّف مِن أنّ النّحاة غمطوا هذه القرينة حقّها.

1- ينظر المرجع السابق- ص224.

2- طاش كبرى زاده أحمد بن مصطفى - مفتاح السعادة ومصباح السيادة- تح كامل البكري وعبد الوهاب أبو النور- دار الكتب الحديثة- مصر- ط 1968- ج2- ص417.

- التنغيم:

جعل المؤلّف التنغيم قرينة لفظية تساعد في تحديد نمط العبارة من استفهام وتعجب وتأكيد حتى في غياب الأداة الدّالة على ذلك، فهو الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق[1].

وذهب إلى أنّ النحاة أخطأوا في فهم بيت جميل بن معمّر:

لا لا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إنّها أخذت عليَّ مواثقًا وعهودًا.

فقال: "فلو اصطنع النحاةُ لأنفسهم علامات للترقيم لوجد القارئ نقطة للوقف بعد (لا) الأولى ولأدركوا أنّ (لا) هذه بنفسها تكون جملة مفيدة يستحسن في تنغيمها أن نقف عليها لتمام الفائدة ولمَا تورّطوا في اعتبارها حرف نفي مؤكَّدًا توكيدا لفظيًا بحرف على مثل صورته تالٍ له.

ومن الواضح أنّ هناك فرقًا بين أنْ تكون (لا) الأولى حرف نفي مُؤَكَّدًا أو جملة كاملة الإفادة يستحسن السكوت عليها، ويتطلب التنغيم في حالة التّوكيد وصل الكلام، وفي حالة الجملة المفيدة وقفة واستئنافًا"[2].

ولا أعتقد أنّه أصاب فيما ذهب إليه، فهو يقول إنّهم لو وقفوا بعد (لا) الأولى لأدركوا أنّها هي بنفسها تكون جملة مفيدة، ولم يبيّن ما معنى هذه الجملة التي يستحسن السكوت عليها، هل معناها نفي الجملة المذكورة أم نفي كلام آخر، أم ماذا؟

إذا كانت هذه الجملة معناها نفي أن يبوح الشاعر بحبّه ثمّ جاءت الجملة المذكورة تأكيدًا لها فهو عين ما ذهب إليه النحاة فلماذا التشنيع عليهم، وإذا كانت شيئًا آخر كان عليه أن يوضّحه.

أمّا النحاة فلم يتورّطوا في شيء عندما جعلوا (لا) الأولى نافية والثانية توكيدًا لها لأنّ الحرف لا يعاد للتوكيد إلا مع ما دخل عليه من اسم أو فعل، سواء أكان عاملًا أم غير

1- ينظر تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها - ص226.

2- المرجع نفسه ص228.

عامل، نحو: "إنّ زيدًا إنّ زيدًا قائمٌ" ولا يقال: "إنّ إنّ زيدًا قائم"[1]. واستثنوا حرف الجواب فأجازوا إعادته وحده لأنه قائم مقام جملة[2].

و (لا) الأولى هي حرف جواب يفيد النفي وهي في الأصل تذكر مع الجملة، ولا الثانية مع الجملة المذكورة هي توكيد للجملة الأولى، ولمّا كثر استعمال الجواب اقتصر فيه على الحرف، فإذا سألك سائل: هل تَزُورُنَا؟ كان الجواب: نعم أزوركم أو: لا أزوركم ثمّ تحذف الجملة ويبقى الحرف: نعم أو لا. وهذا معروف عندهم فلم يحتاجوا إلى إعادته في كلّ مرّة.

وعلى هذا يكون معنى البيت عند النحاة: كأنّ الشاعر يجيب من دعاه إلى البوح بحبّه بالنفي المؤكّد فقال: لا أبوح، لا أبوح بحبّ بثنة. واقتصر في الجواب على الحرف دون ما دخل عليه على عادتهم في الجواب. والمؤلّف يُفْسِدُ معنى البيت بقوله: إنّ (لا) لأولى جملة ولم يوضح معنى الجملة وإنْ كنّا نفهم من كلامه أنّه يجعل الجملة الثانية مستأنفه وينفي عنها التوكيد، فكيف يكون معنى البيت؟ وإذا تأملنا قول الشاعر: (إنّها أخذت عليَّ مواثقا وعهودً) تبيّن أنّه يريد تأكيد نفي البوح بحبّه لما بينه وبين محبوبته من مواثق وعهود. وهو ما يرجّح فهم النحاةعلى فهم المؤلف.

ونعود للحديث عن قرينة (التنغيم) لنقول: إنّها ظاهرة تخصّ الأداء يصعب تحديدها والاتّكال عليها في التّحليل النّحوي بشكل صارم، وإنْ أسهمت علامات الترقيم في تحديد أنماط من الأداء دون أنْ تحيط بكلّ تغيّراته.

ومع هذا نجد إشارات في تراثنا النحوي تدلّ على الاستفادة من هذه الظاهرة وذلك كقولهم في الآية الكريمة: ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[ص: 63]إذا كانت الهمزة لغير الاستفهام كان المعنى بأنّهم اتّخذوهم سخريًا ولم يكونوا كذلك، وإذا كانت الهمزة للاستفهام كان المعنى التعجب والتوبيخ أي كيف فعلنا هذا؟، فهم ينكرون على أنفسهم أَنِ اتّخذوهم سخريًا[3].

1- ينظر أبو حيان- ارتشاف الضرب- ج4-ص1959

2- ينظر ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج7- ص3307.

3- ينظر الفراء- معاني القرآن- ج2- ص292.

ومن ذلك أيضًا ما رُوي عن اليزيدي أنّه سأل الكسائي عن قول الشاعر:

لَا يَكُونُ الْعِيرُ مُهْرًا لَا يَكُونُ الْمُهْرُ مُهْرٌ.

فقال الكسائي: أقوى الشاعر، وكان عليه أنْ ينصب كلمة (مُهْر) الأخيرة لأنّها خبر (كان) فيقول: (لايكون المهرُ مهرًا) فقال اليزيدي: الشعر صواب وإنّما ابتدأ فقال: المهرُ مهرٌ. فاعتمد اليزيدي على التنغيم في تفسير البيت، والاستدلال على صحّته، لأنّه جَعَلَ وقفة خفيفة بعد (لا يكون) واستأنف بجملة اسمية وهي: المهرُ مهرٌ[1].

وهذا دليل على اعتمادهم على هذه الظاهرة وإنْ لم تكن ثابتة في كتبهم لأنّها ظاهرة صوتية بالدرجة الأولى. وكنّا نودُّ من المؤلّف إذ اعتبرها قرينة نحوية أنْ يزودنا بعلامات نكتشف بها مظاهر التنغيم في الجملة. ولكنّه كعادته اكتفى بوصفها وانتقاد النحاة على عدم استعمالها.

3-2-3- القاعدة النحوية وقرائن تمام حسان:

معلوم أنّ تمّام حسان قال بتضافر القرائن ورأى أنّها تغني عن العامل ومثّل بإعراب جملة (ضرب زيدٌ عمرًا) وبيّن كيف تتضافر القرائن للكشف عن الفاعل والمفعول به، فالفاعل عرفناه بدلالة القرائن الآتية[2]:

- البنية (الصيغة) لأنّه اسم.
- العلامة الإعرابية لأنّه مرفوع.
- الإسناد (التعليق) لأنّه أسند إليه فعل.
- البنية (مرّة أخرى) لأنّ الفعل مبني للمعلوم.
- الرتبة لأنّه تقدمه فعل.

1- ينظر الزجاجي أبو القاسم- مجالس العلماء- تح عبد السلام هارون- مكتبة الخانجي- القاهرة- ط3- 1999- ص195.

2- ينظر تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها- ص181. ومقالات في اللغة والأدب- ج1- ص261.

وإذا كان النحاة قد صاغوا قواعدهم وفق نظرية العامل، فهل تعرّضت قواعدُهم لهذه القرائن أم اقتصرت على قرينة الإعراب كما زعم المؤلّف.

نأخذ قاعدة الفاعل عند النحاة من قول المؤلف[1]:

- الفاعل اسم.
- الفاعل مرفوع.
- الفاعل يتقدمه فعل.
- الفعل مع الفاعل مبني للمعلوم.
- الفاعل ما دلّ على مَن فعل الفعل أو قام به.

ويشرح المؤلّف هذه القاعدة بقوله: "القاعدة الأولى تشير إلى بنية والثانية إلى إعراب والثالثة إلى رتبة والرابعة إلى بنية والخامسة إلى قرينة معنوية يمكن أنْ نسميها الإسناد، ويعرّف الفاعل بهذه القرائن مجتمعه"[2].

فهل أصول هذه القاعدة تختلف عن القرائن التي استدّل بها المؤلف على الفاعل؟

أعتقد أنّه لا فرق بين تعريفات النحاة لأبواب النحو وتضافر القرائن، وكلّ ما في الأمر أنّه قبل أن يصرّح بما يسمّى بنظرية القرائن كان يسمِّي القيود التي يشتمل عليها التعريف: (أصول القواعد) وينسبها للنحاة.

وبعد أنْ صرّح بفكرة القرائن وظهر كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) أطلق على القيود التي يشتمل عليها التعريف (تضافر القرائن) ونسبها لنفسه.

وإذا كنّا نعلم أنّ الأفكار الواردة في كتاب (الأصول) سابقة للأفكار الواردة في كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) كما صرّح المؤلف نفسه بذلك، وإنْ ظهر الثاني قبل الأول في الطباعة[3]. فإنّ إجراء مقارنة بين تعقيب المؤلّف على تعريف المبتدأ في كتاب الأصول،

1- ينظر تمام حسان- الأصول- ص124.

2- المرجع نفسه - ص125.

3- ينظر المرجع نفسه- ص12.

وتعقيبه على نفس التعريف في إحدى مقالاته يؤكّد ما ذهبنا إليه:

قال معقبًا على تعريف المبتدأ في كتاب الأصول:

"فكلّ قيد من قيود هذا التعريف يعبّر عن قاعدة أصلية ومنها مجتمعه تتضح معالم الباب"[1].

وقال في مقالته معقّبًا على تعريف المبتدأ:"وكلّ قيد من هذه القيود يكشف عن قرينة"[2].

و (القاعدة الأصلية) هي من الآراء التي تدور حول أفكار النحاة الأقدمين، أمّا (القرينة) فهي بهذا المفهوم من إبداع الباحث ولهذا آثر أنْ تظهر الثانية قبل الأولى[3] وهل بينهما إلّا تغيير المصطلح؟!

ويبدو أنّ الباحث شعر بهذه المطابقة فبعد أنْ عرض القرائن التي استدّل بها على الفاعل قال: "ولو أنّك قرأتَ هذه القرائن بالترتيب لوجدتها التعريف الذي وضعه النحاة لباب الفاعل، ولكن الذي أقرُّوا به عند التعريف نسوه عند التطبيق والتحليل"[4].

ولا أدري كيف رأى أنّ النحاة نسوا عند التطبيق والتحليل ما أقرّوه عند التعريف! هل يريد منهم أنْ يستظهروا قيود القاعدة عند كلّ تحليل كما فعل هو في إعراب جملة (ضرب زيدٌ عمرًا)[5].

إذا كان يريد ذلك فهو مجانب للصّواب لأنّ منهج النحاة أسلم، فهم في التطبيق يعرضون كلّ وحدة من وحدات التركيب على القاعدة، فإذا تطابقت قيود القاعدة مع ما تحمله الوحدة من سمات وما اكتسبته من خلال التركيب، يصدرون القرار بأنّها تنتمي إلى الباب الذي تنصّ عليه القاعدة دون إعادة ذكر قيود القاعدة ففي إعراب (زيد) في الجملة التي مثّل

1- المرجع السابق- ص125.

2- تمام حسان- مقالات في اللغة والأدب- ج1- ص261.

3- ينظر تمام حسان- الأصول- ص12.

4- تمام حسان- مقالات في اللغة والأدب- ج1- ص261.

5- ينظر تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها- ص181.

بها الباحث يبحثون في مبنى الكلمة فيجدونها اسمًا، ثمّ يبحثون في الإعراب فيجدون الكلمة مرفوعة، فيبحثون في المرفوعات فيجدون الكلمة قد أسند إليها فعل مبني للمعلوم مقدّم عليها، فيصدرون القرار بأنّها (فاعل) أمّا الإدلاء بهذا القرار أو نصّ القرار فهو كالآتي:

(زيدٌ: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة). دون الحاجة إلى ذكر القيود السابقة لأنّ عبارة (فاعل)تشير إلى ذلك فهي محمّلة بكلّ ما تنصّ عليه قاعدة الفاعل أمّا العلامة فيذكرونها لأنّها القيد الوحيد الذي يختلف فقد يكون الفاعل مرفوعًا بضمّة ظاهرة أو مقدّرة أو بالألف أو بالواو، أو يكون مبنيًا في محلّ رفع أو يكون مجرورًا بحرف جر زائد، فكلمة (فاعل) محمّلة بكلّ قيود قاعدة الفاعل ما عدَا العلامة ولهذا يذكرونها.

وإذا تأملنا منهج أهل الرياضيات في تعريف الأشكال الهندسية نجدهم إذا عرّفوا متوازي الأضلاع، ثم أرادوا تعريف المعيّن وهو فرع عنه، قالوا: المعيّن متوازي أضلاع أضلاعه متقايسة، فإذا أرادوا تعريف المربع وهو فرع عن المعيّن، قالوا: المربع معيّن فيه زاوية قائمة، فهم في كلّ مرّة يحيلون إلى ما تحمله الكلمة من دلالة على قيود الشكل دون الحاجة إلى إعادتها ويذكرون ما هم في حاجة إليه فقط. وهذا مماثل لصنيع النحاة في التّحليل ممّا يؤكد أنّ منهجهم أقرب إلى العلمية ممّا ذهب إليه المؤلّف.

3-2-4- رفض العامل بين التنظير والتطبيق:

إذا كانت القرائن في مجملها ما هي إلّا قيود القاعدة، وإذا كنّا نعلم أنّ القاعدة موضوعة وفق نظرية العامل، أمكن القول بأنّ تضافر القرائن ماهو إلّا تطبيق لنظرية العامل، وليس بديلًا عنها كما زعم الباحث، فعلى سبيل المثال في الجملة التي مثّل بها الباحث[1] قال في إعراب الفاعل: إنّ رتبته التأخير وهي رتبة محفوظة، ونتساءل ما الذي جعل هذه الرتبة محفوظة، لماذا إذا قلنا: (زيدٌ ضَرَبَ عمرًا) لا يكون (زيدٌ)فاعلًا أليس هذا من قوانين العمل، حيث لا يتقدّم المعمول الأول على عامله بحال.

1- ينظر المرجع السابق- ص181.

وفي إعراب المفعول به لماذا قال الرتبة غير محفوظة؟ أليس ذلك تطبيقًا من تطبيقات العمل وهو أنّ المعمول الثاني يجوز أنْ يتقدّم على المعمول الأول وحتى على العامل.

وقال: إنّ علاقة المفعول به بالفعل هي علاقة تعدية، ونتساءل عن معنى التعدية؟ أليست أنْ يتجاوز الفعل فاعله ليصل إلى المفعول به، وهذا التجاوز والوصول ما هو إلّا مفهوم العمل.

والباحث لم يستطع التخلّص من فكرة العمل فهو يقول: "ويستتبع القول بالقرائن واختياره بديلًا للقول بالعوامل أنّنا سنكتفي في تحليل الكلمات المعربة بقولنا: مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم فقط دون قولنا مرفوع بكذا أو منصوب بكذا الخ بل يمكننا إذا أردنا أنْ نقول مثلًا (مرفوع على الفاعلية ومنصوب على المفعولية) وهلّم جرًّا"[1].

ونتساءل ماذا نقول عن المجرور؟ ثم هل معنى الفاعلية إلّا وجود فعل أو شبهه وإسناده إلى فاعلٍ مُؤَخَّرٍ عنه، وهذه قاعدة العمل. وكذلك الأمر بالنسبة للمفعول به وغيره. يقول محمد عرفه: "لمّا كانتْ الفاعلية أمرًا خفيًا نيط الحكم بملازمها وهو الفعل أو شبهه، لما أنّه أظهر منها في الكلام، وكذلك القول في المفعولية والإضافة لما كانتا خفيتين نيط الحكم بالأمر الظاهر وهو الفعل، وحرف الجر والمضاف"[2].

والمؤلّف يقول: "إنّ فكرة العمل مرفوضة برفض كون الألفاظ تعمل في ألفاظ أخرى"[3].

لكنّه عندما يتحدّث عن الأداة يذكر منها: "الجوازم التي تجزم فعلًا واحدًا"[4]فلا نجد تفسيرًا لقوله: (تجزم) إلّا (تعمل)، وفي حديثه عن قرينه التّضام ذكر أنّ التّلازم يكون في أمور منها:

1- المرجع السابق- ص233.

2-محمد عرفة- النحو والنحاة- ص136.

3- تمام حسان- الخلاصة- ص152.

4- تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها- ص225.

"حرف الجر ومجروره"[1] فكيف يكون لحرف الجر مجرور وهو لا يعمل.

وقال عن قضية الفصل التي هي من فروع التّضام: "الفصل بما الكافة بين إنّ واسمها"[2] ونتساءل: كافة عن ماذا؟ أليست كافّة عن العمل؟!.

وإضافة إلى هذا أنقل عبارات لم يستطع المؤلف الفكاك من فكرة العمل أثناء محاولة تطبيق أفكاره في كتابه (الخلاصة) فعمل على تغيير المصطلح، قال في باب الاشتغال: "والمقصود بها أن يتقدّم اسم ويتأخر فعل أو وصف صالح أن يُسلّط على ضمير هذا الاسم"[3].

وقال: "إذا كان الفعل مسلّطًا على الاسم السابق"[4].

وقال: "إذا جاء بعد الفعل أداة لا يُسلّط ما بعدها على ما قبلها"[5].

فهل التّسلّط يختلف عن العمل؟ وهل تحلّ المشكلة إذا قلنا نظرية التسلّط بدل نظرية العمل؟

3-2-5- العلامة الإعرابية بين تمام حسان والنحاة:

ربط تمام حسان بين العامل والعلامة الإعرابية ربطًا يكاد يجعلنا نقول: إنّ العامل والعلامة الإعرابية عنده متطابقان: وإذا كنّا نعلم أنّه جعل أولى أولياته القضاء على نظرية العامل فإنّنا نجده يسعى جاهدًا للتقليل من شأن العلامة الإعرابية فالنظام الذي أراده للنحو العربي "أهم مافيه إضعاف ما كان للإعراب من قيمة لأنّه شكل لفظي ككّل المباني ليس له فضلٌ عليها، وإحلال المعنى محلّه"[6].

1- المرجع السابق- ص217.

2- المرجع نفسه - ص223.

3- تمام حسان- الخلاصة النحوية- ص131.

4- المرجع نفسه- ص131.

5- المرجع نفسه - ص131.

6- محمد صلاح الدين الشريف- النظام اللغوي بين الشكل والمعنى- حوليات الجامعة التونسية- تونس- العدد:17- 1979- ص217.

وذهب إلى أنّنا نفهم الكلام الذي يقال على رغم ما فيه من أخطاء في الإعراب و"ندرك المعنى العام الذي ينبني على صلات الكلمات بعضها مع بعض دون الحاجة إلى التحليل ودون الحاجة إلى دلالة العلامات الإعرابية لأنّ قرائن أخرى قد أغنت عنها، ومن هذا نرى فداحة الخطأ الذي يكمن في اعتبار الحركات الإعرابية أهم ما في النحو العربي"[1].

وقال عنها: "إنّ العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ماأسلفتُ القول فيه تحت اسم (تضافر القرائن)"[2] وذهب إلى أنّ الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النحوية للأسباب الآتية[3]:

وجود كثير من الكلمات لا تظهر عليها الحركات لوجود الإعراب بالحذف والإعراب المقدّر والإعراب المحلّي، ولو افترضنا أنّ كلّ الإعرابات تمّت على أساس الحركة الظاهرة لاعترضتنا مشكلة أخرى وهي أنّ الحركات في عددها لا تغطي كلّ الأبواب النحوية، فالحركة الواحدة تدلُّ على أكثر من باب فيقع اللّبس إذا اعتمدنا عليها وحدها. وقال: "إنّ فكرة القرائن توزّع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويها ولفظيها ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر ممّا تعطيه لأيّة قرينة أخرى من الاهتمام"[4].

هذا هو رأي الباحث في العلامة الإعرابية ملخّصًا، فكيف نظر النحاة إليها؟

نظر تمام حسان إلى القرائن في نفس المستوى ورأى أنّه يتمُّ تفسير الظواهر النحوية بتضافر القرائن بنفس القدر من الأهمية.

والنحاة لا ينظرون إلى النحو بهذه النظرة المسطّحة، بل يرونه شبكة متداخلة من الأصول والفروع يتطلب التعامل معها مبدأ التدرج.

فبالإسناد يحصل التركيب الذي هو مجموعة من الأبنية الصرفية تحكمها علاقة،

1- تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها- ص236.

2- المرجع نفسه- ص207.

3- ينظر المرجع نفسه- ص231.

4- المرجع نفسه- ص232.

وهذه الأبينة نفسها نستطيع أنْ نبني بها تراكيب أخرى بتغيير العلاقة والذي يحكم هذه العلاقة هو نظام العمل، ومؤشر هذا التغيير في العلاقة هو العلامة الإعرابية.

فالعلامة الإعرابية هي الدّال الأصلي على بيان المواقع النحوية وتمييز بعضها عن بعض[1].

ولا يصح اعتراض المؤلّف بوجود كلمات لا تظهر عليها علامات الإعراب فيكون إعرابها بالحذف أو التقدير أو المحل، لأنّ الأصل وجود علامة لكلّ حالة إعرابية ، فالضمّة علامة الرفع، والفتحة علامة النصب، والكسرة علامة الجرّ والسكون علامة الجزم. ولكلّ علامة أصلية ما ينوب عنها في أوضاع محدّدة، فالضمة ينوب عنها الألف في المثنى، والواو في الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم وثبوت النون في الأفعال الخمسة، والفتحة لها ما ينوب عنها والكسرة كذلك.

وتقدّر الحركات في آخر المعتل فيُستدلُّ عليها بتصحيح الكلمة وإزالة إعلالها نحو: هذه عصا والأصل هذه عَصَوٌ، واشتريت عصوًا، وأهشُّ على غنمي بعصَوٍ.

أو يستدلُّ عليها باعتماد النّظير أي نضع في موقع الكلمة المعتلة نظيرها من الصحيح لتظهر الحركة، وفي المبنيات نقتصر على الطريقة الثانية، أمّا ما ذهب إليه مِن أنّ الحركة الواحدة تدلُّ على أكثر من باب فلا يصح الاعتراض به، لأنّ الحركات وُضِعَتْ للتمييز بين الأبواب التي تلتبس بغيرها، أمّا بقية الأبواب فهي مختلفة من أساس وضعها كما ينص عليه تعريفها.

ففي المرفوعات لا يلتبس الفاعل مع المبتدأ ولامع نائب الفاعل أو اسم كان أو خبر إنّ. وفي المنصوبات لا تلتبس الأبواب إلا قليلًا نحو الحال والتمييز في بعض صورهما، فيستعان بقرائن أخرى للتمييز بينهما، وفي المجرورات لا يلتبس المجرور بالحرف بالمضاف إليه ولا بالتابع للمجرور.

1- ينظر محمد عبد العزيز - عبد الدايم- النظرية اللغوية في التراث العربي- ص226.

ولهذا تبقى العلامة الإعرابية دالّة على الباب النحوي المحدّد بقيود القاعدة، فنلاحظ مثلًا أنّ الفعل قد يأتي بعده اسمان كلاهما صالح للفاعلية والمفعولية فيتم التفريق بينهما بالعلامة الإعرابية.

واستخدام القرينة لا يتمّ بنفس القدر فلا يتوزع بالقسطاس كما قال الباحث بل يتوزع بالتدرج، فإذا أردنا التفرقة بين الفاعل والمفعول به ننظر أولًا في العلامة الإعرابية فإن لم توجد نظرنا في المطابقة فإن لم توجد نظرنا في الرتبة ولا يمكن لهذه أنْ تغيب، فلا ننتقل من قرينة إلى أخرى إلّا عندما نفتقدها كما يظهر في هذه الأمثلة:

(ضَرَبَ زيدٌ عمرًا): وجود العلامة يغني عن بقية القرائن.

(ضربتْ موسى بشرى): غابت العلامة فانتقلنا إلى المطابقة، ولا نحتاج إلى الرتبة.

(ضرب موسى عيسى): غابت العلامة وغابت المطابقة فانتقلنا إلى الرتبة.

وقد بيّن هذا ابن جني بوضوح[1].

ومن هذا يتضح أنّ النحاة جعلوا العلامة حيث تستحق أن تكون فلم يقلّلوا من شأنها ولم يجعلوها كلّ النحو كما زعم المؤلّف.

لقد حطّ المؤلف من قيمة العلامة الإعرابية فعدَّها كأية قرينة أخرى ليست لها قيمة بمفردها، بل يوحي كلامه في كثير من المواضع أنّها أقلُّ القرائن قيمة.

وممَّا يدلّ على عدم صحّة ما ذهب إليه أنّه في الجملة التي مثّل بها وهي (ضرب زيدٌ عمرًا) قال: إننا أعربنا (زيدٌ) فاعلًا بشهادة سبع قرائن كما أعربنا (عمرًا) مفعولًا به بشهادة خمس قرائن[2].

ولو عمدنا إلى الجملة التي مثّل بها ووضعنا (فتحة) على آخر كلمة (زيد) ووضعنا (ضمّة) على آخر كلمة (عمرو)لصارت الجملة على الشكل التالي: (ضربَ زيدًا عمرٌو)

1- ينظر ابن جني- الخصائص- ج1- ص68.

2- ينظر تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها- ص192.

ولتغيّرت المعطيات، فما كان لزيد يصير لعمرو، وما كان لعمرو يصير لزيد. فالفعل (ضَرَبَ) يُسنَد لعمرو والرتبة المحفوظة تصير لعمرو، والبناء للمعلوم يتعلّق بعمرو، أمّا الرتبة غير المحفوظة فتصير لزيد، وعلاقة التعدية ترتبط بزيد. ونتساءل ما بال القرائن التي ترشدنا إلى فاعلية (زيد) تخلّت عنه وتحولت إلى عمرو؟

وما بال القرائن التي تضافرت لتدلّ على مفعولية عمرو تحولت إلى زيدٍ، فصار هو المفعول به.

كلّ هذه القرائن خضعت لسلطان العلامة الإعرابية، فهل هي كبقية القرائن؟ كلّا فهي الدّال الأصلي على الوظائف النحوية، أمّا القول بأنّه لا يمكن الاعتماد على قرينة بمفردها فليس في هذا اكتشاف لأنّه أمر يرجع إلى التركيب وشروطه (إذ الإعراب دون تركيب ممتنع)[1]. فبعد بناء الكلمات صرفيًا يتم دخولها في التركيب وفق علاقات تخضع لنظام اللغة، وفي هذا يقول عبد الدايم: "ونرى أنّ للتركيب جانبين، فهو يتمّ بأمرين، وهما وحدات هذا التركيب والعلاقات التي تقوم بينها حتى يتشكل هذا التركيب، إذ لابدّ لقيام التركيب من وحدات يتم تركيبها معًا كما لا يتم التركيب حتى ترصف هذه الوحدات معًا من خلال علاقات تربط بينها"[2].

3-2-6- الترخص في القرينة بين تمام حسان والنحاة:

يؤكد تمام حسان أنّ أمن اللّبس غاية لا يمكن التفريط فيها لأنّ اللغة الملبسة لا تصلح للإفهام والتفاهم لكن إذا كان من الممكن الوصول إلى المعنى بلا لُبس مع الترخص في إحدى القرائن جاز الأمر بلا إشكال، وأورد شواهد وأمثلة يظهر فيها الترخص في القرينة[3]، وسأكتفي بالحديث **عن الترخص في العلامة الإعرابية.**

مثّل للترخص في العلامة الإعرابية بقولهم: (خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمَارَ) وفسّره على أنّ الإسناد أغنى عن العلامة الإعرابية، ومثّل كذلك بقولهم: (جحرُ ضبٍّ خرِبٍ) وكذلك بقراءة

1- ناظر الجيش- تمهيد القواعد- ج1- ص240.

2- محمد عبد العزيز عبد الدايم - النظرية اللغوية في التراث- ص207.

3- ينظر تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها- ص233.

الجر في قوله تعالى: ﴿عَٰلِيَهُمۡ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضۡرٞ﴾[الإنسان: 21]، وبقوله تعالى: ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[طه: 63] كلُّ هذا فسّره بالدواعي الجمالية المتمثلة في المناسبة الموسيقية بين المتجاورين فلا صلة له بالمعنى الوظيفي.

وكذلك استدلّ على الترخص في القرينة بقول الشاعر:

قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتُ منْه القَدَمَا الأُفعوانَ والشجاعَ الشّجْعَمَا.

وفسّره بأنّ التبعية أغنت عن الحركة.

وكلُّ هذا معروف عند النحاة، فقولهم: (خرق الثوبُ المسمَارَ) فسّره السيوطي بقوله: "والمبيحُ لذلك كلّه فهم المعنى، وعدم الإلباس، ولا يقاس على شيء من ذلك"[1].

وفسّر سيبويه ما ماثله بقوله: "وأمّا قوله: أُدخِل فُوهُ الحجرَ، فهذا جرى على سعة الكلام، والجيد أُدخِلَ فاهُ الحجرُ، كما قال: أَدْخَلْتُ في رأسي القلنسوةَ، والجيّد أدخلتُ في القَلنسوةِ رأسي"[2].

وأمّا قولهم: (هذا جحر ضبٍّ خَرِبٍ) ففسّروه بالجوار قال سيبويه: "وحملهم قربُ الجوار على أنْ جرُّوا: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، ونحوه"[3].

وعن قراءة الجرّ في قوله تعالى:﴿عَٰلِيَهُمۡ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضۡرٞ﴾[الإنسان: 21] فلم يفسّروه على النحو الذي قال به المؤلّف وهو أنّه لا صلة بينه وبين مطالب المعنى الوظيفي بل فسّروا الجرّ بأنه دال على معنى وظيفي وهو وصف سندس، قال ابن النحاس: "والقراءة الثانية على أنّ من قرأ بها نعتَ سندسًا بِخُضْرٍ وفي ذلك بُعْدٌ، لأنّه إنّما يقال هذا سندس أخضر كما يقال هذا حرير أخضر إلا أنَّ ذلك جائز لأنّه جنس والجنس يؤدّى عن الجميع

1- السيوطي- همع الهوامع- ج2- ص07.

2- سيبويه- الكتاب- ج1- ص181.

3- المصدر نفسه- ج1- ص67.

كقولك: سندسٌ وسندساتٌ واحدٌ"[1].

وأمّا قوله تعالى: ﴿ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[طه: 63] فتوجيهات النحاة لها معروفة[2].

أمّا عن نصب (الأفعوانَ والشّجاعَ الشّجعما) في قول الشاعر ففسّروه بما تبيحه صيغة (فَاعَلَ) من مشاركة، فـ (الحيات) و (القدما) كلاهما فاعل ومفعول به لاشتراكهما في المسالمة واختار الشاعر النصب على معنى: و(القَدَمَا) سالمت الحيات. فالأفعوان والشجاعَ بدل من الحيات المحمولة على النصب، قال سيبويه: "فإنّما نصبَ الأفعوانَ والشجاعَ لأنّه قد عُلِم أنَّ القدَمَ هاهنا مسالِمة كما أنّها مسالَمَة فحمَل الكلام على أنّها مسالِمة"[3].

وإذا تتبعنا حالات الترخص في القرينة عند الباحث وعند النحاة نجد أنّ كلّ ما أثاره حول هذه القضية لا جديد فيه، فهو مبثوث في كتب التراث النحوي، وأستثني من نفي الجديد عنه قضية المصطلح فهو تناول قضايا قديمة بمسميات جديدة، أمّا النحاة فتناولوا هذه القضايا تحت مسميات مختلفة منها: الحذف والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتضمين والاتساع، والباحث يقرّ بهذا عندما يقول: "ذلك هو مبدأ (الترخص) الذي ربّما ورَدَ في التراث تحت عنوان التوسع أو الضرورة أو التوهم أو غير ذلك من المصطلحات التي تجتمع تحت عنوان (الرخصة) أو (الترخص)"[4].

أمّا عن طريقة عرضها فالنحاة عرضوها موزعة على أبوابها، ومع هذا فليس للباحث فضل السبق في أنّه جمعها في مبحث واحد، إذ سبقه ابن جني فجمع أشتاتها في باب عظيم سمّاه: (شجاعة العربية)[5].

ويرى الباحث أنّ القول بفكرة الترخص فيه حلٌّ لكثير من القضايا فهو يقول: "فالقرائن تتضافر على إيضاح المعنى الوظيفي النحوي والقرينة تسقط عند إغناء غيرها وفي إدراك هذه

1- ابن النحاس- إعراب القرآن- ج5- ص67.

2- ينظر ابن هشام- شرح شذور الذهب- ص46.

3- سيبويه- الكتاب- ج1- ص287.

4- تمام حسان- مقالات في اللغة والأدب- ج1- ص262.

5- ينظر ابن جني- الخصائص- ج2- ص544.

الحقيقة تفسيرٌ لكثير ممّا عدّه النحاة مسموعًا يحفظ ولا يقاس عليه أو عدّه شاذًّا أو قليلًا أو نادرًا أو خطأ"[1].

وكأنّي به يريد أن يقول إنّ ما كان يُعدُّ شاذًّا يحفظ ولا يقاس عليه أو خطأ يرفض يمكن تفسيره على أنّه سقطت منه قرينة وتتضافر بقية القرائن لتفسيره، وما دام مفهومًا فهو صحيح مقيس بشرط أمن اللّبس.

ويؤكد هذا الفهم ما ذهب إليه في موضع آخر من أنّه في كلّ حالة من حالات الترخص السابقة تقوم بقية القرائن المتضافرة بوظيفة حفظ المعنى فلا يضير الترخص شيئا، وممّا يدلّ على ذلك أنّنا نسمع إلى مَن يقرأ نصًا فيخطئ فيه إعرابًا أو بنية إلخ ومع ذلك نفهمه، ولو كانت القرينة التي أهدرها تخلُّ بالمعنى ما فهمناه[2].

ويؤكد هذا قوله: "ولأنّ الترخص من الكثرة والشيوع في كلام العرب بحيث لا ينبغي أنْ يعدّ شذوذًا ثمّ لأنه مشروط في كلّ حالة بأمن اللّبس، ومن هذا كان يحسن أنْ يحتلّ مكانه المشروع من النظرية النحوية وألّا تتقطع الأسباب بينه وبين قواعد النحو"[3].

وعلى هذا هل يمكن أنْ نقيس على الظواهر التي فسّرها بالترخص في القرينة لمجرّد أمن اللّبس؟ فهل نقول: أكّلَ الطعامُ الولدَ، وفَهِمَ الدّرسُ الطَّالبَ، قياسًا على "خَرَقَ الثوبُ المسمارَ"؟، وهل نقول: دخل وعمرُ خالدٌ، قياسًا على (عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ)...إلخ؟.

ومِن هذا تظهر دقّة النحاة عندما صنّفُوا هذه الظواهر إلى مُطردة يجوز القياس عليها، وضرورة تخصّ مواقف من التعبير، وشاذة تحفظ ولا يقاس عليها.

ويرى الباحث أنّ القول بالترخص في القرينة "يَرُدّ للقراءاتِ الموسومة بالشاذة اعتبارها"[4].

1- تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها- ص240.

2- ينظر تمام حسان- مقالات في اللغة والأدب- ج1- ص266.

3- المرجع نفسه - ج1- ص266.

4- المرجع نفسه- ج1- ص262.

وقال أيضًا: "القراءات الشاذة في جملتها يمكن أنْ تفسَّر على أساس الترخص، عندئذ لا تكون شاذة لأنّها تبدو في مظهر مألوف دَرَجَ الكلامُ الفصيحُ على الظهور به"[1].

ولا يستساغ في اعتقادي أنْ تصير القراءة الشاذة قراءة صحيحة لمجرّد تفسيرها على أساس الترخص، لأن القراءة الشاذة فقدت التواتر كما فقدت أحد شروط القراءة الصحيحة وهي صحة السند وموافقة العربية ولو بوجه وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا[2].

وإذا كان الترخص يمنحها –على رأي الباحث– موافقة العربية من هذا الوجه فأنّى لها بالشرطين الآخرين؟ وإذا أخذنا المثال الذي ضربه للترخص في العلامة وهو قول الله تعالى: ﴿و أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾[التوبة: 3] على قراءة من جرَّ كلمة (رسوله) فهل عندما يُفسِّر حالة الجر هذه بأنها إتباع في الموسيقى لا في المعنى[3]، تتحول هذه القراءة الشاذة إلى قراءة صحيحة؟!

إذا كان الإتباع في الموسيقى مقبولًا في مثل قولهم: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) لأنّ المعنى لا يلتبس فالضبّ لا يوصف بأنّه خرب، لكن في هذه القراءة يؤدّي إلى معنى مرفوض ولهذا قال العكبَري: "قوله: (ورسوله) يقرأ بالجرّ، وهو بعيد، وعطفه على المشركين كفر، وإنّما حمل على القسَم"[4].

ويقع الباحث في شيء من التناقض عندما يذهب إلى أنّ إدراك مبدأ الترخص فيه "تفسير لكثير ممّا عدّه النحاة مسموعًا يحفظ ولا يقاس عليه"[5]، لأنّ الترخص من الكثرة والشيوع في كلام العرب بحيث لا ينبغي أنْ يعد شذوذًا، ويحسن أنْ يحتل مكانه المشروع من النظرية النحوية[6].

1- المرجع السابق- ج1- ص266.

2- ينظر ابن الجزري- النشر في القراءات العشر- ص11.

3- ينظر تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها- ص235.

4- العكبَري- إعراب القراءات الشواذ- ج1- ص607.

5- تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها - ص240.

6- ينظر تمام حسان- مقالات في اللغة والأدب- ج1- ص266.

ويفهم من هذا أنّ ما فُسّر بالترخص ينتقل من دائرة الشذوذ إلى دائرة الاطراد، لكنّه بقول في موضع آخر عن هذا المبدأ: "ينبغي أنْ نجعله مقصورًا على الفصحاء دون غيرهم وهو إذا طبّقه المعاصرون منّا دخل في مجال الخطأ، فالمقصود بهذا المبدأ تفسير ما خالف القاعدة من نصوص التراث وليس دعوة المعاصرين إلى التوسع في الاستعمال"[1].

فهل هذا يختلف عن قولهم: (يحفظ ولا يقاس عليه)؟.

وأخيرًا يمكن القول بأنّ ما زعمه المؤلّف من أنّ القول بالترخص يخفّف من استنكار الشذوذ في الاستعمال ويرد اعتبار القراءات القرآنية التي سمّوها شاذة هو ادّعاء يدحضه الواقع اللغوي.

3-2-7- الزّمن والجهة عند تمام حسان وتعبير النّحاة عن الزّمن:

انتقد تمام حسان النحاة في تعاملهم مع قضية الزّمن ورأى أنّهم اقتصروا على الزمن الصرفي الذي يفهم من الصيغة الصرفية للأفعال، فقسّموُا الأفعال إلى ماض ومضارع وأمر، وفرضوا دلالات الزمن الصرفية على صيغ الأفعال في السياق كما يبدو من تسمية الماضي ماضياً حتى حين يكون في سياق الاستقبال ،لكنّهم حين نظروا إلى الجملة المنفية وجدوا المضارع المنفي يدلّ على المضي ،وحين نظروا في الجملة الإنشائية وجدوا صيغة (فَعَلَ)تفيد الاستقبال في التحضيض والدعاء والشرط، ولم يخطر ببالهم أنْ يعيدوا النظر في نظام الزمن في ضوء مطالب السياق واكتفوا بنسبة الزمن للأدوات فقالوا: إنّ (لم) حرف قلب، وإنّ (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان وأحجموا عن نسبة مثل هذا إلى (إنْ)الشرطية التي تتحوّل بعدها صيغة (فَعَلَ) إلى معنى الاستقبال[2].

بهذا حاول هدم منهج النحاة وإقامة منهج جديد يرى فيه أنّ الزمن هو في الواقع اختلاف في الجهة التي تخصّصه لا في صيغ المضي والحال والاستقبال،ووضع جداول حدّد فيها جهات الزمن وقرن صيغة الفعل وما يدخل عليها من أدوات، نحو: (كان) وأفعال الاستمرار الناسخة، وأفعال المقاربة والشروع وأدوات النفي والشرط و (قد) و(السين) و(سوف).

1- المرجع السابق- ج1- ص262.

2- ينظر تمام حسان- اللغة العربية مبناها ومبناها- ص242.

ورأى أنّ زمن الصيغة الصرفية لا يتغير في الجملة الخبرية المثبتة البسيطة والمؤكّدة، ولكن هذه الصيغة تكون عرضة لتغيّر زمنها في الجملة الإنشائية الطلبية والشرطية والإفصاحية.

وتوصّل إلى حصول ست عشرة صورة موزعة كالآتي: -تسع جهات للمضي هي: البعيد المنقطع، والقريب المنقطع، والمتجدّد والمنتهي بالحاضر والمتصل بالحاضر، والمستمر، والبسيط، والمقارب والشروعي.

- ثلاث جهات للحال هي: العادي، التجددي، الاستمراري.

- أربع جهات للمستقبل هي: البسيط، القريب، البعيد، الاستمراري[1].

وبهذا النموذج لدراسة الزمن يرى أنّه "قد آخى بين الزمن والجهة وخرج من ذلك بنظام زمني غني تباهي به اللغة العربية غيرها من اللغات"[2].

وفي هذا الوصف كثير من المبالغة فما قام به لا يرقى إلى كونه نظامًا جديدًا لدراسة الزمن في اللغة العربية، وكلّ ما في الأمر أنّه عَمَدَ إلى ما في التراث النحوي من أفعال ووصفها بما أسماه (الجهة) على أساس أنّها من مخصّصات الزمن، فهو يقول: إنّ "الجهة تخصيص لدلالة الفعل ونحوه"[3] والمتأمل للجداول التي أوردها[4]، يلاحظ أنّ ما جاء تحت خانه (الجهة) هو مجرّد أوصاف لا تفيد إجرائيًا في التمييز بين زمن وآخر، إضافة إلى ما يكتنف هذا التصنيف من غموض نتيجة التداخل بين الجهات، وكان يجدر له الاستشهاد لما قدّمه أو التمثيل له على أقلّ تقدير.

ففي الجدول الأول على سبيل المثال[5]نجد الحال العادي والتجدّدي والاستمراري كلّها

1- ينظر المرجع السابق - ص245.

2- تمام حسان- مقالات في اللغة والأدب- ج1- ص267.

3- تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها- ص257.

4- ينظر المرجع نفسه- ص245.

5- ينظر المرجع نفسه- ص245.

تـودَّى بصـيغة "يَفعَـلُ" ومعهـا أيضًـا الاسـتقبال البسـيط، ويتكـرر الأمـر مـع الجملـة المؤكّـدة والجملـة الاسـتفهامية، ولهـذا أعتقد صـحّة مـا ذهـب إليـه أحـد البـاحثين عنـدما قـال: "مـن بـين مشاكل التمييز الذي يفرضه تمام حسان بين الزمن الصرفي والزمن النحوي أنّ هذا التقسيم لا يستند إلـى أسس نظريـة واضـحة، كمـا أنّ حدود التوافق أو اللّاتوافق بين الزمنين ملتبسـة فـي التصور الذي يقترحه"[1].

ومـا فتـئ تمـام حسـان يؤكّـد علـى أنّ الـزمن هـو وظيفـة السـياق، وينتقـد النحـاة فـي أنّهـم جعلوا الزمن وظيفة الصيغة، لكنّه لم يستطع الخروج عمّا قرّره النحاة إلّا في تخصيص الزمن بالجهـة، وهـو يصـرّح بـأنّ هـذه المخصّصـات هـي أفكـار "ويعبّـر عـن هـذه الأفكـار بالنواسـخ الفعليـة (كـان وأخواتهـا) و (كـاد وأخواتهـا) وبعـض الحـروف مثـل: قـد، ولـم، والسـين وسـوف إلخ"[2].

وهـذه الأدوات وغيرهـا قـد اعتمـد عليهـا النحـاة فـي تخصـيص الـزمن مـع فـارق فـي التصنيف والمصطلح كما أشرنا سابقًا.

فليس صـحيحًا مـا ذهـب إليـه مِن أنّ النحـاة قصـروا مـدلول الـزمن علـى صـيغة الفعـل وفرضـوها علـى السـياق[3] وإنّمـا منهجهم ينبنـي كمـا هـو معلـوم علـى فكـرة الأصـل والفـرع، ففـي الأصـل الفعـل "يـدل علـى الحـدث بلفظـة وعلـى الزمـان بصـيغته"[4]، ودلالـة الفعـل الزمنيـة تنقسـم عنـد الجمهـور إلـى مـاضٍ وحاضـر ومسـتقبل، والأفعـال التـي تعبّـر عـن هـذه الأزمنـة هـي الماضي والمضارع والأمر.

ولا يعنـي هـذا أبـدًا أنهـم أهملـوا دلالـة الفعـل المكتسـبة مـن السـياق، وإنّمـا تـدرّجُوا فـي التحليـل كعـادتهم، فبعـد أنْ ناقشـوا الدلالـة الأصـلية للأفعـال واتفقوا علـى دلالـة الماضـي علـى الزمن المنقضـي، واختلفوا فـي دلالـة المضـارع والأمـر فكـان رأي الجمهـور دلالـة المضـارع علـى

1- احمد الملاخ- الزمن في اللغة العربية- الدار العربية للعلوم ناشرون- بيروت- لبنان- ط1- 2009- ص47.

2- تمام حسان- مقالات في اللغة والأدب- ج1- ص268.

3- ينظر تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها- ص242.

4- السيوطي- الاقتراح- ص83.

الحاضر والمستقبل، ودلالة الأمر على المستقبل، وعندما نظروا إلى الأفعال في السياق وجدوا أنّها قد تحافظ على مدلولها الزمني المرتبط بالصيغة، أي بمدلولها الزمني الأصلي، وقد يتغيّر مدلولها الزمني في السياق، وتتبعوا الحالات التي يتحول فيها مدلول الفعل الزمني من حالته الأصلية إلى حالات طارئة، فوجدوا هذا التغيّر في الزمن قد يرتبط بدخول بعض الأدوات كالأفعال الناسخة وبعض الظروف وبعض الحروف، وقد لا يرتبط بدخول أداة معينة وإنّما يفرضه المعنى المفهوم من السياق، وقد يكون لأغراض بلاغية كالتأكيد والتشخيص وهذه نماذج من ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر:

الفعل الماضي يدلّ على المضي وهو الغالب لأنّه الأصل، وقد ينصرف إلى الحال وذلك إذا قصد به الإنشاء، نحو: بعتُ واشتريتُ وقد ينصرف إلى الاستقبال إذا اقتضى وعدًا نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾[الكوثر: 1]، أو عطف على ما علم استقباله نحو: ﴿يَقۡدُمُ قَوۡمَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَأَوۡرَدَهُمُ ٱلنَّارَۖ﴾[هود: 98].[1]

وقد يستعمل المضارع للدلالة على الماضي دون وجود أداة تقلبه إلى معنى المضي وإنّما يفهم ذلك من السياق واعتمادًا على علم المخاطب بذلك نحو قوله تعالى: ﴿ فَلِمَ تَقۡتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبۡلُ ﴾[البقرة: 91]، قال: (تقتلون) في موضع (قتلتم) بدلالة قوله: (مِنْ قَبل)، والغرض بلاغي لتشخيص ما حدث ومَضَى كأنّه يحدث الآن[2].

ولم يكتف النحاة بتحديد أزمنة الفعل في السياق وإنّما درسوا كذلك دلالة الأسماء الجارية مجرى الأفعال على الزّمن من خلال السياق، فمثلًا " المصدر يدلُّ بصيغته على الحدث وزمان مطلق متفق عليه وخاصة إذا كان بدلًا من اللفظ بالفعل في سياقات لغوية معينة ويتحدّد زمنه بقرينة لفظية أو معنوية"[3].

واسم الفاعل يدلُّ على المضي إذا كان مضافًا، ويدلُّ على الحال أو الاستقبال إذا

1- ينظر السيوطي-همع الهوامع-ج1ص43.

2- اينظر عبد الله بو خلخال - التعبير الزمني عند النحاة العرب - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر -ط1987 - ص129.

3- المرجع نفسه - ص166.

كان منونًا، ويدلُّ على الأزمنة الثلاثة إذا كان مقترنًا بالألف واللّام، ويتحدّد زمنه بقرينة لفظية أو معنوية[1].

ولعلّه بات من الواضح أنّ النحاة لم يهملوا السياق في التعبير عن الزمن وأنَّ قول المؤلّف بأنّه قام "ببناء نظام زمني مفصّل للصيغ العربية اتضح به ما لم يوضّحه النحاة من ثراء النحو العربي بالأزمنة المختلفة لانشغالهم بالزمن الصرفي عن الزمن النحوي"[2]، هو قول فيه كثير من المبالغة والتحامل على النحاة.

ومن كلّ ما سبق يمكن القول بأنّ تمام حسان قدّم هيكلًا للنحو وصفه بأنّه يمتاز بالبساطة وسهولة التطبيق، والقدرة على التفسير[3]، وبأنّه كشف عن أنظمة العربية ووضعها لأول مرّة في مقابل مشاكل التطبيق، ففسّر بهذه الطريقة ما كان يعتبر من ظواهر الشذوذ في التركيب اللغوي وربط هذه الظواهر بالواقع[4]، وبأنّه ينبغي له أنْ يبدأ عهدًا جديدًا في فهم العربية الفصحى معناها ومبناها و أنْ يساعد على حسن الانتفاع بها لهذا الجيل وما بعده من أجيال[5].

ولكن بعد تتبع النظام النحوي الذي اقترحه،وبعد عَرْضِهِ على منهج النحاة ظهر لي ولو على سبيل الفرض أنّ عمل الباحث كمدرّس لوحدة النحو والصرف في كلية دار العلوم وارتباطه بكتب التراث النحوي ودراسته لمنهج النحاة وأصولهم التي ترجمها في كتابه (الأصول) كلّ هذا كان مصدر فكرة القرائن التي أقام عليها النظام النحوي المقترح لا فكرة التعليق كما صرّح بذلك.

أقول هذا لأنّ الباحث صرّح بأنّ البحث في موضوع كتاب (الأصول) سابق من حيث الزمن لموضوع (اللغة العربية معناها ومبناها)[6].

1- ينظر المرجع السابق- ص 192.

2- تمام حسان- الأصول- ص09.

3- ينظر المرجع نفسه- ص09.

4- ينظر تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها- ص09.

5- ينظر المرجع نفسه- ص10.

6- ينظر تمام حسان- الأصول- ص12.

ولأنّ أفكار الباحث في منهجه مستقاة من قواعد النحاة لا من استقراء شواهد العربية، ولامن أقوال عبد القاهر إلّا نادرًا، فجلّ ما قاله في نظامه النحوي قال به النحاة كما تتبعنا، فالقرائن هي قيود التعريف أو أصول القواعد كما سمّاها في كتابه (الأصول)[1].

وتضافر القرائن مستقاة من أحكام نظام العمل، والترخص هو التوسّع بالحمل على المعنى والحذف والتضمين والتقديم والتأخير.

وتحديدالجهة فيما أسماه (الزمن والجهة)يستند بشكل واضح على تعبير النحاة على الزمن سواء أكان ذلك فيما يخصّ الفعل أو المشتقات أو الظروف والحروف.

ومهما يكن الحكم على هذه النظرية فإنّ منهج الباحث أبعد ما يكون عن البساطة وسهولة التطبيق والقدرة على التفسير، يؤيد هذا ما قاله أحد الباحثين عن عمل المؤلف: "إنْ كان يظن بذلك تيسيرًا فلا نتصور ذلك حاصلًا في كتابه، إلّا إذا أراد الكاتب تغييرًا لطبيعة النحو وأسسه، لكن بعيدًا عن أيّ تيسير وتبسيط"[2].

إن أصحاب محاولات التيسير المجدّدة في الأسس والمفاهيم انطلقوا من مبدأ عدم صلاحية النحو العربي لوصف اللغة العربية ووصفوه بالصعوبة والتعقيد لأسباب ذكروها، وحجّتهم في هذا ضعف مستوى الطلبة في هذه المادة، فعمدوا إلى إعادة النظر في المفاهيم التي بني عليها النحو العربي وإعادة هيكلته على أسس جديدة كلّيًا أو جزئيًا.

والملاحظة الأولى حول هذا هي أنّ ضعف التلاميذ في هذه المادة لا يكفي للاستدلال على صعوبتها وفي هذا يقول صاحب المنوال: "إنّ الصعوبات الملاحظة في تدريس لسان ما يمكن أنْ تكون قرينة من القرائن أو مؤشّرًا خاصًّا يشير إلى أنّ القواعد النحوية المعتمدة ليست لائقة ولا كافية لوصف ذلك اللسان، ولكن هذه الصعوبات ليست دليلًا علميًا في حدّ ذاتها على عدم كفاية ذلك النحو المعتمد"[3].

1- ينظر المرجع السابق- ص124.

2- عبد المجيد عيساني- النحو العربي بين الأصالة والتجديد- ص213.

3- عز الدين المجدوب- المنوال النحوي العربي- كلية الآداب - سوسة ودار محمد علي الحامي - تونس –ط1، 1998 ص15.

ولهذا فحتى وإنْ كان واقع اللغة العربية ليس على أحسن حال "فالتقارير العلمية والبحوث التربوية التي أنجزت في هذا الشأن تشير إلى ضعف التلاميذ في لغتهم الوطنية من حيث الأداء المنطوق والمكتوب وكثرة الأخطاء النحوية وشيوعها في كلامهم، وقراءاتهم وكتاباتهم في جميع مراحل التعليم العام، ولم يسلم من ذلك طلابُ الجامعة والمتخرجون منها"[1]. فإنّ هذا لا يقف دليلًا على صعوبة النحو العربي لأنّ تعلّم أي مادة يحتاج إلى وجود الرغبة في التعلّم، والرغبة تأتي من الحافز الذي يعتبر المحرّك لها، وهذا الحافز غالبًا ما يكون في هذا العصر طموحًا اجتماعيًا مهْنيًا[2].

فهل تعلّم العربية يشكّل طموحًا في عصرنا؟ وهل الطالب الذي يسقط في مادة النحو العربي يتأثر مصيره. في النجاح؟ إنّه لا يفقد أكثر من علامتين أو ثلاث على أكثر تقدير، فمن أين يَأتي الحافز في تعلّم النحو؟ لو صار النحو أيسر من اليسير ما تعلّمه إلّا الراغبون فيه.

والملاحظة الثانية هي أنّ أصحاب هذه المحاولات سعوا إلى بناء هيكل جديد للنحو، ولكنّهم لم ينطلقوا من إعادة استقراء الشواهد والنصوص للوصول إلى نتائج جديدة وإنّما عمدوا إلى ما توصل إليه النحاة فغيّروا ترتيبه، واستبدلوا مصطلحًا بآخر يقلّ قيمة ومدلولًا[3].

ثمّ إنّ المفاهيم التي توصلوا إليها غير متكاملة فما يقال في موضع لا ينسجم مع ما يقال في مواضع أخرى، والأحكام المقرّرة تتناقض في كثير من الأحيان مع التعاريف الموضوعة.

وتبقى قيمة هذه المحاولات فيما أثارته من مناقشات ودراسات.

1- محمد صاري- تيسير النحو: ترف أم ضرورة؟- مجلة الدراسات اللغوية-مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية –المجلد الثالث- العدد الثاني-سبتمبر،2001-ص154

2- ينظر ميريو، بيرنو، هاملين وآخرون- قضايا البيدافوجيا الحديثة ورهاناتها- ترجمة عز الدين الخطابي- منشورات عالم التربية- الدار البيضاء المغرب- ط1- 2013- ص51.

3- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح- بحوث ودراسات في علوم اللسان- موفم للنشر- الجزائر- ط2012- ص178- هامش 1.

خاتمة:

حاولتُ في هذه الدراسة البحث في الأصول الفكرية التي اعتمدها النحاة عند تناول المادة اللغوية، والمفاهيم التي يُفَسِّرون بها أنظمة اللغة على مستوى الأبنية وعلى مستوى التراكيب.

كما حاولتُ تتبع محاولات تيسير النحو العربي قديمًا وحديثًا، ومدى مراعاة التكامل بين المفاهيم عند محاولة التيسير، ومِن خلال ذلك خلصت إلى تسجيل النتائج الآتية:

– العربية لغة اشتقاقية تبقى فيها أصول الكلمة مهما زيد عليها من زوائد تحمل معنى عامًّا تتفرع منه معاني مختلفة ولكنّها على صلة بالمعنى الأصلي، وقد احتاج الصرفيون في التحليل إلى حصر الأبنية ولمّا تعذّر عليهم ذلك لجأوا إلى حصر أوزان الأبنية فابتكروا الميزان الصرفي الذي يعتبر المفهوم الأساسي في دراسة الأبنية.

– يرتبط مفهوم الوزن بمجموعة من المفاهيم المتداخلة معه، ولكن المصطلح الذي يلتبس به كثيرًا هو مصطلح "صيغة" وقد تتبع البحث استعمال المصطلحين عند القدماء والمحدثين وارتضى أن يستعمل الوزن في الدراسة النظرية للمفردة كما استعمله القدماء، وتعبّر الصيغة عن الوزن محمَّلًا بالمادة المعجمية على أن يُفهم التبادل بين المفهومين في الاستعمال من خلال السياق.

– تتمحور قضية الوزن حول فكرتين أساسيتين تتكاملان في أداء الأدوار هما: الأصل والزائد، والثابت والمتغير، والأصول كما هو معلوم هي ما يقابل حروف الميزان وما عداها زوائد، فإذا ثبت الوزن وتغيّرت الكلمات المبنية على هذا الوزن تكون الزوائد والحركات والسكنات ثوابت والأصول متغيرات، وإذا صُغنا نفس الكلمة على أوزان متعددة تكون الأصول ثوابت والزوائد والحركات والسكنات متغيّرات.

– أصناف الميزان الصرفي هي الكيفيات التي يستعمل بها ومنها: الوزن الصرفي ويقوم على حصر الأبنية وتعيين الأصلي والزائد في كلّ بناء فهو يبحث في عدد حروف

الكلمة وضبطها وترتيبها وأصالتها وزيادتها وحذفها وبقائها، والوزن بالوصف وهو أكثر اختصارًا وتجريدًا وذلك مثل قولنا وزن اسم الفاعل من غير الثلاثي هو وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل آخره فهذا يغني عن استعمال عديد الأوزان، ووزن الأوزان وهو جامع من الدرجة التي تعلو وزن الكلمة إذ يحصل فيه تجريد لعدة أوزان ولا يعتبر فيها إلّا ما اشتركت فيه هذه الأوزان من حركات وسكنات وعدد الحروف دون الالتفات إلى الأصل والزائد ويكون في جمع التكسير والتصغير لما بينهما مِن المناسبة.

– الوزن الصرفي له علاقة كبيرة بالنحو من خلال دور الوزن في تحديد الإعراب والوظيفة النحوية داخل التركيب خاصة مع المشتقات العاملة كونها تشترك مع الفعل في العمل ومع الاسم في الوظيفة والشكل ممّا يجعل الاعتماد على الوزن ضرورة لتحديدها وبالتالي معرفتها ومعرفة أثرها في التركيب.

– وللإعراب دور في تحديد الوزن لأنّ بعض الأوزان لا تتحدّد إلّا بتحديد إعراب بعض الوحدات كما هو الحال بالنسبة للمدغم.

– للوزن دور في التمييز بين العناصر الصرفية والنحوية، فهو الوسيلة المثلى في التّفريق بين الواو لامًا للفعل المضارع من الناقص الواوي المسند لجماعة الإناث، والواو ضميرًا في الفعل المضارع من الناقص الواوي المسند لجماعة الذكور.

– عندما يصعب أو يتعذّر استعمال الميزان الصرفي يلجأ الصرفيون إلى مفاهيم مكمّلة له ومنها قضايا الإعلال والإبدال، فقد اعتمدوا في ردّ المعتلّ إلى بابه من الصحيح على الميزان الصرفي اعتمادًا كلّيًا للكشف عن التغيّرات الحادثة فيه، وبعد ذلك فسّروا هذه التغيرات تفسيرًا صوتيًا ووضعت لها قواعد وهي ما يعرف بقواعد الإعلال والإبدال، وصارت المباحث من هذا النوع تعالج وفق هذه القواعد وخارج الميزان الصرفي.

– ومن المفاهيم المكمّلة للميزان الصرفي سجّلنا منهج العلامة وفيه يُعتمَد على اللّواحق المتصلة بالجذع وجعلها علامة، دالّة على التغيير، ويدور في فلك الأصل والفرع فما يستغني عن العلامة عدّوه أصلًا وما تلحقه العلامة يُعتبَر فرعًا عنه، وهذا المنهج لا يقتصر

على تتبع العلامة التي تتضاف لإفادة الوجه التصريفي المراد وإنّما يبيّن كذلك التغيّرات الصوتية التي تصاحب العلامة.

– ومن المفاهيم المكمّلة للميزان الصرفي منهج الاسمية وهو يمثّل إجراء استدراكيًا لبعض الأوزان والحدود عندما تختلّ بعض الشروط في باب من الأبواب كما هو الحال في اسم الجمع واسم المصدر واسم الفعل.

– ويأتي مفهوم الإلحاق ليوحي بمنهج أساسي في دراسة الأبنية وآخر ملحق به ومكمّل له، فالإلحاق يأتي لمنع خرق بعض القواعد الصرفية حفاظًا على تعميمها فهو يكمّل منهج الميزان الصرفي في مواضع ومنهج العلامة في مواضع أخرى.

– يمثل مفهوم الإسناد أحد المفاهيم الأساسية في تفسير علاقة التركيب بين المسند والمسند إليه وما زاد عليهما من ألفاظ متعلّقة بهما وهو يمثّل الجملة والكلام، وقد استخدم مصطلح الجملة مرادفًا للكلام عند بعض النحاة ومباينًا له عند آخرين.

– ارتضى البحث في تحديد الجملة أنّها ما تضمَّن إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته أو لغيره، وإن كانت في عمومها لا تخرج عن فكرة الاستقلال التركيبي الدّلالي وذلك من خلال الإسناد وهو ربط علاقة بين مكوناتها الأساسية مع مراعاة تمام الفائدة.

– بعد عرض ومناقشة آراء القدماء والمحدثين حول أقسام الجملة رجّح البحث تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية لأنّ بقية الأقسام ترجع إلى هذين القسمين عند التحقيق.

– أبطل البحث فكرة التسوية بين الفاعل ونائب الفاعل وبيّن أنّ ما أورده أصحاب هذه الفكرة من أمثلة لا يمكن تعميمه، ووجود بعض الحالات الاستثنائية ينبغي أنْ لا يُتَّخَذَ ذريعة لهدم القاعدة فيكفي أنْ تفسّر أو تؤول بما يلائم الموقف ويحافظ على طرد القاعدة وانسجامها مع عموم الظاهرة المدروسة.

– رأى النّحاة أنّ أداء المعنى المقصود يتطلب ترتيب الوحدات النحوية في مواضع مخصوصة وكلّ موضع يستدعي أنْ تكون الوحدة النحوية لها حكم خاص واصطلحوا على

هذا النظام بالعامل، فلا كلام مفيد بدون بنية يكون أساسها العامل.

– إذا كان النحاة قد استعملوا الميزان الصرفي لمعرفة أحوال بناء الكلمة ومعرفة الضوابط التي تحكم ورود الحروف على كيفية معيّنة، فإنّهم استعملوا للتركيب أيضًا مُثلًا يبنى عليها الكلام وتصاغ عليها الجمل، والقانون الذي يحكم صياغة الجمل ما هو في حقيقة الأمر إلّا تموضع العوامل والمعمولات داخل التركيب.

– ينصّ قانون العمل على أنّ علاقة العامل بالمعمول الأول هي علاقة مرتبّة فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتقدّم المعمول الأول على عامله، وبناء على هذه القاعدة أبطل البحث القول بجواز تقدّم الفاعل على الفعل .

– بيّن البحث العلاقة بين الإسناد والعامل، فالأول يخصُّ الإفادة والثاني يخص البنية.

– للكلام صياغة للمضمون الإفادي يمثلها الإسناد وبنية نحوية يمثلها نظام العمل، غير أنّ هذا النظام لا يبقى في كلّ الأحوال على شكله النموذجي بل يصيبه بالضرورة التغيير بالاستعمال فتنتج بعض الظواهر الخارجة عن النظام الأساسي، وقد فسّر النحاة هذه الحالات بمفاهيم مكمّلة منها الحذف والتّضمين والحمل على المعنى، وهذه المفاهيم تفسّر خروج أحد طرفي العلاقة على ما هو مقرر له.

– يمثّل الحذف استثناء على نظام العلاقة النحوية فهو يعكس تخلّف أحد طرفي هذه العلاقة.

– استعمل النّحاة التضمين كمفهوم تفسيري لجأوا إليه لردّ الفروع إلى الأصول وطرد القاعدة،فهو يسمح للتركيب بالدخول تحت أحكام القاعدة.

– الحمل على المعنى يراد به العدول عن متابعة ما يستحقه ظاهر اللفظ والتعويل على المعنى وحمل الكلام عليه.

– استعمل النحاة المفاهيم التكميلية كمفاهيم تفسّر ما يبدو في الظاهر خارجًا عن

القواعد المقرّرة حتى يظهر النظام النحوي منسجمًا ولا يضطرون بذلك إلى تفريع القواعد ويتحقق التكامل بين المفاهيم.

– لقي موضوع تيسير النحو اهتمامًا واسعًا ونقاشًا عميقًا وكان مطلبًا ملحًا في القديم والحديث، ففي القديم تمّ التركيز على التيسير في التأليف النحوي وقد صنّف البحث المؤلفات في هذا المجال إلى ثلاثة أصناف هي: المختصرات والمتون والشروح، وقد قدّمت هذه المؤلفات خدمة جليلة للمتعلمين وأسهمت في تيسير تعليم النحو وذلك بما تميزت به من حسن الانتقاء، وسهولة العرض وانسجام الترتيب، ولا زالت بعض هذه المؤلفات صامدة إلى عصرنا تؤدي دورها في تعليم النحو وحفظه.

– وقد ظهر اتجاه آخر في تيسير النحو لا يعتمد على تبسيط المؤلف النحوي واختصاره وإنّما يهدف إلى إعادة النظر في الأسس والمفاهيم التي قام عليها النحو والثورة على منهج النحاة وقد حمل لواء هذا الاتجاه ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة).

–بعد أن تتبّع البحث ما عرضه ابن مضاء، وبعد المناقشة والتمحيص تبيّن أنّه لم يحقق ما وعد به لأنّ دراسته لم تكن شاملة لأبواب النحو كما أنّه فشل في تطبيق ما دعا إليه نظريًا فلم يستطع التخلص من نظرية العامل ووقع في كثير من التناقض.

– في العصر الحديث ازدادت حدّة الإلحاح على ضرورة تيسير النحو واختلفت سبل تحقيق هذا المشروع، وقد صنّف البحث محاولات التيسير إلى صنفين:

الصنف الأول تمثله فئة محافظة سعت إلى عملها دون المساس بمنهج النحو الذي بناه الأوّلون وبعد أنْ تتبع البحث نماذج من هذه المحاولات تبيّن أنّها حققت نجاحًا مقبولًا فكانت مصدرًا للتأليف المدرسي ومرجعًا للطلاب يختارون منها ما يناسبهم وقد يستغنون بها عن كتب النحو القديمة التي لم يألفوا أسلوبها.

والصّنف الثاني تمثّله فئة من الباحثين رأوا أنّ التيسير يجب أن يمسّ الأسس والمفاهيم التي بني عليها النحو العربي لأنّ صعوبة النحو تسربت إليه من خلال منهج النحاة في الدراسة والتقعيد وبعد أن ناقش البحث نماذج من هذه المحاولات سجّل أنّ أصحابها سعوا

إلى بناء هيكل جديد للنحو العربي ولكنّهم لم ينطلقوا من إعادة استقراء الشواهد والنصوص للوصول إلى نتائج جديدة وإنّما عمدوا إلى ما توصل إليه النحاة فأعادوا ترتيبه وغيّروا مصطلحاته ولم يراعوا ما بين المفاهيم من تكامل فتوصلوا إلى نتائج يعوزها الانسجام والتكامل.

– ومما سبق يسجل البحث أنّ مراعاة التكامل بين المفاهيم يعد شرطًا أساسيًا في مباشرة عملية التيسير حتى لا تتعارض المفاهيم ممّا يؤدي إلى صعوبة أكبر.

أخيرًا أرجو أن أكون قد أوضحت جوانب من هذا الموضوع، فإن وفقت فهذا فضل من الله، وإنْ كانت الأخرى فحسبي ما بذلتُ من جهد.

والله المستعان على كل حال.

ثبْتُ المصادر و المراجع

- **القرآن الكريم .**

1- المصادر :

1- أبو حيان- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب- تح رجب عثمان محمد-مكتبة الخانجي- القاهرة- ط1،1998.

2- أبو الطيب اللغوي- مراتب النحويين- تح محمد زينهم محمد عزب- دار الآفاق العربية- د/ط،2003.

3- أبو عبيدة معمر بن المثنى- مجاز القران-تح:فوائد سزكين- مكتبة الخانجي-د/ط، د/ت.

4- أبو علي النحوي (الفارسي)- الإيضاح العضدي – تح حسن الشاذلي فرهود – دار التأليف – مصر – ط1، 1969.

5- أبو علي النحوي (الفارسي)- مسائل العسكريات في النحو – تح علي جابر المنصوري – دار الثقافة – مصر – ط202.

6- الأردبيلى محمد بن عبد العزيز -شرح الأنموذج – تح لخضر شعلال -المؤسسة الجزائرية للطباعة – د/ط،1992.

7- الأشموني – شرح الأشموني على الألفية – تح عبد الحميد السيد – المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة – د/ط – د/ت.

8- الأصفهاني علي بن الحسين – شرح اللمع- تح إبراهيم بن محمد أبو عبادة- إدارة الثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود الإسلامية- المملكة السعودية- د/ط،1990.

9- الأنباري أبو البركات- أسرار العربية – تح فخر صالح قدارة – دار الجيل -بيروت -ط1،1995.

10- الأنباري أبو البركات- الإنصاف في مسائل الخلاف- تح محمد محي الدين عبد الحميد- دار الفكر- لبنان-د/ط، د/ت.

11- الأنباري أبو البركات- البيان في غريب إعراب القرآن- تح جودة مبروك محمد- مكتبة الآداب- القاهرة- ط1،2007.

12- الأنباري أبو البركات- نزهة الألباء في طبقات الأدباء- تح محمد أبو الفضل إبراهيم- المكتبة العصرية- بيروت- ط1، 2003.

13- البغدادي عبد. القادر- خزانة الأدب ولُب لباب لسان العرب -تح عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي- القاهرة - ط4 ، 1997.

14- ابن الأثير عز الدين- الجامع الكبير- تح عبد الحميد هنداوي- دار الأفاق العربية- القاهرة- ط1، 2007

15- ابن إياز البغدادي -المحصول في شرح الفصول- تح شريف عبد الكريم النجار - دار عمار- الأردن - ط1 ، 2010.

16- ابن جماعة عز الدين - حاشية على شرح الجابردي لشافية ابن الحاجب- مطبوع ضمن: مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط- تح محمد عبد السلام شاهين- دار الكتب العلمية- بيروت- ط1، 2014

17- ابن جني أبو الفتح- التصريف الملوكي- تح عرفان مطرجي- مؤسسة الكتب الثقافية- لبنان- ط1، 2005.

18- ابن جني أبو الفتح- الخصائص- تح محمد علي النجار- عالم الكتب- بيروت- ط1، 2006

19- ابن جني أبو الفتح- سر صناعة الإعراب- تح أحمد فريد أحمد- المكتبة التوفيقية- القاهرة- د/ط، د/ت.

20- ابن جني أبو الفتح - علل التثنية - تح صبحي التميمي- دار الهدى- عين مليلة - الجزائر- ط2 ،1991.

21- ابن جني أبو الفتح- كتاب اللمع-تح: سميح أبو مغلي- دار مجدلاوي-د/ط، 1988.

22- ابن جني أبو الفتح - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها- تح علي النجدي ناصف وآخرين- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة- د/ط،1994.

23- ابن جني ابو الفتح - المنصف- تح محمد عبد القادر أحمد عطا- دار الكتب العلمية- لبنان- ط2،2014.

24- ابن الحاجب - الإيضاح في شرح المفصل- تح إبراهيم محمد عبد الله - دار سعد الدين - سوريا - ط3،2013.

25- ابن الحاجب- الشافية ضمن مجموعة الشافية- تح محمد عبد السلام شاهين- دار الكتب العلمية- بيروت- ط1،2014.

26- ابن حمدون بن الحاج- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي- دار الفكر- بيروت- لبنان- د/ط،1994.

27- ابن حمدون بن الحاج- العقد الجوهري في فتح القيوم في حل شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم- مطبعة السعادة-مصر -ط2،1344هـ.
28- ابن الخباز - توجيه اللمع - تح فايز زاكي محمد دياب - دار السلام القاهرة - ط 2،2007
29- ابن خلدون - المقدمة - دار الفكر -بيروت - لبنان - د/ط -د/ت .
30- ابن السراج- الأصول في النحو-تح: عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة- بيروت،لبنان- ط3، 1996.
31- ابن الشجري- أمالي ابن الشجري- تح محمود محمد الطناحي- مكتبة الخانجي- القاهرة- ط2، 2006.
32- ابن عصفور -شرح جمل الزجاجي -تح صاحب أبو جناح- عالم الكتب- بيروت- لبنان- ط1، 1999.
33- ابن عصفور - الممتع في التصريف- تح أحمد عِزّوُ عناية وعلي محمد مصطفى. دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان- ط 1،2011
34- ابن عطية - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز- دار التوفيقية للتراث- القاهرة -د/ط،2001.
35- ابن عقيل- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- تح محمد محي الدين عبد الحميد- دار إحياء التراث العربي- د/ط- د/ت.
36- ابن العماد الحنبلي- شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب- تح محمود الأرناؤوط-دار ابن كثير- دمشق ،سوريا-ط1، 1988.
37- ابن فارس- الصاحبي في فقه اللغة- تح عمر فاروق الطبّاع- دار مكتبة المعارف- بيروت- لبنان- ط1، 1993.
38- ابن فارس- معجم مقاييس اللغة - تحقيق شهاب الدين أبو عمرو- دار الفكر - بيروت لبنان- ط1،2011
39- ابن قاسم المالكي - شرح حدود النحو للأبّـذِي - تح خالد فهمي- مكتبة الآداب- القاهرة -ط 1،2008.
40- ابن ماجة- سنن ابن ماجة- تح محمد فؤاد عبد الباقي- إحياء الكتب العربية- د/ط،1954
41- ابن مالك - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - تح محمد كامل بركات - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - القاهرة - د/ط ،1967
42- ابن مالك - شرح التسهيل - تح أحمد السيد أحمد علي - المكتبة التوفيقية - القاهرة -د/ط ، د/ت.
43- ابن مالك- شرح الكافية الشافية- تح أحمد بن يوسف القادري- دار صادر- بيروت- ط1، 2006.

44- ابن مالك- متن ألفية ابن مالك- مؤسسة الرسالة ناشرون- لبنان - ط1، 2003
45- ابن مضاء- الرد على النحاة- تح شوقي ضيف- دار الفكر العربي- القاهرة- ط1، 1947.
46- ابن مضاء- الرد على النحاة- تح محمد إبراهيم البنا- دار السلام- القاهرة- ط1، 2017
47- ابن معطي- الفصول الخمسون- تح محمود محمد الطناحي- مكتبة عيسى البابي الحلبي- القاهرة - د/ط، د/ت.
48- ابن منظور- لسان العرب- دار صادر- ط6، 2008.
49- ابن النحاس- إعراب القرآن- تح عبد المنعم خليل إبراهيم- دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان- ط2، 2004.
50- ابن هشام-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك-تح محمد محي الدين عبد الحميد- دار الطلائع- القاهرة-د/ط،2009
51- ابن هشام - شرح شذور الذهب - تح محمد محي الدين عبد الحميد - دار الفكر لبنان - د/ط -د/ت
52- ابن هشام- شرح قطر الندى-تح محمد محي الدين عبد الحميد- دار الفكر- د/ط- د/ت.
53- ابن هشام - مغني اللبيب من كتب الأعاريب - تح حنا الفاخوري - دار الجيل -لبنان- د/ط، د/ت.
54- ابن الورّاق- العلل في النحو- تح منصور علي عبد السميع- دار الصحوة للنشر والتوزيع- القاهرة- ط1، 2010.
55- ابن الوردي - تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة - تح محمد مزعل خلاطي - دار الكتب العلمية - بيروت- ط 1، 2008.
56- ابن يعيش- شرح المفصل- تح إبراهيم محمد عبد الله- دار سعد الدين- سوريا- ط1،2013
57- ثعلب- مجالس ثعلب- تح عبد السلام هارون- دار المعارف- القاهرة- ط5،2006.
58- الجرجاني عبد القاهر - دلائل الإعجاز - تح عبد الحميد هنداوي- دار الكتب العلمية- بيروت - لبنان -ط1،2001.
59- الجرجاني عبد القاهر- العُمُد كتاب في التصريف - تح البدراوي زهران - دار الآفاق العربية - القاهرة - ط1،2008
60- الجرجاني عبد القاهر -كتاب المقتصد في شرح الإيضاح- تح كاظم بحر المرجان- دار الرشيد للنشر- د/ط، 1982
61- جرير بن عطية - ديوان جرير - شرح حمدو طماس - دار المعرفة - بيروت - لبنان - ط3 - 2008

62- الحامدي إسماعيل بن موسى- حاشية على شرح الكفراوي على متن الآجرومية- دار رحاب- الجزائر- د/ط، د/ت.
63- حاجي خليفة- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون- دار الفكر- بيروت- د/ط- د/ت-
64- خالد الأزهري - شرح التصريح على التوضيح - تح أحمد السيد سيّد أحمد - المكتبة التوفيقية - القاهرة - د/ ط ، د/ت.
65- خالد الأزهري- شرح العوامل المائة النحوية للجرجاني- تح البدراوي زهران- دار المعارف- القاهرة- ط2، د/ت
66- الخضري محمد - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل - دار الفكر- بيروت - لبنان - ط3- 2003.
67- الخليل بن أحمد الفراهيدي - كتاب العين- تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائي - منشورات وزارة الثقافة والإعلام- العراق - د/ط ، د/ت
65- الخليل بن أحمد- المنظومة النحوية- تح أحمد عفيفي- منشورات الأدبي- سلطنة عمان- ط1، 2000.
68- الدسوقي محمد عرفة - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب - دار السلام - ط3 ،2010.
69- الرضي الاستراباذي- شرح شافية ابن الحاجب- تح محمد نور الحسن وآخرين- دار إحياء التراث العربي- لبنان- ط1، 2005.
70- الرضي الاستراباذي -شرح كافية ابن الحاجب- تح عبد العال سالم مكرم - عالم الكتب - القاهرة - ط1،2000.
71- الزبيدي أبو بكر- كتاب الأسماء والأفعال والحروف (أبنية كتاب سيبويه) تح أحمد راتب حموش- مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق- د/ط،2002.
72- الزبيدي- كتاب الواضح- تح عبد الكريم خليفة- دار جليس الزمان- الأردن- ط2،2011.
73- الزجاج- إعراب القرآن المنسوب للزجاج- تح إبراهيم الأبياري- دار الكتاب اللبناني- بيروت- د/ط، د/ت.
74- الزجاج- معاني القرآن وإعرابه- تح عبد الجليل شلبي- عالم الكتب- بيروت- لينان- ط1، 1988.
75- الزجاجي أبو القاسم- الإيضاح في علل النحو- تح مازن المبارك- دار النفائس- ط1، 1974.
76- الزجاجي-الجمل-تح ابن أبي شنب-مطبعة جول كربونل-الجزائر -د/ط،1926.
77- الزجاجي أبو القاسم- مجالس العلماء- تح عبد السلام هارون- مكتبة الخانجي- القاهرة- ط3،1999.

78- الزركشي- البرهان في علوم القرآن- تح مصطفى عبد القادر عطا- دار الكتب العلمية- بيروت- ط1،2007.

79- الزمخشري- الكشاف- دار المعرفة- بيروت، لبنان- د/ط،د/ت.

80- الزمخشري- المفصل في صنعة الإعراب- تح خالد إسماعيل حسّان- مكتبة الآداب- القاهرة- ط1، 2006.

81- السكاكي- مفتاح العلوم- تح عبد الحميد هنداوي- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط2،2014.

82- السهيلي- نتائج الفكر في النحو- تح عادل أحمد عبد الموجود وعلي معوّض- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط1، 1992

83- سيبويه- الكتاب- تح عبد السلام هارون- مكتبة الخانجي- القاهرة- ط3، 1988.

84- السيرافي-شرح كتاب سيبويه- تح أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي-دار الكتب العلمية- بيروت،لبنان-ط2،2012

85- السيوطي – الأشباه والنظائر في النحو – تح محمد عبد القادر الفاضلي -المكتبة العصرية -بيروت – د/ط،2006

86- السيوطي – بغية الوعاة- تح أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر – بيروت لبنان – ط2- 1979.

87- السيوطي- الاقتراح في علم أصول النحو- تح حمدي عبد الفتَّاح- مكتبة الآداب-القاهرة- ط3، 2007.

88- السيوطي – معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم – تح إبراهيم عبادة – مكتبة الآداب- القاهرة – ط2 ، 2007.

89- السيوطي- همع الهوامع- تح عبد الحميد هنداوي- المكتبة التوفيقية- د/ط- د/ت.

90- الشريف الجرجاني – التعريفات – تح محمد على أبو العباس – دار الطلائع- القاهرة – د/ط، 2009

91- الشنتمري يوسف بن سليمان- تحصيل عين الذّهب في علم مجازات العرب- مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت- لبنان- ط3، 1990

92- الشنقيطي محمد الأمين – الدرر اللوامع على همع الهوامع – تح أحمد السيد – المكتبة التوفيقية – د/ط ، د/ت.

93- شيخ زاده-شرح قواعد الإعراب لابن هشام- تح إسماعيل مروة- دار الفكر- دمشق، سوريا- د/ط،د/ت-

94- الصبّان محمد بن علي – حاشية الصبان على شرح الأشموني – تح إبراهيم شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط1،1997

95- الصيمري- تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي – تح يحي مراد – دار الحديث – القاهرة – د/ط، 2005.

96- طاش كبرى زاده- أحمد بن مصطفى- مفتاح السعادة ومصباح السيادة- تح كامل البكري وعبد الوهاب أبو النور – دار الكتب الحديثة- مصر – د/ط، 1968.

97- العُكبَري- إعراب القراءات الشواذ-تح محمد السيد أحمد عزور – عالم الكتب- لبنان- ط1، 1996

98- العُكبري- التبيان في إعراب القرآن- تح علي محمد البجاوي- دار الجيل- بيروت- ط2،1987

99- العيني بدر الدين محمود. بن أحمد – المقاصد النحوية شرح شواهد الألفية – تح على محمد فاخر وآخرين – دار السلام، القاهرة- ط1، 2010.

100- الفارقي أبو القاسم- تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب- تح سمير أحمد معلوف- معهد المخطوطات العربية- القاهرة، د/ط،1993.

101- الفراء – معاني القرآن – تح إبراهيم شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت ط2،2016

102- القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري- الجامع لأحكام القرآن- تح عماد زكي البارودي وخيري سعيد- المكتبة التوفيقية- القاهرة- ط10، 2012

103- القفطي أبو الحسن علي بن يوسف- إنباه الرواة على أنباه النحاة -تح محمد أبو الفضل إبراهيم-دار الفكر العربي- القاهرة و مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت- ط1986،1.

104- الكفوي- الكليات- تح عدنان درويش ومحمد المصري – مؤسسة الرسالة ناشرون- سوريا- ط2 ، 2012

105- المبرد- المذكر والمؤنث- تح رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي- مكتبة الخانجي- القاهرة- ط2،1996

106- المبرد- المقتضب- تح حسن حمد- دار الكتب العلمية- بيروت،لبنان-ط1999،1.

107- محمد بن عبد الباري الأهدل- الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية- ملتزم الطبع والنشر: عبد الحميد أحمد حنفي- مطبعة الأمين- مصر – د/ط- د/ت.

108- المَقري التلمساني- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب- تح إحسان عباس- دار الأبحاث- الجزائر – ط1، 2008.

109- الموصلي عبد العزيز بن جمعة- شرح ألفية ابن معطي- تح علي موسى الشوملي- دار البصائر – ط1، 2007.

109- الميداني – مجمع الأمثال – تدقيق أحمد علي حسن وطارق الأشهب – مكتبة الآداب – القاهرة – ط1- 2012.

110- ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد- تح علي محمد فاخر وآخرين – دار السلام – القاهرة –ط 1،2007

111- الهرمي عمر بن عيسى – المحرر في النحو – تح منصور على محمد عبد السميع – دار السلام – القاهرة – ط1،2005

112- الواسطي الضرير –شرح اللمع في النحو – تح رجب عثمان محمد – مكتبة الخانجي – القاهرة- ط1، 2000.

2- المراجع:

1- إبراهيم السامرائي – الفعل زمانه وأبنيته – مطبعة العاني – بغداد،العراق –د/ط، 1966

2- إبراهيم السامرّائي- من سِعة العربية- دار الجيل- بيروت- لبنان- ط1، 1994

3- إبراهيم مصطفى- إحياء النحو- مكتبة الآداب- القاهرة- د/ط،2013

4- أبو فارس الدحداح- معجم القواعد العربية من القرآن الكريم- دار الكتاب العربي- بيروت- لبنان- د/ط،2013

5- أحمد الحملاوي – شذا العرف في فن الصرف – دار الفكر- بيروت –لبنان – د/ط،2003

6- أحمد الخوص- قصة الإعراب- دار الهدى- عين مليلة- الجزائر- د/ط- د/ت

7- أحمد عبد العظيم عبد الغني- الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية- مكتبة الآداب- القاهرة- د/ط، 2016

8- أحمد عبد الله الشافعي- متون اللغة العربية- دار ابن الجوزي- القاهرة- ط1،2012

9-:أحمد المتوكل- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية- بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي- دار الأمان- المغرب- د/ط، 1996

10- أحمد محمد عبد الراضي- إحياء النحو والواقع اللغوي- مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة- ط1، 2007

11- أحمد مصطفى المراغي ومحمد سالم علي – تهذيب التوضيح – مكتبة الآداب – القاهرة –ط1، 2009

12- إميل بديع يعقوب- معجم الإعراب والإملاء- دار شريفة- الجزائر- د/ط- د/ت.

13- أيمن أمين عبد الغني – الصرف الكافي- دار التوفيقية للتراث – القاهرة – د/ط، 2010

14- أيمن أمين عبد الغني- الكافي في شرح الأجرومية- دار التوفيقية للتراث- القاهرة- د/ط، 2011

15- بن لعلام مخلوف- مبادئ في أصول النحو- دار الأمل- تيزي وزو- الجزائر- د/ط،2012
16- بهجت عبد الواحد صالح- الإعراب المفصل لكتاب الله المرتّل- دار الفكر للنشر والتوزيع- عمّان- الأردن- ط2، 1998
17- بوهاس، جيوم، كولوغلي- التراث اللغوي العربي- ترجمة: محمد حسن عبد العزيز وكمال شاهين- دار السلام- القاهرة- ط2، 2012
18- تمام حسان- الأصول- عالم الكتب- القاهرة،مصر- د/ط،2009.
19- تمّام حسان- الخلاصة النحوية- عالم الكتب- القاهرة- ط3، 2009
20- تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها – عالم الكتب- القاهرة – ط6 ، 2009
21- تمام حسان- مقالات في اللغة والأدب- عالم الكتب- القاهرة- ط1، 2006
22- التواتي بن التواتي- الأخفش الأوسط وآراؤه النحوية- دار الوعي- الجزائر- د/ط، د/ت
23- جودت الركابي- طرق تدريس اللغة العربية- دار الفكر- دمشق، سوريا- ط10، 2005.
24- حسام أحمد قاسم- الأسس المنهجية للنحو العربي- دار الآفاق العربية- القاهرة- ط1، 2007
25- حسن عبد الجليل يوسف – تسهيل شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك في الصرف- مؤسسة المختار- القاهرة،مصر –ط1، 2004 .
26- حماسة عبد اللطيف- بناء الجملة العربية- دار غريب للطباعة والنشر – القاهرة – ط1، 2003
27- حماسة عبد اللطيف – العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث – دار الفكر العربي – القاهرة – د/ط ، د/ت.
28- حنفي ناصف وزملاؤه- الدروس النحوية- علق عليه: جمال إبراهيم قاسم- دار ابن الجوزي- القاهرة- ط1، 2013
29- راجي الأسمر- المعجم المفصل في علم الصرف- دار الكتب العلمية- بيروت-د/ط، 1997
30- سعيد الأفغاني – من تاريخ النحو- دار الفكر – بيروت – لبنان – د/ط- د/ت.
31- شوقي ضيف- تجديد النحو- دار المعارف- القاهرة- ط6، 2013.
32- شوقي ضيف- تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا- دار المعارف- القاهرة- ط2،1993
33- صالح بلعيد – نظرية النظم – دار هومة ، الجزائر –د/ط،2004
34- صبحي الصالح- دراسات في فقه اللغة- – دار العلم للملايين- لبنان- ط18، 2007
35- صلاح الدين الزعبلاوي – مع النحاة – منشورات اتحاد الكتاب العرب – دمشق- ط1،1992
36- الطاهر بن عاشور- التحرير والتنوير- دار سحنون للنشر والتوزيع- تونس- د/ط،د/ت

37- طـاهر سـليمان حمـودة- ظـاهرة الحـذف فـي الـدرس اللغـوي- الـدار الجامعيـة للطباعـة والنشـر- الإسكندرية- د/ط،1998.
38- عباس حسن- اللغة والنحو بين القديم والحديث- دار المعارف- مصر- د/ط،1966
39- عباس حسن – النحو الوافي – دار المعارف – بيروت لبنان – ط11،1999.
40- عبد الحميد السيد – بلوغ الأرب في الواو في لغة العرب – مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة – د/ط ، د/ت.
41- عبد الرحمن الأهدل- النحو المستطاب- مكتبة صنعاء ودار ابن حزم – بيروت – لبنان – ط 2 ،2011
42- عبد الرحمان الحاج صالح- بحوث ودراسات في علوم اللسان- موفم للنشر- الجزائر- د/ط2012
43- عبد الرحمن الحاج صالح – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية- موفم للنشر – الجزائر – د/ط،2007
44- عبد الرحمن الحاج صالح- البنى النّحوية العربية- منشورات المجمع الجزائري للّغة العربية- الجزائر –د/ط،2016.
45- عبد الرحمان الحاج صالح- الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية- موفم للنشر- الجزائر- د/ط،2012
46- عبد الرحمن الحاج صالح- منطق العرب في علوم اللسان- موفم للنشر- الجزائر- د/ط،2012
47- عبد الرحمن الحاج صالح – النظرية الخليلية الحديثة – مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية بالجزائر – العدد الرابع – ط1- 2007.
48- عبد الرحمن محمد أيوب – دراسات نقدية في النحو العربي – مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع- الكويت- د/ط، د/ت
49- عبد السلام محمد هارون- معجم شواهد العربية- مكتبة الخانجي- القاهرة- ط3، 2002
50- عبد الصبور شاهين المنهج الصرفي للبنية العربية – مؤسسة الرسالة -بيروت – لبنان – د/ط، 1980
51- عبد الغني الدقر- معجم القواعد العربية- دار القلم- دمشق- ط2،1993
52- عبد القادر عبد الجليل- علم الصرف الصوتي- دار أرمنة- عمان-د/ط، 1998
53- عبد القادر محمد مايو- المعتمد في الأساليب النحوية- دار القلم العربي- سوريا- ط1، 1998
54- عبداللطيف محمد الخطيب – المستقصى في علم الصرف – دار العروبة للنشر والتوزيع – الكويت – ط1،2003

55- عبد الله بوخلخال - التعبير الزمني عند النحاة العرب - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر- د/ط1987.

56- عبد المجيد عيساني- النحو العربي بين الأصالة والتجديد- دار ابن حزم- بيروت- لبنان- ط1،2008

57- عبد المقصود محمد عبد المقصود - دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية - مكتبة الثقافة الدينية القاهرة - ط1،2007.

58- عبده الراجحي- التطبيق الصرفي- دار النهضة العربية- بيروت- لبنان- ط1، 2004.

59- عبده الراجحي- التطبيق النحوي- دار النهضة العربية- بيروت- لبنان- ط1، 2004

60- عبد الوارث مبروك- في إصلاح النحو العربي- دار القلم- الكويت- ط1،1985

61- عبد الوهاب بكير وآخرون- النحو العربي من خلال النصوص- منشورات الديوان التربوي- تونس- د/ط، 1965

62- عبد الوهاب عبد السلام طويلة - أثر اللغة في اختلاف المجتهدين - دار السلام- القاهرة- ط3 ، 2010

63- عز الدين المجدوب- المنوال النحوي العربي- كلية الآداب- سوسة ودار محمد علي الحامي - تونس- ط1، 1998

64- عصام مصطفى آل عبد الواحد - المشتقات العاملة في الدرس النحوي- مكتبة الثقافة الدينية - ط1 ،2006

65- علي أبو المكارم- تعليم النحو العربي- مؤسسة المختار-القاهرة- ط1، 2007

66- علي أبو المكارم- تقويم الفكر النحوي- دار غريب للطباعة والنشر- القاهرة- د/ط،2005

67- علي أبو المكارم- الجملة الفعلية- مؤسسة المختار- القاهرة -ط1،2007

68- علي أكبر شهابي - أصول الصرف - مطبعة جامعة طهران - ط2 ، 1335هـ

69- علي توفيق الحمد ويوسف جميل الزغبي- المعجم الوافي في النحو العربي-دار الجيل- بيروت،لبنان-د/ط،د/ت.

70- علي الجارم ومصطفى أمين- النحو الواضح في قواعد اللغة العربية(المجلد الأول)- خانة دار الفكر- إيران- د/ط- د/ت و (المجلد الثاني) دار قباء - القاهرة - ط 2011 .

71- عمرو فروخ- تاريخ الأدب العربي- دار العلم للملايين- د/ط- د/ت

72- عمر فروخ- المنهاج في الأدب العربي وتاريخه- المكتبة العصرية- بيروت- د/ط،1960

73- فؤاد بوعلي- الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي- عالم الكتب الحديث- الأردن - ط1 ،2011

74- فاضل صالح السامرائي - الجملة العربية تأليفها وأقسامها - دار الفكر ناشرون - عمان - الأردن - ط2 ،2007.

75- فاضل صالح السامرائي - معاني النحو -دار السلاطين - عمان - الأردن ط1،2010

76- فاضل مصطفى الساقي - أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة - مكتبة الخانجي - ط 2 ،2008

77- فخر الدين قباوة -إعراب الجمل وأشباه الجمل - دار القلم العربي- حلب - سوريا- ط5 ، د/ت

78- فخر الدين قباوة- تصريف الأسماء والأفعال- مكتبة المعارف- بيروت- ط3، 1998

79- فخر الدين قباوة- مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء- دار الفكر- سوريا- ط1،2003

80- الكِرملي أنستاس ماري- نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها- المطبعة المصرية بالفجالة- مصر - د/ط،1938

81- لجنة التأليف المدرسي- قواعد اللغة العربية للسنة التاسعة أساسي- المعهد التربوي الوطني- الجزائر - د/ط1999،2000.

82- لجنة التأليف المدرسي - المختار في القواعد والبلاغة والعروض للسنة الثانية ثانوي- المعهد التربوي الوطني- الجزائر - د/ط1999، 2000.

83- لجنة التأليف المدرسي- المختار في قواعد اللغة العربية للسنة الثانية متوسط- المعهد التربوي الوطني- الجزائر - د/ط،1973.

84- لطيفة إبراهيم النجار - دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها - دار البشير - عمان الأردن - ط1 ،1994.

85- المبروك زيد الخير - العلاقات الإسنادية في القرآن الكريم - دار الوعي - الجزائر - ط1،2011

86- مجمع اللغة العربية بالقاهرة- المعجم الوسيط- دار الدعوة- د/ط- د/ت.

87- محمد إبراهيم عبادة- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية- مكتبة الآداب- القاهرة- ط1، 2011

89- محمد إبراهيم عبادة- النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه- مكتبة الآداب- القاهرة- ط1، 2009

90- محمد بن موسى الأيوبي - فتح القريب المجيب شرح مغني اللبيب - مكتبة مصعب بن عمير الإسلامية - أديس أبابا -أثيوبيا - ط1 ،2003

91- محمد الخضر الحسين- دراسات في العربية وتاريخها-المكتب الإسلامي-دمشق،سوريا- ط3،د/ت.
92- محمد خير الحلواني- أصول النحو العربي- إفريقيا الشرق- المغرب- د/ط،2011
93- محمد سمير نجيب اللبدي- معجم المصطلحات النحوية والصرفية- قصر الكتاب- البليدة- الجزائر- د/ط، د/ت.
94- محمد شندول- الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة-مركز النشر الجامعي-تونس-د/ط،2015
95- محمد الصَّبحي البعزاوي- الصيغ الصرفية بين النحو واللسانيات- دار نُهى للطباعة- تونس- ط1،2014
96- محمد الطنطاوي- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة- دار المعارف- القاهرة- د/ط- د/ت.
97- محمد عبد العزيز عبد الدايم- النظرية اللغوية في التراث- دار السلام- القاهرة- ط1، 2006
98- محمد عبد الفتَّاح الخطيب- ضوابط الفكر النّحوي- دار البصائر- القاهرة- د/ط،2006
99- محمد عبدو فلفل -معالم التفكير في الجملة عند سيبويه- دار العصماء- سوريا- ط1،2009
100- محمد عرفة- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة- المكتبة الأزهرية للتراث- مصر- ط1، 2013
101- محمد مُحي الدين عبد الحميد- دروس التصريف- دار الطلائع- القاهرة- ط1، 2009
102- محمد مسعود علي حسن عيسى- أثر القراءات القرآنية في الفهم اللغوي- دار السلام- القاهرة- ط1، 2009
103- محمد مصباح بقلو- تيسير العزيز الوهاب حاشية كشف النقاب على ملحة الإعراب- مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت- ط1، 2008
104- محمد مطْرَجي. في الصّرف وتطبيقاته -دار النهضة العربية -بيروت ، لبنان-د/ط،د/ت.
105- امحمد الملاخ- الزمن في اللغة العربية- الدار العربية للعلوم ناشرون- بيروت- لبنان- ط، 2009
106- محمود أحمد نحلة- نظام الجملة في شعر المعلّقات- دار المعرفة الجامعية- القاهرة- د/ط،1991
107- محمود مغاسلة- النحو الشافي- مؤسسة الرسالة ناشرون- سوريا- ط3، 2009
108- محي الدين الدرويش- إعراب القرآن الكريم وبيانه- دار اليمامة ودار بن كثير- دمشق- بيروت- ط11، 2010.
109- مصطفى الغلاييني -جامع الدروس العربية -المكتبة العصرية -بيروت -لبنان- ط31، 1996
110- المنصف عاشور- ظاهرة الاسم في التفكير النّحوي- منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات- منوبة- تونس،د/ط،2015

111- مهدي المخزومي – في النحو العربي نقد وتوجيه – دار الرائد العربي- بيروت – لبنان – ط2 ، 1986

112- بن حويلي ميدني – المعجم اللغوي العربي من النشأة إلى الاكتمال- دار هومة- الجزائر، 2003

113- ميريو، بيرنو، هاملين وآخرون- قضايا البيدافوجيا الحديثة ورهاناتها- ترجمة عز الدين الخطابي- منشورات عالم التربية- الدار البيضاء المغرب- ط1، 2013

114- نويوات موسى بن محمد الأحمدي- معجم الأفعال المتعدية بحرف- دار العلم للملايين- ط2،1983

115- هاني عبد الكريم عبد الله فخري – مكملات الجملة بين التنظير والاستعمال – مكتبة الحضارة للطباعة والنشر – اليمن – ط 1، 2004

116- وئام الحيزم- تأويل اللفظ والحمل على المعنى- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة تونس- د/ط،2009

117- ياسين أبو الهيجاء- مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة- عالم الكتب الحديث- الأردن- ط1،2008

118- ياسين جاسم – الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط- دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان- ط1،2001

3- المقالات:

1- عبد الرحمن أيوب –الشكل والمضمون في التركيب اللغوي –مجلة الأقلام- العراق- عدد5،ماي 1966

2- محمد إسماعيل علي- الدولة والتعليم- بحث منشور ضمن: الفكر التربوي العربي الإسلامي- المنظمة العربية للثقافة والعلوم- تونس 1987

3- محمد سعيد صالح ربيع الغامدي- الدرس الصرفي العربي طبيعته وإشكالاته- مجلة التراث العربي – دمشق، سوريا- العدد :117 و 118- السنة:2010.

4- محمد صاري- تيسير النحو: ترف أم ضرورة؟- مجلة الدراسات اللغوية-مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية –المجلد الثالث- العدد الثاني-سبتمبر،2001.

5- محمد صلاح الدين الشريف- النظام اللغوي بين الشكل والمعنى- حوليات الجامعة التونسية- تونس- العدد:17- 1979.

6- محمد عبد العزيز عبد الدايم- نظرية الصرف العربي- حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – مجلس النشر العلمي – الكويت- الحولية 21 الرسالة 158 – السنة 2001/2000.

ملخص البحث:

تحاول هذه الدراسة الموسومة بـ **(تكامل المفاهيم التفسيرية في الفكر النحوي العربي ومحاولات التيسير)** البحث في الأصول الفكرية التي اعتمدها النحاة عند تناول المادة اللغوية والمفاهيم التي يفسرون بها أنظمة اللغة على مستوى الأبنية وعلى مستوى التراكيب، كما حاولتْ تتبع محاولات تيسير النحو العربي قديمًا وحديثًا ومدى مراعاة التكامل بين المفاهيم عند محاولة التيسير.

ففي دراسة الأبنية احتاج الصرفيون في تحليلهم للوحدات اللغوية إلى حصر الأبنية وعندما تعذر عليهم ذلك لجأوا إلى حصر الأوزان فابتكروا الميزان الصرفي الذي يعتبر المفهوم الأساسي في دراسة الأبنية، وهو مقياس لفظي صيغ من أحرف (ف، ع، ل) لوزن الكلمات التي يدخلها التصريف.

وقد وقف البحث على أصناف الميزان الصرفي وهي الكيفيات التي يستعمل بها ومنها: الوزن الصرفي، والوزن بالوصف، ووزن الأوزان.

وللوزن الصرفي علاقة كبيرة بالنحو من خلال دور الوزن في تحديد الإعراب، ودور الإعراب في تحديد الوزن، وكذلك دور الوزن في التمييز بين العناصر الصرفية والعناصر النحوية.

والمفاهيم التكميلية في دراسة الأبنية هي المفاهيم التي يلجأ إليها الصرفيون عند تعذّر استعمال الميزان الصرفي ومنها قضايا الإعلال والإبدال، ومنهجا العلامة والاسمية، وكذلك مفهوم الإلحاق.

وبدورها تصنّف المفاهيم التفسيرية في دراسة التراكيب إلى مفاهيم أساسية تفسّر علاقات التركيب وأخرى تكميلية تفسّر خروج بعض الوحدات عن علاقات التركيب المقرّرة لها.

والمفاهيم الأساسية يمثلها الإسناد والعامل، فالإسناد يراد به ضمّ كلمة إلى أخرى على وجه الإفادة وهو أساس الجملة، وقد تعرّض البحثُ لمقولات القدماء والمحدثين حول مكوّنات الجملة وأقسامها ورجّح التقسيم الثُنائي إلى اسمية وفعلية لأنّ بقية الأقسام ترجع لها عند التحقيق.

والعامل هو القانون الذي يحكم صياغة الجمل ويبيّن كيفية تموضع العوامل والمعمولات

داخل التركيب، فالكلام له صياغة للمضمون الإفادي يمثّلها الإسناد وبنية نحوية يمثلها نظام العمل، غير أنّ هذا النظام لا يبقى في كلّ الأحوال على شكله النموذجي بل يصيبه التغيير بكثرة الاستعمال فتنتج بعض الظواهر الخارجة عن النظام الأساسي، وقد فسّر النحاة هذه الحالات بمفاهيم مكمّلة منها الحذف والتضمين والحمل على المعنى، وهذه المفاهيم تفسّر ما يبدو في الظاهر خارجًا عن القواعد المقرّرة حتى يظهر النظام النحوي منسجمًا ولا يضطرون بذلك إلى تفريع القواعد ويتحقق التكامل بين المفاهيم.

وللوقوف على مدى مراعاة هذا التكامل أثناء محاولات تيسير النحو تتبعت الدراسة هذه المحاولات قديمًا وحديثًا.

ففي القديم كان التيسير يرتكز على تبسيط المؤلَّف النحوي، وقد صنّف البحث مؤلفات النحو في هذا المجال إلى ثلاثة أصناف هي المختصرات والمتون والشروح، وقد تميزت هذه المؤلفات بحسن الانتقاء وسهولة العرض وانسجام الترتيب، ولازالت بعض هذه المؤلفات صامدة إلى عصرنا تؤدي دورها في تعليم النحو وحفظه.

وسجّلت الدراسة اتجاهًا آخر سعى إلى إعادة النظر في الأسس والمفاهيم التي قام عليها النحو العربي

وقد حمل لواءه ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرّد على النحاة)، غير أنّه لم يحقق ما وعد به لأنّ دراسته لم تكن شاملة لأبواب النحو كما أنّه فشل في تطبيق ما دعا إليه نظريًا فلم يستطع التخلّص من نظرية العامل ووقع في كثير من التناقض.

أمّا محاولات التيسير في العصر الحديث فتمثّلها فئتان الأولى محافظة سعت إلى عملها دون المساس بمنهج النحاة وقد حققت نجاحًا مقبولًا فكانت مصدرًا للتأليف المدرسي ومرجعًا للطلاب.

والثانية مجدّدة رأت أن التيسير يجب أن يمسّ الأسس والمفاهيم التي بنى عليها النحو العربي لأنّ الصعوبة تسرّبت إليه من خلال منهج النحاة في الدراسة والتقعيد.

وقد سجل البحث أنّ مراعاة التكامل بين المفاهيم يعد شرطًا أساسيًا في مباشرة عملية التيسير.

Abstract

This dissertation entitled (the integration of explanatory concepts in Arabic grammatical thought and facilitation attempts) attempts to research the intellectual origins adopted by grammarians when dealing with linguistic materials and concepts, by which they interpret language systems at the level of syntax and morphology.

When studying morphology, Arab linguists invented the morphological balance for the analysis of linguistic units, which is made up of three letters (ف، ع، ل) to figure the changes of words morphologically, as the morphological balance helps us know the number of letters of the word and their arrangement.

This research shows that the rhyme has an effect on knowing the meaning of the word, as it also helps in distinguishing between morphological and syntactic units.

When the morphological balance can't be used, one has to resort to other concepts that substitute it, such as :mutation iielal, substitution ibdal, denomination al'iismia and annexation which have special rules.

Interpretative concepts in the study of structures are classified into basic and complementary concepts. The basic concepts are represented by predication and grammatical governor. predication is intended to add a word to a word in order to clarify the meaning, which is the basis of the sentence. grammatical governor is the law that rules the wording of sentences and outlines how words are organized. When this system changes, grammarians explain the change that occurs with complementary concepts, including deletion, inclusion and meaning-bearing.

To find out the integration of concepts when attempting to facilitate grammar, this research traces the old and modern attempts of facilitation. In the past, the

facilitation centered on the simplification of grammatical books, except for the attempt of Ibn Madhaa in his book (refutation of the grammarians).

As for facilitation efforts in the modern era, they are divided into two parts:

One tried to facilitate while maintaining the method of grammarians and the other tried to renew the foundations and concepts.

This research has concluded that taking into account the integration of concepts is a prerequisite for facilitation.

الفهرس

الموضوعات	الرقم
مقدمة:	06
الباب الأول: المفاهيم التفسيرية في دراسة الأبنية:	13
توطئة	14
الفصل الأول:	
المفهوم الأساسي في دراسة الأبنية (الميزان الصرفي)	15
المبحث الأول: مفهوم الميزان الصرفي والمصطلحات المتداخلة معه	16
1- تعريف الميزان الصرفي	16
2- الميزان الصرفي والمصطلحات المتداخلة معه	21
المبحث الثاني: قواعد استعمال الميزان الصرفي وأصنافه	31
1- قواعد استعمال الميزان الصرفي	31
2- أصناف الميزان الصرفي	37
المبحث الثالث: الميزان الصرفي والنحو	40
الفصل الثاني:	
مفاهيم مكملة في دراسة الأبنية	51
المبحث الأول: قضايا الإعلال والإبدال والميزان الصرفي	52
المبحث الثاني: منهج العلامة	72
المبحث الثالث: منهج الاسمية	90
المبحث الرابع: منهج الإلحاق	96
المبحث الخامس: منهج جداول التصريف	102
الباب الثاني: المفاهيم التفسيرية في دراسة التراكيب	106

توطئة 107

الفصل الأول:

تفسير علاقات التركيب 108

المبحث الأول: الإسناد 109

1- مفهوم الاسناد 109

2- ركنا الاسناد 110

3- الجملة والكلام 114

4- أقسام الجملة 121

المبحث الثاني: العامل 159

1- مفهوم العامل 159

2- قواعد العمل 160

3- العامل اللفظي والعامل المعنوي 165

4- موضع العامل والمعمول داخل التركيب 178

5- الإسناد والعامل نموذج أم نموذجان 188

الفصل الثاني:

تفسير الخروج عن علاقات التركيب 191

تمهيد 192

المبحث الأول: الحذف 193

المبحث الثاني: التضمين 226

المبحث الثالث: الحمل على المعنى 236

الباب الثالث: محاولات تيسير النحو قديما وحديثا 248

توطئة 249

الفصل الأول:

محاولات التيسير عند القدماء 251
المبحث الأول: محاولات التيسير في التأليف النحوي 252
تمهيد 252
1- المختصرات 255
2- المتون 269
3- الشروح 285
المبحث الثاني: التيسير بإعادة النظر في الأسس والمفاهيم 290
محاولة ابن مضاء في كتابه: الرد على النحاة 290
1- إلغاء العوامل 291
2- إلغاء العلل الثواني والثوالث 315
3- إسقاط التمارين 319

الفصل الثاني:

محاولات التيسير عند المحدثين 322
تمهيد 323
المبحث الأول: محاولات التيسير المحافظة 323
1- جامع الدروس العربية 324
2- النحو الواضح 329
3- النحو الوافي 333
4 نماذج أخرى من طرق التأليف الميسّر 341
5- تيسير النحو في الكتاب المدرسي الجزائري 343
المبحث الثاني: محاولات التيسير المجدّدة 347
1- ابراهيم مصطفى 347
1-1- أصول التيسير عند الباحث وموقفه من منهج النحاة 347
1-2- المنهج الذي ارتضاه لإحياء النحو 352

2- شوقي ضيف 371
2-1- إعادة تنسيق أبواب النحو 373
2-2- إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي 386
2-3- الإعراب لصحة النطق 389
2-4- وضع ضوابط وتعريفات دقيقة 390
2-5- حذف زوائد كثيرة 394
2-6- إضافات متنوعة 396
3- تمام حسان 397
3-1- أسس النظام النحوي عند تمام حسان 397
3-2- هيكل النحو بين تمام حسان والنحاة 399
3-2-1- أقسام الكلام العربي بين تمام حسان والنحاة 399
3-2-2- القرائن بين تمام حسان والنحاة 402
3-2-3- القاعدة النحوية وقرائن تمام حسان 412
3-2-4- رفض العامل بين التنظير والتطبيق 415
3-2-5- العلامة الإعرابية بين تمام حسان والنحاة 417
3-2-6- الترخص في القرينة بين تمام حسان والنحاة 421
3-2-7- الزمن والجهة عند تمام حسان وتعبير النحاة عن الزمن 426
خاتمة: 433
ثبت المصادر والمراجع: 439
ملخص البحث بالعربية: 453
ملخص البحث بالإنجليزية: 455
الفهرس: 457